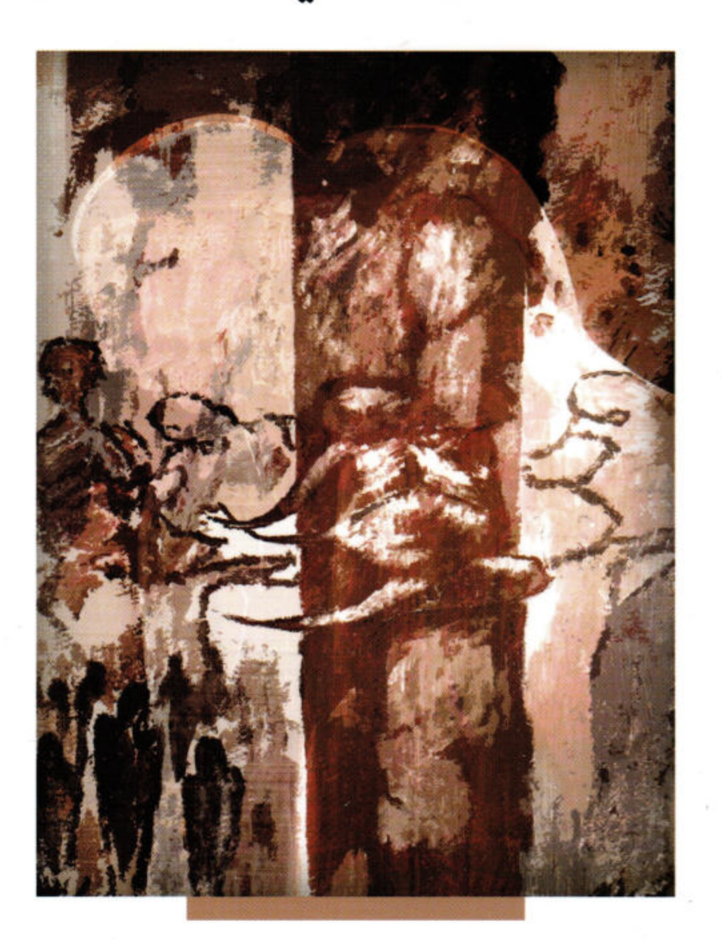


السُّلطة والشعب

مسارات المقاومة في الشرق الأوسط



تشارلز تريب

ترجمة: ربيع وهبه



الشبكة العربية للأبحاث والنشر

ARAB NETWORK FOR RESEARCH AND PUBLISHING

السُلطة والشعب

مسارات المقاومة في الشرق الأوسط



أسبوع الغرافيتي العنيف

السُّلطة والشعب

مسارات المقاومة في الشرق الأوسط

تشارلز تريب

ترجمة

ربيع وهبه



الفهرسة أثناء النشر - إعداد الشبكة العربية للأبحاث والنشر

تريب، تشارلز
السُّلطة والشعب: مسارات المقاومة في الشرق الأوسط/ تشارلز تريب؛ ترجمة ربيع وهبه.
٤٦٤ ص.
ببليوغرافية: ص ٤٣٥ ـ ٤٦٤.
ISBN 978-614-431-124-0
١. الشرق الأوسط ـ السياسة والحكومة. ٢. الاحتجاجات ـ الشرق الأوسط. أ. وهبه، ربيع (مترجم). ب. العنوان.
320

«الآراء التي يتضمنها هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الشبكة العربية للأبحاث والنشر»

The Power and the People

Paths of Resistance in the Middle East

by Charles Tripp

الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠١٦

الشبكة العربية للأبحاث والنشر

بيروت ـ المكتب الرئيسي: رأس بيروت ـ المنارة ـ شارع نجيب العرداتي
هاتف: ٠٠٩٦١١٧٣٩٨٧٧ محمول: ٠٠٩٦١٧١٢٤٧٩٤٧
E-mail: info@arabiyanetwork.com

القاهرة ـ مكتبة: وسط البلد ـ ٢٢ شارع عبد الخالق ثروت
هاتف: ٠٠٢٠٢٢٣٩٥٠٨٣٥ محمول: ٠٠٢٠١١٥٠٢٩٦٤٩٢
E-mail: info@arab-network.org

الدار البيضاء ـ مكتبة: ٢٨ زنقة روما، تقاطع شارع مولاي إدريس الأول
هاتف: ٠٠٢١٢٥٢٢٨٠٦٨٨٧ محمول: ٠٠٢١٢٦٦٤٣٢٣٠٤٠
E-mail: info-ma@arab-network.org

إهداء

إلى

أبي، بيتر تريب (١٩٢١ ـ ٢٠١٠)

وأمي، روزماري تريب (١٩٢٢ ـ ٢٠١٢)

لما قامت مصر قومه

بعد ما ظنوها نومه

تلعن الجوع والمذلة

والمظالم والحكومة

أحمد فؤاد نجم، رسالة رقم ١

من سجن طره، كانون الثاني/ يناير ١٩٧٧

المحتويات

قائمة الصور

الرقم	الموضوع	الصفحة

شكر وتقدير

سيرى من ينظر في هذه الصفحات اعتمادي الكبير على معرفة الآخرين. وهذا ما يجعلني لا أتوقف على تقدير إسهاماتهم الكثيرة بالإشارة إلى أعمالهم في النص وفي الببليوغرافيا، فرأيت من الضروري هنا - أيضاً - تأكيد ما أدين به من عرفان لهم جميعاً. فمن دون ما ألقوه من ضوء ببحثهم ورؤاهم على الجوانب الخاصة بمجال السياسة النزاعية في الشرق الأوسط، لانغلقت على بصيرتي محاولةُ التوضيح المنهجي لمسارات المقاومة التي اختارها كثير من مواطني الإقليم.

الشكر لهم ولتآلفي المتزايد مع أعمالهم، فقد كنت قادراً، منذ بضع سنوات، على تطوير دورات الحصول على درجة الماجستير في "SOAS" (كلية الدراسات الشرقية والأفريقية) حول «سياسة المقاومة في الشرق الأوسط». في هذه الدورة تكمن أصول هذا الكتاب، ولكن الخطوة الأبعد جاءت مع استجابة أول مجموعة من طلاب الماجستير بالإيجاب والإبداع لهذه الدورة الدراسية التجريبية في خريف ٢٠٠٨. فقد كان لِما طرحوه من أسئلة، وشاركوا به من رؤىً، وما جاؤوا به من أفكار وحماسة أن يثريَ هذه الدورة الدراسية كثيراً، ويقنعني بضرورة البناء على ذلك في وضع هذا الكتاب. لذا؛ أتقدّم بشكر خاص إلى محمد آل خليفة، إريكا أتزوري (Erica Atzori)، فيليب باتو (Philip Bato) باريه بولز (Barrie Boles) كاثرين إليز (Catherine Ellis)، تاكر جورج (Tucker George)، زوي جاكمان (Zoe Jackman)، فانيا كانيفا (Vania Kaneva)، لوك ماسي (Luke Massey)، باتريك ماك كلاسكي (Patrick McCluskey)، أناليزا رينا (Annalisa Renna)، توماس روغان (Thomas Rogan)، جون صمويل (John Samuel) جنيفر

شاستر (Jennifer Schuster)، لينا سنجاب (Lena Sinjab)، سام ساوثغيت (Sam Southgate)، ليلى شتوكمار (Leila Stockmarr)، مايكل ويتينغ (Michael Whiting)، فاليري يوركا (Valerie Yorke). كذلك لم يكن خلفاؤهم في دفعات ٢٠٠٩ ـ ٢٠١٠، و٢٠١٠ ـ ٢٠١١، و٢٠١١ ـ ٢٠١٢، ممن درسوا الدورة نفسها أقل إبداعاً وحماسة. لذا؛ أقدّر وأُثنِي على الحلقات النقاشية التي منحتني الفرصة للانخراط معهم والإفادة من قراءاتهم النقدية في موضوع الدراسة. وكان لحيرتي مع بعض أسئلتهم هذه السنوات القليلة الماضية أن تساعدني بلا شك على توضيح أفكاري، وإني لَمُمتنّ لهم جميعاً. ولكن عليّ أن أعترف بما أشعر به من عرفان خاص لمن جعلوني أفكر أن هناك ترابطاً كافياً بين جنبات موضوع الدراسة ما يجعله أساساً لكتاب.

في أثناء رحلة بحثي وكتابتي، كان هناك كثيرون منحوني وقتهم وطاقتهم ونُصحهم. إليهم جميعاً أظل ممتنّاً عميق الامتنان، وأودّ أن أذكر منهم، على نحوٍ خاص غيث عبد الأحد، ويوهانس آبلينغ (Jahannes Abeling)، وإيتل عدنان، وشيفا بالاغي (Shiva Balaghi)، ولي ـ تشاو تشين (Li-Chao Chen)، وروشيل ديفيز (Rochelle Davis)، وتوم فين (Tom Finn)، ولورا غريبون (Laura Gribbon)، ورامين خيري زاده، ووليد رعد، وليلى الشوّا، وآفي شليم (Avi Shlaim)، ووليد سيتي، وفيرا تماري، وهايل تنغر، وإيزابيل فان دن إيند (Isabelle van den Eynde)، ودان والش (Dan Walsh)، ومويز زيلبرمان (Moiz Zilberman). أشكركم جميعاً على ما قدمتموه لي من مساعدة. وآملُ أن ترَوا النتيجة النهائية جديرة لما قدّمتموه.

وأودّ ـ أيضاً ـ أن أشكر ماريغولد آكلاند (Marigold Acland)، محرّرتي في مطبعة جامعة كامبريدج، التي كانت حماستها خير مُعين لي في وضع هذا المشروع على مسار الحركة وكان لقراءاتها البنّاءة والنقدية للنص، أن تحسن كثيراً منه، مثلما أرجو أن ترَوه الآن. وأخيراً، وامتناناً لدعمهم وتشجيعهم الدائم الذي ساعدني على إكمال المخطوطة، أعبّر عن شكري وحبي لـ: فنيتيا (Venetia)، وإميلي (Emily)، وريانون (Rhiannon).

قائمة توضيحية لبعض المصطلحات والأسماء

العلويّون	طائفةٌ ابتداعيةٌ تنتمي إليها عائلة حافظ الأسد وكثيرون من كبار الشخصيات في النظام السوري منذ عام ١٩٧٠ (تسمى ـ أيضاً ـ النصيرية).
أمازيغي (الجمع أمازيغ)	الاسم الذي يتبناه كثير من التجمعات السكنية البربرية في وصف أنفسهم في كامل شمال أفريقيا.
الأنفال	العملية العسكرية العراقية في المناطق الكردية داخل العراق ١٩٨٨ ـ ١٩٨٩ والتي تسببت في قتل ما يقرب من ١٣٠ ألف نسمة وإخلاء وتدمير مساحات هائلة من المنطقة الكردية.
أوشَم	بالمعنى الحرفي «علامة» أو «تاتو» (بالعربي وشم) وهو اسم لحركة فنية في الجزائر إبّان ستينيات القرن العشرين.
عاشوراء	اليوم العاشر من شهر محرم، محل تقديس خاص لدى المسلمين الشيعة، لأنه إحياء لذكرى مقتل الإمام الحسين في عام ٦٨٠ ميلادية في كربلاء.
بيع السَّلْم	عقد للبيع المقدم لبضائع خاصة تسلم لاحقاً.

باسيج (Basij)	منظمة مسلحة من المتطوعين أُسّست عام ١٩٧٩ في أعقاب الثورة الإيرانية.
فتوى	حكم يصدره عالم مسلم معترف به.
فدائيّون	من يفدون بأنفسهم وهو اسم شائع للجماعات الفلسطينية المسلحة.
فقه	الفقهُ الإسلامي.
الحبوس	أملاك موقوفة تقرُّها الشريعة الإسلامية [تعرف ـ أيضاً ـ بالوقف].
الحديث	أحاديثُ النبيّ محمّد.
حوالة	نظام لتحويل الأموال شائع في جنوب آسيا والشرق الأوسط يعتمد كثيراً على الثقة.
حوالة دار	الهيئة التي تنظم التحويلات المالية بالحوالة.
حجاب	غطاءُ رأس المرأة.
الحيطيون (hittistes)	مصطلح يُقصد به الشباب العاطل عن العمل في شمال أفريقيا ممن يقضون وقتهم مركونين إلى حائط [البيت].
الحُقرا (hogra)	الحقارة ـ احتقار الشخص. تعبير مستخدم في شمال أفريقيا للتعبير عن اتجاه السلطات في ازدراء مواطنيها.
اجتهاد	تفسير مستقل لمسألة إسلامية شرعية أو فقهية.
انفتاح	حرفياً، [«فتح»] فتح الاقتصاد لرأس المال الأجنبي والخاص والذي بدأ في سائر إقليم الشرق الأوسط في سبعينيات القرن العشرين وثمانينياته.

انتفاضة	حرفيّاً «ينتفض» وهو الاسم الذي يصف الهبات الشعبية المختلفة عبر إقليم الشرق الأوسط.
انتفاضة الأقصى	انتفاضة الأرض الفلسطينية المحتلة التي بدأت عام ٢٠٠٠.
انتفاضة صفر	انتفاضة في جنوب العراق عام ١٩٧٧.
إسقاط	[حرفياً «سقوط»] تعود إلى النساء المفضوحات ظاهرياً، بارتباط غير مراقب (رسمي) مع الرجال.
جحش	تعبير مسيء يستخدم ضد الجنود غير النظاميين من القبائل الكردية الموظفين في حكومة البعث العراقي.
جيش المهدي	تنظيم مسلح في خدمة مقتدى الصدر في العراق ما بعد ٢٠٠٣.
جهاد	الجهاد أو النضال من أجل الإسلام.
جهادي	مصطلح يستخدم لوصف الإسلاميين ممن يعتقدون بأن مثل هذا النضال لا بد من أن يكون مسلحاً.
كوفيَّه (kaffiyeh)	غطاء رأس تقليدي من الأبيض والأسود يضعه الريفيون من الرجال الفلسطينيين.
محرم	فئة من الأقارب في الشريعة الإسلامية يحرم التزاوج بينهم. ومن ثَمّ؛ فالمقصود، بشكل رئيس، أن يكون من المسموح لهذا الرجل المحرم من أقرباء المرأة أن يسافر معها حارساً إيّاها.
المجلس	الاسم المختصر للبرلمان الإيراني.

المخزن	الدولة أو الحكومة في المغرب.
مزراحيم	[حرفيّاً الشرقيين] وأصبحت تعني المواطنين اليهود المهاجرين من البلدان العربية.
المدوّنة	ظلّ هذا التعبير يستخدم للإشارة إلى مجموعة قوانين الأحوال الشخصية المغربية حتى إصلاحه عام ٢٠٠٤.
المضاربة	عقد في الشريعة الإسلامية بين المقرِض والمقترض يستثمرُ فيه المقرِضُ رأسَ ماله، ويستثمر المقترضُ وقتَه وطاقته وخبرته.
المشاركة	عقد في الشريعة الإسلامية يستثمر بمقتضاه المقرِض والمقترض في مضاربة أو مشروعٍ ما.
النكبة	مصطلح يستخدمه الفلسطينيون والعالم العربي في الإشارة إلى حرب ١٩٤٨ التي شهدت قيام دولة إسرائيل على معظم الأراضي الفلسطينية.
البشمركة	[تعني حرفياً من يواجهون الموت] وهم المقاتلون الأكراد.
لو بوفوار	[تعني حرفيّاً القوة] وتستخدم في الجزائر في الإشارة إلى النخبة الرئيسة من قوات الأمن والمؤسسة السياسية.
سلفي	تيار في الفكر الإسلامي الحديث ينظر في الماضي؛ اهتداءً بالمسلمين الأوائل.
شباب	مصطلح جماعي يستخدم في الإشارة إلى الجيل الجيد.

الشبّيحة	[تعني حرفيّاً الأشباح]، ويطلق على المقاتلين في سوريا ممن تم تجنيدهم على نطاق واسع من مسقط رأس الأسد ومناطق العشائر الحليفة للنخبة الحاكمة.
شيخ	[حرفيّاً تعني رجلاً عجوزاً] لقب تشريفيٌّ لعالم إسلامي أو شيخ قبيلة.
الشريعة	القانون الإسلامي.
الشورى	النصيحة والمشورة.
الصمود	العزم والثبات.
التجنيس	[حرفياً منح الجنسية]، وتستخدم لوصف ما قامت به حكومة البحرين من عملية تجنيس عدد كبير من المسلمين السُّنّة عرباً وغيرَ عرب، خاصة في الخِدْمات الأمنية.
تمازيغت	مصطلح شائع الاستخدام لوصف الأساليب الموحدة والمتزايدة من اللغة الأمازيغية/ البربرية.
أُمّة	مجتمع المسلمين.
وَليّ	حارس.
وقْفٌ	ممتلكات موقوفة تحت رعاية القانون الإسلامي.
اليافطة	لافتة أو إعلان يستخدم في الأماكن العامة للإعلان والشعارات السياسية والدعاية.
اليشوف (Yishuv)	الاستيطانُ الصهيونيُّ في فلسطين في أثناء الانتداب البريطاني ١٩١٧ ـ ١٩٤٨.

مقدمة

في أوائل آذار/مارس ٢٠١١ وفي بلدة درعا السوريّة بالقرب من الحدود الأردنية اشتعلت مجموعة من المراهقين بروح التمرد التي شوهد اجتياحها العالم العربي، ما دفعهم إلى الخروج ذات ليلة لرسم غرافيتي على الجدران في تلك البلدة. كان من أبرز الشعارات التي رسموها مستخدمين عبوات رشّ الألوان تلك الدعوة التي صارت وقتها تهز أرجاء العالم العربي منذ انتفاضة تونس في كانون الثاني/يناير ٢٠١١: «الشعب يريد إسقاط النظام». ولو كان أملهم وقتها أن يستيقظ مواطنو درعا، في اليوم التالي؛ ليندهشوا ويمتنّوا سرّاً لجرأتهم، لكانوا على حق. ولكنهم ـ أيضاً ـ اكتشفوا ما في هذا العمل وهذه الكلمات من خطر في بلد ظلّ محكوماً «بقوانين الطوارئ» لأكثر من أربعين عاماً. ألقت قوات الأمن السياسي القبض على هؤلاء المراهقين وسجنتهم في مقرها الكالح حيث تعرضوا للضرب والحرق كجزءٍ من الوحشية المعتادة التي تمارسها هذه القوات. وعندما سعى أقاربهم إلى العثور عليهم، عوملوا باحتقار من المحافظ وضباطه الذين أخبروهم أن ينسوا أمر الصبية ويعودوا إلى منازلهم.

كان هذا ما أشعل سلسلة من الاحتجاجات العامة في البلدة، فالاعتقالات والإشاعات عن التعذيب وأخيراً المعاملة المهينة من المسؤولين فاقت الاحتمال. وبالفعل نظّم أهالي الصبية الموقوفين وبانضمام آخرين، مسيرةً جابت درعا للتعبير عن غضبهم. علت الهُتافات والشعارات ضد النظام، وشوّهت ملصقات صور الرئيس بشّار الأسد، وأُسقط تمثالُ أبيه حافظ الأسد ودُمّر تماماً، وأُشعلت النيران في مقارّ حزب البعث وما يحيط بها من أفنية، وهو ما جرى ـ أيضاً ـ لمكاتب شركة «سيرياتل» للاتصالات

التي كان يملكها رامي مخلوف ابن خال بشّار. وجاء رد قوات الأمن السورية بإطلاق النار على الحشود في محاولة لتفريقهم من الشوارع. قُتل عدد من الناس وجُرح عشرات آخرون وفوق ذلك حُرموا من دخول مستشفى البلدة. في المقابل حوَّل المواطنون الجامع العُمري في البلدة القديمة إلى نقطة طبية مؤقتة لعلاج المصابين. وهو ما جعل قوات الأمن تغير على المسجد مسببةً مزيداً من الخسائر في الأرواح، من بينهم أحد الأطباء. كانت حصيلة القتلى في درعا ذلك اليوم خمسة أشخاص.

لم تكن هذه سوى البداية؛ ففي الأسابيع والشهور التالية، انتشرت المظاهرات والانتفاضات في ربوع سوريا، وقوبلت بردود متصاعدة العنف من قوات الأمن الحكومية التي أزهقت أرواح الآلاف من المواطنين السوريين. وما بدأ بشعار يشبه المزحة «إجاك الدور يا دكتور» في الإشارة إلى بشّار الأسد طبيب العيون، تحوّل في غضون أسابيع إلى «جزار الشعب! خائن سوريا!». وفي أواخر نيسان/أبريل وفي خطبة في إحدى الجنازات في درعا، أعلن رياض سيف وهو عضو سابق في مجلس الشعب السوري: «سنصير شهداء جميعنا من أجل حقوقنا، وكرامتنا وكرامة سائر الأمة والشعب السوري!»[1] وتلاؤماً مع الوضع، قام مواطنو درعا بإعادة تسمية الميدان المحيط بالجامع العمري، الشاهد على ذلك العنف، ليكون «ميدان الكرامة».

لا يشكل هذا التسلسل للأحداث مجرد لحظة لتفجر المأساة في سياسة سوريا، بل تراه ـ أيضاً ـ يبرز بعض الملامح الرئيسة في سياسة المقاومة في أثناء المعركة، وهو ما يساعدنا في تبرير دراستها عن كثب. فالمظاهرات العامة يمكن تعريفها بسهولة كعلامات دراماتيكية على الانشقاق والمعارضة. أكثر من ذلك، إن الاحتجاجاتِ المفتوحة بأسبابها والمسار الذي تتخذه، يمكن أن تلقي بضوء ثاقب على الملامح الرئيسة للسلطة نفسها. وأياً كان ما يكتنف نظاماً ديمقراطياً أو متسلطاً، مثلما الحال في سوريا، فإن السلطة تظهر نفسها بأنها في حالة طبيعية وروتينية. بحضور لا يتطلب شكاً أو

(١) BBC World News - Middle East, 23 April 2011, <http://www.bbc.co.uk/nes/world-middle-east-13175677> [accessed 23 April 2011].

تساؤلاً؛ لأنه صار إلى حد كبير جزءاً من الترتيب «الطبيعي» للأشياء. وهو ما لا يُعَد بالضرورة جزءاً من مؤامرة ما عميقة. وقد تكون محصّلة التماثل والانسجام اليومي، الذي يُفرض بالقوة عند الضرورة بواسطة الذراع القسري للدولة، ولكنه لا يرى عموماً سوى في الظروف الاستثنائية. إنها لعادة يمكن أن تجعل من السلطة ملزمة جداً، وذلك لميل الناس إلى تقبّلها ولكون موقفهم في إطارها يعد إلى حدّ كبير من المسلّمات.

إنها تحديداً أشبه بتلك العَلاقة التي سعى إلى كسرها بعض الآناركيّين في أواخر القرن التاسعَ عشرَ في أوروبا وأمريكا. فقد أرادوا الترويع المباغت للناس وإخراجهم من حالة الرضى الذاتي عبر أعمال عنف قُصد بها، كما هو الحال غالباً، استفزاز الدولة للكشف عن قدرتها على العنف، وتوريطها متلبسة في دماء الناس، واستخدام القوة بغية الإبقاء على التفاوتات الأساسية[٢]. وبالمثل حاول الثوريّون الماركسيّون طويلاً إيقاظ الطبقة العاملة وتبصير أعضائها بالطبيعة الحقيقية لنظام الاستغلال القمعي الذي ظلوا معميين عنه بفعل آلهة القومية أو الرأسمالية الليبرالية[٣]. ومثلما أقر كثيرون، أن قبضة أيّ نظام على زمام السلطة ترتبط مباشرة بما يمكن أن يملكه هذا النظام أو ذاك من قبضة على مخيلة الناس. فالظروف التي تبدأ في خلق إمكانية الوعي الذاتي وتوفير الفرصة أمام الناس لحالة «الخروج من أنفسهم» هي تلك التي يمكن أن تسبّب ـ أيضاً ـ تحوّلات مفاجئة في السلطة، خالقة بذلك المقاومة وسط من ظلوا حتى تلك اللحظة ماضين في خضوعهم[٤].

هذا ما كان قد بدأ بالحدوث في سوريا عام ٢٠١١، في درعا، بل وفي أماكن أخرى كثيرة على مستوى البلاد. واعتياد الوضع الذي رآه سوريون آخرون أو علموا به من ضرب المنازل بالقوة جعلهم يفكرون ثانية في كثير

---

(٢) George Woodcock, *Anarchism* (Harmondsworth, England, 1973) pp. 279-94; Emma Goldman, *Anarchism and other essays* (Minneapolis, MN, 2005) pp. 39-65.

(٣) David Forgacs (ed.), *The Antonio Gramsci reader - selected writings 1916 - 1935* (Cambride, MA. 1999) pp. 46-82.

(٤) Daniel Miller, Michael Rowlands and Chris Tilley, *Domination and resistance* (London, 1989) pp. 10-16; Pierre Bourdieu, *Acts of resistance - against the new myths of our time* (Cambridge, 1998) pp. 98-104; John Chalcraft and Yaseen Noorani (eds.), *Counterhegemoney in the colony and the post-colony* (Basingstoke, England, 2007) pp. 7-12.

من الأمور التي ربما كانوا ليقبلوها في وضع آخر. وسواء كان ذلك بحكم العادة، أو التعقّل أو التظاهر، فإنه يظل سؤالاً مفتوحاً. وهو سؤال كان محل فحص مكثف في مفهوم ليزا وَدين (Lisa Wedeen) بأن السوريين ولردح طويل من الزمن، عندما كانوا يواجَهون بكلام النظام الطنّان، كانوا يتصرفون «كما لو» كانوا مشتركين في رواية النظام نفسه وسلطته[٥]. ومع ذلك كانت تلك فرصتهم للتصرف، وقتها، بطرق لقلب حالة الانصياع رأساً على عقب. وكان من الواضح ومن خلال اختيارهم للأهداف، على المستويين الرمزي والفعلي، أن مواطني درعا ـ والبلدات الأخرى في أنحاء سوريا ـ لديهم معرفة وثيقة لا بـ«الدولة العامة» فحسب، بل ـ أيضاً ـ بـ«دولة الظل» في سوريا. ومن هنا سارت المقاومة بهذا المعنى على خطوط السلطة نفسها، متميزة بتلك الألفة الشديدة التي ظهرت من قبل مصدراً للانصياع.

في حالة درعا، وأماكن أخرى، حدّدت هذه الألفة الأهداف التي رسمت غضب المتظاهرين وشكّلت مطالبهم الأولية. فالأمور لم تنتهِ إلى الإطلاق الفوري لسراح مجموعة الصبية المسؤولين عن الغرافيتي، بل ـ أيضاً ـ جميع المساجين السياسيين، وإلغاء حالة الطوارئ التي ظلّ معمولاً بها لما يقرب من خمسين عاماً، إلى جانب فتح تحقيق عام في القتلى الخمسة الذين قضوا في اليوم الأول من الاحتجاجات، وإنهاء الفساد، وإلغاء القانون الحاكم للأراضي الزراعية على طول الحدود والذي كان قد وضعهم بشكل كبير تحت القبضة التعسفية لقوات الأمن. وكان المزيج من مطالب محليّة وأخرى على المستوى الوطني دليلاً على أن أبناء البلدات كانوا على علم كامل بارتباط النوعين من المطالب، وعلى وعي بشبكات «دولة الظل» التي ربطت الجهاز الأمني السوري والمشاريع التجارية التي يملكها المقرّبون إلى آل الأسد. وفي هذا الصدد، كانت الاحتجاجات والاعتداءات على رموز السلطة أعمال المقاومة ضد أنظمة الاحتواء والغلق التي أنكرت على معظم الجماهير فرصة تقرير حياتهم.

وفي هذا السياق وسياقات أخرى، تتبع المقاومة وتخالف في آن خطوط

(٥) Lisa Wedeen, *Ambiguities of domination - politics, rhetoric, and symbols in contemporary Syria* (Chicago, 1999) pp. 67-68.

الاحتواء والإقصاء التي تعدّ جزءاً لا يتجزّأ من أنظمة السلطة كافَّة، يمكن التنازل عنها أو يمكن فرضها، تماماً مثل المعايير التي يستخدمونها، قد تكون محلّ موافقة أو تقبل ببساطة ـ أو قد تصير محلّ استياء. وسياسة المقاومة بهذا المعنى توضح خطوط التقسيم لهذه العَلاقة، وعلى نحو متصاعد المبررات المبتذلة وعلى نحو مضطرد التي تستخدم لتبرير الحفاظ عليها. وهذا ما يعني أكثر من مجرد المعارضة لسياسات بعينها، أي الغرض المعتاد للسياسة النزاعية؛ إذ إنها على درجة أعلى من الأصولية؛ حيث تتوغّل في قلب نظام السلطة أكثر من الآخرين، وفي مبادئها، وتجربة الناس معها. هذه العوامل كلّها، بما فيها تطبيق السياسات التي تجور على مزايا بعضهم، وتحابي بعضهم الآخر، يمكن أن تغذي سياسة المقاومة التي تتخذ من خطوط التمييز نفسها جوهر قضيتها.

في الحالة السورية، ومثلما ألهمت الأحداث في تونس ومصر كثيراً من السوريين، كان الانقسام الرئيس بين من كانوا مرتبطين بشبكات الأمن والأعمال في قمة الدولة، وأولئك ـ وهم الأغلبية العظمى من المواطنين ـ من كانوا مستبعدين بانتظام. كان النزاع بين من كان عليه المعاناة من مستقبل البطالة والتمييز في الوظائف لمصلحة أبناء النخبة. وبوصفهم رعايا السلطة التي لا تُسأل، لم يكن لديهم ملاذ عندما كانت «قوانين الطوارئ» في البلدان الثلاثة المذكورة تُستحضَر للحفاظ على النظام، وإعطاء الجهاز الأمني وشركائه في التجارة الحصانة من أيّ نوع من المحاسبة والمساءلة. وبناءً على أصول كثير من النخبة الحاكمة في سوريا وسط عشائر جبل العلويين، فقد ينطوي شجب النخبة على حدّة طائفية. وقد كان هذا واضحاً في أثناء الانتفاضات التي قادها الإخوان المسلمون في أواخر سبعينيات القرن العشرين. وقد سُمع ذلك من وقت إلى آخر ـ أيضاً ـ في الشعارات التي أُطلقت عام ٢٠١١ مع تصاعد وتيرة العنف، ولا سيّما في اللاذقية وبانياس، تلك المدن التي لها تاريخ من التوتر الطائفي. ولم يتوانَ النظام نفسه عن استخدام هذا التقسيم الاجتماعي. وأريد به تصوير الاحتجاجات باعتبارها موجّهة بعدائية طائفية في محاولة لـ«لنزع الصفة الوطنية» عن المقاومة وخلق مناخ من الخوف وسط الأقليات الدينية في سوريا.

في أماكن أخرى من المنطقة، مثل البحرين وإسرائيل والأرض

الفلسطينية المحتلّة، صعدت المقاومة لدحض الإقصاء الذي كان يسير بالتوازي مع الخطوط الطائفية والعرقية. في هذه الحالات، فُرض نظامٌ سياسيٌ على عدد كبير من الناس، ضامنٌ للتفاوت في الوصول إلى الموارد، سواء المادية أو المؤسسية، وذلك على أساس معايير من التمييز بعضها معترف به وأخرى غير معترف به. سواء في الانتفاضات العرضية والحركات الاحتجاجية وسط أغلبية شيعة البحرين، أو وسط الفلسطينيين تحت الاحتلال الإسرائيلي العسكري، كانت المقاومة أكثر من مجرد رد على الممارسات القمعية. لقد أصبحت سبيلاً من سبل المشاركة، وتوجيه الاتهام والسعي إلى تغيير كامل لأنظمة السلطة والإقصاء، بما يظهر القدرة على التصرف المستقل. وبتوضيح ما كانوا يأملون في تحرير أنفسهم منه، وعَبر كثير من إيماءات المقاومة وأفعالها، وكذلك بشن مظاهرات رئيسة، كشفت حركات المقاومة ما كان يسمى بأشكال السلطة «المتغلغلة»(*) (Capillary Power)(٦).

إذاً، يعد التركيز على سياسة المقاومة ضمن هذا الكتاب أحد سبل اختبار أصل المقاومة وإمكاناتها. وعلى الرغم مما تحقّقه أفعال المقاومة المذهلة والواضحة وضوح العين ـ مظاهرات واحتجاجات، وأعمال شغب، وتمرد ـ من جذب الانتباه إلى أوضاع لا تُحتمل، وهو المقصود، فإنها لا تأتي من فراغ. على العكس تماماً، قد تكون تحركات المقاومة التعبير الأكثر وضوحاً لما يحدث في اللحظة التي يُبرز فيها إلى السطح حدثاً محفزاً كلّ

(*) في مناقشته للرياضة والسلطة والثقافة (Sport, Power and Culture) (1986) ميّز جون هارغريفز (John Hargreaves) بين الصور المختلفة التي يمكن أن تتخذها علاقات السلطة: استخدام العنف البدني، أو التهديد، لتحقيق الخضوع: العقوبات الاقتصادية وغيرها من أنواع القسر؛ وتأكيد السلطة؛ والقوة على إقناع الأفراد والجماعات المعنية. ولكن يظل أنه ليس هناك نوع واحد من السلطة أو عَلاقات السلطة: «فالجماعات في مجتمعات مثل مجتمعاتنا تتغلغل وتنتشر عبر جسد المجتمع. إنّها تحديداً تلك الخاصية الشعرية (capillary) التي مكنت السلطة من التوسع والامتداد على نحو فعّال في العصر الحديث. لمزيد من القراءة، انظر: :Oxford Reference, capillary power عبر الوصلة الإلكترونية:

<http://www.oxfordreference.com/view/10.1093/oi/authority.20110803095547540>.

[المترجم].

(٦) Michel Foucault, *Power/Knowledge: selected interviews and other writings 1972-1977* (tr. and ed. C. Gordon) (Brighton, England, 1980) pp. 78-107.

الأحقاد التي ظلّت تعتمل في الصدور. فمثل هذا الحدث المحفّز يدوّي بصداه لأن الخلفية قد أعدّت عبر قصص وأشعار وأغانٍ وطيف واسع من التحركات المحلية من تحدٍّ ومقاومة، لم يرها القائمون على السلطة ولا المراقبون من الخارج. فمن بين الثيمات المشتركة التي كررها المشاركون في الأحداث الديمقراطية عام ٢٠١١، في أرجاء العالم العربي، هو أثر تبدّد الخوف المذهل فيهم وفي أصدقائهم. فمن بين الهُتافات التي كانت تتردد في شوارع درعا، «لا خوف.. لا خوف.. لا خوف بعد اليوم»[٧].

كانت هذه عاطفة تردّدت أصداؤها بطرق لا تُعَدّ ولا تُحصى من شوارع تونس إلى ميدان التحرير في القاهرة وإلى دوار اللؤلؤة في البحرين. ولكن وجود الخوف ـ أي الخوف من العواقب التي قد تنجم عن المعارضة المفتوحة لسلطة نظام قمعية ـ يعد شاهداً على حقيقة أن مثل هذه المعارضة موجودة، وأن ممارسة السلطة محل استياء وحنق وأن الناس توقفت عن الاعتقاد بأن النظام الموجود هو النظام السليم لترتيب الأمور. بهذا المعنى، يشكل الخوف عرضاً للعدوانية. وهو ـ أيضاً ـ رد يمكن فهمه فهماً كاملاً ودقيقاً على عنف قوات الاحتلال العسكري، أو دولة الأمن الوطني. أكثر من ذلك، ما يشير إليه الخوف من أن ما يسمى «هيبة الدولة» لم يكن أكثر من اعتراف الناس بقدرة الدولة على إلحاق الضرر بهم. وهذا ما قد يظل مزعزعاً للإيمان بقدراتهم وإمكانات تحركهم بفعالية أو بأمان، ولكن في الوقت نفسه، ليس بمقدور هذا المفهوم كبت فكرة المقاومة نفسها. وبالطريقة التي صاغها خليل مطران، شاعر الجيل الأول من المقاومة الوطنية، في جرده لأشكال العنف البدني الذي في مقدور القوات القمعية أن تمارسه على جسد المواطن:

«هذه [كل] سلطتكم ـ
وفيها، نجاتنا منكم[*]. فشكراً»[٨]

---

(٧) Rania Abouzeid, "Syria's revolt: how graffiti started an uprising', *Times*, 22 March 2011, <http://www.time.com/time/world/article/o,8599,2060788,oo.html> [accessed 20 April 2011].

(*) قصدت ترجمة الأبيات حرفياً نوعاً ما، لذكر كلمة السلطة، وهو ما أراده الكاتب، وهو معنى قريب من المعنى الأصلي الذي ذكره مطران. فالأبيات الأصلية لمطران، تقول: «.. هذا جهدكم.. وبه منجاتنا منكم.. فشكراً» [المترجم].

(٨) Khalil Mutran, «Boycott» [مقاطعة].

ويمكن من ثَم الدفع بحجة أن سياسة المقاومة تتبع السلطة بأنها هي الأخرى تتمتع بخاصية التغلغل (Capillary) في الأمة، متفرعة بطرق كثيرة ومختلفة. فهي لا تأخذ ببساطة المسارات الواضحة للمقاومة الجسدية، بل - أيضاً - تتبع سبل التخيّل، حيث مقاومة السلطة لا تعلن فحسب، بل - أيضاً - تقدر؛ فنراها تشكل جزءاً من قصص الحياة اليومية التي تضفي معنًى على المواجهات مع السلطة. ولهذا السبب لا يمكن استبعاد أنواع المقاومة الموصوفة كأشكال للـ«مقاومة اليومية» بوصفها بعيدة الصلة بمشاريع مقاومة أكبر وأكثر وضوحاً. وسواء كان المقصود منها المساهمة في مثل تلك المشاريع الكبيرة أم لا، فإن وجودها الفعلي، بوصفها الممارسات اليومية المقبولة للمهمّشين والمستبعدين، يمكن أن تهيّئ الأرضية بطرق تعجز السلطات عن كشفها[٩]. فالروايات، والمسرحيّات والأشعار، والأفلام والفنون المرئية وكذلك أشكال التعبير التي تتجاوز مثل هذه الصنوف التقليدية، لا يمكن استبعادها كمجرد أشكال ثقافية ضعيفة الصلة بأنواع المقاومة التي نراها في الشوارع لبلد يمر بثورة أو تغير عنيف. على العكس، فالحرص القاسي على التحكم في مثل هذه الأمور من السلطات في كل مكان، لا في الشرق الأوسط فحسب، يشهد على خوف هذه السلطات من سلطة الخيال في إثارة أفكار المقاومة وتوفير ذخيرة جاهزة لأشكال المقاومة.

لذا تُعد أيّ دراسة للمقاومة في جميع مراحلها طريقة مهمة - أيضاً - لفهم مخزون الصور والذكريات التي يستحضرها الناس في تحركهم سياسياً. وهي تشدد على نماذج يتبعونها من أجل تخيل وتنظيم المقاومة ضد السيطرة المثيرة لاحتقار الناس واستيائهم. وفي أحداث ٢٠١١ في الشرق الأوسط، كان مشهد الانتفاضات الشعبية التي نفّذها أشخاص يشبهون بعضهم بعضاً بطرق كثيرة: اللغة، والدين، والشباب والثقافة، والموسيقى، والتاريخ، والتبعيّة السياسية - أشخاصٌ ملهمون من بلد إلى آخر في العالم العربي، وكذلك إيران. سواء في صنعاء، أو في عمان، أو في مدن إقليمية في سوريا أو مصر أو ليبيا، فالتحركات والشعارات والهُتافات انتقلت بيُسرٍ من بلد

(٩) James Scott, *Weapons of the weak: everyday forms of peasant resistance* (New Haven, CT, 1987) pp. 28-41.

ووضع إلى آخر، إلى درجة أنها في بعض الحالات تبدو وكأنها هي نفسها. وهذا ما يفسر صدى قوة الدعوة إلى إسقاط النظام، والأغنيات التي قد تكون كلماتها قد تغيرت لتتماشى مع اسم شخصية بارز محلية مكروهة، أو في واقع الأمر طرق التعبئة لمواجهة قوات الأمن باحتلال الأماكن العامة. وبالطبع لم تتمكن الأحداث، بل ولا يمكنها أن تحدث بالطريقة نفسها في كل قطر، فسكان ليبيا وسوريا والبحرين واليمن خلقوها بطريقتهم. ومع ذلك، فإن ما كان ذا دلالة في كل من هذه الأقطار هو الطريقة التي مزجت بها ذخيرة المقاومة على مستوى المنطقة بالممارسات المحلية التي شكلت خيوطاً مشتركة وطويلة لكنها تناثرت على نحوٍ واسع في أماكن العمل والأحياء الحضرية والقرى والبلدات في الأقاليم.

لقد كانت أحداث ٢٠١١ إلى جانب كونها مثيرة وفارقة، تمثّل ـ أيضاً ـ أداءات واسعة وكبيرة الحجم لتحركات ظلت تحدث في بلدان مختلفة زهاء عدة سنوات. فعلى الرغم من فورية العوامل المسببة للمظاهرات في تونس وعدم اليقين من أن تسفر عن هذا الأثر اللحظي، كان من الصعب الفهم من دون رؤية وبصيرة فيما يتعلق بأحداث الثمانينيات من القرن الماضي عندما اندلعت أعمال الشغب والمظاهرات في مدن تونس. كان من الصعب ـ أيضاً ـ الإمساك بقوتها وتنسيقها من دون فهم تأثيرات إعادة الهيكلة الاقتصادية النيوليبرالية المفاخر بها طويلاً على القوة العاملة ككل. وبالمثل، فإن قدرة العمال المصريين على تنظيم أنفسهم من أجل مقاومة مدنية عام ٢٠١١ والإيمان بأنها تمثل فرصة للنجاح لم تأتِ من فراغ، بل من نضالاتهم على مرّ العقد السابق من الزمن. ومن ثم عندما جاءت الفرصة نظموا أنفسهم خارج نطاق اتحاداتهم الرسمية احتجاجاً على برامج الخصخصة الاقتصادية. حتى أولئك المصريون ممن سعَوا علناً إلى مصارعة النظام المهيمن، ولكنهم أُحبطوا، مثل: حركة كفاية، أو ٦ أبريل، تمكنوا على الأقل من البناء على ما كان من مخزون وتراكم من التحركات الرمزية وغيرها، التي أوقفتهم في موقف جيد مع بداية الاحتجاجات والتظاهرات على مستوى البلاد في يناير ٢٠١١.

بهذا المعنى، تعد دراسة سياسة المقاومة إذاً دراسة لعنصر رئيس من عناصر السلطة السياسية في مجال النزاع. وفهم الديناميات الرئيسة للسياسة النزاعية يعني إبداء الاهتمام بالمفردات التي تخلق أساس التضامنات

الجديدة، والأداءات التي تتملص من التنظيم اليومي للسلطة وتتحدّاه. حتى في عدم وجود حركة أو قضية واضحة، أو علامة دالة عليها، فإن تبديد الوهم مع السلطة والتدمير المباشر وغير المباشر لها يمكن أن يزدهر ويلتحم في ظل ظروف معينة لتحدي السلطة المادية للنظام والدولة[١٠].

في الشرق الأوسط على نحوٍ خاص، حيث ظل التركيز في الغالب على سياسة المغامرات الإمبريالية، والدول، والأنظمة وأجهزة السلطة التي أكسبت المشهد الإقليمي بعض ملامحه المميزة، ظلت المقاومة في الغالب تُصوَّر باعتبارها شيئاً عرضياً وليس منتظماً. وتأمل هذه الدراسة فتح المجال لاختبار تنوع من الفاعلين السياسيين والتحركات التي قاومت الأشكال المفروضة من السلطة. حيث يمكننا من دون حصر دراسة حركات وتنظيمات سياسية حاولت ادعاء تمتّعها بصفة فريدة تجعل منها «جوهر المقاومة». ولعلّ حزب الله في لبنان تجسيداً لهذه الحالة. وعلى الرغم مما يوجد من دليل على عكس ذلك، فقد حاول حزب الله ربط كيانه بـ«المقاومة» كما لو كانت خاصّية عامة من خصائصه. والحقيقة أن ملاءمة المصطلح مع كثير من تنظيماته هو جزءٌ من أسطورة حزب الله الخاصة عن السلطة في لعبة السياسة اللبنانية. ولكن المقاومة، مثلها مثل السلطة، تشكل عَلاقة بين الفاعلين السياسيين. تلك العَلاقة التي تتغير على مرّ الوقت، ويشكلها السياق المتحوّل من النشاط السياسي وإغواءات السلطة. ولم يكن هذا بالوضوح أكثر مما كان في خطاب زعيم حزب الله، حسن نصر الله في أوائل كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١ حيث مجّد مقاومة حزب الله بل والنظام السوري، في حين صب احتقاره على المقاومة السوريّة الممتدة ضد هذا النظام[١١].

المفترض أن يكون من الواضح كفاية الآن كيف يمكن فهم «المقاومة»

---

(١٠) Robert Darnton, *The great cat massacre and other episodes in French cultural history* (New York, 1985).

(١١) BBC World News - Middle East, «Hezbollah leader Nasrallah makes rare public appearance», 6 December 2011, <http://www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-16048832> [accessed 7 December 2011].

انظر رؤيتَي حزب الله شديدتي الاختلاف عن بعضهما بعضاً وعلاقته بـ «المقاومة» وذلك ضمن: Crooke, *Resistance: the essence of the Islamist revolution* (London, 2009) and Mona Harb, *Le Hezbolaah a Beyrouth 1985-2005: de la banlieue a la ville* (Beirut, Lebanon, 2010).

في هذا الكتاب ومن ثَم أنواع السياسة التي سنختبرها تحت هذا العنوان. حيث سننظر في الأنشطة التي تستهدف مصارعة ومقاومة أنظمة السلطة التي وجد الناس في أماكن مختلفة وعلى نحوٍ متصاعد أنها لم تعد محتملة لأسباب كثيرة. وهذا ما قد يبرز في بعضِ المواقف أشكالاً عامة جداً من الاحتجاج والمقاومة، يقصد بها إجبار من في السلطة على إعادة النظر في سياسات بعينها وتغييرها، أو تغيير الطريقة التي يمارسون بها السلطة. وسواء كان ذلك من البداية، كما في العراق بعد الغزو بقيادة الولايات المتحدة ٢٠٠٣، أو في مصر عام ٢٠١١، أو تدريجياً كما في البحرين وسوريا في العام نفسه، فإن المقاومة المنظمة قد ترمي ـ أيضاً ـ إلى الإطاحة الكاملة بالنظام السياسي الذي جلب بسلوكه المقاومة إلى حيّز الوجود.

أما عن مناهج تفعيل المقاومة، سواء في بلد بعينه أو عموماً، فإنها ـ أيضاً ـ تتنوع. فالعنف المشهدي (Spectacular Violence) والانتفاضات المسلحة، وكذلك التظاهرات الشعبية الحاشدة والاختيار القصدي لطرق اللاعنف أصبحت جميعها واضحة إلى حد كبير في التاريخ السياسي الحديث في الشرق الأوسط. بل تراها شكلت نسيجاً وبنية سياسة المقاومة، عاكسة استجابات النظام موضع التحدي. فما بدأ في ليبيا في شهر شباط/فبراير ٢٠١١ كتظاهر شعبي يطالب بإصلاحات في إطار القانون صار في غضون أيام تمرداً مسلّحاً قسم البلاد إلى نصفين داعياً إلى تدخّل عسكري أجنبي. على العكس من ذلك، لم تكن تظاهرة المحتجين المتجمعين في ميدان التحرير في القاهرة هاتفين «سلمية! سلمية!» يحركها أو يستفزها الرد بعنف على الهجوم الذي تعرضوا له من آلاف الأفراد من شرطة الشغب «مؤيّدي» مبارك المأجورين، وهو ما مثّل مواجهة للقوات المسلحة المصرية باختيار عام جدّاً ختم مصير مبارك.

كان العنف المشهدي جزءاً ـ أيضاً ـ من ذخيرة المقاومة. فقد استُخدم لتوصيل رسائل ترمي إلى الاعتراف بالمصير الذي أدَّى بالناس إلى تصرفات يائسة، ففي العراق ومنذ عام ٢٠٠٣، كانت مجازر الحجاج الشيعة وتدمير الأماكن المقدسة وقتل القرويين وأعضاء الأمن وقوّاته، وأفلام الفيديو المنتشرة لقطع الرؤوس ترسل إشارات متكررة للاهتمام بمقاومة النظام الجديد الذي جلبه الغزو تحت القيادة الأمريكية. وفي أماكن أخرى مثل

تونس ومصر عام ٢٠١١، انقلب العنف المشهدي على نفسه من خلال أعمال التضحية بالنفس، كإشارات للتحدي واليأس من جانب الذين سلب النظام قوتهم. وفي أفرع حركات المقاومة الفلسطينية والعراقية، اجتمع هذان الملمحان بفعل المفجرين الانتحاريين ممن قتلوا وجرحوا المئات، وهم بذلك أبادوا أنفسهم على مرأى من الجميع.

وسواء كانت أشكال المقاومة، عنيفة أو غير عنيفة أو يمكن تصنيفها كأفعال للـ«مقاومة الحق»، وسواء انصبّ الاهتمام على إصلاح أبنية السلطة الموجود أو إعادة تشكيلها راديكاليّاً، تظل الصفات المشتركة بين كثير من السياسات المتنوعة للمقاومة في هذه الدراسة متمثّلة فيما تقصده وتطالب به من اعتراف عام وجماهيري[١٢]. وهي بهذا المعنى، إنما تتبع خطوط الهيمنة نفسها. كما أنها تمثّل في معظم المواقف أعمالاً للتنظيم السياسي الجماعي بمعنى أنها تعبّر عن مقاومة الخضوع والتبعية على يد من يجدون أنفسهم مصنفين بالطريقة نفسها. وهذا ما قد يعني، على أحد المستويات، أن المواطنين يعاملون معاملة رعايا مستبعدين من مزايا السلطة التي تتمتع بها النخبة الحاكمة. ومحاولة كسب الاعتراف بكرامتهم ومن ثَم حقوقهم كمواطنين صارت جزءاً من سياسة مقاومة واسعة الانتشار. وهذا ما قد ينطبق - أيضاً - على من يجدون أنفسهم محرومين من مزايا وواقعين تحت التمييز كفئة من نوع خاص، سواء المرأة في المغرب أو إيران، الشيعة في البحرين، الفلسطينيون تحت الاحتلال العسكري الإسرائيلي، أو الأمازيغ في المجتمع الجزائري. وهذا في حد ذاته يمكن أن يساعد في إعطاء هُوية جماعية لسياسة المقاومة حيث لم يوجد من قبل معنى قوي للتضامن.

لقد أصبح العمل الجماعي الهادف إلى إصلاح الأخطاء المحسوسة وتأكيد الحقوق الجادة جزءاً لا يتجزّأ من سياسة المقاومة. فالانتفاضات والمظاهرات والاحتجاجات الهادفة إلى إنهاء الإقصاء المطلق والإغلاق المجتمعي النافي لتلك الحقوق، أصبح جانباً واضحاً وأحياناً على مستوى مرئي من جوانب هذه السياسة. ولكن غالباً ما سبق ذلك وثبّتته أشكال أقل بروزاً من سلوك قد يشمل مقاومة لتطبيقات الترتيب الأوسع للسلطة فيما

(١٢) Keven J. O'Brien, "Rightful resistance", *World Politics* 49/1 (1996) pp. 31-55.

يتعلق بالفرد. فالناس يخترعون، على نحو فردي أو متواطئ، استراتيجيات لضمان تقليل أثر مظاهر الإقصاء قدر الإمكان. وهذه الأشكال من الفتنة في قربها إلى فكرة «المقاومة اليومية» إنما تخلق ثقافة مضادة للتابعين (Subaltern)[*]. وهنا يتم تفريغ الطبقات المتطفّلة من محتواها وما يرتبط بها من إهانة وتحقير، وتقليل تأثيراتها المادية. وسواء حدث ذلك في مجال الملكية (عبر الاختلاس، والزحف البطيء [Quiet Encroachment]، والاقتصاديات البديلة) أو في التعليم (عبر الصور البديلة التي تهرب من إملاءات الدولة) أو في الثقافة، بالمعنى الواسع للكلمة (عبر إعادة التشديد على القيم المقاومة للتيار)، كل هذه الأنشطة يمكن أن تصب في سياسة للمقاومة[١٣]، وهي في حدّ ذاتها قد لا تؤدي أو يكون مقصودٌ بها أن تؤدي إلى أشكال أكثر شعبية واتساعاً وتأثيراً من المقاومة التي تطلب اعترافاً عاماً وترمي إلى الإطاحة بنظام السلطة. ولكنها، قد تهيئ المناخ لمثل تلك الأفعال وتصب في تيار أكبر بمجرد أن تتجمع ملابسات أخرى لتحديد سياسات أكثر عمومية وانتشاراً من السياسة النزاعية.

وتوضح حالات من هذا النوع، حيث تتعرض فئات من الناس لإقصاء منتظم من نظام السلطة المهيمن، إحدى الصعوبات التي تكتنف أي دراسة عن المقاومة. وهذا ما يرتبط بمصطلح المقاومة من قبول مجموعة معينة من القيم (Value-Laden)، وهو ما يرجع من ناحية إلى الارتباطات التاريخية ومن ناحية أخرى إلى المركزية في كثير من تقاليد الفكر السياسي للحق في مقاومة السلطة الظالمة والقمعية. فعلى مدار القرن أو نحو القرن من الهيمنة

(*) يشير مصطلح «التابع» في النظرية النقدية وما بعد الاستعمارية، إلى الفئات الاجتماعية الواقعة اجتماعياً وسياسياً وجغرافياً خارج بنية السلطة المهيمنة للمستعمرَة وبلد المستعمِر. وفي وصف «التاريخ من أسفل» ينبثق مصطلح التابع عن نظرية غرامشي حول الهيمنة الثقافية، والتي تعرف الفئات المستبعدة من البنى الاجتماعية للتمثيل السياسي ومن ثَم المحرومين من وسائل التعبير عن أصواتهم في مجتمعهم. يعود أصل الكلمة بالإنكليزية إلى القرن السادس عشر وتعني العريف في الجيش البريطاني دون رتبة الضابط، أي من يتبع الأوامر وفق سلم التراتبية العسكرية. إذاً التابع هو الفرد الذي يعيش ضمن مجموعة مهمّشة غير قادرة على التعبير عن حاجاتها أو تطلّعاتها أو رؤيتها. للمزيد انظر غرامشي، ونظرية الهيمنة الثقافية ودراسات التابع، نسخة إلكترونية، عبر موسوعة الويكيبيديا:
<https://en.wikipedia.org/wiki/Subaltern_Studies>. [المترجم].

(١٣) Asef Bayat, *Life as politics: how ordinary people change the Middle East* (Stanford, CA, 2010) pp. 51-65.

الإمبريالية الأوروبية على الشرق الأوسط، كانت المقاومة تُرى واجباً دينياً ووطنياً. وقد حسبت على المنظمات البطولية للنضال ضد القوات الأجنبية التي أطلقت العَنان لعنف مدمّر ضد شعوب المنطقة. وهي الفكرة نفسها التي تبناها كثيرون في أثناء سنوات الحرب الباردة وبعدها. فقد كان السلطان الأمريكي وقتذاك يُرى متعهِّداً لا يرحم للإمبريالية الجديدة التي حاولت الهيمنة على شعوب المنطقة بسبب قيمة ما يملكونه من نفط أو نصيبهم في التوازن الاستراتيجي العالمي. على سبيل المثال، إن الارتباط الإيجابي بمصطلح المقاومة أصبح جزءاً لا يتجزّأ من الصراع بين الفلسطينيين وإسرائيل وبالاتجاهات التي تبنتها الأطراف المختلفة نحو الصراع. لقد أصبح عنصراً محدّداً في التمثيل الذاتي لفئة مثل حزب الله في لبنان، مسقطة على نفسها صفة التصدي على الجبهة الأمامية لمقاومة هيمنة إسرائيل والولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

حتى من دون هذا الصدى الواسع لمقاومة السلطة المهيمنة العالمية، فقد اعتمدت الاتجاهات نحو المقاومة داخل دول معينة اعتماداً كبيراً على طرائق شعور الناس حيال النظام الحاضن. ففي العراق بعد ٢٠٠٣، كان مصطلح المقاومة معتمداً وسامَ شرفٍ لدى جميع الجماعات التي لا تقاتل الولايات المتحدة والاحتلال العسكري المتحالف فقط، بل - أيضاً - الحكومات العراقية التي ظهرت من العملية البطيئة لإعادة هيكلة الدولة بعد ٢٠٠٤. ومن ناحيتهم كان من الملاحظ أن قوات الأمن العراقية تجنبت استخدام كلمة المقاومة، مستخدمة عدداً متنوعاً من المصطلحات مثل: إرهابيين، جهاديين، سلفيين، بعثيين، رجعيين، عملاء - لوصف القوات التي تقف في وجههم وفي وجه الحكومة التي خدموها. وتحديداً لما اكتسبته المقاومة من تلك الإيحاءات الإيجابية، صار من الصعب أن يستخدمها من صنّفك من وجهة نظره. وبالمثل، وبسبب الارتباط الشديد التاريخي والظرفي بفكرة مقاومة السلطة التي كانت بحكم التعريف قمعية ورجعية ولا تلين، اكتسب مصطلح المقاومة إيحاءات إيجابية لا لُبس فيها في أجزاء كثيرة من الشرق الأوسط. ومثل مصطلح «ثورة» و«ثوريين» كان هناك افتراض قوي أنه قد لا يكون مرتبطاً بأهداف رجعية أو قمعية، على الرغم من الدليل المنتشر على عكس ذلك.

إحدى طرائق تجنب مثل هذه التهمة ومجموعة القيم المقبولة وما يرتبط بها عند استخدام المصطلح هو العودة إلى فكرة المقاومة كشيء وثيق الصلة بمختلف أشكال السلطة أينما وجدت، وذلك بحكم ارتباط المقاومة الوثيق بالسلطة. ومن ثَم يمكن القول إن المقاومة هي الوجه الآخر للعَلاقة التي تشكّل السلطة نفسها وبما يتوافق مع ملاحظة ميشال فوكو من أن «أينما كانت هناك سلطة، تكن مقاومة، ومع ذلك، أو بالأحرى وفق المقولة نفسها، لا تكون المقاومة أبداً في وضع خارجي للسلطة... والصفة الارتباطية الدقيقة بعلاقات السلطة... لا يمكن أن تكون موجودة سوى نتيجة لعدة نقاط من المقاومة... وهذه النقاط تكون حاضرة في كل مكان من شبكة السلطة»[١٤]. وبقدر ما تكون السلطة محل تنازع، بقدر ما يسهل رؤية هذا التنازع سياسة بارزةً للمقاومة. فحيثما تكن السلطة نفسها معترفاً بها ومقبولة وأكثر انتشاراً وأقلّ إثارة للتحدي والمواجهات، تصبح المقاومة أقل فائدة كمصطلح لفهم الصراع السياسي، ووقتئذٍ، يمدنا المعجم السياسي بمصطلحات أخرى أكثر ملائمة. ولكن هذا في حدّ ذاته يثير مشكلة أخرى أصبحت جليّة في بعض الكتابات عن سياسة المقاومة، وكذلك عن مثل تلك السياسة في أماكن بعينها.

ولا شك في أن السلطة تربّي المقاومة أو تسبب في وجودها، ولكنها قد تحتاج إليها - أيضاً - أو أحياناً ما تصوّرها على أنها كذلك، لتبرير نفسها. وهي تسقط على من يقاومونها نقيض صورتها، الوجه المظلم الذي سينفجر ما لم تبقِ عليه تحت السيطرة. وهذا ما يتجاوز مجرد وسيلة الدعاية إلى لغة تعبوية مشتركة بين من يجدون أن قبضتهم الحصرية على السلطة موضع تحدٍّ. فالإرهاب والاضطرابات، والطائفية والتعصّب والقبلية كثيراً ما أسقطت على حركات المقاومة على مستوى المنطقة كما لو كانت هذه المصطلحات، هي الطرائق الأكثر ملاءمة للتفكير فيهم - والتعامل معهم - بدلاً من وصفهم مناضلين ضد السلطة المتخندقة والحصرية كفاعلين سياسيين. فالمواطنون في ليبيا في نظر القذافي ممن انتفضوا ضدّه وضدّ ممارسات نظامه في عام ٢٠١١ أمكن تفريقهم بوصفهم أتباعاً متعصبين

(١٤) Michel Foucault, *Histoire de la sexualité, Vol. I. La volonté de savoir* (London, 1976) pp. 125-126.

للقاعدة. وفي البحرين، وبمساعدة سعودية، اتّهم أتباع حركة الحقوق المدنية بأنهم مغفّلون مخدوعون من القوات الأجنبية الخبيثة (إيران) وبالتالي تعرضوا للقمع. وفي سوريا وفي مواجهة الانتفاضات الشعبية في البلدات المختلفة مطالبين بمزيد من الحقوق والحريات، لم تهدر حكومة بشّار الأسد وقتاً في وسمهم جميعاً بالسلفيّين والطائفيين، وكذلك عملاء القوى الأجنبية على إطلاقها والتي أزمعت على زرع الفتنة وفرض إرادتها على سوريا.

في جميع هذه الحالات، صَوَّر من هم في السلطة هذه الحركات بوصفها الوجه النقيض لهم. وهذا ما قصد به مغازلة مؤيّديهم، والمترددين، والقوى الأجنبية ممن قد تكون أهواؤهم مساعدة طرف أو آخر. وأيّاً كانت الخطّة، فإنها النقائض المزدوجة التي بلا شك تمثّل تأثير السلطة نفسها: «الآخر» مصوّر على أنه طريقة لنفي الشرعية عن من يعارضه ويقاومه. ومن بين الثيمات الأكثر تأثيراً في المشاعر في شهادات المتظاهرين المصريين ممن ألقي القبض عليهم وتعرضوا لتحقيقات لا رحمة فيها على يد قوات الأمن في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١١ كان الذهول بتكرار اتهام جلّاديهم لهم بخيانة وطنهم. وربما لم يكن من المفاجئ إذاً أن يدعو بعض ممن شاركوا في الاحتجاجات المصرية إلى محاكمة الرئيس الأسبق مبارك نفسه على خيانته، وكذلك على الفساد وإساءة استخدام السلطة[١٥].

لكن هذا ما يطرح سؤالاً عن المقاومة، وهي في حالة الظل للسلطة، إلى أي درجة تتبنى صفاتها، وبالمثل تقسم العالم إلى تناقضات ثنائية. وللأسباب نفسها الاستراتيجية والتخيلية، يعد من الملامح المشتركة للمقاومة تصوير السلطة والشخصية التي تتبوأ قمتها باعتبارها تجسيداً لجميع ما تسعى المقاومة إلى اقتلاعه. وصارت دعوة الرئيس إلى الرحيل ـ التي لا تكلّ ـ ملمحاً مميزاً للانتفاضات الحديثة في العالم العربي تماماً مثل الدعوة إلى إسقاط الشاه وموته التي تردّدت أصداؤها في أنحاء إيران عام ١٩٧٩ غير أن السلطة أكثر تعقيداً، وأكثر انتشاراً واندماجاً في نسيج المجتمع من هذا التمثيل أو التجسيد الذي قد توحي به. كذلك ـ أيضاً ـ فيما تتقدّم المقاومة

(١٥) Hossam al-Hamalawy to Al-Jazeera, "Egypt's Mubarak hospitalized", 12 April 2011, *al Jazeera*, <http://english.aljazeera.net/news/middleeast/2011/04/201141216755944186.html> [accessed 24 April 2011].

وتستسلم بعض أهدافها الأولى والمباشرة، فإن ماهيّة المقاوَم، ولماذا يقاوَم وبأي وسيلة، يمكن أن يكون في حاجة إلى تعريف. أما بنية السلطة فمتعددة الطبقات ويمكنها إحباط المقاومة وتعقيدها. مثلما أجاب محاور لبناني بما يكفي من واقعية عندما سئل عام ٢٠١١ لماذا ظلّ لبنان هادئاً بينما كانت حركات الاحتجاج الإقليمية تستجمع قواها: «أما في لبنان [كي تغير أي شيء] يتحتم علينا التخلص من ثمانية عشر بن علي»[١٦].

على المستوى نفسه، ومثلما اكتشف المشاركون في الانتفاضة الفلسطينية، وكذلك من شاركوا في الانتفاضتيْن التونسية والمصرية، والمتحمسين للمقاومة في العراق، اكتشفوا جميعهم أن المشروع الذي بدا بسيطاً وواضحاً يمكن أن يأخذ في الغموض المتزايد. فالتنازلات، وحتى اختفاء الأهداف المسببة للاتحاد والانتصارات، يمكن أن تقسم التحالفات التي تجمّعت معاً على أهداف واضحة ومحددة بسهولة. وهذا ما يشكل تحدّياً عملياً أمام حركات المقاومة عند محاولة الحفاظ على نوع من الزخم الذي كان قد هزّ أركان الوضع القائم، فارضاً إحداث تغيير في الوقت الذي لم يكن أحد يعرض ذلك. في مصر على سبيل المثال، نجد أن من نظموا أنفسهم بنجاح لمقاومة سلطة مبارك وشركائه واجهوا تحدي المتابعة في الشهور التالية بعد إسقاطه. ففي مواجهة المجلس العسكري الحاكم، بل والأنظمة الأكثر غموضاً وصعوبة على التعريف وتحديد الهُوية من قوى اقتصادية وبيروقراطية، أصبح استمرار المقاومة مشروعاً أكثر إثارة للنزاع والجدل في نظر بعضهم. وفي تلك الظروف، فإن من ينفّذون حملات ويتظاهرون من أجل تغيير أوسع وأكثر راديكالية كانوا على وعي بخطورة أن يتحوّل شعار «كفاية»! الذي ظلّ قوياً ورمزاً لمقاومة استحواذ مبارك على السلطة فترة طويلة ـ إلى سلاح ضدهم. وهذه هي التطورات التي تجعل من تحديد ما يمكن اعتباره وتحليله في إطار سياسة المقاومة مسألة أكثر صعوبة. وهو بالطبع ما ولّد نزاعات في ميدان الاحتجاجات والمقاومة والممارسة وكذلك في دراستها، حول أي الأنشطة جديرة بالمصطلح «مقاومة»[١٧].

---

(١٦) This refers to the leaders of the eighteen sectarian communities recognized in the Lebanese constitution.

(١٧) Jocelyn A. Hollander and Rachel L. Einwohner, "Conceptualizing resistance", *Sociological Forum* 19/4 (2004) pp. 537-549.

وفيما يتعلق بجميع مشاكل التعريف والممارسة، هناك بعض الحجج تخدم جيداً في توحيد الخطوط على مدار هذه الدراسة. وستأتي الأمثلة والتوضيحات من الخبرات السياسية الأخيرة لشعوب منطقة الشرق الأوسط، غير أن الحجج نفسها تعد ذات صلة أوضح، تتجاوز هذه المنطقة الخاصة. وأولها النزاع الأساس للتداخل بين أشكال السلطة وأشكال المقاومة. وهذا ببساطة ليس خياراً استراتيجياً لحركات المقاومة، بل هو نزاعٌ يوضّح سبب ظهور بعض أنواع المقاومة وكأنها ردّ ملائم على من يواجهونهم بأنواع معينة من السلطة. وهو ما يلقي بالضوء ـ أيضاً ـ على رؤى من هم في السلطة ومن سينظمون أنفسهم لمقاومتهم. وهو ما قد يتطرّق بعض الشيء إلى تفسير سبب احتمال اختيار مناهج أو طرق معينة ـ العنف المشهدي، اللاعنف، الزحف البطيء ـ وسبب احتمال أن تجد تأييداً في أوقات وأماكن معينة من دون الأخرى. وهذا ما قد يعكس من دون أن يحاكي بالضرورة الطريقة التي أدرك بها الناس السلطة ومروا بخبرتهم معها.

إحدى المعضلات الأخلاقية والسياسية التي واجهت حركات المقاومة في كل مكان هو ما ينبثق عن القلق أن الناس في مقاومة السلطة، قد لا يقلّدون مجرد المناهج بل ـ أيضاً ـ الطريقة التي يرون بها العالم، وهذا في واقع الأمر ما لم يشكل معضلة لبعضهم بقدر ما مثله الخيار الاستراتيجي، تأسيساً على حسابات ما سيفلح في كسر السلطة التي يواجهون. ومثلما بيّنت أمثلة لا تحصى من التاريخ، فإن التأثيرات طويلة المدى لهذا يمكن في الحقيقة أن يكون مربكاً، إلّا أن هذا القلق وفّر الفرصة لأفكار حول البدائل الحقيقية في تصوّر السلطة، وكذلك في أشكال المقاومة. فظاهرة «حركات بلا قيادة» شوهدت في عدد من الأماكن في الشرق الأوسط ٢٠١١، جنباً إلى جنب الممارسة المقررة لمناهج اللاعنف لخلق نظام للحكم قائم على الاعتراف بالحقوق وحمايتها وهي أمثلة نافذة على تلك النوعية من سياسة المقاومة. فبتجنبها القصدي لأنواع المقاومة المرتبطة ضرورة بالتنظيمات السياسية التآمرية في الماضي، وكذلك رفض الانجرار إلى استخدام العنف كطريق قصيرة للسلطة، واجهت الحركات في تونس ومصر وسوريا واليمن أنظمتها. ولكن ومثلما بيّنت هذه الحالات، قد يكون من الخطورة الحفاظ على موقف كهذا، مع عدم وجود ضمانة للنجاح، ولا إجماع تلقائياً في إطار المقاومة على أنها الطريقة الفضلى التي يمكن اتّباعها.

والحقيقة أن الخبرات المشتركة في السلطة كانت مسألة محورية في تفسير سبب تبني عدد كبير من الناس المقاومة عبر بلد ما، وكما بيّنت أحداث ٢٠١١ عبر منطقة كاملة. وهذه هي ثاني حجة من ثلاث نناقشها عبر هذا الكتاب. في الجزائر استُخدم مصطلح مناسب جدّاً لوصف اتجاهات من في السلطة تجاه الشعب الجزائري ومن ثَم سبب استيائهم ومقاومتهم لمن في السلطة. الحقرا [ازدراء] وهي كلمة قوّية يستخدمها كثيرون في البلاد لتلخيص طبيعة العَلاقة بين السلطة [إشارة إلى النخبة الحاكمة] والشعب[١٨]. وقد تُستخدم مصطلحات أخرى في أماكن مختلفة من الشرق الأوسط، ولكن خبرة الناس بالسلطة تعتبر إلى حد كبير واحدة، وهو ما يلخّصه هذا المصطلح القاتل وأنواع الممارسات الوحشية اليومية والإهانات وانتهاكات الكرامة الإنسانية التي كانت إلى حدّ كبير جزءاً من ممارسة السلطة. ولهذا السبب بدأت الاحتجاجات في الأقاليم والبلدات البعيدة عن الأضواء والمهمّشة في المنطقة تشكل رموزاً قوية وعوامل مساعدة للاحتجاج. وعندما أوصلوا الصراع إلى قلب السلطة في المدن الكبرى، سطروا بذلك بداية فقدانِ السلطةِ السيطرةَ، وهددوا باتهام الدولة القوية المتعالية البصيرة بالكذب. وفي كثير من الجوانب ـ وللسخرية بناء على أصول الفكرة في مكافحة التمرد التي استخدمها الاستعمار في شمال أفريقيا ـ يمكن للمقاومة المحلية أن تصبح مثل بقع الزيت التي عند تجمعها لا تشكل الأساس للنظام المؤسس، بل هي اتّقاد للمقاومة العامة[١٩].

لا يعد هذا مجرد تأثير ميكانيكي، بل هو نتيجة للسلطات المحلية التي تتجاوز نفسها وتتصرف بطريقة تسيء إلى مشاعر الناس. وهو سلوك جدير

(١٨) التعبير مشتقّ من كلمة حقارة التي تعني ازدراءً أو احتقاراً، وجميع هذه المعاني تتحقّق في هذه الكلمة حقرا والتي تلخص رؤية عامة الناس لموقف من هم في السلطة تجاه أنفسهم. أما من في السلطة فقد وُسموا سخريةً بلفظ «السلطة» وذلك منذ حرب الاستقلال ـ لتدل على شبكة مسؤولي الأمن التي تحدد مسار السياسة في الجزائر بغض النظر عن المؤسسات العامة أو خطاب الدولة ـ الكلمة الأخرى المستخدمة في هذا السياق «دولة الظل».

(١٩) استخدم مصطلح بقع الزيت ليصف استراتيجيات مكافحة التمرد التي استخدمها الاستعماريون والتي اتبعها الجنرالات الفرنسيون هوربير ليوتي (Hurbert Lyautey) وجوزيف غالييني (Joseph Simon Gallieni) في حملات «التهدئة» (pacification) في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين في جنوب شرق آسيا وشمال أفريقيا؛

Robert B. Asprey, *War in the shadow: the guerrilla in history* (London, 1976) pp. 150-158.

ـ تراكمياً ـ بأن يجعل الناس ينظرون إلى أنفسهم وعلاقتهم بمن في السلطة على نحو مختلف. وهو ما يسبب بدوره ومضات الاعتراف في أماكن أخرى، ما يدفع الناس إلى إدراك أنهم يمرون بنوع مماثل من السيطرة. والألفة مع هذا النوع من المحن، والشعور بقضية مشتركة يمكن أن يخلق الدعامات التنظيمية والتخيلية للمقاومة. وعلى الرغم من تفرقها، فإن الاستياءات والوعي العام يمكن أن يتحوّل إلى احتجاج فعّال عبر مزيد من الإجراءات التي تتخذها السلطات ـ الزيادة المفاجئة لأسعار المواد الغذائية، تزوير الانتخابات بفجاجة وتبجح، استخدام العنف بشدة لا تتناسب مطلقاً مع أي سبب أو الإهانة لشخص يمكن أن يتحد معه آخرون. فعندما يدرك الناس أنهم لا يعانون محنة مشتركة فحسب، بل ـ أيضاً ـ أن في إمكانهم ممارسة تأثير ما بتحركهم معاً، وتحين عندئذٍ اللحظة القادرة لخلق مقاومة جماعية مفتوحة.

والطبيعة العارضة لمثل هذا التسلسل للأحداث هو ما يدعم الحجة الثالثة الرئيسة. وهي تخص النطاق الزمني اللازم لفهم سياسية المقاومة وتأثيراتها في أي مكان بعينه ـ أو ربما وبدقة أكثر، الأطر الزمنية الفارقة للحظات المقاومة المختلفة؛ حيث يوجد نطاقان زمنيّان: **الأول** هو الأثر المباشر الذي يمكن أن تمارسه أي حركة مقاومة مفتوحة على القوات التي تواجهها. وسواء نجحت أم لا في تحقيق أهدافها المعلنة، مثل إسقاط شاه إيران عام ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩، أو الإطاحة بالرئيس بن علي في تونس ٢٠١١، يظلّ السؤال عما حدث بعد ذلك. المحصلات الغامضة، والتحالفات الهشة للمقاومة وفقدان التركيز على هدف واضح يمكن لهذا كلّه أن يسهم في تفرق واضح وسط الحماسة المنحسرة وفقدان المعنى الواضح للتمكين. ويمكن الجدال بأن هذا كان هو مصير الانتفاضة الفلسطينية الأولى التي بدأت في عام ١٩٨٧. وكان من الواضح ـ أيضاً ـ في تونس والجزائر في الثمانينيات وفي مصر بعد إضرابات واعتصامات نيسان/أبريل ٢٠٠٨ في المحلة الكبرى وغيرها.

ومع ذلك، يمكن الدفع بحجة أخرى مفادها أن أياً كانت هذه التحركات الجماعية وبنتائجها المباشرة المحبطة، فهي تضع العمليات التي سيكون لها دلالة رئيسة في السنوات التالية في وضع الحركة. فإرثها، على

الرغم من اختلافه الشديد، كان كثيراً. حيث ساعدت على تشكيل اتجاهات نحو السلطة، وأدائها، والحاجة إلى مؤونة مستقبلية للمقاومة نفسها. انبثق بعضها عن القراءة المتشائمة للمقاومة، والدفع بعدم قدرتها على تحقيق أهدافها، أو أن في تحقيقها، تصبح مدينة كثيراً لمنطق السلطة الذي حاولت أن تحل محلّها. ولا شك هناك أمثلة كثيرة من هذا النوع على مستوى المنطقة، من جبهة التحرير الوطنية في الجزائر، وجبهة التحرير الوطنية في عدن، وغيرها من الثورات المناهضة للاستعمار، إلى الجمهورية في إيران. بيد أنها يمكن ـ أيضاً ـ أن تشجع على رؤية أطول، تتجاوز المحصّلات قصيرة المدى المباشرة لعملية المقاومة. فالحركة التي قد تكون قد نوّرت الآلاف وألهمتهم يمكن أن تعيش في قوة الذاكرة. وهو ما قد يوفر الذخائر للمقاومة الهادفة في المواجهات المستمرة مع السلطة على مدى عقود.

وأرجو أن يكون هذا الكتاب معيناً في تذكير الناس بهذه الجوانب من العلوم السياسية، وأن يساعد، من ثَم، في فهم أفضل للطرائق التي تنعكس بها أشكال السلطة في صور المقاومة. ولا يعد أي من هذه العمليات بأي شكل خاصة بالشرق الأوسط حتى ولو كانت الأشكال التي تتخذها وذخائر التحركات التي تعتمد عليها تخص تاريخ شعوبها. ففي هذه المنطقة يمكن مشاهدة بعض من التجليات المتواصلة ومن ثم المتنوعة لسياسة المقاومة. وهو ما لا يفترض أن يكون مفاجئاً، بناء على تاريخ الأنظمة التسلطية والظالمة وتواصلها التي تفرضها السلطة على مستوى المنطقة. فبناء على هذه الخلفية جلبت سياسة المقاومة الملايين. وهذا ما ظهر في التظاهرات المفتوحة للتحدي، سواء العنيفة أو اللاعنيفة، غير أن شعوب الشرق الأوسط استطاعت عبر التنظيم الجماعي وعبر الفن والروايات المضادة تطوير بديل ورؤى جانبية للسلطة بطرائق تدل على أساس المقاومة في المستقبل.

وكما هو معروف على نحو شائع، فإن مصطلح «الشرق الأوسط» نفسه اخترعته في الأصل القوى الاستعمارية وفي ذهنهم اعتبارات استراتيجية وليس فقط جغرافية. بعدها أصبح المصطلح سيِّئ السمعة في تصنيفه شعوبَ المنطقة وثقافاتها المختلفة وتهميشهم بجعلهم هدفاً واحداً للمعرفة؛ حيث صوروهم وبدناءة على أنهم مختلفون اختلافاً جوهرياً عن أولئك الذين كانوا منهمكين في إخضاعهم لأنظمة جديدة من السلطة. وللسخرية، وبما يتماشى

كثيراً وبعضَ الحجج في هذا الكتاب، فإن مصطلح الشرق الأوسط، أياً كانت أصوله، فقد نال فرصة جديدة للحياة، حيث تبنّاه وتكيّف معه وحوله من وجدوا أنفسهم موصوفين به. وأصبح مصطلحاً لوصف التعاطف والصدى والتحركات، وهو ما يدل على تنوع داخلي، ولكن ـ أيضاً ـ مساحة ظهرت فيها طموحات الشعوب السياسية وخبرتهم بالسلطة ومقاومتهم لها مشتركة مع كثير مما تمارسه الشعوب في مناطق أخرى من العالم. فشعوب الشرق الأوسط انخرطت في نضالات لتحرير نفسها من أنظمة أنكرت عليهم الفعالية والاستقلال والكرامة. وكثير من هذه الأنظمة هي في الحقيقة «من» المنطقة نفسها ولكنها، مثل السلطة في كل مكان، تبذل جهداً شاقاً، وأحياناً بلا رحمة للحفاظ على مسافة بينها وبين شعوبها التي تحكمها. فيما يتعلق بالاحتلال العسكري فلم يكن ملمحاً متواتراً في تاريخ المنطقة. كان استعارة ملائمة على نوع السلطة الذي سيطر على كثير من شعوبها.

لهذا ربما لا يكون من المفاجئ أن يظهر كتابٌ حول سياسة المقاومة لوضع خريطة مناطق الدراسة بهذا المصطلح غير المتوازن «الشرق الأوسط». وفي هذا فأنا لا أقصد الإشارة إلى أن جميع حركات المقاومة في الشرق الأوسط مجرد أجزاء من ظاهرة شرق أوسطية كبيرة، ناهيك بأنها مختلفة على نحو دالّ عن حركات المقاومة في أي مكان آخر. على العكس، إن الحجج الرئيسة الثلاث التي أوضحتها سابقاً تنطبق على المقاومة السياسية بوصفها ظاهرة عامة أو شاملة. والسلطة كعلاقة تتميز بصفات بعينها مرتبطة بأطراف هذه العلاقة. وهذا ما يختلف بالمكان والزمان الذي تمارس فيه السلطة، والشيء نفسه ينطبق ـ أيضاً ـ على المقاومة. ولكن السلطة في حدّ ذاتها كنوع مميز من العَلاقة لا تعرف موطناً، ولا المقاومة أيضاً.

وتحديداً لوجود مثل هذا التنوع الواسع والتاريخ الطويل من المقاومة في الشرق الأوسط، وبمضاهاة تنوّع السيطرة وعمقها التي تعرضت لها شعوب المنطقة، فإن هذه الدراسة لن تكون موسوعية. على العكس، ما أقصده في هذا الكتاب هو اختبار أشكال مختلفة من المقاومة، للفضاءات أو الميادين التي تحدث فيها، وأن نرى كيف كان لهذا أن يتطوّر في أماكن وأوقات مختلفة. وكل من هذه الميادين مرتبط بالآخر. وإذا كان لي أن أضع كتاباً حول تاريخ المقاومة السياسية وديناميّتها في بلد بعينه، لكان هناك سبب

جيد لتجميع هذه الخطوط وتوصيل بعضها ببعض. في تلك الحالة، سيكون من الأهمية البالغة تحليل دوافع المقاومة، وتخيّل إمكانية حدوثها، والأشكال المتبادلة من تعضيد أو تآكل يمكن أن تتخذها وميادين الحياة الاجتماعية التي تؤثر فيها. وهذا ما يمكن اختباره تحليلياً على نحوٍ منفصل ولكن من المحتمل أن تحتاج إلى النظر فيها من خلال تفاعلاتها بعضها مع بعض.

ذلك أنني سأقدّم بعض المراجع المتقاطعة في هذا الكتاب وسأحاول أن أبيّن كيف صبّت المقاومة العمالية في مصر ـ مثلاً ـ في الاضطراب المدني والاحتجاجات عام ٢٠١١، أو كيف أسهم الفنانون الفلسطينيون في حركة المقاومة الفلسطينية على اتساعها. ومع ذلك، سأنظر في هذه الجوانب بغية كشف الأشكال التي اتخذتها المقاومة، ومن ثَم، الميادين التي وقعت فيها، وذلك في جزء منه الإشارة إلى ثيمات أكثر عمومية. وهذه الثيمات أو الموضوعات ستبرز أشكال السلطة وهي تنجدل مع المقاومة كمفهوم وظاهرة سياسية انجدالاً وثيقاً. وهذا ما قد يكون في مجالات التخيّل، أو الاقتصاد، أو الدولة والاحتلال العسكري، أو القيود الاجتماعية المرتبطة بالفروق بين الجنسين. فأنظمة السلطة تثير ما يخصها من مقاومة، وهذه الدراسة مكرسة إلى حد كبير لاختبار الأشكال المميزة للمقاومة التي يمكن من ثَم أن تظهر في الوجود.

وفي تحرري من التزام إعادة المسار الذي يمكن للمقاومة أن تتخذه على مدى سنوات في بلد بعينه، سأقسم الفصول بحسب الموضوعات بما يمكنني من أخذ أمثلة من ربوع المنطقة. وقد اخترت دراسات الحالة لتوضيح أشكال بعينها من السلوك والعمليات السياسية التي تعد جزءاً منها. والمقصود بهذا هو إلقاء الضوء على سجلّات المقاومة السياسية، بل وأيضاً بعض التوابع غير المرئية التي يمكن أن تنتج من خيارات الفاعلين المنخرطين في المقاومة. فهم يحاولون إظهار ملامح مميزة لسياسة المقاومة في أماكن معينة. وأنا ـ أيضاً ـ أرجو أن يتمكنوا من تعزيز فهمنا للعمليات الناجعة، ليس فقط في الشرق الأوسط، بل أينما ظللت المقاومة السلطة.

الفصل الأول

قبضة الدولة والمقاومة العنيفة

لماذا المقاومة المسلحة؟

لعل من أكثر صور العنف إزعاجاً في قلب السلطة السياسية صورةَ حذاء «البوط» يدوس وجهاً مراراً وتكراراً. استخدمها جورج أورويل (George Orwell) في روايته ١٩٨٤ تلخيصاً لوحشية النظام الشمولي، وارتبطت في الرواية بصورة لا تقل عنها إزعاجاً تجسد العنف والمعضلات الأخلاقية المتضمنة في مقاومة القمع؛ إذ عندما سُئل ونستون (Winston) بطل الرواية عن مدى ما يمكن أن يذهب إليه في مقاومة القمع، أقرّ بأنه على استعداد لأن يلقيَ مادةً كاوية على وجه طفل إذا كان ذلك سيساعدُ على كسر سلطة الحزب الحاكم. في كلتا الحالتين تعود قوة الصورة في جزء منها إلى حقيقة أن الضحية، دائماً، له وجه، أي إنه شخص مثلنا يترك في أذهاننا ملامح تميّزه، أما مرتكبو العنف فهم بلا وجه. تلك هي العملة المشتركة بين الحكومات وتنظيمات المقاومة في تصوير بعضها بعضاً، بجعل الجميع أكثر اقتناعاً بالعنف الشرس الذي يقدر عليه كل من الطرفين.

في حالة الدولة، ارتبطت مؤسسة العنف بحضور جسدي، متركزاً في موقع مُعين، وهو المركز الإداري، موقع السلطة العليا ومصدر الأوامر للقوات المسلحة. وهذا هو الجانب من سلطة الدولة والمقاومة الذي يثير ما سأناقشه في هذا الفصل. ففي الشرق الأوسط، كما في أجزاء أخرى من العالم، يمكن تمييز هذه المواقع بوصفها آثاراً تاريخية هائلة، مثل القلعة في القاهرة التي تلوح في أفق المدينة القديمة، وكذلك تلك المساحات التي يراها الجميع وتظلّ في الوقت نفسه غيرَ مرئية في قصر توبكابي (Topkapi Palace) بمناظره على طول إسطنبول وحولها، أو القلعة التي تعلو مدينة حلب

وتهيمن على المنظر الطبيعي من قمة تلها الاصطناعي في قلب المدينة.

لكننا نجدها كذلك حاضرة في البنية الأساسية للدولة الحديثة، في الوزارات والثكنات العسكرية والقصور الملكية ومقار الشرطة، إلى آخر ذلك. وأحياناً ما تكون مطوّقة في أحياء منعزلة، مثل المنطقة الخضراء في بغداد ما بعد عام ٢٠٠٣؛ وأحياناً أخرى في ضواحي المدينة، تحديداً في حدود المسافة التي يمكن من خلالها إصابة الهدف، مثل ثكنات باب العزيزية في طرابلس. وفي بعض الحالات، تكون هذه المباني موروثة من العهد الاستعماري وقتما جرت إعادة تشكيل العواصم الإقليمية لتصبح المراكز الإدارية للدول الإقليمية الجديدة. وفي حالات أخرى، تكون من بناء الدول المتسلطة شديدة المركزية التي ظهرت في الشرق الأوسط في النصف الثاني من القرن العشرين. وهي فيما تقدم الصورة، تقدم كذلك تمركز «قبضة الدولة» عندما يحل نظام مكان آخر بالقوة. فسلطة الدولة في الواقع يمكن أن تكون شديدة التفرق والانتشار ـ وهذا ما سأبينه في فصول لاحقة ـ ولكن هذا الجانب من التمركز يروق لكل من لديهم ولاءٌ للتماسك أو التوحيد العنيف للنظام، وأيضاً لمن يحيك مؤامرات الإطاحة العنيفة به.

في هذا السياق تصبح المقاومة المسلحة لسلطة راسخة أمراً بارزاً. فقد يكون العنف هو البعد الذي يواجهه الناس أولاً في السلطة، بأن يستيقظوا ـ مثلاً ـ على وقاحة جيش غازٍ، أو عصابة مسلحة نجحت في تولّي زمام السلطة. وجود الجنود وأفراد الأمن في الشوارع، يحرسون المباني التي تؤويهم والإدارة التي تنظّمهم، وكذلك العنف العَرَضي لمواجهات شخصية لا تُحصى، هو ما يحقق الوجود المرئي للدولة. وهي تميل إلى وضع حدود على الأماكن المفتوحة العامة ولكن على المنوال نفسه، تصبح هذه الملامح نفسها للدولة الأمنية الأهداف الرئيسة لعنف المتمردين، على الأقل في مراحله الأولى.

جذورُ المقاومة:
العنف الاستعماري والعنف المناهض للاستعمار

في جميع أنحاء الشرق الأوسط، من القرن التاسعَ عشرَ فصاعداً، شكّلت الحملات العسكرية النظام السياسي، حافرة بذلك تشكيل الدول الحديثة التي طبعت ملامح المنطقة. كان هذا في بعض الأحيان موجهاً

صراحةً إلى المشروع الاستعماري الأوروبي، كما في حملات فرنسا على الجزائر في ثلاثينيات القرن التاسعَ عشرَ وأربعينياته، أو ما تلا ذلك بنحو ثمانين سنة من حملات إيطاليا على ليبيا. وفي أوقات وأماكن أخرى، كان للمنطق عَلاقة أكبر بالسيطرة الأوروبية الإمبريالية على المزايا الاستراتيجية، كما حدث في القمع البريطاني للـ«قرصنة» المحلية التي استخدمتها ذريعة لتأسيس وجود بحري قوي في الخليج، أو ما زعمته بريطانيا العظمى من تهديد للقوميات الأجنبية تبريراً لغزو مصر واحتلالها في عام ١٨٨٢. والأكثر مأساوية فيما يتعلق بتشكيل الشرق الأوسط الحديث، هي الحملات العسكرية البريطانية التي فتحت الأقاليم العربية الباقية في الإمبراطورية العثمانية إبان الحرب العالمية الأولى والتي كانت جزءاً من حرب دارت رحاها بين قوتين إمبرياليتين متنافستين. كان سكان المنطقة إلى حدّ كبير متفرّجين، على الرغم من استمالتهم من كلا الطرفين للمساعدة في الجهد الحربي، عادةً في ظلّ ذرائع كاذبة.

حتى تلك الدول التي لم تتعرض مباشرة لِلَهيب الجيوش الأوروبية الاستعمارية، كانت الحملات العسكرية هي الطريقة الرئيسة لتوحيد السيطرة الإقليمية وتكثيفها وكسب الاعتراف الدولي بالدول المحددة جديداً وحكوماتها. فقد ظهرت الجمهورية التركية في عام ١٩٢٣ من حرب للتحرير الوطني، مكثّفة بذلك السيطرة على العاصمة الجديدة أنقرة وسكان الأناضول وإسطنبول وتراقيا. وفي إيران، قاد قائد القوزاق العميد ووزير الدفاع رضا خان (Reza Khan) قواته في سلسلة من الحملات لفتح أقاليم إمبراطورية القاجار الفاسدة ولم يتوقّف إلا ليحلّ محلّ الأسرة القاجارية نفسها وملقباً نفسه بشاه إيران بهلوي الأول. وفي شبه الجزيرة العربية، وإبان الفترة نفسها، استخدم الأمير النجدي عبد العزيز بن سعود قوات الإخوان المقاتلة لتحقيق أكبر سيطرة ممكنة على شبه الجزيرة، واضعاً بذلك أسس الاعتراف الدولي بالمملكة العربية السعودية في عام ١٩٣٢.

في هذه الحالات جميعاً لا يوجد أي خلط أو غموض في استخدام الدولة القوة الوحشية؛ فقد سمحت للقوى الغازية والقادة الإقليميين، مثل: أتاتورك وابن سعود بتوطيد قبضتهم الحصرية على الأرض. لقد مضوا في تأسيس دول تطلبت الرضوخ لمبادئ جديدة في الحكم ـ الجمهوري والقومي

في حالة تركيا، والسلالة الحاكمة بإيحاءات إسلامية في حالة السعودية. ولكن العنف ظلّ وثيق الصلة بشخصية النظام السياسي المولود عن طريق القوة، وهذا ما ساعد في تشكيل السلطة التي ستؤثر تأثيراً وثيقاً في حياة جميع من وجدوا أنفسهم ضمن نطاقها. ولهذا السبب نفسه كان العنف نموذجياً وأحياناً وحشياً بفجاجة ـ مساعداً في صياغة التصوّر لما يمكن أن تفعله السلطة لمَن يعارضها.

حربُ الاستقلال الجزائرية الطويلة (١٨٣٠ ـ ١٩٦٢)

طالما أثارت الأفعال العنيفة عدداً من الردود العنيفة، فمن وجدوا أنفسهم في مسار هؤلاء العمالقة إما ردوا مباشرة وبشراسة وإما طوروا شبكات واستراتيجيات كان من شأنها وضع الأسس لمقاومة لاحقة. هكذا كانت قصة الحكم الاستعماري والإمبريالي في الشرق الأوسط في نواحٍ كثيرة. ولعل الاحتلال الفرنسي العسكري التدريجي للجزائر في القرن التاسعَ عشرَ مثالٌ جيدٌ على ذلك. فمع زحف القوات الفرنسية على أراضي منطقة شمال أفريقيا المترامية الأطراف وشعوبها، لاقت مواجهة مسلحة؛ أحياناً منسقة، وفي أحيان أكثر متفرقة، تركّزت على أماكن شكّلت إما الإمكانات الأعم لتنظيم المقاومة ضدّ النيران الفرنسية، أو حيث تهديد الحكم الاستعماري للملكية والاستقلال في أشدّ درجاته.

مع كل انتفاضة مسلحة في مناطق ظنّ الفرنسيون أن استخدامَهم القوةَ فيها قد حسمها لمصلحتهم، كان الانتقام أكثر مرارةً وقسوة. في الزعاطشة عام ١٨٤٩، هدم الجيش الفرنسي بلدة الواحة، وقطع نخيلها وقتل كثيراً من سكانها. وإمعاناً في تثبيت بشاعة الصورة، أمر القائد الفرنسي الجنرال هربيّون (General Herbillon) بقطع رأس زعيم التمرد بوزيان وابنه المراهق، مثبتاً رأسيهما على خازوقين في وسط هذا المشهد من الدمار[١]. وفي عام ١٨٧١، وبعد انهيار آخر تمرد رئيس في القرن التاسعَ عشرَ، وهو تمرد محمد الحاج المقراني، كلفت شراسة الانتقامات الفرنسية عشرات الآلاف من

(١) Benjamin C. Brower, *A desert named peace - the violence of France's empire in the Algeria Sahara 1844-1902* (New York, 2009) pp. 81-84; Julia Clancy-Smith, *Rebel and saint: Muslim notables, popular protest, colonial encounters - Algeria and Tunisia* (Berkeley, CA, 1994) pp. 254-264.

الأرواح الجزائرية. غير أن الرد الفرنسي تجاوز هذه الوحشية مؤدياً إلى إعادة تشكيل جوهري للجزائر. فقد تمّ تشجيع الاستيطان الأوروبي وتعميق المشروع الاستعماري ونزع ملكيات الأراضي عن الجزائريين، سواء كانوا مؤيدين للانتفاضة المسلحة أم لا. ومثلما ذكر الحاكم الفرنسي وقتها، مردداً أصداء عواطف الاستعماريين الفرنسيين، لم تكن نيته «أن يديم الهُوية الوطنية للسكان الأصليين. . . بل كسر مقاومة المجتمع العربي»[٢].

على الرغم من شمولية الاحتلال وأجله، فإنّ ما جرى أثبت أنه مسعًى ملعون. فلم يفعل الاحتلال سوى تعزيز فكرة الاختلاف التي تستند إليها المقاومة، موحياً ومن خلال العنف المفتوح والكامن للدولة الاستعمارية إلى الوسائل التي يمكن بها مقاومته بفعالية. فهمجية الانتقامات الثأرية من قوات الأمن الفرنسية والحراس الاستعماريين والتي خلفت وراءها آلاف القتلى الجزائريين بعد ما سمي بتمرد سطيف ١٩٤٥، كان له أن يسفر في نهاية الأمر عن تكوين جبهة التحرير الوطنية وجناحها العسكري أو المسلح جيش التحرير الوطني في أواسط خمسينيات القرن العشرين[*]. ومثلما ذكر جان بول سارتر (Jean-Paul Sartre) في ملاحظته: «إن ولد المستعمر وولد المسلم كليهما أطفال العنف الفعلي الذي يحدده النظام نفسه»[٣]. ذلك أن نظام الاستعمار في حدّ ذاته، بمزاياه الاستيطانية وإخضاعه الشعبَ الأصلي، قد تجذر في العنف الذي بدأه وواصله الاحتلال العسكري الفرنسي. وقد بين الثوران من شغب وثأر في عام ١٩٤٥ الصفة الأساس للنظام عندما تجرّأت المعارضة على استعراض نفسها.

---

(٢) Charles-Robert Ageron, *Modern Algeria: a history from 1830 to the present* (London, 1991) p. 53.

(*) تعرف كذلك في سياق مظاهرات ومجازر ٨ أيار/مايو ١٩٤٥ التي شملت معظم أرجاء الجزائر ومن أهمّ المناطق سطيف (عين الفوّارة) والمسيلة (المعاضيد وأولاد درّاج) وكانت هذه المجازر مثلما يشير الكاتب القطرة التي أفاضت الكأس وتيقن الجزائريون وقتها أن المستعمر الفرنسي لا يفهم لغة الحوار وكل وعوده وشعاراته بالمساواة والديمقراطية هي شعارات كاذبة وما أخذ بالقوة لايسترجع إلا بالقوة. فكانت الشرارة التي مهدت للثورة الجزائرية. وكانت أكثر المدن تضرّراً سطيف، قالم، وخراطة. لمزيد من التفاصيل التاريخية انظر صفحة الحدث على موسوعة ويكيبيديا:
<https://en.wikipedia.org/wiki/ŠC3%A9tif_and_Guelma_massacre>.

[المترجم].

(٣) Sartre quoted in Robert Young, *Postcolonialism: an historical introduction* (Oxford, 2001) p. 294.

فالأمر كما رآه فرانز فانون (Frantz Fanon) أنه فقط عندما أقر الجزائريون بذلك وحملوا السلاح في وجه المستعمر والمحتل أعادوا تقديم أنفسهم بوصفهم فاعلين في تاريخهم. كانت طريقة لتطوير الاعتراف الذاتي الذي سيكسبهم بدوره الاعتراف من المستعمرين وغيرهم. كانت المقاومة المسلحة، إذاً، في نظر فانون محصّلة لوضع تاريخي متجذّر في العنف وفي الوقت نفسه آلية للتحرير، وعلى الرغم من أنه كان مرعوباً منه وقلقاً من تأثيراته طويلة الأمد في من استخدموه حتى في مشروع التحرّر الذاتي، وقد رأى فانون العنف كجانب لا مفرّ منه من جوانب الوضع الذي خلقته الحركة الاستعمارية في الجزائر، كما أنه كان خطوة ضرورية ولكنها في النهاية لا تكفي للتحرير الوطني(٤).

كان هذا في حقيقة الأمر هو المسار الذي اتبعته جبهة التحرير الوطنية كحركة مقاومة مسلحة. في البداية، استهدفت أفراد قوات الأمن والمعاونين للمحتل من الجزائريين، وأصحاب الوظائف العامة منهم في النظام الاستعماري الفرنسي. وباستخدام العنف المشهدي لإظهار شقة الخلاف التي أصبحت تقسم الجزائريين الوطنيين عمن ظلوا في معاونة استمرار الحكم الفرنسي، سعت جبهة التحرير إلى جعل الجزائريين ممن لم ينضموا إلى صفوفها يدفعون ثمن ذلك. وكان ما لحق ذلك من عمليات القبض والعقاب الجماعي والقمع أن يعزّز الآراء داخل الجبهة ومنها رأي زيغود يوسف الذي يرى ضرورة توسيع مجال التمرد لكيلا يقتصر على قوات الأمن الفرنسية والمعاونين للمحتل الجزائريين فحسب، بل ليشمل ـ أيضاً ـ المستوطنين الأوروبيين. وكان المنطق وراء ذلك هو أن المستوطنين هم السبب الرئيس لاستمرار الاحتلال الفرنسي ومن ثَم فَهُم أداة للحفاظ على النظام الاستعماري. فضلاً عن تلاقي أصداء هذا النهج مع رؤية فانون أن في الوقت الذي كان فيه المستوطنون يحلمون باختفاء المستعمَرون، كانوا هم في الحقيقة الأكثر قوة وقدرة على إخراج الأقلية الاستيطانية(٥).

---

(٤) Frantz Fanon, *The wretched of the earth* (London, 2001) pp. 66-69, Young, *Postcolonialism* (2001), pp. 295-299; Nigel C. Gibson, *Fanon: the postcolonial imagination* (Cambridge, 2003) pp. 103-115.

(٥) Ferhat Abbas, *Autopsie d'une guerre: l'aurore* (paris, 1980) pp. 104-108; Gibson, Fanon (2003) pp. 108-109.

وكانت مجزرة فيليب فيل (Philippeville) أكثر ما عبّر عن بشاعة هذا التوجه؛ في آب/أغسطس ١٩٥٥، حيث قتل ما يقرب من ١٠٠ رجل وامرأة وطفل فرنسيين في مستوطنة الهلية الصغيرة في يوم من الهجمات الموسعة على المستوطنات الاستعمارية المعزولة على مستوى الجزائر. وهي حصيلة على الرغم من حجمها لم تكن شيئاً بالمقارنة مع مئات الجزائريين ممن قتلوا في ثأر جماعي من فرق حراس المستوطنين وكذلك من قوات الأمن الفرنسية في الأسابيع التي تلت الحادثة. وكما ذكر فرحات عباس، «هؤلاء الفلاحون سيَقتلون، ولكنهم ـ أيضاً ـ سيُقتَلون»[٦]. وقد كان هذا في الحقيقة منطق التعبئة. حيث أصبح الفريقان من السكان مستقطبين، كانت خطوط المعركة قد رُسمت وتحوّلت المقاومة المسلحة إلى حرب للتحرير الوطني، تضم عشرات الآلاف، وتنقل القتال إلى المدن وعبر الحدود في تونس الجارة.

وعلى الرغم من النكسات العسكرية، مثل معركة الجزائر التي شنّت بلا رحمة في عامي ١٩٥٦ ـ ١٩٥٧، وهلاك قيادتها، تابعت جبهة التحرير الكفاح المسلح، وعيناها، بدرجة كبيرة على أثر ذلك، على الرأي الدولي والناخبين الفرنسيين وكذلك مجتمع المستوطنين. وقد بدأ المستوطنون تدريجياً، مع كل ما يتصفون به من تحد وتبجح، في إدراك أنهم لا يستطيعون الاعتماد على الحكومة الفرنسية في دعمهم بشكل مطلق. ولم يكن إعلان الجنرال ديغول (De Gaulle): «لقد فهمتكم»، الشهير غير المتوازن في عام ١٩٥٨ إلى المستوطنين الجزائريين، يعني بالضرورة أنه راقَ له ما أصبح يفهمه. كان هذا ما أدّى بدوره إلى ظهور حركة مقاومة المستوطنين، بتشكيل منظمة الجيش السري[*] المسؤولة عن أعمال مشهودة من العنف ضدّ الضباط الفرنسيين والمجتمع الجزائري في

---

(٦) Abbas, *Autopsie* (1980) p. 105.

(*) منظّمة الجيش السرّي (L'Organisation de l'Armée secrète OAS) منظمة إرهابية فرنسية أُسّست في ١١ شباط/فبراير عام ١٩٦١ بعد لقاء مدريد بين جون جاك سوسيني وبيير لاغيّارد (Pierre Lagaillarde). وتضم الموالين لأطروحة الجزائر الفرنسية (L'Algérie française) بالاعتماد على العمل المسلح. أول ظهور لعلامة OAS كان على جدران الجزائر العاصمة مصحوبة بشعارات «الجزائر فرنسية وستبقى فرنسية (L'Algérie est française et le restera). للمزيد، انظر الصفحة على موسوعة ويكيبيديا:
<https://en.wikipedia.org/wiki/Organisation_de_l%27arm%C3%A9e_secr%C3%A8te>
[المترجم].

السنوات الأخيرة من الحكم الفرنسي. وكانت هذه هي القبضة الأخيرة للسلطة الاستعمارية. فتصاعد العنف والاتجاه المتغير للناخبين الفرنسيين مهّد الطريق لاتفاقيات إيفيان (Évian Accords) في عام ١٩٦٢، مؤسِّسة لسيادة الجمهورية الجزائرية ومسببة للخروج الجماعي لمليون أو نحو المليون مستوطن من الجزائر. قبل هذا ببضع سنوات، بدا الأمر كما لو كان في استطاعتهم فرض السياسة على باريس والجزائريين، ولكنهم الآن يتصرفون من الخيار الذي وضع أمامهم بوحشية تحت شعار المقاومة الجزائرية: «إما حقيبة السفر وإما النعش».

أُسست جبهة التحرير الوطنية بعد ما يقرب من مئة وعشرين عاماً من أول احتلال للجزائر وكانت نتيجة في وقتها. كانت تلك هي فترة تفكيك المستعمرات، عندما أصبح من الواضح تحدي القدرة العسكرية الأوروبية في أنحاء آسيا وأفريقيا، مثلما بيّن الشعب الفييتنامي في معركة ديان بيان فو (Dien Bien Phu) في آذار/مارس ـ أيار/مايو ١٩٥٤. ولكن المرء يمكنه ـ أيضاً ـ ربط أشكال المقاومة في خمسينيات القرن الماضي بالتاريخ الطويل للمقاومة الجزائرية للعنف الاستعماري. فلم يكن الأمر فقط استحضار جبهة التحرير روح عبد القادر، زعيم حملة المقاتلين المسلحين الناجحة في بدايتها ضد الفرنسيين في ثلاثينيات القرن التاسعَ عشرَ وأربعينياته، والتي حولته إلى بطل قومي، بل كانت وبالدرجة نفسها من الأهمية، الصلة بين خبرات الجزائريين في تجريدهم من أملاكهم، والتمييز ضدّهم، والعنف الذي قبع في قلب النظام الاستعماري. كل هذه الأشياء كان لها أن تثير كثيراً من ثوران المقاومة المسلّحة قبل ما وقع من قمع في سبعينيات القرن التاسعَ عشر، ولا شك خيمت على مشاعر الاستياء لشعب جُرد من حقوقه وأملاكه متطلعاً إلى أبطال جدد لحمايته من الدولة الاستعمارية. فبسبب عنف الحركة الاستعمارية، تشكلت خيوط المقاومة المسلحة متحولة إلى نسيج من الوضع الاستعماري نفسه.

فلسطين: مقاومة الاحتلال الأجنبي (١٩٢٠ ـ ١٩٤٨)

يمكن قول الشيء نفسه عن المقاومة التي لاقاها الجيش البريطاني الذي احتل فلسطين في أثناء الحرب العالمية الأولى، ملقياً بأساس إدارة الانتداب

وممكّناً للاستيطان الصهيوني. وكان مرسوم الجنرال اللنبي (General Allenby) بالأحكام العرفية فور وضع قبضته على القدس هو ما أوضح أن الأعداء هم الأتراك، وليسوا الفلسطينيين أنفسهم - «لئلّا يتفاجأ أي منكم بسبب ما مررتم به على أيدي العدو الذي تقاعد، أود أن أُعلِمكم ما في رغبتي من أن يزاول كل شخص عمله القانوني من دون خوف من أي تدخل»[٧]. ولم يكن هذا تحديداً إعلاناً منبهاً للتحرير. بل كان طلباً لضرورة تقبل الجميع ومن دون احتجاج النظام الجديد المفروض على فلسطين.

ومع أن الفلسطينيين كانوا على علم بالفعل بوعد بلفور الذي نشر قبل ذلك بشهر واحد، والذي تعهدت فيه الحكومة البريطانية بدعم «تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين»[٨]. وهو ما أثار استياء بعضهم مثل اللورد روتشيلد (Rothschild) الذي أراد بياناً أكثر قوة يقول إن «فلسطين لا بد من أن يعاد تشكيلها لتكون الوطن القومي للشعب اليهودي»[٩]. ومع ذلك، دلّ هذا في نظر كثيرين على أن الحكومة البريطانية كانت في سبيلها إلى إطلاق مشروع للهندسة الاجتماعية من شأنه فتح فلسطين أمام الاستيطان اليهودي - والذي كان يعني وقتها استيطان الأوروبيين - مهددة، بتطرف، تهجير المجتمع الفلسطيني. فعلى الرغم من كلمات اللنبي، شددت القوات البريطانية المسلحة على «تعطيل» حياة الفلسطينيين، واعدة فلسطين بمستقبل لا يمكن النظر إليه إلا بمخاوف وقلق من أغلبية شعبها.

ولم يمض وقت طويل حتى تحوّلت هذه المخاوف إلى مقاومة عنيفة، في البداية في صورة أعمال شغب مجتمعية، مستهدفة الصهاينة والفلسطينيين اليهود. فما حدث من أعمال شغب حائط المبكى في عام ١٩٢٩ كلف اليهود ١٣٣ قتيلاً إلى جانب ١١٦ قتيلاً من العرب في عنف مجتمعي جاب أنحاء البلد. كانت تلك علامات مبكرة على خوف الفلسطينيين على بلدهم في ظلّ الاحتلال البريطاني[١٠]. ولم يكن لردود الأفعال البريطانية على المستوى المتصاعد من التوتر المجتمعي وانفجارات العنف من حين إلى آخر

---

(٧) Sir Edmund Allenby's official proclamation following the fall of Jerusalem, 9 December 1917.

(٨) *The Times*, 9 November 1917.

(٩) Leonard Stein, *The Balfour Declaration* (New York, 1961) p. 470.

(١٠) Zeina B. Ghandour, *A discourse on domination* (New York, 1961) p. 470.

أن يهدّئ من هذه المخاوف ولا أن يمنع تعميق الاستيطان اليهودي في فلسطين. ولم تثنِ أعمال الشغب اليهود عن الهجرة إلى فلسطين، خصوصاً في ظلّ الخطر المتصاعد من معاداة السامية في وسط أوروبا. وكانت أبرز التطورات في هذه الفترة تدعيم الاستيطان الصهيوني، وتطور المؤسسات ذات الحكم الذاتي في يشوف (Yishuv) وظهور «الاقتصاد المقسم» (Divided Economy) في فلسطين[١١].

لذا لم يكن من المفاجئ أن يضطر الفلسطينيون إلى تنظيم مقاومة مسلحة، سواء ضدّ المحتلين البريطانيين أو المستوطنات اليهودية التي بنيت في حمايتهم. أُسس تنظيم الشيخ عز الدين القسام - اليد السوداء - في عام ١٩٣٠ لتنفيذ هجمات مسلحة على المستوطنات اليهودية والبنية التحتية للدولة مثل السكك الحديدية. ولم يكن بد من أن يفضي هذا إلى صدامات مع قوات الأمن البريطانية وكان في أحد هذه الصدامات أن قُتل القسّام بالقرب من جنين في عام ١٩٣٥. ولكن في السنوات التالية، ولا سيما في أعقاب الإضراب الفلسطيني العام في سنة ١٩٣٦ أصبحت المقاومة المسلحة أكثر تنظيماً وضمت جماعات صغيرة على مستوى المناطق الريفية ومنتفعة من تجنيد الآلاف في الوضع الاستقطابي في فلسطين تحت الانتداب. وجاءت توصيات لجنة بيل (Peel Commission)[*] بتقسيم البلاد طريقة للخروج من المأزق ولم يخدم سوى تصاعد العنف، والذي أظهر بيانياً رفض الفلسطينيين للخطة.

كانت المقاومةُ المسلّحة استراتيجيةً، في إطار ما سعى إليه منظّموها من إقناع البريطانيين بالإقلاع عن فكرة تقسيم فلسطين. لكنها - أيضاً - جاءت

(١١) Jacob Metzler, *The divided economy of mandatory Palestine* (Cambridge, 1998).

(*) تعرف رسمياً باسم **اللجنة الملَكية لفلسطين**، وهي لجنة تحقيق ملَكية بريطانية نُظّمت لاقتراح تغييرات على الانتداب البريطاني على فلسطين في أعقاب اندلاع الثورة العربية في فلسطين ١٩٣٦-١٩٣٩. رأسها اللورد بيل (William Peel, 1st Earl Peel) في ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٦ وصلت اللجنة إلى فلسطين للتحقيق في الأسباب وراء الانتفاضة، وعادت في ١٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٣٧. وتضمن تقريرها الذي نشر في ٨ تموز/ يوليو ١٩٣٧ اقتراحاً بإنشاء ثلاثة أقاليم في فلسطين، إقليم تحت الانتداب البريطاني يضم بيت لحم والناصرة، ودولة يهودية، وجزء يتّحد مع شرق الأردن ليكونا دولة عربية. للمزيد انظر صفحة الويكيبيديا:
<https://en.wikipedia.org/wiki/Peel_Commission>. [المترجم].

جراء العنف المتنامي للوضع الذي وجد الفلسطينيون أنفسهم فيه. وتُبين شهادات القرويين ممن شاركوا في الثورة، وهم ما زالوا في سن المراهقة، كيف كان المزيج من كل هذا مشتعلاً عندما التقت الروابط القروية والعائلية والولاء الوطني معاً، أمام ما واجهوه من قسر وإهانة على أيدي قوات الأمن البريطانية. وكما يذكر كثيرون منهم، وجدت مشاعر غضبهم وانتقامهم منفذاً جاهزاً في المقاومة المسلّحة. ولم ينبنِ هذا بالضرورة على أسس موجودة في أي وجهة نظر واسعة لسياسة المقاومة. بل ظهرت جراء ما تعرضوا له من عنف لازَمَ حياتَهم، خاصة القمع في عامَي ١٩٣٧ ـ ١٩٣٨ الذي أضر بأعداد كانت متزايدة من الفلسطينيين. فالتعرّض للجلد على الملأ، وهدم البيوت، والعقاب الجماعي مجسداً واقع الاحتلال الاستعماري في قلب عدد لا يحصى من القرى النائية[١٢].

ورداً على التمرّد، دعمت الحكومة البريطانية وجودها العسكري في البلاد، دعماً هائلاً، فنشرت القوات لإقناع الفلسطينيين بعدم جدوى حمل السلاح في وجه سلطة الاحتلال. سادت الاعتقالات الجماعية، وزادت عمليات هدم المنازل، وأنواع العقاب الجماعي، وكذلك الإعدامات، بمحاكمة ومن دونها، واستُخدم التعذيب على نطاق واسع، كانت تلك هي الأساليب المطلوبة لمواجهة التمرد. كذلك أزمعوا على توصيل فاتورة التكلفة لدعم القوات المسلحة إلى الشعب الفلسطيني. وكان أثر ذلك في كثيرين هو إثارة حنقهم أكثر فأكثر، ولكن على نحو تراكمي طغى رد الجيش البريطاني على موارد الفلسطينيين. وباستثناء بضعة أحداث، كانت المقاومة المسلحة في فلسطين قد انتهت بشكل أو بآخر في نهاية ١٩٣٨[١٣].

في الوقت نفسه، ذهبت السلطات البريطانية إلى أبعد ما كانت تسمح به من تشكيل تنظيمات صهيونية مسلحة. فعندما شكّلت السلطات البريطانية

(١٢) Ghandour, *Discourse* (2010) pp. 105-120.

(١٣) Charles Townshend, "The defence of Palestine: insurrection and public security, 1936-1939", *The English Historical Review* 103 (1988) pp. 917-949; Matthew Hughes, "The banality of brutality: British armed forces and the repression of the Arab revolt in Palestine, 1936-39", *English Historical Review* 124 (2009) pp. 313-354; Matthew Hughes, "From law and order to pacification: Britain's suppression of the Arab revolt in Palestine, 1936-39", *Journal of Palestine Studies* 39/2 (2010) pp. 1-17.

شرطة الاستيطان اليهودي (Jewish Settlement Police)، إلى جانب فيلق المساعدة اليهودي (Jewish Auxiliary Corps)، والفرقة الليلية (Night Squad) المضادة للتمرد، قدموا مساعدات تدريبية للتنظيم الصهيوني العسكري الرئيس الهاغاناه (Haganah) (والذي كان قد تشكل في الأساس لحماية المستوطنات اليهودية)، على الرغم من غياب الاعتراف البريطاني بها. والمثير للسخرية، أصبحت هذه الفرق مجتمعة مع بعض أفرعها الأكثر الراديكالية، مثل منظمة إرغون (Etzel) أو «المنظمة العسكرية القومية»، قلب المقاومة الصهيونية المسلحة ضد الحكم البريطاني في فلسطين بعد بضع سنوات، عندما مالت السياسة البريطانية ذات مرة إلى فكرة فلسطين الموحدة بأغلبية عربية.

في هذا الصدد، وعلى الرغم مما تعرضت له من قمع مؤثّر في عام ١٩٣٩، كان قد صار للمقاومة الفلسطينية أثرٌ عميقٌ في الحكم البريطاني. لقد كلفتها آلافاً من الأرواح الفلسطينية، وكذلك مئات من اليهود ونحو مئتين من الضباط وقوات الأمن البريطانيين[(١٤)]. ومع ذلك، أدّت الأمور بالحكومة البريطانية إلى إصدار الكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٩ [كتاب ماكدونالد الأبيض]، ملزماً بريطانيا العظمى بتقليص الهجرة اليهودية ومنح الاستقلال في نهاية المطاف لدولة فلسطينية موحدة بأغلبية عربية. ولكن، وكما بيّن تاريخ فلسطين ما بعد الحرب، كان للأضرار العسكرية والسياسية التي سبّبتها الثورة على المجتمع الفلسطيني واقتصاده وقيادته السياسية أن يقيد إمكانات المقاومة الفلسطينية تقييداً شديداً في وقت كان النضال من أجل البلد في أشدّه.

في أعقاب الهولوكوست والحرب العالمية الثانية، كان المجتمع اليهودي هو من حمل السلاح في وجه البريطانيين. وبعزمها مواصلة الهجرة

(١٤) أشارت التقديرات البريطانية الرسمية إلى مقتل ألفيْن من الفلسطينيين العرب على يد القوات البريطانية، وشنق أكثر من مئة، ومات نحو ألف آخرين نتيجة أعمال عنف بين الفلسطينيين والصهيونيين. في هذا الصدد يقدم رشيد الخالدي وتأسيساً على كتاب لوليد الخالدي أعداداً إجمالية أعلى بكثير فيما يتعلق بصفوف المصابين الفلسطينيين العرب، مقدراً بمقتل أكثر من ٥٠٠٠، منهم ما يقرب من ٤٠٠٠ على يد البريطانيين، وأنّه بنهاية الثورة كان «أكثر من ١٠ في المئة من الراشدين الذكور بين [الفلسطينيين العرب] ما بين قتيل وجريح وسجين ومنفي».

Rashid Khalidi, "The Palestinians and 1948: the underlying causes of Failure", in Eugence Rogan and Avi Shalim (eds.), *The war for Palestine* (Cambridge, 2007) p. 26; Hughes, "Banality of brutality" (2009) pp. 348-349; Walid Khalidi (ed.), *From haven to conquest: reading in Zionism and the Palestine problem until 1948* (Washington, DC, 1971) pp. 846-849.

اليهودية غير المحدودة، وضرورة تأسيس دولة يهودية، سعت التنظيمات العسكرية للحركة الصهيونية - (Palmach) (بلماخ أو سرايا الصاعقة)(*) وإتزل/ إرغون وعصابة شتيرن/ ليحي (Lehi/stern Gang)(**) إلى التعجيل برحيل البريطانيين من فلسطين ومنع تنفيذ ما جاء في الكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٩. وشن تنظيم الإرغون على نحو خاص، بقيادة مناحيم بيغن سلسلة من الهجمات على سجل الأراضي ومكاتب الضرائب وكذلك قوات الأمن البريطانية. قُتِل حوالى ٢٠٠ من القوات البريطانية في حملة دامت ثلاث سنوات، ولكن أثرها كان مماثلاً لأثر الثورة العربية في فلسطين قبل ذلك بعشر سنوات. ففي محاولة قمع التمرد، كثّف البريطانيون قمعهم للجماعات اليهودية، وهو ما عزّز الدعم اليهودي لتنظيمات مقاوِمة وأكثر تطرفاً. وكان الأثر النفسي لحملة التفجيرات والاغتيالات التي استمرت بلا هوادة قد أثّر في التفكير البريطاني الرسمي والضجر العام من الحرب. وبدا الأمر وكأنه ترسيخ للّاجدوى من مساعي الحفاظ على فلسطين بالقوة، وهو ما أدّى إلى تخلّي بريطانيا العظمى عن انتدابها إلى الأمم المتحدة، التي صوّتت في عام ١٩٤٧ على تقسيم فلسطين بين دولة للعرب ودولة لليهود(١٥).

كان للحرب التي تلت هذه الأحداث في عام ١٩٤٨ أن تؤسس لدولة إسرائيل على معظم أراضي فلسطين. وصاحب ذلك نزع ملكية ٧٢٥ ألفاً من

(*) بالعبرية اختصار عبارة «فلوجوت ماحتس» (פלוגות מחץ أي سرايا الصاعقة) هو القوة المتحركة الضاربة التابعة للهاغاناه، الجيش غير الرسمي لليشوف (المستوطنات اليهودية). أسّس البلماخ في أيار/ مايو ١٩٤١، ونمي حتّى حرب ١٩٤٨ إلى ثلاثة ألوية قتالية بالإضافة إلى وحدات جوّية وبحرية واستخباراتية. قتل ١١٦٩ عنصراً من البلماخ بين عامي ١٩٤١و١٩٤٩ ومن أشهر رجالاته: إسحق ساديه ويجال ألون وموشيه دايان وإسحق رابين. أسهم البلماخ بشكل كبير في الثقافة والشخصية الإسرائيلية. كوّن أعضاؤه العمود الفقري لجيش الدفاع الإسرائيلي باحتلالهم مناصب قيادية، بالإضافة إلى بروزهم في السياسة والأدب والثقافة الإسرائيلية. كان له الدور الأكبر في قتل آلاف الفلسطينيين وتعذيبهم وتشريدهم وتهجيرهم وتدميرهم وقلعهم واقتلاعهم واضطهادهم. أضف إلى ذلك كلّه، دوره في عمليّات إرهابية وتفجيرات أودت بحياة الآلاف. للمزيد من جرائم التنظيمات العسكرية الصهيونية، انظر: **كي لا ننسى - قرى فلسطين التي دمّرتها إسرائيل سنة ١٩٤٨ وأسماء شهدائها** - وليد الخالدي وآخرون - مؤسّسة الدراسات الفلسطينية/ ط ٢، آب/ أغسطس ١٩٩٨. ولمتابعة إلكترونية عن تنظيمات الحركة الصهيونية الإرهابية، انظر، صفحة ويكيبيديا:

<https://en.wikipedia.org/wiki/Palmach> [المترجم].

(**) المرجع السابق [المترجم].

(١٥) Bruce Hoffman, *Inside terrorism* (New York, 2006) pp. 47-53.

العرب الفلسطينيين ممن هُجّروا على يد القوات الإسرائيلية أو فروا من القتال في تلك المناطق التي انتزعها الإسرائيليون. في تلك الأثناء، ضمت الدول العربية المجاورة، مصر والأدرن، ما تبقّى من أراضي فلسطين التاريخية إليها. وفي مواجهة تشتّت المجتمع الفلسطيني، وتشكّل الأرض الفلسطينية بواسطة جيوش الاحتلال الأجنبية وخلق مجتمع كبير من اللاجئين المستضعفين والمفتقدين أي مؤهلات للاعتماد على الذات، لم يكن هناك سوى مجال محدود للتنظيم السياسي، ناهيك بمقاومة الفلسطينيين أنفسهم. وجرت أعمال فردية من المواجهة خلسة، في محاولات القرويين العودة إلى منازلهم، أو على نحو أكثر علنية، في اغتيال الملك عبد الله ملك الأردن في الحرم الشريف في القدس ١٩٥١. ولم تتطور المقاومة المسلحة النظامية إلا لاحقاً وظهرت في ستينيات القرن العشرين.

سلطات الاحتلال: الحرب والاستيطان والمقاومة والهوية

استمر عنف التركة الاستعمارية ليشكِّل كلّاً من التنظيم والمخيلة للسلطة والمقاومة في الشرق الأوسط. فقد أرست قواعد الدول الاستبدادية والمقسّمة في الغالب والتي أصبحت إلى حد كبير جزءاً من مشهد المنطقة. كما ساعد العنف على زرع بذور الحرب، التي كانت أوضح تعبير عنها حالة إسرائيل وفلسطين، وبشكل أقل حالة العراق والعلاقات المضطربة مع جيرانها. وفي الوقت نفسه، قدم العنف إطاراً قوياً لتخيل السلطة سواء وسط من يحاولون فرض إرادتهم على مجتمع من الرعايا أو من يحاولون مقاومة هذا الإخضاع نفسه. وقدّم ماضي الذكريات البطولية للمعارك، إلى جانب استفزازات الحاضر وفُرصِهِ السياسية، الذريعة والجزاء والمواقع لاستغلال القوة ومقاومتها المسلحة استغلالاً مُحكماً في القرن الحادي والعشرين.

فلسطين: ظهور المقاومة المسلحة وأغراضها

شهدت حرب ١٩٦٧ احتلال إسرائيل لكامل فلسطين وفق خريطة حكم الانتداب، فضلاً عن شبه جزيرة سيناء وهضبة الجولان. وكانت صدمة الحدث جديرة بأن تدفع المقاومة وتحوّلها في العقد اللاحق. وتحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وتنظيماتها التابعة، أخذت المقاومة المسلّحة في

بداية الأمر شكل الأعمال الانفرادية ولكنها مريعة على يد «فتح» بشكل رئيس ضد الأهداف الإسرائيلية المدنية والمسلحة. وهو ما أدّى إلى انتقامات إسرائيلية، مثل العملية العسكرية ضد فدائيي منظمة التحرير الفلسطينية في غور أو وادي الأردن في «معركة الكرامة» آذار/مارس ١٩٦٨. تلك المعركة التي قدّمت القوات المسلحة الأردنية التقليدية المساعدة لمنظمة التحرير مسببة خسائر إسرائيلية كبيرة، وظلت معروفة كانتصار للقوات العربية المتحدة، ما جعل الملك حسين ملك الأردن يقول: «قد نصل إلى المرحلة التي نصبح فيها جميعاً فدائيين»[١٦].

وعلى الرغم من آثارها الرافعة للمعنويات، أظهر حجم الخسائر الفلسطينية والأردنية في المعركة أن أي مواجهة تقليدية من هذا النوع ستصب لا محالة في مصلحة إسرائيل. وبوصفها حرب عصابات، كان من شأن «أبو إياد»، أحد قادة منظمة التحرير الفلسطينية، أن يظل متفائلاً في عام ١٩٦٩ عندما قال إنه يمكن استخدام القوة المسلحة للوصول إلى وضع تتمكن فيه منظمة التحرير من تحريك «قواعدها إلى داخل الأراضي المحتلة، عندما تصير إرادة الترابط العضوي، شاملة وعميقة وتتحرك بفاعلية داخل جميع المواقع في الأراضي المحتلة»[١٧]. ولكن وفي ظلّ عدم التوازن على المستويين الديمغرافي والجغرافي بين الموارد التي تحت تصرف الفلسطينيين وتلك التي عند الإسرائيليين في الأراضي المحتلة، سرعان ما تبيّن أن هذه الاستراتيجية لم تكن واقعية فيما يتعلق بالمقاومة المسلحة.

عوضاً عن ذلك، نشأت مقاربة مختلفة وأصبحت علامة للمقاومة الفلسطينية على مدى عقود لاحقة؛ إذ كان يُنظرُ إلى العنف، وباستعمال وجهة نظر فانون عن الجزائر، بوصفه طريقة لتسجيل الفلسطينيين كأمة عادت إلى تاريخ العالم. وكان العنف أيضاً وسيلة نافذة لنيل الاعتراف من أهدافها، ومن المنطقة، ومن المجتمع الدولي ومن الفلسطينيين أنفسهم سواء

---

(١٦) Avi Shlaim, *Lion of Jordan - the life of King Hussein in war and peace* (London, 2007) p. 276.

(١٧) Abu Iyad interviewed by Lutfi al-Kholi, June 1969, for Al-Tali'a, quoted in Leila Kadi, *Basic political douments of the armed Palestinian resistance movement* (Beirut, Lebanon, 1969), p. 49.

في الشتات أو من كانوا يعانون إحباطاً[١٨]. وفي مساحات كبيرة، أوضحت الأفلام والمقابلات في ذلك الوقت أن حمل السلاح من فلسطيني كان فعل مقاومة، لا ببساطة بالمعنى الميكانيكي لمقاومة القوات الإسرائيلية المحتلة، بل أيضاً في تحد لوجهة النظر المهيمنة التي حرمتهم من الحق في أي شكل من أشكال التمثيل الجماعي. تلك الرؤية التي عبرت عنها بأقصى إيجاز السياسية الإسرائيلية غولدا مائير في عبارتها الشهيرة في عام ١٩٦٩ من أنه «لم يكن هناك ما يسمى فلسطينيين . . . لم يكن لهم وجود»[١٩]، وشاركها فيها كثيرون آخرون. كان ظهور المقاومة الفلسطينية المسلحة مقصوداً به إثبات أنهم كانوا على خطأ.

ومن ثَمّ كانت المقاومة المسلحة جزءاً من مشروع ثوري أكبر أوضحه في ذاك الوقت جورج حبش، قائد الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: «ما ينقصنا، ويجب علينا معالجته بأي ثمن، هو الوعي الثوري. . . علينا تدريب نوعٍ جديدٍ تماماً من المقاتلين»[٢٠]. أما بالنسبة إلى فتح، فما زال ممكناً تخيّل «شن حرب شعبية للتحرير يشارك فيها الناس على مستوى واسع . . . فالنضال السياسي من دون نضال مسلح لا يمكن أن يحقّق أهداف الثورة»[٢١]. وهذا ما وجد التعبير عنه في المنبر المشترك في اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني السابع، والذي جاء تحت عنوان «توسيع النضال المسلح والانتقال إلى مرحلة جديدة في تحركات الفدائيين في الحرب الشعبية للتحرير، عبر تسليح الجماهير العرب»[٢٢].

ولكن ظلّ سؤال: أين يمكن أن تتمّ مثل هذه المقاومة؟ فالأراضي المحتلة على الرغم من كونها الموقع المثالي للمقاومة ولتعبئة الشعب الفلسطيني، فإنّها لا توفر لا الميدان ولا المواد اللازمة لحرب عصابات

(١٨) Yzid Sayigh, *Armed struggle and the search for state* (Oxford, 1997) pp. 1-24.

(١٩) *The Sunday Times*, 15 June 1967.

(٢٠) George Habbash interviewed by Gerard Chaliand, late 1969/early1970, in Gerard Chaliand, *The Palestinian resistance* (London, 1972), p. 166.

(٢١) *Al-Fatah Central Information Bureau weekly bulletin*, No. 12, 7 July 1969, in Kadi, *Basic political documents* (1969) pp. 112-113.

(٢٢) Bishara Khader and Naim Khader (tr. And eds.), *Textes de la révolution palestinienne 1968/74* (Paris, 1975) pp. 108-109.

مستدامة. ومن جانبها أظهرت السلطات الأردنية في «أيلول الأسود» عام ١٩٧٠ أنها ستحارب منظمة التحرير الفلسطينية بدلاً من السماح للمقاومة المسلحة بأن تستخدم الأردن قاعدة ضد إسرائيل، مخافة أن يصبح الهدف الرئيس لذلك النشاط هو الحكومة الأردنية نفسها. وهذا ما أدّى بمنظمة التحرير الفلسطينية إلى تأسيس قاعدة لقواتها في الأراضي الأكثر قابلية للاختراق في جنوب لبنان في مواجهة إسرائيل، ولكن في دولة وهذا هو الأهم لا تمتلك القوة لإخراجهم. والحقيقة، ومثلما أوضح أحد مؤسسي منظمة التحرير شفيق الحوت صراحة «لقد هبطت الثورة في أرض لبنان؛ لأنها كانت مثل حديقة بلا أسوار»[٢٣].

من هنا شنّت التنظيمات الفلسطينية سلسلة من الهجمات المسلحة، أحياناً داخل إسرائيل، ولكن في الأغلب متجاوزة ذلك لتشمل أهدافاً مرتبطة رمزياً بإسرائيل. فضلاً عن ذلك فإن موجة عمليات خطف الطائرات الدولية حققت تغطية إعلامية عالمية لقضيتهم. وكان جورج حبش واضحاً فيما يتعلق بالغرض من تلك العمليات: «الخطف الطائرة تأثير يفوق قتل مئة إسرائيلي في معركة . . . فعلى مدى عقود والرأي العالمي . . . يتجاهلنا. أما الآن فعلى أقل تقدير العالم يتحدّث عنا»[٢٤]. وكما حدث مع جبهة التحرير في الجزائر، كان على منظمات المقاومة الفلسطينية ترتيب حساباتها فيما يتعلق بهوية أهدافها والتأثيرات السياسية للعنف الذي قد يسفر عن قتلى بين صفوف غير المقاتلين، سواء الإسرائيليون أو غير الإسرائيليين. وبالفعل كانت أحداث ـ مثل الهجوم على حافلة مدرسية في إسرائيل في عام ١٩٧٠، أو دورة الألعاب الأولمبية في ميونخ في عام ١٩٧٢؛ حيث قتل أحدَ عشرَ عنصراً من الفريق الأولمبي الإسرائيلي في محاولة لخطف رهائن على يد مجموعة «أيلول الأسود» الفلسطينية أو الهجمات على كريات شمونة ومعالوت في عام ١٩٧٤ حيث قتل خمسة وأربعون إسرائيلياً ـ قد أثارت إدانة دولية وتسببت في انتقامات إسرائيلية. ومع ذلك كانت هذه الأحداث وغيرها

(٢٣) Cited in David Hirst, *Beware of small states: Lebanon, battleground of the Middle East* (London, 2010), p. 86.

(٢٤) George Habbash interviewed in 1970, quoted in David Hirst, *The gun and the olive branch* (London, 1977) p. 304.

في ذاك الوقت جديرة بوضع القضية الفلسطينية نفسها على الأجندة الدولية، وبهذا مهّدت الطريق لاعتراف دولي. والحقيقة أن بعد مرور ثمانية شهور فحسب من مقتل أعضاء الفريق الأولمبي في ميونيخ، تلقّى ياسر عرفات دعوة إلى إلقاء خطاب أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة تبعها منح الأمم المتحدة منظمة التحرير الفلسطينية مكانة المراقب.

كان التأثير التراكمي في الحكومات الإسرائيلية المتتالية واضحاً. فكانت أكبر العمليات العسكرية الإسرائيلية ضد منظمة التحرير - عملية الليطاني في جنوب لبنان في عام ١٩٧٨ والغزو الإسرائيلي للبنان في عام ١٩٨٢ - مصمّمة جزئياً لمجابهة العمليات الصغيرة المتفرقة عبر إسرائيل والحدود الشمالية لإسرائيل. كانت تستهدف مبدئياً إنهاء المقاومة الفلسطينية بأي شكل، ومن ثَم راود الحكومة الإسرائيلية أملٌ في إنهاء الطموحات الفلسطينية في الاستقلال ممهِّدة بذلك الطريق لإعادة رسم خريطة لبلاد الشام (Levant). بهذا المعنى، رسّخ الفلسطينيون أنفسهم عبر المقاومة المسلحة، وذلك على الرغم من بشاعة بعض مناهجها، وموت كثير من الفلسطينيين في الانتقامات الإسرائيلية. ولكنهم صاروا يشكّلون مشكلة سياسية لا يمكن ببساطة تجاهلها. لذا، كان من الأمور المثيرة للسخرية أنه على الرغم مما أسفرت عنه حرب لبنان من طرد منظمة التحرير من لبنان وتفرّقها بين الدول العربية، فإنها مهّدت الطريق لفتْحِ مفاوضاتٍ مباشرة بين المنظمة وإسرائيل في تسعينيات القرن الماضي.

ولم يكن لهذا أن يحدث إلا بعد الانتفاضة الأولى، في الأراضي المحتلة (انظر الفصل الثاني) والتي اندلعت في عام ١٩٨٧. وبخروجها من الإحباطات المحلية والإهانات والضغائن طالبت الانتفاضة بنوع مختلف من الاعتراف: ضرورة سماع الفلسطينيين الذي يعيشون تحت الاحتلال العسكري لا لدى السلطات الإسرائيلية فحسب، بل لدى قيادة منظمة التحرير المعزولة على نحو متزايد. وقد استخدمت القيادة استراتيجية المقاومة المسلحة لكسب الاعتراف الدولي، ولكسب إقرار من إسرائيل على مضض. من ناحيتها، قلبت قيادة الانتفاضة الصورة واستخدمت محتجّين مسالمين يقذفون الحجارة في مواجهة قوة إسرائيل المسلحة العاتية.

وعبر الإصرار وتشجيع المظاهرات، أُجبرت السلطات الإسرائيلية على الاعتراف بوجود مشكلة في الأراضي المحتلة تحتاج إلى مواجهة. وكانت المشكلة الأمنية مختلفة عن مشكلة المقاومة المسلحة. وما جعلها أكثر إشكالية من المنظور الإسرائيلي هو التأييد الواسع والتضامن الذي ظهر مع الانتفاضة عبر قطاعات المجتمع الفلسطيني، مصحوباً بمقاطعات وإضرابات وقطع الإمدادات والاضطراب المكمّل لقذف الحجارة والمظاهرات في الشوارع. وفضلاً عن ذلك، كان للنقل الحي عبر وسائل الإعلام الدولية للأطفال والشباب العزّل وهم يواجهون وفي الغالب يعانون ويموتون على أيدي الجنود الإسرائيليين المدجّجين بالسلاح أن يقلب الصورة التي دأبت إسرائيل على نقلها عن نفسها، وهو ما أضرّ بهذه الصورة بطريقة شديدة التأثير ولا سيما بعد الممارسات الوحشية في الحرب اللبنانية.

بهذا المعنى، كان للمقاومة غير المسلحة أثرٌ عظيمٌ بل وبتأثير يفوق في هذا السياق المقاومة المسلحة على مر العقود السابقة. غير أن الانتفاضة لم تكن لتمضيَ كلية من دون عنف قاتل على الجانب الفلسطيني. فقد كان قتل المخبرين والمتواطئين كما حدث في الجزائر قبل ذلك بثلاثين عاماً، جزءاً من التهديد المعترف به داخل الانتفاضة. وبالمثل، كانت هناك هجمات فتّاكة على الإسرائيليين الأفراد، مدنيين وعسكريين. ومع ذلك، كان لإدراك أن عشرين سنة من الاحتلال العسكري لم تجعل الفلسطينيين أكثر قبولاً لوضعهم ولا الإسرائيليين أكثر أمناً، ما أدّى في النهاية إلى إجراء مفاوضات مباشرة بين إسرائيل ومنظّمة التحرير الفلسطينية وتوقيع اتفاقية أوسلو في ١٩٩٣.

وعلى الرغم من التفاؤل، بل والنشوة التي تَبِعَت توقيع تلك الاتفاقيات، وعودة عرفات وقيادة منظمة التحرير إلى فلسطين، وتأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية في عام ١٩٩٤، كان الواقع هو أن إسرائيل ظلّت تتمتّع بقوة عاتية وحضور قوي وفي سيطرة عسكرية على كامل الأراضي الفلسطينية. باستثناء بعض المراكز الحضرية التي كانت السلطة الفلسطينية هي المسؤولة فيها عن كل من الأمور المدنية والأمنية. غير ذلك، استعادت السلطات العسكرية الإسرائيلية السيطرة على الأراضي المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وإدارة الطرق عبر نظام متقن من نقاط التفتيش، والسيطرة على موارد المياه

والإشراف على توسيع المستوطنات الذي لا يتوقف، ونزع ملكية الأراضي من الفلسطينيين. وقد أحبط غياب التقدّم في المفاوضات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية الجهود الساعية إلى تحقيق أي حلّ للقضايا الرئيسة التي همّت كثيراً الفلسطينيين عموماً ـ مثل الوضع النهائي للقدس، وحلّ قضية لاجئي ١٩٤٨ وأسلافهم، وإنهاء الاستيطان الإسرائيلي وفتح الحدود التي من المفترض أن تكون تحت سيطرة السلطة الفلسطينية. وهذا ما قوّض تدريجياً سلطة عرفات ومنظمة التحرير الفلسطينية.

كانت سلطتهم محل شك بالفعل لدى التنظيمات الفلسطينية التي اعتبرت اتفاقية أوسلو ١٩٩٣ استسلاماً فلسطينياً غير مبرر، ولا سيما أن التنظيم الإسلامي الرئيس الناشط في الأرض المحتلة، حماس، ظهر كصاحب دور بارز في السياسة الفلسطينية في أثناء انتفاضة الثمانينيات. لقد تطوّرت عبر قواعدها الشعبية، ولا سيما في قطاع غزة، بوصفها ناقدة لا تلين لمنظمة التحرير وقوات الاحتلال الإسرائيلي. وكان النضال المسلح بالنسبة إلى حماس في تلك المرحلة من أجل تحرير كامل فلسطين التاريخية ما زال هدفاً مميزاً، حتى ولو بدا بعيداً كل البعد عن الواقع بالنسبة إلى كثيرين. وقد أسّس جناحها العسكري، كتائب عز الدين القسام، إحياءً لذكرى أحد المنظّمين الأوائل للمقاومة الفلسطينية، في نهاية الانتفاضة وانطلق بهجمات على الأهداف العسكرية الإسرائيلية.

ومثلها مثل منظمة التحرير في بداية عملها كمقاومة مسلحة، بدت حماس وكأنها ستستخدم النضال المسلح لجذب الانتباه إلى قسم جوهري من المجتمع الفلسطيني الذي رفض التسوية الخاسرة. كانوا يشيرون إلى رفضهم لنظام ما بعد أوسلو. ومثلما ذكر أول بيان لحماس في كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٨٧: «ألا يعلم كل المستوطنين المستهترين أن شعبنا عرف ويعرف طريقَه، طريقَ الاستشهاد وطريق التضحية، وأن شعبنا جواد كريم في هذا الميدان... وليعلموا أن العنف لا يولّد إلا العنف وأن القتل لا يولد إلا القتل»[٢٥]. وهذا ما ردّد صدى حملة جبهة التحرير في الخمسينيات

(٢٥) Hamas communique, 14 December 1987, quoted in Robert A. Pape, *Dying to win - the strategic logic of suicide terrorism* (New York, 2005) p. 31.

والستينيات من القرن العشرين ضدّ المستوطنين، ودعمه تحذير قائد حركة حماس أحمد بكر: «يمكن لإسرائيل أن تهزم جميع الجيوش العربية، ولكنها لا تستطيع فعل أي شيء ضدّ شباب بسكين أو شَحنة متفجّرات في جسده . . . فإن أراد الإسرائيليون الأمن، فعليهم التخلي عن مستوطناتهم»[(٢٦)]، وعلى الرغم من أن التأثير العسكري المباشر لهذه الحملة في المؤسسة العسكرية الإسرائيلية كان في أدنى مستوياته، فقد أثّر العنف في الحسابات السياسية للحكومة الإسرائيلية في عهد أرييل شارون. وفي عام ٢٠٠٥، أمر بإخلاء جميع القوات الإسرائيلية وتفكيك المستوطنات الإسرائيلية كافة في قطاع غزة. وقد ردّد هذا القرار من نواحٍ عديدة صدى ما اتّخذته الحكومة الإسرائيلية قبل ذلك بخمس سنوات فيٍ عهد إيهود باراك من قرار إخلاء القوات الإسرائيلية من جنوب لبنان في ظلّ ضغوط لا تنتهي من حرب العصابات المنهكة على يد حزب الله.

ومن ثَم كانت المقاومة المسلّحة كما يتّضح طريقة للتواصل مع القوة المهيمنة، وفي هذا السياق، أصبح استخدام التفجيرات الانتحارية تكتيكاً نافذ المفعول من حركة حماس، ولا سيما في أعقاب المذبحة الشهيرة لتسعة وعشرين فلسطينياً في الحرم الإبراهيمي على يد مستوطن إسرائيلي عام ١٩٩٤. بعدها أصبح الجمهور الإسرائيلي بأسره، لا قواته الأمنية أو بنية الدولة الأساسية فحسب، أهدافاً لحملة متواصلة من العنف[(٢٧)]. في هذه الحملة أثبتت التفجيرات الانتحارية مدى ترويعها، خصوصاً مع الزيادة الشديدة في تكرار هذه التفجيرات وتأثيراتها المدمرة بعد عام ٢٠٠٠. رأى بعضهم هذا طريقاً لمواجهة عدم التوازن في القوة. على سبيل المثال، زعم فتحي الشقاقي من حركة الجهاد الإسلامي أن «عمليات الاستشهاد . . . خيار واقعي في مواجهة توازنٍ غير متعادل من القوة. فلو كنّا عاجرين عن التأثير في توازن القوى الآن، يمكننا تحقيق توازن في الرعب»[(٢٨)]. وبالمثل، رأى عبد الكريم من كتائب شهداء الأقصى التابعة لفتح هذا

(٢٦) Pape, *Dying to win* (2005) p. 70.

(٢٧) Alastair Crooke, *Resistance - the essence of the Islamist revolution* (London, 2009) pp. 200-203.

(٢٨) Fathi al-Shiqaqi, *in Al-Quds*, 11 April 1995, cited in Pape, *Dying to win* (2005) p. 32.

التكتيك طريقاً لزيادة «الخسائر في إسرائيل إلى المرحلة التي سيطالب فيها عامة الإسرائيليين بالانسحاب من الضفة والقطاع»[٢٩].

شكّلت حملة التفجيرات الانتحارية قوة استثنائية كإشارة على الإصرار والعزم والتضحية بالنفس، في حرب لم تعد مقتصرة على اشتباكات محدودة بين قوات الأمن والمتمردين بشروط يضعها الأول. ومثلما ذكر أحد أعضاء كتائب القسام في عام ٢٠٠١: «لا نملك دبّابات ولا صواريخ، لدينا شيء أقوى ـ قنابلنا البشرية الإسلامية المتفجرة. فأمام الترسانة النووية، نفخر بترسانتنا من المؤمنين»[٣٠]، وكانت المعركة وقتذاك قد انتقلت إلى أعمق أعماق المجتمع المدني الإسرائيلي. لقد آمنوا أن التفاوت الكاسح بين قوّتهم وقوة المقاومة قد أعطاهم الطمأنينة بالأمان، ولكن قدرة المفجر الانتحاري على الوصول عبر أقوى التطويقات الأمنية، ناسفاً ومكدراً صفو الحياة اليومية، قد ضاعفت من الإحساس بعدم الأمان، واضعة ضغطاً سياسياً هائلاً على القيادة السياسية الإسرائيلية.

ظهر هذا على نحو مأساوي في عامي ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٢ عندما تلت عمليات اغتيال قادة المقاومة أو الضربات العسكرية ضدّ مواقع المقاومة الفلسطينية بتفجيرات ثأرية مباشرة داخل إسرائيل نفسها. على سبيل المثال، في أعقاب اغتيال إسرائيل لأحد كبار قادة حماس محمد أبو هنود في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠١، وقعت سلسلة من تفجيرات قامت بها حماس، وهجمات بالأسلحة وتفجيرات انتحارية في حيفا، والقدس وفي مستوطنة عمانوئيل (Immanuel) خلفت ما يقارب من أربعين قتيلاً إسرائيلياً. وبالمثل، وبعد الضربات الجوية وقصف الدبابات الإسرائيلية على غزة في آذار/ مارس ٢٠٠٢، حصدت التفجيرات الانتحارية في القدس ونتانيا وحيفا ما يقرب من ستين روحاً. كانت النية واضحة من كلمات أحد مقاتلي كتائب القسام: «كل ما نفعله هو توصيل رسالة [إلى إسرائيل] لنخبرهم: نستطيع التحرك ضدكم،

---

(٢٩) Abdel Karim, in Joel Greenberg, «Suicide planner expresses joy over his missions», *óNew York Times*, 9 May 2002, cited in Pape, *Dying to win* (2005) p. 31.

(٣٠) Nasra Hassan, «An arsenal of believers: talking to the human bombs», *The New Yorker*, 22 November 2001, cited in Luca Ricolfi, «Palestinians, 1981-2003», in Diego Gambetta (ed.), *Making sense of suicide missions* (Oxford, 2005) p. 79.

في استطاعتنا إيذاء أطفالكم مثلما تفعلون بأطفالنا»[٣١].

وبغية تشجيع الشعور بانعدام الأمن، صعّبت حماس على السلطات الإسرائيلية تحديد هوية المفجّرين الانتحاريين. فتمّ تجنيدهم من خلفيات وأعمار متنوعة، وبعد ٢٠٠٢ من نساء ورجال. والحقيقة أن تنظيمات أخرى مثل كتائب شهداء الأقصى كانت بالفعل تجند وتدرب نساءً كمفجّرات انتحاريات؛ لأن النساء لم يكنّ وقتها يشكّلنَ تهديداً لدى قوات الأمن الإسرائيلية، وكذلك للرسائل القوية التي أرادت النساء أنفسهنّ ومنظماتهنّ الراعية أن توصلها. ومثلما ذكرت إحدى العضوات، عندليب طقاطقة، في رسالتها الأخيرة: «لقد اخترت أن أقول بجسدي ما فشل في قوله القادة العرب . . . جسدي برميل بارود يحرق الأعداء»[٣٢]. وكان أحد مدربي الانتحاريين، منير المقدح، قد أكّد أن هذا الشكل من المقاومة المسلحة كان ببساطة جزءاً من التطوّر المنطقي للمقاومة نفسها: «فالجهاد والمقاومة يبدآن بالكلمة، ثم السيف والحجر فالمسدس وزرع القنابل ثم بتحويل الأجساد إلى قنابل بشرية»[٣٣].

ولكنّ حماس والفلسطينيين دفعوا ثمناً باهظاً لهذا النشاط، حيث حصد الانتقام الإسرائيلي أعداداً هائلة من الأرواح. ولكن الحقيقة المؤكدة أن مواصلة التفجيرات الانتحارية في مواجهة هذا الانتقام جعل الرسالة أكثر قوة. فبحلول عام ٢٠٠٠، كان من الممكن رؤية منطق هذا الوضع العنيف المتأصّل في اندلاع الانتفاضة الثانية - انتفاضة الأقصى التي بدأت بأعمال شغب احتجاجاً على زيارة شارون للحرم الشريف بالقدس في إطار دعايته الانتخابية، تلاها رد قوات الأمن الإسرائيلية الذي خلف نحو خمسين قتيلاً وألفي جريح. وأكّد العنف وعدد القتلى أن هذه الانتفاضة ستكون من نوع مختلف تماماً عن الانتفاضة الأولى في الثمانينيات[٣٤].

---

(٣١) Beverly Milton-Edwards and Stephen Farrell, *Hamas* (Cambridge, 2010) pp. 91-103, 123.

(٣٢) Ma'an News Agency, "Exclusive: PFLP in Gaza on peace, resistance and unity", 17 January 2009, <http://www.maannews.net/eng/ViewsDetails.aspx/ID=207912> [accessed 13 July 2009].

(٣٣) Mia Bloom, *Dying to kill - the allure of suicide terror* (New York, 2007) pp. 25-29.

(٣٤) Menachem Klein, *The Jerusalem problem: the struggle for permanent status* (Gainesville, FL, 2003) p. 97.

تصاعد العنف على الجانبين، بتفاوت ملحوظ في الإصابات التي تسببها قوة النيران الإسرائيلية المتفوقة كثيراً مقارنة بتنظيمات المقاومة الفلسطينية. ومع اشتداد القتال في السنوات اللاحقة، تفككت عملية أوسلو. فلم يقتصر الأمر على حماس، بل - أيضاً - كتائب شهداء الأقصى التابعة لمنظمة فتح عرفات، وكذلك الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ولجان المقاومة الشعبية، والجهاد الإسلامي حملوا جميعاً السلاح في صراع غير متكافئ مع قوات الأمن الإسرائيلية. وفي عام ٢٠٠٠، أعادت القوات الإسرائيلية احتلال تلك المناطق من الأراضي الفلسطينية التي سبق أن تركتها في التسعينيات. وفرضوا حصاراً على جنين، وقصفوا مقر عرفات في المقاطعة في رام الله. وظلّ عرفات تحت الحصار الإسرائيلي إلى أن تم إجلاؤه، في عام ٢٠٠٤، للعلاج في باريس حيث قضى نحبه بعد فترة قصيرة من وصوله.

فيما يتعلق بالفلسطينيين، كانت المقاومة المسلحة في ذاك الوقت يحركها عدد من الدوافع. بعضها ينطوي على تناقض والآخر غير قابل للتحقق، وذلك في ظلّ ما لديهم من قوات. فقد واصلت حماس ومعها الجهاد الإسلامي وكذلك لجان المقاومة الشعبية ترك بصماتهم عبر هجمات على الأهداف الإسرائيلية، سواء العسكرية أو المدنية. وكلما كانت الأهداف مدنية، بدت أعمالُهم هذه منقسمة إلى قسمين: **الأول** حيث يرتبط المدنيين بمستوطنات في الأراضي المحتلة، وهم في ذلك مثلما كان المستوطنون في الجزائر، يتمتعون بميزات هائلة في الموارد والحماية. فهم يمثّلون واجهتي المجتمع الاستيطاني الإسرائيلي: الصور المتطرفة من الصهيونية، سواء الدينية أو العلمانية، هذا من جانب، ومن جانب آخر، الانتهازية الاقتصادية التي توفرها فرص السكن المدعوم. ومن ثمّ فهم يمثّلون إما أهدافاً رمزية أو أناساً يمكن طردهم إذا شكل تدهور الأوضاع الأمنية خطراً شديداً على عيشهم في الأراضي المحتلة. وهذه الاعتبارات أدّت إلى هجمات على المستوطنين، ولا سيما على الطرق التي تقطع الأراضي المحتلة والتي يتمتع المستوطنون بميزات الوصول إليها. وهذا ما أسفر في عام ٢٠٠٠ عما يقرب من سبعة عشر قتيلاً. كذلك جعلت هذه العمليات من القدس على نحو خاص موقعاً للتفجيرات والهجمات. فالمدينة التي ضمتها إسرائيل في

عام ١٩٦٧ والمقررة في «قانون أساس» في ٢٠ آب/أغسطس[*] (Basic Law of August 1980) «العاصمة الكاملة والموحدة لإسرائيل»، لها أهمية رمزية ولكنها - أيضاً - المكان الذي يمكن للفلسطينيين فيه أن يقوموا بعملياتهم بسهولة نسبية.

وواصلت تنظيمات المقاومة حملتها من التفجيرات الانتحارية، والسيارات المفخخة والصواريخ ضد المدنيين داخل إسرائيل نفسها. وفي ظلّ عدم التوازن في قوة النيران، لم يتوفر لتنظيمات المقاومة فرصة حقيقية لحماية مجتمعاتها من الأعمال العسكرية الإسرائيلية. وفي الوقت نفسه، ارتفعت أعداد الخسائر في صفوف المدنيين الفلسطينيين، وذلك بطبيعة الحال لاضطرار تنظيمات المقاومة تنفيذ عمليات من داخل بلدات وقرى فلسطينية. وبالتالي أسفرت استراتيجية الانتقام الإسرائيلية والاغتيالات عن أعداد كبيرة من القتلى المدنيين[٣٥]. وكانت الهجمات على المدنيين الإسرائيليين مقصوداً بها إعلام الجمهور الإسرائيلي بما سيدفعه من ثمن بسبب تصرفات قواته المسلحة. ولكن بالنسبة إلى بعض التنظيمات الفلسطينية، وخصوصاً الإسلامية منها، كان هناك بعد رمزي أيضاً. وعلى خلاف منظمة التحرير الفلسطينية، لم تعترف هذه التنظيمات بإسرائيل بوصفها محتلاً شرعياً للأراضي الفلسطينية التي استولت عليها في غزو ١٩٤٨. ومن ثَم كانت حملة العمليات داخل إسرائيل ترمز إلى هذا الرفض، والتشديد على إيمانهم بأن كل إسرائيل، وسكانها، هم محتلون غير شرعيين وغير مرغوب بهم في الأرض الفلسطينية.

(*) قانون القدس أو «القانون الأساس»: «أورشليم القدس عاصمة إسرائيل» سنّه الكنيست الإسرائيلي في ٢٠ آب/أغسطس. لم تكن له تداعيات عملية في القدس نفسها؛ إذ ليس فيه تعليمات لتغيير الحالة القائمة في القدس منذ حزيران/يونيو ١٩٦٧، ولكنّه أدّى إلى قرار قاس أو بمعنى الإقصاء ضدّ إسرائيل في مجلس الأمن التابع للأمم المتّحدة وإلى نقل بعض السفارات الأجنبية لدى إسرائيل والتي كانت موجودة في القدس إلى تلّ أبيب أو مدن إسرائيلية أخرى احتجاجاً على القانون. ويعتبر القانون خطوة من تدابير عملية تهويد القدس المتواصلة على مشهد العالم أجمع ومسمعه حتّى هذه اللحظة. لمزيد من المعلومات حول تهويد القدس والانتهاكات الإسرائيلية، انظر موقع مركز أبحاث الأراضي الفلسطينية:

<http://www.lrcj.org/wp/programs-2/?lang=ar>. [المترجم]

(٣٥) قُدّر عدد القتلى جرّاء العنف بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٥ بـ ١٠٨٠ من الإسرائيليين، و٣٥٧٠ من الفلسطينيين؛

Milton-Edwards and Farrell, *Hamas* (2010) p. 107.

وكانت آثار هذه السلسلة من أحداث العنف محسوسة جيداً في العام ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٥ عندما وصلت الانتفاضة الثانية بشكل أو بآخر إلى نهايتها. فتغيير القيادة في السلطة الفلسطينية بعد موت عرفات، وكذلك في حماس، مع قتل إسرائيل للشيخ أحمد ياسين وعبد العزيز الرنتيسي في تعاقب سريع بين آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠٠٤، لم يكن جديراً بإنهاء العنف. ولكن أحداث الموت تزامنت مع مبادرة من رئيس الوزراء في ذاك الوقت شارون للانسحاب من غزة. فاعترافه الضمني بعناد المقاومة وفشل الأساليب الإسرائيلية في إنهائها، دفعه إلى أن يعلن في عام ٢٠٠٤ أن إسرائيل ستفكّك مستوطناتها في القطاع، وهي العملية التي اكتملت في منتصف عام ٢٠٠٥. وبالفعل انسحب المستوطنون والقوات العسكرية الإسرائيلية، ولكن بقيت إسرائيل مسيطرة على الحدود، والمعابر المتاخمة لحدودها، وكذلك منافذ الوصول إلى البحر والجو. وهو ما دلّ من ثَمّ على عدم انتهاء السيطرة الإسرائيلية على قطاع غزة. وكذلك لم يمنع القصف والتوغل الإسرائيلي المتكرر في المنطقة على مدى السنوات اللاحقة. ولكنّه شجّع الإيمان، على غرار ما حدث في الجزائر إبان الخمسينيات، بأن المستوطنين الأجانب سيرحلون عندما ترى الحكومة المسؤولة عنهم أنه لم يعد من المصلحة حمايتهم ـ وهي حسبة تحقّقت بفعل استعداد المقاومة لاستخدام القوة المسلحة.

لقد بدأ الاعتراف المبكر بقوة المقاومة العنيفة في عام ٢٠٠٢ ولكنها حقّقت زخمها في أثناء هذه السنوات. وكان ذلك ببناء حاجز ـ في بعض الأماكن جدار خرساني، وفي أماكن أخرى نظام من الأسوار ـ قصد به توفير الوسائل المادية لفصل الضفة الغربية المحتلة عن إسرائيل. وقد بدا ضم عدد من المستوطنات التي أقامتها إسرائيل على الأراضي المحتلة ضمن نطاق الحاجز إشارة واضحة على أنها تعني أكثر ما تعني إعادة رسم الخريطة وجعل مستقبل مستوطنات إسرائيلية بعينها غير قابل للتفاوض. فالخط المتعرج للحاجز يمتد بطول ٧٦٠ كم ـ ما يساوي تقريباً ضعف طول حدود ١٩٦٧ مع الضفة الغربية ـ مستولياً على أكثر من ٨ في المئة من أرض الضفة. وقد سبق لإسرائيل أن نصبت حاجزاً مثله حول غزه لمنع التسلل إلى إسرائيل لمن يقرر تنفيذ عمليات تفجير انتحاري أو أي أعمال عنف.

هذا ما أدّى بحماس والجهاد الإسلامي وغيرهما في غزة إلى تطوير صواريخ أُطلقت إلى داخل إسرائيل، مسببةً إصابة ما يقرب من ثلاثين مدنياً بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٩، فضلاً عن الأضرار المادية. وفوق هذا وذاك، أدخلت عملية إطلاق الصواريخ المعتادة عنصراً من الكدر وانعدام الأمن في تلك البلدات الإسرائيلية التي تقع في مدى تلك الصواريخ ـ والذي تزايد على مدار تلك السنوات من حوالى ١٠ إلى ٤٠ كيلومتراً، وهو ما أهّلهم لإسقاط الصواريخ على بلدات مثل: بير سبع، وأشدود، وأشكيلون (عسقلان). وأياً كانت ضآلة أثر الصواريخ عسكرياً، فإنها أوصلت الحقيقة الخاصة بالمقاومة نفسها. وقد وصفها خالد مشعل من حركة حماس في ٢٠٠٩ قائلاً إنها «صرختنا الاحتجاجية للعالم. فإسرائيل ومَن وراءها من رعاة أمريكان وأوروبيين يريدون قتلنا في صمت. ولكننا لا نريد الموت في صمت»[٣٦]. وفي الوقت نفسه، زعم المتحدث باسم جبهة التحرير الشعبية لفلسطين أن الصواريخ كانت «تمثيلاً عملياً ورمزياً في آنٍ على مقاومتنا للمحتل»، وهو ما يظهر أن «مع كل صاروخ يطلق على المحتل، يظل شعبنا ومقاومتنا وقضيتنا على قيد الحياة»[٣٧]. وكما كان الحال مع المراحل الأخرى من المقاومة المسلحة، أثار إطلاق الصواريخ إلى داخل إسرائيل من غزة توغّلات عسكرية إسرائيلية متكررة في القطاع، بداية من عملية «الأمطار الصيفية»، والتي لم تبعد كثيراً عن وقت انسحاب إسرائيل، وحتى العملية الشهيرة «صب الرصاص» في شتاء ٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٩. في هذه الحملة، قتل ما يقرب من ألف وخمسمئة فلسطيني، ودُمرت مئات المباني وكثير من البنى التحتية[٣٨].

إذاً، كان للاحتلال العسكري المطوّل أن ينتج أشكالاً عديدة من المقاومة المسلحة، مقاومةٍ كانت نتاجاً للمأزِق، ولكنها ـ أيضاً ـ نتاج للذاكرة التاريخية للشعوب المحتلة. ففي حالة المقاومة المسلحة، ومثلما

---

(٣٦) خالد مشعل، «لن تكسر هذه الوحشية إرادتَنا في الحرّية»، *The Guardian*, 6 January 2009, p. 26.

(٣٧) Ma'an News Agency, "Executive: PFLP in Gaza on peace, resistance and unity", 17 January 2009, p. 26.

(٣٨) Amnesty International, *Israel/Gaza-Operation "Cast Lead": 22 days of death and destruction* (London, 2009).

يبين النموذج الفلسطيني، تنوّعت الدوافع - فبعض أنواع المقاومة تولّد على أثر نوعيات محدّدة جداً من الإهانات والوحشية، ونفّذتها تنظيمات ذات رؤية أكثر استراتيجية حول الفعالية التي يمكن أن يوفّرها العنف والرسالة التي يمكن أن يوصلها. وفي فلسطين، وبسبب امتداد فترة الاحتلال، وما ساد عنه من انطباع كاحتلال دائم وغياب أي قيد خارجي على إسرائيل، أصبح هناك - أيضاً - باعث قوي على استخدام العنف. فقد قُصد به تعطيل حالة الوضع الراهن، وقلقلته ودحضه. ولكنه جاء - أيضاً - من العنف الذي ثبّت الاحتلالَ نفسَه، والمتجسدِ في استمرار نزع الملكية، ومصادرة الأراضي، وهدم المباني والقيود التي انحازت إلى السلطة المحتلة.

العراق: مقاومة الاحتلال الأجنبي بعد ٢٠٠٣

كان للمقاومة المسلحة في الجزائر وفلسطين جذورٌ امتدت في خبرة طويلة مع العنف الاستعماري والاحتلال. كذلك كان للعراق نصيب من الغزو الاستعماري والتمرّد المسلّح في القرن العشرين. أبرز ما يمكن تذكّره في هذا الصدد، الاحتلال البريطاني لبلاد ما بين النهرين في أثناء الحرب العالمية الأولى، وتأسيس الدولة العراقية بقوة السلاح البريطاني. وهو ما أنتج الساحة للثورة العراقية في عام ١٩٢٠ وحدّد أهدافها، لتشكل إلى حدّ كبير ذكرى تأسيس الدولة الناشئة كتشكيل تابع للقوات المسلّحة العراقية ومؤسسات الدولة.

ومع ذلك، وإلى أن وقع الغزو بقيادة الولايات المتحدة واحتلال البلاد في عام ٢٠٠٣، لم يكن العراق هو الموقع لحركة مقاومة مسلحة متكاملة الأركان تغطّي مساحات واسعة من البلاد. كانت هناك في الحقيقة عدة حركات، بعضها يعارض الآخر بشراسة، ولكنها جميعها عازمة على مقاومة وإنهاء الاحتلال الأمريكي للبلاد والنظام السياسي الذي كانت الولايات المتحدة وحلفاؤها يحاولون خلقه. وكما في حالة حركات المقاومة الأخرى، كان القرار بحمل السلاح قد تشكّل بفعل العنف الذي مارسه الغزاة أنفسهم، وعبر الفرص التي خلقوها، وكذلك بالذاكرة الجماعية لتمرّدات سابقة ضد الحكم الاستعماري. لقد كان سلوك الولايات المتحدة وحلفائها وما أضافوه إلى مَهمّة الاحتلال من اضطهاد وظلم أميلَ إلى

التشديد على أسوأ مخاوفٍ انتابت كثيراً من العراقيين فيما يتعلق بالطبيعة الحقيقية للاحتلال. وهذا ما وضع الأسس للمقاومة التي بمجرد أن بدأت، ترسّخت الدائرة المألوفة من الثأر والانتقام، مثلما بيّنت الهجمات الأمريكية على بلدة الفلوجة في إقليم الأنبار أواخر خريف ٢٠٠٤. حيث أشعلت هذه الأحداث التمرد عبر إقناع كثيرين في العراق أن الولايات المتحدة كانت عازمة على ممارسة عقاب جماعي على العرب السُّنّة بسبب الدور الذي خُيّل إلى الأمريكان أنهم أدّوه جماعة في ظلّ النظام البعثي[٣٩].

في صيف ٢٠٠٩ وخريفه، اندلعت سلسلة من التفجيرات الواسعة في بغداد، دمّرت وزارات المالية، والخارجية، والعدل، وقتلت ما يقرب من مئتي شخص وجرحت حوالى ألف ومئتين آخرين. وظهر بيان على أحد مواقع شبكة الإنترنت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، أثنى على «الشهداء [ممن] استهدفوا أوكار الخيانة» زاعماً أن الاهتمام كان موجَّهاً إلى «معاقبة أعمدة الدولة الصفوية والرافضة في أرض الخلافة»، مضيفاً أن «الأعداء لا يفهمون إلا لغة القوة»[٤٠]. وادعت جماعة أطلقت على نفسها «دولة العراق الإسلامية» أنها هي من نظمت الهجمات. وتنظيم بهذا الاسم كان ناشِطاً في الجناح الإسلامي السُّنّي من حركة المقاومة المسلحة إبّان تلك الفترة، ولكن لم يكن ممكناً التحقق من صدق ادّعاءاته.

على الرغم من ذلك، كان ثمة جزءٌ من نمط أعمال العنف المشهدي يسعى - عموماً - إلى نوعين من الأهداف؛ يتمثّل **الأول** في المؤسسات ودوائر الموظفين في النظام الجديد ممن ظهروا بعد تأسيس الجمهورية البرلمانية في ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٥. وكان **الثاني** المواقع الدينية والعلمانية المرتبطة بالأغلبية الشيعية في العراق، التي تكفل إسقاط أكبر عدد من الخسائر في صفوف الشيعة. وكذلك أخذت الأقليات المسيحية ـ أيضاً ـ نصيبها من الخسائر، فقد شمل هذا الاستهداف «الرمزي» مجتمعاتهم، عبر هجمات شنتها بعض أجنحة المقاومة السلفية جزاء اشتراكِهم في العقيدة مع القوات الأمريكية المحتلة. ذلك أنّ مكاتب تجنيد الشرطة والجيش التي كانت كفيلة

---

(٣٩) Nir Rosen, *Aftermath* (New York, 2010) p. 17.

(٤٠) *The Guardian*, 27 October 2009, guardian.co.uk; <http://news.bbc.co.uk/I/hi/8327352.dtm> [accessed 2 November 2009].

بجذب أعداد كبيرة من العاطلين عن العمل العراقيين جعلها أهدافاً خاصة للانتحاريين ممن استطاعوا الاختلاط في الحشود والأماكن المزدحمة. وكانت محصّلة القتلى من هذه الأحداث مثيرة للخوف، مع مقتل خمسين وإصابة حوالى مئة وخمسين آخرين من تفجير انتحاري واحد في مكتب لتجنيد أفراد الشرطة في تكريت في كانون الثاني/يناير ٢٠١١. ووقعت هجمات مشابهة بأعداد قريبة من هذه الأعداد على نحو دوري على مدار السنوات اللاحقة. وبالمثل، وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١١، تم استهداف الحجّاج الشيعة في تجمعهم بكربلاء احتفالاً بالأربعين (اليوم الأربعين من يوم إحياء ذكرى مقتل الإمام الحسين في عام ٦١هـ/ ٦٨٠م) على يد انتحاريين نجحوا في قتل أكثر من ثمانين شخصاً في سلسلة من الهجمات المنظمة. وهو ما كان أسلوباً تسبّب في قتل أكثر من مئة من الحجاج الشيعة في أحداث مشابهة خلال السنة السابقة.

كانت تبريرات العنف المقدّمة في عام ٢٠٠٩ مشتركة بين كثير من حركات المقاومة في عراق ما بعد ٢٠٠٣. فجاءت صياغة لائحة الاتهام بعبارات طائفية ضدّ المجتمع الشيعي، متضمّنة عبارات عرقية ضدّ مصالح الإيرانيين ممّن اعتقد بعضهم أنهم وراء كل الشخصيّات والأحزاب السياسيّة الشيعيّة. ووسمتهم لائحة الاتهام بالخونة مبرِّرة العنف بزعم أن الحكومة العراقية وصلت إلى السلطة بالقوة وفرضت على البلاد نظاماً أجنبيّاً غير إسلامي. وكما يوحي اسم الجماعة - التي أُسّست عام ٢٠٠٦ كمظلة لعدد من الجماعات الإسلامية السنية - كان الهدف النهائي هو تأسيس دولة أكثر محافظة على أفكار الجماعة المرتبطة بالشرعية الإسلامية. ومع ذلك كانت الهجمات أعمالَ عنف دقيقة، استهدفت مباني مختارة بعناية وفي أوقات تخص لحظة بعينها في تكشّف التاريخ السياسي للعراق. بهذا المعنى، كان للتفجيرات والقتل رسائل متعددة، توافق بعضها مع أيديولوجية الجماعة، بينما ارتبطت أخرى بأهداف سياسية أكثر مباشرة، مثل تشويه سمعة رئيس الوزراء في ذاك الوقت نور المالكي، قبل انتخابات ٢٠١٠، وقطع ما هو مخطط من انسحاب للقوات الأمريكية من العراق وفضح الحكومة العراقية كونها ما زالت معتمدة على السلطة الأمريكية.

لقد كانت معارضة الاحتلال الأمريكي للعراق سبباً في تأييد كثير من

العراقيين أو مشاركتهم في حركات المقاومة المسلحة التي ظهرت مبكراً جداً أي بعد الغزو بقليل في صيف ٢٠٠٣. وفي جميع أنحاء البلاد، كان هناك انتقام من الغزو ومن بسط السيطرة الأمريكية مباشرة عبر سلطة الائتلاف المؤقتة في بغداد. قليل هم من أسفوا على زوال صدام حسين وعشيرته، ولكن طريقة الإطاحة به، أي حقيقة أنها تمت على يد قوات بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وهيئة النظام الجديد أغضبت كثيرين. ولم يشكل استثناء في هذا كله سوى العراق الكردية، حيث كانت الحكومة الإقليمية الكردية قادرة على الخروج حرة من قبضة بغداد منذ عام ١٩٩١، في ظل حماية الولايات المتحدة والقوات الحليفة. أما باقي العراق، فقد شهد في الأعوام نفسها إفقاراً شديداً لمعظم السكان، باستثناء مَن على اتصال جيّد بالنخبة الحاكمة، وذلك على أيدي القوى نفسها التي غزت الدولة بذلك العنف الذي قصد به أن يكون مشهدياً[(٤١)].

جلب الغزاة معهم مجموعة من أحزاب المنفى العراقيين وأفراده ممّن فرّوا حفاظاً على أنفسهم في عهد دكتاتورية صدّام التي دامت طويلاً، ولكنهم استغلوا وقتهم في المنفى لخلق عَلاقات مع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، وكذلك مع إيران وسورية. وبإقناعهم إدارة الولايات المتحدة بقيمتهم كوسطاء مع المجتمع السياسي العراقي، ساورهم الأمل في الإفادة من رعاية القوة العسكرية الأمريكية في العراق. لذا كان هناك تخوّف في العراق حول هوية من حابتهم القوات الأمريكية في وضع هياكل الدولة الجديدة. فضلاً عن ذلك كان هناك ـ أيضاً ـ الخائفون والمرتابون لا ببساطة من الأفراد والمنظمات الجديدة ممن بدَوا القاعدة العميلة للسيطرة الأمريكية على العراق، بل ـ أيضاً ـ من طبيعة المشروع «الليبرالي الإمبريالي» الذي أعلنت عنه صراحة وبفجاجة بعض الشخصيات في الإدارة الأمريكية بوصفه المنطق الأساس وراء الغزو. وكان المقصود من ممارسة هذه الهندسة

---

(٤١) أُعلن هذا صراحة بوصفه المنطق وراء قصف بغداد في الأيام الأولى من الغزو: «الصدمة والرعب» مثلما أطلق على هذه السياسة وقتها، كانت طريقة لربط المشهد السياسي بالعنف على أمل تحقيق تغيير سياسي ذي دلالة؛

Harlan K. Ullman, James P. Wade, et al; *Shock and awe: achieving rapid dominance* (Washington, DS, 1996) p. xxiv.

الاجتماعية إعادة تأسيس العراق كدولة علمانية ليبرالية ديمقراطية، تقوم على الاقتصاد الحرّ وحليفة مقربة للولايات المتحدة.

واستكملت دائرة الانتقام الأيديولوجي وكراهية من بدَوا أميل إلى الانتفاع من الاحتلال الأمريكي، بالترويج لمقاومة فكرة أن الأجانب ينبغي أن ينظّموا العراقيين. تلك الفكرة التي مسّت وتراً حساساً لدى كثير من العراقيين، مستعيدة الذاكرة التاريخية من حكم الاستعمار البريطاني، والذي ظل انتقاده خطاً دائماً في التعليم العراقي. والخطير بالنسبة إلى المحتلين، أن الفكرة أنعشت ـ أيضاً ـ ذكريات ثورة ١٩٢٠ التي أقنعت السلطات البريطانية بعدم إمكانية تحمل أعباء حكم العراق مباشرة ـ وهي ذاكرة اعتمد عليها أحد تنظيمات المقاومة في الأنبار يُدعى «كتائب ثورة الشام». وفي الماضي القريب، استدعى التدخّل الأجنبي العقوبات التي فرضها مجلس الأمن في عام ١٩٩٠، وواظبت عليها بعناد الولايات المتحدة والمملكة المتحدة على وجه خاص، ما جعلها تملي شروط الحياة على أغلب شعب العراق.

في أعقاب الغزو، كانت هناك أسباب كثيرة لمحاولة جماعات مختلفة مقاومة المستقبل الذي كانت خريطته قد رسمت نيابة عنهم. ولكن، هذه الضغائن والمقاومة لم تترجم بالضرورة إلى أعمال عنف. فقد حاول عراقيون كثيرون توصيل معارضتهم وانتقاداتهم واقتراحاتهم إلى الإدارة الأمريكية، مستخدمين الشبكات التي جعلت منهم وسطاء على قدر مناسب من الثقة. أمّا غير هؤلاء، مثل آية الله علي السيستاني، لم يكن من الممكن أن تتجاهلهم الولايات المتحدة؛ نظراً إلى سلطته وسط شيعة العراق. كان لتصريحاته عن الحكومة العراقية، والمؤسسات والدستور، التي عبّر فيها عن معارضته الشديدة لبعض التدابير المقترحة، أثرٌ واضحٌ في أثناء سنة الحكم الأمريكي المباشر.

على الرغم من ذلك، كان اندلاع المقاومة «المسلحة» وتطوّرها هو ما أثّر تأثيراً عميقاً في مسار السياسة العراقية محققاً تغيراً حادّاً في السياسة الأمريكية. وفي خضمّ هذه العملية، اشتعلت حرباً أهليّة في العراق كلفت العراقيين عشرات الآلاف من الأرواح، واضعة تقسيمات جغرافية طائفية

وعرقية جديدة كان من شأنها أن تشكل سياسة البلاد على مدى سنين لاحقة. كان تسليح المقاومة، أو تحوّل السخط إلى عنف منظم يرجع إلى عدد من العوامل. كثير منها، وضمن تركيبات مختلفة، أدت دورها في ظهور حركات مشابهة في بلدان أخرى، في منطقة الشرق الأوسط وخارجها. كان من قدر العراق أن توافرت العوامل المساعدة المؤهلة كافّة لصراع مسلح متزامنة في العراق ما بعد ٢٠٠٣، ما جعل ظهورها غير مفاجئ إلا في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لمن هندسوا الاحتلال العسكري في المقام الأول.

تعكس المقاومة المسلحة طبيعة السلطة التي تواجهها، ليس فقط في تعديلاته التكتيكية في القتال، بل ـ أيضاً ـ فيما تستهدفه، وكذلك أهدافها متوسطة وقصيرة المدى، وفي الغالب في الطرائق التي تستخدمها. وهي ـ أيضاً ـ انتهازية، تظهر من مجال الإمكانات التي ربما تكون قد توافرت أو أتيح لها أن تُطوّر عن طريق الإهمال من السلطة. وهذا ما يصدق بالفعل على ظهور المقاومة العراقية. فتفكيك الجيش العراقي القوي الذي كان قوامه ٣٥٠ ألفاً، وكذلك الخدمات الأمنية في أيار/مايو ٢٠٠٣، بعد إرساء سلطة الائتلاف المؤقتة مباشرة، طالما استشهد به بوصفه الحافز والفرصة لتنظيم مقاومة مسلحة ضدّ القوى المحتلة. بل هو ما وفّر ـ أيضاً ـ بنية ذلك التنظيم.

لم يكن أمراً بسيطاً وجود ٣٥٠ ألفاً من شباب القوات العراقية في الشوارع، مدرّبين على استخدام الأسلحة النارية والمتفجرات وفوق هذا وذاك يملؤهم الغضب جرّاء تسريحهم المفاجئ من العمل، وحرمانهم من أي تعويض أو معاش. وفي مناطق كثيرة من العراق، ولا سيما المناطق الريفية في الشمال والغرب، كانت وحدات الجيش العراقي ممن بدَوا وقد تفرقوا في الحرب القصيرة آذار/مارس ـ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، كانوا في حقيقة الأمر قد عادوا إلى قراهم وبلداتهم محلّ تجنيدهم. وعندما علموا بفقد وظائفهم من دون أي تعويض، وجد الضباط والرجال العاديون على حد سواء أنفسهم في موقف مشابه، من دون أي إمكانية للعثور على عمل، خاصة في ظلّ الاقتصاد المنهار في العراق. وكانوا في المقابل يجمعهم في سوء الحظ هذا خلفيتهم المشتركة، وخبرتهم العسكرية وفي الغالب روابط قبلية وعائلية

شكلت إطاراً لتضامن اجتماعي في بعض المناطق. وقد صدق هذا على سبيل المثال، على عشائر الدليم من المنطقة المحيطة بالفالوجة. فضلاً عن هذا وذاك، لم يكن هناك أي اختلاط فيما يتعلّق بسبب بؤسهم. لذا لم يكن من المفاجئ أن يحمل بعضهم السلاح، خاصة مع عدم جدوى المظاهرات الاحتجاجية في شوارع بغداد والرمادي وتكريت، وسرعان ما اتضح أن أولئك الذين شعروا أكثر بالظلم، لم يكن لديهم منفذٌ إلى سلطة الائتلاف المؤقتة في المنطقة الخضراء في بغداد.

أما فيما يتعلق بالأعضاء الأوائل فيما سيصبح لاحقاً شبكة مقاومة واسعة الانتشار من الجماعات المحلية، فقد كانت الدوافع مختلطة. بدا بعضهم وكأنهم حملوا السلاح ردّاً على أزمة مباشرة في العلاقات مع الجيش الأمريكي المحتل لمنطقتهم. تلك كانت حالة تطور المقاومة في الفلوجة، حيث قامت وحدة من الجيش الأمريكي متموقعة في مبنى لمدرسة بإطلاق النار على حشد من المتظاهرين خرجوا احتجاجاً على الاستيلاء على مدرسة القائد. قُتل فيها خمسون عراقيّاً وجُرح أكثر من ستين آخرين. وفي توعّد بالتداعيات التي ستلحق، قالها مواطن أصيب ابنه، حاسمة «لن نظل صامتين على هذا. إما أن يغادروا الفلوجة وإما سنحملهم على المغادرة»[٤٢].

هذا فيما بدا عراقيون آخرون عازمين على ترك بصماتهم على مَن احتل العراق، داعين إلى العقاب، ولكن مشدّدين - أيضاً - على حضورهم وحقّهم في التعبير عن أنفسهم. وقد كانت تلك على وجه الخصوص حالة مناطق في العراق وصفت في الولايات المتحدة بشكل غير مفيد ولكن مميز بـ«المثلث السُّنّي». وهم على المستوى الوطني كانوا يطالبون بالاعتراف الذي حُرموا منه عندما اقتصرت الرعاية الأمريكية على تلك الفئات من المجتمع العراقي، مثل الأكراد، ومن كانوا في المنفى، وبعض الأغلبية الشيعية ممّن بدَوا راضخين للمشروع السياسي الأمريكي. محلياً، كان العنف طريقة لإزالة المتعاونين المشبوهين مع الولايات المتحدة وحلفائها.

كان هناك مجال للدوافع الأيديولوجية لتعمل عملها، سواء وسط الجنود المشاة أو وسط المجالس المختلفة والشخصيات التي كانت تدير المقاومة

(٤٢) Ahmed S. Hashim, *Insurgency and counter-insurgency in Iraq* (London, 2006) pp. 23-24.

المسلحة. وفي الشهور الأولى، ربما فكر بعضهم أن تصاعد حدة الفوضى والصراع المسلح من شأنه أن يمهّد الطريق إلى عودة البعث، بل وصدّام نفسه. وبعيداً عن أبنائه وأفراد آخرين من عشيرته، ممن وجدوا أنفسهم فجأة مطرودين من السلطة العليا، وأصبحوا الآن في طريق العودة، كان قليل منهم أميل إلى تقاسم هذا الحُلم. ولكن، وكما أظهرت الأنشطة الظلالية للعودة، فإن تمرّد البعث، الذي تخلص من الثلة السيئة السمعة، كان شيئاً آمن به بعض العراقيين، حتى ولو رأوا الإطاحة بصدام وسيلة لتجديد الحزب والقضية.

ولكن، الأكثر شيوعاً، كان هؤلاء العراقيون والقوميون العرب ممن رفضوا رفضاً باتاً وجود القوات الأجنبية على التراب العراقي، ولا سيما الولايات المتحدة وغيرها من القوى الغربية التي كانت مصبوغة في نظرهم بدعمها التاريخي لإسرائيل. ومثلما أوضحت بعض من دعاياتهم، فإن المطابقة بين القوات الأمريكية والصهيونية أعارت المقاومة العراقية حالة البطولية للنضال المتحدي والمتواصل للعرب في صالح فلسطين. في الفلوجة ٢٠٠٤، أوضح الشيخ ظاهر العبيدي هذه الصلة جيداً في خطاباته، متّهماً الصهاينة، والإمبرياليين، والماسونيين بالتآمر لاحتلال العراق وإثارة الصراع الطائفي. في الوقت نفسه، وخارج مسجده كانت هناك لافتة عريضة تقول: «سُنّة وشيعة ملتزمون بإسقاط الخطة الصهيونية»[٤٣]. وإضافة إلى التهمة وتصاعُد حدّة الضغينة في مسار الأحداث في العراق كان هناك الاعتقاد بأن العراقيين الذين نالوا رضى الولايات المتحدة ـ في الغالب الشيعة أو الأكراد ـ مثلوا ذراع إيران المسيطرة أو أرادوا رؤية تقسيم الدولة العراقية. وقد كان الخوف على مصير العراق في ظلّ هذه الأوضاع الدافع المحرِّك والقوي الذي دفع كثيرين إلى أحضان المقاومة.

كان من ملامح جماعات المقاومة التي أعلنت عن نفسها مبكراً في فترة الاحتلال استخدام أسماء لها ارتباط واضح بما هو إسلامي، مثل كتائب «الفاروق»، و«العباس»، و«مجاهدي العراق»، و«جيش أنصار السُّنّة»، و«جيش محمّد»، و«جيش العراق الإسلامي». كان بعضهم قوميين ومحليين

(٤٣) Nir Rosen, *In the belly of the green bird* (New York, 2006) pp. 151-157.

في توجهاتهم، فيما بدت جماعات أخرى وكأنها تكونت على يد عراقيين رأوا في أنفسهم «سلفيين»، معارضين للغزاة وشركائهم باسم الإسلام، ولا سيما، باسم العراق حيث ينبغي للسُّنّة وليس الشيعة أن يحكموا. فيما يتعلق بهؤلاء كان من الواجب مقاومة غزو العراق واحتلاله، لا لأنه يعني أن غير المسلمين من الأمريكان يحكمون العراق والمسلمين، بل لأن هذا الاحتلال بدا كأنه يفتح الباب أمام هيمنة الشيعة في المستقبل على حكم البلاد.

وبعيداً عن الهموم المذهبية، تماماً، علم من كانوا من خارج المجتمعات الشيعية أن هذا النوع من الإدارة والحكم سيقصيهم من دوائره، وذلك في ظلّ الطرائق التي جعلت الوساطة إلى السلطة دائماً عبر الروابط المحلية والشخصية. وقد دعم هذا الإحساس بالإقصاء اتجاهات المحتلّين في تصريحاتهم حول التقسيم الثلاثي للعراق. وهو ما شحذ السخط وجعل الناس أكثر إصغاءً للرسائل الطائفية تحديداً. وتعزّزت تلك الشكوك الطائفية والمجتمعية في مناخ من انعدام الأمن حيث النقاط المعروفة والثابتة للدولة قد تفكّكت ونُسبت النيّات الخبيثة إلى المحتل. كان من الطبيعي أن يشكّل هذا الوضع خليطاً فتّاكاً ألحق خسائر بشرية رهيبة بوصفه تمرداً احتشد في حالة زخم، معظّماً من قوّته المدمرة.

كان تسليح المقاومة في العراق هو ما فتح الباب على مصراعيه أمام إمكانات كثيرة من التحركات، حتى ضدّ القوة العسكرية الهائلة للولايات المتحدة. فإمدادات الأسلحة المتوافرة من دون حساب ضمنت توافر الوسائل التي تجعل المقاومة ذات أثر سيدوم لسنوات لاحقة. قليل من الأطراف الخارجية من سبق لهم أن اعترفوا قبل ٢٠٠٣ بمستوى التسليح الجيد للمجتمع العراقي؛ فكان جمع الأسلحة واستعراضها جزءاً من روح الحياة الإقليمية وهو ما انتقل ـ أيضاً ـ إلى المناطق الحضرية على نحو استعراضي ومشهدي. حتى نظام صدام القامع لم يكلّف نفسه جهداً لوقف هذه العملية، وفي بعض الحالات شجّعت المجموعات القبلية في أجزاء متفرقة من البلاد وكذلك أعضاء حزب البعث على هذه العملية تشجيعاً فعليّاً.

على صعيد آخر لم يكن ما فعلته الإدارة الأمريكية بحلها الجيشَ العراقي مجرد تسريح شباب غاضب يحمل أسلحة خفيفة، بل أخفقت كذلك

في منع التخلّص من الترسانات الهائلة التي راكمها النظام السابق حول البلاد. بعض من هذه الترسانات كان قد نُهب بالفعل بعد الغزو الأمريكي مباشرة. وكان من الحالات الشهيرة في هذا السياق ما وقع في نيسان/أبريل ٢٠٠٣ في موقع القعقاع الذي تبلغ مساحته ٣٦ كيلومتراً مربعاً بالقرب من اليوسفية جنوب غرب بغداد. وذلك كما يبدو على مرأى من وحدة للجيش الأمريكي، حيث تمّ الاستيلاء على كميات هائلة من المتفجرات من هذا الموقع التصنيعي الكبير للأسلحة العراقية. وبمرور الوقت، توصّلت فرقة استكشافية تابعة للبنتاغون (Pentagon's Exploratory Task Force) في أيار/مايو إلى أن آلاف الأطنان من الذخيرة قد نقلت من الموقع، منها ٣٥٠ طنّاً من المتفجّرات شديدة التفجير. وأصبحت اليوسفية بلدة مزدهرة جرّاء مبيعات هذه المتفجرات، التي تسربت بطريقة مناسبة في الأجولة التي كان السكان المحليون يستخدمونها في تعبئة البطاطس التي تشتهر بها البلدة. وسرعان ما ظهرت النتائج؛ فبحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، قُدّر معدل الهجمات على قوات التحالف بألف هجمة في اليوم[٤٤].

حتى في الحالات التي نجح فيها الجيش الأمريكي في تجميع بعض من حصيلة هذا النظام المحلي في التعامل مع الأسلحة ـ جمعت ما يملأ مساحات تعادل عدة ملاعب كرة قدم بالقرب من بغداد ـ فقد أخفقت في تعيين ما يكفي من حراسة لمنع العراقيين من مساعدة أنفسهم في الوصول إلى مجموعة كبيرة من القذائف ومدافع الهاون، وغيرها من أسلحة مخزّنة هناك بطريقة مريحة. وفي صورة لا تنسى لـ«حديقة الأسلحة» هذه، التقطت في عام ٢٠٠٤، تظهر سيارات التاكسي المميزة بالبرتقالي والأبيض في بغداد منهمكة في تحميل أي شيء تطوله الأيدي، مجاناً ومن دون أي محاسبة. فضلاً عن هذا، تدفّقت الأسلحة عبر الحدود العراقية التي باتت بلا حراسة. وتواصل قدوم الأسلحة والمتفجرات بكميات هائلة، أرسلتها القوى الإقليمية، مثل سوريا وإيران، والتي لم تكن راغبة في تحقيق الولايات المتحدة أي نجاح في العراق، أو حيث جلبها من رأوا في العراق ميداناً لمعركة حاسمة ضدّ الولايات المتحدة، أو ضدّ الشيعة أو إيران. أو بخلاف هذا وذاك، كانت

---

(٤٤) Dominic Streatfield, "How America armed al-Qaida", *The Guardian*, 7 January 2011, G2, pp. 4-10 [extract from Dominic Streatfield, *A history of the world since 9/11* (London, 2011)].

ببساطة جزءاً من اقتصاديات العرض والطلب التي غمرت العراق في تلك السنوات بسلع استهلاكية. وعلى أساس العدد الصغير نسبيّاً من القوات الأمريكية في البلاد، لم يكن من الممكن إحكام الحدود فاستمرّت الأسلحة في التدفق، بما فاق إمكانية تعويض ذلك بالاكتشافات العرضية لمخابئ هائلة للأسلحة. وفي حقيقة الأمر، كان الانتشار الضعيف للقوات الأمريكية عاملاً إضافياً جعل المقاومة المسلّحة تبدو أكثر سهولة على العراقيين ممن سخطوا على الاحتلال الأمريكي. وعلى الرغم من محاولة الجيش الأمريكي إشعار الناس بوجوده، فإنه لم يتمكن من مواجهة أعمال المتمردين أو حتى التصرف كرادع.

في هذا السياق، بدأ العنصر الأساس الآخر من المقاومة العراقية في التطور. فها هو جيش المهدي التابع للحركة الصدرية، يظهر متميزاً بعد عدة إشارات منها عدم تواجده وسط من استمتعوا بامتيازات في ظلّ النظام القديم، بل وتواجده وسط الأكثر حرماناً من عراقيّي الحضر. قاده مقتدى الصدر بعد مقتل أبيه على يد عملاء النظام البعثي في عام ١٩٩٩. وكان التزامه بالمقاومة المسلحة في عام ٢٠٠٣ يرجع إلى كثير من الملابسات نفسها التي كانت قد أدّت إلى حركات المقاومة في الشمال والشمال الغربي. وفيما يتعلّق بالدوافع، فقد كان هناك ما يضارع ذلك من سخط على القوات الأمريكية المحتلة. فقد مثّلت الولايات المتحدة في نظر الصدر القوة التي دعمت صدّام في حربه على إيران، وأشرفت على القمع الذي تلا الانتفاضات المندلعة بعد هزيمة العراق في الكويت عام ١٩٩١، وكذلك في عام ١٩٩٩ عندما اشتعلت ضواحي بغداد الشرقية الفقيرة بالاحتجاجات على مقتل آية الله محمّد صادق الصدر. إضافة إلى كونها، أي الولايات المتحدة، المدافع الأول عن العقوبات التي اكتوى بنارها، أكثر من أيّ فئة أخرى، فقراء الشيعة ـ القاعدة الشعبية الرئيسة للصدر ـ على مدار الثلاث عشرة سنة، والتي سعى التنظيم الصدري إلى التخفيف من وطأة آثارها.

يتجاوز هذا ما يمكن قوله عن الأحزاب الإسلامية الشيعية في المنفى ـ المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، و«الدعوة» ـ التي عادت إلى العراق في حماية الولايات المتحدة وصارت تتمتع بأحقية التحدث باسم الشيعة جمعاء، إذ كانت هذه الأحزاب مغيبة على نحو سيئ، باستثناء

الهجوم الرمزي العرضي على قسم شرطة أو اثنين، في أثناء السنوات العصيبة في عقد التسعينيات من القرن الماضي، وقتما كان التنظيم الصدري ناشطاً في توفير الرعاية لأفقر فئات المجتمع. وعندما وقعت انتفاضة عام ١٩٩٩، لم تتلقَّ أي دعم من جماعات المنفى التي كانت أكثر اهتماماً بحماية موقعهم، غير واثقين في الصدريين ومحتقري الفقراء في شرق بغداد. ولكنها الأحزاب نفسها التي بدت جاهزة لحصد مكاسب الاحتلال الأمريكي، مستبعدة من طريقها من ظلوا في البلاد ومستخدمة ميليشياتها لتوسيع سيطرتها على المساحات الشاسعة من البلاد حيث لم يكن لهم فيها سابقاً أي قواعد شعبية.

مثلما هو الحال مع حركات المقاومة الأخرى، تطوّر جيش المهدي من شبكات من التنظيم الصدري الموجود في وضع يتنامى فيه العنف وتتوافر فيه الأسلحة من دون حساب. كثيرون من المجنّدين ممن وجدوا أنفسهم عاطلين عن العمل بعد تفكيك الجيش انجذبوا إلى التنظيم، خصوصاً في الأماكن التي هيمن فيها على أحيائهم وفي مسقط رأسهم. وبالمثل، لم يكن لانهيار الاقتصاد العراقي والمعدلات المذهلة من البطالة أي اعتبار في المجتمع، ولم يدفع الثمن الباهظ من هذه المعاناة سوى القطاعات الأكثر فقراً. فيما يتعلق بكثير منهم أمدتهم الميليشيات الصدرية بنوع من الأمان الاقتصادي. وفي ٢٠٠٤، وفي محاولة للاستيلاء على النجف وإحكام قبضتهم عليها، اصطدم جيش المهدي مباشرة مع القوات الأمريكية، وظنّ بعضهم أن المستقبل القريب للإسلام في العراق كان في خطر واشتعل الجميع بدعوة مقتدى الصدر من مسجد الكوفة الذي اتخذ منه ملاذاً: «فلتخيفوا أعداءكم؛ لأنّه لم يعد من الممكن أن نظل صامتين حيال الجرائم الأخلاقية... وأتوسّل إليكم ألا تلجؤوا إلى التظاهرات التي لم تعد سوى كروتٍ محروقة. من الضروري اللجوء إلى تدابير أخرى»[٤٥]، ومذاك، فقد أصبح جيش المهدي جزءاً مألوفاً من المقاومة المسلحة، ولكن وقف إطلاق النار من وقت إلى آخر، والصفقات المشهدية، والهدنات، والمساومات السياسية لم تعنِ إلا أنه كان في مواجهة مباشرة متقطّعة مع قوات الولايات المتحدة أو الحكومة العراقية.

---

(٤٥) Patrick Cockburn, *Muqtada al-Sadr and the fall of Iraq* (London, 2008) pp. 181-184.

أحد أسباب ذلك، هو حقيقة أن التنظيم الصدري، مثله مثل التنظيمات العسكرية الناشطة كافة في العراق خلال تلك السنوات، أصبح منخرطاً وعلى نحو متزايد في الحرب الأهلية الطائفية التي بدأت تترسخ بعد انتخابات عام ٢٠٠٥. تلك التي جاءت ببرلمان حصدت فيه الأحزاب الشيعية والقومية الكردية التمثيل الأكبر، مؤكّدين الشكوك الأسوأ لدى كثيرين من أن النظام السياسي في العراق قد تغيّر للأبد، وأصبح الآن يميل ضدّ من وجدوا أنفسهم بلا صوت. وشكّل تنامي التنظيمات المسلحة على الأصعدة كافة طيفاً واسعاً من التنوع وفي الغالب القوى السياسية ذات العداء المرير، يكملها مقاتلون عبر حدود العراق. وهذا ما تجمع لينتج تركيبة فتّاكة من العنف المجتمعي الذي لم تتعرّض فيه قوات الحكومة العراقية الجديدة ومؤسساتها وحدها للهجوم، بل وأعضاء الجماعات الدينية المختلفة في العراق ورموز عقيدتهم. وأصبحت حركات المقاومة المسلحة على الأصعدة كافة أدوات لغرض أكثر قتامة اختيرت فيه الأهداف لأسباب الانتقام.

ومثلما أظهرت الأعوام من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٨، أصبحت التنظيمات العسكرية منهمكة في لعبة سياسية عنيفة لم تشكّل فيها مقاومة القوات الأمريكية والتحالف، أو قوات الأمن التي أعيد بناؤها ببطء في الحكومة العراقية الجديدة، سوى جزء من أنشطتها، أما باقي الوقت، فقد كانت طاقاتها وعنفها موجهيْن إلى أهداف أخرى. أبادوا أحياء من المنتمين إلى طوائف دينية أو جماعات عرقية مختلفة، ونظموا فرقاً للموت نفذت القتل المستهدف لأفراد كانوا مدرَجين على قوائمها السوداء. ووضعوا حواجز على الطرق قتلت أفراداً من طائفة غير مقصودة المفترض أنها تتمتع بحصانة، وفجّرت قنابل في مواقع دينية أو أحياء مرتبطة بأناس من مجتمع آخر. وفي الوقت نفسه، انخرطوا في أنشطة الحماية غير القانونية، والخطف، والتهريب، وهو ما ساعد في تمويل عملياتهم.

وبقدر ما كان العنف مُريعاً في تلك السنوات، كان له عدد من الأغراض المحسوبة. فاستخدمه بعضهم ليبيّنوا مقاومتهم التي لا تلين للنظام الجديد في العراق. ومثلما صرح الجيش الإسلامي في العراق: «لا بدّ للمقاومة من أن تمنع ظهور أي بنية أساسية للدولة ومأسستها من التشكّل في العراق منعاً لتسهيل عمليات قوات الاحتلال أو السماح لها بتحقيق أهدافها

السياسية من تكثيف سيطرتها على البلاد»[٤٦]. أما فيما يتعلق بتنظيمات أخرى، فقد كان العنف وسيلة للتواصل، لضمان سماع قضاياها وطموحاتها ووضعها في الاعتبار ضمن النظام الجديد. كانت هذه، بلا شك، حالة كثير من حركات المقاومة الكائنة في شمال وشمال غرب العراق، وكذلك في غربي وجنوبي بغداد. هنا، جلبت التغييرات في الاستراتيجية الأمريكية التي أجراها الجنرال بتريوس (General Petraeus) في عام ٢٠٠٧ كثيراً من أعضاء المقاومة القومية والقبلية والإسلامية إلى جيش «أبناء العراق» المموّل والمسلّح أمريكيّاً والمستخدم في حماية أحيائهم ومقاطعاتهم.

على الرغم من افتقاد هذه التنظيمات ثقة الحكومة العراقية وهو أمر يمكن فهمه، فقد أظهروا فائدتهم لقوة الاحتلال الأمريكي. فهم بقبول الدعم الأمريكي وبسحب المساعدة المحلّية الرئيسة من الجناح «السلفي» الذي تحرّكه عوامل أيديولوجية، أوقفوا هجماتهم على القوات الأمريكية وأضعفوا من بعض الجماعات الإسلامية الأكثر صلابة[٤٧]؛ أحدها ذلك التنظيم الأم، وهو «تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين»، في أواخر عام ٢٠٠٤ وارتبط بالجهاد الإسلامي لأسامة بن لادن، وازدهر تحت قيادة أبي مصعب الزرقاوي في السنوات من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٧ عندما كان العنف الطائفي والهجمات على القوات الأمريكية في أَوْجِها. أصبح قادة هذا التنظيم الآن مستائين مما رأوا فيه خيانة من شيوخ القبائل فاستهدفوهم ومعهم حلفاء سابقون بلا هوادة. وعلى الرغم من أعمال القتل، رأى داعمُ منظمة «أبناء العراق» أن المقاومة المسلحة للولايات المتحدة والحكومة العراقية المسنودة أمريكيّاً لم تعد تخدم أي هدف مفيد. بل، وعلى العكس، تعزلهم بعيداً عن مكافأة المنظومة البازغة للنظام السياسي الجديد، لقد أكسبهم العنف اعترافاً وهم الآن يسعون إلى الفوائد التي يمكن أن يحققها ذلك الاعتراف السياسي.

---

(٤٦) Hashim, *Insurgency and counter-insurgency* (2006) p. 178.

(٤٧) في الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠١١، قُتل ٤,٧٩٢ جندياً أمريكياً في العراق وجرح ٣٢,١٥٩، على الرغم من أنه ليست كل هذه الخسائر كانت بسبب الأعمال العدوانية من المتمردين. ومع ذلك فقد لوحظ أنه من خريف ٢٠٠٧ كان هناك هبوطٌ دالٌ في عدد الإصابات في صفوف القوات الأمريكية وهو ما أدّى إلى نقصان عدد الخسائر في عام ٢٠٠٨ بمقدار ثلثي ما كان في عام ٢٠٠٧؛
The Iraq Coalition Casualty Count, <http://icasualties.org/index.aspx> [accessed 28 August 2001].

في الوقت نفسه، كان للرسائل التي حملها عنف جيش المهدي أثرٌ سياسيٌّ أيضاً. فقد أدّت إلى مفاوضات بين الحكومة العراقية ومقتدى الصدر، أوضحت فيها الحكومة أن استمرار المقاومة المسلحة من شأنه أن يفضي إلى إخراجه من السياسة العراقية كفاعل شرعي. وأصبح الصدر نفسه معنيّاً بالعناصر التي خارج السيطرة في جيش المهدي وشعر بأن كثيراً منها قد نفدت فائدته في نظره أيضاً ـ على الرغم من أنه لم يكن بالتأكيد في طريقه إلى حلّ الجيش. أوصل المالكي رسالة الحكومة بالقوة. ففي عام ٢٠٠٨، أرسل الجيش العراقي إلى البصرة وفي المعقل الصدري لمدينة الصدر في بغداد لتحطيمهم أو على الأقل تهديدهم بذلك. ومن هذا خرج تنظيم صدريٌّ فَقَدَ كثيراً من العمليات المربحة التي أرساها على فُوَّهة البنادق في جنوبي العراق. ولكنه تموضع على نحو أفضل ليشارك في العملية الانتخابية وخرج من انتخابات ٢٠١٠ كلاعب رئيس في الشهور اللاحقة. وفي النهاية، وبمساعدة الصدر، عاد المالكي رئيس وزراء ومُنِح الصدريّون مكافأة، سبعة مقاعد في حكومة كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

هكذا استطاع هذان الفرعان القويان من المقاومة المسلحة في العراق، كلٌّ بطرائقه المختلفة، أن يجدا مكاناً في النظام السياسي الناشئ. ربما لم يكونا يثقان فيه أو حتى يروق لهما، ولكنهما رأيا فائدة ما في تلك المرحلة من استخدام القوة المسلحة ضدّه. ولم يعنِ هذا بالطبع حلّ قواته، بل لقد حافظا عليها لوقت الحاجة إليها. وعاد مقتدى الصدر إلى العراق في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ بعد أربع سنوات من المنفى الذي فرضه على نفسه في إيران. وقد لخّص وضع الحركة عندما حثّ على المقاومة ضدّ المحتلّين في العراق، متزعّماً الهتاف ضدّ الولايات المتحدة، وإسرائيل، وزاعماً «أننا ما زلنا مقاتلين، ما زلنا نقاوم، نقاوم الاحتلال عسكرياً، وثقافياً وغيرهما من أنواع المقاومة كلّها». ولكنه أكد ـ أيضاً ـ أن استخدام الأسلحة ينبغي أن يقتصر على قوات الأمن التابعة للدولة. . . في الحكومة التي أصبحت حركته الآن مشاركة فيها[٤٨]. في الوقت نفسه، كانت القوات الأجنبية التي ظلّت إلى حدّ كبير هدفاً للمقاومة كانت في الحقيقة قد بدأت في الانسحاب من العراق.

---

(٤٨) "Iraq Shia Cleric Muqtada Sadr urges Iraqis to unit", 8 January 2011, <http://www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-12141874> [accessed 8 January 2011].

قبل ذلك بعدة شهور، كانت القوات البريطانية تنسحب من مدينة البصرة تاركة تأثيراً كبيراً، ولكن في صيف عام ٢٠٠٩، أخلوا آخر قاعدة لهم، مخلّفين وراءهم بضع مئات من الجنود للمساعدة في تدريب القوات المسلحة العراقية. وتم ـ أيضاً ـ وضع خريطة للجدول الزمني لانسحاب وحدات القوات الأمريكية الأكبر بكثير، باتفاق مع الحكومة العراقية وبدعم من الإدارة الجديدة في واشنطن. لذا؛ كانت نهاية الاحتلال الأجنبي يلوح في الأفق. وهذا ما لم يرضِ بالطبع جميع من ظنّوا أن استخدام العنف يمكن أن يعطيهم نصيباً في مستقبل العراق. وأظهرت التفجيرات الانتحارية في عامَي ٢٠١٠ ـ ٢٠١١ أن المقاومة المسلحة، على الرغم من تقلّصها، كانت لا تزال جزءاً أصيلاً، من ذخيرة الكثيرين. كان هناك من أرادوا متابعة النضال ضدّ الحكومة العراقية، وهيئاتها الأمنية والمتواطئين معها، مصوِّرين دورهم كعملاء للولايات المتحدة وإيران. وكان هناك أيضاً من رأوا أن العنف هو الطريقة الوحيدة لمواجهة التغير في التوازن الطائفي في السلطة التي حلت منذ ٢٠٠٣. وفي السنة التي سبقت الإخلاء الأخير للقوات الأمريكية في نهاية ٢٠١١، كانت تلك الهجمات، وكذلك الاغتيالات المستهدفة، تحصد ما بين ٣٠٠ إلى ٤٠٠ من قتلى عراقيين كلّ شهر(٤٩).

فضلاً عن ذلك، كان هناك كثيرون ممن راودهم الأمل في تقويض الحكومة، وإلقاء الشكوك حول كفاءتها، وتعطيل الانتخابات أو إعادة إشعال فتيل الحرب الأهلية الطائفية التي كانت تتناسب وصورتهم المستقطبة للمجتمع العراقي. من جانبها، بنت الحكومة العراقية بمساعدة الولايات المتحدة وغيرها جهازاً أمنياً هائلاً، يبدو ظاهرياً ليحطم التمرد الذي كان قد اشتعل منذ عام ٢٠٠٣. وكما هو مفهوم، أثارت هذه التدابير مخاوف أن تكون الدولة الأمنية التي ظلّت تلوح طويلاً في التاريخ الحديث للعراق قد بدأت في الظهور مجدداً. وعلى الرغم من وجود برلمان، بدا الأمر لكثيرين أن العراق أصبح وقتئذٍ أرضاً محتلة من قواتها المسلحة، بنقاط تفتيش كثيرة ووجودٍ واضحٍ لقوات الأمن ـ وأقلّ وضوحاً ـ ولكن مؤثّر ـ لشبكة من مراكز

(٤٩) *Iraq Body Count* website, <http://www.iraqbodycount.org/database/> [accessed 4 December 2011].

الاعتقال والتحقيقات الخفية[٥٠].

دولة الأمن الوطني: الهيمنة العنيفة والمقاومة

في عام ٢٠١٠ ـ ٢٠١١، ربما لم يكن من المفاجئ أن تصبح المقاومة المسلحة في العراق شبيهة بتلك التي ظهرت في عدد من دول الشرق الأوسط، بما فيها العراق نفسه في العقود السالفة. في كثير من الحالات كانت تلك المقاومة انعكاساً لعنف جهاز الدولة نفسه. وفي بعض الحالات ترتب على تعرُّض المقاومةِ ضدَّ الدولةِ للخضوعِ سخطٌ من المجتمع أو من جماعة ما؛ ذلك الخضوع الذي أجهز على ما تمتّعت به ذات يوم من استقلال أو حكم ذاتي. وفي أحيان أخرى، أُسّست المقاومة على اختلافات أيديولوجية مع النظام الحاكم أو مع كل مبرّرات الدولة نفسها، متجاوزاً ذلك مجرد معارضة الحكومة الراهنة. وفي أحيان أخرى، ارتبطت المقاومة أكثر بالقواعد الإقليمية لزعماء وأنصار قضية ما والغضب من استيلاء فصيل بعينه على الدولة. باختصار، على مدى تاريخ الشرق الأوسط السياسي الحديث كان هناك نسق من حركات المقاومة حملت السلاح. كانت أغراضها متنوّعة: ضمت الدفاع عن النفس، وانتزاع تنازلات من الحكومة المركزية، والنفور من النظام السياسي، والعزم على إخراج الناس من القبول والرضى بالظلم من حكومة متسلّطة، وكذلك محاولات القبض على الدولة من أجل أغراضهم الخاصة.

اتفقت الأشكال المختلفة من المعارضة الإسلامية للحكومات في الشرق الأوسط مع هذه النماذج من المقاومة، مشكِّلة بذلك كلاً من الأهداف والتكتيكات. وقد دارت المقاومة في هذا السياق بفعل البغض لكل ما هو علماني وفي نظرهم ما هو غير إسلامي من حكومات ما قبل الاحتلال وتحالفاتها. ولكن عنف الجماعات وهجماتها على الموظفين أو المؤسسات أو رموز السلطة كان يرجع على نحو خاص أو ربما رئيس إلى معتقداتهم

---

(٥٠) Human Rights Watch, *World Report 2011: Iraq,* <http://www.hrw.org/en/world-report-2011/iraq> [accessed 10 February 2011]; Human Rights Watch, "Iraq: secret jail uncovered in Baghdad", 1 February 2011, <http://www.hrw.org/en/news/2011/02/01/iraq-secret-jail-uncevered-baghdad> [accessed 10 February 2011]; Amnesty International, *New order, same abuses- unlawful detentions and torture in Iraq* (London, 2010).

فيما يتعلق بالحاجة إلى إرساء نظام إسلامي. وهذا ما قد يفسِّر معارضتهم نظامَ الحكم، ولكن ردودهم ـ غالباً ـ ما تشكلت بطرائق استخدمتها تلك الأنظمة للحفاظ على قبضتها. وعلى أثر ذلك، ومثل نظرائهم من العلمانيين يرى الإسلاميون أنفسهم ـ وبالتأكيد هناك سبب لذلك ـ كما لو كانوا يقاتلون قوات الاحتلال العسكري.

كان لممارسات العنف والقهر من أنظمة الحكم على مستوى المنطقة أن تملأ من يعارضها سخطاً بل ووحشية. في الوقت نفسه، نجد استراتيجيات النظام من احتيال واستمالة قد خلقت نسيجاً سياسيّاً واجتماعيّاً من التواطؤ والممالأة. وهو ما دفع بعضهم إلى التفكير بأن العنف قد يكون السبيل الوحيد لكسر القبضة المغوية لنظام يحتفظ بالأغلبية في حالة خضوع. ولا تحتكر التنظيمات الإسلامية بالطبع فكرة أن العنف سيخرج الناس عن الانصياع اليومي. ولكنهم وبحكم قدرتهم على البناء استناداً إلى ذخيرة قوية من المعتقدات الدينية، وألفتهم بالكتل الجماهيرية، تمكنوا من تحقيق نجاح وتأييد واسع على الرغم من عدم الارتياح إلى مناهجهم وطرائقهم.

سوريا: التمرد الإسلامي (١٩٧٨ ـ ١٩٨٢)

هكذا اتُّخِذ القرار المصيري للإخوان المسلمين السوريين في سبعينيات القرن الماضي بالانتقال من نقد الحكومة البعثية إلى تنظيم هجمات مسلحة على موظفيها ومؤسساتها في ظروف كهذه؛ فقد جادل بعض عناصر الحركة بأنه من الحماقة تحدي النظام على ساحة ـ القتال المسلح ـ يبرع فيها بلا هوادة ولا رحمة. وزعم آخرون أن هذا القرار كان تحديداً بسبب قيام ذلك النظام على القوة وأن هذه هي الطريقة الوحيدة للتعامل معه. وفي حالة تشبه التنبؤ بما سيجري من تفجيرات انتحارية في عام ٢٠٠٩، أكّدت قطاعات من الإخوان المسلمين السوريين، الموجودين على نحو رئيس في حمص وحماة وحلب، أن العنف كان اللغة الوحيدة التي يمكن لنظام دموي كهذا أن يفهمها، واعتقدوا أن حملة من المقاومة المسلحة جديرة بإقناع حزب البعث الحاكم بوجود المعارضة الأساسية والشرسة والتي عليهم التوصل معها إلى اتفاقات. وفيما يتعلق بالفرع الأكثر راديكالية في الإخوان، «الطليعة المقاتلة»، كان تدمير النظام هو الهدف، والعنف هو السبيل الوحيد إلى

ذلك. وهو ـ تحديداً ـ السبب الذي جعل فرع دمشق من الإخوان غير مرتاح على الإطلاق إلى هذه الفكرة، فلو كان العنف هو اللغة الوحيدة التي يمكن للنظام أن يفهمها، فإنه سيرد بالطريقة نفسها. ولأن قدراته أكبر بكثير من أي شيء يمكن للإخوان المسلمين أن يتقنوه، فكل شيء سيؤول إلى كارثة[٥١].

ووصل العنف في السنوات اللاحقة إلى ذروته في قصف بلدة حماة والمذبحة التي قتلت الآلاف بعد أن استولت عليها وحدات مسلحة من الإخوان المسلمين في عام ١٩٨٢، وهو ما أظهر أن تخوفات فرع دمشق وظنونه كانت جميعها على أساس صحيح. ولكنهم فشلوا في كسب الحجّة في السبعينيات، ومثلما ذكرت جريدة الإخوان **النذير**، بمجرد أن جرى الصراع، كان العنف والانتقام يسيران بمنطقهما: «لم نبدأ جهادنا إلى أن بدأ القامعون بإبادة الإسلام وإلى أن استلمنا الجثث المهشمة لإخواننا بعد موتهم على أثر التعذيب»[٥٢]. بعض المشككين ربما كانوا ـ أيضاً ـ متأثّرين بنموذج الثورة الإيرانية في ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩. وبدا هذا وكأنه يعزز فكرة تحريك الناس من خلال إيمانهم بالإسلام وأن القيادة الإسلامية يمكنها الإطاحة بالدكتاتورية حتى في رسوخها وقسوتها. ورأى كثيرون، ليس فقط في سوريا، في هذه الأحداث إمكانية أعمال الدفاع المفتوحة، حتى ولو أثاروا النظام لارتكاب قمع وحشي، فهو سيساعد في تفتيح أعين الناس على واقع هذا النظام. وبالأهمية نفسها، كان بإمكانهم كسر أسطورة الدولة ذات القوة الكاملة، مشجّعة على أشكال من المقاومة ربما لم تكن قابلة للتخيّل قبل ذلك ببضعة شهور.

كانت هذه فكرة طالما ارتبطت بالحركات السياسية من الأنواع كافة، سواء في الشرق الأوسط أو غيرها، عند النظر في الحجج المؤيدة والمناهضة للنضال المسلح. في هذا الصدد، أصبح العنف والمقاومة المسلحة وسيلتَي التواصل ليس فقط مع النظام أو هيئات الدولة، بل ـ أيضاً ـ مع الجماهير على اتساعها. وكان المقصود بهما توصيل رسائل عن العزم، وإمكانات التحدي وفقدان السلطة لنظام قد تؤثّر تدابيره المضادة في زيادة

---

(٥١) Umar Abd Allah, *The Islamic struggle in Syria* (Berkeley, CA, 1983) pp. 107-109.

(٥٢) *Al-Nadhir*, 7 April 1980, cited in Abd Allah, *Islamic struggle* (1983) p. 109.

أعداد الناس وتنفيرهم وتعبئتهم لمصلحة قضية المقاومة. وكانت هذه على الأقل بعض الأفكار التي كانت متداولة في سوريا ذلك الوقت.

كانت النتيجة، مثلما أبدى بعضٌ تخوّفَه، مؤلمة. فمن ناحية، لاقى العنف عنفاً، ولم تبدِ الحكومة السورية أي تردد في تحطيم أي علامة على المقاومة بأقصى ما لديها من قوة. تمّ الإيقاع بوحدات الإخوان بحذق ومهارة لا ترحم، وعلى الرغم من تمتّعهم بتأييد معقول وحماية في عدد من المدن، فإنهم شعروا بكامل ثقل دولة موجّهة إلى انتزاع جذور المقاومة ومحو أصواتها، ناهيك بالتجمعات المسلحة المنظمة. وحقق الإخوان المسلمون بعض النجاح في القدرة على مواصلة حملة التفجيرات والاغتيالات على مدى ثلاث سنوات إلى أربع، وهو ما زعزع النخبة الحاكمة ولكنه نادراً ما جعل السلطة البعثية تتراجع. كانت المقاومة المسلحة، حقيقة، هي اللغة التي فهمتها هذه السلطة جيداً، والاصطلاح الأكثر تمرساً عليه.

من ناحية أخرى، ومثلما أظهرت دعاية الإخوان المسلمين وأهدافهم، اتّخذ النضال المسلح وعلى نحو متصاعد الجانب الطائفي؛ فقد وصف نظام حافظ الأسد بأنه «زمرة علوية» (الجماعة الدينية التي ينتمي إليها الرئيس وكثير من كبار الشخصيات في النظام السوري العشائري) معرّفين الحكومة بأنها طائفة ابتداعية لم يعتقد أحد سوى قليلين بأنها حتى مسلمة من الأصل، على الرغم من فبركة الأسد لفتوى تبيّن أن الطائفة العلوية تشكل جزءاً من المذهب الشيعي للإسلام. ولم يكن هذا على أي حال، أفضل كثيراً حال النظر إلى الأعضاء الذين يميلون إلى السلفية في الإخوان المسلمين، نظراً إلى أنهم لم يعتبروا الشيعة مسلمين حقيقيين هم أيضاً[٥٣].

وفيما قد يكون أملاً في الإفادة من أعمال الشغب التي اندلعت في ربوع سوريا في بداية سبعينيات القرن الماضي احتجاجاً على ما بدا تلاعباً من الأسد في دور الإسلام ضمن الدستور الجديد، شدّد الإخوان المسلمون مراراً على عدوانية النظام للإسلام نفسه. وحاولوا التشديد لجميع مسلمي سوريا على طبيعة الوضع البائس وتبرير أعمال العنف ضدّ عملاء الدولة، ولا

(٥٣) Brynjar Lia, *Architect of the global jihad: life of al-Qaida strategist Abu Mus'ab al-Suri* (London, 2007) pp. 35-50.

سيما من عرفوا بالعلويين. وكان قتل أكثر من ثلاثين من طلاب الكلية الحربية من العلويين في صيف ١٩٧٩ مثالاً على هذا. فقد تمّ فصلهم بعناية عن زملائهم من الضباط السنّة وأطلقوا عليهم النيران بواسطة وحدات مسلحة اجتاحت الأكاديمية العسكرية في حلب(٥٤).

كانت هذه بالطبع هي ـ أيضاً ـ اللغة التي فهمها النظام. ولم يكن ذلك لأسباب مذهبية طائفية، بل بسبب أهمية روابط الثقة المجتمعية في سياسة المؤامرة. فتدابير الانتقاء والترقية لكثيرين في المؤسسة الأمنية السورية لم تكن معلومة فحسب عبر الهوية العلوية للمرشحين، بل ـ أيضاً ـ عبر انتمائهم إلى تجمعات قبلية بعينها، وعشائر وعائلات مقربة من عائلة الرئيس. وهذا ما اتّضح جلياً في الحصار على بلدة حماة وقصفها في نيسان/أبريل ١٩٨٢. وقد شن الإخوان المسلمون انتفاضة في البلدة، ربما اعتقدوا أن هذا سيكون مساعداً في إشعال القرى المحيطة بغضب الثورة ضدّ النظام البعثي، أو أنه سيشعل فتيل التمرد العاطفي في بلدات أخرى. ولم يحدث أي من التطوّرَين، ووجدت قوات الإخوان نفسها تحت الحصار في حماة نفسها. حوصروا في المدينة القديمة حيث كانت قاعدتهم، ولكن ـ أيضاً ـ حيث الممرات الضيقة والأزقة المسدودة حيث تموضعوا في موقع دفاعي هائل.

كان هذا بالنسبة إلى حافظ الأسد نوعاً من التحدي وكان مجهّزاً جيداً للتعامل معه، عقليّاً وعسكرياً أيضاً. وكما أشار وابل القصف المدفعي الاستهلالي، لم تكن القوات السورية لتخاطر بحرب الشوارع، فاختارت بدلاً من ذلك، قصفاً لكامل الحي، بغض النظر عن آلاف المدنيين المحاصَرين هناك. أمام هذا لم يكن لدى الإخوان أي دفاع. حتى في المنطقة التي ربما فتّت من عزيمة القوات السورية ـ ما زعم من عزوف الجيش السوري النظامي والقوات الجوية عن تدمير جزء كامل من حماة وسكانها ـ كان لدى الأسد رد جاهز.

أرسل الأسد كتائب الدفاع، تحت قيادة أخيه رفعت، والمعتمدة في تجنديها على نحو حصري تقريباً على العشائر والقرى المخلصة في الجبل

---

(٥٤) Thomas Mayer, "The Islamic opposition in Syria, 1961-1982", *Orient* 4 (1983) pp. 589-590.

العلويين، مسقط رأس الأسد. لم يكن لديهم تأنيب ضمير في تنفيذ أوامر الرئيس لمكافحة المعارضة في حماة، أياً كانت الكلفة، حتى لو كان ذلك يعني قتل عدد كبير من أعضاء المعارضة من سكان المنطقة ومحو جزء كبير من البلدة نفسها. كان حواراً يجري بلغة العنف، وهنا لاقت رسالة الدفاع المسلح من الإخوان رداً من النظام السوري بمصطلحات حملت قسوتهم وإصرارهم عبر المصير المُريع لحماة وسكانها.

سوريا: الانتفاضة الوطنية (٢٠١١ ـ ٢٠١٢)

في ربيع ٢٠١١، عندما واجه بشار الأسد نوعاً مختلفاً تماماً من التحدي في المظاهرات السلمية التي اندلعت في بلدات ومدنٍ سوريّة بأكملها، كان النظام نفسه هو من أثار ذكريات هذه الفترة من الحرب الأهلية القريبة. وهي الاحتجاجات التي بدأت في البلدة الحدودية درعا في آذار/ مارس، وانتشرت سريعاً في ربوع البلاد حيث ذكرت الحكومة أن هذا من فعل المتطرفين السلفيين المسلّحين والمموّلين من الخارج والعازمين على جلب الصراع الطائفي إلى سوريا والذي مثّل ملمحاً دمويّاً في سياسة البلدان المجاورة، لبنان والعراق. ومع تزايد عدد القتلى، بما يقرب من ٢٠٠٠ في خلال أربعة أشهر، قدمت الحكومة السورية عرضاً رائعاً في الحداد على القتلى من قوات الأمن ممن زُعم سقوطُهم ضحايا «العصابات المسلحة» التي كان يقال آنذاك إنها تجوب الشوارع في بعض بلدات المُحافَظَة[٥٥].

في بعض الأماكن، بدا أن عناصر قوات الأمن قد قتلوا على يد المحتجين في معارك الشوارع بعدما أصبحت الأسلحة متوفرة. ولكنهم ـ أيضاً ـ قتلوا على يد ميليشيات «الشبيحة» العلويين التابعين للنظام والمرتدين زياً مدنياً وتم استخدامهم لزرع الفوضى وتصفية الجنود الممتنعين عن فتح النيران على المتظاهرين. في بعض الحالات، ربما يقتضي الأمر أن يكون

(٥٥) "Bandits kill 2 officers, Damascus says", UPI website, 11 April 2011, <http://www.upi.com/Top_News/Special/2011/04/11Bandists-kill-2-officers-Damascus-says/UPI-58251302543621/?rel=34491302783420> [accessed 25 April 2011]; Martin Chulov, "Syrians join the Arab protests", *The Guardian*, 29 March 2011, <http://www.guardian.co.uk/world/2011/mar/29/syria-bashir-al-asad-protest> [accessed 25 April 2011]>.

هناك قتل متعمّد أكثر، على الرغم من عدم وجود ما يقارَن بعنف قوات النظام ضدّ المتظاهرين. ففي درعا نفسها، وبعد أسابيع من الاحتجاجات وإشعال النيران في مكاتب الحكومة، مُنعت قوات الأمن من دخول البلدة، والحقيقة أن المحتجين تملكهم ما يكفي من الجرأة لإعلان أن البلدة صارت الآن «منطقة محررة». وعلى غرار ما كان في حماة من حوالى ثلاثين سنة، شكل هذا تحدّياً هائلاً أمام السلطات، وفي نهاية نيسان/أبريل، جرت عملية عسكرية بهدف إعادة تأكيد سيطرة الحكومة، أياً كانت التكلفة في الأرواح. ولكن، ومرة أخرى بصدى الأحداث في حماة، أرسلت الحكومة كتيبتَيْن لتنفيذ الأمر، رفضت واحدة منهما كما قيل وقتها، وهي الفرقة الخامسة، فتح النيران من دون تمييز على السكان. أما الفرقة الرابعة تحت قيادة ماهر الأسد، أخ الرئيس بشار الأسد، فلم ينتابهم أي تأنيب للضمير، ولكنهم وجدوا وقتئذ أنفسهم مشتبكين في تبادل لإطلاق النيران مع جنود الفرقة الخامسة. بعد بضعة أيام فقط من قتال عنيف عادت قبضة الحكومة المركزية على البلدة. وبالعودة إلى اللغة التي استخدمتها بنجاح مثل هذا من قبل، أعلنت وكالة الأخبار السورية الرسمية أنه تمت مواجهة «الجماعات الإرهابية» المسلحة في درعا، وأن ستة قد قتلوا وأُلقي القبض على مئة وخمسين(٥٦).

أعادت الحكومة بعد ذلك تجميع قواتها للتحرك إلى بلدات وقرى أخرى تجرأت على إظهار تحدٍ جماعيّ. وبحلول صيف ٢٠١١، كانت سوريا قد أصبحت ومن دون أي شك، بلداً تحت الاحتلال العسكري، مستعرضة عنف سلطة الدولة عندما كانت هذه السلطة معرّضة لمقاومة واسعة. وقد أخذت هذه المقاومة في معظم الحالات شكل المسيرات والتظاهرات السلمية مع تجّمع الناس في ميادين وشوارع البلدات الصغيرة وكذلك المدن الكبيرة لإطلاق الهتافات ضدّ الحكومة، وضدّ عائلة الأسد، وضدّ كامل النظام البعثي الذي هيمن على سوريا منذ عام ١٩٦٣. ومثلما كان الحال في انتفاضة ٢٠١١ في ليبيا، رفع المتظاهرون علم النظام السوري القديم كما لو كانوا

---

(٥٦) "Syrian army kills 6 "Terrorists", arrests 149 in Daraa", AP news website, 1 May 2011, <http://apnnews.com/2011/05/01/syrian-army-kills-6-terrorists-arrest-149-in-daraa/> [accessed 4 May 2011].

يقصدون محو ذاكرة خمسين سنة من الحكم البعثي. ولكن، ومثلما اكتشف كثيرون من السوريين، كلف الاحتجاج ثمناً باهظاً من الأرواح البشرية، حيث بدا أنه لم يكن هناك أي قيد على العنف من قوات الأمن؛ ففي البلدات الصغيرة حيث كان من الممكن وجود بعض الأمان في عدد منها، كانت المخاطر - أيضاً - واضحة جداً وعدد القتلى في تزايد.

وفي المدن الأكبر، مثل حمص وحماة وكذلك اللاذقية ودير الزور، كانت هناك إمكانية أكبر للقتال المضاد؛ في بعض المناطق، ومرة أخرى على غرار ما جرى في ليبيا، وحيث كان العنف هو الرد الوحيد، تحوّلت الاحتجاجات إلى مقاومة مسلحة. وكلما زادت قسوة الحكومة في إصدار الأوامر لقوات الأمن بإطلاق النار على المتظاهرين العزّل، زادت الانشقاقات وسط الجنود من الرافضين تنفيذ هذه الأوامر. وقد أنتج انشقاقهم أسلحة وتشجيعاً لمن كانوا بالفعل قد نظّموا أنفسهم للمقاومة بالقوة. وخلال صيف ٢٠١١ وحتى دخول عام ٢٠١٢ قُتل أكثر من خمسة عشر ألفاً في الانتفاضة، نصفهم من المدنيين. وكان هذا راجعاً إلى عزم عشرات الآلاف من السوريين على مواصلة تحدّي السلطات بالخروج إلى الشوارع، أيّاً كان الثمن، في سلسلة من الاحتجاجات على مستوى البلاد كل يوم جمعة. وكان راجعاً - أيضاً - إلى توافر الأسلحة تحت تصرّف جماعات المقاومة في المدن الكبرى وكذلك المنشقين عن الجيش ممن أعادوا تجمّعهم على الحدود مع لبنان. وقد أغلقت أحياء بأكملها في بعض الأماكن مثل حمص، على يد المتمردين، وأصبح هناك مناطق مغلقة وصارت الهجمات على رجال الحكومة ومبانيها أكثر تواتراً وجرأة[٥٧]. ولكن، وكما اكتشف سكان حمص وحماة وبلدات أخرى، كانت الحكومة تردّ الصاع صاعيْن، فأحضرت الدبابات والمدفعية لتحمل على تلك المناطق التي ظهرت وكأنها فلتت من قبضتها. ومع ذلك، سرعان ما اكتشفت المقاومة أن قوات الحكومة ليس في

---

(٥٧) ربما كانت هذه هي حالة الهجوم على مبنى مخابرات القوات الجوية في حرستا، شمال دمشق، في تشرين الثاني/ نوفمبر، ولكن الملابسات أوحت إلى بعضهم أن هذا كان له علاقة أكثر بالصراعات مع النظام نفسه؛

BBC World News - Middle East, "Syria defectors "Attack military base in Harasta"", 16 November 2011, <http://www.bbc.co.uk/news.world-middle-east-15752058> [accessed 3 December 2011].

وسعها الانتشار في جميع الأماكن في الأوقات كافة. ولا بوسعها كذلك الاعتماد الكامل على ولاءات جميع عناصر قوات الأمن.

وزادت الضغوط على الحكومة السورية من الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، والجامعة العربية، وكانت على وعي تام بما جرى لسابقتها ليبيا في وقت سابق من العام ٢٠١١. ففي ليبيا نجح المتمردون في انتزاع ما يقرب من ثلث أراضي البلاد من قبضة الحكومة، مما أتاح لهم تأسيس مجلس لحكومة المعارضة على الأرض الليبية وتسهيل التدخل الأجنبي لمصلحة الانتفاضة. لذا كان من الأهمية البالغة لبشار الأسد أن يمنع أيّ تطور على شاكلة ما حدث في ليبيا من أن يحدث على أرض سوريا، على الرغم مما راح من أرواح كثيرة. وفي صيف ٢٠١١، شكّل تحالف من مختلف قوى المعارضة السورية أنفسهم في المجلس الوطني السوري في المنفى في تركيا. وعلى الرغم من الصلات مع الجماعات والأفراد داخل البلاد، فلم يكن من الواضح ما إذا كان لهم قول مؤثّر فيما كان يجري في سوريا. وكانت سلطتهم في التحدّث بلسان المعارضة أمراً مختلفاً عليه لدى قوى معارضة أخرى وذا دلالة أعظم لتنظيم المقاومة داخل البلاد؛ حيث لجان التنسيق المحلية المتفرقة ولكن المتصلة بعضها ببعض[٥٨]. أكثر ما كان يقلق النظام في دمشق هو ائتلاف المنشقين من الجيش مع المتمرّدين المسلحين في كيان ظلي لا يمكن تجاهله يسمّى الجيش السوري الحر. ونظراً إلى تكونه من جنود أفراد وليس من تشكيلات عسكرية كاملة، فلم يكن كيانه هذا مصدراً للتهديد العسكري. ولكنه ظهر قادراً على تنفيذ هجمات قتالية أبرزت ضعف قدرة الحكومة على إذعان كامل سوريا بالقوة.

غير أن وجوده وأنشطته أيضاً طرحت مشكلة على المقاومة السياسية. ففيما يتعلق بالمعارضة في المنفى، كان السعي لإقناع المجتمع الدولي بالحاجة إلى مساعدة السوريين وحمايتهم ضد عنف النظام البعثي، مع وجود قوة عسكرية سورية تقود تمرداً مسلحاً هو ما زاد بلا شك من تعقيد الصورة. كان هناك اهتمام واضح في المجلس الوطني السوري بأن عدد الهجمات المتزايدة التي شنّها الجيش السوري الحر سوف تصعّب من تصوير الشعب

---

(٥٨) <http://www.lccsyria.org/> [accessed 15 December 2011].

السوري بأنهم ضحايا لا حول لهم ولا قوة أمام عنف الحكومة. ومن ثَمّ، تمّ التوصل إلى اتفاق في أوائل كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ بين برهان غليون (كان وقتها رئيس المجلس الوطني السوري) والعميد رياض الأسعد (كان قائد الجيش السوري الحر اسمياً): في مقابل الاعتراف المتبادل ببعضهما البعض، فلن يعاود الجيش السوري الحر شن «أعمالٍ هجومية ضد الجيش»، ولكنه سيقصر استخدامه للقوة على حماية المدنيين، حتى لو كان ذلك يعني محاربة قوات الأمن المسؤولة[٥٩]. ومع وصول بعثة مراقبة تابعة لجامعة الدول العربية إلى سوريا لاحقاً في ذلك الشهر، تعهّد الجيش السوري الحر بتعليق أنشطته في أثناء زيارة البعثة. وفيما يتعلق بالسوريين المحتجين على الحكومة، لم يكن من بد أن يرى أعضاء بعثة المراقبة وبوضوح اتجاه العنف ومصدره. وبالتالي، خرجت مئات الآلاف إلى الشوراع في تحدٍّ للنظام على الرغم من نشره المدرعات على مرأى من الجميع في ضواحي البلدات الرئيسة، إضافة إلى قنّاصة الأسطح واستخدامه المتواصل للقوة المهلكة.

وكان لهذا القرار أن يتعرض للاختبار عدة مرات. فقبل وصول أعضاء بعثة الجامعة العربية بيوم واحد، انفجرت قنبلتان هائلتان في دمشق، تسبّبتا في نسف مبنييْن للمخابرات والخدمات الأمنية، وكذلك عن مقتل ما يقرب من خمسين وجرح أكثر من مئة وخمسين آخرين. وزعمت الحكومة السورية أنّهما تفجيران انتحاريان نفّذهما «مقاتلو القاعدة». غير أن طبيعة التفجيرين، وموقعهما، وإضافة إلى توقيتهما أدّى إلى شكوك في أن يكون عملاء النظام نفسه هم المسؤولين عن تنفيذهما[٦٠]. وتكشّفت أحداث مماثلة في ٢٠١٢

---

(٥٩) BBC World News - Middle East, "Syrian opposition to co-ordinate with Free Syrian Army", 1 December 2011, <http://www.bbc.co.uk/news/world-europe-15984682> [accessed 4 December 2011]; Cecily Hilleary, "Free Syrian Army leader askes Obama for decisive action on Syria" Middle East Voices - Arab Spring 2 December 2011, <http://middleeastvoices.com/2011/12/exclusive-free-syria-army-leader-asks-obama-for-decisive-action-on-syria/> [accessed 4 December 2011].

في حزيران/يونيو ٢٠١٢، وفيما يدل على إحباط من وجود أي تقدم، انتخب المجلس الوطني السوري رئيساً جديداً عبد الباسط سيدا، أكاديمي سوري في المنفى من أصول كردية.

(٦٠) BBC World News - Middle East, 23 December 2011, <http://www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-16313879> [accessed 2 January 2012].

مع وصول بعثة الأمم المتحدة التي حاولت من دون أن يحالفها النجاح التوسط في التوصُّل إلى هدنة بين الأطراف المعارضة، حيث واجهت العقبات نفسها التي واجهتها بعثة الجامعة العربية في السنة السابقة. ولم تُبرز الأحداثُ العنيفة المتزايدة والمميزة للانتفاضة المأزقَ الذي يواجه هؤلاء المنظمون لمقاومة مسلحة فحسب، بل أبرزت ـ أيضاً ـ القلق فيما يتعلق بالرسائل المتعددة التي يمكن للعنف أن يحملها. ففيما يتعلّق بمن هم داخل سوريا ويفكرون في توسيع النضال المسلح وتعميقه، كان من المهم ضمان عدم تدهور الحماية المسلحة للمجتمعات إلى عداوات مجتمعية، ما يؤدي إلى أنواع من «التطهير العرقي» كتلك التي حدثت في العراق من عام ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٧. وكان من الضروري ـ أيضاً ـ وزن الميزات والمثالب لحملة قتالية واسعة في ضوء معنويات النظام، والأهم من ذلك لقوات الأمن السورية. وأخيراً، كان هناك السؤال عمّا إذا كانت المقاومة المسلحة في حدّ ذاتها ستقوّض النموذج القوي من الاحتجاج المدني والمقاومة السلمية التي كانت ملمحاً وبامتياز للانتفاضة السورية لمعظم عام ٢٠١١.

التمرد الكردي في العراق (١٩٦٨ ـ ١٩٩١)

كان لمنطق مشابه أن يشكّل المصير الذي أسقط المقاومة الكردية في العراق تحت حكم صدام في الثمانينيات من القرن الماضي. فتأسيساً على تاريخ طويل من التمرّد المسلح ضدّ قوات الحكومة المركزية في العراق، استطاعت الأحزاب القومية الكردية ـ الحزب الديمقراطي الكردي والاتحاد الوطني الكردستاني ـ الانتفاع من الفكرة المقبولة حول المقاومة المسلحة ضدّ قوات الدولة وكذلك من الشبكات والأسلحة التي جعلت من المقاومة المسلحة إمكانية إجرائية. ولكنّ زعماءهم كانوا على وعي جيّد ـ أيضاً ـ بهشاشة المقاومة الكردية، من واقع تجربتهم بأنفسهم في سبعينيات القرن الماضي، عدم قابلية الدفاع عن البلدات الرئيسة، والاعتماد على الروابط والائتلافات عبر الحدودية والتقسيمات والاختلافات بين الأكراد أنفسهم التي قد تصير حادّة عند إضافة أطراف متنافسة بين القوى شبه العسكرية المسلحة إلى المعادلة. وعلى الرغم من ذلك، فإن الوضع المتزعزع للحكومة العراقية من ثلاث سنوات في حربها الكارثية مع إيران كانت تعني، بحلول

عام ١٩٨٣، أنه كان من الممكن إحياء فكرة المقاومة الكردية مع أمل النجاح بإبراز فكرة الحكم الذاتي الفعلي، ومن ثَم تحدّي النظام في بغداد، بل وتقديم المساعدة لتقويضه.

في ظل محنة الحكومة العراقية عام ١٩٨٣، ومواجهة غزو وشيك من قوات جمهورية إيران الإسلامية، مفتقدة للقوة في إحكام حدودها الشمالية وعاجزة عن تخصيص موارد عسكرية كثيرة لقمع المقاومة المسلّحة في كردستان، بدت حسبة القيادة الكردية بما يكفي من الوجاهة. لذا وعلى مدى خمس سنوات تقريباً، وضعت قوات البشمركة المسلحة للأحزاب الكردية إدارات بديلة في مساحات الريف الواسعة تحت سيطرة الحزب الديمقراطي الكردي والاتحاد الوطني الكردستاني. وتركوا المدن اسمياً تحت سيطرة السلطات العراقية، ولكن وفي ضوء تعاطف السكان، كانت تلك الأماكن واقعة ـ أيضاً ـ تحت قبضة المتمردين. وواصلت بغداد تعضيد المنشقّين القبليين الكرديين وتسليحهم ـ والمنعوتين سخرية بصفة «الجحوش» ـ ممن كان زعماؤهم يُكنّون عداءً تقليدياً للأحزاب الكردية الرئيسة وعائلتهم الرائدة، أو ممن لا يمتلكون ببساطة الثقة في دوام نجاحهم. ولكن لم يكن ممكناً استخدام النظام لهم بأي طريقة مؤثرة كمركز بديل للطموحات الكردية[٦١].

لذا بدا لبعضهم أنه بعد البدايات الكاذبة في ستينيات القرن العشرين وسبعينياته، ربما تنال الأحزاب الكردية أخيراً، وبقوة السلاح، مساحة وحرية الفعل الذي من شأنه أن يجعل من الحكم الذاتي الكردي واقعاً. ولكن هذا كله اعتمد على مسار الحرب ضدّ إيران وعلى قدرة نظام صدام على التحمل. وفي أوائل عام ١٩٨٨، عادت الحرب إلى حالة المدّ والجزر، تبخرت أحلام إيران بالغزو وبدلاً من ذلك، نفّذت القوات العراقية والتي أصبحت أكثر احترافية وأفضل تسليحاً عما كانت من قبل، سلسلة من الهجمات المضادة وضعت الإيرانيين في موقف الدفاع. وقتها حوّل صدّام ومستشاروه انتباههم إلى كردستان.

في آذار/مارس ١٩٨٨، كان القصف الاستهلالي في عملية الأنفال من

---

(٦١) John Bulloch and Harvey Morris, *No friends but the mountains* (London, 1992) pp. 150-159.

القوات العراقية فيما بات جهداً منتظماً لتدمير المقاومة الكردية. ولم يكن لهذا أن يتحقّق بسهولة عن طريق الاشتباك مع الجماعات الكردية المقاتلة ـ البشمركة ـ وهزيمتهم، بل ـ أيضاً ـ عن طريق زرع النفايات في مئات الآلاف من الكيلومترات المربعة في كردستان. وبتركيزها على الأراضي الحدودية بين إيران وتركيا، انتزعت القوات العراقية المجتمعات الكردية التي كان قد أعيد توطينها، وفي حالات كثيرة، كانوا ببساطة يتعرضون للإبادة إذا كان هناك شكّ في تأييدهم لتنظيمات المقاومة. وعلى مدى ستة أشهر، استخدم الجيش العراقي الوسائل كافة، بما فيها الأسلحة الكيماوية، لتحقيق هدفه. وفي نهاية عام ١٩٨٨، كان هذا قد خلّف شريطاً من الدمار عبر كردستان، شتّت المجتمعات الكردية ودمّر معنوياتها، متسبباً في موت ما يقرب من مئة وعشرين ألفاً وطارداً عشرات الآلاف من اللاجئين عبر الحدود إلى تركيا وإيران[٦٢].

لم يكن للمقاومة المسلحة أن تصمد في وجه حجم الهجوم وطبيعته الذي شنّته القوات العراقية ضدّ جميع المناطق الكردية. ومع انهيار المقاومة، أخذت معها، كما ظنّت الحكومة العراقية، كلاً من وسائل وتخيل مقاومة المستقبل ضدّ سلطة الحكومة المركزية. والحقيقة، أنه في أقل من ثلاث سنوات، وعندما كانت القوات العراقية تمرّ بالهزيمة في حرب الكويت في ربيع ١٩٩١، وما واجهته الحكومة العراقية من احتمال الغزو الائتلافي، عادت البشمركة إلى الظهور مجدداً، هابطة على البؤر الاستيطانية للجيش العراقي منخفض المعنويات وقتها، حيث استولت على معظم البلدات الرئيسة وطاردة القوات الحكومية من جزء كبير من كردستان.

لم يكن للأمر أن يدوم. مرة أخرى، وعلى الرغم من تقلصه، ثأر الجيش العراقي بعدما تبين أن القوات المتحالفة لم تكن ماضية إلى الغزو. وهذا ما أعطى بغداد الفرصة لتحطيم حركات التمرد التي كانت قد اندلعت ـ أيضاً ـ في جنوب البلاد. وفي مواجهة هذا الهجوم وبذكريات الأنفال التي كانت ما زالت حية في الأذهان، لم يكن من المفاجئ أن يفرّ أكثر من مليون

---

(٦٢) Human Rights Watch/Middle East, *Iraq's crime of genocide: the Anfal campaign against the Kurds* (New Haven, CT, 1995).

كردي عبر الحدود إلى تركيا، بدلاً من مجابهة انقضاض الجيش العراقي. كذلك البشمركة وبحكم همّها قيادة شعبها إلى برّ الأمان، اضطُرّت مرة أخرى إلى التخلّي عن المكتسبات العسكرية التي حققتها والخروج من القتال. لم يكن سوى تدخل القوى الغربية هو ما أجبر الجيش العراقي على الانسحاب، تاركاً معظم كردستان في أيدي تنظيمَيْ مقاومة رئيسيْن، الحزب الديمقراطي الكردي، والاتحاد الوطني الكردستاني[٦٣].

هذان المثالان يبيّنان ـ لا شكّ ـ المعضلات التي تواجه مَن يفكرون مليّاً في المقاومة المسلحة ضدّ دولةٍ أمنٍ وطني. فعنف النظام ووحشيّته، من ناحية، وكذلك نقص الالتزام الشعبي، جعلوا المقاومة العنيفة سهلة التخيُّل وكذلك ضرورية، يدعمها بحماسة من عانوا على أيدي النظام، وغالباً هلّل لها من اضطروا إلى العيش في ظلها. ونتيجة لذلك، كان التردّد في حمل السلاح أقل مما كان يفترض أن يكون في دولة نجحت أكثر في إخفاء الطبيعة الحقيقية لسلطتها. ولكن ومثلما أظهرت الحالات التي استعرضناها، فإن قدرة النظام على الانتقام، والثمن الباهظ الذي حددته نظير التحدي أبرز فعلياً ما يكتنف ذلك من خطورة عالية.

وهناك تقرير عن محادثة بين مسعود برزاني وأحد زعماء «الجحوش» وهما واقفان على جانب التل في غربي كردستان ينظران إلى البيوت الحجرية المسالمة في قرية زعيم «الجحوش». وفيما يلمّح للمشهد الشاعري على جانب التل المقابل، يقال إن زعيم «الجحوش» قد أوضح أنه على الرغم من تعاونه مع حكومة بغداد، فإنه على الأقل تمكن من النظر برضى إلى قريته وشعبه ـ ثم أضاف: «وكيف يبدو برزاني هذه الأيام؟» ثمّة أقوال أن هذا جعل برزاني يفكر بنوع من الأسى في الثمن الذي كان على بلدته أن تدفعه للمقاومة منذ أن سُوّيت بالأرض وتشتّت شعبها في أثناء حملة «الأنفال».

وعلى الرغم من هذه الهموم، وحتى عندما كانت المقاومة تواجه دولة أمنية لا ترحم، وبدا المتخاصمون مجتمعين ضدها، يظل من المهم تحديد إلى أي مدى يمكن أن تروق المقاومة المسلحة للناس كوسيلة يختارونها ضدّ

(٦٣) Charles Tripp, *A history of Iraq* (Cambridge, 2007) p. 248.

القمع. في الحالات التي استعرضناها، لا يمكن للمرء تجاهل قوة الأفكار والمخيّلة ـ مثلما كان مع الإخوان المسلمين في سوريا، والمقاومة الكردية في العراق. ففيما يتعلق بأتباع الإخوان، ربما كان ذلك مرتبطاً بمعنى ما بالالتزام بمنع ظلم فاحش، وعمل أي شيء في وسع المرء لتنفيذ مطلب له جزاء إلهي. ومن ثَم قد تشمل الذخيرة التي يمكن تخيّلها في هذا السياق في رأي بعضهم معنى المَهمّة، على سبيل المثال، بتنفيذ وصية «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»، بأي وسيلة(٦٤). وقد لا يفسّر هذا لماذا يمكن لشخص أو جماعة أن تقرر التصرف وفق هذه الوصية بحمل السلاح في زمن ومكان معينيْن ولكنها قد تسهم جيداً في طرائق فهمهم للوضع وما يمكن أن يكون على المحكّ.

في حالة أكراد العراق، أدّت الفرصة الاستراتيجية، بلا شكّ، دوراً، ولكن الذاكرة وقوة السرد حول المقاومة كان ـ أيضاً ـ أمراً مؤثراً. فقد شكّل هذا بالتأكيد عنصراً أساساً من عناصر تحبيذ الأحزاب القومية الكردية الرئيسة. وصار الوقوف في وجه بغداد بالقوة من نسيج الهُوية لكثير ممن وجدوا أنفسهم في مواجهة القدرة العسكرية الهائلة للنظام البعثي في ثمانينيات القرن العشرين، بل كان ـ أيضاً ـ مساراً للتحرك بدا طبيعياً ومشرّفاً وسط من انضموا إلى تنظيمات المقاومة الفعّالة ودعموها. وعلى الرغم من الخسائر التي كان عليهم تكبّدها جرّاء المقاومة، على غرار ما حدث بوتيرة مدمرة في عام ١٩٨٨، فهم ـ أيضاً ـ كانوا نتاجاً للقصة نفسها وصانعين لها، ومشتركين في كثير من الذكريات نفسها. ومن ثَم كانت المقاومة المسلحة في هذا السياق، أكثر من مجرد حسبة من المصالح، بل هي تقدير للإيجابيات والسلبيات لحمل السلاح ضد سلطة محتلة قمعية. كانت جزءاً من عالم معنوي أضفى معنى على الوجود الجماعي.

---

(٦٤) انظر القصة المثيرة عن الصائغ لمايكل كوك:

Michael Cook, *Commanding the right and forbidding the wrong in Islamic thought* (Cambridge, 2000) pp. 3-10.

(صدرت الترجمة العربية لهذا لكتاب تحت عنوان **الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في الفكر الإسلامي**، ترجمة ومراجعة وتقديم رضوان السيد، عبد الرحمن السالمي، عمار الجلاصي، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩. [المترجم]).

ليبيا: من التظاهر إلى الانتفاضة المسلحة

في شباط/فبراير ٢٠١١، لم يكن لجوء المقاومين لنظام معمّر القذافي إلى السلاح نتاج التفكر الطويل في الميزات الاستراتيجية للتمرد المسلح، بل بدا ذلك نتيجة مباشرة للعنف الذي استخدمته القوات الحكومية ضدّ هؤلاء الليبيين ممن كانوا يعبّرون في الأصل عن احتجاجهم بطريقة سلمية. كان هذا الرد هو ما أشعل سلسلة من الأحداث التي ستكتمل لاحقاً بانتفاضة مسلحة وبتدخل عسكري من حلف الناتو لمصلحة المتمردين، وبدعم من مجلس الأمن. لقد ظلت الاحتجاجات في البداية سلمية ولإيصال صوت الليبيين ولم تتضمّن أعداداً كبيرة. كان الليبيون على وعي بالتطورات الحديثة في تونس ومصر، وكانت ثمة محاولة لتشجيع «يوم الغضب» ضدّ جميع إخفاقات الحكومة الليبية وهي كثيرة. وفي معظم الجوانب، كان هناك تشابه كبير في العوامل التي عبّأت المحتجين في كل مكان في الشرق الأوسط: عدم المبالاة من الحكومة، وحشية قوات الأمن وبطالة الشباب.

ولكنّ الاحتجاج الأوليّ بدأ بصورة متواضعة في الخامس عشر من شباط/فبراير بوصفه شأناً محليّاً بحتاً في شرق مدينة بنغازي. وتم، وقتها، القبض على محامٍ يُدعى فتحي تربل جرّاء تهوّره وسؤاله عن مسؤولية الحكومة عما جرىً قبل خمسة عشر عاماً من قتل ما يقرب من ألف ومئتي محتجّ في سجن «أبو سليم» في طرابلس. كان المحامي يعمل لمصلحة أُسر هؤلاء المساجين، فأدّت محاولته الحصول على إجابة من السلطات إلى توقيفه. وعلى أثر ذلك تجمّعت أُسر الضحايا وبعض مؤيدي المحامي في مقر الشرطة مطالبين بالإفراج عنه. وفي هذه المرحلة، زاد الحشد بانضمام آخرين وهم في مسيرتهم إلى وجهتهم، في عدد لا يزيد عن الألفين. وكان حتمياً، وقتها، رفعُ شعارات وهتافات مناهضة للحكومة، في دعوتهم إلى إطلاق سراح تربل. وعلى الرغم من إطلاق سراحه، رفض الحشد التفرق، فردت السلطات بمدافع مياه، وغاز مسيل للدموع، ورصاص مطاطي. بل ونظموا مظاهرة مضادة بواسطة المؤيدين للقذافي هاجموا المحتجين بأسياخ حديدية، وحجارة، وزجاجات مكسورة، وطردوهم من المباني العامة إلى الشوارع الجانبية في بنغازي حيث جرت معارك استمرت حتى الليل.

على مر الأيام القليلة اللاحقة، خرج مزيد من آلاف المتظاهرين إلى

الشوارع ليس في بنغازي وحدها، بل - أيضاً - في بلدات كثيرة في الأقاليم الشرقية من ليبيا، وكذلك في الزنتان جنوب طرابلس، كانوا يحتجون ضد الحكومة، وتحديداً ضدّ وحشية قوات الأمن. وفي نقلهم الاحتجاجات إلى مقارّ الشرطة والجهات الأمنية، واجه المتظاهرون رصاصاً حياً قتل عشرات وجرح كثيرين آخرين. ولم يكن لهذا أثر سوى إشعال مزيد من غضب المحتجّين، ووردت تقارير عن وقوع هجمات على أقسام الشرطة وحرقها في مدن مثل درنه وطبرق. أما في بنغازي، فقد تحركت قوات خاصة، بل وسرت شائعات وقتها عن جلب السلطات لوحدات من المرتزقة لقمع المظاهرات وقد تحصّنوا في ثكنات الجيش في وحدات تسمى الكتيبة. ومن هنا، وجهوا عملياتهم ونيرانهم ضدّ المتظاهرين. وهو ما زاد من غضب الأخيرين بل ومن جرأتهم فحاولوا اجتياح الثكنات نفسها، مسلحين بما لا يزيد عن جرافات وزجاجات المولوتوف و«قنابل الأسماك»- متفجرات تستخدم محليّاً في صعق الأسماك في المياه المحيطة ببنغازي. والفضل يعود جزئياً إلى الانتحاري عاقد العزم المهدي زيو الذي قاد سيارته إلى البوابات مفجّراً إيّاها، فسقطت الثكنات. ولم يؤدِّ هذا إلى مجرد موت جميع من كانوا يدافعون عن المكان تقريباً، بل - أيضاً - إلى الاستيلاء على ترسانة الأسلحة التي كانت بداخله - وهبوط معنويات السلطات الحكومية في المدينة(٦٥). وكانت النتيجة سقوط بنغازي وغيرها من مدن الشرق سريعاً في قبضة المحتجين الذين تحوّلوا إلى متمردين.

في تلك المرحلة، وبعد أربعة أيام أو خمسة من تصاعد الاحتجاجات، كان العنف المتزايد من قوات الأمن قد تسبب بالفعل في تصدّعات داخل قوات الجيش الليبي وداخل إدارة الدولة. فزادت أعداد وحدات الشرطة والجيش المتمركزة في الشرق ممن كانت تعبر إلى جانب المتمردين، جالبين معهم أسلحتهم وخبرتهم وناقلين السيطرة الحكومية المركزية من النصف الشرقي للبلاد. وفي الغرب، قمعت الإدارات الشعبية باستخدام قوات الأمن

(٦٥) Chris McGreal, "Go to hell, Gadhafi", *The Observer Magazine*, 24 April 2011, pp. 34-41; Evan Hill, "The day the Katiba fell", Aljazeera website, 1 March 2011, <http://english.aljazeera.net/indepth/spotlight/libya/2011/03/20113175840189620.html> [accessed 3 march 2011].

الرصاص الحي في تفريق المتظاهرين من الشوارع وطردهم من الأماكن الرمزية التي حاولوا احتلالها، مثل الميدان الأخضر في قلب العاصمة. أمّا المظاهرات والاحتجاجات في بلدات أخرى من الشق الغربي، حيث كانت سيطرة الحكومة أقل، فقد نجحت تماماً إما في إقناع المسؤولين والأمن المحلي بالانضمام إلى صفوفها أو طردهم من تلك البلدات، محوّلين إيّاها إلى مواقع محررة من قبضة الحكومة.

وهكذا، استطاع المحتجّون في ثالث أكبر مدينة ليبية، مصراته، من شرق طرابلس، إخضاع معظمها إلى سيطرتهم، مثلما فعلوا في المدن الأمازيغية الكبرى الزنتان والغريان ويفرن. وفيما بدا عليه من تضييق الخناق، قدم سيف الإسلام القذافي أحد أبناء الزعيم الليبي خطاباً تلفزيونياً ارتجالياً غير متماسك وعد فيه بإجراء «إصلاحات» غير محددة، ولكنه ـ أيضاً ـ هدّد البلاد بحرب أهلية، ذاكراً أن ليبيا «ليست تونس ولا مصر». وكان هذا صحيحاً من نواح كثيرة. فروح الاحتجاج نفسها ضد إخفاقات مشابهة من حكوماتهم ربما كانت لتشعل آلاف الليبيين، ولكن النظام بيّن أن الاحتجاج المدني سيقابَل بقوة لا شفقة فيها ولا رحمة. وفي تلك المرحلة، قُتل حوالى مئتين وخمسين محتجاً في شوارع ليبيا[٦٦]. وعلى الرغم من انشقاق بعض وحدات الجيش نتيجة لحثّهم على فتح النيران على المتظاهرين، أظهر بعضهم الآخر ولاءه للنظام. وفي بعض الحالات، بدؤوا وبأوامر من أبناء القذافي ـ خميس ومعتصم ـ حملة عسكرية لغزو تلك المناطق التي خرجت عن سيطرة الحكومة.

داخل النخبة الحاكمة، وكذلك على أرض الواقع، بدأ الناس في تحديد موقفهم من طرف أو آخر. ففي أقل من أسبوع من بداية المظاهرات، أعلن وزير الداخلية عبد الفتاح يونس، رفيق القذافي لعمر طويل وعضو حركة الضباط الأحرار ممن أطاحوا بالملكية عام ١٩٦٩، انضمامه إلى «ثورة السابع عشر من شباط/ فبراير». وكان عليه الزعم بأن نقطة التحوّل له كانت عندما تلقّى أوامر بإطلاق النار على المتظاهرين في شوارع بنغازي. وهو في

(٦٦) "Libya protests: Gadhafi's son warns of civil war", BBC World News - Middle East, 21 February 2011, <http://www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-12520586> [accessed 3 march 2011].

البداية كان قد أخبر القوات فور تلقّيه هذا الأمر بعدم إطلاق النار، ثم أعلن على الملأ انشقاقه وانضمامه إلى جانب المتمردين، جالباً معه معظم قوات الأمن المتمركزة في شرق البلاد. ولكنه مع ذلك اعترف بأن هناك وحدات عسكرية أخرى - كتيبة الحرس الجمهوري، والفوج التاسع مدرعات، وقوات الردع، وكتيبة خميس القذافي وغيرهم - ستقاتل حتى الموت دفاعاً عن النظام[٦٧].

أصبحت هذه العزيمة واضحة في الأسابيع اللاحقة، وعقب تحطيم قوات الجيش الموالية للقذافي للمتمردين في بلدة الزاوية، التي تعرض كثير من مراكزها للدمار جراء القتال على مدار أسبوعين، فرضت هذا القوات حصاراً على بلدات جبل نفوسة، فضلاً عن تطويقها مصراته. ثم بدؤوا في التقدم شرقاً، بهدف رئيس هو مدينة بنغازي نفسها. وبمعداتها من دبابات ومدفعية وطائرات كانت هذه القوات أفضل تجهيزاً وتدريباً من المتمردين، وظهروا وهم في طريقهم شرقاً عبر الساحل، أنه لا يمكن إيقافهم. وفي صراع بدت فيه البراعة العسكرية وحدها العامل الحاسم كان كل نجاح جديد لأتباع القذافي يتسبّب في انشقاق من دوائره الداخلية الأقل احتمالاً، وفي الوقت نفسه يتحصل المتمردون على فرصة صغيرة. وزاد من ورطتهم مصطفى عبد الجليل، زعيم المجلس الوطني الانتقالي، وحتى وقتها وزير العدل في حكومة القذافي. وقد تشكّل المجلس الوطني الانتقالي في بنغازي في السابع والعشرين من شباط/ فبراير لتنسيق أمور الانتفاضة والدفاع عنها. وفي بداية آذار/ مارس وحال وعيه بالفكرة الطارئة في دول الاتحاد الأوروبي خاصة فرض منطقة حظر جوي على ليبيا بغية الحدّ من قدرات القذافي العسكرية، دعا عبد الجليل إلى مساعدة عسكرية غربية: «على الجميع أن يعرفوا أنه لا يوجد أي توازن بين قدراتنا وقدرات معمر القذافي، فهو يحاصر المدن لمنع الناس من تركها»[٦٨].

اشتبك القذافي والمتمردون في صراع بدا لكل طرف منهما أنه سينتهي

---

(٦٧) Gaghafi's friend turns foe', Aljazeera website, 1 March 2011, <http://english.aljazeera.net/news/midddleeast/2011/0220112282323312771972/html> [accessed 221 March 2011].

(٦٨) "Libya: Gaddafi loyalists mount onslaught", BBC World News - Middle East, 11 March 2011, <http://www.bbc.co.uk/news/worls-africa-12708687> [accessed 21 march 2011].

بتحطيم الآخر. مثلما أقرّ أحد المتمرّدين المتحمّسين في بنغازي، «هو أو نحن، فنحن بدعم الثورة قد وقّعنا على وصيتنا، لذا لم يعد لدينا خيار سوى القتال حتى ينتهي كل هذا»[(٦٩)]. من ناحيته، وضع القذافي هذه الخطة في خطاب له يوم الثاني والعشرين من شباط/ فبراير عندما قال «لن نسامح. فكل من قوّض الدستور ... بالقوة، أو بوسائل أخرى، عقابه الموت... أي فرد يستخدم القوة ضدّ سلطات الدولة أو يقتل سيحكم عليه بالإعدام». وفي رده على المطلب الرئيس لحركة المقاومة ـ تنحيه عن الحكم ومغادرة البلاد ـ أجاب بحسم: «لن أغادر هذا البلد وسأموت شهيداً في النهاية»[(٧٠)]. كانت خطوط المعركة واضحة، مثلما كان الهدف النهائي لكل طرف ـ ولكن في الصراع المسلح، بدت قوات القذافي الأرجح كفة لأن تسود.

في منتصف آذار/ مارس، تسارعت وتيرة تقدمهم؛ ففي طريقهم إلى بنغازي كانت القوات الموالية لحكومة القذافي تستعيد بلدة إثر أخرى. وكذلك كان لسرعة هذا التقدّم والمصير المحتمل للمتمردين، أن يسرّعا من التحركات الدولية لاختبار هذا التقدّم. دافع بعضهم عن تشديد العقوبات ودعوا القذافي إلى التنحي عن الحكم. أمّا فيما يتعلق بمن انخرطوا في معركة البقاء، كان من الواضح أن لا شيء سينقذهم سوى التدخل العسكري. وكان هذا هو موقف المجلس الوطني الانتقالي للمتمردين. وكان قد نال الاعتراف به قبل بضعة أسابيع من فرنسا بوصفه الحكومة الرسمية لليبيا وأصغت إليه المملكة المتحدة والولايات المتحدة بتعاطف. كان موقفه مصدّقاً عليه ـ أيضاً ـ من الجامعة العربية. وعلى غير العادة، أعلنت الجامعة أن القذافي لا يمكن أن يعود بعد الآن الزعيم الشرعي لليبيا داعية في ذلك إلى فرض منطقة حظر جوي على الفور.

لم يكن القذافي في عون نفسه عندما ألقى خطاباً يزعم فيه أن قواته كانت على وشك استعادة بنغازي واعداً بمطاردة المتمردين «بيت بيت، دار دار، زنقة زنقة». وهو ما سرَّع من تمرير مجلس الأمن لقرار رقم ١٩٧٣ في

---

(٦٩) Chris McGreal «إذا انتصر، فسنموت». «كان مزاج المتمردين يزداد قتامة وسط مخاوف فشل الثورة» *The Guardian*, 10 March 2011.

(٧٠) "Defiant Gaddafi vows to fight on", Aljazeera website, 23 February 2011, <http://english.aljazeera.net/new/africa/2011/02/201122216548913596.html> [accessed 10 April 2011].

السابع عشر من آذار/ مارس. كان القرار مقترحاً مِن قِبَل فرنسا ولبنان والمملكة المتحدة، وعند طرحه للتصويت امتنعت خمس دول من الدول الأعضاء في مجلس الأمن، من دون معارضة أحد للقرار. وهذا ما دعا إلى وقف فوري لإطلاق النار وإنهاء العنف ضدّ المدنيين. كما فُوِّضت الدول الأعضاء اتخاذ «كافة التدابير اللازمة. . . لحماية المدنيين والمناطق المدنية التي تتعرض لتهديد الهجوم في الجماهيرية العربية الليبية، ومن ضمنها بنغازي» ولكن في الوقت نفسه، «استبعاد أي احتلال أجنبي من أي نوع لأي جزء من الأرض الليبية»[٧١]. وفي خلال ساعات، بدأ حلف الناتو، بمساعدة طائرات من قطر والإمارات المتحدة، في فرض منطقة الحظر الجوي. وفي ظاهره قُصد بالحظر الجوي منع قوات القذافي من استخدام السلاح الجوي ضد المتمردين، ولكنه تضمن ـ أيضاً ـ تدمير الدفاع الجوي لليبيا وقواتها الجوية. وسرعان ما تطورت حملة الناتو لتضم هجمات على الوحدات المدرعة التي كانت تهدّد بنغازي، وكذلك على مرافق القيادة والسيطرة على كامل الأراضي التي كانت ما تزال تحت سيطرة قوات القذافي.

على هذا النحو، انقطع التهديد العسكري لحكومة المتمردين في بنغازي، وفي الأسابيع اللاحقة، أمدّ الناتو القوات المتمرّدة بدعم جوي وثيق، وهو ما كان مؤثراً إلى مرحلة معينة. فقد كان عموماً أفضل في كبح الهجمات التي تنفّذها الوحدات الموالية للقذافي عنها من تمكين المتمردين أنفسهم للمضيّ قُدماً. وكان للترسانة الهائلة التي سيطرت عليها قوات القذافي، بل ونقص التدريب لدى المتمردين، وضَمّ أعداد كبيرة من المدنيين المسلحين بدعم أقلية من الجنود الليبيين المتمردين، كان هذا كله ليؤديَ إلى سلسلة من الاشتباكات غير الحاسمة حيث تغيرت البلدات عبر الساحل مراراً من أيدٍ إلى أخرى. لم تشكل قوة الناتو الجوية، كما بدا، فارقاً كبيراً في هذا السياق. ولم تفعل شيئاً مهمّاً مبدئياً لرفع الحصار عن مصراته والبلدات الأخرى في جبل نفوسة غربي البلاد. لذا، أرسلت فرنسا والمملكة المتحدة بعثات تدريبية للمساعدة في تعضيد القدرات العسكرية للمتمردين. غير أن القصف المتكرر لثكنات باب العزيزية في طرابلس أوحى أن الناتو كان يسعى

---

(٧١) UN Security Council resolution 1973 (2011), 17 March 2011, <http://www.un.org.Docs/sc/uns_resolutions11.htm> [accessed 28 April 2011].

إلى إنهاء الصراع سريعاً بقتل القذافي نفسه ـ وهي تهمة أنكرتها بشدة حكومات الناتو. وزعموا أنهم فقط كانوا يحاولون استهداف مراكز «القيادة والسيطرة» التي أتاحت للقذافي تهديد المدنيين. كانوا في الحقيقة يوظّفون دعم الناتو العسكري الهائل للهدف الذي وضعه المتمردون أنفسهم: الإطاحة بنظام القذافي.

وأخيراً، وفي صيف ٢٠١١، بدأ التوازن العسكري يميل ضدّ قوات القذافي، فقد كانت أصولها العسكرية تأخذ تدريجياً في الهلاك بفضل الإنهاك الذي سببته هجمات الناتو الجوية، وكذلك بفضل عزيمة قوات المتمردين وكفاءتهم المتزايدة. وهو ما أسفر عن سلسلة من الانطلاقات الموفقة المفاجئة وغير المتوقّعة من المتمردين في آب/أغسطس؛ حيث خرجوا من مواقعهم التي دافعوا عنها بنجاح في جبل نفوسة جنوب طرابلس ومن مصراته أيضاً. وفي خلال أيام، تجمعوا في طرابلس حيث لاقوا معارضة شرسة ولكن متفرقة، مما سمح لهم بالسيطرة على مجمع القذافي ونهبه في باب العزيزية يوم الثالث والعشرين من آب/أغسطس. وبسيطرة المتمردين على طرابلس، تفرقت عشيرة القذافي وفرّ بعضها إلى الجزائر، وبعضها الآخر إلى الجنوب والشرق صوب قاعدته الإقليمية بالقرب من سرت، في حين فر آخرون عبر الصحراء إلى النيجر. وعلى الرغم من الخطابات المتحدية من وقت إلى آخر من القذافي نفسه، الذي ظلّ مكان وجوده غير معروف لبعض الوقت، فقد انهار النظام. وما هي إلا أسابيع، وكانت الإدارة المؤقتة للمجلس الوطني الانتقالي قد نصّبت نفسها في طرابلس وبدأت مهمة إعادة بناء الدولة. وأخيراً، وبعد موت القذافي، الذي قبض عليه وقتل في المكان نفسه على يد المتمردين وهو يحاول الفرار إلى سرت، أعلن مصطفى عبد الجليل رئيس المجلس الوطني الانتقالي التحرير النهائي لليبيا في تشرين الأول/أكتوبر. واحتفل الشعب الليبي بصخب بتحرره، بينما بقيت جثة القذافي في صورة رمزية وكذلك ابنه معتصم ووزير دفاعه معروضة على الملأ في غرفة لثلاجة حفظ اللحوم بمركز تسوق مقصوف في مصراته.

لقد بدأت المقاومة ضدّ نظام القذافي كاحتجاج سلمي، وتأثّرت بالأحداث في تونس ومصر، ولكنها اشتعلت بسبب السخط المحلي من القمع الذي خضع له جميع الليبيين. ولكن في خلال أيام، تحوّلت إلى

مقاومة مسلحة وتمرد مفتوح، وذلك في جزء كبير منه كرد فعل على عنف قوات الأمن ضدّ المتظاهرين. فأرسلت الحكومة أولاً الشرطة، مسلحة بعتاد استثنائي للسيطرة على أعمال الشغب، ولكن بعدها أرسلت حشوداً منظمة من «المؤيدين» لمهاجمة المحتجين بأساليب عنف مختلفة. وهو ما لم يخدم سوى إثارة مزيد من حنق المحتجين وغضبهم، يواجهه في المقابل وفي تلاحق سريع مزيداً من العنف القاتل من القوات الخاصة الموالية لعشيرة القذافي. وقد أثارت كل مرحلة من هذه المراحل مزيداً من الفشل والرد المتصاعد في العنف من المحتجين.

كانت التدابير المضادة من النظام جديرة كذلك بأن تؤدي إلى انشقاق في المؤسسة الإدارية والأمنية. فقد تراجعت وحدات من الشرطة والجيش عن العنف الذي كان النظام على استعداد لاستخدامه في إنهاء الاحتجاجات. فرفض بعضهم إطلاق النيران على المتظاهرين ـ وكانت هناك شهادات مؤثرة على هذا، في احتراق ثكنات الكتيبة حيث اكتشفت جثثاً لجنود نُفِّذ فيهم الإعدام. وقد افتُرض أنهم جاؤوا من وحدات جيش اعتيادية متمركزة هناك. أما من كانوا في وضع يؤهلهم لفعل ذلك فقد ألقوا بمصيرهم ببساطة مع المتمردين، شاجبين القذافي وكل من دافع عنه وتعهدوا بانتمائهم إلى «ثورة السابع عشر من فبراير». لذا نجحت المقاومة المسلّحة في إنهاء حكم القذافي في الأقاليم الشرقية من ليبيا. وبناء على التوازن بين القوّتين، وجد المتمردون من الصعوبة الإطاحة بحكمه في الجانب الغربي من البلاد. وما استطاعوا ـ أيضاً ـ الدفاع عن المكتسبات من دون طلب التدخل الأجنبي، فقد هيمن منطق الحرب وأصبح هناك مأزق عسكري، لم تحلّه في الأخير سوى القوة المجمعة للقوات الجوية للناتو وشجاعة وتنظيم المتمردين الليبيين الذين زادوا تسليحاً.

العنف وظلاله

كانت المقاومة المسلحة من الأنواع كافة، ملمحاً مألوفاً للصراع السياسي عبر إقليم الشرق الأوسط على مدى فترات طويلة من القرن الماضي. وبناء على الطرائق التي تعرضت من خلالها المنطقة للغزو، وقصفها وإعادة تشكيلها على يد القوات المسلحة للدول من الخارج ومن المنطقة،

وكذلك من داخل البلدان نفسها، لم يكن لهذا أن يكون أبداً مفاجئاً. فالعنف جزء لا يتجزأ من فكرة الدولة وتنظيمها. وقد يُرى بوصفه أداة شرعية لسلطة الدولة، أو قد يتخفّى أسفل السطح المعتاد للإدارة اليومية للدولة. ولكن أينما أصبح الأداة الرئيسة للسلطة، يمكن أن يجعل المقاومة العنيفة خياراً بل وضرورة. ففيما يتعلّق بمن قبضوا على الدولة بالعنف يضعون أنفسهم في موقع شبيه بمن احتلوه بالغزو العسكري، وتجعلهم المسافة بينهم وبين من يحكمون يبدون كغرباء مثلهم مثل المعتدين الأجانب ممن توالوا على المنطقة في التاريخ الحديث. وهو ما تمّ التعليق عليه في أواخر عام ٢٠١١ عندما اشتكى كمال الجنزوري رئيس وزراء مصر الذي عينه ضبّاط المجلس الأعلى للقوات المسلحة في مجابهة الاحتجاج المدني الجماهيري، من تجنّب سياسيين مدنيين آخرين له، وقد تصرفوا معه «كما لو كانوا يقابلون المفوّض السامي للاحتلال»[٧٢]. ومع تنامي الشكوك حول الدور الذي كانت القوات المسلحة تحاول انتقاءه لنفسها بفضل امتلاكها وسائل العنف، فإن التشبيه هنا يعدّ ملائماً.

إن تحوّل المقاومة إلى العنف من عدمه مسألة تعتمد على عدد من عوامل أخرى، فربما يكون الاحتلال العسكري والحكم الجبري هي العوامل اللازمة، ولكنها غير كافية. فكما بينت الحالات التي استعرضناها، من المفترض أن تكون هناك جملة من الظروف التي تحدّد ما إذا كان الناس سيحملون السلاح لمقاومة السلطة التي يرونها غير شرعية وقمعية. فالإفلاس الأخلاقي لسلطة راسخة، وصدى الروايات والخبرات العنيفة وسط الناس، والفرص التي يخلقها وجود الشبكات الاجتماعية، وتوافر الأسلحة وانكشاف الأهداف ـ كل هذا يمكن أن يؤثر في القرار المصيري لمحاربة كل النزاعات المسيطرة عموماً. كما يمكن إثارة المقاومة العنيفة كرد فعل انعكاسي للغضب أو كدفاع عن الذات بسبب سلوك عنيف لمن هم في السلطة. وليس من الضرورة أن يجتمع أي من تلك الملابسات بالطريقة نفسها في كل مكان، ولكن كل منها أدى، بلا شك، دوراً في الجزائر وفلسطين والعراق وسوريا وليبيا وغيرها في المنطقة.

---

(٧٢) David Kirkpatrick, "Egypt premier, warning of economic daners, pleads for peace", *The New Tork Times,* 22 December 2011, <http://www.nytimes.com/2011/12/23/world/midddleeast/egypt=prime-minster-adds-more-blame-on-protesters.html?_r=a&ref=egypt> [accessed 2 January 2012].

فالملابسات التي تتجمع لتجعل المقاومة العنيفة خياراً عمليّاً ومرغوباً في آن تتشابه إلى حد بعيد في أوضاع مختلفة، والشيء نفسه ينطبق على بعض العواقب. فهي تشكّل محصّلات فورية عبر نجاح أو غيره من استخدام القوة. ولكنها - أيضاً - يمكن أن تمارس تأثيراً في تيارات طويلة المدى. على سبيل المثال، إن السرية الاستراتيجية وغياب المساءلة لتنظيم ما من تنظيمات المقاومة يمكن أن يحوّلها إلى نظام قمعي مثله مثل أي نظام تسعى إلى إحلاله. ويمكن للنضال المسلح أن يؤدي إلى نمط من السياسة يصبح فيه العنف جزءاً من الممارسة السياسية. ومن ثَم، وفي عدم اقتصاره على تحدي السلطة المهيمنة، نراه أي العنف يتسع ليصبح المؤهّل الرئيس كي يأخذ تشكيلاً ما على محمل الجد كصاحب دور سياسي. ومن هنا يصبح الحل العنيف للنزاعات السياسية معياراً، يقرر نتيجته توازن قوى النيران الغاشمة ومكرها. وهذا ما يجعل بدوره أي مساعدة مادية مقبولة من الناحية العملية والنفعية، سواء كانت حركة سياسية تقاوم قوات في غضب عليها عبر تمرد مسلح، أو في حرب أهلية أو في ظل احتلال عسكري. ومثلما بينت أمثلة فلسطين ولبنان والجزائر والعراق وليبيا، من بين أمثلة أخرى، فإن هذا بدوره يمكن أن يفتح المجال لفصل جديد من التدخّل الإضافي والهيمنة غير المحددة.

لهذه الأسباب تحديداً، كان بعضهم قلقاً من حمل السلاح، أياً كانت درجة قمع السلطة التي نواجهها واحتقارها لرعاياها، فالسلطة على أي حال متعددة الأبعاد. وبالاشتباك مع جانب واحد فحسب من جوانبه - الذي يتضمن التهديد باستخدام العنف أو استخدامه فعلياً - لن يكون مشروع المقاومة نفسه ناقصاً فحسب بل سينطوي - أيضاً - على عيوب قاتلة. قد تخضع للقوى التي أوضحتها سابقاً ويستولي عليها من يأمر وينظم المقاومة نفسها، مباعداً بينه وعلى نحو متزايد وبين الدافع الأصلي الذي يحركه لمقاومة السلطة القامعة، وهذا ليس بتطور لازم، كما أشار بعض المتفائلين السياسيين. ولكن، إذا أردنا أن نتجنب منطق «الأوراق الرابحة» في أعقاب التمرد المسلح الناجح، ستكون هناك حاجة إلى تضافر الجهود لتمكين المشاركة العامة في السيطرة على القوات المسلحة وفي الوقت نفسه ضمان سياسة التعددية والحقوق.

هذا ما سيعتمد إلى حد كبير على مخيلات المقاومة، والقدرات البشرية لزعمائها والنشطاء والملابسات التي تكتنف تلك اللحظة في تاريخ البلاد التي ستهيئ ظهور صورة بديلة فعلياً للسلطة من النضال المسلح. وقد تنمو السلطة في حقيقة الأمر من فُوّهة البندقية، ولكن ثمة أكثر من شكل للسلطة. فمن شأن خبرات المقاومة المسلحة في الشرق الأوسط أن تشير إلى أن من استخدم السلاح في النضال من أجل السلطة يحتاج إلى التفكير على نحو مختلف في السلطة نفسها إذا أراد تجنب المصير نفسه. وهذا ما يؤكد أهمية استكشاف طرائق بديلة من مقاومة السلطة، الالتزامات التي يطالبون بها شعبهم، وكذلك المساحات التي قد يتيحونها للنشاط السياسي المستقل في الشرق الأوسط وغيرها. تلك هي موضوعات الفصول القادمة.

الفصل الثاني

التنازع على الفضاء العام
المقاومة كإنكار للسلطة

المقاومة عبر اللاعنف

في يوم الثلاثاء الموافق للخامس والعشرين من كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، بدأت مجموعات من الناس في التجمّع في ميدان التحرير في قلب القاهرة، وظهرت في البداية مجموعات ضئيلة وسط المساحات الواسعة المفتوحة والمباني الشاهقة المحيطة بالميدان، معرَّضين لاستياء المارّة بسياراتهم وسبّهم بسبب إعاقة حركة المرور المثيرة دائماً للغضب والتي تحيط بالميدان وتدور حوله. أخذ العدد في الازدياد تدريجيّاً إلى حدّ نجاحهم في غلق المرور ولفت انتباه السلطات. أرسلت شرطة مكافحة الشغب لتفريقهم بالغازات المسيلة للدموع والهراوات. وما كان تدخُّل تلك القوات يعود ببساطة إلى تجمّع الآلاف من المتظاهرين للمشاركة في مظاهرة عامة غير قانونية، محظورة بموجب «قوانين الطوارئ» النافذة منذ عام ١٩٨١، بل كان تدخلهم يرجع إلى ما كانت تدعو إليه هذه المظاهرة من إسقاط مبارك، الرئيس البالغ من العمر اثنتين وثمانين سنة وكان ذلك العام هو عامه الثلاثين في منصبه ـ والذي بدا أنه على استعداد للاستمرار فيه، من دون معارضة فعلية، لمدة إضافية قوامها ستة أعوام تبدأ في أيلول/ سبتمبر من ذاك العام. وأوضحت الهتافات «ارحل يا مبارك!» و«يسقط النظام!» مكمن عواطف المتظاهرين.

وفي الوقت نفسه، تجمعت مجموعات أخرى من المتظاهرين أمام المباني العامة في أنحاء القاهرة، استطاعت الشرطة تفريقهم، لكنهم تجمعوا ثانية بطرائق وجدتها الشرطة مُربكة وأكثر صعوبة في السيطرة. في تلك الأثناء، خرج الآلاف إلى الشوارع في الإسكندرية والسويس وعدد آخر من مدن مصر

الرئيسة يصيحون بهتافات وشعارات ضدّ النظام، ويلوّحون بلافتات تعبّر عن استيائهم من الرئيس وتحدّيهم جهود الشرطة الساعية لإخراجهم من الشوارع. حينئذ، أُلقي القبض على مئات المتظاهرين، وتموضعت شرطة مكافحة الشغب وسط الحشود، فيما استطاعت قوات الأمن الأكثر خبثاً جرّ المتظاهرين إلى سيارات مجهولة إلى مقاصد غير معلومة وغير سارّة. وعلى الرغم من ذلك، ظلّ المتظاهرون بل عادوا بأعداد أكبر بعد صلاة الجمعة، واحتلوا ميدان التحرير، عملياً، مستخدمينه منصّةً للإدانة المتواصلة لنظام مبارك. والحقيقة أن مطلبهم المتكرر كان رحيل مبارك، متعهدين بعدم ترك الميدان إلى أن يُنفّذ ذلك. والمذهل أنه في خلال أسبوعين حققوا هدفهم: ففي الحادي عشر من شباط/فبراير، تنحّى الرئيس عن الحكم مسلّماً السلطة إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

سواء في تنظيمها، أو انطلاقها وزخمها، وكذلك في محصلاتها التي لم تكن مضمونة، تتقاسم انتفاضة الخامس والعشرين من كانون الثاني/يناير ـ الحادي عشر من شباط/فبراير الشعبية كثيراً من ملامح الانتفاضات المماثلة التي وقعت في سائر الشرق الأوسط. كانت بشكل أو بآخر، مُلهَمة بنجاح «ثورة الكرامة» في تونس التي تسببت في فرار الرئيس المستبد زين العابدين بن علي من البلاد في الرابع عشر من كانون الثاني/يناير بعد شهر أو نحو ذلك من الاحتجاجات العامة ومظاهرات الشوارع. وقعت انتفاضات شعبية في أوضاع ولحظات جد مختلفة في تاريخ بلادهم السياسي، ولكن هذه الأحداث اشتركت في عدد من الملامح التي توضح جوانب رئيسة من المقاومة السياسية اللاعنفية ومن ثَم، طبيعة السلطات التي تواجهها. هناك على وجه الخصوص، جانبان رئيسان ظهرا للسلطة، وأبرزتهما المظاهرات والاحتجاجات العامة ومواجهة الانتفاضات: **الأول**، هو أهمية الفضاء العام والتنازع بين الحكومة والمعارضة على احتلاله. والجانب **الثاني**، هو مركزية أداءات السلطات السياسية لطرح صدقيّتها وتدعيمها ـ وما تلا ذلك من عواقب الإخفاق في ترهيب الجماهير المستهدفة.

يمكن للمعارضة أن تجعل قضيتها وحضورها محسوسيْن من خلال مقاومة طرائق الحكومة التي يفترض بها الامتثال، وعبر السلوك العام المتحدي، وأحياناً المضطرب وعبر تحدّي سيطرتها على المكان. وهو ما

يكذّب الصورة التي ترغب السلطات في طرحها عن مجتمع منظم يحترم السلطة والمؤسسات العامة للدولة. فالتحدي العام يحشد بدوره أعداداً متنامية من الناس، مقدِّماً لهم لغة مشتركة يمكن أن تغيّر من توازن السلطة نفسها. لهذا السبب ـ تحديداً ـ كان العنف الشرس هو ردّ السلطات السياسية، في سائر المنطقة، على الأشكال المفتوحة من التحدّي العام والمقاومة. وهو ما نجح، في الغالب بوحشية، في كسب الوقت لمصلحة نظام محاصر. ولكن عندما تفشل القوة الوحشية في تهديد أو مجرد إشعال الوضع، مما يزيد أعداد الرافضين علناً لسلطة الحكومة، يتبع ذلك إعادة ترتيب خطير للسلطة.

احتلال الفضاء العام: المقاومة من أجل الوجود

إن أهمية المكان في تنظيم السلطة وإبراز السلطان تكمن في حقيقة كونه الحيز الذي تُظهر فيه الدولة وجهها العام، فهنا تشكّل مؤسسات الدولة المهيبة البيئة العمرانية، مقدمةً صرحاً للثقل المادي الذي يبدو صلداً، فهي تهيمن على مشهد المدينة بهيئتها الخارجية للبذخ والسلطان، أحياناً عبر وحشية بنيتهم الصريحة. وفي جميع الحالات، تصمّم هذه المباني التي تعد جزءاً من المجال الحضري في الشرق الأوسط كما هو في الأماكن كافة، بوصفها مستودعات السلطة وهيئتها. فواجهات تلك المباني توحي بمواقع اتخاذ القرارات وكذلك إخفائها، مواقع تقصّي الجماهير ولكن في الوقت نفسه تؤثر فيها. وفي بعض الحالات، كما في مراكز الاعتقال سيّئة السمعة، تعد مقارّ المخابرات و«بيوت الأشباح» التي تنتشر في مدن الشرق الأوسط، الأماكن التي يختفي فيها الناس ليعانوا كامل عنف قوة الدولة، عائدين إلى النور، إذا قُدر لهم، وهم مكسورون من التعذيب والحبس.

حتى من دون هذه المسحة الخبيثة، يمكن رؤية هذه المباني أماكنَ يضطر عامة الناس إلى دخولها وَفق شروط السلطات، بغرض الامتثال لكثير من الالتزامات التي تحكم حياتنا. فالأثر الهائل والمزعج من الدولة الناصرية في مصر، مبنى المجمع في وسط ميدان التحرير، يستوعب آلافاً من المصريين يومياً سعياً وراء تصريحات ومصادقات وغيرها من وثائق تقضي بها الدولة فيما يتعلق بعدد هائل من الأنشطة. وفي تنقلهم من طابق إلى آخر، مارّين على مكاتب متنوعة وشبابيك الموظفين بحثاً عن التوقيع أو الختم

المطلوب والتصديق الرسمي، يدخل المواطنون في عَقْد مادي مع الدولة بطريقة تعزز تراتبية السلطة الهرمية. وهذا ما يعاد إنتاجه بأشكال متنوعة في سائر الشرق الأوسط.

ولعلّ من الأمور الجلية ـ أيضاً ـ أن إقصاء المواطنين؛ لا يكون فقط من الأماكن والمكاتب الخاصة بالنخبة الحاكمة، والواقعة تحت حراسة مشددة، بل ـ أيضاً ـ من كثير من مؤسسات الدولة العامة اسماً، سواء الوزارات أو مقارّ الأحزاب أو البرلمانيين. وفي هذا لا تختلف دول الشرق الأوسط بالطبع عن كثير غيرها في سائر العالم. باستثناء المجتمعات المحليّة المتميّزة بالوصول وجهاً لوجه إلى مواقع صنع القرار والتي تكون السلطة فيها مقيدة، سواء لأسباب الأمن أو السرية، أو الإدارة أو العرف. ولكن وكما هو الحال في بلدان أخرى، يفيد هذا بوجود مساحات واسعة من الفضاء العام «ما بين بين» إذا جاز القول، وهي البيئة العمرانية للدولة: الشوارع، والأسواق، والميادين، والحدائق العامة في البلدات والمدن وهي تشكّل فضاءات تعمل بتصميمها وتنظيمها وشرطتها، عمل الملحقات الإضافية لسلطة الدولة. وهذا ما يُقيّد حرية تصرف المواطنين ويضعهم تحت رقابة هيئات وفاعلين مختلفين تابعين للدولة ـ شرطة وقوات أمن سواء في زيّ موحّد أو ملابس مدنية، مخبرين، مسؤولي الصحة العامة، منظّمي المرور، وغيرهم.

وعلى المنوال نفسه، تصبح هذه بعينها مواقع المواجهة مع سلطات الدولة. وتصبح الشوارع والميادين والحدائق العامة، بحكم إمكانية الوصول إليها وخاصيّتها المنفتحة نقطة التجمع لمن يريد منازعة الدولة سياستها وسلطانها. وبينما هي توفر الفرصة للاحتجاج الجماهيري، فإنها تقدّم كذلك الملامح الرئيسة لمقاومة الرواية الرسمية للدولة: فيما يتعلق بالمساحة والأعداد. **أولاً**، إنها تمثل الأبعاد المكانية للفضاء العام ـ المواقع التي يفترض أن توجد فيها الجماهير بجميع أشكالها الاجتماعية وبكل اختلافاتها. نظريّاً، هي مفتوحة للجميع، تشجّع على التفاوض والتفاعل بين المواطنين بعضهم بعضاً، أمّا عملياً، فهي غالباً ما تصبح أماكن تستعرض فيها الدولة احتكارها للسلطة والقرار وتفرضه، وهذا هو بالتحديد ما يدعو إلى المقاومة. فالأماكن العامة تشكل حدوداً بين قوات الدولة والمواطنين العاديين ـ حدوداً دائماً ما تكون موضع تحدٍّ ممّن يريدون تأكيد مزاعمهم في اتخاذ القرار لأنفسهم بكيفية استخدام هذه المساحات.

فوجود أيّ تجمع غير مصرّح به أو حتى ممنوع من سلطات الدولة، إنما يؤكد حق المواطنين في الوجود هناك والتصرّف كما يلائمهم لا كما يلائم الحكومة. ومن ثَم، فهو عبارة عن بيان للحضور المادي وكذلك مطلب للاعتراف بالحقوق. وفي بعض الملابسات، قد يتعارض هذا مع التجمع المرئي المفتوح للناس في الشوارع والاحتلال الأكثر تغطية من الحكومة للمساحات التي تكون ممارسة السلطة فيها مخفيّة من المشهد العام. لذا؛ يمكن للمنازعة أن تجري على عدد من المستويات، يعزّزها في الغالب المردود الرمزي للأماكن أو الفضاءات نفسها. وقد كان هذا هو حال ساحة الشهداء في لبنان في عام ٢٠٠٥، أو محاولة الالتقاء في ميدان الشهداء (رسمياً يسمّى جاله) في طهران في عام ٢٠٠٩، أو احتلال ميدان التحرير في القاهرة في عام ٢٠١١[١].

ولكنْ هناك ملمح إضافي للمظاهرات الجماهيرية في الساحات العامة يشكل عادة جزءاً من شبكة الدولة للمراقبة والتحكم. وهذا هو الجانب الحاسم للأعداد ـ أي أعداد المتظاهرين، أو المحتجين أو من سيزيدون ـ بدافع فضولهم ـ أعداد الحشود المحتلة للفضاء العام. وهذا ما يمكن، على المستوى العملي، أن يوفّر الحماية ضد العقاب الفردي من السلطات الحريصة على منع الناس من الحضور. وبطبيعة الحال، إذا كانت الدولة بلا شفقة وعازمة على شيء ما، وقتئذ، لا تمثل الأعداد كثيراً من الحماية، حتى إن كانت تمنح درجة من إخفاء الهُوية.

على الدرجة نفسها من الأهمية، تأتي الرسائل التي تريد الجماهير الواسعة المتجمعة في الفضاءات العامة توصيلها إلى السلطات. هذه التجمعات الواسعة بما تحمله من قدرات على التنظيم والتجمع وإنتاج متحدثين ومنابر يمكن ـ لا شكّ ـ أن تمثل شكلاً من مصالح جماهيرية تنكرها الحكومة. وقد يكون هذا تمثيلاً لقطاع بعينه من السكان أو لقطاع

---

(١) كانت ساحة الشهداء في بيروت موقع تنفيذ الإعدام شنقاً في عدد من القوميين اللبنانيين على يد السلطات العثمانية في عام ١٩١٦. وفي طهران، أعيد تسمية ميدان «جاله» بميدان الشهداء إحياءً لذكرى من قتلتهم قوات الشاه في المظاهرة المعادية للنظام في أيلول/ سبتمبر ١٩٧٨. أمّا ميدان التحرير، فقد سمّي بهذا الاسم إحياء لذكرى تحرير مصر من الحكم البريطاني، وظل مساحة للمنازعة على مرّ عقود مع السلطات البريطانية منذ أن أصبح مواجهاً لثكنات قصر النيل البريطانية.

عرضي يشكل رمزياً قوة بارزة للجماهير في عمومها. وأيّاً كانت مَن تمثله هذه التجمّعات فإنها توحي بدرجة من القدرة التنظيمية التي ظلّت غير مرئية من دولة تزعم أنها يقظة وقوية. وهذا هو التأثير المزدوج للإعلان على الملأ أن الدولة غير كفء؛ لأنها لم تعد قادرة على فهم رعاياها، وقد هزَّ الثقة بالمؤسسة الأمنية نفسها.

كان كلٌّ من هذين التأثيرين واضحاً في القاهرة كانون الثاني/يناير ٢٠١١. فالذين ساعدوا في تنسيق الاحتجاجات استفادوا جيداً من وسائل الاتصال الإلكترونية ـ مواقع الفايسبوك على شبكة المعلومات/الإنترنت، والتويتر، والبريد الإلكتروني، والرسائل القصيرة من الهواتف النقالة ـ وهو ما تجاوز قدرة سلطات الدولة على التعقب والرصد. ويبدو، أيضاً، أن منظمي المظاهرات الاحتجاجية قبل أن يلتحموا في ميدان التحرير قد عرفوا خطط قوات الأمن لكسر احتجاجات الشوارع وقمعها. وهذا ما أتاح لهم تنفيذ خدعة عبر أنظمة المراقبة الإلكترونية ضمنت تواجد شرطة مكافحة الشغب دائماً في المكان والتوقيت الخطأ. وفي ارتباكهم من طبيعة الاحتجاجات «بلا قيادة» أنفقت قوات الأمن قدراً كبيراً من الطاقة واستخدمت قدراً هائلاً من العنف محاولة البحث عن كوادر القيادة وإلقاء القبض عليهم ممّن ظُنّ أنهم في قلب تلك الأحداث، مثلما الحال في جميع المظاهرات.

من ناحية أخرى، كان حجم أعداد المتجمعين، في منزلة الدحض البياني لمزاعم الحكومة بأنها تتحدث باسم الشعب كله. وكان لهذا التحدي للسلطة أن يصير أقوى بكثير حال القدرة على استدعاء تلك الأعداد على نحو متواتر، بزيادة أكبر في كل مرة يتجمّعون فيها، وبتأثير أشدّ في أحياء أكثر من المدينة أو بالانتشار في ربوع البلاد. فقد كذّبت هذه التحرّكات الرؤية الرسمية حول الانسجام الاجتماعي والتمثيل الكافي عبر المؤسسات الوطنية تحت السيطرة والفحص الدقيق. حتى أينما كانت المظاهرات المضادة الضخمة ينظمها الرئيس علي عبد الله صالح في صنعاء لإعطاء الانطباع بفيض التأييد الذي من شأنه تقزيم الاحتجاجات الداعية إلى إسقاطه، كان ذلك يأتي بنتائج عكسية. في هذه الحالة، أدّى الأمر إلى صدامات خطيرة بين الفريقين المختلفين، مسفراً عن قتلى وجرحى من كلا

الطرفيْن ومبطلة ادعاء الحاكم بأنه سيحكم على أساس النظام الاجتماعي. وكما اتضح بعد بضعة أسابيع، ثارت المشاعر وتجاوزت أصداؤها سيطرته[٢]؛ إذاً، توجد من جميع الجوانب، سياسة للمقاومة ـ مقاومة القيود والحدود المفروضة على الأماكن العامة من السلطات، تعادل مقاومة الأشكال المقيدة وغير العادلة للسلطة التي تقف وراء الواجهات العامة للدولة.

انتفاضة صفر في العراق (١٩٧٧)

إن النضال من أجل التشديد على ملكية المكان الشائعة، ومقاومة زحف الدولة وجورها، باستعراض أنواع من الأرقام توحي بوجود مناطق نائية عن المقاومة المحتملة لسلطة الحكومة، كل هذا ارتبط ـ أيضاً ـ في الشرق الأوسط بهموم مجتمعات وجماعات بعينها. فالمسيرات والمظاهرات والاضطرابات التي عرفت باسم «انتفاضة صفر» في العراق عام ١٩٧٧ تحمل شهادة على عزم قطاع معيّن من جماهير الشيعة على ممارسة مناسك الحج في النجف وكربلاء والتي رأوا فيها جزءاً لا يتجزّأ من هُويتهم الدينية. وقد كان في هذا تحدٍّ سافر لأمر رسمي بحظر تلك التظاهرات، معارضين قرار الحكومة البعثية بأنها وحدها التي ينبغي أن تحوز تمثيل الهُوية العرقية الدينية.

في شباط/فبراير ١٩٧٧، التقى عشرات الآلاف من العراقيين في النجف للسير إلى كربلاء إحياءً لذكرى الإمام الحسين ـ في يوم العشرين من شهر صفر، والموافق لليوم الأربعين من موت الحسين، في عاشوراء، في شهر محرم. وكانوا في ذلك يستجيبون للدعوة إلى احتفالات مجتمعية بطقس ديني لا يفعل سوى تنبيه الحكومة التي كانت علمانية ولكنها ـ أيضاً ـ غير ممثلة لجميع طوائف الشعب. فضلاً عن ذلك، كانوا يقومون بهذه

---

(٢) Tom Finn, "Yemen protests see tens of thousands of people take to the streets", *The Guardian*, 4 February 2011; International Crisis Group, *Popular protest in North Africa and the Middle East (II): Yemen between reform and revolution*, Report 102, 10 march 2011, <http://www.crisisgroup.org/en/regions/middle-east-north-africa/iran-gulf/yemen/102-popular-protest-in-north-africa-and-the-middle-east-II-yemen-reform-and-revolution.aspx> [accessed 24 April 2011].

الاحتفالات على الملأ، محتلين الطرق التي تربط المدن المقدسة، ومستعيدين على أثر ذلك الفضاء العام للطرق السريعة، لإظهار ولائهم وورعهم وفي الوقت نفسه تحديهم لمحظورات الحكومة. وكان لهذا تأثيرٌ تعبويٌّ في القرى التي يمرون بها في طريقهم، مما أفضى إلى انضمام مزيد من الآلاف إلى مراسم الاحتفال.

لم تتزايد الأعداد بسبب مشاعر التقوى فقط، بل إن هذا المعنى الشعبي للتحدي قد أعطى قطاعات مختلفة من السكان الفرصة للتعبير عن مظالمهم، كثيرون منهم كانوا في غاية الإحباط؛ على سبيل المثال، كان الناس غاضبين لمنع الحكومة الزيارات إلى الأماكن المقدسة التي كانت شريان الحياة للمدن المقدّسة. فضلاً عن ذلك، كان كثيرون من القرويين في غضب شديد من نقص التعويضات الحكومية في مواجهة الجفاف الممتد الذي نتج من مستويات سقوط الأمطار في الفرات. إضافة إلى ما كان من استياء الطلاب من التدابير البعثية المقتحمة والقمعية التي كانت تسعى إلى فرض نسق أيديولوجي موحّد في التعليم. لم تحمل لافتات المشاركين وشعاراتهم في المسيرة في البداية أي صفة سياسية. ولكن، سرعان ما تغير هذا مع تقدّم المسيرة، عندما أصبح هتاف «صدام شيل إيدك! شعب العراق ما يريدك!» أكثر انتشاراً. حمل أعضاء المسيرة رسالة قوية من التحدّي ـ خاصة وأنه كان من المعروف أن علماء الدين ممّن شجّعوا على المسيرة كانوا بالفعل تحت الإقامة الجبرية. فقد جسّد عشرات الآلاف من المشاركين في المسيرة السلطة الشعبية لهؤلاء العلماء، في مجابهة تلك السلطة التي تتزعمها الحكومة البعثية ومظهرةً فقدان ذلك السلطان، على الأقل في نظر قطاع كبير من السكان[٣].

لهذا السبب تحديداً، ردّت الحكومة ببالغ العنف؛ إذ فتحت الشرطة النيران على المتظاهرين، ما دفعهم إلى فرض حصار على أحد أقسام الشرطة في محاولة الاستيلاء على الأسلحة. وقتئذ، أرسلت الحكومة وحدات من

(٣) Faleh Jaber, "Le leviathan et le sacre: le Baas et les chiites", in: Chris Kutschera (ed.), *Le livre noir de Saddam Hussein* (Paris, 2005) pp. 236-237; W. Thom Workman, *The social origins of the Iran-Iraq War* (Boulder, Co, 1994) pp. 77-78; Hanna Batatu, "Iraq's underground Shi'i movement", MERIP 12/1 (1982) p. 6.

الجيش، ولكنّها وجدت أن الجنود الذين أرسلتهم لردع المتظاهرين ومنع المسيرة، كانوا ينضمون، أحياناً، إلى صفوف المتظاهرين. وهو ما تسبّب في رد أكثر عنفاً وقسوة؛ حيث استخدمت المدرّعات والطائرات المروحية لتهديد المتظاهرين وتفريقهم. وأمام ما أطلقته الحكومة البعثية من درجة القمع، لم يجد المتظاهرون خياراً سوى الفرار، وأُلقي القبض على المئات، وبعد محاكمات مقتضبة نُفّذ حكم الإعدام في المنظّمين المتزعّمين للمسيرة. وبغية توصيل الرسالة بقوة حول صورة الحكومة وهي تعيد ترسيخ قوتها وسيطرتها، لم تنل الإعدامات مجرد ترويج إعلامي فحسب، بل طردت القيادة البعثية أعضاء المحكمة الحزبية ممن ظُن أنهم تساهلوا في الأحكام على المتظاهرين. ومن ثَم أُعيد تشكيل المحكمة لتحكم على الباقين بالسجن المؤبد.

إيران: من التظاهر إلى الثورة (١٩٧٨)

كان ما حدث في العراق عام ١٩٧٧ من احتجاجات جماهيرية واسعة، ومسيرات واحتلال الفضاء العام، الذي أُقر بأنه كان على مستوى محدود، كان له أن يُعاد إنتاجه على مستوى أكبر بكثير، وأحياناً بمستوى حاسم في مختلف أنحاء الشرق الأوسط في العقود اللاحقة. في إيران، كانت الاحتجاجات والمظاهرات التي أصبحت رمزاً وعاملاً مساعداً للثورة الإيرانية، قد بدأت متواضعة في مدينة «قُم» (Qom) في كانون الثاني/يناير ١٩٧٨ ولكنها تسارعت واتسعت إلى أن تواترت بانتظام في نهاية ١٩٧٨ في جميع مدن إيران. وقد تنبّأت بانهيار الحكومة، وفرار الشاه وشلل قوات الأمن. أضف إلى ذلك، أنها وفرت البيئة الملائمة التي كانت القيادة الثورية الجديدة قادرة فيها على التخطيط الاستراتيجي والتعبئة الفعّالة لتحلّ محل القيادة القديمة.

وعلى الرغم مما صُوّر في الغالب من إرجاع الأصل إلى مظاهرات مدينة قُم في كانون الثاني/يناير ١٩٧٨، فإنّ النزاع على الفضاء العام في إيران بين قطاعات الجماهير ونظام الشاه بدأ قبل ذلك بكثير. كانت هناك ذكرى المظاهرات وأعمال الشغب التي وقعت في عام ١٩٦٣ وأدّت وقتها إلى موت المئات ونفي آية الله الخميني. وهناك ـ أيضاً ـ مظاهرات، وإغلاق عام

واحتجاجات وقعت في السوق والجامعات وحولها من عام ١٩٧٥ فصاعداً، وتسارعت وتيرتها تقريباً في نهاية ١٩٧٧[٤]. وكان أهم ما تنطوي عليه الإشارة التي أرسلوها حول توسيع الفضاء العام هي التنازلات التي قدّمتها الحكومة الإيرانية في العام نفسه. فقد كانت ساحات المحاكم متاحة لتدقيق العامة عبر الحضور، لا فحسب من خلال محامي الدفاع، بل ـ أيضاً ـ ممثلين للإعلام. فضلاً عن رفع الحظر الذي كان مفروضاً على المظاهرات، طالما كانت مقصورة على حرم الجامعات الإيرانية. وظنّت السلطات أن هذا سيتيح للطلاب الانغماس في الأشكال الرمزية من الاحتجاج من دون التأثير في مرحلة أوسع من السياسة الوطنية الإيرانية؛ لأنّ من شأنهم أن يظلوا ممنوعين من الخروج بالاحتجاجات إلى الشوارع في البلدات والمدن[٥].

لذا؛ كانت دلالة المظاهرة التي قام بها طلاب حوزة قُم عام ١٩٧٨ دلالة مضاعفة. فهي في المقام **الأول**، بيّنت أن استراتيجية الاحتواء التي تبنّتها الحكومة الإيرانية، في جهودها للحد من الحيّز العام للتظاهر باءت بالفشل. و**ثانياً**، أن تجمّع هؤلاء الطلاب احتجاجاً على ما زعم وقتها من إهانة وجّهتها الصحافة الحكومية إلى آية الله الخميني في المنفى منح المظاهرة تركيزاً لسلطة قوية بديلة. فبناء على دور الخميني في احتجاجات ١٩٦٣، كان لدفاعهم عنه صدىً رمزيّ وتاريخيّ في آن، بل فضلاً عن ذلك مثّل وجودهم تحدياً للحكومة.

كان الطلاب يرسلون إشارات إلى الحكومة، بل إلى رجال الدين المحافظين بأن هناك قطاعاً من الجماهير الإيرانية سوف تستخدم أصواتها وأعدادها للاحتجاج ضدّ إدارة حكومة الشاه. ومع تواصل موكب الطلاب

---

(٤) Benjamin Smith, "Collective action with and without Islam", in: Quintan Wiktorowicz (ed.), *Islamis activism: a social movement theory approach* (Cambridge, 2003) pp. 213, 228-233.

(٥) كانت الأسواق تعدّ موقعاً في غاية الأهمية للتحدي العام لحكومة الشاه في أثناء تلك السنوات، فهو لم يكن تحديد مكان عام؛ بل مكان ينتمي إلى أصحاب تلك الأسواق. والحقيقة أن التدخل غير المكفول في هذا الحيّز من سلطات الدولة وكوادر حزب رستاخيز هو ما كانوا يحتجون ضده. ومع ذلك، كان للتطورات في هذا المكان كموقع للاجتماعيات والظهور فقد كان للتطورات صدى تجاوز الأماكن المادية للسوق نفسها.

Arang Keshavarzian, *Bazaar and state in Iran - the politics of the Tehran marketplace* (Cambridge, 2007) p. 96.

في الثامن من كانون الثاني/يناير حتى اليوم الثاني، جذب أعضاء آخرون من جماهير مدينة قُم، مشكّلين حشداً قوامُه ما يقرب من عشرة آلاف شخص انتشروا في شوارع المدينة بحلول المساء. وعندما حاولت الشرطة غلق الشارع وتفريق المتظاهرين، اندلع العنف. أجبرت الشرطة المتظاهرين على التراجع ثم أخذت في ضربهم بالهراوات ثم استخدمت، أخيراً، الرصاص الحي فوق رؤوسهم. وعندما لم يجدِ هذا إلا كتأثير مؤقت، أطلقت الشرطة النيران مباشرة على الحشد، جُرح كثيرون وقُدّر عدد القتلى وقتها بخمسة أشخاص. واعتقدت السلطات أن ضعف هذا العدد تقريباً قد قتلوا، وسرت الشائعات سريعاً في سائر البلاد أن أكثر من مئة قتيل قد سقطوا. وبحكم تواجدهم في الشوارع، أجبر المتظاهرون الحكومة على الالتفات إليهم ووضع استراتيجية لتلبية مطالبهم. وكانت استراتيجية الحكومة على المدى القصير هي ضرب المتظاهرين وإطلاق النيران عليهم، وتفريقهم من الشوارع واستعادة النظام في مدينة قُم. وهذا ما مثّل تظاهرة مضادة وعنيفة، مالت إلى ردع أيّ مظاهرات عامة إضافية وضمان عدم إفلات الفضاء العام من قبضة الحكومة[٦].

وفيما مثّل مصدر قلق للحكومة لم تكن تلك التدابير جديرة بإنهاء الاحتجاجات. على العكس، فلقد سمحت السلطات نفسها - بقتل المتظاهرين - بفتح مساحة مختلفة وخطيرة، مساحة أصبحت حصرياً في قبضة الجماهير المعبّأة. كانت هذه هي المساحة المشحونة عاطفياً والخاصة بالتقويم الديني، التي وافقت ذكرى الأربعين لموت أحد السجناء، ومن ثَم، استرجاع لأسلوب القتل نفسه. وقد كانت هذه مساحة خيالية نافذة، مفهومة لدى جميع الإيرانيين وفوق سلطةَ الدولة في أن تحدّدها. وكان لها بالطبع تجلٍّ شديد المادية متمثّلٌ في عروض آذار/مارس للحزن وإحياء الذكرى التي أخذت شكل مظاهرات جابت شوارع تبريز على نحو خاص.

في هذه المرحلة، فكّرت السلطات في استباق مواكب إحياء الذكرى الجماعية والنافذة بمنع إمكانية الوصول إلى المسجد الرئيس في المدينة. ولم يكن لهذا أي أثر سوى إشعال غضب الحشود التي تجمعت حداداً على قتلى

(٦) Charles Kurzman, *The unthinkable revolution in Iran* (Cambridge, MA, 2004) pp. 33-37.

مدينة قُم. وكانت محاولة الحكومة التدخل في المساحة الدينية والاجتماعية المتمثلة في الأيام الأربعين من الحداد، تعني أن الاضطراب ينتشر سريعاً في شوارع المدنية. تلا ذلك أعمال شغب متكاملة الأركان، معارك بين الشرطة والمتظاهرين على ملكية الشوارع، نهب البنوك ومحال الخمور ومباني الحكومة وحرقها ـ مظاهرة جد رمزية على كيفية إدراك السلطة في الوضع الراهن. وفي نهاية الأمر، استدعت السلطات الجيش. جاءت وحدات الجيش بقوة نيران قاتلة لا يمكن الوقوف أمامها، قتلت ثلاثة عشر متظاهراً (زعمت المعارضة أنهم خمسمئة شخص) واحتلت الدبابات مواقع استراتيجية على مستوى البلاد في استعادة رمزية لقبضة الحكومة على الفضاء العام(٧).

وفيما زاد من قلق السلطات، لم تعد تجمّعات الحداد وإحياء الذكرى مقتصرة على مدينة قُم، بل ظهرت في مدن أخرى وبصورة متزامنة على مستوى البلاد. هذا ما يعني حدوث تغيّر دال في ثقل الرسالة الموجّهة من المحتجين. فقد انتقلوا من احتجاج وسط طلاب حوزة قُم حول شيء ربما مسَّ «أمراً يخصّهم» إلى سلسلة من الأحداث التي أوحت بمشاركة عدد غفير من الجماهير السياسيين. وهدد قتلُ قوات الحكومة للمتظاهرين بنضال أوسع وأكثر كثافة من أجل الفضاء العام والتعبير، وهذا بالضبط ما حدث. وتسارع الأمر بسبب استمرار استخدام الحكومة للعنف، فيما بدا أنها لم تدرك تغيّر صلاحيات الاحتجاجات تغيراً راديكالياً.

ومع مرور شهور عام ١٩٧٨ شُهد تزايد في المشاركة في المسيرات والمظاهرات الاحتجاجية. فما بدأ كمظاهرات احتجاجية أخذ في اتخاذ شكل المقاومة السياسية، بينما حاول المتظاهرون ونجحوا في بعض الأماكن أن يقاوموا مساعي الحكومة في إخراجهم من ميادين مدن إيران وشوارعها، أو منعهم من إعادة التجمع لإرساء «حق الإشغال». تراكمياً، حملت المعارك ضدّ قوات الأمن جميع بصمات الحملة التي أجبرت الدولة على التراجع، سواء مكانياً ورمزياً في الأماكن التي أخلتها قوات الأمن أو سياسياً في التنازلات التي قدّمتها الحكومة على مدار العام ١٩٧٨. كانت ـ أيضاً ـ حملة آخذة في التنسيق لها بوساطة قطاعات متنوعة من الجماهير، كشبكات طلاب

---

(٧) Kurzman, *The unthinkable revolution* (2004) p. 46.

الجامعة والحوزة، والمساجد، والتنظيمات العمالية، والروابط السياسية بدأت في تعبئة أعضائها والمنتمين إليها في سائر البلاد[٨].

في أواخر صيف ١٩٧٨ وأوائل الخريف منه، أصبح جانب المقاومة الأكثر عزماً واضحاً. لم يكن الأمر مجرد مطالب للمحتجّين، مكتوبة على لافتات يرفعها المشاركون في مسيرة أو معبّر عنها بأغان ثورية، بل أصبحت أكثر راديكالية، داعية إلى الإطاحة بالشاه بل بموته. كان هذا راجعاً ـ أيضاً ـ إلى حجم المظاهرات. لقد خلقت مشهداً يراه كل المتابعين لأخبار إيران على شاشات التلفاز في إيران وخارجها. وهذا ما عزز قوة المظاهرات وبالتالي استنزف السلطة ومن ثَم معنويات مَن كانوا لا يزالون ملتفين حول الشاه، وكذلك الداعمين من الأجانب. وفيما نجح عشرات الآلاف (في أيلول/ سبتمبر ١٩٧٨ وصلوا إلى مئات الآلاف) في اجتياح شوارع طهران أو احتلال ميادين المدينة، منح مشهد الأعداد انطباعاً بأن المواطنين في حالة حركة، ومتّحدُون على هدف واحد، حتى لو كانت الأجندة السياسية للسياسيين مختلفة اختلافاً كبيراً. ولكن في هذه المرحلة، كانت الجماهير موحدة وبدت في شدّة قوتها صورة وأداء. وهنا، أصبحت الفضاءات العامة في مدن إيران، والتي بدت خالية مما يمثّل الدولة محتلّة من المتظاهرين، كما أصبحت مرحلةً لإظهار المقاومة الناجحة.

ولكن يظل السؤال الذي يطرح نفسه، ما الذي أدّى إلى مقاومة ناجحة، عبر عصيان مدني ومظاهرات في ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩ متسبباً في الإطاحة بالشاه وانهيار الملكية البهلوية وتنصيب آية الله الخميني زعيماً للجمهورية الإسلامية؟ تأمّل تشارلز كورزمان (Charles Kurzman) في أحداث ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩ وسبب اشتعالها بسبب حدث شديد المحلية، منتشر ليصبح على امتداد البلاد ومتحدٍّ سلطةَ الدولة البهلوية ومقاوم لها. فلم يكن لأحداث مشابهة وقعت في ١٩٧٥ (بل أحداث ١٩٦٣ على الرغم من إزالة ملابساتها في الوقت المناسب) أن تشعل حركة جماهيرية لعصيان مدني، على الرغم من أن الظروف بدت وكأنها نفسها في الأحداث كافّة. وتعتمد استنتاجات

---

(٨) Mansour Moaddel, *Class, politics and ideology in the Iranian revolution* (New York, 1993) pp. 1-25; Ervand Abrahamian, *Iran between two revolutions* (Princeton, NJ, 1983) pp. 496-529.

كورزمان على فهمه الطرائق التي مضت فيها التطورات في عام ١٩٧٨ مؤدية إلى ما يمكن تسميته «التفاؤل الثوري» وسط النشطاء المتصدرين للاحتجاج المدني وحركات المقاومة. لقد انتزعوا القوة من التنازلات التي قدّمتها الحكومة، وهذا ما دلّ على أن السلطات قد اعترفت بقدرة العمل الجماعي، على الرغم من الاستخدام المتزامن للوحشية المنتظمة التي كانت تميز النظام[٩].

في واقع الأمر، كان استخدام السلطات للعنف متفرقاً وغير مؤكد. فلم تكن له علاقة بالردّ الوحشي المنتظم للحكومة العراقية على انتفاضة صفر عام ١٩٧٧. وعلى الرغم من قتل المئات وجرح الآلاف على مدار العام ١٩٧٨ على مستوى إيران كلها، بدا من غير المناسب بل من الارتباك استخدام القوات المسلحة في استعادة الفضاءات العامة. وهو ما يرجع في جزء منه إلى عدم الحسم في قمة السلطة، وكذلك اختلافات الرأي وسط مستشاري الشاه. ولكن ربما يعود الأمر كذلك إلى إدراك أن القوات المسلحة نفسها في نزاع على الفضاء العام. حتى مع إعلان الأحكام العرفية في خريف عام ١٩٧٨، أصبح واضحاً أن امتلاك الحكومة لقوة النيران الطاغية لن يدعها تهرب من ورطتها.

لا شك في أن التنازلات في مواجهة الاحتجاج المفتوح إضافة إلى عدم يقين السلطات من قدرة القوات المسلحة على إدارة الأمر أعطى بدوره قوة للمتظاهرين. ومثلما تعيّن على أحد الطلاب المشاركين في المظاهرات أن يقول حينها: «كان هناك أناس كثيرون، فلو كانت مظاهرة صغيرة، لم أكن لأشارك فيها. ولكن تلك المظاهرات الضخمة ـ تعني أنه لم يعد للخوف معنىً». في حين عبّر آخر بطريقة أكثر شاعرية قائلاً: «كنت في الوسط من الحشود... وأينما ولّيت وجهي، رأيت أناساً في موجات كبيرة تسقط معي في بحر هذا الجمع من الشعب الإيراني الذي لا أول له ولا آخر. لم تكن هناك «أنا» لم نكن جميعاً سوى «نحن»»[١٠]. صارت العناصر الجماهيرية أسلحة المقاومة الرئيسة، مظهرين، بأصواتهم وأجسادهم، حقّهم في

(٩) Charles Kurzman, "The Qum protests and the coming of the Iranian revolution, 1975 and 1978", *Social Science History* 27/3 (2003) pp. 287-325.

(١٠) *Kurzman, The unthinkable revolution* (2004) pp. 49, 63.

الاعتراف بهم وكذلك تحديهم قوةَ السلطة الجبرية، وأيضاً رفضهم السلطة المعنوية للحكومة. وكان الحفاظ على هذا الزخم يعني المحافظة على معنويات الناس ومنحهم الانطباع بأن استعادتهم الفضاء العام كانت مثمرة. وكانت تلك واحدة من المهام الرئيسة لمن كان لديهم فكرة واضحة عن الهدف السياسي الرئيس ـ الإطاحة بالشاه. فقد أصبح يمثّل العقبة الرئيسة أمام آمال المستقبل كلها التي كانت وقتها ضائعة ومنكرة على الجماهير. ولكن وَفق شهادة كثيرين شاركوا في تلك الأحداث، حتّى وقت متأخّر في تلك المرحلة كانت هناك فكرة سقوط الشاه، دعنا من كون هذا سيمهد لتغيير ثوري فيما ستتحول إليه إيران في السنوات المقبلة.

إيران: حدود الاحتجاج الجماهيري (٢٠٠٩)

لهذا السبب، بل ربّما بسبب التفكير الرغبوي أو التمني، كان هناك كثيرون ممّن رأوا في التظاهرات الجماهيرية الحاشدة في حزيران/يونيو ٢٠٠٩ ضد الرئيس أحمدي نجاد بدايات لتغير راديكالي بل ثوري في إيران. فالاحتجاجات التي اندلعت في إيران ٢٠٠٩، بعد النتيجة المختلف عليها للانتخابات الرئاسية في حزيران/يونيو من ذلك العام، وقد تميزت بإيقاع مألوف، ولكن وكما اكتشف المشاركون بأنفسهم، كانوا غير قادرين على منع تنصيب أحمدي نجاد كرئيس في مدته الثانية. فهامش الفوز الذي ادّعاه نجاد على أقرب منافس له، مير حسين موسوي كان أكبر ممّا يمكن قبوله في ظاهره، ومع ظهور مزيد من الأدلة، كان من الواضح حصول تزوير انتخابي على مستوى واسع[١١]. كان هذا هو فحوى الغضب من «الانتخابات المسروقة» التي دفعت كثيرين من الإيرانيين إلى الخروج إلى الشوارع احتجاجاً على ما مارسه شاغل منصب الرئيس ومؤيدوه من خداع.

فيما يتعلق بالوضوح والتعبئة، كان لديهم ميزة أنهم في الأسابيع السابقة على الانتخابات تجمّع عشرات الآلاف من دون تكدير من قوات الأمن.

---

(١١) Ali Ansari (ed.) with Daniel Berman and Thomas, Rintoul, *Preliminary analysis of the voting figures in Iran's 2009 presidential election*, Chatham House and Institute of Iranian Studies, University of St Andrews, 21 June 2009; Ali Ansari, *Crisis of authority: Iran's 2009 presidential election* (London, 2010).

امتلأت ميادين طهران وشوارعها وكذلك مدن أخرى بجماهير استعرضت على نحو بارز الأزياء والشارات وعصابات الرأس الخضراء، بل تلوين وجوههم باللون الأخضر ما أصبح رمزاً لحملة موسوي الانتخابية. وكانت «السلسلة البشرية» من مؤيّديه التي نُظّمت قبل الانتخابات بأيام قليلة، امتدّت على طول خمسة عشر ميلاً ـ طول الطريق الرئيس من شمال إلى جنوب طهران وهو المعروف باسم «ولي عصر». اتصل الناس بعضهم ببعض في هذه السلسلة بأشرطة خضراء، حاملين لافتات وهاتفين بأغنيات ضد أحمدي نجاد، مسببة توقف مروري ومانحة المشاركين ذلك الشعور المهم بكونهم جزءاً من شيء أكبر بكثير من أنفسهم(١٢). وعندما أُنكرت قوتهم الجماعية في الثاني عشر من حزيران/ يونيو، لم يكن مفاجأةً أن يكون لديهم الموارد، بل الأهم، الشعور بقدراتهم الخاصة على قلب نتائج الانتخابات المزوَّرة.

سرعان ما ملأت وقفات ومسيرات ومظاهرات، أصبحت فيما بعد تعرف بـ«الحركة الخضراء»، جميع الأماكن العامة في إيران، ولا سيما في طهران. جلبت تلك التحركات مئات الآلاف ممن صوّتوا لمصلحة موسوي، أو ربما توخياً للدقة من صوتوا ضدّ نجاد، معرّفين أنفسهم عبر استخدامهم للون الأخضر، والذي ارتبط وقتئذ بتحالف واسع من القوى كان يدعو إلى إصلاحات من جميع الأنواع في الجمهورية الإسلامية. ومثلما عبّرت زهراء رهنورد زوجة موسوي: «لقد أُرهق الشعب من الدكتاتورية. أُرهقَ من فَقْد حرية التعبير، ومن معدلات التضخم المرتفعة، والمغامرة بالعلاقات الخارجية. لهذا أرادوا تغيير نجاد»(١٣). وأوضح المتظاهرون، متشجّعين بنموذج موسوي، أن مقاومتهم هي «مقاومة حق» بكل ما تعنيه الكلمة من معنى(١٤)، أي إنهم كانوا يمارسون حقوقهم في إطار مواد الدستور الإيراني.

---

(١٢) Ian Black, "Iran elections: Ahmadinejad and Moussavi rallies bring Tehran to a halt", *The Guardian*, 8 June 2009, p. 15.

(١٣) Ian Black, Saeed kamali Dheghan and Haroon, "Iran elections: Mousavi lodges appeal against Ahmadinejad victory", *The Guardian*, 14 June 2009, <http://www.guardian.co.uk/world/2009/jun/14/iran-election-mousavi-appeal> [accessed 4 November 2010].

(١٤) Kevin O'Brein, "Rightful resistance", *World politics* 49/1 (1996) pp. 31-35; Keveh Ehsani, Arang Krshavarzian and Norma Claire Moruzzi, "Slaps in the face of reason: Tehran 2009", in Nader Hashemi and Danny Postel (eds.) *The people reloaded - the Green Movement and the struggle for Iran's future* (Brooklyn, NY, 2010) pp. 29-36.

ذلك الذي يقرّ بحقوق المواطنين في حرية التجمع والتظاهر، ما دام لا يوجد «خرق لأصول الإسلام». فضلاً عن ذلك، قدّم موسوي من فوره طعناً أمام مجلس صيانة الدستور الإيراني، داعياً إلى إلغاء نتائج الانتخابات بسبب التزوير. وقد دعا مؤيديه إلى الاستمرار في التظاهر «بطريقة سلمية وقانونية» وقال إنه «طلب من المسؤولين تنظيم مسيرة على مستوى البلاد لإتاحة الفرصة للناس إظهار رفضهم للعملية الانتخابية ونتائجها»[١٥].

كانت مظاهرات مؤيدي موسوي سلمية إلى حدّ كبير في نيّتهم قاصدين بها أن يظهروا للدولة ممثَّلة في المرشد الأعلى آية الله خامنئي، لا عمق مشاعرهم ضدّ ما حدث فقط، بل ـ أيضاً ـ مداها. كان الغرض، إذاً، تقديم صورة قوية إليه وإلى مستشاريه عن جمهور بديل، أكثر حقيقية وتمثيلاً في أعين من يتظاهرون مقارنة بالجمهور المزيف ظهير الانتخابات المزيفة. ولم تكن أهمية هذه الصورة مجرد أهمية رمزية، بل كانت ـ أيضاً ـ ساعية على المستوى الاستراتيجي إلى التأثير في قرار خامنئي حول موقفه من الدعوة إلى إعادة فرز الأصوات من عدمها، أو إجراء تحقيق أو حتى إعادة للانتخابات الرئاسية. ذلك أن أعداد المحتشدين المشاركين في مسيرة عبر طهران، وتبريز، وهمدان، ورشت وغيرها من المدن، كانت بياناً لتأييد المرشحين الخاسرين. بل كان ـ أيضاً ـ تهديداً ضمنياً بأن سلطة الرئيس في نظر ملايين الإيرانيين تبخرت وأضرّت ضرراً بالغاً بسلطة من حاولوا الاحتفاظ به في منصبه. وهذا ما حدث بالفعل على مدار السنة اللاحقة. كان قد صار واضحاً بالفعل ومن أنشودة المتظاهرين فور سماع نتائج الانتخابات التي تفتقد الصدقية، والتي أعلنت بسرعة لا تحتمل فور غلق التصويت: «الرئيس يرتكب جريمة والقائد الأعلى يدعمه!».

ولأن الرهان كان على ذلك، كانت هناك جهود حثيثة من الشرطة والخدمات الأمنية لإخلاء الشوارع من المظاهرات، وهو ما أدّى إلى وقوع معارك، حيث رد المحتجّون بالحجارة والزجاجات. ونظّم أحمدي نجاد، الذي كان على وعي جيد بأثر مظاهرات مؤيدي موسوي، مظاهرات هائلة

(١٥) Black Dheghan Siddique, "Iran elections", *The Guardian*, 14 June 2009, <http://www.guardian.co.uk/world/2009/june/14/iran-election-mousavi-appeal> [accessed 4 November 2010].

تأييداً لفوزه بالانتخابات، ساعياً إلى خروج مئات الآلاف ليظهر أن الفضاء العام لم يكن محصوراً بمعارضيه. ولا مناص، عندما التقى الجمعان من المؤيّدين المتنافسين، وقعت صدامات، مفاقِمة من مخاوف المؤسسة السياسية على استقرار الجمهورية الإسلامية نفسها.

ومع ذلك، وفي لعبة الأرقام، نجح موسوي ومرشحون آخرون خاسرون في تسيير مئات الآلاف من المؤيدين ممّن اجتاحوا شوارع إيران، متلاقين وعلى نحو رمزي في ميدان آزادي (الحرية) في الخامس عشر من حزيران/يونيو، اليوم التالي لمسيرة نجاد. كانت الشعارات الهادرة مثل «من سرق الانتخابات!» و«أعيدوا لنا أصواتنا!» و«نحن شعب إيران!» ترنّ مع «الله أكبر» حيث كان حجم المظاهرة نفسه قد طغى على أعداد قوات الأمن[١٦]. وعلى أثر ذلك، حظرت وزارة الخارجية جميع المسيرات والوقفات، ولكن كان هناك قيد واضح مفروض على الشرطة ومقاتلي «الباسيج»، على الأقل إلى نهاية اليوم عندما أُطلقت النيران ووقعت أعمال عنف على أطراف الحشود التي غلبت عليها الحالة السلمية. وربما كانت أعداد المتظاهرين نفسها هي ما وسعت من قدرة قوات الأمن بل ميليشيات الحكومة.

دار وقتها جدل ـ أيضاً ـ حول أن الوجود المتواصل لأعداد كبيرة من الصحافيّين الدوليين، لتغطية الانتخابات في إيران، كان سبباً في كفّ الحكومة عن ممارسة العنف، لرغبتها في عدم الظهور في هذه المرحلة عاجزة عن التعامل مع المحتجين إلا بالعنف. وربما ارتبط الأمر ـ أيضاً ـ بقرار آية الله خامنئي غير المتوقَّع بإجراء تحقيق في ادّعاءات تزوير الانتخابات. وهذا ما حدث بعد يومين من تصديقه على فوز أحمدي نجاد ـ لكنهما كانا يومين مملوءين بالمظاهرات والاحتجاجات وأعمال الشغب سعياً إلى حمله على إعادة النظر في الأمر. ربما كان الإعلان طريقة للتسويف بغية تفريق الاحتجاجات، فكثير من الإصلاحيين كانوا، على أية حال، مرتابين من قدرة المؤسسة الحاكمة على دعم الاتهامات بتزوير الانتخابات أو

---

(١٦) Ervand Abrahamian, ""'I am not a speck of dirt, I am a required teacher""', in: Hashemi and postel (eds.), *The people reloaded* (2010) pp. 65-68.

استعدادها له. ومع ذلك، كان هذا، بالتأكيد، تشجيعاً لمن خاطروا بالتظاهر علناً ضد نتيجة الانتخابات(١٧).

لو كانت نية خامنئي هي تهدئة الوضع، فقد بعُد إعلانه كثيراً عن هذا الأثر. على العكس، استمرّت المظاهرات والاحتجاجات بالطريقة نفسها، جاذبة أعداداً أكبر. وفي أول خطبة جمعة له منذ الانتخابات، لم يُشِر خامنئي إلى أنّ الانتخابات كانت حرة وعادلة فقط، بل أطلق ـ أيضاً ـ تهديداً ضمنياً ضّد من واصلوا الاحتجاج في الشوارع. وبإشارته إلى وجود إرهابيين وقوات أجنبية خبيثة وراء المظاهرات والإفادة منها، قالها: «إن المسؤولية عن العواقب سيتحمّلها من لا يريد إنهاء المسألة. فمن الخطأ الاعتقاد أنكم تستطيعون عبر الانتقال إلى الشوارع ممارسةَ ضغوطٍ على المسؤولين بمطالبكم . . . فإذا كانت ثمة عواقب فستؤثر مباشرة في الزعماء الواقفين خلف المشهد»(١٨). بدا التهديد الواضح في كلامه وكأنه ترخيص مجدّد لمقاتلي «الباسيج» وغيرهم من قوات الأمن ممّن أصبحوا عاقدي العزم على استخدام العنف والتخويف لمنع الناس من التظاهر. وكما كان مُتنبّأ، أعلن مجلس صيانة الدستور في نهاية حزيران/يونيو عدم وجود تزوير في الانتخابات وضرورة اعتماد النتائج. وقد أظهر هاشمي رفسنجاني، بصفته رئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام، أظهر نفسه قطعاً غير متحمس لفوز أحمدي نجاد، بدا وكأنّه أُقنع بالعودة إلى الصف ما جعله يؤيّد علناً الحكم الصادر.

انطبق هذا على آخرين في إطار الهيئات الحاكمة ممّن شعروا بقلق حيال التزوير الفجّ للانتخابات وكانوا قلقين على أثر ذلك على استقرار البلاد وسلطة هيئات الجمهورية الإسلامية ومناصبها. ولكنهم كانوا ـ أيضاً ـ خائفين من الخسارة الممكنة لقبضتهم على السلطة إذا بدا أنهم يقدّمون

(١٧) Nahid Siamdoust, 'Tehran's rallying city: "We are the people of Iran", *Time*, 15 June 2009, <http://www.time.com/time/world/article/0,8599,1904764-1,00.html> [accessed 4 November 2010]; Ian Black, "Shots fired as more than 100.000 Iranian defy march ban", *The Guardian*, 15 June 2009, <http://www.guardian.co.uk/world/2009/jun/15/iran-opposition-rally-banned-mousavi> [accessed 4 November 2010].

(١٨) Khamenei's Friday sermon at Tehran University mosque, Friday 19 June 2009, <http://pastebay.com/23186> [accessed 4 November 2010].

تنازلات تحت ضغط الاحتجاج الشعبي الجماهيري. وبعيداً تماماً عن القلق حيال المحصلة المباشرة، كان من الممكن للأمر أن يسير ضدّ المبادئ التي أُسست عليها المؤسسات الرئيسة للجمهورية الإسلامية. تلك التي تنصّ على فكرة أن مكانتها السامية في إطار الهرمية الدينية ومن ثَمّ فهمها الكامل والمثالي للقانون الإسلامي سيكون دوماً مرشداً ذا سلطان للجمهورية الإسلامية يفوق التيارات المتغيّرة للرأي الشعبي. والاضطرار إلى الإقرار بهذه النقطة سيجعل هذه التيارات ومكاتبها من غير فائدة (لا حاجة لها) زائدين عن الحاجة. لذا؛ لم يكن من المفاجئ، بعد أن ظلّوا على حافّة الهاوية، أن يقفوا وراء خامنئي مانحين تأييدهم لتصديقه على رئاسة نجاد.

استمرّت المظاهرات ولكن أصبح استخدام العنف ضدّ المسيرات السلمية إلى حدّ كبير أكثر وضوحاً - فقد استخدمت ميليشيات «الباسيج» وغيرها من أدوات السلطة في زي مدني إخفاءً لطبيعتهم الرسمية ضد المتظاهرين. وبحلول آب/ أغسطس ٢٠٠٩، كان أكثر من مئتي شخص قد قُتِلوا في احتجاجات الشوارع، فضلاً عن موت عدد غير معروف في السجون. وقتئذ، أُلقي القبض على الآلاف حيث تحرّكت السلطات ضدّ المتظاهرين والكتّاب والمدوّنين ومن ظُنّ بأنهم كانوا يتزعّمون الاحتجاجات ويلهمونها. وأدّى الرئيس نجاد اليمين الدستورية على خلفية الاحتجاج والتظاهرات المستمرة، وكان على السلطات مثلما حدث في العراق عام ١٩٧٧ أو في إيران نفسها عام ١٩٧٨ تعويض النقص في السلطان عبر استخدام العنف الجبري والرادع. وهذا ما وضح جلياً في الشوارع حيث تم تفريق الحشود بالغازات المسيلة للدموع، وشرطة مكافحة الشغب، وباستخدام قوات الأمن المتخفّية في ملابس مدنية، بعضهم يحمل أسلحة نارية، وآخرون قضبان حديد. وكانت هذه في الأساس المظاهرة المضادة التي نظّمتها الحكومة، مستعيدة الفضاء العام الذي ظلّ لوقت قريب مُحتلاً من المتظاهرين، وموضّحة في ذلك المصير الذي ينتظر من حاولوا مقاومة السلطة وتحدّيها. كان في استطاعة قوات الأمن مهاجمة المتظاهرين، متمتّعين بحصانة، بل قتْل بعضهم علناً، فيما مارست مزيداً من العنف على الموقوفين والإهانة عليهم داخل جدران سجن أوين وغيره من مراكز الاعتقال - التي سرعان ما أصبح الإلمام بطبيعتها من المعلومات العامة.

لم يكن كثيرون ممن انضمّوا إلى الاحتجاجات مجرد معترضين على الانتخابات المزورة أو إظهار تأييدهم للمرشّح الرئيس للمعارضة حسين موسوي. فالمواصفات العمرية والاجتماعية والديمغرافية لكثير من المتظاهرين وشهاداتهم تشير إلى أنهم كانوا مدفوعين بغضب وإحباط واسع من نظام الحكومة التي يعيشون في ظلّها. كان هناك شكل من المقاومة ضدّ نظام سياسي اعتبروه قمعيّاً ومتدخّلاً وغير قابل للمساءلة. وهذا ما أصبح أكثر وضوحاً في المظاهرات التي وقعت في النصف الثاني من ٢٠٠٩ وبدايات ٢٠١٠. فتخريب التجمّعات الرسمية التي كانت تنظّم على سبيل المثال في أيلول/ سبتمبر للاحتفال بيوم القدس، تمكن المحتجّون من التجمع بأعداد كبيرة بطريقة مشروعة. ولكنهم فجأة رفعوا أعلاماً ورموزاً خضراء محوّلين الجمع إلى بحر من اللون الأخضر، رافعين لافتات توضح عكس ما دعت إليه السلطات من تضامن. وهذا ما عززته شعارات من قبيل «ولا غزة ولا لبنان . . . حياتي في إيران»، «سوا في غزة أو إيران . . . الموت للطغاة» أو «محطم الأصنام كروبي! حطم الصنم الأكبر!» (محوّلين شعار ثورة ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩ الذي كان يحثّ الخميني على تحطيم سلطة الشاه قاصدين ضرورة الإطاحة بخامنئي)[١٩].

كان هناك جهدٌ مشابهٌ لإفساد احتفالات «عاشوراء» والمسيرات التي قابلتها السلطات ومعاونوها المسلحون بعنف مفتوح، مخلّفة ما يقرب من أربعين قتيلاً في أيّام الشغب التي وقعت في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩. ومرة أخرى تسبّب الصمود المستمر للحركة الخضراء في تنظيم الحكومة لمظاهرات مضادّة ضخمة على مستوى البلاد، معلنة انتفاضة (الإمام) الحسين واستعانت ببعض أشهر منشدي القصص الدينية السياسية لجذب الحشود[٢٠]. وبحلول شباط/ فبراير ٢٠١٠، كانت الحكومة قد أتقنت هذه الأساليب، وعندما بدا أن المحتجين قد يحاولون الإفادة من الاحتفال السنوي لثورة ١٩٧٩ للخروج إلى الشوارع، نقلت الحكومة عشرات الآلاف من مؤيديها

---

(١٩) Pedestrian blog, <http://www.sidewalklyrics,com/?p=1567>; <http://www.irannewsdigest.com/tag/qods-day/page/2/> [both accessed 6 January 2011].

(٢٠) Jason Athansasiadis, "Iran regime drums up its own sound to oppose Green Movement", *The Christian Science Monitor*, 30 December 2009.

بالحافلات إلى ميدان آزادي والشوارع المحيطة. في الوقت نفسه استُخدمت القوة لكسر أي تجمع لمؤيّدي الحركة الخضراء، فألقي القبض على العشرات وأجريت محاكمات شكليّة للمتّهمين بتدبير المظاهرات، مسفرة في الغالب عن أحكام مشدّدة بالسجن. وفي الوقت نفسه، كان دائماً ما يتمّ تذكير المعارضين ومن ينوي ممارسة الاحتجاج بالثمن الفادح الذي سيتكبّدونه جرّاء المعارضة المفتوحة. وقد أُرسلت هذه الرسالة بقوّة عبر حوادث قتل سرية والإعلان عن تنفيذ الإعدام في سجون إيران وعن طريق الخطب مثل تلك التي ألقاها رئيس مجلس صيانة الدستور آية الله أحمد جنتي عندما شكر رئيس القضاة على الحكم بإعدام المحتجين وحثّه على «إعدام آخرين إن لم يقلعوا عن تلك الاحتجاجات»[٢١].

فيما يتعلق بكثير من المحتجّين، كان فعل التظاهر والتحدي يمثّل مقاومة هادفة، أياً كانت المحصلة. وبتحويل الفضاء العام إلى موقع للاحتجاج، وبإفساد الاحتفالات والتجمّعات الرسمية، كانوا يظهرون فشل النظام في تخويفهم، ناهيك بولائهم. ولكن فيما يتعلق بالتعبير الذاتي والتواصل مع باقي المواطنين، فقد كانوا يرسون أسس رؤية بديلة لإيران، رؤية مثّلت تحدّياً مباشراً ليس للنخبة الحاكمة فقط، بل لممارسة السلطة وشرعيتها في الجمهورية الإسلامية. ولكن، لم يعد هذا تجسيداً لجمهور بديل، أغلبية مقموعة تبحث عن صوت لها، كما كانت الحال في المظاهرات الضخمة في حزيران/ يونيو ٢٠٠٩. بل وكذلك لم يكن لهذا أن يؤثر بالقوة نفسها في النخب الحاكمة ممن قصدت المظاهرات الضغط عليهم. على العكس من ذلك، مع تحوّل نية بعضهم إلى حالة أكثر راديكالية، وجدوا أنهم باعدوا بينهم وبين كثيرين من المتظاهرين، وكذلك الشخصيات السياسية الأكثر أهمية من الساعين إلى استخدام هذه الأحداث لمصلحتهم السياسية.

لم تندم تلك الشخصيات السياسية من المناورة للحدّ من سلطة بعض المنافسين داخل جهاز الدولة، ولكنهم لم يكونوا على استعداد أن يروا هذا

(٢١) Nader Hashemi and Danny Postel, "Introduction", in: Hashemi and Postel (eds.) *The people reloaded* (2010) pp. xvi-xvii.

الجهاز منهاراً. ومن هذا المنظور، كانت المقاومة الجماهيرية ـ متمثّلة في الاحتجاج المدني والتظاهر ـ مقصوداً بها أن تكون جزءاً من اللعبة التي من شأنها أن تؤدي إلى إعادة ترتيب في مؤسسات الدولة الرئيسة. لم يكن مقصوداً بها إسقاط تلك المؤسسات. وهذا ما يجعل أحداث ٢٠٠٩ في إيران أقرب إلى «ثورة الأرز» عام ٢٠٠٥ في لبنان منها إلى أحداث ١٩٧٨ في إيران نفسها. بعض أوجه الشبه مع الماضي الثوري الحديث في إيران بدت قوية في ٢٠٠٩، عملياً في حزيران/يونيو، وتموز/يوليو، غير أنّ الحركة الخضراء لم تمتلك لا الزخم ولا الحسّ المتزايد بالقدرة الجماعية التي كانت بالغة القوة في عام ١٩٧٨. فبدلاً من تجميع تحالف أكبر فأكبر من القوى، نجدها بدأت كحركة قاعدية واسعة من الاحتجاج المُركّز على الانتخابات الرئاسية ثم أخذت تدريجياً في نزف أعدادها. أصبح تنوع المشاركين أكثر وضوحاً، تماماً مثلما أصبح النظام القاسي المتولي زمام السلطة أكثر وضوحاً، مقيداً فاعليته. ربّما كانت النية هي المقاومة، ولكن طبيعة هدف المقاومة ـ الدولة المتلونة والمنقسمة ـ شجعت أشكال الاحتجاج المباشر وفي الوقت نفسه أثبتت أنها هدفٌ خادع، وكذلك تعقد بعض عناصر المقاومة نفسها.

مصر: تسارع المقاومة المدنية (٢٠١١)

كان لدى المحتجين والمتظاهرين الذين أسقطوا مبارك في شباط/فبراير ٢٠١١ هدفٌ أكثرُ وضوحاً وحسماً، شاقٌ ولا يمكن تحمّله تماماً مثلما بدا قبل ذلك بأسابيع قليلة. في أثناء الفترة الوجيزة ما بين بدء الاحتجاجات الجماهيرية في الخامس والعشرين من كانون الثاني/يناير وتنحّي الرئيس مبارك في الحادي عشر من شباط/فبراير، أصبح من الواضح وجود موطنَيْ قوةٍ واضحيْن للنظام كانا ـ أيضاً ـ نقطتَي ضعفٍ فيه عند مواجهة الاحتجاج الجماهيري الواسع، العصيان المدني والمقاومة اللاعنفية. **الأول** كانت قدرة الدولة الأمنية على الهيمنة على الفضاء العام، مدعّمة تلك الهيمنة وما وراءها من رسالة من خلال الاستعراضات العامة للقوة. أمّا **الثاني** فكان بؤرة تركيز جميع الأنظار على شخص الرئيس، مع توصيل الرسالة مرة أخرى بقوة بأنه كان نقطة ارتكاز النظام، من دون منافس وفي القيادة. في حالة مبارك، دعم

هذا حقيقة أنّه في العشرين سنة في منصبه، لم يعيّن حتى نائباً له، سامحاً لابنه جمال مبارك فحسب بمشاركته بعض الأضواء؛ أمين عام الحزب الحاكم؛ الحزب الوطني الديمقراطي، ومستقبلياً باعتباره الخَلَف المخطّط توليه الرئاسة.

كانت مهارة من بدؤوا بالمقاومة الجماهيرية ونظّموها ضدّ حكم مبارك والألفة الوثيقة لهذه الجوانب من سلطة الدولة لدى ملايين المصريين ممن اشتركوا في الأحداث، تعني أن مَواطن القوة التي تحدّثنا عنها قد تحوّلت إلى نقاط ضعف. فكلا الجانبين كان لهما أثر في حياتهم، ممّا منح احتجاجاتهم قضية وتركيزاً، أنّهم عرفوا من فورهم إلى أيّ مدى من القوة سيكون عكس العملية، مادياً بالاستيلاء على الشوارع، ورمزيّاً (وكذلك فعليّاً في بعض الحالات) بقلب صورة السلطة الرئيسة رأساً على عقب. دشّن وائل غنيم، أحد المسهمين الكثيرين في الحركة التي تطوّرت إلى حملة مقاومة اللاعنف، صفحة على الفايسبوك سمّاها «كلّنا خالد سعيد» في ٢٠١٠، وأصبح هذا أحد مواقع التعبئة والتواصل التي صبّت في احتجاجات بدايات العام ٢٠١١.

سُمّي الموقع باسم شابّ راح ضحية الاستعراض العام للقوة الوحشية التي أصبحت خصيصة من خصائص الجهاز الأمني المصري. ففي حزيران/ يونيو ٢٠١٠ أُلقي القبض على خالد سعيد في أحد مقاهي الإنترنت في الإسكندرية على يد عناصر من قوات الأمن، وتعرّض للضرب بوحشية على الملأ وسُحل وضُرب حتى الموت، ثم أُلقيت جثته في الشوارع بعد ذلك بقليل. وتبيّن فيما بعد أنه كان يتحرّى قضية فساد في قسم الشرطة واستهدف ليكون عبرة، وظنّ الضبّاط المتورّطون أنهم يستطيعون التصرف ويفلتون من المحاسبة ليبيّنوا من الذي يتسيّد الشوارع. والحقيقة أن الاحتجاج العام على هذه الحالة الأكثر صفاقة لوحشية الشرطة كانت من الشدة بمكان ما دفع إلى صدور أمر بإجراء تحقيق في موته، على الرغم من فشل التحقيق كما هو معتاد حتى في الاقتراب ممن كانوا مسؤولين فعلياً[٢٢]. ومع ذلك، كانت

---

(٢٢) Issandr El Amrani, "The murder of Khaled Said", *The Arabist,* 14 June 2010, <http://www.arabist.net/blog/2010/6/14/the-murder-of-khaled-said.html> [accessed 14 April 2011].

القضية جد مألوفة للمصريين، فكثيرون منهم تعرضوا لخبرة الوحشية العرضية من قوات الأمن ممن لا يستجيبون إلا لأوامر مرؤوسيهم الأهم من حقوق المواطنين.

من السخرية، أن هذا الفعل تحديداً هو ما تحوّل إلى رمز لنظام لا يطاق. وأصبح ـ أيضاً ـ من أساليب التعبئة يجمع بين كل من تعرض لمعاملة كهذه من السلطة. وعلى الرغم من تجميعه بعد سقوط مبارك، فإن الفيلم الذي جسّد اللحظات الرئيسة في «ثورة ٢٥ يناير» والذي بدأ بموسيقى مثيرة ـ وكُرّست الدقائق الأولى منه لتتابع لقطات مصوَّرة في أوقات وأماكن مختلفة لوحشية الشرطة مع مصريين مجهولين وهم يتعرضون للصفع، واللكم، والركل، والإهانة على الملأ[٢٣]. كانت الرمزية الكامنة في هذا المنتج واضحة، عندما أصبح لموقع وائل غنيم على الفايسبوك وفي خلال الأيام الأولى من تدشينه في النصف من كانون الثاني/يناير ٢٠١١، أكثر من ٨٠,٠٠٠ متابع. كان الموقع يدعو إلى مظاهرات جماهيرية ضخمة احتجاجاً على هذا النوع من النظام الذي سمح بحدوث هذه الانتهاكات وغيرها من إساءة استخدام السلطة، ومن ثَم، وقع الاختيار على يوم الخامس والعشرين من كانون الثاني/يناير يوماً للاحتجاج لما له من رمزية مزدوجة. وفي هذا السياق، لم تكن صفحة «كلّنا خالد سعيد» هي الوحيدة. فانضم أفراد آخرون ومجموعات وروابط بعضها إلى بعض في الدعوة إلى المظاهرات كانوا هم ـ أيضاً ـ يلعبون على دلالة ذلك اليوم.

كان اليوم عيداً وطنياً أسّس له الرئيس مبارك في عام ٢٠٠٩، ليكن، ولتكتمل السخرية، «عيداً للشرطة». وكان المقصود به الاحتفال ببطولة عناصر الشرطة المصرية ممن ضحّوا بأنفسهم في اليوم نفسه عام ١٩٥٢ عندما قُتل ما يقرب من خمسين رجلاً من رجال الشرطة في الإسماعيلية على يد القوات البريطانية المحتلّة لمنطقة القنال. وفيما يتعلق بمن كانوا يرتّبون للاحتجاج، كان هناك أهمية ودلالة بالدرجة نفسها لما جرى في الإسماعيلية عام ١٩٥٢ في اليوم التالي على الهجوم وقتل رجال الشرطة من خروج مظاهرات احتجاجية ضخمة في القاهرة ضدّ رموز الهيمنة البريطانية ـ وهو

---

(٢٣) <http://www.youtube.com/watch?v=DaxepUuCFFM>.

اليوم المعروف بـ«حريق القاهرة» والذي أسهم بدوره في انهيار الملكية المصرية بعد ذلك ببضعة شهور(٢٤).

فيما يتعلّق باعتقاد من كانوا يأملون في تشجيع المظاهرات الجماهيرية في كانون الثاني/يناير في مصر أن احتجاجاتهم قد تحقق مثل تلك النتيجة الهائلة التي توصلوا إليها في الأخير كان ذلك أمراً غير مؤكّد. المؤكّد هو تمكين الإيمان وتقويته بأن هذا قد يكون ممكناً. ففي الرابع عشر من كانون الثاني/يناير ٢٠١١، أُجبر الرئيس التونسي زين العابدين بن علي على الفرار من بلاده مع كثير من أبناء عائلته، بعد ثلاث وعشرين سنة من الحكم وبضعة أسابيع من المظاهرات وأعمال الشغب. تلك الأحداث التي بدأت في الجنوب المحروم من البلاد، وأطلق شرارتها محمّد بوعزيزي الذي أشعل في نفسه النيران احتجاجاً على التحرش العرضي والقاسي به من السلطات المحلية في سيدي بوزيد. وقد مسّ هذا الفعل وتراً حسّاساً وسط كثير من التونسيين وجرّ أعداداً متزايدة إلى الاحتجاجات، ليست مدفوعة باحتقار الشرطة والسلطات عموماً فقط، بل - أيضاً - بوضعهم الاقتصادي المتردي، وشبح البطالة والتفاوت الفادح في الثّورات بين العاطلين عن العمل والنخبة الحاكمة. وعلى قمة الثروة الاقتصادية والسلطة السياسية كان يتربّع الرئيس بن علي الذي أصبح سريعاً محطّ الاحتجاج.

في البداية أمر بن علي قوات الأمن بتفريق المظاهرات من الشوارع بأي وسيلة، فزاد عنفهم الوضع سوءاً. وبدلاً من ردع المحتجين وتخويفهم تسبّب العنف في انتشار الشغب إلى أن أحاطوا بشوارع العاصمة تونس، جالبين معهم دعوة واضحة إلى رحيل الرئيس. وظهرت الشرطة عاجزة عن التعامل مع الوضع، بل حتى الوحدات الأكثر خبثاً وعنفاً في جهاز الأمن التونسي لم تستطع أن تمارس تأثيراً، على الرغم من الأعداد التي قتلوها. وعندما أخبر قائد القوات المسلحة الرئيس بأن الجيش لن يستخدم القوة ضدّ المحتجين، كان من الواضح أنه لم يعد هناك ما يقف بينه وبين مئات الآلاف من التونسيين الذين انهمروا إلى الشوارع. وقتئذ فر بن علي.

---

(٢٤) Ahmed Zaki Osman, "Egypt's police: from libarators to oppressors", *AlMasry AlYoum*, 24 January 2011, <http://www.almasryalyoum.com/node/304946> [accessed 14 April 2011].

كانت صور هذا التسلسل المأساوي للأحداث متوفّرة بسهولة في مصر والتشابهات جميعها جدّ واضحة. كان هناك مجال مشترك من المظالم المألوفة، وبيّنت الأحداث في تونس كيف أن مواطن القوة الظاهرية للنظام الأوتوقراطي أو حكم الفرد يمكن استغلالها لتصبح مواطن ضعف. الاحتلال السلمي للفضاء العام، والتصدي للرد العنيف من النظام، وشلّ الاقتصاد عن طريق الإضرابات وترك العمل، والتركيز الذي لا يكلّ على رحيل الحاكم الأوتوقراطي والحاجة إلى هزّ الثقة بقدرة الجيش على إدارته للاضطراب المتصاعد ـ كل هذه العناصر اجتمعت بنجاح في تونس وبدت أنها قدّمت نموذجاً للمصريين.

كان العنصر الإضافي للانتفاضة في تونس الغياب التام لحزب أو تنظيم يوجّه المقاومة ويديرها، أو يربطها برؤية بعينها لمستقبل البلاد. كان هناك تنسيق، ولكنه تنسيق خرج من تنظيمات محلية وأحياء وكذلك من جماعات اتصل بعضها ببعض عبر وسائل الاتصال الإلكترونية التي استعصت على السلطات. ذلك أن الفروع المحلية للاتحاد العام التونسي للشغل، بدلاً من القيادة الوطنية، هي من تولّت في البداية القيادة في عدد من البلدات الإقليمية. بالمثل، احتشدت تنظيمات الأحياء في البلدات والمناطق الأفقر وظهرت عبر روابط محلية. وهذه التشكيلات اتصلت بدورها بجماعات طلابية ونقابات المحامين وغيرها من تجمعات مهنية في تونس العاصمة على وجه الخصوص. كانت هذه الروافد الكثيرة لحركة شعبية حقيقية على معرفة غريزية، مثلهم مثل عامة التونسيين ممن تدفّقوا إلى الشوارع، بأي المواقع التي عليهم احتلالها وأين وكيف يواجهون نوع السلطة التي يمثّلها بن علي. فهم على أية حال مروا بخبرة معها بشكل أو بآخر لمعظم أوقات حياتهم وعرفوا معرفة وثيقة الأساليب التي استخدمتها للإبقاء على الناس في أماكنهم. دارت عملية جدّ مشابهة لهذه في مصر، حيث الغياب الواضح لكوادر قيادية يمكن تمييزها لحركة مقاومة شعبية، كان موطناً من مواطن قوتها. لم تستطع قوات الأمن سوى «قراءة» أنشطة المعارضة في ضوء اللجان القيادية والأمانات والتنظيمات الحزبية. لذا؛ كانت عمياء عندما واجهت احتجاجات بلا قيادة[٢٥].

---

(٢٥) لم يوقفهم هذا عن إلقاء القبض على عدد من الأفراد ممن ميزوهم ـ خطأ ـ أنهم المنظّمون =

في الأيام السابقة على مظاهرات الخامس والعشرين من كانون الثاني/ يناير، أشعل ثلاثة أفراد على الأقل النار في أنفسهم، أحدهم بالقرب من البرلمان، والآخر على سطح منزله في الإسكندرية. ووردت تقارير عن أربع حالات أخرى في أجزاء أخرى من البلاد، وعلى الرغم من عدم تحديد الدوافع وراء تلك الحالات كلها، فإنهم بدوا وكأنهم ينقلون حالة اليأس التي ميّزت بداية الانتفاضة التونسية(٢٦). فلم تنبع احتجاجات الخامس والعشرين من كانون الثاني/يناير عن تلك الأعمال من التضحية بالذات، ولكنها، بلا شك، أضافت على أجواء السخط والمعارضة. خُططت مسيرات ومظاهرات واحتجاجات على مستوى البلاد، مع تشديد خاص على المدن الرئيسة: القاهرة والإسكندرية والسويس، وتخطيط لفعاليّات أخرى لبلدات الصعيد والدلتا.

في كل مدينة، اتخذ المحتجّون موقعاً عند عدد من المباني والمواقع العامة المرتبطة بالنظام، وكذلك بجوانب من الحياة العامة للمصريين التي كُبحت وقُمعت على مرّ سنوات من الدكتاتورية؛ ففي السويس، حوصر مبنى الحزب الوطني الديمقراطي وأُشعلت فيه النيران، وكذلك حوصرت أقسام الشرطة واحتُلت الأماكن العامة المحيطة بمكاتب الحكومة. وفي القاهرة، التقى الآلاف في ميدان التحرير، موقع المظاهرة الجماهيرية المركزي في ظلال المجمع فيما يلوح مبنى مقرّ الحزب الوطني الرئيس في ركن آخر من الميدان. ولكن كانت هناك احتجاجات ومظاهرات أخرى خارج مباني المحاكم الرئيسة ونقابة الصحافيين ـ والمؤسسات حقوق المصريين العامة المحورية، والتي هيمن عليها النظام وراكمها عبر سنوات. وبأسلوب مصمّم للتشويش على قوات الأمن والمناورة معهم والتغلب عليهم، حافظ المحتجون على شكل متحرك من المظاهرة، حيث يتفرقون ويعيدون التجمع لخلق «الحشود الوامضة» عبر المدينة التي تجد الشرطة صعوبة في تتبعها،

= الرئيسون للاحتجاج، وذلك إلى حدّ كبير على أساس أنشطتهم المعارضة المعروفة في السنوات السابقة أو لاعتيادهم أشكال الاتصال الإلكترونية الحديثة أو ببساطة لأنهم ظهروا كثيراً في المظاهرات.

(٢٦) *Al-Ahram,* 17 January 2011, <http://english.ahram.org.eg/NewsContent/1/2/4115/Egypt,-man-sets-himself-on-fire,-driven-by-econ.aspx>; "Egyptian man dies after setting himself alight", BBC News - Middle East, <http://www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-12214090> [both accessed 14 April 2011].

ناهيك بالمنع أو القمع[٢٧].

الشيء الذي أسهم في جميع هذه الأنشطة وتقديم كثير من القوة التعبوية بالكلمة أو التواصل الإلكتروني كان عدد من المجموعات المتصلة من بعيد ولكن المؤلّفة قلوبهم. شملت جماعات طلابية ومهنية، ومشجّعي الأندية الرياضية، الذين تجمعوا مع النشطاء السياسيين المرتبطين بتنظيمات مثل: كفاية (الحركة المصرية للتغيير)، وحزب الغد، القسم الأغلب من الجناح الشبابي في حركة الإخوان المسلمين، والشيوعيين، وكذلك مجموعات ظهرت من احتجاجات سابقة مثل: حركة ٦ أبريل ـ وهي شبكة أكثر منها تنظيم. وقد انضمّت إليهم الاتحادات العمالية غير الرسمية والنشطاء العاملين باستقلال عن اتحاد العمال المصري الرسمي الذي ترعاه الدولة. وكان هناك بعض التنسيق، ولكن كانت طبيعة الاحتجاجات والمظاهرات كما لو كانت جميعها تعمل بشكل أو بآخر في انسجام. كانوا يتتبعون أهدافاً مشابهة بطرق مشابهة وعلى وعي بطبيعة السلطة ومكمن خطورتها بل وموطن ضعفها. وكما كان الحال في تونس، كان آلاف المصريين ممن انجذبوا إلى الاحتجاجات قد اشتركوا في الخبرة نفسها ومن ثَمّ تلقّوا الدعوة إلى التجمع والتنفيس عن غضبهم من النظام.

ومثلما أشار الأديب علاء الأسواني عند توجّهه لمخاطبة ما يقرب من ثلاثين ألفاً من المتجمعين في ميدان التحرير يوم الخامس والعشرين من كانون الثاني/ يناير، كان عنصر الشباب في الحشد هو ما أثّر فيه، مشاهداً شباباً من خلفيّات مختلفة، لكنهم جميعاً يشتركون في الآفاق القاتمة من البطالة والتهميش سواء خريجو الجامعات منهم أو غيرهم. ورنّت شعارات «يسقط يسقط حسني مبارك!» و«الشعب يقول يسقط النظام!» في أرجاء الميدان، لتلخّص عند كثيرين ما يجب تغييره قبل أي شيء وهو توقع تحسين حياة الناس في مصر[٢٨]. وبكلمات المنظّمين والمشاركين على حد سواء،

---

(٢٧) كانت هناك بعض التلميحات بأنّ خطط شرطة الشغب لمواجهة المظاهرات أصبحت معروفة، سواء عبر القرصنة الإلكترونية أو معلومات من الداخل. وهو ما سمح بمناورات، وإقناع الشرطة بأن المظاهرة ستحدث في مكان ما، لكي يتجمعوا وليجدوا في النهاية أن لا أحد هناك، بينما تحدث المظاهرة في مكان آخر.

(٢٨) Alaa Al-Aswan, "Police alone can't keep rulers in power. Egypt's battle is on", *The Guardian*, 28 January 2011.

فإنّ مبارك وحاشيته، بما ضمنوه من سيطرة حصرية على مصر على مدار الثلاثين سنة الماضية، لا يمكنهم التهرب من المسؤولية عن «التعذيب، والفقر، والفساد، والبطالة». كانت تلك هي الكلمات الملهبة التي استخدمت لتركيز مظاهرات الخامس والعشرين من كانون الثاني/ يناير، والتي أُعلنت على الفايسبوك وآلاف من المنشورات. كانت تلك هي الرسالة التي أعلنت بعنف متزايد مع تكثف الاحتجاجات، جاعلة من رحيل مبارك المطلب الذي لا تراجع فيه لحركة المقاومة المدنية التي استطاعت الالتفاف حوله. كانت له قوة رمزية وكذلك تداعيات محتملة على النظام السياسي الذي كان قد بُني حول شخصه.

لهذا السبب نفسه ردّت السلطات بشراسة، مرسلة شرطة مكافحة الشغب بغازات مسيلة للدموع ورصاص مطاطي، ومدافع مياه، وأفراد أمن بملابس مدنية استخدموا القضبان والهراوات الحديدية لضرب المتظاهرين وحمْلهم على الخضوع وتفريقهم. في اليوم الأول، أُلقي القبض على أكثر من ثمانمئة شخص وقتل أربعة، ثلاثة منهم في السويس حيث كان القتال في الشوارع وحرق مقارّ الحزب الوطني قد قوبل بعنف مفرط. ولكن وفيما شكّل قلقاً للسلطات، تشبّث المتظاهرون بمواقعهم، أو انفضوا عنها وأعادوا تشكيل أنفسهم في أماكن أخرى، مشتبكين في معارك في أثناء الأيام القليلة اللاحقة التي أصابت مراكز المدن الرئيسة بالشلل. استخدمت قوات الأمن كميات هائلة من الغازات المسيلة للدموع وعنفاً مفرطاً انعكس على المتظاهرين ممن تجمعوا خارج مباني المحاكم، والفنادق التي يسكنها المراسلون الأجانب ومقار الأحزاب. وهذا ما ترك انطباعاً طفيفاً نظراً إلى تجمع الاحتجاجات بسرعة وتأثيرها في أجزاء كبيرة من البلاد. كانت الإرشادات العملية حول كيفية تنظيم مقاومة مدنية والتصدّي لشرطة مكافحة الشغب تنتشر في تلك الأثناء عبر منشورات مصورة، وعبر الإنترنت والبريد الإلكتروني. كانت الإرشادات تشمل الملابس التي يجب ارتداؤها، وكيفية الردّ المضاد على قنابل الغاز المسيلة للدموع، وكيفية صدّ أساليب الاحتواء التي تستخدمها الشرطة وكذلك التجمّع للمظاهرات، واحتلال المباني والوسيلة الفضلى لتركيز الشعارات لتحقيق أقصى قدر من التأثير[٢٩].

---

(٢٩) Ian Black, "Leaflets being circulated in Cairo give blueprint for mass action", =

ظهرت أهمية كل هذا، يوم الجمعة الموافق الثامن والعشرين من كانون الثاني/ يناير والذي أُعلن «يوم الغضب والحرية». تجمع مئات الآلاف من المحتجين على مستوى البلاد وقوبلوا بالهراوات وقنابل الغاز المسيل للدموع، والرصاص المطاطي، ومدافع المياه والخرطوش في القاهرة والإسكندرية والسويس وغيرها من المدن الرئيسة. وتدفّقت قوات مكافحة الشغب سواء بالزي الرسمي أو في ملابس مدنية إلى الميادين والشوارع في نضال بياني وواضح مع أعداد هائلة من المتظاهرين على احتلال الفضاء العام. وفشلت أساليب الردع اليومية ومن ثمّ لجأت القوّات إلى استخدام العنف المفتوح. سقط مئات من القتلى على مستوى البلاد، وآلاف من الجرحى - كثيرون منهم فقدوا نظرهم بإصابتهم بطلقات نارية من أفراد الشرطة - مع القبض على المئات. وعلى الرغم من ذلك، نُهبت مقارّ الحزب الوطني وأُشعلت فيها النيران في المنصورة ودمياط والقاهرة نفسها، وكذلك أُحرق عدد لا حصر له من سيارات الشرطة. وفي الفترة المسائية، كان من الواضح أن الشرطة صارت عاجزة عن احتواء مئات الآلاف والسيطرة عليهم في الشوارع، ناهيك بعدم قدرتها على منع مزيد من المواطنين الانضمام في مراكز المدن. في القاهرة، على سبيل المثال، كان الضغط الذي لا يتوقّف من الأعداد، على الرغم من عنف قوات الأمن، قد أكسبهم معركة كوبري قصر النيل، حيث مكّنوا مئات الآلاف من العبور من الضفة الغربية إلى الشرقية من النيل ومن ثَمّ فتحوا الطريق إلى ميدان التحرير. وقرب نهاية اليوم، كانت الشرطة وقوات الأمن قد أُنهكت قواهم، فاقدين الحماسة والطاقة، وبدأت أعدادهم في التأرجح.

وقتئذ، وقع تطوّران مهمّان كان لهما أثر دالٌّ في التطورات اللاحقة، وهما: ظهور الجيش المصري في الشوارع وتقديم مبارك بياناً مختصراً على التلفاز أعلن فيه إقالة حكومته. كان لاستعراض الجيش قوته بتموقع المركبات العسكرية في الشوارع أن يثير استجابات متفاوتة وسط المحتجين. خاف بعضهم من أنّ هذا قد يكون تمهيداً لصراع عنيف ودموي على

The Guardian, 28 January 2011; Kaif tathawr bi-hida's [how to revolt peacefully], = <http://www.tahrirdocuments.org/wp-content/uploads/2011/03/international/archive/2011/01/egyptian-activists-action-plan-translated/70388/> [accessed 12 April 2011].

الشوارع، فتعرضت دبّابة وسيّارتا حراسة بعد دخولها ميدان التحرير لهجوم فوري وأشعل المحتجّون فيها النيران على الرغم من إنقاذ طواقمها. هذا في حين رأى بعضهم أن وصول الجيش تعد نقلة مساعدة، مستدلين بالدور الذي أداه الجيش في تونس عندما أوضح قادته أنهم لن يطلقوا النار على مواطنيهم. وهذا ما أثر في التوازن مسبّباً تخلّي بن علي عن السلطة وفراره من البلاد.

بالمثل، كان هناك في مصر من رأوا في التدخل العسكري إشارة على أنّ جهاز القمع المعتاد قد فشل وأن ثَمّة مباراة أخرى تأخذ مجراها. وعلى الفور ارتفع شعار «الجيش والشعب إيد واحدة!» وسُمعت أصداؤه في أرجاء الميدان وسُجّل ـ أيضاً ـ على لافتات عريضة. وهذا ما تردّد بقوة مضاعفة بعد ظهور مبارك المختصر على التلفاز ذلك المساء معلناً أنه كان سيقيل حكومته، ومتعّهداً على نحو مريب أن الحكومة الجديدة «ستتولّى مشكلة البطالة وتعزّز من الديمقراطية»[٣٠]. وردّاً على ذلك، تدفّق عشرات الآلاف إلى الشوارع في تحدٍّ لحظر التجوال الذي أعلنته السلطات. ودعوا جماعة، وبجملة واحدة إلى استقالة مبارك نفسه.

في تلك اللحظة، كان هناك حوالى إحدى عشرة محافظة من إجمالي ثمانٍ وعشرين تحت قبضة الاحتجاجات الجماهيرية، ونزل الجيش في الإسكندرية والسويس حيث كانت الشرطة قد تخلّت بشكل أو بآخر عن محاولة حفظ النظام. والحقيقة أنه في أثناء الأربع والعشرين ساعة اللاحقة كانت الشرطة ـ حتى أفراد الشرطة العاديون المسؤولون عن المرور والحراسة في الأحياء ـ قد اختفوا بشكل أو بآخر من شوارع مدن مصر وبلداتها الرئيسة. وقد تركت هذه الحركة الغريبة المصريين في حالة قلق حول أمن منازلهم وممتلكاتهم. ولكن هذا ما دفعهم دفعاً إلى تنظيم أنفسهم وتشكيل لجان مراقبة تابعة للأحياء تأميناً للأمن العام. كان الظن السائد وقتئذ أنها محاولة من وزارة الداخلية للضغط على المصريين بجعلهم يشعرون بما ستكون عليه الأمور في غياب قوات الشرطة المكروهة. وربما كان مقصوداً بذلك ـ أيضاً ـ التسبّب في عودة مئات الآلاف من المتظاهرين إلى بيوتهم

---

(٣٠) *The Guardian*, 29 January 2011.

لحراسة مصالحهم ضدّ النهب والسرقة. لو كان الأمر كذلك، فقد أتى بمردود عكسي مشهود.

تواصل تجاهل حظر التجوال من آلاف المواطنين في الشوارع، فيما اتّخذ مبارك سلسلة من التحركات أقرّ من خلالها نوعاً ما بأنه قد صار معتمداً كلية على القوات المسلحة للبقاء في منصبه. فالشرطة والمؤسسة الأمنية التي ظلّت تشكّل جزءاً كبيراً من صرح نظامه بدت مُفكّكة في وجه قوة المقاومة المدنيّة المستدامة. فالسلطة التي كانوا يمثّلونها لم تعد ملائمة لمهمة إعادة السيطرة على الشوارع، والميادين، والأماكن العامة في مصر. وتمييزاً لهذا التحوّل، عيّن مبارك أخيراً نائباً له، هو عمر سليمان. وهو ضابط جيش كان من أقوى الشخصيات في البلاد بوصفه رئيساً للمخابرات المصرية العامة منذ ١٩٩٥، ولم يكن بالشخصية المُطَمئنَة إذا كان الأمل في الإصلاح. ومن فورها ربطت شعارات المتظاهرين اسمَي مبارك وسليمان بطرائق سلبية.

على الرغم من ذلك، كان تعيينه، إلى جانب تعيين جنرال آخر، هو أحمد شفيق رئيساً للوزراء وعزل وزير الداخلية حبيب العادلي، قد بيّن للجماهير أن ثمة تحولاً خطيراً في السلطة قد حدث في القمة ـ تحوّلاً سببه جهدهم وقدرتهم على مقاومة التخويف والعنف الذي كان جزءاً كبيراً من رد الفعل المعتاد من السلطات على أي نوع من الاحتجاج أو المعارضة. ودفع بعضهم بأن ثمة انقلاباً عسكريّاً قد وقع، وأن مبارك من تلك المرحلة فصاعداً كان يرى السلطة تتفلت من بين يديه، حتى في دائرته الداخلية. وهذا ما أفاد بأن النزاع الحقيقي على الرغم من استمرار تركيز المطالب على رحيل مبارك، كان قد أصبح بين المتظاهرين والقوات المسلحة. فكان عزله الأفضل سواء كان الشعب والجيش يعملان معاً في حالة انسجام مثلما أوحت الشعارات أو حتى غير ذلك. فكان لاستمرار المظاهرات الحاشدة أن يواجه القوات المسلحة بتحدٍ مباشر فيما يتعلق بإعادة الاستحواذ على الفضاء العام في مصر.

في البداية، بدا أن القوات المسلحة قبلت هذا التحدي على محمل الجد عندما انتشرت الدبابات في اليوم التالي مباشرة في قلب القاهرة وفي مدن أخرى، وحلقت طائرات «أف ١٦» (F16) على ارتفاع منخفض على

طول النيل مسبّبةً طنيناً مخيفاً للآلاف في ميدان التحرير. وعلى الرغم من هذا الاستعراض المؤثر لقوة السلاح، كان من الواضح أن الأعداد على أرض الواقع هي التي ستقول كلمتها. فقد تم منع الدبابات بضغط الأجساد التي لم تستطع القوات إزاحتها ولم تختر قتلها، أما تخويف الميدان بأزيز الطائرات فقد قوبل بإيماءات سخرية من الميدان، ثم التقى الآلاف من المتشجعين بعزل وزير الداخلية عند مبنى الداخلية القريب من الميدان، حيث فتح ضباط الشرطة والمخابرات النار عليهم، ممّا أثار المتظاهرين لقصفهم بالنيران وأخيراً تم إخلاء المبنى.

في الأيام اللاحقة، لم يظهر الجيش، على الرغم من تطويقه الميدان وحراسته المباني العامة الأخرى على مستوى البلاد، أيَّ ميلٍ لقتل المتظاهرين. على العكس من ذلك، مع تلاقي عشرات الآلاف من المتظاهرين في ميدان التحرير، كان الجنود مرتاحين سواء في الميدان أو عندما واجهوا مظاهرات حاشدة في الإسكندرية والسويس والمنصورة ودمنهور. وعندما أعلنت قيادة القوات المسلحة في مساء الحادي والثلاثين من كانون الثاني/يناير أن الجيش لن يستخدم القوة لإسكات مطالب الشعب «المشروعة» شجّع ذلك كل من كان قد اتخذ خطوة محفوفة بالمخاطر على تحدي سلطات الشرطة والجيش لإثبات وجهة نظرهم. ومثلما قال أحد المتظاهرين وقتها، «لقد تخلّص الناس من خوفهم» وكان أثر ذلك في رفع المعنويات واضحاً لا يحتاج إلى كثير من التخمين[٣١].

في غرة شباط/فبراير، بعد أسبوع من المظاهرات الأولى الأصلية، خرج ما يقرب من ثلاثة ملايين مواطن إلى الشوارع في ربوع مصر، مستعيدين الأماكن العامة ومظهرين تحدّيهم بأجسادهم وأصواتهم - من بين الشعارات الرئيسة وقتها ما طُبع - أيضاً - على اللافتات العريضة، كان «ارحل!» بتكرار لا يتوقف. قُدر عدد المتجمعين يومها في ميدان التحرير ما يقارب المليون متظاهرة ومتظاهر، ذلك الموقع الذي أصبح المركز الرمزي للانتفاضة. وبثّت وسائل الإعلام العالمية في مصر والعالم صور هذا البحر

---

(٣١) *The Guardian*, 31 January 2011; "Istimrar al-muzahirat bi-il-suwis" [dem-onstrations continue in Suez] *al-Masry al-youm*, 31 January 2011, <http://www.almasryalyoum.com/node/307911>.

المائج من المحتشدين، فيما واصلت هواتف المحمول تسجيل هذه اللحظة من التحدّي والتضامن ناقلة إيّاها إلى أرجاء البلاد الباقية. أصبح الميدان نفسه بؤرة لا للاحتجاج والتظاهر فحسب، بل ـ أيضاً ـ للجدل والترفيه والمؤانسة. نُصبت منصّات الطعام السريع، سبقتها النقاط الطبية، وحلقات النقاش والجدل، وعشرات من خيم الإيواء لمن قضوا الليل في الميدان ـ إحدى الخيام كتب عليها «بنسيون الحرية» باللغتين العربية والإنكليزية ـ وكان هناك جدران من الجرائد ومنشورات موزعة مجاناً. وبتعبير الروائية «أهداف سويف» التي كتبت بانتظام حول مشاركتها في مظاهرات ميدان التحرير، «لقد تجمّعنا، كأفراد، في مشروع تعاوني عظيم»[٣٢]، وكان الهم الرئيس عند المتظاهرين هو عدم فقدان الزخم حتى بعد أن كانت التغيرات قد بدأت تأخذ مجراها في قمة الدولة. وذكرت «إسراء عبد الفتّاح»، كعضو في حركة ٦ أبريل، «لا نريد أن تعود الحياة إلى طبيعتها قبل أن يرحل مبارك»[٣٣].

كان هذا كله قد أصبح أكثر من ضروري نظراً إلى ما أعلنه مبارك من أنه سيتقاعد في أيلول/سبتمبر ٢٠١١. فضلاً عن الاستشهاد برئيس الوزراء الجديد في قوله «كل شيء خاضع للتعديل، بلا حدود» في حين بدأ نائب الرئيس حواراً مع بعض ممثلي الحركات الاحتجاجية[٣٤]. وكان الخطر في أن يزول زخم الاحتجاج والمقاومة، نظراً إلى أن تنازلات من هذا النوع قد تكون كافية لإقناع بعض الناس بأن المبادئ الرئيسة تحققت. وفي هذه الملابسات، قد يكون من الصعب تحقيق إعادة حالة الإقبال من المتظاهرين التي كانت تحقّقت حتى ذلك الوقت. وللسخرية، فقد كانت الحركة التالية من داخل النظام هي إنهاء الاحتجاجات باستخدام عنف مفرط وهو ما جاء ـ تحديداً ـ بمردود عكسي معيداً شحن المظاهرات.

ففي الثاني من شباط/فبراير التقى آلاف ممن زعم أنهم «مؤيدو مبارك» في ميدان التحرير مسلحين بقضبان وهراوات حديدية وحجارة، وشنّوا هجوماً عنيفاً على آلاف المتجمّعين في الميدان. وبدا أن الجنود المحيطين بالميدان

---

(٣٢) *The Guardian*, 29 January 2011.

(٣٣) *The Guardian*, 1 February 2011.

(٣٤) BBC News - Middle East, 1 February 2011, <http://www.bbc.co.uk/news/ mobile/ world-middle- east-12331520> [accessed 6 February 2011].

كانت لديهم أوامر بتركهم يمرون، وهبطت هذه المظاهرة التي زعم أنها عفوية من المخلصين إلى الرئيس على المحتجّين، مستخدمين الخيول، والجِمال مدفوعين من دون تنظيم بهدف طرد المحتجّين من الميدان. ورد المحتجّون على الهجوم وجرت معارك في الميدان وحوله لعدّة ساعات، أسفرت عن قتل خمسة أشخاص على الأقل، وجرح مئات آخرين. وفي النهاية نجح المعتصمون في الميدان في طرد المتهجمين ووضعوا متاريس. كما أمسكوا بعدد من «الهجامة» ووجدوا أن كثيرين منهم أعضاء في الشرطة والأمن بملابس مدنية أو تابعين للخدمة المدنية داخل جهاز الشرطة، وقد نقلوا بالحافلات للتعبير عن ولائهم للنظام المترنّح. تعثّر هذا التكتيك، وأجبر رئيس الوزراء على تقديم الاعتذار في اليوم التالي على ما وقع من عنف، معلناً أنه كان «خطأ قاتلاً» وأنه سيجري تحقيقاً شاملاً في الأمر(٣٥). وفيما بدا كأنه محاولة لإظهار حسن النيات العسكرية الجديدة، شكّلت المركبات العسكرية متاريس تفصل الطرفين ثم تحركت ضدّ مؤيّدي مبارك، طاردة إيّاهم من الجسر العلوي الذي كانوا يهدّدون من خلاله المعتصمين في الميدان.

أعاد هذا التحوّل في الأحداث شحذ المظاهرات، فعبّر الناس عن غضبهم من الطرق التي استخدمها النظام، مبيّنين أنهم كانوا عازمين على مواصلة احتجاجاتهم بأحجام أكبر من أي وقت سبق. وقد حدّد يوم الجمعة التالي ليكون «جمعة الرحيل» فاحتشدت أعداد هائلة في الميدان ولكنهم خرجوا ـ أيضاً ـ بمئات الآلاف إلى شوارع الإسكندرية، وبورسعيد ورفح والإسماعيلية والزقازيق والمحلة الكبرى وأسوان وأسيوط. في طول مصر وعرضها، كان هناك ملايين استعادوا الفضاء العام في مدن مصر، مظهرين احتقارهم لنظام مبارك وكذلك حجم المشكلة التي تواجه أي سلطة قد تحاول الوقوف ضدّ هذا المدّ من الشعور الشعبي.

كان المحتجّون هنا يخاطبون القيادة العليا للقوات المسلحة، وقد قام ممثل هذه القيادة الرئيس، المشير محمد حسين طنطاوي، الذي خدم طويلاً

(٣٥) *The Guardian*, 3 February 2011; "Egypt PM "Sorry" for violence", Al Jazeera website, 3 February 2011, <http://english.aljazeera.net/news/middleeast/2011/02/201123133551858568.html> [accessed 6 February 2011].

كوزير للدفاع، بلفتة عندما زار الميدان، وكان هدفه الظاهري هو التحدث إلى جنوده، ولكن ـ أيضاً ـ كي يُرى وهو يتحدث إلى بعض المتظاهرين. وقتئذ ـ أيضاً ـ أخبر رئيس الوزراء هيئة الإذاعة البريطانية (BBC) ـ القسم العربي «في الواقع لقد تنحّى الرئيس بالفعل، ونحن في حاجة إليه في خلال الشهور التسعة التالية»[٣٦]، ولكن كانت رغبة حركات المقاومة هي تأكيد أن مبارك كان هو، تحديداً، الشخص الذي لا تريده السلطات العسكرية، وأنه المسؤول عن كل شيء. وهم في ذلك كانوا على وعي لا بالخلافات داخل المؤسسة العسكرية فحسب، بل ـ أيضاً ـ التوتر المتزايد مع الداعم العسكري الرئيس، وهو الولايات المتحدة. فكانت المظاهرات الحاشدة، والتغطية الصحافية العالمية والأعداد المتزايدة من اللافتات التي ظهرت باللغة الإنكليزية ـ مثل الملصقات التي انتشرت في كل مكان وتقول «انتهت اللعبة» ـ تستهدف المؤسسة الأمنية في الدولة بل كذلك داعميها الأمريكان. وقد بدأ الرئيس أوباما التحدّث صراحة عن الحاجة إلى «تغيير مُرَتَّب» وسط شائعات حول جهود أمريكية لتأمين انتقال فوري للسلطة من مبارك إلى سلطة ثلاثية عسكرية.

لهذا السبب نفسه، وكذلك لارتباطه الطويل بالرئيس مبارك والدور الرئيس الذي أدّاه في دولة الأمن الوطني في مصر، كان عمر سليمان محل ارتياب عميق. ولم يكن من المفاجئ أن تتوقّف جهوده في التفاوض مع بعض ممثلي حركات الاحتجاج. فلم يكن على استعداد لمنحهم معظم مطالبهم الرئيسة، وعلى رأسها التنحّي الفوري لرئيسه، مبارك. ولكنّ المتظاهرين بيّنوا مهاراتهم في الحفاظ لا على روح المقاومة فقط، بل ـ أيضاً ـ روح التعاون المنظّم في ميدان التحرير وعلى مستوى البلاد. فتصرّفت التنظيمات المحلية بطرائقها الخاصة، وبدأت في إظهار أن المشكلة لم يعد من الممكن رؤيتها على أنها «مشكلة أمنية» ومن ثَم التعامل معها على هذا النحو.

على العكس تماماً، أصبح ميدان التحرير، صورة رمزية وقوية، وفي

(٣٦) BBC News - Middle East, 4 February 2011, <http://www.bbc.co.uk/news/ world-middle-east-12362826> [accessed 6 February 2011].

الوقت نفسه آلية للاحتجاج الشعبي. كان شيئاً أشبه بمجلس شعبي في حالة انعقاد دائم. وفي أثناء النهار، تزداد الأعداد إلى مئات الآلاف، وفي الليل تهبط إلى بضعة آلاف ـ بما يكفي لشغل المركز الرئيس ومداخل الميدان، والنوم بين عجلات المركبات العسكرية لضمان عدم تحركها فجأة لتطهير الميدان في وقت متأخّر من الليل. شُيّدت منصة في أحد أطراف الميدان، سامحة للناس بتنوعهم مخاطبة الجمع المحتشد أمامها من المهتمين، فضلاً عن شدّ مساحة كبيرة من الأقمشة البيضاء في الخلفية لتكوين شاشة يمكنهم أن يعكسوا عليها الإذاعات التلفزيونية المهمة. كان من الواضح ـ أيضاً ـ أن الميدان هو المكان الذي سيصادق فيه على أي اتفاق يبرم مع نائب الرئيس بالتزكية. ما لم يكن الاتفاق مرضياً للمطالب الرئيسة المشتركة بين معظم الموجودين ـ الرحيل الفوري لمبارك، وحلّ البرلمان، والإفراج عن المساجين السياسيين، وإنهاء العمل بقوانين الطوارئ التي ظلّت نافذة منذ عام ١٩٨١ ـ فلن تلقى أيّ فرصة للقبول.

كان الحفاظ على هذه الآلية مهمّةَ قطاع عريض من المصريين: عمّال المصانع، أصحاب المحال، المنتمين إلى جميع قطاعات الطبقة المتوسطة، خريجين، وعاطلين عن العمل يتجمّعون بانتظام في الميدان. كانت روحهم المعنوية مرتفعة بحكم ما أدركوا تحقيقه من مجرّد الوقوف في الأماكن العامة وشغلها وإجبار السلطات على أخذهم في الاعتبار. وقد استمدّوا قوة من المواد الترفيهية والمناقشات والأداءات والعروض والهتافات التي وجدت إيقاعها الخاص وأعطت الانطباع بأن الحياة الشعبية المصرية بأكملها كانت حاضرة في الميدان. شبك المسيحيون والمسلمون أذرعهم بعضها ببعض في إشارة إلى تضامنهم كمصريين، منظّمين أنفسهم ليحرس كل فريق الآخر في أثناء الصلاة. وتحت لافتة عريضة كتب عليها «شيخ وقسيس ليرحل الرئيس»، دعا المصريون مسلمون ومسيحيون إلى سقوط مبارك. مجموعة من الشباب يحملون صندوقاً يمثّل نعش مبارك، يسيرون جيئة وذهاباً في الميدان مظهرين إصرار الناس، هاتفين بشعارات ضدّ النظام. في الوقت نفسه، نجد دمى معلقة شنقاً في أعمدة الإنارة تمّثل مبارك وآخرين من المرتبطين بحكمه، رسومات غرافيتي تدعو إلى إسقاط النظام مرشوشة على الجدران، ومثلها على مركبات الجيش في غياب أي جهد لمسحها. ومثلما قال أحد

المشاركين ويدعى «أحمد محمود»، لأحد المراسلين الأجانب «سأحضر كل يوم إلى أن يرحل؛ لأني أعرف الآن أننا ربحنا . . . فعندما توقّفنا عن الخوف، علمنا أننا سنربح»[٣٧].

على الرغم من التوجّهات المطمئنة نوعاً ما من القوات المسلحة، فإنّ هشاشة عدد كبير من الناس ممن تجمعوا في مكان واحد كانت تعني أن هناك حاجة إلى الحفاظ على الزخم فيما وراء ميدان التحرير. ففي أثناء المظاهرة الأكبر في الميدان، يوم الثامن من شباط/فبراير كانت هناك بالمثل مظاهرات أخرى كبيرة في خمسة وعشرين موقعاً آخر في مصر، وكذلك المشاركة الواضحة والمتزايدة للاتحادات العمّالية في مواقع استراتيجية رئيسة في النقل، ومدن القناة، ومصانع القطن وصناعات الحديد والصلب. وحثّ نائب الرئيس الجميع من دون جدوى على العودة إلى العمل وإنهاء الأزمة. ومن دون حكمة منه أرفق هذا الحثّ بتهديد مستتر بفرض الأحكام العرفية قائلاً: «لا نريد التعامل مع المجتمع المصري بأدوات بوليسية». والحقيقة، كان ما قاله قد بدأ في الحدوث فعلياً، زادت أعداد المقبوض عليهم وزعمت السلطات أنهم نشطاء وأجريت معهم تحقيقات بوساطة الجيش[٣٨]. ولكن هذا ما وسّع مجال الأنشطة، فانتقل المحتجّون إلى مبنى البرلمان المصري موضحين أن هذا من ضمن الأهداف. والأهم من ذلك، تزايد أعداد العمال ممّن دخلوا في إضرابات تعاطفاً مع مطالب المتظاهرين، بما أصاب الاقتصاد المصري بالشلل، ظلّت البورصة مغلقة وسرعان ما انضمّ سائقو النقل العام والمحامون وعمّال النسيج وغيرهم إلى الإضراب.

أمام هذا الحائط الصلد من الاحتجاج، تصرّف الجيش، ففي حركة تذكّرنا بالانقلابات التي ضربت العالم العربي في القرن العشرين اجتمع المجلس الأعلى للقوات المسلحة (تحت قيادة المشير طنطاوي وفي غياب مريب للرئيس مبارك) وأصدر البيان رقم واحد في العاشر من شباط/فبراير.

---

(٣٧) Chris McGreal, "Mubarak is still here, but there's been a revolution in our minds", *The Observer*, 6 February 2011.

(٣٨) Amnesty International, 'Egyptian military urged to halt torture of detain-ee's, 17 Feburary 2011, <http://www.amnesty.org/en/news-and-updates/egyptian-military-urged-halt-torture-detaines-2011-02-17> [accessed 27 February 2011]; *The Guardian*, 10 February 2011.

وبدلاً من إعلان الأحكام العرفية، أكّد المجلس الحقوق المشروعة للشعب وذكر أن المجلس سيظل في حالة انعقاد دائم «لحماية الأمة وإنجازات الشعب المصري العظيم وطموحاته»[٣٩]، ثم أُعلن وقتها أن الرئيس سيلقي بياناً ذلك المساء. وهو ما خلق حالة من حمّى التوقّعات فيما تجمّع مئات الآلاف من المصريين في ربوع البلاد معتقدين أن تلك هي اللحظة التي أخيراً سيستسلم فيها مبارك متخلّياً عن الرئاسة. وكان الإحباط في انتظارهم. فعندما طلّ على الشاشة، كرّر ما قاله من أنه لا ينوي التنحّي، ولكنه سيسلّم سلطات بعينها إلى نائبه. وقتها ظهر نائب الرئيس وطلب من الجميع الرجوع إلى منازلهم وعملهم ـ وألا يستمعوا إلى المندسين، مردّداً ما أشار إليه مبارك أن مطلب التنحّي دخيل علينا من الخارج. وكان لهذه الأداءات أن تحتّم نهاية مبارك وكذلك نائبه.

في ربوع مصر، كانت الدعوات إلى أكبر مظاهرة على الإطلاق لتتمّ في اليوم التالي مباشرة، الحادي عشر من شباط/فبراير، كان الناس في غضب شديد لما سمعوه لتوّهم. وفيما هم عاجزون عن منع هذا، وجدت وحدات الجيش المعيّنة في المباني العامة نفسها محاصرة وأقل عدداً بكثير من مئات الآلاف من مواطنيها. عزل المتظاهرون مبنى الاتحاد المصري للإذاعة والتلفزيون في القاهرة، وأعلنوا الاعتصام خارج القصر الرئاسي والتقوا بمئات الآلاف ليس في ميدان التحرير فقط، بل في أنحاء البلاد كافّة، جميع الأماكن العامة التي شكّلت إلى حدّ كبير جزءاً من احتجاجات الأسابيع السابقة. ورأى المجلس العسكري أنه لم يكن بالقوة التي تؤهله لمواجهة هذه الحركة الجماهيرية، فعقد جلسة طارئة. وفي غضون ساعتين، نُقل مبارك جوّاً مع عائلته إلى مقرّه الخاصّ في فيلا شرم الشيخ، وفي عصر ذلك اليوم طلّ نائبه على شاشات التلفاز معلناً في أقصر بيان ممكن أن الرئيس مبارك قد تخلّى عن الرئاسة مسلّماً السلطة إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة، بقيادة المشير طنطاوي. أصبح المجلس مذّاك السلطة التنفيذية العليا في مصر، وانطلقت الاحتفالات في ربوع البلاد وهدرت صياحات وهتافات هائلة في ميدان التحرير وغيره من الأماكن. وهذا ما

---

(٣٩) Egypt State Information Service, 10 February 2011, <http://www.sis.gov.eg/En/Story.aspx?sid=53690> [accessed 5 July 2011].

لخّص الشعور بالإنجاز لدى من شاركوا في هذه التظاهرة الضخمة للمقاومة المدنية الشعبية، التي لا يوازيها حدث في تاريخ مصر: «قاومنا. وفعلناها»[٤٠].

كانت في الحقيقة محصّلة استثنائية، ولكن مثلما أدرك كثيرون ممن شاركوا في تلك الأحداث، لم يكن تنحّي الرئيس، بكل ما ظهر به من دراما، سوى البداية. كان التحدّي الحقيقي في محاولة ترجمة هذا النوع من السلطة الشعبية التي شوهدت في جميع مدن مصر في أثناء تلك الأسابيع القليلة إلى تغيّر جوهري رغب به كثيرون. كانوا على وعي بأن طنطاوي وغيره من أعضاء المجلس العسكري أنفسهم عملاء وزملاء على مدى فترات طويلة للرئيس المتنحّي ومن ثَم كانوا موضع شكّ بأنهم سيشرفون على تغيّرات راديكالية في توزيع السلطة. لذا؛ وعلى مدار عام ٢٠١١، كان هناك تكرار لاحتلال ميدان التحرير ومظاهرات كبيرة في مدن مصرية أخرى. ولم يكن لهذا أن يعادل بأي حال من الأحوال مظاهرات كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير، ولكنها غالباً ما جلبت أعداداً كبيرة إلى الشوارع لإعلام المجلس العسكري بحجم الاستياء العام من حالة التأخير والعزوف الظاهر في محاكمة كثير من الشخصيات القيادية في حكومة مبارك، بمن فيهم الرئيس نفسه وابنه. وفي غياب البرلمان، أُجريت أخيراً انتخاباته التي كانت قد أُجّلت مراراً، في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر إلى كانون الثاني/يناير، وبدت في الغالب كما لو كانت هذه الحشود الغفيرة قد مثّلت رمزيّاً مصر كلها.

طبيعيّاً، لم يكن للزخم أن يتواصل على منوال ثابت، لأسباب ليس أقلّها الصعوبات الحتمية التي واجهها عامة الناس في محاولة الجمع بين ما يجري وبين متطلبات حياتهم اليومية. كذلك أصبح من الواضح أن الأجندات

---

(٤٠) *The Guardian*, 11 February 2011.

ذكر تقرير للجنة تحقيقات رسمية في مصر أنه في خلال انتفاضات كانون الثاني/يناير ـ شباط/فبراير أعلن عن مقتل ٨٤٦ من المدنيين واثنين وستين من رجال الشرطة على مستوى البلاد. أمّا حصيلة الجرحى فتجاوزت ٦٤٠٠.

"Egypt unrest: 846 killed in protests - official toll", BBC News - Middle East, 19 April 2011, <http://www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-13134956> [accessed 25 April 2011].

والقضايا السياسية المختلفة كانت تحمّس قطاعات مختلفة من عامة المصريين. ومن هنا أصبح التركيز الأصلي على التخلّص من مبارك أكثر غموضاً بمجرد تنحّيه، وبدأت قضايا أخرى مرتبطة بمستقبل مصر في خلق اختلافات في الرأي. وهذا ما أبقى على إمكانية التعبئة والحشد، على غرار ما حدث في نيسان/أبريل ٢٠١١، عندما عاد تحالف القوى الأساسية إلى ميدان التحرير للمطالبة بمحاكمة فورية للرئيس المخلوع وحاشيته. ولكن كان من الأصعب المحافظة على هذا الأداء، مثلما حدث في أواخر حزيران/يونيو ٢٠١١ عندما خرج عشرات الآلاف، وليس مئات الآلاف كما هو معتاد، إلى الشوارع احتجاجاً على الفشل في مقاضاة ضباط الشرطة المسؤولين عن قتل ما يقرب من ٨٠٠ مصري في انتفاضة يناير - فبراير. وحقيقة وقوع ما يقرب من ألف جريح في اليومَيْن اللاحقيْن من هذه المظاهرة دلَّ على أن المجلس العسكري قد زاد شعوراً بالثقة فيما يتعلّق بقدرته على استخدام القوة عندما كان الهدف هو الدولة الأمنية نفسها. وهذا ما تبيّن بوضوح أعلى في نهاية تموز/يوليو من العام نفسه عندما تجمّع آلاف من المتظاهرين مرة أخرى في الميدان من أجل مسيرة احتجاجية تتجه إلى وزارة الدفاع. ولم تواجه هذه المسيرة بمجرد صفوف صلدة من الجنود ممّن سدوا الطريق على المتظاهرين، بل تعرضت - أيضاً - إلى عنف شديد من «البلطجية» ممن حاصروا المسيرة من جميع الجوانب، مسلحين بالحجارة، والقضبان الحديدية، والمطاوي/السنج/السكاكين[٤١].

لا شك في أنّ محاولة الاحتجاج على طرائق المجلس العسكري ونيّاته أثارت مشاعر مختلطة في مصر. فعلى الرغم من زوال الثقة فيه باعتباره بقايا متسلّطة للنظام القديم، رأى آخرون فيه الكفيل بإرساء النظام والجهة التي ستضمن الانتخابات العامة القادمة والإشراف عليها. كانت هذه، بلا شك، الرسالة التي نقلها إعلام الدولة. فقد غازل الإعلام الليبراليين الجدد في أعقاب خلع مبارك، ولكنه سرعان ما عاد في غضون أسابيع قليلة ليكون المتحدّث الرسمي للسلطة التنفيذية العليا في الدولة. وكان الرد على هذا من

(٤١) Ingo Gilmore, "Egypt erupts into new violence as dozens injured during Cairo protest", *The Guardian online*, 24 July 2011, <http://www.guardian.co.uk/world/2011/jul/24/egypt-violence-tahrir-square-protest> [accessed 12 October 2011].

ناحية جزئية أن تجمّع المصريون الأقباط بالآلاف، وانضم إليهم كثيرون من مواطنيهم، للتظاهر خارج مبنى الإذاعة والتلفزيون في بداية تشرين الأول/ أكتوبر. كان احتجاجهم من ناحية على فشل المجلس العسكري في تأمين الكنائس المصرية ضدّ الهجمات (أُحرقت عدة كنائس في الأسابيع السابقة) ومن ناحية أخرى على التغطية المنحازة من إعلام الدولة. وجاء ردّ فعل قوّات الأمن، بما فيها الجيش، شديد العنف، مستعينين في ذلك بدعم عشرات البلطجية المسلحين، الذين صوّرهم إعلام الدولة بأنهم «مواطنون معنيون». وتعرض المتظاهرون للهجوم وتفرقوا مخلّفين وراءهم نحو سبعة وعشرين قتيلاً ومئات الجرحى[٤٢].

لم يكن لهذه الأحداث سوى مضاعفة عدم ثقة كثيرين من المصريين واستيائهم من الطريقة التي كان المجلس العسكري يتصرّف بها، استياءً وسخطاً ظلّ في تصاعد حتّى حلول أول انتخابات عامّة في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١. ولكن، وقتئذٍ تجاوز المجلس العسكري الحدود. فقد حاول استباق الجدل الدستوري باقتراح تدبير من شأنه الحدّ من المراقبة الديمقراطية على القوات المسلّحة بل ومنحهم إن أمكن حقّ الفيتو/الاعتراض على الدستور المنتظر. وكان لهذا، إلى جانب إدراك أن الجدول الزمني لتسليم المجلس العسكري السلطة إلى سلطة مدنية لن يحدث حتى وقت متأخر وصل إلى عام ٢٠١٣، بعد الانتخابات الرئاسية المقررة، كان لهذا أن يعيد مئات الآلاف من المصريين إلى ميدان التحرير والميادين الرئيسة في الإسكندرية مدن أخرى في الثامن عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر.

وفيما قد يكون أملاً في منع التجمّعات الجماهيرية الضخمة التي كانت نافذة التأثير في بداية العام، تحرّكت قوات الأمن ـ شرطة مكافحة الشغب مدعومة بوحدات الجيش ـ سريعاً إلى الموقع واستخدمت العنف المفرط ضدّ المتظاهرين. تسبّب هذا في وقوع عشرات الإصابات في الأيّام القليلة الأولى، وهو ما لم يخدم سوى في نزول مزيد من الناس إلى الشوارع. وحاول المتظاهرون في القاهرة اجتياح مبنى وزارة الداخلية، الذي كان لا

(٤٢) "Cairo clashes leave 24 dead after Coptic church protest", BBC News - Middle East, 10 October 2011, <http://www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-15235212> [accessed 20 October 2011].

يزال معقلاً لعناصر النظام الأكثر عنفاً وقمعاً. وتحوّلت الشعارات وقتها إلى الدعوة باستقالة المشير الطنطاوي والمجلس العسكري. وتطوّرت المعارك، بالحجارة والمولوتوف من المتظاهرين يقابلها الرصاص المطاطي والخرطوش الذي أُطلق في وجوه المتظاهرين، فضلاً عن سُحُب الدخان من القنابل المسيلة للدموع - بدفعة جديدة أقوى من المستخدمة في بداية العام. وفي تلك الأثناء، اتخذ القناصة مواقعهم بالقرب من وزارة الداخلية، مطلقين النار على كل من يقترب مِنَ المبنى. وفي أثناء تلك الأيام، قُتل ما يقرب من خمسين شخصاً. استقالت الحكومة المدنية، وبدا الأمر لكثيرين من الناس في الميدان، مع خطورة الموقف، أنهم اقتربوا أخيراً من إنهاء ما بدؤوه من عمل في كانون الثاني/ يناير. وبحسب تعبير إحدى المتظاهرات، وتدعى «مَيْ عدلي»، التي كانت تنقل الأحداث: «نزل الناس من منازلهم إلى الشوارع لينضموا إلينا، فقد أطاحوا برأس النظام مرة، وهاهم يعودون الآن إلى ضرب جسده»(٤٣).

على الرغم من ذلك، ظلّ المجلس العسكري في السلطة وتفرّقت المظاهرات في نهاية الأمر، حتى مع استمرار عدد قليل في الميدان. وعلى الرغم من جلب المظاهرات مئات الآلاف تعاطفاً، فشلت في الوقت نفسه في تكرار ما شهدته البلاد في بداية العام من إشعال انتفاضة تغطّي سائر مصر. وهذا ما قد يرجع في جزء منه إلى أن صورة القوات المسلّحة، التي يعزّزها إعلام الدولة، كانت ما تزال نسبياً إيجابية في نظر كثير من المصريين، على الرغم من مخاوف الآخرين. ولكن في جزء آخر كان ذلك يرجع إلى حقيقة أن أحد المطالب الرئيسة للمحتجين - تأجيل الانتخابات العامة الوشيكة - وجدت قليلاً من التعاطف في البلاد. على العكس من ذلك، فإن كثيراً ممن اشتركوا ربما في عدم الثقة في الدولة التسلّطية اعتقدوا على الرغم من ذلك أنه من الحتمي تحريك الجدول الزمني الانتخابي، خاصة أنّ المجلس العسكري قد قدّم تنازلاً بموافقته على أن تجري الانتخابات الرئاسية في حزيران/ يونيو ٢٠١٢. وهذا ما ظهر لكثيرين، ولا سيّما الإخوان المسلمين وغيرهم من الأحزاب الإسلامية ممّن رجَوا تحقيق

(٤٣) Jack Shenker, "Tahrir Square crowds vow "Fight to death' for end of military rule", *The Guardian*, 21 November 2011, p. 4.

مكاسب جوهرية في الانتخابات المنتظرة، الطريقة الفضلى لضمان التسليم المبكر للسلطة إلى سلطة مدنية.

بهذه الطريقة، اكتشف المتظاهرون في ميدان التحرير وغيره من أماكن في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ حدود التظاهر الجماهيري الحاشد. فلم يكن الأمر مجرد تناقص العدد وعدم بلوغه أبداً ما أملوه أو أن السلطات العسكرية كانت قادرة على استخدام العنف المبالغ ومستعدّة له، كما بدا من دون محاسبة، بل كان الأمر ـ أيضاً ـ أنّ الوضع العام قد تغيّر بطريقتين مهمّتين. فمن ناحية، تغيّر «الجمهور». ففي بداية ذلك العام، أكّد هذا الجمهور نفسه رمزيّاً بل وماديّاً بطرائق فعّالة ونافذة خلع مبارك، مقسماً النظام ومكذّباً مزاعمه بسلطانه العام، ولكنه الآن، أي الجمهور أصبح منقسماً على نفسه. فعلى مدار العام، كانت الأجزاء المكوّنة للكتلة التي استخدمت التظاهر الجماهيري بفعّالية نافذة، قد انقسمت. فكان كل فريق يتبع أهدافه الخاصة، مطوّراً استراتيجيته للإفادة من الوضع الجديد للسياسات المصرية. ومن ناحية أخرى، وعلى الدرجة نفسها من الأهمية، كانت حقيقة أن مستقبل الانتخابات والمؤسسات النيابية وقتها وعدت بفتح أنواع جديدة من المساحات العامة للمواطنين المصريين.

لم يكن من جنوا مكاسب في الجولات الأولى من الانتخابات ـ بشكل رئيس الحزبيْن الإسلاميّيْن الحرية والعدالة، والنور ـ على استعداد لقطع، دعك من تعليق، عملية بدت كأنها وضعت لمدّهم بأغلبية ساحقة في البرلمان الجديد، بكل ما قد يعنيه ذلك فيما يتعلق بصياغة الدستور الجديد. كانوا هم ـ أيضاً ـ قلقين من السلطة الراسخة من فرق الضباط ومؤسسات المجلس العسكري، وعلى الرغم من ذلك رفضوا إعارة تأييدهم الجماهيري للاحتجاجات الجماهيرية المستمرة في نهاية العام. حتى عندما أثار عنف القوات المسلحة المفتوح موجات جديدة من الاحتجاجات ضدّ المتظاهرين الباقين ـ كما كان الحال في المظاهرة الحاشدة يوم الثاني والعشرين من كانون الأول/ديسمبر ضدّ أعمال القتل في الأيام القليلة السابقة وضدّ إهانة الجنود للمتظاهرات على الملأ ـ رفضت الأحزاب الإسلامية تأييد الاحتجاجات.

مع ذلك، كانت هناك محاولة لاستعادة سلطة التظاهر الجماهيري الحاشد في حزيران/ يونيو ٢٠١٢. تسبّبت تركيبةٌ من أحكام القضاء المصري والمجلس العسكري، وقتها، في حلّ مجلس الشعب المنتخب حديثاً، مؤكّداً ذلك أهمية الجيش الرئيسة في أي إرساء مستقبلي للدستور، وملقياً بالشك في فوز مرشّح الإخوان بالانتخابات الرئاسية. وأمام احتمال أن يكون نظام السلطة المتسلّطة القديم، المدعوم من الجيش قد فرض نفسه، تجمّع مئات الآلاف من المواطنين في ميدان التحرير ليجسّدوا مرة أخرى جمهوراً حاشداً، مستعيدين الفضاء العام. وفي غياب المؤسسات النيابية، ظهر هذا بوصفه الطريقة الوحيدة التي يمكن بها مساءلة السلطة. ولكن، ومثلما بيّنت الأحداث منذ خلع مبارك، كانت مهمة محفوفة بالمخاطر، دعت إلى القمع العنيف وربما الانقسام في صفوف الجماهير المصرية نفسها. والحقيقة، أُعلن محمّد مرسي ـ مرشّح الإخوان ـ الفائز وأصبح أول رئيس منتخب ديمقراطيّاً لمصر. ومع ذلك، كان الاحتلال الجماهيري الحاشد للفضاء العام، تدعمه ذكريات بدايات عام ٢٠١١، تذكيراً قويّاً لمن على رأس الدولة بالطبيعة المشروطة لسلطتهم.

البحرين: العائلة، والطائفة، والسلطة

على غرار ما نجحت فيه انتفاضة المقاومة الشعبية في تونس كانون الثاني/يناير ٢٠١١ في منح الأمل وكذلك الإلهام للمصريين، نجحت انتفاضة المصريين شباط/فبراير من العام نفسه في إلهام شعب البحرين الساخط فيما مارسه من تعبئة وحشد على الطريقة نفسها. كانت هناك جملة من العوامل المألوفة في قلب المظاهرات الدورية وأعمال الشغب والاضطرابات المدنية التي ميّزت سياسة البحرين في أثناء العقد ونصف العقد الأخير. مرت حركات الاحتجاج بمراحل مختلفة خلال تلك السنوات، حيث حاول البحرانيون مقاومة ما مارسته الحكومة من جور على حقوقهم كمواطنين، بل انتزاعها نزعاً، وهو ما انسحب كذلك على سبل التعبير عن البطالة وانعدام التكافؤ الاقتصادي. ومن ثّم، كان لتركيبة الدولة من قمع وإنكار حرّية التعبير والتمييز الاقتصادي والامتيازات التي تتمتع بها النخبة التي واجهت المعارضين أن تثير أنواعاً مختلفة من المقاومة. وهذا ما لقي تعبيراً عنه في

مخزون من الاحتجاجات الرمزية. أدى ذلك، أحياناً، مثلما حدث في تسعينيات القرن الماضي إلى الهجمات العنيفة ضدّ أهداف مرتبطة بالحكومة أو الهيئات الأمنية. ولكن الظاهرة التي هي أكثر حدوثاً وتكراراً في القرن الحالي، ما تضمنته تلك الذخيرة من مظاهرات حاشدة، وإضرابات ومواجهات عامة مع قوات الأمن.

كذلك كان لانعدام التوازن بين طوائف المسلمين في البحرين من أغلبيةٍ شيعية وأقلّية سُنّية (تنتمي إليها أسرة آل خليفة الحاكمة وأغلب عائلات النخبة) أن يزيد من حدة الصراع بين الطرفين(٤٤). وعلى الرغم من أن الاختلاف الطائفي كان على أية حال السبب الوحيد لتعبئة البحرانيين وحشدهم في أوقات مختلفة ضد هيمنة آل خليفة، فإنه كان عاملاً نافذَ التأثير، استخدمه كلٌّ من المحتجّين والحكومة وحلفاؤهما. فإنكار حق التعبير على أغلبية يمكن تصويره تمييزاً مدنياً ضدّ مجتمع الشيعة. وبالمثل، فإنّ توزيع الثروة غير المتكافئ بما يحابي الأسرة الحاكمة ومَن يرتبط بها، على حساب أغلبية الشعب، يمكن تقديمه بوصفه إفقاراً متعمداً للشيعة. وهم - أيضاً - من جعل وضعهم الاقتصادي المقلق الأكثر هشاشة وتعرُّضاً لبراثن البطالة. بالإضافة إلى أن قطاعات كبيرة من العاصمة المنامة وكذلك معظم القرى المحيطة بها شمال جزيرة البحرين، مقصورة على البحرانيين الشيعة؛ إذ يتقاسمون المحنة الاقتصادية نفسها.

من جانبها، لعبت الحكومة على ثيمة مألوفة شائعة وسط النظم المتسلطة، مدّعية أن جميع حركات التغيير، خصوصاً المناصرة للتحرّكات المباشرة، لا بد من أنها تعمل لمصلحة قوى أجنبية خبيثة. وفي تلك

---

(٤٤) لم يكن هناك إحصاء رسمي يشير إلى قدر التوازن بين مجتمعَي الشيعة والسُّنّة في البحرين منذ عام ١٩٤١ - عندما قدر الإحصاء وقتها توزيع المجتمع المسلم بين ٥٢,٥ في المئة شيعة، و٤٧,٥ في المئة سنّة. مذّاك افترض أن مجتمع الشيعة يؤلّف ما بين ٦٠ إلى ٧٠ في المئة من جملة السكان. وهي نسبة اختلف فيها بعضهم، لأسباب عديدة، ليس أقلّها أنّ حكومة البحرين ظلت تتبع سياسة «التجنيس» التي أدت إلى تجنيس ٩٠ ألفاً من السنّة خلال السنوات العشر الأخيرة - ممثّلين نحو ١٦ في المئة من إجمالي السكان حالياً:

Justin Gengler blog, <http://bahrainipolitics.blogspot.com/2011/04/facts-on-ground-reliable-estimate-of.html> [accessed 14 April 2011]; Fahim I. Qubain, "Social class and tensions in Bahrain", *The Middle East Report,* 6 May 2009, <http://www.merip.org/mero/mero050609> [accessed 7 March 2010].

الحالة، اتُّهم المحتجون المنتمون إلى المجتمع الشيعي بأنّهم ملهمون من أبناء طوائفهم في إيران، الدولة المتهمة بمطامع اقتناص جزيرة البحرين. وقد وجدت حكومة البحرين تأييداً حماسيّاً لهذه التهمة من الأسر الحاكمة السنّية في السعودية وغيرها من الحلفاء الخليجيين، وكذلك القوى الغربية من أصحاب المصالح الاستراتيجية في الخليج. كان جميعهم قلقين بالدرجة نفسها من توسُّع القوة الإيرانية، خائفين من الدعوات إلى المساءلة، وفي حالة السعودية، فكانت غير واثقة في مجتمعات الشيعة في الإقليم الشرقي[٤٥]. ومن ثَم، من الممكن فهم كيف يمكن للمقاومة والاحتجاج، بل وردود الحكومة، أن تأخذ نكهة طائفية.

فتنصيب الشيخ (الملك لاحقاً) حمد بن عيسى حاكماً جديداً، أتاح للحكومة تقديم تنازلات من نوعية كانت تستعصي بل تستحيل على سَلَفه. فقد واصلت قوات الأمن حملتها لاجتثاث جذور التنظيمات المسؤولة عن التفجيرات المتفرقة وأعمال العنف التي وقعت في السنوات السابقة، في حين فصل الحاكم الجديد المعارضة السياسية عن المتشدّدين في المقاومة العنيفة. فألغى بعض القوانين التطفلية والقمعية، وأطلق سراح سجناء سياسيين ودعا المنفيّين إلى العودة إلى البلاد وممارسة أنشطة المعارضة والصحافة المشروعة. كذلك وعد بإرساء ملكية دستورية، مع وضع دستور جديد، تتبعه انتخابات برلمانية يمتد فيها حق التصويت ليشمل النساء. توبعت كثير من هذه الوعود، وحقق ميثاق العمل الوطني، بتصديقه على الدستور الجديد، على ٩٨ في المئة من الأصوات في اقتراع عام أجري في عام ٢٠٠١. حتى مع شعور كثير من أحزاب المعارضة أن الدستور الذي أعلن عنه أخيراً في عام ٢٠٠٢ قد جاء مخيّباً لتوقّعاتهم ـ وللوعود التي قطعها الملك حمد على نفسه ـ فقد بدا ذلك إرساءً للحياة السياسية البحرينية على أسس جديدة، على الرغم من مقاطعة أحزاب المعارضة الرئيسة، الإسلاميين الشيعة، والاشتراكيين، والقوميين العرب، الانتخابات البرلمانية عام ٢٠٠٢.

---

(٤٥) Toby Matthiesen, "The Shi'a of Saudi Arabia at a crossroads", *Middle East Report*, 6 May 2009, <http://www.merip.org/mero/mero050609> [accessed 7 March 2010].

لكن التفاوتات الهيكلية ظلّت موجودة، وكذلك تَرِكة المرارة وعدم الاستيعاب التي خلّفتها أحداث التسعينيات. فاستخدام العنف من قوات أمن الدولة ضدّ المتظاهرين والمجتمعات القروية والمعتقلين ظلّ مستمراً. الأمر الذي لم يقتصر على إثارة المقاومة والمواجهة، بل هيّأ ـ أيضاً ـ الأرضية للاحتجاج والتظاهر حتى في أوقات الهدوء النسبي التي شهدها الوضع السياسي العام. وكان جديراً بالاحتجاجات ذات الطابع المحلي ومعها ردود الشرطة أن تضيف إلى الأحداث نكهة مجتمعية. فتركيبة البحرين الديمغرافية وقراها حرّضت المتظاهرين الشيعة ضدّ قوات الأمن ممن كانوا حصرياً من المسلمين السُّنّة، بل إن كثيراً منهم لم يكن حتى من مواطني البحرين. وهذا ما ضمن بدوره صدىً واسعاً وأشكالاً أكثر كثافة من الاحتجاج والمقاومة في سائر الجزيرة.

وكما كان الحال في بلدان أخرى، كان أحد ملامح تنظيم الاحتجاج العزم على استعادة مساحة أو فضاء خالٍ من تدخّل الحكومة أو قوات الأمن، ومن ثَم شُيّدت المتاريس وتعاقب الشبّان المسلّحون بالحجارة لمنع وصول قوات الأمن إلى هذا الفضاء. وبحكم تصميم المواقع التي شهدت المواجهة ـ القرى عموماً، وأحياناً ميادين أو ساحات بعينها من البلدات ـ كانت تلك المقاومة ـ غالباً ـ شؤوناً مجتمعية مركزة، مصمّمة لمنع قوات الأمن من الاستيلاء على الفضاء العام وإنهاء هذا التحدّي المفتوح. ولكن تلك المواجهات التي صوّرت وأذيعت بصورة مستقلّة، حيث استطاع المحتجّون تحقيق ذلك، كانت تعني ـ أيضاً ـ إضفاء الحالة الرمزية على مواجهة ضخمة: مقاومة أبناء شعب البحرين لطبيعة الدولة التي تمنعهم من ممارسة حقوقهم المدنية.

في بعض الأماكن، كان النزاع أساساً على المكان، فسكان قرية الصيد المالكية وجدوا أنفسهم يتعاركون مع السلطات في تحركات مباشرة عام ٢٠٠٧. كان ابن عمّ الملك قد صادر واجهة البحر وأرضها بما منعهم من الحصول على رزقهم. أعقب ذلك احتجاجات ومظاهرات أفضت إلى وقوع مصادمات مع الشرطة، وإلقاء القبض على متظاهرين، ومزاعم عن وقوع تعذيب وإساءة معاملة ومزيد من الاحتجاجات تطوّرت إلى معارك بين شباب القرية وشرطة مكافحة الشغب. وفي النهاية، اقتضى الأمر تدخل الملك

لاستعادة النظام - آمراً ابن عمّه بالتنازل عن الأرض محلّ الخلاف[٤٦]. وبالمثل، في ٢٠٠٩، عندما حاول سكان بلدة سترة الساحلية الاحتجاج سلمياً على خطّة استصلاح أراضٍ أمرت بها وزارة الدفاع، تعرّضوا لهجوم قوات الأمن[٤٧]. ومثلما ذكر سلمان حسن، أحد سكّان المالكية في ذلك الوقت، «عندما نتظاهر سلمياً، وبمجرّد رفع اللافتات، لا يروقهم ذلك، يريدوننا أن نحرق الأشياء ليتسنّى لهم أن يقولوا: «انظروا، إنهم مخرّبون»[٤٨].

لكنّ الاحتجاجات والمظاهرات كانت - أيضاً - حول نوع آخر من الأماكن - المساحة السياسية التي يمكن للبحرانيين فيها ممارسة حقوقهم المدنية في التصرف والتواصل، من دون تدخل من الحكومة أو تهديد بالعنف من الجهات الحكومية، ولا سيما الشرطة وقوات الأمن الخاصة. وانتظمت السلطات وبصورة دورية في إلقاء القبض على زعماء بعض أحزاب المعارضة السياسية، مثل: «حركة حق»، بل نشطاء منظّمات حقوق الإنسان كذلك. وكانت التهم الموجّهة إليهم «صلات بشبكات إرهابية» و«تعريض أمن الدولة للخطر». ولم يكن لهذه التهم وغيرها أن يتحقّق لولا المواد شديدة التقييد في قانون تدابير أمن الدولة لسنة ١٩٧٤ وقانون اللوائح لسنة ١٩٧٦ وما أعقبه من تعديلات. حتى في السنوات التي تميّزت بسلام نسبي، كان ذلك مؤشراً للطريقة التي رأت فيها الدولة أيّ تحدٍّ لاحتكارها السلطة[٤٩]. كانت هذه معركة على المكان الذي يمكن فيه تنظيم «مقاومة مشروعة».

في الفترة السابقة على انتخابات مجلس النوّاب ٢٠١٠، شهدت البلاد مزيداً من الجور على حقوق المواطنين. على الرغم من سلطات البرلمان المحدودة وإمكانية وقف تشريعاته من مجلس الشورى، فقد حاولت الحكومة تنظيم نتائج تتلاءم وأهدافها. ألقت القبض على ما يقرب من ثلاثمئة شخص

---

(٤٦) Bill Law, "Bahrain Shi'a a call for activists' release", BBC News - Middle East, 28 February 2008, <http://news.bbc.co.uk/go/pr/fr/-/I/hi/world/middle_east/7268820.stm> [accessed 15 November 2008].

(٤٧) Habib Toumy, "Planned peaceful Sitra protest ends in violence", *Gulf News*, 8 March 2009.

(٤٨) Michael Slackman, "Sectarian tension takes volatile form in Bahrain", *New York Times*, 29 March 2009.

(٤٩) Joe Stork, *Routine abuse, routine, denial: civil rights and the political crisis in Bahrain* (New York, 1997).

في صيف ٢٠١٠ بتهمة تهديد أمن الدولة. شمل هذا العدد أعضاء بعض الأحزاب التي قاطعت الانتخابات، فضلاً عن مدوّنين ونشطاء حقوقيين. وعندما احتجّت منظّمات حقوق الإنسان، تحرّكت الحكومة لعزل مديريها[٥٠]. وعندما جرت الانتخابات أخيراً، أنتجت برلماناً فاز فيه حزب الوفاق ذو القاعدة الشيعية بما يقرب من نصف مقاعد المجلس البالغة أربعين مقعداً، فيما فاز مرشّحون مستقلون ببقية المقاعد.

كانت هذه نتيجة مشجّعة للمعارضة، على الرغم من المزاعم بالمخالفات الانتخابية التي استهدفت منع جمعية الوفاق من الفوز بأغلبية المقاعد. ذلك أن الشيخ علي سلمان، زعيم الوفاق، تمكّن على الأقل من الزعم بأن استراتيجيته لمزاولة «مقاومة مشروعة» عبر العملية الانتخابية أتت أُكلها. كما زادت بالطبع من الآمال والتوقعات. غير أن بنية النظام نفسها أشارت إلى أن الوضع القائم لن يتغيّر وأنّ هذه التوقّعات ستظلّ محبطة. احتفظ شيخ خليفة بن سلمان آل خليفة، وهو عمّ المَلك، بمنصب رئيس الوزراء، الذي شغله على مدى أربعين عاماً. كان محوراً للسخط والريبة، وارتبط طويلاً بالجوانب التي هي أكثر وحشية في قمع السلطات. وعلى الرغم من الحديث عن ملكية دستورية، فقد احتفظ الملك بالسلطة التنفيذية العليا[٥١].

مع هذه الخلفية، والتاريخ الطويل من التعبئة الشعبية والمقاومة، لم يكن من المفاجئ أن تُلهم الأحداث في مصر في شباط/فبراير ٢٠١١ شعب البحرين، تماماً مثلما ألهمت انتفاضة تونس في كانون الثاني/يناير المصريين. في الأسبوع الأول من شباط/فبراير ٢٠١١ كانت هناك بالفعل دعوات لـ«يوم الغضب». ليكون يوم الإثنين الموافق الرابع عشر منه ـ والذي يوافق يوم الاحتفال السنوي العاشر بصدور ميثاق العمل الوطني في عام ٢٠٠١ ـ لتأكيد الوعود التي لم تنجز في هذه الوثيقة. وكما كان الحال في

(٥٠) Human Rights Watch, Bahrain: elections to take place amid crackdown, 20 October 2010, <http://www.hrw.org/en/news/2010/10/20/bahrain-elections-take-place-amid-crackdown> [accessed 15 April 2011].

(٥١) Ian Black, "Bahrain election puts Shia opposition as largest single group", *The Guardian,* 24 October 2010, <http://w=ww.guardian.co.uk/world/2010/oct/24/bahrain-poll-shia-opposition> [accessed 15 April 2011].

مصر، وُجّهت الدعوة من مصادر مختلفة، عبر شبكات الأحزاب الموجودة، ونشطاء منظّمات حقوق الإنسان، والوسائل الإلكترونية. وأُنشئت صفحة على الفايسبوك أوضحت المطالب الرئيسة، لتشمل إلغاء العمل بدستور ٢٠٠٢، وحلّ البرلمان، والحاجة إلى رئيس وزراء منتخب من الشعب وحكومة مسؤولة أمام نوّاب الشعب. وأكدت المطالب ـ أيضاً ـ أن الملك يملك ولا يحكم ومن ثَم، ينبغي ألا يتولّى أيّ سلطة تنفيذية. بالإضافة إلى المطالبة بإنهاء سياسة «التجنيس» التي ساد الاعتقاد بأنها تمسّ بالتوازن الديمغرافي بين السُّنّة والشيعة في جزء من البحرين[٥٢]. وفي أيّام معدودات، جذبت الصفحة آلاف المعجبين والمتابعين.

في الرابع عشر من شباط/فبراير، تجمع الآلاف في الميادين والشوارع العامة في كثير من القرى التي يغلب عليها الشيعة جنوب المنامة وغربها، وكذلك في بعض أجزاء العاصمة نفسها. كانت الأعداد المشاركة كبيرة، لكنّها متفرّقة على مواقع مختلفة. وعلى الرغم من ذلك، أعطت انطباعاً بوجود مقاومة شعبية عامة، نظراً إلى أن الناس ظهروا كأنّهم قد نسّقوا فيما بينهم التحرّكات، وذلك على خلاف ما عُهد عن حركات شبيهة في سنوات سابقة من تظاهرات متفرقة بسبب مظالم محليّة. فقد وقعت المظاهرات في قرى بعيدة بعضها عن بعض بُعد قرية نويدرات في شرق الجزيرة، وكرزكان في غربها، وكذلك في «مثلث الصمود» الذي يضمّ ثلاث قرى هي الديه، وسنابس، والبرهامة في ضواحي المنامة. وجاء ردّ شرطة مكافحة الشغب المنهكة آنذاك وغيرها لتفريق آلاف المتظاهرين واستعادة الفضاء العام. وفي هذا، لم يكتفوا بإصابة المئات والقبض على مئات آخرين، بل قتلوا أحد المتظاهرين، وهو علي عبد الهادي مشيمع.

أثار ما حدث آلافاً آخرين للخروج في اليوم التالي تشييعاً لجنازة مشيمع، مشكّلين موكباً غاضباً وراء نعشه إلى المقابر، ملوّحين بأعلام البحرين، والبيارق الشيعية، وهاتفين بشعارات ضدّ النظام. هاجمت قوات الأمن ثانية الحشد، مطلقة قنابل الغاز المسيل للدموع، وطلقات المسدسات الهوائية التي كلفت بحراني آخر هو فاضل المتروك حياته. وأدّى هذا العنف

(٥٢) Facebook page: *Thawra 14 fibrayir fi al-Bahrain* [14 February revolution in Bahrain].

من قوات الأمن الذي ظلّ بعيداً عن تفريقهم، إلى التوجّه نحو المساحة الكبيرة المفتوحة لدوار اللؤلؤة - وهو ميدان من الحشائش يحيط بنصب تذكاري مميز من الخرسانة باللون الأبيض على الحافة الغربية من المنامة، وقريب من قرى «مثلث الصمود». وسرعان ما تجمّعت الآلاف في محاكاة واعية للتخييم الذي نظّمه المصريون في ميدان التحرير بالقاهرة. في تلك الأثناء، أعلن حزب الوفاق أنه سيسحب جميع أعضائه من البرلمان احتجاجاً على أعمال القتل، مشيراً إلى أن الطريق إلى «المقاومة المشروعة» قد مهّد إلى أشكال أكثر مباشرة من المقاومة. وأمام عنف سلطات الدولة، بدا التحرّك الجماهيري وكأنه تلبية لدعوة. وصار النزاع وقتئذٍ لا لمجرد الفضاء العام بالمعنى المادي، بل للفضاء السياسي الذي كانت مطالب المحتجين كمواطنين تسعى إلى فتحه[٥٣].

وكما كان في ميدان التحرير، أعلن المتظاهرون في دوار اللؤلؤة أنّهم لن يغادروا إلى أن تتحقق مطالبهم الرئيسة، وعلى رأسها عزل رئيس الوزراء وحلّ البرلمان وإعادة صياغة الدستور بغية تشكيل حكومة مسؤولة أمام نوّاب الشعب. وبدؤوا تنظيم أنفسهم وإحضار الأطعمة والبطانيات، ناصبين الخيام والمخيمات، معلنين عن بقاء مطول. وتلاشت قوات الأمن متجنّبة المواجهة وكان على المواطنين وقتئذٍ إظهار قدرتهم في المحافظة على وجود منظم وسلمي شكّل على الرغم من ذلك تحدّياً مباشراً للسلطات. ومثلما ذكر أحدهم حينها: «هذه هي لحظتنا. هذا وقتنا. ولن نضيّعه»[٥٤]. وفيما بدا اعترافاً على الأقل بسبب معاناتهم المباشر طلّ الملك حمد على شاشة التلفاز لتقديم تعازيه لأسرتَي القتيلين اللذين راحا ضحية عنف الشرطة واعداً ببدء التحقيق في موتهما.

ولكن، وبعد يوم واحد جاء نوع آخر من الرد؛ ففي الساعات الأولى من اليوم اللاحق لتعازي الملك، شنّت قوات الأمن غارة على المخيمات، مستخدمة القوة المفرطة لإخلاء الدوار، وتدمير الخيم وضرب من وجدتهم

---

(٥٣) Ian Black, "Mourner dies as Bahrain police open fire on funeral processions", *The Guardian*, 16 February 2011; International Crisis Group, *Popular protests in North Africa and the Middle East (III): the Bahrain revolt* (Report 10) 6 April 2011 (Brussels, 2011) pp. 6-9.

(٥٤) Interview with Martin Chulov, *The Guardian*, 17 February 2011.

في طريقها. وفي نهاية الهجوم، كان هناك ثلاثة قتلى لحق بهم رابع بعد ساعات قضاها في المستشفى. ومع إخلاء الدوار من المتظاهرين وغلق الطرق المؤدية إليه بالوحدات العسكرية، عاود المتظاهرون التجمع حول مستشفى السلمانية مقصد القتلى والجرحى. وأظهر الآلاف غضبهم في مسيرة طافت حول المستشفى، انضم إليها الأطباء ممن أصابهم الغضب ـ أيضاً ـ من هذا الدليل الدامغ على العنف الذي تستخدمه قوات الأمن ضدّ المتظاهرين السلميين. ومع هتافات هادرة بشعارات «يسقط الملك»! و«تسقط الحكومة»! خاطب أحد الأطباء الحشد معبراً عن مشاعره: «على مدى أجيال وهم يعاملوننا كغنائم حرب، في الغالب مثل فدية يستخدمونها لمتعتهم... لا بد من كسر مشنقة النظام»! وعلى الرغم من إغلاق دوّار اللؤلؤة، كان للمظاهرات أن تستمر، مثلما قال علي عباس، أحد المشاركين فيها: «سنواصل النزول إلى الشوارع إلى أن ننال حريتنا وحقوقنا... فالناس يستشيطون غضباً، ويعلمون أننا قادرون على تحقيق أشياء، لقد علّمتنا مصر ذلك وهو درس لا يمكن أن ننساه»[(٥٥)].

هاجمت قوات الأمن موكب جنازة قتلى دوار اللؤلؤة، متسبّبة في مزيد من الغضب. ولكن في اليوم نفسه، أمر ولي العهد سلمان بن حمد القوات المسلحة بالعودة إلى ثكناتهم وإخلاء الشوارع، وتجمّع آلاف من الناس مرة أخرى في دوار اللؤلؤة الذي أصبح خالياً، مظهرين بذلك تحدّيهم المستمر. وأذاعت لافتة عريضة كلمات الهتاف الذي كان مميزاً للاحتجاجات في القاهرة: «الشعب يريد إسقاط النظام»، وكان التشديد على آخر مقطع من كل كلمة يشكل إيقاعاً قوياً بل ساحراً[(٥٦)]. وبتقديم هذا التنازل لحقوق الشعب في الاحتجاج السلمي، ألمح وليّ العهد بفتح حوارٍ، واعداً بمزيد من التنازلات. كانت المشكلة في إحراق كثير من الدماء، وتولّد كثير من الشك، إلى أن صار المتظاهرون يطالبون بشروط سالفة قبل البدء في أيّ محادثات

---

(٥٥) Martin Chulov, "Bahrain's quite anger turns to rage after brutal attack", *The Guardian*, 18 February 2011.

(٥٦) Ned Parker, "Bahrain protestors celebrate as police, soldiers withdraw from Pearl Square", *Los Angeles Times*, 19 February 2011, <http://articles.latimes.com/2011/feb/19/wprld/la-fgw-bahrain-square-20110220> [accessed 7 March 2011].

جادّة. وشمل هذا إطلاق سراح جميع السجناء السياسيين، واستقالة رئيس الوزراء والحكومة المعيّنة، التي يتألّف نصفها من أسرة آل خليفة.

وتدعيماً للقوة التي تقف وراء مطالبهم، نظّم المتظاهرون مظاهرة حاشدة من عشرات الآلاف من البحرانيين في الثاني والعشرين من شباط/ فبراير امتدّت على طول ميلين من البحرين مول إلى دوار اللؤلؤة: وسمّي الآن ميدان الشهداء ـ. مستعرضين وطنيّتهم كمواطنين بحرانيين يموجون في بحر من الأعلام البحرينية، سارت الجموع سلميّاً عبر الطريق موضّحين على الرغم من ذلك مطالبهم: «الشعب يريد إسقاط النظام»! «نريد حكومة جديدة»! «الشعب يريد حكم البلاد»! وخرج النشطاء الشبّان، والنقابيون، والمعلمون، والمحامون، وغيرهم من المهنيين، فضلاً عن أعضاء الأحزاب السياسية من الأطياف المعارضة كافّة؛ الوفاق، والوعد، وحركة حق، جميعهم خرجوا تأييداً للمظاهرة. وتجاهلت قنوات التلفاز الرسمية هذا الحضور الحاشد للمعارضة وركزت بدلاً من ذلك على تصوير مظاهرة مضادة أصغر كثيراً في حجمها خرجت تأييداً للملك، وجاء تنظيمها دالاً خارج المسجد السُّنّي الرئيس في المنامة(٥٧).

وبمجرد الوصول آمنين إلى دوار اللؤلؤة، أخذ المتظاهرون في تنظيم أنفسهم على أسس أكثر ديمومة. ومثلما حدث في ميدان التحرير بالقاهرة، حوّل التواجد الاجتماعي للمواطنين المنطقة إلى فضاء عام حقيقي. وكان لهذا أن يكون جزءاً مهمّاً من الرسالة التي تحملها المقاومة السلمية إلى تلك القوات التي أرادت توقيفها. قُسّمت اللجان لتولّي مسؤولية الطهي الجماعي، والاحتياجات الطبّية ورعاية الأطفال. في الوقت نفسه، انضم آخرون إلى الإعلام، حريصين على ضمان وصول الرسائل السابقة للمحتجين إلى أكبر جمهور ممكن، ونُصبت الخيام للمجموعات المهنية، وكذلك للنقاشات والمحاضرات، وعمل بعضهم كنقاط تنسيق لقرى بعينها. وشُيّدت منصّة رئيسة موفرة منبراً لعدد واسع من وجهات النظر، وكذلك للإعلانات والترفيه. وكان ـ أيضاً ـ المكان الذي توالت عليه شخصيات سياسية لتقديم

---

(٥٧) Zoi Constantine, "Bahrainis pour on to the streets of Manama once again", *The National*, 23 February 2011, <http://www.thenational.ae/news/worldwide/middle-east/bahrainis-pour-on-to-streets-of-manama-once-again> [accesses 5 April 2011].

أخبار وتقارير عن التقدم في محادثاتهم مع الحكومة وكسب التأييد الشعبي لمناهج ومقاربات مختلفة، وهو ما منح في الإجمال هذا المكان طابعَ مجلسٍ في انعقاد دائم[(٥٨)].

حقيقة الأمر، وبعيداً عن اتفاق بإطلاق سراح السجناء السياسيين، لم ينتج الحوار مع ولي العهد سوى عن أقلّ القليل. وبدا الأمر لبعضهم أن احتلال دوار اللؤلؤة، على الرغم من تصوير كثير من التفاصيل على يد فرق عمل تلفزيون أجنبية مولداً شعوراً بالتضامن والإصرار، قد أصبح في الغالب مقبولاً لدى السلطات. ما دام احتلال الفضاء العام كان مقصوراً على هذه المنطقة، لم يظهر الأمر مزعجاً للحكومة. ومن ثَم أصبحت التظاهرة في خطر فقدان قوّتها. فقد صارت في الغالب روتيناً، جزءاً مقبولاً من المشهد العام، بصرف النظر عن قدر ما أتاحته للمشاركين من شعور بأنهم كانوا يشاركون في فعل سياسي هادف.

على الرغم من ذلك تغيّرت توجّهات السلطات تغيراً واضحاً عندما انتقل المتظاهرون من حدود الميدان ونظّموا مسيرات إلى أهداف مركزية فيما يتعلق بالقضية التي كانوا يحاولون إبرازها. ففي الثامن من آذار/ مارس، خرج الآلاف في مظاهرة استهدفت مكتب الهجرة في المنامة، هاتفين بشعار «فليغادر المتجنسون بلادنا»! لافتين الانتباه إلى التجنيس الطائفي الذي تمارسه الحكومة للعرب السُّنّة بل حتى من غير العرب لتغيير التوازن الديمغرافي في الجزيرة. وتبع ذلك محاولة يوم الجمعة لتسيير مظاهرة إلى الرفاع الغربي، مقر إقامة الملك آل خليفة. التقى آلاف المتظاهرين صفوفاً من الناس بدوا مؤيدين مدنيين للأسرة الحاكمة سدوا عليهم الطريق، مسخدمين الحجارة، والعصي، والقضبان الحديدية لمهاجمة المتظاهرين. وقفت شرطة مكافحة الشغب في بادئ الأمر موقف المشاهد، ثم انضمت محاولة تفريق المتظاهرين ومنعهم من الوصول إلى هدفهم. في الوقت نفسه، بذلت جهوداً مكثّفة لتخويف من صنّفوا قادة للاحتجاجات، وكذلك نشطاء الحقوق المدنية ـ وهي محاولة قُدّمت رسمياً بوصفها نتيجة للغضب المتزايد

(٥٨) Omar al Shehabi, "The community at Pearl Roundabout is at the centre", *The National*, 1 March 2011 <http://www.thenational.ae/thenationalconversation/comment/the-community-at-pearl-roundabout-is-at-the-centre> [accessed 5 April 2011].

من «المواطنين المعنيين». وبغية تعزيز هذه المحاولة، حشد مزيد من مؤيدي النظام، فاندلعت صدامات عند مجمع الجامعة. وكان هذا كله يحدث على خلفية التهم المنتشرة في الإعلام الحكومي بأن المحتجين كانوا منظمين إلى حد كبير على يد «قوى أجنبية» قاصدين إيران[٥٩].

أثارت هذه التطورات تغيّراً كاملاً ومفاجئاً في موقف ولي العهد، على الرغم من تفسير بعضهم لهذا بأنه صدع داخل الأسرة الحاكمة بين من يدافعون عن العنف والقمع للمتظاهرين ومن يفضلون الحوار. وفي الثالث عشر من آذار/مارس تحركت المظاهرة الحاشدة في المنامة وأحاطت بحيّ المالية. كما نجح المتظاهرون في دفع الشرطة إلى التقهقر حيث كانوا قد ظهروا وهم يتحركون مرة أخرى ضدّ محتلّي دوار اللؤلؤة. وظهر ولي العهد على شاشات التلفاز محذّراً من «أنه لا يجب تقديم أي مزاعم مشروعة على حساب الأمن والاستقرار»، وعلى الرغم من استمراره في الوعد بحوار وطني، سرت شائعات بأن الحرس الوطني السعودي كان يستعد للتدخل[٦٠].

أصبحت الشائعات حقيقة في اليوم التالي مباشرة عندما عبرت فرقة من القوات السعودية قوامها ألف جندي، مصحوبة بخمسمئة عنصر من الشرطة الإماراتية الجسر المؤدي إلى البحرين في حركة وصفتها جمعية الوفاق بأنها «إعلان حرب». والحقيقة أن أعداد القوات السعودية في الجزيرة ربما زادت ثلاثة أضعاف عما أعلن وقتها[٦١]. وقد أعطى التعزيز والدعم السياسي الفعّال من دول مجلس التعاون الخليجي ـ وفي الخلفية دعم الولايات المتحدة ـ السلطات البحرينية القدرة والرخصة التي سعوا إليها لتنفيذ القمع العنيف للمظاهرات التي كانت قد طالت مدّة شهر. أُعلنت الأحكام العرفية، مما منح قوات الأمن الحرية في استخدام العنف بمستوى فاق كثيراً ما تستحقّه الأعداد التي استطاعت المعارضة إشراكها في احتجاج سلمي.

في أثناء الأسابيع اللاحقة، أطلقت قوات الأمن العنان لنفسها في

---

(٥٩) Bill Law, "Bahrain protests facing "Death threats"", BBC News - Middle East, <http://www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-12720537> [accessed 18 April 2011].

(٦٠) *The Guardian*, 14 March 2011.

(٦١) Martin Chulov, "Saudi Arabian troops enter Bahrain to help regime quell uprising", *The Guardian*, 15 march 2011.

استخدام العنف لإعادة الاستحواذ على الفضاءات العامة، ولغلق جميع المساحات السياسية وتتبع من صنّفوا منظّمين لموجات الاحتجاج، بل وقتلهم في أغلب الأحيان. وبعد يومين، أخلَت قوات الأمن بمساعدة القوات السعودية دوار اللؤلؤة وقمعت مزيداً من الاحتجاجات في القرى المجاورة، جالبة جرّافات لهدم النصب البارز في قلب الميدان والذي صار أيقونة للمقاومة الشعبية. وفي الأيام والأسابيع اللاحقة، قُتل ما يقرب من عشرين شخصاً، فضلاً عن وقوع مئات الجرحى، مصحوبين بحملات توقيف منظمة، واعتقالات، وتعذيب وإخفاء (خطف) شخصيات معارضة، وأشخاص مرتبطين بمنظمات حقوق الإنسان، وصحافيين ناقدين ومدوّنين متهمين بتشغيل شبكات إلكترونية للمقاومة[٦٢].

في الشهور اللاحقة، اشتد القمع مفضياً إلى غلق مؤسسات المعارضة، والإسراع في المحاكمة وتزويرها ضد المتّهمين بالتحريض وغيرها من التهم التي حكم فيها بالإعدام أو بالسجن المؤبّد. وتعرض طلاب وأساتذة للفصل جزاء مشاركتهم في المظاهرات أو حتى لما عبروا عنه من معارضة. فيما أُجبر آخرون على توقيع قَسَم بالولاء للنظام تجنّباً لمصير مشابه. في تلك الأثناء، فقد آلاف الموظفين العموميين ـ أغلبهم شيعة ـ وظائفهم في إطار عملية تطهير يحركها كما بدا اضطهاد طائفي وانتقام أكثر من كونها عملية اقتلاع للمعارضة[٦٣]. وأحكمت الشرطة قبضتها على الأماكن العامة، مانعة أي احتجاج حاشد من التجمع، حتى مع استمرار اندلاع أعمال الشغب والتظاهرات في مواقع مختلفة، حيث انخرط الشباب في شنّ غارات سريعة على طريقة اضرب واجرِ في حضور شرطة مكافحة الشغب في الأماكن،

---

(٦٢) Bahrain Center for Human Rights list of people killed in Bahrain since 14 february 2011 - extrajudicial killing 13 April 2011, <http://bahrainrights.hopto.org/en/node/3864> [accessed 18 April 2011]; Human Rights Watch, "Bahrain: wounded prisoners beaten, detained", 20 March 2011, <http://www.hrw.org/en/news/2011/03/30/bahrain-wounded-protesters-beaten-detained> [accessed 18 April 2011]; Amnesty International, "Bahrain witnesses describe bloody crackdown", 17 March 2011, <http://www.amnesty.org/en/news-and-updates/bahrain-witnesses-describe-bloody-crackdown-2011-03-16> [accessed 18 April 2011].

(٦٣) Human Rights Watch, *Bahrain's human rights crisis,* 1 July 2011, <http://www.hrw.org/sites/default/files/related_material/Bahrain's%20Human%20Rights%20Crisis.pdf> [accessed 12 September 2011].

مثل: سنابس، والبديع، وجنوسان، والمالكية، في أثناء الصيف وبدايات الخريف[٦٤].

المثير للفضول، ما شكّله الاضطراب المستمر من خلفية لجلسات اللجنة البحرينية المستقلّة للتحقيق، تلك التي شكّلها الملك حمد في حزيران/ يونيو برئاسة الفقيه القانوني المصري شريف بسيوني. وكانت مسؤولة عن التحقيق في ملابسات انتفاضة ربيع ٢٠١١، وسلوك قوات الأمن، وبدرجة أكبر أعمال المظاهرات. وكان الملك قد شعر بنوع من الالتزام بتشكيل اللجنة بهدف منع تشكيل لجنة دولية للتحقيق من الأمم المتحدة. وفيما بدا مقلقاً للسلطات البحرينية، ظهرت حليفتها الرئيسة، الولايات المتحدة للتصديق على خطوة من تلك النوعية وذلك في الحادي عشر من حزيران/ يونيو ٢٠١١ بدعوتها الأمم المتحدة إلى تشكيل لجنة فحص لسجل حقوق الإنسان للحكومة البحرينية. وقد أخرجت اللجنة في الأخير تقريرها في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١[٦٥].

أكّد التقرير حجم انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت في البحرين خلال الشهور السابقة ولم تجد دليلاً على ما كررته السلطات البحرينية من زعم أن إيران أدّت دوراً في إثارة الاضطراب. ولكن، فيما أثار غضب ضحايا الانتهاك المستدام وتفاقم شكوك أحزاب المعارضة وغيرها، لم تذكر اللجنة أن هذه الانتهاكات المنهجية كانت جزءاً من السياسة الرسمية للحكومة البحرينية. ولم تسمِّ المسؤولين عن قتل الضحايا والتعذيب والتخويف الذي تعرض له كثيرون من المواطنين. واتّضح للمواطنين أن التقرير قد أدّى الغرض منه ففيما يتعلق بالملك وأعضاء أسرته. ولكن لم يكن لتقرير كهذا أن يشكل أثراً مستمراً في توازن القوى في البلاد ما لم يتمكّن المواطنون أنفسهم من التصرف لضمان عدم حدوث ذلك ثانية. وهذا ما كان من المحتمل أن يحدث لو تحقّقت الأهداف الأصلية لحركة الاحتجاج. ففي

---

(٦٤) Anthony Shadid, "Bahrain boils under the lid of repression", *New York Times*, 15 September 2011, <http://www.nytimes.com/2011/09/16/world/middleeast/repression-tears-apart-bahrains-social-fabric.html?_r=2&hp> [accessed 30 November 2011].

(٦٥) BICI, *Report if the Bahrain Independent Commission of Inquiry*, Manama, Bahrain, 23 November 2011, <http://files.bici.org.bh/BICIreportEN.pdf> [accessed 30 November 2011].

غياب ذلك التغيّر الراديكالي، ستستمر المقاومة ويستمر قمعها - وهو ما اختبر بصورة حادة بموت عبد النبي كاظم على يد الشرطة في قرية عالي، وذلك مباشرة قبيل مراسم إعلان تقرير لجنة تقصّي الحقائق[٦٦].

التحدّي الجماهيري للاحتلال الأجنبي: الإنذار بالمقاومة

حين يمكن جرّ خط فاصل بين الدولة والتابعين لها على أساس هُويّتهم = العرقية، أو الطائفية، أو الطبقية، أو تركيبة داعمة للأنواع الثلاثة - يمكن للمظاهرات الحاشدة وإنكار المساحات على السلطات وقواتهم الأمنية أن تسبب إحساساً بالتضامن المحاصر وسط من هم في السلطة، وهذا ما كان واضحاً إلى حدّ ما في البحرين. لذا؛ كان جزءاً من استراتيجية الحكومة الإيحاء بأن دوافع المحتجّين كانت إلى حدّ كبير طائفية ومُدبّرة من قوى أجنبية. ولكن لفت الانتباه إلى الطبيعة الجماعية والمحنة المشتركة بين المحتجين، بإبراز اختلافاتهم مع من تتحداهم، يمكن - أيضاً - أن يحشد الناس.

أصبح من وسائل حشد التأييد وسط المواطنين، «الدعاية بالفعل» المقصود بها إظهار طبيعة الفارق بينهم وبين سلطات الدولة. يمكن أن تكون طريقة للتعبير عن هموم من لا صوت لهم، لا في ضوء المطالب المفصّلة فحسب، بل في ضوء ما هو أكثر جوهرية من حق في التعبير عن هذه المطالب في المقام الأول. أصبحت مواقع المقاومة هي - تحديداً - الأماكن الـ«ما بين» مؤسسات سلطة الدولة التي ينكر على المواطنين روتينيّاً الوصول إليها. ومقاومة من هذا النوع قد تكون مقاومة تعبيرية. فهي إعلان صاخب عن رفض الخضوع الخانع للهيمنة أو قبول منطق السلطة الذي يمارس عليهم. وتعدّ المظاهر من هذا النوع طريقة للإنذار بوجود فاعل عام مميز لا يمكن تجاهله، سواء كان هذا الفاعل مصنّفاً كجماعة أو طبقة مميزة. فهي وسيلة لكسب الاعتراف، وربما فتح الطريق إلى التنازلات.

---

(٦٦) Toby Jones, "We know what happened in Bahrain: now what?", *Carnegie Endowment for International Peace*, 1 December 2011, <http://carnegieendowment.org/2011/12/01/we-know-what-happened-in-bahrain-now-what/7yfo> [accessed 2 Decmber 2011].

جميع العناصر التي ذكرناها كانت حاضرة في الانتفاضة الأولى في الأراضي الفلسطينية المحتلة أواخر الثمانينيات من القرن المنصرم. حتى اليوم، كانت معظم أشكال المقاومة الفلسطينية مقاومة مسلحة، ويكاد يكون تنفيذها منحصراً على يد تنظيمات فلسطينية من خارج الأراضي التي تحتلّها إسرائيل. فقد تركت هزيمة قوات منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان وطردهم منها عام ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣ المليون ونصف المليون فلسطيني الذين يعيشون تحت الاحتلال العسكري الإسرائيلي بقليل من الأمل في التحرير والخوف من الطرد أو الخضوع الدائم للدولة الإسرائيلية. وتزايدت المستوطنات الإسرائيلية على مستوى الأراضي المحتلة، وضمّت القدس الشرقية من فترة طويلة إلى دولة إسرائيل مع تنامي تيّار داخل الجناح الديني في الحركة الصهيونية يتبنّى ادّعاء دائم بحقّهم في مساحة كبيرة من الضفّة الغربية. في الوقت نفسه، وعلى الرغم من فرص العمل في إسرائيل، فإن الإهانات اليومية التي تشكّلها نقاط التفتيش، وفحص الهُوية، والمواجهات اليومية مع قوات الأمن الإسرائيلية، وكذلك ظروف تخلّف الاقتصاد الفلسطيني وانهياره في ظلّ الاحتلال، أفادت بوجود أطياف واسعة من الاستياء، تستند إلى اهتمامات قومية ودينية واقتصادية.

وربما من المنصف القول إن الحالة الفلسطينية في عام ١٩٨٧ مثلت خليطاً ملتهباً من المظالم في انتظار الشرارة. وعندما وصلت تلك الشرارة، في صورة حادث مرور كلّف أربعة فلسطينيين من مخيّم جباليا للاجئين حياتهم في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، كان ثمة شكّ في طبيعة ما أثاره هذا الحادث من غضب عفوي وواسع الانتشار. فالشاحنة التي اصطدمت بالحافلة التي كانت تقلّ الفلسطينيين عند معبر بيت حانون/إريز (Erez) كانت إسرائيلية، وفي اليوم التالي قُتل شابّ فلسطيني برصاص القوات الإسرائيلية في الاحتجاجات التي اندلعت في مخيّم جباليا. ولم يكن لهذه الجوانب من القضية سوى أن تضاعف من غضب السكّان المحلّيين والمجتمع الفلسطيني على اتساعه. وكما حدث في مدينة «قُم» الإيرانية كانون الثاني/يناير ١٩٧٨، أو في إشعال محمّد بوعزيزي النيران في نفسه في بلدة سيدي بوزيد التونسية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، فإن ما بدأ كحادث محلي سرعان ما أصبح

بداية لشيء أكبر بكثير. ففي مجتمع الأراضي المحتلة المتضامن نسبياً وحيث التواصل الجيّد، سرعان ما تطوّرت الاحتجاجات إلى مظاهرات واسعة الانتشار. وهذا ما منح متنفساً للمظالم المتراكمة على مدار عشرين سنة من الاحتلال العسكري.

في هذا السياق - أيضاً - كان هناك نزاع على الفضاء العام، ففي أوضاع الأراضي الفلسطينية المحتلة، كان الهدف من النضال هو تأكيد حق الفلسطينيين في السيطرة على مجالهم، كفلسطينيين متحرّرين من مطالب قوات الأمن الإسرائيلية. وهذا ما شكّل أساس الاعتراف بهم كفلسطينيين، بحقوقهم ومطالبهم بتقرير المصير. وفي هذا الصدد، جاء النضال شبيهاً بالانتفاضات والمظاهرات المناهضة للاستعمار التي صارت ملمحاً من ملامح سياسة الشرق الأوسط في النصف الأول من القرن العشرين عندما رزحت رقعة واسعة من المنطقة تحت نير الاستعمار البريطاني والفرنسي. كذلك شكّل العزم على إيجاد صوت يعبّر عن الطموحات السياسية لسكان المناطق المحتلة أساليب تكتيكية للانتفاضة. وخُلقت الطرائق لمقاومة ما جرى عليهم من تصنيف كشعب خاضع لاحتلال عسكري وإعادة صياغة هُويّتهم كفاعلين قادرين على تشكيل مستقبلهم. وهذا ما كان ردّ فعل على حقيقة ما تعرّضوا له تاريخياً من تجاهل واعتبار وضعهم مسلّماً به لا من قوات الاحتلال وحدهم، بل أيضاً، وكما شعر كثيرون، من قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية في المنفى.

كان التحدي الرمزي لقوات الاحتلال الإسرائيلي إحدى طرائق بلوغ هذه الأهداف. ففي وقت كان رفع العلم الفلسطيني أو مجرّد ألوانه - في الأراضي المحتلة ممنوعاً بحكم اللوائح العسكرية الإسرائيلية، سهّل ذلك في مردود عكسي من تنفيذ أعمال صغيرة متعددة من المقاومة. فظهرت الأعلام والملصقات، ورسوم الغرافيتي في كل مكان بأحجام عجزت القوات الإسرائيلية عن منعها - وبفشلها في ذلك، بدت أضعف مما رغبت في الظهور به وأقل سيطرة. ومثلما اكتشفت حركات مقاومة أخرى مناهضة للاستعمار في القرن العشرين، أصبحت هذه الملامح الصغيرة من التحدي طريقة لإشراك أعداد كبيرة من الناس، كان من شأن كثير منهم في الظروف المعتادة أن ينأوا بأنفسهم عن أعمال المقاومة العلنية. وبذلك، أصبحت

أعداد غفيرة من الجمهور منخرطة في ذلك. وهو ما كان في بعض الأحيان بسبب المواجهات مع القوات الإسرائيلية التي كان لهذه الأعمال الصغيرة أن تثيرها. وأحياناً أخرى بسبب أن الفعل نفسه، تحديداً، فتّح أعين الناس على إمكانية خلق أثر من خلال أعمالهم أو تحرّكاتهم الخاصة. وكما هو الحال في تجارب مقاومة مدنية أخرى، كانت هذه خطوة بالغة الأهمية في تمهيد المناخ للعمل الجماعي. ففي وضع يتفرّق فيه الممثلون الرسميون للشعب الفلسطيني عبر إقليم الشرق الأوسط، غير قادرين على تحقيق أيّ تقدّم لقضيتهم، فقد كانوا هم، وليس الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال، من بدوا المحرومين من الفعالية والعزم. وفي المقابل، كنا نجد الفلسطينيين في الضفة والقطاع يكتشفون قوة التمكين للمقاومة.

تضاعفت المواجهات مع القوات الإسرائيلية في شوارع الضفة وغزة. وأصبحت المتاريس المؤقتة والإطارات المشتعلة علامات مميزة للأماكن، وإنذار بأن هذه المنطقة ستكون المكان الذي ستطرد منه إسرائيل. كما شكّلت ـ أيضاً ـ مصدر الاستفزاز الذي جرّ القوات الإسرائيلية إلى مرمى الحجارة والنبال من الشباب الفلسطيني المنتظر إظهار قدرته على الصمود ضدّ قوة الجيش الإسرائيلي الساحقة. وبكلفة باهظة قوامها إصابات واسعة النطاق وقتلى (أكثر من ألف فلسطيني قتلوا وحوالى ١٨ ألفاً جرحوا على يد القوات الإسرائيلية خلال أربعة أعوام من عمر الانتفاضة) أصبح هذا في نظر كثيرين داخل الأراضي الفلسطينية وما وراءها الصورة الملازمة للانتفاضة: أطفال وشبّان يقذفون الحجارة على جنود إسرائيليين مدجّجين بالأسلحة الثقيلة والمركبات العسكرية[٦٧]. وفيما تمثّله من قوة بطريقتها الخاصة مثلما كانت الصورة الشهيرة للمواجهة بين صفّ الدبابات والرجل الذي يحمل كيساً من البلاستيك في ساحة «تيان آن من» في صيف ١٩٨٩، أصبح «أطفال الانتفاضة» ثيمة وقوّة هائلة في الصور والكلمات[٦٨].

---

(٦٧) James Gelvin, *The Israeli-Palestine conflict: one hundred years of war* (Cambridge, 2007) p. 220.

(٦٨) See, for instance, George baramki Azar, *Palestine: a photographic journey* (Berkeley, CA, 1991) or Mustafa al-Kurd's famous song, "A stone and an onion and a bucket of water" from his popular cassette Awlad Filastin [children of Palestine] (Nazareth, 19880 cassette recording).

كبيانٍ عن العزم على استعادة مكان كان بحق فلسطينياً، امتدّت ظاهرة المتاريس وقذف الحجارة إلى ما وراء مسار دوريات الجيش الإسرائيلي في المناطق الحضرية إلى شبكات الطرق التي تصل كثيراً من المستوطنات الإسرائيلية المنتشرة في الأراضي المحتلة، في الضفّة على وجه الخصوص. ومثلما استخدمت قوات الجيش الإسرائيلي وحركة المستوطنين القوة المفرطة لاحتلال الأراضي الفلسطينية ومصادرتها، استخدم شباب الانتفاضة ما يخصّهم من أشكال التحرك المباشر لإرسال إنذار بأن هذه الأراضي لم تخلُ من المعارضة وفي الوقت نفسه كسر ما تنعم به حياة المستوطن من نمط حياة لا يعكّر صفوها شيءٌ. ومن ثَمّ أصبحت الأعمال المتعمدة والمستدامة من تحدٍّ ومواجهة طريقة للتشديد الرمزي على الهُوية الفلسطينية للمكان، وبالتالي، للوجود السياسي للفلسطينيين أنفسهم كشعب صاحب جذور في الأرض، يقاوم الخضوع، أو التهجير أو التهميش.

كان من الجماهير المستهدفة بهذه الرسالة القيادة الفلسطينية في المنفى. فقد ساد شعورٌ أنها كانت بعيدة عن الهموم اليومية للشعب الفلسطيني تحت الاحتلال. ذلك أن الحشد والتعبئة للمقاومة صارت طريقة للإعلان عن وجود عامة الفلسطينيين كفاعلين سياسيين ـ تماماً مثلما سبق وفعلت المقاومة الفلسطينية المسلّحة قبل ذلك بعقود عديدة. وتسارعت عملية التعبئة بفضل الظهور السريع للهياكل السياسية الفلسطينية داخل الأراضي المحتلة، فالقيادة الموحدة للانتفاضة وعلى الرغم من تبنّي منظمة التحرير الفلسطينية وغيرها من خارج حدود فلسطين لها، كانت مع ذلك تنظيماً نبع من عزم «الداخليين» الشبّان لترك بصمتهم على التاريخ. فكانوا يظهرون أن بإمكانهم ـ أيضاً ـ تنسيق حملة وتشكيلها لمقاومة الاحتلال العسكري الإسرائيلي والذي ربما من الأرجح أن يسفر في النهاية عن تنازلات إسرائيلية معززاً في الوقت نفسه الثقة بالنفس لدى الفلسطينيين بما يفوق النضال المسلح الذي ظل منظّماً من خارج فلسطين نفسها.

لم تكن القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة الصورة الوحيدة للتنظيم الفلسطيني، ولكنها ساعدت في بلورة مطالب الفلسطينيين ومظالمهم عبر إصدارات من قبيل «النقاط الأربع عشرة» في كانون الثاني/يناير ١٩٨٨. كما أنها ربطت بين أهداف سياسية، بعضها ببعض، مثل الحق في تقرير المصير

ودولة مستقلة، مقدِّمة بذلك سلسلة من المطالب المحددة في الوقت نفسه. وهذا ما أعطى فكرة واضحة عن الشكاوى التي دامت طويلاً والتي أشعلت الانتفاضة. لقد نادوا بإنهاء بناء المستوطنات كافة، ووقف مصادرة الأراضي، وإلغاء حواجز الطرق، ومنح تصاريح بناء، وكذلك إطلاق سراح السجناء ورفع سلسلة من التدابير المقيدة التي اتصفت بتطفّلها ودمّرت حياة الناس[٦٩].

كان جزءاً من الاستراتيجية تنظيمُ مظاهرات الشوارع لاستعادة الفضاء العام وجذب الانتباه على المستوى الدولي إلى محنة الفلسطينيين. فيما تضمّن جزء آخر أساليب مقاومة اللاعنف، مثل المقاطعة وغلق المحال والاضرابات. كان الإسرائيليون عاجزين عن منع مثل هذه الأفعال، وساعدوا في تعميق مشاعر التضامن وسط الفلسطينيين الذين أصبحوا وقتئذ في حالة من التعبئة على مستوى الأراضي المحتلة على نحو غير مسبوق، بادئين في تنفيذ أعمال لم يكن لها معنى أو تأثير إلا مع مشاركة عدد كبير من الأفراد. وباستهدافهم سلطات الاحتلال رأساً، بدأت الحملات بعدم دفع الضرائب، وحرق بطاقات الهُويّة، والاستقالة من مناصب إدارية. أمّا داخل المجتمعات الفلسطينية نفسها، فقد ظهرت كيانات جديدة من جماعات المساعدة الذاتية، إلى جانب الاقتصاديات البديلة للمقايضة وأشكال جديدة للإدارة. وأينما أمكن، شُجعت أشكال الاكتفاء الذاتي ونُفذت مقاطعة السلع الإسرائيلية[٧٠].

ولكن، مع مرور الوقت، كان لقوة قوات الأمن الإسرائيلية الجبرية الساحقة، وما تحت تصرّفها من موارد، إضافة إلى الإحباطات، وإراقة الدماء على المستوى الداخلي، والتباطؤ الطبيعي لزخم الاحتجاج الرمزي أن تبدأ في العمل ضدّ من يحاولون توسيع ما تحمله قدرات الانتفاضة للمقاومة. حملات اعتقال جماعية، وقتل متعمّد وجرحى من الرصاص المطاطي والحديدي، والغازات المسيلة للدموع بل والذخيرة الحية حصدت كثيراً من القيادات والمؤيّدين المحتشدين. لقد حافظوا على استمرار الانتفاضة سنوات، ولكنهم ابتأسوا من الفشل الظاهر في تحقيق نتائج مباشرة.

(٦٩) F. Robert hunter, *The Palestinian uprising* (Berkeley, CA, 1993) pp. 58-71.

(٧٠) Hunter, *Palestinian uprising* (1993) pp. 120-133; Mazen Qumsiyeh, *Popular resistance in Palestine - a history of hope and empowerment* (London, 2011) pp. 139-152.

والحقيقة أن العواقب كانت وخيمة، على الرغم من أنها لم تكن مرئية حتى تسعينيات القرن الماضي. الأهمّ، أن العصيان المدني الفلسطيني والمقاومة الجماهيرية للاحتلال الإسرائيلي العسكري أقنع كثيرين في إسرائيل أن الوضع القائم لا يمكن أن يستمر. وفي الوقت الذي ربما استطاعت فيه قوات الأمن قمع المظاهر الشعبية الأكثر وضوحاً للمقاومة المتحدية، فإنهم لم يستطيعوا القضاء على تسييس الجمهور الفلسطيني وتعبئته في الأراضي التي يحتلونها.

لم يسفر هذا عن إنتاج سياسة فلسطينية موحدة ـ لا أمل في ذلك ـ بل فرض على إسرائيل وغيرها الحاجة إلى الاعتراف بالسياسة المتميزة والهُوية السياسية التي كانت فلسطينية، وليست مجرد نتاج ثانوي للطموحات السياسية الإقليمية لدول أخرى. بهذا المعنى، أعاد ما حدث إظهار الفلسطينيين كفاعلين سياسيين يتعيّن على إسرائيل التفاوض معهم. ولم يكن لهذه الأمور أن تصنّف كمجرد مشكلة أمنية يمكن التعامل معها بتدابير أمنية مضادة. فالمتاريس والأعلام، والشعارات وقذف الحجارة كانت العرض الظاهري المشهدي للمقاومة التي مثّلتها الانتفاضة. أمّا ما كان أقلّ مشهدية ولكن أكثر ديمومة، فهي نماذج المقاومة التي وسعت التنظيم المدني الفلسطيني وعمّقته. وتأسيساً على أشكال المساعدة الذاتية المحلية الكثيرة والتي ظهرت بوصفها استراتيجيات للبقاء تحت الاحتلال قبل عام ١٩٨٧، وفّرت الانتفاضة الفرصة والحاجة إلى تحقيق هذه الجهود معاً وتوسيعها إلى حركة مقاومة مستدامة[٧١]. فهم بذلك، منحوا شعار الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين «أنا أقاوم إذن أنا موجود» صلابة ومعنى، معيدة بذلك تكوين الشعب الفلسطيني فاعلاً سياسياً يطالب بالاعتراف.

وكما هو الحال في أي مجال سياسي ناشئ، كانت السياسة الفلسطينية في الأراضي المحتلة مساحة متنازعاً عليها لا مع القوات الإسرائيلية فحسب، بل ـ أيضاً ـ التنظيمات الفلسطينية المختلفة. وأحياناً كان هذا متصلاً بعضه ببعض. عشرون عاماً من الاحتلال واختراق المخابرات الإسرائيلية المجتمعات الفلسطينية كانت جديرة بترك إرث من التواطؤ والشك المتبادل. وهذا ما ألقى بظلاله مع بدء مثالية الانتفاضة

(٧١) Qumsiyeh, *Popular resistance in Palestine* (2011) pp. 109-133.

في فتح الطريق لمشاعر اليأس والمرارة مع تصاعد معدّلات الخسارة. والمعروف ـ وما يؤسف عليه ـ أن الفلسطينيين انقلب بعضهم على بعض مكبّدين بعضهم خسائر تعادل تقريباً ما تكبّدوه بسبب العنف الإسرائيلي. كان الإيقاع بالمخبرين والمتعاونين يحدث في أجواء خطرة حيث كان مجرد الاتهام أو الشك يمثّل خطراً قاتلاً. وفي بعض النواحي، كانت المسألة تتمثّل في إعادة التشديد على منطق المقاومة المسلحة، فيما أصبح العنف محطّ الأنظار كطريقة لإثبات الذات وسط الشباب. فما بدأ كطقس للانتقال إلى مرحلة الرجولة، مثل قذف الحجارة على القوات الإسرائيلية أو رسم الغرافيتي على الجدران أو في الحقيقة التعرّض للاعتقال والضرب من الجنود الإسرائيليين، أصبح ـ تدريجيّاً ـ استعداداً مؤكّداً لاستخدام القوة المميتة. وهذا ما أصبح في منزلة عربون الولاء للقضية[٧٢].

كان للتحوّل نحو العنف وتبديد الأوهام حول ما حقّقه العصيان المدني، والشغب والمقاومة باللاعنف أن يضعف من قوة الانتفاضة ويسهم في فقدانها الزخم بحلول عام ١٩٩١. وكان على جيل آخر من الفلسطينيين أن يعيدوا اكتشاف قوة الاحتجاج اللاعنفي التي حقّقته انتفاضة الأقصى. وفي أثناء السنوات التي تخلّلت الانتفاضتين، استخدم كثيرون من عامة الفلسطينيين استراتيجيات المقاومة اليومية للتغلب على صعوبات الحياة تحت الاحتلال، معضدّين التضامن ومحافظين على الشبكات الاجتماعية في سائر الأراضي التي أصبحت مجزّأة على نحو متزايد. وكان لاندلاع الانتفاضة المعروفة بانتفاضة الأقصى في عام ٢٠٠٠ أن تؤدي إلى غارات إسرائيلية متكررة على المناطق التي يفترض طبيعياً أن تكون تحت السيطرة الفلسطينية. كما أدّت ـ أيضاً ـ إلى فرض قيود متزايدة على الحركة بين البلدات والقرى الفلسطينية. والشيء الأكثر وضوحاً في هذا السياق، كان بناء جدار وسور يمتدّان على طول ٧٠٠ كم، يسيران على ما يسمّى «الخط الأخضر» الذي ميّز الحدود بين الضفة الغربية وإسرائيل حتى عام ١٩٦٧. والحقيقة أن الجدار أخذ مساراً متعرّجاً اخترق في بعض الأحيان الأرض الفلسطينية بعمق، قاطعاً

---

(٧٢) Julie Peteet, "Male gender and rituals of resistance in the Palestinian intifada: a cultural politics of violence", *American Ethnologist* 21/1 (1994) pp. 31-49.

قرى عن حقولها ومصادِراً مئات الهكتارات من الأرض الفلسطينية[٧٣].

هكذا وفي هذا السياق تحقق إحياء الاهتمام بإمكانات الاحتجاج والتظاهر السلمي. وفي عدد من النقاط على طول حاجز الفصل المخطّط، نظّمت المجتمعات القروية الفلسطينية احتجاجات محلية في محاولة لمنع مصادرة أراضيهم أو ضمّها في إطار ذريعة الأمن الإسرائيلي. وفي عام ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٤ وفي قرية بُدرُس الواقعة على بعد ثلاثين متراً شمال غرب رام الله، نظّم سكانها بقيادة أحد أبنائها إياد مرار أنفسهم للقيام بتحركات لاعنفية مباشرة. وكان الهدف من الاحتجاج المحلي هو منع اقتلاع مساحة كبيرة من حدائق الزيتون في إطار إفساح الطريق للجدار العازل، وكذلك التصدي للسلطات الإسرائيلية لمنعها من اقتطاع ما يقرب من ٣٠٠ فدان من أراضيهم في القرية. ونظّم سكّان القرية اعتصامات، ومسيرات، واحتجاجات في تحدٍ لحظر التجوّل الذي تفرضه إسرائيل، مرسلين بذلك إشارة باستعدادهم السلمي لمقاومة العنف بغية تحقيق أهدافهم. وقف رجال القرية ونساؤها وأطفالها وقفة واحدة وانضم إليهم فلسطينيون آخرون في احتجاج طويل ومستديم. قوبلت الاحتجاجات في البداية بالهراوات والرصاص المطاطي وإلقاء القبض على بعض من القرويين. ولكن، وأمام الاهتمام الإعلامي الدولي المتزايد وعزيمة مجتمع بأكمله، توصّلت السلطات العسكرية الإسرائيلية إلى أنه سيكون من الأفضل إعادة تخطيط مسار الجدار. وبتلك الطريقة، نجحت مقاومة اللاعنف المحلية في تحقيق انتصار صغير، ولكنه في نظر القرية وباستعادة أراضيهم، هو نصر كبير[٧٤].

نُظمت مظاهرات واحتجاجات شبيهة في قرى أخرى كانت على حافة خسارة أراضيها بسبب الجدار. ففي قريتَي نعلين وبلعين، غربي رام الله،

---

(٧٣) "The Separation Barrier", *B'Tselem,* <http://www.btselem.org/separation_barrier> [accessed 27 August 2011], and detailed map of the route followed by the barrier (June 2011) <http://ww.betselem.org/sites/default/files/download/20110612_btselem_map_wb_eng.pdf>.

(٧٤) يوجد فيلم يصور هذه الأحداث وعنوانه بُدرُس أخرجته جوليا باشا بإنتاج مشترك بين رولا سلامه ورونيت آفني (Ronit Avni) وصدر عام ٢٠٠٩،

<http://www.justvision.org/budrus> [accessed 2 November 2010]; Amira Hass, "The village against the fence", *Ha'aretz,* 11 February 2004, <http://ww.haaretz.com/print-edition/features/the-village-against-the-fence-1.13619> [accessed 2 November 2010]>.

حاول نشطاء فلسطينيون وإسرائيليون وأوروبّيون وأمريكيون مقاومة مسار الجدار. اتخذوا تحركاً مباشراً تضمن في بعض الأحيان قذف الحجارة أو بذل جهد لإسقاط أجزاء من الجدار الذي كان قد بني بالفعل. وفي كلتا القريتين، ردت القوات الإسرائيلية بمزيد من العنف مقارنة بما شنّته في قرية بُدرُس قبل سنتين من ذلك، مطلقة أعيرة مطاطية وذخيرة حية، وغازات مسيلة للدموع تسبّبت في وقوع إصابات عديدة وإزهاق أرواح خمسة فلسطينيين في نعلين وذلك في الفترة ٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٩[٧٥]. وفي محاولة لتجنب لفت الاهتمام الدولي بمواقع المقاومة هذه، أعلنت السلطات الإسرائيلية في بداية عام ٢٠١٠ أن الأرض الواقعة بين الجدار والقريتين ستخصص كـ«مناطق عسكرية مغلقة» كلّ يوم جمعة وعلى مدار الشهور الستة اللاحقة. ولم يكن لهذا تأثير كبير، فأصبحت المظاهرات أحداثاً معتادة، لا في بلعين ونعلين وحدهما، بل ـ أيضاً ـ في المعصرة والنبي صالح، كمشاهد دالّة على التحدي والأداءات العامة التي تردد عليها بالزيارة الساسة المحليون والدوليون لمتابعة الأحداث، بل ـ أيضاً ـ لإظهار التضامن. ولكنها، أي تلك المواقع، ظلّت مواقع خطر وعنف. وهذا ما اتضح من حصيلة الإصابات بالرصاص المطاطي أو عبوات الغاز المسيل للدموع. بعض الإصابات كانت بالغة، بل مات بعضهم جرّاء استنشاق كميات مكثفة من الغازات المسيلة للدموع التي أطلقتها قوات الاحتلال[٧٦].

مع ذلك، كانت هناك إمكانات أخرى للمقاومة اللاعنفية أو السلمية: إحداها تسجيل الاعتراض على مسار الجدار الفاصل أمام المحاكم الإسرائيلية، اتباعاً لمسار «المقاومة المشروعة». وهذا ما اتبعته في حقيقة الأمر بشيء من النجاح اللجنة الشعبية لقرية بلعين. ففي ٢٠٠٧، نجحت

---

(٧٥) Amira Hass, "Bil'in and Na'alin declared closed military areas each Friday for months", *Ha'aretz,* 16 March 2010, <http://www.haaretz.com/print-edition/news/bil-in-na-alin-declared-closed-military-areas-easch-friday-for-months-1.264808> [accessed 2 November 2010].

(٧٦) مثلما حدث في حالة موت جواهر أبو رحمة في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠ في بلعين، <http://www.awalls.org/topics/recent_activities>; Isabel Kershner, "Israeli military officials challenge account of Palestinian woman's death", *New York Times,* 4 January 2011, <http://www.nytimes.com/2011/01/05/world/middleeast/05mideast.html?_r=I&partner=rss&emc=rss> [both accessed 7 April 2011]>.

اللجنة في كسب حكم من المحكمة العليا الإسرائيلية ألزمت السلطات الإسرائيلية بإعادة رسم خط الجدار الفاصل بالقرب من بلعين، حيث كان المسار الجاري وقتها «ضارّاً للغاية» بسكّان القرية وغير مبرّر على أسس أمنية». كان تقييم ذلك وقتها نصراً عظيماً في القرية، وذلك لما كان يعنيه الحكم من وقفتهم لاستعادة ما يقرب من ١٤٠ فداناً من إجمالي ٢٠٠ فدان تمّت مصادرتهم(٧٧). ولكن تعيّن عليهم اللجوء ثانية إلى المحكمة لمخاصمة السلطات في عملية إعادة رسم الخط الفاصل، وعلى الرغم من كسبهم الحكم لمصلحتهم في عام ٢٠٠٨، كانوا حذرين من المحصّلة النهائية ـ وهو ما فهم وقتها، لما استغرقته المسألة من أربع سنوات كي يحرّك الجيش الإسرائيلي الخطّ الفاصل في ٢٠١١، مثلما أمرت المحكمة(٧٨).

تطوّرات من هذا النوع، إلى جانب الانقسام بين السلطة الفلسطينية في الضفة وحماس في القطاع، شجّعت على تجديد الاهتمام بفكرة المسيرة السلمية وانتفاضة الشعب، ولا سيما في الضفّة. وسعياً إلى استعادة التضامن ومبادرات الثمانينيات، نُظّمت المقاطعة للسلع الإسرائيلية خصوصاً تلك المنتَجة في المستوطنات التي صارت منتشرة في أنحاء الضفة. وتميّزت هذه التحركات أحياناً بإحراق بعض هذه السلع أو بحملات لملصقات تذكّر الفلسطينيين بالحاجة إلى إعادة البحث في نمط استهلاكهم، مع حملات من قبيل «ضميرك، اختيارك» مستهدفين هذه البنود. بيد أنّ الملصق الذي جاء أكثر تأثيراً ونُصب بحجم هائل بالقرب من رام الله مشبهاً للإعلانات التجارية المعتادة عن الآيس كريم (الذي صنع في إسرائيل أو في إحدى المستوطنات) مع صورة لرجل يأكل الآيس كريم مسروراً ـ ولكن في الأسفل كتب شعار «امـمـم . . . آيس كريم بطعم الاحتلال». حتى زعماء السلطة الفلسطينية صادقوا على هذه التحركات. فأشاد الرئيس محمود عبّاس باللاعنف كخيار استراتيجي للفلسطينيين، في حين شارك رئيس الوزراء سلام فيّاض في

(٧٧) Martin Asser, "West Bank village hails victory", BBC News - Middle East, 5 September 2007, <http://news.bbc.co.uk/I/hi/world/middle_east/6979923.st> [accessed 7 April 2011].

(٧٨) "Bil'in residents cautious following Supreme Court order to move the annexation wall", <http://www.bilin-village.org/english/articles/press-and-independent-media/Bilin-residents-cautious-following-Supreme-Court-order-to-move-the-annexation-wall> [accessed 7 April 2011].

مسيرات احتجاجية أو في غرس أشجار زيتون على الأرض التي أعلنتها السلطات العسكرية الإسرائيلية خارج الحدود[٧٩].

وفي خطوة متقدّمة لجأت اللجنة الشعبية في قرية بلعين إلى محكمة في كيبك في كندا في عام ٢٠٠٨ لمقاضاة شركتيْن كنديتيْن اشتركتا في بناء المستوطنات الإسرائيلية وتسويقها، وهو ما رآه سكّان القرية السبب الرئيس في مصادرة أراضيهم. وقد وُجد أن القانون الكندي للجرائم ضدّ الإنسانية وجرائم الحرب (٢٠٠٠) ينصّ على أن نقل مدنيين تابعين لسلطة الاحتلال إلى الأرض التي تحتلها هي جريمة حرب. وكانت بلعين تسعى إلى الحصول على حكم يقضي بأن بناء المستوطنات غير مشروع، وأن الشركتيْن الكنديتيْن ينبغي أن توقفا جميع الأنشطة التي تؤثّر في أراضي القرية ومن ثَم ينبغي أن يسددوا غرامات جزائية عن الأضرار التي ألحقوها بسكان القرية[٨٠]. في الحدث نفسه، رُفضت الدعوة من محكمة مونتريال في عام ٢٠٠٩ على أساس أنها خارج اختصاصها، وذلك لأنّ إسرائيل كانت المكان الأكثر ملاءمة لرفع تلك الدعوة. وهو الحكم الذي تأكّد من محكمة النقض في عام ٢٠١٠، على الرغم من أن الطريق تُرك مفتوحاً لأي قضية مدنية محتملة في المستقبل[٨١].

كان البعد الدولي واضحاً في الحملات المتزايدة الهادفة إلى تعبئة الشعب الفلسطيني، بل الشعوب في أمريكا الشمالية وأوروبا، لمقاطعة اقتصادية للسلع الإسرائيلية. وانطلقت حملة «المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات» في عام ٢٠٠٥ على يد ائتلاف ضمّ أكثر من خمس وعشرين منظمة من منظمات المجتمع المدني الفلسطيني. ولم تكن تدعو إلى

(٧٩) Sami Awad, "Non-violence from the bottom up", *Foreign Policy*, 1 June 2010, <http://mideast.foreignpolicy.com/posts/2010/06/01/nonviolence_from_the_bottom_up> [accessed 4 January 2011]; Josh Mitnick, "Borrowing from Gandhi? Palestinian passive resistance gains followers", *Christian Science Monitor*, 28 April 2010; Ethan Bronner, "Palestinians try a less violent path to resistance", *New York Times*, 6 April 2010.

(٨٠) Al-Haq, "From Palestinian olive groves to Canadian courtrooms: resisting Israel's land annexation in the West Bank - the case of Bil'in village" 2008, <http://www.alhaq.org/ete,plate.php/id=440> [accessed 7 April 2011].

(٨١) Canadian Centre for International Justice "Bil'in", <http://www.ccij.ca/programs/cases/index.php?WEBYEP_DI=11> [accessed 7 April 2011].

مقاطعة البضائع الإسرائيلية فقط، بل - أيضاً - إلى سحب الاستثمارات في إسرائيل والشركات صاحبة المصالح الاقتصادية الرئيسة في إسرائيل، وكذلك فرض عقوبات الغرض منها استبعاد إسرائيل من التمثيل في عدد من الهيئات الدولية. وفي استدعاء واعٍ لحملات مناهضة سياسة الأبارتيد/ الفصل العنصري ضد الأقلية البيضاء في جنوب أفريقيا، والرجوع إلى جملة قرارات الأمم المتحدة، حثّ منظمو «حملة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات» على «أشكال متنوّعة من المقاطعة ضد إسرائيل إلى أن تفيَ بالتزاماتها في ظل القانون الدولي». وقد تحدّدت هذه الالتزامات في انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧، وتفكيك الجدار الفاصل، والمساواة الكاملة والفعّالة لجميع المواطنين العرب في إسرائيل و«احترام حقوق اللاجئين الفلسطينيين وحمايتها وتعزيزها في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم»[٨٢].

باستهداف المنتجات الزراعية على نحو خاص وغيرها من منتجات الشبكات المترامية للمستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حقّقت «حملة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات» زخماً في السنوات اللاحقة، خالقة بذلك شبكة من التأييد عبر منظمات المجتمع المدني في أوروبا وأمريكا الشمالية. وهذا ما أدّى إلى عدد من الأعمال الرمزية التي لفتت انتباه المستهلكين إلى أصل المنتجات اليومية المتوافرة في الأسواق، ما تسبّب في إعادة نظر بعض المؤسسات في استثماراتها. غير أن التركيز الأساس كان في الأراضي الفلسطينية المحتلة؛ إذ تشابك الاقتصاد الإسرائيلي منذ وقت طويل وبكثافة مع اقتصاد الضفة الغربية. وهو ما جعل مهمة منظّمي «حملة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات» أكثر صعوبة، حتى مع تدعيم الكنيست على مضض لأخلاقيات الحملة في تموز/ يوليو ٢٠١١. وقتئذٍ أُقِرّ قانون منع المقاطعة الذي يسمح بالمقاضاة المدنية ضدّ أي فرد يناصر «مقاطعة ضد دولة إسرائيل»، محددة ذلك في «التجنب

(٨٢) BDS Movement, <http://www.bdsmovement.net/dsintro#TttDdnOvNr9>; see also the Boycott Israeli Goods, <http://www.bigcampaign.org/>; Omar Barghouti, "Besieging Israel's siege", *The Guardian online*, 12 August 2010, <http://ww.guardian.co.uk/commentisfree/2010aug/12/besieging-israel-siege-palestinian-boycott> [accessed 14 April 2011].

المتعمد للروابط الاقتصادية أو الثقافية أو الأكاديمية مع شخص آخر أو عامل آخر لمجرد صلته بدولة إسرائيل، أو إحدى مؤسساتها، أو أي منطقة تحت سيطرتها، بطريقة قد تسبب ضرراً اقتصادياً أو ثقافياً أو أكاديمياً»[٨٣]. وأشار هذا حينئذٍ، أنه بقدر ما كان من تواضع الحملة في تأثيرها، فإنها لمست وتراً حساساً في سلطة الاحتلال.

على الرغم من ذلك، ظهرت مقاومة اللاعنف بأنها أكثر نجاحاً على المستوى المحلي، وفي مكافحة الزحف والجور على الأرض الفلسطينية في الضفة الغربية نتيجة نموّ المستوطنات الإسرائيلية، فضلاً عمّا ارتبط بذلك من مصادرة متواترة للأراضي على امتداد طول الجدار الفاصل[٨٤]. باستثناء نجاح بعض الأعمال في أماكن محدودة، واجهت المقاومة، في سياق أوسع، عبر المقاطعات الطوعية للمستوطنات الإسرائيلية ومنتجاتها، نضالاً شاقاً ضدّ حقائق الحياة الاقتصادية تحت الاحتلال: دفع الفلسطينيون، سنوياً، ما تبلغ قيمته مئتي مليون دولار مقابل السلع المصنوعة في المستوطنات، وعمل حوالى ثلاثين ألف فلسطيني في هذه المستوطنات. فضلاً عن ذلك، وبحلول عام ٢٠١٠، ومثلما ذكر الأكاديمي الفلسطيني خليل الشقاقي كان هناك مأزق أكبر أمام الفلسطينيين ألقى بالشكّ على جميع أشكال المقاومة: «فالمجتمع منقسم. والجمهور يعتقد أن إسرائيل تردّ بناء على المعاناة، لا على مقاومة اللاعنف. وفي الوقت نفسه لا يوجد كثير من الاهتمام بالعنف حالياً... في جوهر المسألة يشعر الجمهور بأنهم في شرك بين الدبلوماسية الفاشلة والنضال المسلّح الفاشل»[٨٥].

مقاومة ضد سوريا في لبنان

في الرابع عشر من شباط/ فبراير ٢٠٠٥، دوّى انفجار هائل في ميناء الحصن ببيروت قبالة البحر، متسبباً في قتل رئيس وزراء لبنان الأسبق رفيق

(٨٣) *Proposal bill to prevent harm to the state of Israel by means of boycott*, 27 June 2011; "Knesset passes boycott law; ACRI plans to appeal", 12 July 2011, Association for Civil Rights in Israel (ACRI), <http://www.acri.org.il/en/?p=2766> [accessed 19 September 2011].

(٨٤) Qumsiyeh, *Popular resistance* (2010) pp. 177-201.

(٨٥) Ethan Bronner, "Palestinian try a less violent path to resistance", *New York Times*, 6 April 2010.

الحريري، وعشرين آخرين وجرح مئة. ولم تدَّعِ أي جهة مسؤوليتها عن الانفجار، ولكن المخابرات السورية كانت مبدئيّاً مَحلّ اتهام بأنها من فبركت الحدث. كان استخدام الاغتيال أمراً متكرراً كطريقة لإسكات اللبنانيين يتبعها من يوجّهون انتقادات لهم، وإن تدهور العلاقات بين الحكومة السورية والحريري الذي أجبره على الخروج من رئاسة الوزراء قبل ذلك ببضعة شهور، جعلت من المخابرات السورية المتهم الرئيس. وسرعان ما بدأ آلاف من اللبنانيين المقتنعين بهذه الصلة في التجمع في موقع الحادث، في مظاهرة حاشدة احتجاجاً على الوجود العسكري السوري في البلاد وضدّ حلفائهم في الحكومة اللبنانية والجهاز الأمني.

في خلال أيام قليلة، زادت المظاهرات حجماً وتأثيراً، متّخذة شكلاً وديمومة يدلّان على التخلّي عن الاحتجاجات المتواضعة ضدّ التواجد العسكري السوري التي اشتهر عنها سرعة تفرّقها. كذلك نُظّمت المواكب التي شقّت طريقها عبر شوارع بيروت الرئيسة، وتجمّعَ المتظاهرون في الفضاء المفتوح لساحة الشهداء في قلب العاصمة. وفيما حملته هذه الساحة رمزياً من شحنة تردّد أصداء التضحية الوطنية التي يثيرها الاسم، كان فعل المكان مثل قوة المغناطيس فيما يتعلّق بطيف واسع من المواطنين اللبنانيين العازمين على تسجيل موقف ضدّ ما شعروا أنه كان وضعاً قائماً قمعياً وخنوعاً في لبنان. وفي بداية آذار/مارس نُصبت شاشات عملاقة في الساحة كي يتابع عشرات الآلاف من المتجمعين فيها ما كان يجري في غرفة البرلمان المجاور. وشاهد الحضور وقتها رئيس الوزراء يقدم استقالته، لتهلّل الساحة ويهتف المتظاهرون «حرية»! و«سيادة»! وعلى الرغم من المحاولة الفاترة من قوات الأمن اللبنانية الحدّ من عدد المتجمعين في الساحة، فقد أزيحت الحواجز وتوافد الناس بأعداد هائلة، مظهرين مدى عجز قوات الأمن أمام مثل هذه الأعداد، فيما كان الهتاف وللمفارقة: «ما بدنا جيش بلبنان إلا الجيش اللبناني»[٨٦].

وبناء على عنف الحادث الذي عجّل بتنظيم هذه المقاومة، وكذلك

(٨٦) "Eyewitness: Lebanon protests", BBC News - Middle East, 2 March 2005, <http://news.bbc.co.uk/1/hi/4308217.stm> [accessed 17 March 2010].

المعاملة الفظّة التي لاقاها ولاحظها من حاولوا استخدام هذا المكان كموقع للاحتجاج العام في الماضي، نالت أعمال هذه المقاومة السلمية قدراً كبيراً من الشجاعة، وسرعان ما تبيّن أن السلطات اللبنانية لم تكن عازمة على التدخل. على العكس، زادت أعداد المتظاهرين، وأصبح وجودهم أكثر دواماً ومطالبهم أكثر تركيزاً، ما منع الحكومة من تفريقهم من الشوارع بأساليب عنيفة. وفي خلال أيام قليلة، أصبحوا وسيلة لتشكيل ائتلاف واسع من الأحزاب والتنظيمات السياسية اللبنانية، اتحدوا للمطالبة بانسحاب القوات السورية من لبنان، واستقالة الحكومة والرئيس، وعزل كبار ضباط الأمن والدعوة إلى انتخابات برلمانية جديدة، من دون تدخل سوري. وفي ظرف أسابيع، تحققت معظم المطالب، واستُخدمت ملصقات انتفاضة الاستقلال و«ثورة الأرز» في تلك الأحداث، مشيرة إلى تأثيرها الدرامي في توازن القوى في البلاد.

على الرغم من تسميتها «ثورة»، فإنّ الأحداث في لبنان في عام ٢٠٠٥ التي أعقبت اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري، لم تحقق تغيّراً مؤثّراً وراديكالياً في الدولة اللبنانية مثلما حدث في إيران (١٩٧٨ ـ ١٩٧٩). ومن الصحيح أن حكومة عمر كرامي استقالت، كما تمّ حلّ البرلمان، وعقدت انتخابات برلمانية جديدة. فضلاً عن ذلك، انسحبت القوات السورية المتمركزة في لبنان وقوامها أربعة عشر ألف جندي، مسببة بذلك ضعفاً إن لم يكن تحييداً للقدرة السورية في أداء دور رئيس في السياسة اللبنانية[٨٧]. وعلى الرغم من هذه النجاحات، والتي يمكن عزو بعضها إلى الزخم الذي بدأته المظاهرات الشعبية والمسيرات واحتلال الأماكن العامة في ربيع ٢٠٠٥، فقد جاءت المحصلات السياسية أكثر غموضاً، بقدر ما كانت الهياكل السياسية الدائمة طرفاً في المسألة. فالمظاهرات الأولى يمكن تفسيرها كمقاومة لما رآه كثيرون احتلالاً سورياً عسكرياً للبلاد. وهذا في حقيقة الأمر ما كان ثيمة لكثير من الملصقات واللافتات والهتافات الظاهرة في الأسابيع الأولى.

على المنوال نفسه، أثارت تلك الأحداث بعض المظاهرات الكبيرة

---

(٨٧) "Syrian troops leave Lebanon protests", BBC News - Middle East, 2 March, 2 March 2005, <http://news.bbc.co.uk/1/hi/4484325.stm> [accessed 17 March 2010].

لمصلحة استمرار العلاقة مع سورية. وفيما عكس طبيعة السياسة اللبنانية المنقسمة، بل في الحقيقة المجتمع اللبناني عموماً، واجه حزب الله هذه التحركات. ففي الثامن من آذار/مارس، وبالتوافق مع العيد الوطني السوري للثورة البعثية في عام ١٩٦٣، نظّم حزب الله مسيرة هائلة قوامها مئات الآلاف في وسط مدينة بيروت بالقرب من ساحة الشهداء في ساحة رياض الصلح. كانت الرسالة واضحة: فقد أعلن حسن نصر الله زعيم حزب الله، بينما هو محاط ببحر من الأعلام اللبنانية، «نحن هنا لنشكر سوريا التي ظلت إلى جانبنا سنوات طوال»، رافضاً ما زعمه من تدخل الولايات المتحدة في تنظيم الانسحاب السوري. وقد فاقت الأعداد المتجمعة بسهولة أعداد المشاركين في المظاهرات المناهضة لسوريا التي وقعت في الأيام السابقة، ومن ثَم حاولوا إسقاط هذه الصورة عبر وجودهم العام، بوصفهم مواطنين ممثّلين لتأييد سوريا[٨٨].

ولنفي التفوق عليهم، عمل منظمو دعوات الانسحاب السوري وتأكيد السيادة اللبنانية على تعبئة أعداد كبيرة لمظاهرة في ساحة الشهداء تفوق عدد مظاهرة الثامن من آذار/مارس. وفي البعد الحسابي الرمزي لهذه السياسة من التمثيل الدرامي، قُصد بحجم المظاهرة التأكيد للقيادة السورية وكذلك الرئيس لحود والجهاز الأمني اللبناني ـ وكلاهما ظهرا في حالة تواطؤ مع السلطات السورية ـ عمق الرفض اللبناني ومداه للوجود العسكري السوري. وفي مظاهرة دُعي إليها في الرابع عشر من آذار/مارس ـ بعد شهر من اغتيال الحريري ـ بلغ الحشد ما يقرب المليون شخص تجمعوا في الساحة. وفي بحر من الأعلام اللبنانية، كانت الشعارات واللافتات المشددة على سيادة لبنان واستقلاله بارزة، مثلما كان المطالبون برحيل السوريين، مستهجنين موقف الرئيس اللبناني ومؤكدين تحكم الشعب اللبناني في مستقبله: «تسقط دولة الأمن والمخابرات»! «هذا الحشد صنع في لبنان»! و«أنت راحل، أليس كذلك»؟ «فاجأناكم مو؟» (مستخدمين تعبيرات باللهجة السورية المميزة)[٨٩].

(٨٨) "Huge Beirut protest backs Syria", BBC News - Middle East, 2 March 2005, <http://news.bbc.co.uk/I/hi/43292oI.STM> [accessed 17 March 2010].

(٨٩) Magda Abu Fadil, "Live from Martyrs' Square: Lebanon's reality TV turns coverage of peaceful protests into a media battle", Transnational Broadcasting Studies 14 (2005), <http://www.tbsjournal.com/Archives/Springo5/abufadil.htm> [accessed 17 March 2010].

وتأسيساً على زخم تلك اللحظة، نُظِّم حضور أكثر ديمومة في ساحة الشهداء بوساطة من شعروا أن الطبيعة العابرة للمسيرات والمظاهرات، والمظاهرات المضادة، ينبغي أن تفسح الطريق لتشديد دائم على التحدي والمقاومة. ومع احتلال ساحة الشهداء وما نُصب فيها من خيام، حرص الشباب على انضمام بعضهم إلى بعض في احتجاج حاشد، بصرف النظر عن الطائفة والمجتمع وهي الخطوط المعتادة الفاصلة في السياسة اللبنانية. ومثلما شهد كثيرون حينئذ، كان ذلك أكثر بكثير من مجرد الاحتجاج ضد القوات المسلحة السورية. أرادوا إرسال إنذار، عبر وجودهم، بمقاومة انقسام لبنان، ومقاومة قبضة أمراء الحرب والزعماء ممن اقتسموا غنائم الحرب على مدى زمني طويل. ومن ثَم كانت المظاهرة ضدّ التجزئة التي سبّبها النظام الطائفي الذي دام طويلاً في السياسة اللبنانية التي شددت على هُوية الفرد الدينية. وقد عبّر محمّد غديه، أحد الحضور في الساحة من البداية، عن ذلك بوضوح قائلاً: «لقد سئم الناس الطائفية. في السابق، لعب زعماؤنا هذه اللعبة السياسية علينا . . . جعلونا نتقاتل. والآن، نحن لا نسير وراءهم. هم يسيرون وراءنا». وأضاف متفائلاً: «هذا ليس بمخيم، إنها ثورة»[٩٠].

غير أن النجاح في هذا المشروع الأكثر جوهرية للمقاومة، لم يكن كبيراً. كانت المشكلة أن الدولة اللبنانية نفسها شديدة التجزُّؤ، موزَّعة بين زعماء مختلفين، عمل بعضهم مع بعض بمنطق التسوية المؤقتة، فاحتلال الفضاء العام لم يسفر عن المردود نفسه مثلما حدث في إيران عام ١٩٧٨، أو مثلما سيحدث في مصر عام ٢٠١١. كان بلا شك آسراً للانتباه لدرجة أن كثيراً من اللبنانيين الشبّان اعتقدوا أنه يوجد لبنان يمكنهم التظاهر نيابة عنه. ولكن فكرة وجود شعب سياسي لبناني كانت إلى حدّ كبير مضطربة ومتناقضة، فهو كما لو أنه مؤلف من مجتمعات لدى كل منها مفاهيم مختلفة عما يشكل لبنان «خاصته»[٩١].

سرعان ما أصبح هذا جلياً في المظاهرات المضادة التي نظّمها حزب الله

(٩٠) Elisabeth Eaves, "Syria squeezed" Lebanon wire, 19 April 2005, <http://www.lebanonwire.com/0504/05041901SLT.asp> [accessed 17 March 2005].

(٩١) Michael Young, *The ghosts of Martyrs' Square: an eyewitness account of Lebanon's life struggle* (New York, 2010).

وآخرون ممن انتفعوا بالوجود الطويل للجيش السوري أو ممن لا ثقة لديهم في القوى السياسية التي بدت مصطفّة خلف المتظاهرين. واستخدمت تلك المظاهرات والمسيرات تقنيات مشابهة جداً ومجموعة من التحركات تكاد تكون مطابقة للدلالة الرمزية التي استخدمتها حركة الرابع عشر من آذار، أو مثلما صارت تُسمّى المظاهرات المناهضة للسوريين. وقد أوصلوا رسالة قوية بأنهم هم ـ أيضاً ـ مكرّسين أنفسهم لوضع رؤية للبنان واستقلاله ـ ولكنها رؤية ذات عواقب مختلفة اختلافاً راديكالياً فيما يتعلق بانحيازات البلاد ودستورها.

فضلاً عن ذلك، كانت هذه هي المظاهرات التي جسّدت مفهوماً صعباً للغاية عن المقاومة. كانت هذه مقاومة الإمبريالية، ضدّ إسرائيل، والنفوذ المتنامي للولايات المتحدة وحلفائها في تشكيل الحكومات اللبنانية. فيما يتعلّق بحزب الله الذي بدأ كحركة مقاومة مسلّحة ضدّ التواجد العسكري الإسرائيلي في جنوب لبنان في الثمانينيات، كان هذا امتداداً لهذه الرسالة. ولكن هذه المرة، كان يستخدم الوسائل بعينها للمظاهرات الجماهيرية الحاشدة، واحتلال الفضاء العام والتواجد الذي كان يوظّف من المعسكر الآخر. هم ـ أيضاً ـ كانوا يرسلون بإشارات تنذر بالعزيمة والإصرار، أعداداً وتواجداً بأحجام لا يمكن أن يتجاهلها من يحاولون تحقيق نظام ما في السياسة اللبنانية. وكان هذا في أوضح صورة له في أعقاب انتخابات ٢٠٠٥ التي أنتجت حكومة لم تكن على الإطلاق في مصلحة حزب الله. ففي كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦، نظّم حزب الله مظاهرة حاشدة وسط العاصمة بيروت، متجمعين ـ أيضاً ـ خارج مكتب رئيس الوزراء فؤاد السنيورة. مطالبين باستقالته، ومدّعين ولاءه الشديد للأمريكان، ومناهضته سوريا، وعدم اهتمامه بالمصلحة اللبنانية اهتماماً مخلصاً. ومثلما كان الحال مع متظاهري عام ٢٠٠٥ الذين ساعدوا على جلب السنيورة إلى السلطة، نصب حزب الله مخيماً في الفضاء العام نفسه معلناً أنهم لن يغادروا المكان إلى أن يستقيل رئيس الوزراء. وكان الحزب في الأساس يطالب بأعداد أكبر من المقاعد في الحكومة بغية كسب حق الفيتو على القوانين التي لا يوافقون عليها. ولكنهم صوّروا مظاهراتهم مثلما وصف النائب في البرلمان عن حزب الله علي عمار، بأنها «إرادة أغلبية الشعب الذي يريد في معظمه

الخروج من هذه الأزمة وتشكيل حكومة وحدة وطنية»[92].

تصوِّر الحالة اللبنانية حدود استراتيجية المسيرات والمظاهرات لاحتلال الفضاء العام تصويراً جيّداً، حيث فكرة الجمهور العام، ومن ثَم الفضاء العام نفسه، متشظّية ومحل نزاع. وفي إطار الطبيعة غير المتبلورة والتوسطية للدولة اللبنانية، كان من الصعب استحضار شعب لبناني معارض للدولة على هذا النحو أو محاولة مقاومة ما في ممارستها من جور على حقوقهم. على العكس، كانت الدولة نفسها، انعكاساً للانحيازات المجتمعية والسياسية للمجتمع اللبناني والمنطقة كلها. فالجبهات المتغيرة بين سلطة الدولة والقوى الاجتماعية كانت متموضعة في أماكن أخرى، وسط الزعماء المجتمعيين وقادة الميليشيات ممّن حددت صفقاتهم واتفاقاتهم قدر السلطان والقوة الذي ينبغي السماح به للدولة.

وفي العمل بهذه الصيغ، كان هؤلاء القادة مشغولين عموماً بالمناورة مع منافسيهم وبانحيازات الدول الإقليمية أكثر من انشغالهم بقواعدهم الشعبية، ممن يشكّلون إجمالاً شعب لبنان المتشظّي. لذا؛ كان من السخرية أن تكون المظاهرات العامة وتأكيد التواجد في الفضاء العام متماسيْن مع التوزيع الفعلي للسلطة. مثلما أقر بعض المشاركين في احتلال ساحة الشهداء في وقت لاحق وبامتعاض، فإن مشهد تجمع الآلاف من الشباب اللبناني بصرف النظر عن الخلفية المجتمعية كان ملهماً، ولكن النتيجة التي هي أكثر جوهرية ـ حل البرلمان والدعوة إلى انتخابات جديدة ـ هبطت بكل فريق وعلى نحو فردي إلى المكان نفسه الذي انطلق منه. فعندما غادروا المخيّم عائدين إلى قواعدهم الشعبية من أجل التصويت، وجدوا أنفسهم متشابكين في الهياكل القديمة من السلطة المجتمعية والمقسّمة.

من ثَم، وبهذا المعنى، كانت مشكلة أولئك اللبنانيين ممن احتشدوا للاحتجاج على قتل الحريري أنهم كانوا إلى حدّ كبير جزءاً أصيلاً من المسألة التي يحاولون مقاومتها. فقد كانت مجرد الذكرى كافية، في حالة مقاومة الهيمنة السورية على السياسة اللبنانية، للتحريك، ولجعل مثل هذه

---

(92) "Protestors set up camp in Beirut", BBC World News - Middle East, 2 December 2006, <http://news.bbc.co.uk/I/hi/world/middle_east/6201084.stm> [accessed 17 March 2010].

الأساليب فعالة. وحتى في هذه الحالة، ومثلما بيّنت مظاهرات حزب الله المضادّة والحاشدة، كان السكان منقسمين حول قيمة الوجود العسكري السوري. بعض المتظاهرين تمسّكوا بأجندة أوسع وأكثر راديكالية تضمّنت مقاومة الوضع السياسي الذي طال أمده في لبنان، ولكنهم لم يحققوا في هذا سوى قليل من التقدم. لم يتمكنوا من تخليص أنفسهم من الشبكات نفسها التي أقامت النظام نفسه. والحقيقة، أن أسيادهم السياسيين فعلوا كل ما يستطيعون لضمان عدم وجود هذا على أجندتهم، ساعين إلى منع التقاء شعب لبناني حقيقي حول مشروع من هذا النوع.

اللاعنف والجماهير المعبّأة

ثمة استراتيجيات كثيرة للمقاومة بأساليب اللاعنف ضدّ السلطة الغالبة. يهدف بعضها، مثل المظاهرات الحاشدة واحتلال الفضاءات العامة، إلى إعادة إرساء وجود جمهور سياسي وصوته بمعنى حقيقي - أي كمواطنين. وهذا ما قد يكون ضدّ الاحتلال الأجنبي وما يصاحبه من خضوع. والعمل الجماعي لمنازعة هذا الخضوع إنما يؤكد الوجود السياسي للمجتمع، سواء كان عرقياً أو دينياً أو قومياً، مطالباً بالاعتراف به كفاعل سياسي. ينطبق الشيء نفسه على من يقاومون أشكالاً محلية معينة من سلطان النخبة المنصّبة نفسها. حيث يكون النضال هنا لإعادة تأكيد وجود جمهور سياسي، كيان من المواطنين ربما برؤى مختلفة، ولكنهم يتمتّعون بحقوق متكافئة للإعلان عن هذه الرؤى والعمل وفقاً لها.

في كلتا الحالتين، ومثلما أظهرت التطورات التي وقعت في العقود الأخيرة في كامل الشرق الأوسط، نجد أن من اتخذوا تحركات مباشرة عبر التظاهر الحاشد اللاعنفي يدخلون في تحدٍّ مع من يعتمد حكمهم في نهاية الأمر على امتلاكهم القوة المسلحة. وهذا هو التحدي الواضح لقدرة من في السلطة أو استعدادهم لاستخدام القوة المسلحة أو الجيش استخداماً واسعاً وبلا رحمة. فمصير شاه إيران، وبن علي تونس، ومبارك مصر، بيّن في التحليل الأخير افتقاد هذا الاستعداد وبالتالي فشلهم. أما سلوك السلطات العسكرية الإسرائيلية وحكومة بشار الأسد في سوريا، وأسرة آل خليفة في البحرين أو حكومة الجمهورية الإسلامية في إيران بيّنت هي الأخرى أن هذا

يمثل تحدياً كان الآخرون على استعداد لمواجهته. فلم يستخدموا القوة المفرطة فقط، بل استخدموا أيضاً أصول ترابُط النظام ومقوّماته والخدمات الأمنية الموالية، وكذلك الدعم الخارجي في وقته، أو ببساطة التدخل الأجنبي، لقمع الاحتجاجات الجماهيرية والمقاومة السلمية، على الأقل على المدى القصير.

ومع ذلك، وحتى في حالة الهزيمة، وعلى حساب آلاف الأرواح في بعض الأحيان، أظهرت المقاومة من هذا النوع وجود جمهور حاشد في حالة تعبئة ومعادٍ وأحياناً لا يغفر. مثلما أظهرت الحالة الفلسطينية والإيرانية، فقد وفّر ذلك الأرضية لعمل مستقبلي، سواء فيما يتعلق بذخيرة الأداء وعبر ذاكرة المقاومة وأنواع التنظيم التي قد تنتج منها. والحقيقة أن هذا يمثل واجهة أخرى من واجهات التعبئة الجماهيرية الحاشدة اللاعنفية؛ فعبر الاتصال الداخلي، والذي أصبح في الوقت الحالي أكثر سهولة بفضل وسائل الإعلام الإلكترونية الجديدة، يمكن للأشخاص أو الرعايا المفتّتين أن يتحوّلوا هم أنفسهم إلى فاعلين في العمل الجماعي. وعندما يكتمل هذا ويتعزّز بمنتجات إبداعية من التحدّي، عبر الشعارات، والقصائد، والمسرحيات والفنون المرئية، يمكن أن تعضد الهُويّات التي ستصبح وقتئذ في منعة من أولئك الحاكمين بالبندقية ومقاومة لهم.

وقد ظلّت عملية تحوّل الفضاء الحضري إلى فضاء عام حقيقي جزءاً رئيساً ليس من استراتيجية هذا النوع من المقاومة فقط، بل - أيضاً - من مضمونها. لذا؛ كانت هناك معارك شرسة للسيطرة عليه. فيستخدمه طرف لإظهار وجوده كجمهور حاشد يستحق الاحترام والاعتراف. وفي المقابل يقف من يريدون المحافظة عليه بوصفه ساحة استعراض السيطرة الاجتماعية، وبوصفه ملحقاً ملائماً لحالة ثكنات قوات الأمن التي تحوّلت إليه مباني مؤسسات الدولة بفعالية. ففي ٢٠١١، وفي كلّ من تونس ومصر، خسرت السلطات هذه المعركة. فشجاعة المتظاهرين وقدرتهم على الصمود أمام العنف المستخدم ضدّهم جعل من وجودهم كجمهور سياسي مترابط ومعبّأٍ أمراً واقعاً. وقد كان لإدراك ما يتضمّنه هذا من آثار أن يخلق تصدّعات تسبّبت في إسقاط الرئيسيْن في كلا البلدين. فلم تكن المؤسسة العسكرية لا في تونس ولا في مصر على استعداد لاعتزام نوع العنف الذي يفترض أن

يكون ضرورياً لتأكيد السيطرة على الفضاء العام عند احتلال الجمهور نفسه، بملايين المواطنين الفعّالين لذلك الفضاء. في كلا البلدين، يواجه من استخدموا هذه الطرائق بنجاح لمقاومة سلطة النظام الآن المهمة الشاقة نفسها في تحويل الانتصار في الفضاء العام في الشوارع إلى سيطرة عامة على مؤسسات الدولة نفسها.

الفصل الثالث

الاستغلال والمقاومة في الحياة الاقتصادية

مقاومة القفص الحديدي

صارت الحافلات المحروقة، وواجهات المحالّ المهشّمة، واستنشاق الغاز المسيل للدموع، وفرقعة أصوات الرصاص المطاطي ملامح مألوفة لحياة المدينة عبر أجزاء كثيرة في الشرق الأوسط في النصف الأول من عام ٢٠١١. ولكنّها ظلّت معتادة في حوادث عرضية امتدّت من المغرب في الغرب إلى الأردن في الشرق في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحالي. ففي كانون الثاني/يناير ١٩٧٧، زلزلت «انتفاضة الخبز» القاهرة والإسكندرية وغيرها من المدن المصرية. سخر المتظاهرون حينها من الرئيس السادات بشعارات من عيّنة «فين الفطور يا بطل العبور؟» واضعين قوّته العسكرية في عام ١٩٧٣ في كفّة والارتفاع المفاجئ في الأسعار الذي تسبّب فيه برفع الدعم عن الغذاء من دون أيّ تمهيد في كفّة أخرى. تطوّرت صورة شبيهة ولأسباب تكاد تكون متطابقة في الدار البيضاء في حزيران/يونيو ١٩٨١. سيطر المشاغبون على وسط المدينة التجارية، مهاجمين البنوك، والمحالّ، وكلّ ما يرمز إلى السلطات الحكومية. كانوا يعبّرون عن غضبهم سواء من رفع الحكومة للدعم على الموادّ الغذائية الأساسية أو من عجزها عن توفير فرص عمل. وبالمثل، في الجزائر، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨، أصابت أعمال شغب واسعة النطاق المدن بالشلل. فقد تظاهر شباب ممّن يُطلق عليهم اسم «الحيطيين» - لأنّهم، بطبيعة الحال، ليس لديهم ما يفعلونه أفضل من الاستناد إلى الحائط - تظاهروا بغضب على وضعهم البائس فيما يتعلّق بمستقبل العمل وعلى إفقار السكان في بلد غنية بالنفط. مزّقوا في حركة رمزية العلم الوطني للثورة

رافعين بدلاً منه كيساً فارغاً لتعبئة الكسكس[1]. وفي عام ١٩٨٩، أسقطت أعمال شغب مماثلة في معان بالأردن الحكومة وأجبرت الملك على إعادة البرلمان الأردني.

في العقود اللاحقة، اندلعت أعمال الشغب والاحتجاجات على فترات ثابتة في المنطقة برمّتها. كانت تعبيراً عن غضب قطاع كبير من الشباب بسبب شكاوى متشابهة إلى حدّ كبير هنا وهناك: البطالة، ارتفاع الأسعار، انعدام التكافؤ الاقتصادي على نحو فجّ يحابي قلّة على حساب الأغلبية. ولكن، وإلى أن بلغنا كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، لم تتجمّع هذه العوامل معاً في تونس لتنتج انتفاضة شعبية حاشدة نجحت في الإطاحة بالرئيس بن علي. فعندما أشعل محمّد بوعزيزي البالغ من العمر ستّاً وعشرين سنة من سيدي بوزيد النار في نفسه احتجاجاً على رفض السلطات السماح له بكسب العيش بأن أزالوا كشك الفاكهة الذي كان يقيمه على الرصيف، كان ذلك بمنزلة الشرارة التي انتهت بفرار بن علي في أقلّ من شهر. تمثّلت قوة ما فعله من تضحية بنفسه في أنّها كانت محلّ اعتراف من جميع التونسيين بوصفها وقفة أمام كلّ شيء سار بطريقة خاطئة في بلادهم في العقود السابقة: التطوّر الاقتصادي الذي تجاهل الفقراء والعاطلين عن العمل، وكذلك الانتهاكات اليومية، وإساءة استخدام السلطات للسلطة في جميع أنحاء البلاد.

كانت هذه الاحتجاجات العلامات الأخيرة الدالّة على الغضب الشعبي وتفاقمه. ولكنّها صارت أحداثاً متواترة في تاريخ الشرق الأوسط السياسي الحديث في انجرار المنطقة، على نحو متصاعد، إلى نظام اقتصادي أجبر مواطنيها على السير في ركابه، بصرف النظر عن أثره في مصالحهم ورفاهتهم[2]. كان «التحوّل العظيم» إلى الرأسمالية الصناعية قد غيّر المؤسسات الاقتصادية، مؤثّراً تأثيراً حادّاً في حياة ملايين من الناس على مستوى المنطقة، مثلما كان أثره في أوروبا. ففي الشرق الأوسط، حدث ذلك نتيجة لتوسُّع أوروبا الإمبريالي وقوّتها الرأسمالية. كان هذا أحياناً

(١) Jeremy Harding, Review of Gilles Kepel, *Jihad: the trail of political Islam* (London, 2002), *London Review of Books*, 24/14, 25 July 2002, pp. 6-9.

(٢) See the essays collected in Edmund Burke and Ira Lapidus (eds.), *Islam, politics and social movements* (Berkeley, CA, 1988).

بالتعاون مع حكومات الدول الموجودة في المنطقة؛ وأحياناً تحقّق عبر الفرض المباشر، فأدخل هذا التحوّل مؤسسات وشرائع جديدة، مثل الملكية الخاصة بأحجام هائلة. وهو ما صاحبته علاقات إنتاج جديدة أصبح العمل الإنساني فيها مجرّد مقوّم واحد ضمن مقوّمات كثيرة. ولتسهيل هذه العمليات، تطوّرت مؤسسات مالية جديدة غيّرت من طرائق تعامل الناس وعملها تغييراً جوهريّاً. فضلاً عن ذلك، كانت التقنيات الحديثة جديرة بتهميش المهارات التقليدية التي أصبحت زائدة عن الحاجة ومعها بالطبع المجتمعات المعتمدة عليها. كان من الواضح ـ أيضاً ـ أنّ السلطة سارت في ذيل ملكية رأس المال. وهو ما تسبّب في تغييرٍ في القوى المحدِّدة مصائرَ شعوبِ المنطقة. كانت تلك القوى خارج المنطقة تماماً أو كانت في يد طبقات اجتماعية جديدة استطاعت الكسب من هذه الفرص.

وبناءً على طبيعة التغيّرات التي جدّت على حياة الناس وغياب سيطرتهم على هذه التطوّرات، لم يكن من المفاجئ أن يتطوّر خوفهم وسخطهم من الظروف الاقتصادية، ومن المسؤولين عنها، إلى تفجّر دوري للاحتجاجات العنيفة. مثلما هو الحال في المقاومة المسلحة، على الرغم من أنّها أقلّ تنظيماً وأكثر تفرقاً، فإنّ مظاهرات الغضب العنيفة، سواء من الجماهير الحضرية أو من المجتمعات الفلّاحية، كانت طرائق التواصل مع مَن هم في السلطة. كان القصد هو توصيل رسالة قوية بأنّ هؤلاء الناس قد بلغوا آخر حدّ لتحمُّلهم وأن النظام الاقتصادي اليومي لا يمكن بأيّ حال أن يستمرّ من التعرض لمخاطرة تصعيد عنيف لوتيرة الاحتجاج. لذا؛ كانت مطالبهم بهذا المعنى، ومثلما هو الحال في المقاومة المسلّحة في الفترات الاستعمارية وما بعد الاستعمارية، تغييراً في التوجُّه، بل تغييراً جوهرياً في النظام الحاكم.

جاء ردّ سلطات الدولة على صعيد المنطقة عموماً بمزيج من القمع والتنازلات. وكانت تلك الاحتجاجات من وقت إلى آخر، وعند ارتباطها بتحوّلات أكبر في ظلّ غياب توازن القوى في بلد ما، أن تتسبّب في إحداث تغيّرات أكثر راديكالية. وهو ما كان على الرغم من ذلك يحدث عادة على نحو غير مباشر، وفي الغالب غريب في محصّلته، ففي مصر، كانت الموجة المتصاعدة من الإضرابات العامة والعمالية، وكذلك المظاهرات وأعمال الشغب في الأربعينيات، قد أسهمت في الإطاحة

بالنظام القديم في تموز/يوليو ١٩٥٢. وجاء الحكّام الجدد ليعيدوا صياغة العقد الاجتماعي، ولكن بتكلفة باهظة من الدكتاتورية العسكرية على مرّ عقود طويلة. وفي الجزائر، كانت الدعوة إلى انتخابات ١٩٩١ من ناحية نتيجة للاضطرابات التي وقعت في عام ١٩٨٨. ولكن عندما ألغيت نتائج تلك الانتخابات من الطغمة العسكرية على رأس جبهة التحرير الوطنية الحاكمة مهّد ذلك وفي خلال ما يقرب من عشر سنوات السبيل إلى حرب أهلية دامية. وفي عام ٢٠١١، كان من ضمن الأمور الشاغلة للمشاركين في الانتفاضات في تونس ومصر ألّا تفضي جهودهم إلى تولّي حكومة أكثر مسؤولية فقط، بل تفضي أيضاً إلى عن نظام اقتصادي يحقّق مزيداً من التكافؤ.

وعند مواجهة قوّة الرأسمالية العالمية التي بدت قاهرة ـ نراها في أحدث طراز لها من خلال ترسيخ العولمة وهيمنة المدرسة الأورثوذكسية النيوليبرالية في الشؤون الاقتصادية ـ استُخدمت استراتيجيات متنوّعة من المقاومة. في البداية ارتبطت هذه المقاومة ارتباطاً وثيقاً بسياسة المدرسة القومية، نظراً إلى سيطرة القوة الإمبريالية الأوروبية مباشرة على معظم الأصول الاقتصادية للمنطقة، في القطاع المصرفي، والصناعة، والاتصالات، والنفط، ومن العلامات الإضافية على المقاومة ما ظهر في أثناء حركة التخلّص من الاستعمار. حينها حقّقت النخب القومية في الشرق الأوسط السيطرة على الأصول التي امتلكها الأوروبّيون سابقاً. ويُقال زعماً إنّ هذه الأصول أديرت «باسم الشعب» ولكن الواقع أن النخب الجديدة استخدمتها لمصلحتها الخاصة. ففي سبعينيات القرن الماضي والثمانينيات منه، كانت تلك النخب في مراكز جيّدة ما يتيح لها اقتناص الفرص السانحة من تنشيط الرأسمالية النيوليبرالية والصعود الحادّ في أسعار الطاقة. وكان هذا هو ما أثار أعمال الشغب من الثمانينيات فصاعداً. فقد صار أبطال الماضي الماضي في حملات المقاومة الوطنية والاستقلال الاقتصادي، متورطين اليوم، في الأشكال الجديدة من إنتاج الثروات. أمّا دولياً، وعبر رأس المال العالمي المالي، ومحلياً، عبر تحكمهم وشركائهم في مقوّمات سلطة الدولة، فقد خلقوا قاعدة لـ«رأسمالية الحاشية/المحاسيب». وكان هذا محصّلة موجات «الانفتاح» [الانفتاح الاقتصادي] ـ والذي سميّ تضليلاً بـ«التحرّر الاقتصادي» ـ الذي

أعاد تشكيل اقتصاديات معظم دول الشرق الأوسط في العقود الماضية.

لم تأخذ مقاومة هذه التيّارات مجرّد شكل الشغب والمظاهرات، بل بدأت أشكال جديدة من التنظيم الجماعي في الظهور، أحياناً في إطار النقابات العمّالية والمهنية القديمة، وأحياناً أخرى خارجها. فقد تواجدت الاتحادات العمالية والنقابات المهنية منذ زمن بعيد في المنطقة، وكانت النظم الحاكمة الجديدة في الدول المستقلة حديثاً تراها مفيدة. ولكنها كانت في تلك الأوضاع مقصوداً بها دعم رؤية نقابوية للبلاد حيث يمكن لقطاعات القوة العاملة المختلفة أن تعمل في تعاون وثيق مع مديري الثروة القومية الجدد الذين عيّنتهم الدولة. وهذا من منظور ما، ما نظر إليه كطريقة لإشراك العمال في الاقتصادات المخطّطة الجديدة، مساعدة في تسيير مصالحهم ومظالمهم إلى أعلى حيث المسيطرون على الصناعة التي تمتلكها الدولة وكذلك الأرض.

لكن هذا النظام كان ـ أيضاً ـ وسيلة لممارسة السيطرة الاجتماعية ومنع آثار الصراع الطبقي المهلكة. ومن ثَم، أدّت الاتحادات والنقابات الرسمية عبر الإقليم دَورَيْن: كانت عميلة للحكومة وممثِّلة لأعضائها وفي الوقت نفسه ممثِّلة للأعضاء، وفي نظر سلطات الدولة وبصورة متصاعدة في نظر الأعضاء أنفسهم، كان دورها، بوصفها منفذة، بوصفها منابر للحقوق، هو المحدّد سلوك مجالسِها الحاكمة. ومثلما فسد منطق النقابوية مع اعتناق النيوليبرالية والخصخصة لبنوك الدولة والصناعة، كذلك أصبحت المسافة بين القادة والأعضاء آخذة في الاتساع بلا توقّف. وكان هذا عاملاً رئيساً في انعاش الاحتجاج الجماعي عبر الاضرابات والمظاهرات واحتلال المصانع في أواخر القرن العشرين وبداية القرن الحالي، كان العمّال يقاومون الجور على حقوقهم، وكذلك تدهور ظروف عملهم. وفي ظلّ الترتيبات النقابية القديمة، كانت هذه الأمور تحظى بالحماية، هكذا ظنّوا، بفعل العقد الاجتماعي الأصلي مع الدولة. ولكن، مع ظروف الزمن المتغيّرة، أصبحت قيادة الاتحادات المنصاعة هي نفسها الهدف من الاحتجاج الجماعي المنظّم.

وإضافة إلى هذا الجانب الواضح من المقاومة العمالية، ظهر خيط آخر

من المقاومة في أشكال مختلفة وأماكن مختلفة عبر الأقليم في أثناء الفترة نفسها. نبعت تلك الأشكال ـ أيضاً ـ من الاهتمام بالاقتصاد الأخلاقي الذي خرقته القوة الغاشمة للرأسمالية الصناعية. وهو ما تسبّب في ظهور محاولات لمقاومة التشابك المساوم أخلاقياً والمذلّ في الغالب مع الرأسمالية العالمية، عبر خلق اقتصادات بديلة، أو بتواضع أكثر، خلق مساحات يمكن فيها تعليق قواعد الاقتصاد الرأسمالي المهيمن. وبنظر بعض الفئات إليها باعتبارها بغيضة أخلاقيّاً، ونظر بعض آخر لاهوتياً باعتبارها مريبة، أصبح من الممكن مقاومة الرأسمالية عبر استراتيجيات يومية، وكذلك بمخيلة النظام البديل. وكان الإلهام في هذا السياق هو التحرّر من دكتاتورية السوق، وطغيان السلعة والتفاوتات الظالمة في خلق الثروات الرأسمالية. وكان أمل كثيرين هو أن يتيح لهم ذلك نشاطاً اقتصادياً منتجاً ولكن من دون إذعان سواء لمعايير رأس المال العالمي النقدي، أو القوى التي تقف وراءه.

ويمكن رؤية جوانب من المقاومة المتخيّلة والمنظّمة في الممارسة التقليدية للحوالة، والمحظورة بصرامة في الأحكام الإسلامية، ولكنّها مفيدة إفادة رائعة. ففي المجال ذي الصلة، يمكن هذا النظام ـ أيضاً ـ أن يساعد في تفسير ـ ولو جزئياً ـ ظهور بنوك إسلامية بموارد هائلة في أواخر القرن العشرين. وفي مجالات الأنشطة التي هي أكثر ارتباطاً بالمواقع، صارت تدابير اقتصادية معيّنة من بينها المقاطعة ومحاولة الاعتماد على الاكتفاء الذاتي جزءاً من الجهود الفلسطينية في مقاومة التشابك مع القوة الإسرائيلية وهيمنتها. وعلى صعيد الشرق الأوسط الإسلامي وبصورة أكثر عمومية، نجد أنّ الممارسات التي صارت راسخة في فهم المدارك الإسلامية لنظام اقتصادي عادل راقت جميع الطبقات. لقد وعدوا بانشاء حصن دفاعي للهدف الاقتصادي ضمن إطار أخلاقي وفعالٍ في الوقت نفسه، مستقلاً ومتحرّراً من التدخل الخارجي، بروح مقاومة نظام السلطة المنقاد لرأس المال العالمي.

الإمبريالية والاقتصاد الاستعماري

شهد القرنان التاسع عشر والعشرون اندماج الشرق الأوسط في الاقتصاد العالمي بشروط غير متكافئة على الإطلاق. فقد تمتّعت الدولة الأوروبّية الإمبريالية ومؤسساتها المالية بمزايا لا تقارَن فيما يتعلّق بالقوة

الاقتصادية والمالية. فما كان تحت تصرّفهم من رأسمال، والأسواق التي يمثّلونها، فضلاً عن التقنيات، وكذلك نظم الإدارة الجديدة، كلّ هذا منحهم سيطرة مباشرة أو غير مباشرة على الموارد عبر الإقليم. وقبل أن تغرس القوات العسكرية الأوروبية نفسها بزمن طويل كقوى احتلال في كثير من بلدان الشرق الأوسط، كانت القوة الاقتصادية الأوروبية قد بدأت في تشكيل حياة الشعوب في المنطقة. فتشجيع زراعة محاصيل بعينها مثل القطن في مصر، وتفكيك عمليات الإنتاج المحلية للحرير في المشرق، وفتح مناجم للفحم في الأناضول، وإحلال الحِرَف والمهارات التقليدية في الورش الصغيرة على مستوى المنطقة ـ هذا كلّه حمل شهادة للزحف التدريجي والقوة التحوّلية لرأس المال الأوروبّي. ولا شكّ في أن هذا أثّر في مصادر الرزق، مُدخِلاً منتجين جداً على مستوى الدولة والمستويات المحلية، مقتضياً الانصياع إلى مؤسّسات غير مألوفة ولقواعد في الغالب مضجرة.

إضرابات واحتجاجات في تركيا العثمانية، ومصر، وإيران القاجارية

حاول الناس، في جميع أنحاء الشرق الأوسط، مقاومة هذا الزحف، وصدّ التأثيرات المباشرة في مصادر رزقهم، ونظمهم الاقتصادية المحلية، بأفضل ما في وسعهم. وهذا ما أدّى في بعض الأحيان إلى العنف والاحتجاجات الموجَّهة ضدّ التقنيات الحديثة، مثل الإضراب الذي أصاب شركة أريغلي للفحم (Ereğli Coal Company) بالشلل في محافظة زونعولداك على ساحل البحر الميّت بالأناضول عام ١٩٠٨[٣]. وكانت أحياناً تتورط في عنف ضدّ المؤسسات وهيئة الموظفين المسؤولين عن الظروف المتغيّرة. وفي الغالب أخذت أشكالاً أقلّ علنية من المقاومة، أكثر شبهاً مع تلك الموصوفة في أوضاع أخرى حيث يخفي الامتثالُ الخارجي محاولةَ قلب الوضع إلى مصلحة التابع. وتبيّن روايات حول جهود امتدّت إلى عقود «ريجي للتبغ» (Régie Tobacco) في الإمبراطورية العثمانية لتقنين زراعة التبغ، إلى أيّ مدى يمكن لتلك المقاومة أن تنجح.

(٣) Donald Quataert, *Social disintegration and popular resistance in the Ottoman Empire, 1881-1908: reactions to European economic penetration* (New York, 1983) pp. 64-65.

لقد أُسست شركة ريجيه للسيطرة على زراعة التبغ وبيعه في أنحاء الإمبراطورية، موفّرة أرباحاً طائلة للبنوك الأوروبّية التي كانت تديرها. لذا؛ كان في إمكانها مساعدة الحكومة العثمانية في مفاوضتها مع إدارة الديون التي شكّلتها في عام ١٨٧٥ القوى الأوروبّية الرئيسة لإدارة إفلاس الحكومة الإمبراطورية. غير أن رفض المزارعين والتجار لهذه السيطرة المركزية الأجنبية، غير المضمونة، على مصادر رزقهم - عبّرت عنها في البداية تحرُّكات مباشرة. على سبيل المثال، كان ذلك هو ما سبّب أعمال الشغب في أيار/مايو ١٨٨٧ في ميناء سامسون (Samsun) وحرق مباني ريجيه. كانت المشكلة في أنّ التحدّي العلني والاضطرابات العنيفة أحلّت المحتجّين مصيبة ثأر قوات الأمن الحكومية. كانت الاستراتيجية الأكثر نجاحاً هي استراتيجية تجنّب سيطرة ريجيه؛ عبر الظهور بصورة الانصياع ولكن الحقيقة كانت تهريب التبغ عبر الإمبراطورية. هكذا كان حجم - وربحية - العمليات التي حتّى بعد عقد من محاولة مراقبة وحراسة هذه الممارسة عام ١٨٩٦ بيعت حوالى عشرة ملايين كيلو من التبغ عن طريق التهريب، مقابل ثمانية ملايين عبر ريجيه(٤).

وفي أحيان أخرى، حيث كانت استراتيجية المقاومة غير عملية ولا جريئة فيكون الخيار الوحيد إما السفر أو النفي. كان هذا إمّا للخارج مثل هجرة القرويين اللبنانيين في بدايات القرن التاسع عشر على أثر الأزمة في صناعة الحرير(٥)، أو للداخل في حدود البلد نفسه، كما حدث في هجرة الفلّاحين العراقيين من الظروف القاسية من نزع الأراضي والديون في الأقاليم الجنوبية من البلاد. ومع اشتداد حدّة هذه الأزمة، حاول أصحاب الأراضي الحاكمين في السياسة العراقية في ظلّ الملكية إجبار الفلاحين على البقاء في الأرض، حيث تكبّدوا معاناة مصيرهم من خلال القانون سيِّئ السمعة المنظّم لـ«حقوق وواجبات المزارعين» لسنة ١٩٣٣. وقد ثبت عدم إمكانية إنفاذها في الحقيقة، تلك كانت مقاومة الفلّاحين للظروف الاقتصادية التي كانت أفضل قليلاً من العبودية، وأدّت إلى النموّ السريع في

(٤) Quataert, *Social disintegration and popular resistance* (1983) pp.14-24.

(٥) Kohei Hashimoto, "Lebanon population movement 1920-1939", in: A. Hourani and N. Shehadi (eds.), *The Lebanese in the world: a century of emigration* (London, 1992) pp. 82-83.

المدن الفقيرة «ساريفاس» حول بغداد في ثلاثينيات القرن الماضي وأربعينياته.

ما يثير السخرية أنّه على الرغم من أنّ هؤلاء الفلاحين تجنّبوا المقاومة المباشرة بالهروب أو السفر، فإنّ العواقب السياسية لأفعالهم سواء في لبنان أو في العراق امتدّت على مرّ أجيال لاحقة. فحدث أن بعضاً من أسلاف هؤلاء المنفيّين الريفيين أصبحوا أصحاب أدوار رئيسة في أشكال المقاومة الجديدة التي ميّزت القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين في كلا البلدين. ففي لبنان، يمكننا تتبع هذا في ظهور حركة «أمل» في السبعينيات، أمّا في العراق، فكانت الحركة الصدرية من تسعينيّات القرن الماضي فصاعداً متوجهّة وحاملة قضية إفقار الشيعة الذي دام عقوداً في غرب شرق بغداد. ولكن الهروب في البداية كان حينها يشكّل عرضاً لتعطُّل الاقتصاد الريفي. فمهما كان الاقتصاد الريفي الأصلي مقيداً وغير متكافئ، فقد كان مترسّخاً في العلاقات الاجتماعية التي كانت تعني للمشتركين فيها إدارة اقتصادهم الخاص الخالي من مظاهر التسليع للأراضي والعمالة المتأصّلة في النظام الرأسمالي الجديد.

لقد فتحت الأشكال الجديدة من الملكية، والإنتاج الصناعي، والاتصال، والتجارة، وكذلك التقسيم الجديد للعمل، المجتمعَ على القوة التحوّلية للرأسمالية العالمية. وعلى الرغم من ذلك، كانت تلك الأشياء مدعاة لأشكال من المقاومة تسير مباشرة لتحدّي سيطرة رأس المال المطلقة. في هذا الصدد، بدأ الناس تنظيم أنفسهم واتخاذ أشكال جديدة من العمل الجماعي. في مصر، وجد العمّال في تنوّع واسع من الحرف والتجارة طرائق جديدة من التنظيم دفاعاً عن أنفسهم ضدّ تآكل حقوقهم العرفية أو ضدّ الدولة النظامية باضطراد وتوازن القوى غير المتكافئ في الاقتصاد. وقد رجعوا في بعض الأحيان إلى الحيل القديمة من التهرب الضريبي، أو المقاومة المقنّعة وراء الامتثال. ولكنّهم، وعلى نحو مضطرد، نظّموا أنفسهم لاستخدام المحاكم وسحب عمالتهم لتعزيز قضيّتهم.

ومثلما أظهر إضراب سائقي سيّارات الأجرة عام ١٩٠٧ في القاهرة، حقّقت هذه الاستراتيجيات تنازلات. فقد منح نجاحهم ـ أيضاً ـ شجاعة

لعمّال آخرين، مفضياً إلى موجة من الإضرابات على مستوى البلاد، وبتشجيع من الحركة القومية المصرية الناشئة آنذاك. وقد أسفر هذا عن تأسيس أول نقابة عمالية للمصريين في مصر، وهي نقابة عمال الصناعات اليدوية في عام ١٩٠٩[٦]. وكان النظام العالمي للرأسمالية العولمية قد بدأ في السيطرة على كثير من بلدان الشرق الأوسط، ولكنّها في ذلك خلقت الظروف والشروط لمقاومة تقدّمها. فقد أثارت التدابير التي حاولت الرأسمالية بها زيادة سيطرتها، أشكالاً جديدة من المقاومة في الشرق الأوسط وأجزاء أخرى من العالم. لم يكن الناس يقاومون بالضرورة إقحام الصناعات الجديدة، بل كانوا بالأحرى يحاولون ضمان أنّ طرق العمل وظروفه التي جلبوها معهم كانت في نظرهم بما يكفي من الإنسانية لكي تؤتي منفعة متبادلة لكلّ من الملاك والعمال.

وبالطبع في ظلّ هذه الظروف، كانت الملكية نفسها محلّ نزاع. فمن ناحية، كان هناك كثيرون في الشرق الأوسط ممّن انتفعوا انتفاعاً عظيماً من الاقتصادات الجديدة في المنطقة ومن الصلة مع رأس المال الأوروبّي، وظهرت طبقة من المقاولين في بلدان مختلفة. وكان أعضاء تلك الطبقة مرتبطين، أحياناً، بالنخبة السياسية الناشئة في الدول الجديدة بروابط أسرية، وكان الوسطاء والمقاولون مرتبطين، أحياناً أخرى، بمجتمعات بعينها تمتّعت بمزايا الوصول إلى المؤسّسات التعليمية وغيرها التي أسّستها القوى الأوروبية. كانت هذه هي حالة المسيحيين في سوريا ولبنان، أو اليهود في الجزائر والعراق. وفي بعض الأحيان، كانت هذه الحالة كفيلة بأن تؤدّي بالناس إلى التمييز بين عدم التكافؤ في الثروة للتراكم الرأسمالي وبين الاختلاف الديني أو العرقي. وهذا قد يحجب تباين النظام نفسه، محوّلاً العدائية الاجتماعية ضد مجتمع بأكمله، والآن مشكوك بصلاته مع السلطات الأجنبية. وفي أحيان أخرى، مثلما كان في إضرابات شركة سكك حديد الأناضول في عام ١٩٠٨، أدّت شكوك مشابهة إلى انشقاق داخل النقابة نفسها. وهو ما قسّم القيادة التي يغلب عليها العنصر المسيحي والعضوية التي غالبيتها من

---

(٦) John Chalcraft, *The striking cabbies of Cairo and other stories: crafts and guilds in Egypt* 1863-1914 (Albany, NY, 2004) pp.42-43, 165-175, 187.

المسلمين عندما وصل الأمر إلى عقد صفقة مع أصحاب العمل والمديرين الأوروبيين في أغلبهم. كان هذا جديراً بأن يُفسّر بوضعه علامة «التعثر السابق للجمعية الخيرية للعثمانيين»؛ إذ كان الاقتصاد الأخلاقي الذي ربطهم معاً خاضعاً لتعارض المصالح مع رأس المال والعمّال[٧].

من ناحية أخرى، كانت الملكية الأجنبية واقعاً، فقد اعتادت الرأسمالية الأوروبّية بناء أشكال جديدة من الإنتاج الصناعي والزراعي، سواء عبر القروض أو عبر الاستثمار المباشر. وانتهى الأمر بامتلاك حصص هائلة من اقتصادات دول الشرق الأوسط، أو بالسيطرة على هذه الاقتصادات نفسها عبر خطط مختلفة لتسديد الديون. في مصر، أصبحت المغامرات المشتركة بين العائلات المحلية، في الغالب يهودية، مثل عائلة موصيري، أو عائلة قطاوي، أو عائلة رولو، أو اليونانيين السكندريين مثل سالفاغوس (Salvagos)، أو زرفوداخيس (Zervoudakis)، أو بيناكيس (Benakis)، والشركات البريطانية والفرنسية، أحد الملامح المميزة للاقتصاد المصري المتنامي[٨]. وفي التفاوض على التنازلات من أجل الاحتكارات التجارية أو استغلال الموارد الطبيعية، تمكّنت الشركات الأوروبّية، في الغالب مدعّمةً من حكوماتها، من الحصول على امتيازات من السلطات السياسية المحلّية التي غالباً ما كانت ضعيفة، ومنقسمة وفي حاجة إلى سيولة مالية.

لذا؛ كان من الحتمي أن تصبح مسألة الملكية متضمّنة بعمق في النضالات السياسية الساعية إلى تقرير المصير الوطني. وكان أكثر هذه النضالات شهرة ونجاحاً، مقاطعة التبغ في أواخر القرن التاسع عشر في إيران. نُظّم احتجاج على منح الشاه القاجاري المستبد ناصر الدين شركة التبغ البريطانية الإمبراطورية (British Imperial Tobacco Company) حقَّ احتكار إنتاج التبغ وبيعه. وقد أثار التنازل عام ١٩٨٠ احتجاجات غاضبة ومنظّمة على مستوى البلاد. دعمت هذه الاحتجاجات القيادة الدينية وأشهر مرجعية شيعية آنذاك، آية الله ميرزا الشيرازي. دعمت الاحتجاجات ـ أيضاً ـ طبقةُ

(٧) Quataert, *Social disintegration and popular resistance* (1983) pp.91, 86-92.

(٨) Robert Vitalis, *When capitalists collide: business conflict and the end of empire in Egypt* (Berkeley, CA, 1995) pp.32-34.

التجار التي اتّحدت على غلق الأسواق في معظم المدن الإيرانية الرئيسة. وبالحدّة نفسها، تبنّى القضية مئات الآلاف من الإيرانيين ممّن أطاعوا فتوى الشيرازي في حظر جميع استخدامات منتجات التبغ. هكذا كان تأثير هذا الاحتجاج المتواصل والشعبي والقدرة التعبوية لهذه القضية المشحونة برموزها المختلفة إلى درجة تقديم الشاه تنازلاً في بداية عام ١٨٩٢؛ وربما قد تأثر في هذا بمجال القوى الدينية والسياسية التي وقفت ضدّه أكثر من تأثّره بما أشيع عن رفض عائلته استهلاك التبغ أو إمداده به طالما ظلّت الفتوى سارية (ألغاها الشيرازي بمجرّد إنهاء التنازل)(٩).

أظهر احتجاج التبغ الإيراني حجماً فريداً من التعبئة ضدّ تدبير شكّل نذيراً بتدمير المصالح المادية لقطاعات من الإيرانيين، وكذلك لتوسيع السيطرة الأجنبية التي كانت حينها سيطرة جوهرية على جانب آخر من جوانب الحياة في القطر. وكانت المسألة مرتبطة ـ أيضاً ـ بمشاعر متنامية من الاستياء من نمط الحكم الأوتوقراطي للشاه ومن ثَم، يمكن رؤيته تمهيداً لتحرّكات متسارعة للإصلاح السياسي التي كان مقدّراً لها أن تتحدّى خليفته في عام ١٩٠٦. ومع ذلك، لم تكن هذه هي الطريقة الوحيدة التي قومت بها الاحتكارات الاقتصادية الأجنبية. بعدها بفترة وجيزة، بدأ طلعت حرب في مصر، وهو مقاول ورجل أعمال مصري كان متعاطفاً مع الدعوة المتنامية آنذاك إلى الحكم الذاتي المصري، في وضع خططه لتطوير رأسمالية مصرية. وكان المقصود من هذا منافسة الهيمنة الأوروبية على المصالح المالية تلك التي كانت تميّز الحياة التجارية والصناعية في مصر بداية القرن العشرين، واستبدال أخرى مصرية بها.

وقد مثّل حرب تيّاراً متنامياً، على الرغم من ندرة بطولاته، مقارنة مع من سبقه، من مقاومةٍ سياسية أو عسكرية بقيادة أحمد عرابي باشا، وما لحقه من أبطال الأحزاب الوطنية المصرية. لم يقتصر هذا التيّار على أناس من مصر اعتقدوا أنّ قوة الرأسمالية الإنتاجية يمكن تسخيرها بنجاح لخدمة بلادهم، إذا كان التحكّم فيها ضمن هذه البلدان وليس في المراكز المالية الكبرى في أوروبا. في حالة طلعت حرب، لم تكن هذه على أية حال مناقصة لإنشاء

(٩) Nikki Keddie, *Religion and rebellion in Iran - the tobacco protest of 1891-92* (London, 1966).

مؤسسات مالية مستقلّة عن رأس المال الأجنبي. على العكس تماماً، كان هو ومن فكّر مثله، أمثال أعضاء اللجنة التي ترأسها إسماعيل صدقي المختصّة بمباشرة التجارة والصناعة في مصر إبّان فترة الحماية البريطانية، يشدِّدون على أهمّية التعاون مع رأس المال الخارجي(١٠). كان الأرجح هو إيمانهم ببناء قاعدة رأسمالية أصلية بغية تغيير شروط التجارة التي جعلت مصر والشركات الأوروبّية أو حكوماتها شركاء غير متكافئين في أيّ مشروع.

دفعت هذه الفكرة طلعت حرب إلى بناء بنك مصر تتبعه سلسلة شركات، محقّقاً نجاحاً معقولاً، جاعلاً المجموعة لاعباً مهمّاً في الاقتصاد المصري. ولم يكن هو الوحيد الذي اتبع مثل هذه الاستراتيجية. في الواقع، يمكن أن ينظر إلى هذه المؤسسة كطريقة لتزويد، برجوازية مصرية مؤكّدة جديدة، وجودها بمسارات وسبل للتوسع والربح، متسترة بوصف إرادة تقرير المصير الوطني. وهذا ما عضّد الصلة بالأحزاب الوطنية البازغة آنذاك أضفى على المحاولة بأكملها هالة شعبية ما زالت باقية في ذاكرة الكثيرين(١١). ونال هذا المشروع تعزيزاً من النظام الجمهوري الذي أعقب ثورة ١٩٥٢. خلّد عبد الناصر، في نهاية المطاف، ذكرى طلعت حرب، على الرغم من تأميمه بنك مصر وجميع الشركات التابعة له، بإطلاق اسمه على أحد الميادين الرئيسة في القاهرة بعد وفاته ناصباً له تمثالاً كبيراً من البرونز وسط الميدان. وسيراً على النهج نفسه، كرّم السادات عام ١٩٨٠ اسم طلعت حرب ومنحه الشرف الأعلى في مصر، وقلادة النيل العظمى.

ولكن بوصفها استراتيجية لمقاومة زحف رأس المال الأوروبي، كان من الطبيعي أن تعاني عيباً رئيساً. فقد كان حرب، من دون أي اختلاف عن المقاولين والمبادرين الباقين في مصر في ذاك الوقت، منخرطاً بشدة في العالم المالي، الذي كان تشكّل آنذاك. ولو كان هذا يعني تنمية رأسمال في الخارج، مثلما حدث بكلّ تأكيد، أو الدخول في مغامرات مشتركة مع الشركات الأوروبية، لكان اقتنص الفرصة. ولكن سبب وجود شركاته، على أية حال، هو المنافسة بنجاح وتحقيق العوائد التي لا يمكن أن يتيحها سوى التوسّع

---

(١٠) Vitalis, *When capitalists collide* (1995) pp.42-44.

(١١) Eric Davis, *Challenging colonialism* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1983) pp. 123-135; Vitalis, *When capitalists collide* (1995) p. 45.

الرأسمالي الناجح. وكان هذا الدافع لزيادة الإنتاجية وتعزيز القدرة الربحية لمجموعته المنطق الذي حكم استراتيجيته الاقتصادية. وكان لهذا أن يخفّف لا محالة، من المرتبة التي استطاعت مجموعة بنك أن تعمل لتصل إليها، وهي تصب فقط في مصالح رأسمال مصري متميز، حتى لو كان ذلك مفهوماً ذرائعياً فقط؛ فظروف التوسع الرأسمالي العالمي والأسواق المالية في ذاك الوقت جعلت هذا الأمر مستبعداً.

فيما يتعلّق بمن كانوا يسعون إلى تنظيم أنفسهم دفاعاً عن القوة العاملة التي اشتغلت في مشاريع مملوكة محليّاً، كان هذا واضحاً في ذاته. ولكنّ بعض المجموعات التابعة للمدرسة الوطنية المتّصلة بمقاولين ومبادرين محلّيين في مصر، وسوريا، وغيرهما كانوا عازفين عن تشجيع المواجهات بين العمّال ورأس المال الوطني. وقد أثّرت أنواع مشابهة من هذا العزوف والكفّ في التنظيمات الإسلامية، ولا سيّما الإخوان المسلمين، عندما صارت منخرطة في تنظيم العمال في أربعينيات القرن العشرين في مصر. كان من الملاحظ، على سبيل المثال، في أثناء هذه الفترة، وفي ضوء العمّال والنشاط الوطني، أنّ الإخوان كانوا حريصين على تشجيع الإضرابات في المصانع المملوكة لأجانب، في حين أحبطوا الإضرابات في المصانع التي يملكها مصريون في القطاع نفسه[١٢].

غير أنّ هذه الرؤى لم تكن مشتركة بين الاشتراكيين العلمانيين والشيوعيين النقابيين منهم، وذلك لأنّ المصالح الرأسمالية، من وجهة نظرهم لا تعرف حدوداً وطنية وتفصح عن نفسها في كلّ مكان بطرائق مشابهة. وسواء أكانت الشركة المعنية مملوكة فنيّاً لمصري، أم عراقي أم سوري، فإنّ المنطق وراء وضعها كشركة تسعى للربح سيفضي بها إلى استغلال العمال بغية تعزيز أرباحها. وفي نظر القائمين على تنظيم العمال، كان هذا اعتباراً ملازماً، وهو ما دعّم المستوى المتزايد من النشاط السياسي العمالي إبّان فترة احتضار الحركة الاستعمارية والسنوات الأولى من الاستقلال ما بعد الاستعماري[١٣].

---

(١٢) Joel Beinin, "Islam, Marxism and the Shubra al-Khayma textile workers: Muslim Brothers and Communists in the Egyptian trade union movement", in Burke and Lapidus (eds.), *Islam, politics and social movements* (1988); Richard Mitchell, *The society of the Muslim Brothers* (Oxford, 1969) pp. 43-48.

(١٣) Ellis Goldberg, *The Tinker, tailor, textile worker: class and politics in Egypt 1930-1952* (Berkeley, CA, 1986) pp. 139-172.

في مصر، أصبحت صناعة النسيج على وجه الخصوص موقع النشاط النقابي المؤثّر، مع تأسيس لجنة العمّال للتحرّر الوطني عام ١٩٤٥ ـ والذي يدلّ اسمها على أنّ المسألة لم تكن تتلخّص في معركة من أجل حقوق العمال. بل صار هذا التيّار أكثر بروزاً مع انضمام اللجنة، إلى جانب عدد من التنظيمات السياسية الأخرى، إلى اللجنة الوطنية للعمّال والطلبة ممّن نظّموا إضراباً عاماً في شباط/فبراير ١٩٤٦ تمييزاً لـ«يوم الجلاء». جلبت اللجنة عشرات الآلاف من عمال ومتظاهرين إلى الشوارع مطالبين بسحب البريطانيين قواتهم من وادي النيل[١٤]. وأصبح المزج بين المطالب الوطنية وتلك المعنية بظروف العمال، مثل مستوى الأجور، وتسريح العمالة، وحقوق العمال، ملمحاً مميّزاً لنشاط الحركة العمالية في مصر وغيرها إبّان تلك الفترة الانتقالية.

لكن العمّال في مصر، مثلهم مثل نظرائهم في ربوع الشرق الأوسط، اكتشفوا أنّ الأنظمة القومية لم تنظر بعين التعاطف في تمثيل العمال المستقلّين أو مناصرة مطالبهم ضدّ مطالب أصحاب رأس المال. على العكس تماماً، كانت الأنظمة الحاكمة الناشئة حديثاً، أكثر اهتماماً بفرض النظام. لذا؛ لم تكن هذه الأنظمة متساهلة مع أيّ نشاط نقابي لم يدخل مباشرة تحت سيطرتها. وهذا ما ظهر سريعاً بعد انقلاب تموز/يوليو ١٩٥٢ في مصر والذي أطاح بالملكية جالباً الضباط الأحرار إلى السلطة. في أواسط آب/أغسطس أعلن العمال الإضراب ونظّموا اعتصاماً في مصانع النسيج بكفر الدوّار. كانوا يطالبون بحقّهم في تنظيم اتحاد مستقلّ، وعزل المديرين القامعين في المصنع ومنح الفوائد الاقتصادية. واختارت الحكومة الجديدة أن ترى في هذا جزءاً من مؤامرة أكبر تحوكها القوى الشيوعية لزرع الخلافات ومن ثَم، جاء ردّ فعلها مبالغاً في إرسال وحدات من الجيش لمحاصرة المصنع. فتح الجنود النيران على مظاهرات العمال، وفيما تلا ذلك من صدامات، قتل ثلاثة من قوّات الأمن، وأربعة من العمّال. ثم أُلقي القبض على مئات آخرين، ووجِّهت تهم مختلفة إلى نحو ثلاثين منهم بتهم مختلفة أمام محكمة عسكرية حكمت بالإعدام على اثنين منهم، مصطفى

---

(١٤) Joel Beinin, *Workers and peasants in the modern Middle East* (Cambridge, 2001) pp. 126-127.

خميس ومحمّد البقري. ونُفّذ الإعدام أوائل أيلول/ سبتمبر في حين زُجّ بأكثر من عشرة من زملائهم في السجن(١٥).

كان لرغبة الأنظمة القومية الجديدة نفسها في السيطرة على جميع جوانب الحياة الاقتصادية أن تقوّض أيضاً - مكانة الرأسماليين الوطنيين صبيحة الاستقلال. فقد كان ينظر إليهم، مع بعض الاستثناءات، مثل طلعت حرب، أنّهم طابور خامس في اتصالهم الوثيق بالمصالح الأوروبية عبر الروابط التجارية والمالية مع الأسواق الرأسمالية. وعندما أضيفت اتصالاتهم بالنظم البرلمانية المطاح بها إلى التهم الموجّهة إليهم، أعلن بوضوح أنّ مثل هذه الطبقة لا تسعى إلّا لخدمة مصالحها، حتى لو كان هذا يعني العمل ضدّ مصالح الأمّة. كانت هذه هي الرسالة التي وصلت من الحكومة المصرية تحت حكم عبد الناصر في الستينيات، ومن حكومة صلاح جديد البعثية في سوريا، وكذلك الحزب الشيوعي العراقي إبّان حكم عبد الكريم قاسم ومن حكومة خليفته البعثية بقيادة علي صالح السعدي. لذا؛ تطلّبت مقاومة الهيمنة الاقتصادية، سواء من رأس المال الغربي أو حلفائه المحلّيين، أن تكون من مصدر مختلف.

قُدّر لهذا المصدر أن يكون جهازاً للدولة المستقلة حديثاً نفسها - على الأقلّ في نظر ضبّاط الجيش الشباب ممّن ظهروا لتولّي السلطة من الجزائر إلى اليمن، بما في ذلك ليبيا، ومصر والعراق. وبالتالي، كانت عمليّات التأميم التي لحقت كثيراً من انقلابات الخمسينيات والستينيات لا تستهدف مجرّد المصالح التي يملكها أجانب في تلك البلدان، بل - أيضاً - وعلى نحو متزايد المشاريع التي تملكها البرجوازية المحلّية. وبخلق اقتصاد مُخطَّط مركزيّاً، ومقنّن بوساطة الهيئات التي تعيّنها الدولة، كان يصبّ في خطّة تنمية قصد بها إجراء حسبة منطقية لاحتياجات البلاد - كانت تلك هي العناصر التي ظنّ أنّها تشكّل صيغ المقاومة الناجحة للتشابك مع النظام الرأسمالي

---

(١٥) The Solidarity Center (Joel Beinin, principal author), *The struggle for worker rights in Egypt* (Washington, DC, 2010) p. 10; Joel Beinin, "Egyptian textile workers: from craft artisans facing European competition to proletarians contending with the state", in: Lex Heerma van Voss, Els Hiemstra-Kuperus, and Elise van Nederveen Meerkerk (eds.), *The Ashgate companion to the history of textile workers, 1650-2000* (Farnham, England, 2010) pp. 172-197.

العالمي والخضوع له والذي كانت القوة الإمبريالية السابقة ما زالت تؤدي فيه دوراً قيادياً.

لم تكن هذه بالطبع رؤية للسيادة الاقتصادية مقصورة على دول الشرق الأوسط. على العكس، كانت إلى حدّ كبير جزءاً من الخطط الاقتصادية التي أميط عنها اللثام في أعقاب الثورتين الروسية والصينية. فتأميم البنوك والصناعة، والتخطيط المركزي والاكتفاء الذاتي الاقتصادي، أمور لم تقتَرح كمجرّد محرّكات فعّالة لتنمية الاقتصادات الوطنية، بل - أيضاً - كنظم اقتصادية بديلة. كان المقصود بهذا وعلى سبيل الطموح توفير القاعدة لنظام اقتصادي عالمي أكثر عدالة وكفاءة من ذلك النظام الذي نشأ في ظلّ الرأسمالية. فيما يتعلّق بهؤلاء الذين عانوا طويلاً في الشرق الأوسط وحاولوا مقاومة هيمنة القوى الغربية، كان تلك رؤية مغرية، أيّاً كانت الشكوك التي ربّما ساورتهم حول المنطق الماركسي الذي كان مفعوله يسري في روسيا والصين. وقبل أن تصبح تناقضات هذا النظام ونقاط ضعفه واضحة، كان للوعد الذي قطعه جاذبية نافذة؛ إذ بدا لكثيرين أنه السبيل لتحقيق رؤية لتنمية رأسمال أصلي، مصحوباً باهتمام بالعدالة الاجتماعية والمعايير المحلية التي ظلّت غائبة في الاستغلال الاقتصادي الأوروبّي للمنطقة.

التأميم والخصخصة ومساوئهما

الاضطرابات العمّالية في مصر وشمال أفريقيا: من الحركة النقابية إلى الانفتاح

على مدار عدّة سنوات، دفع حافز التأميم حكومات سوريا ومصر والجزائر وتونس والعراق واليمن الشمالي والجنوبي قدماً؛ فقد أفادت هذه الحكومات فقد أفادوا من شعبية التدابير التي انتزعت عقوداً من السيطرة الأجنبية، وكذلك من الفائض المتوافر أمام دول الرفاهة الطموحة والتي وعدت بها النظم الثورية لشعوبها. في أثناء تلك السنوات - تقريباً من خمسينيات القرن الماضي إلى سبعينياته - كان العقد الاجتماعي، والذي عرف فيما بعد سخرية باسم «ديمقراطية الخبز»، قد أُسّس[١٦]. وقد مثّل

(١٦) Larbi Sadiki, "Popular uprisings and Arab democratization", *International Journal of Middle East Studies* 32/1 (2000) pp. 79-85.

ذلك في الأساس تفهّماً غير مكتوب من شأن الحكومة أن تمضي من خلاله في إصلاحات اجتماعية واقتصادية وتطوير الاقتصاد الوطني، والذي كان إلى حدّ كبير غير مقيّد بأيّ مساءلة نظامية. ومن ثم، لم تكن هناك ديمقراطية على الإطلاق، لم يكن هناك سوى عقد تلزم الحكومة بمقتضاه نفسَها بمثل العدالة الاجتماعية، وكذلك الإمداد الاقتصادي والتعليمي للجميع، وبالتالي من أجل الإذعان الشعبي.

كانت العناصر الرئيسة الجديرة بإبقائه في مكانه، غير الاحتكار الجبري للدولة نفسها، هي مؤسسات دولة الرفاهة ـ صحّة، وتعليم، وسكن مدعّم، وتعاونيات زراعية ـ وكذلك دعم حكومي لا لخدمات عامة فحسب، بل ـ أيضاً ـ لكمية كبيرة من السلع الاستهلاكية الأساسية، مثل: الدقيق، والسكر، وزيت الطهي، والوقود. فضلاً عن ذلك، عكست التنظيمات التي ترعاها الحكومة الأخلاقيات النقابوية التي تشترك فيها معظم هذه الأنظمة القومية الجمهورية. كان القصد منها جلب قطاعات مختلفة من الجماهير العاملة على خطّ واحد، عبر روابط مهنية، واتحادات فلّاحية، وتنظيمات شبابية ونسائية واتحادات عمالية. في مصر، مضت حكومة الضبّاط الأحرار، بعد قمعها للعمل العفوي للعمّال في كفر الدوّار، في صياغة تشريع عمالي جديد. منح هذا التشريع بعض مطالب العمال فيما يتعلّق بتأمين العمالة والأرباح الهامشية، ولكنّه في الوقت نفسه حرّم الإضراب وجعل التحكيم إجبارياً في أيّ نزاع[١٧]. كان هذا الاعتراف بحقوق العمال، بما في ذلك الحقّ في التنظيم والمفاوضة الجماعية، اعتمد على سيطرة الحكومة الكاملة على العملية.

كانت الاتحادات التي أُسست آنذاك مقصوداً بها أساساً ضبط السياسات الطبقية النزاعية المحتملة وتسييرها في نظام متناغم ومدعّم. كان لها دور رئيس في تأمين الامتثال وتوصيل رسائل الحكومة عن الرفاهة، وعن الاستهلاك، وحقوق أعضاء تلك الاتحادات. في مصر، كانت جميع الاتحادات مجبرة على الانتماء إلى الاتحاد المصري للنقابات، مع بقاء نظام السيطرة كما هو، مع تعيين الحكومة لمعظم أعضاء الهيئة التنفيذية وإدخال تقليد أن يكون رئيس الاتّحاد هو ـ أيضاً ـ وزير العمال. من الناحية غير

---

(١٧) Solidarity Center, *Struggle for worker rights* (2010) p.10.

الرسمية، وبحسب الشخصيات المتضمّنة، وحالة الدولة وأحياناً قطاع الاقتصاد، يمكن لهذه الآلية أن تصعد القضايا إلى أعلى. ولكن دائماً ما كان هذا وفق شروط الحكومة الخاصة. لذا؛ فقد كان من نواحٍ عديدة، نظاماً للاستمالة والمراقبة ذا قاعدة عريضة يمكن في إطاره رصدُ أيّ شكل من المقاومة في توقيت جيّد والتعامل معه كما ينبغي.

وما دامت منافع النظام واضحة للمنخرطين فيه، لم يكن هناك حافز قويّ على المقاومة. على العكس، في بلدان كثيرة، زادت الأجور الفعلية زيادة جوهرية، إلى جانب المنافع مثل تأمين العمل، والرعاية الصحية، والسكن والغذاء المدعّم، وكذلك معاش التقاعد. وهذا لا يعني أنّ أحداث الغضب لم تقع، أحياناً عفوياً، وأحياناً بتنظيم جيّد، وأحياناً بصور متسامية أو مفترضة لأسباب أخرى من الاضطراب. على سبيل المثال، ونتيجة للقاء جماهيري ساخن للاتحاد العام للعمال الزراعيين والحرف اليدوية في أجا دقهلية والذي كان حديث التكوين وتحت سيطرة الحكومة، انسلخت مجموعة من العمال ليُكوِّنوا تنظيمهم العمّالي المستقلّ الخاصّ بهم(١٨).

ولكن مشكلة النظام مجملة بدأت عندما لم تعد الدولة تقدّم ما عليها من صفقات. ركود اقتصادي، وفقد الاستثمارات والإنتاجية، وكذلك الحرب ونفقات المحافظة على دولة الأمن الوطني، أضف إلى ذلك أزمة الاقتصادات الاشتراكية في أوائل السبعينيات. وهذا ما فرض أزمة للسيطرة الاجتماعية التي بطبيعتها لم يكن من السهل تعويضها عبر القمع المكثّف. وهو ما دلّ بعض النخبة البيروقراطية على الحاجة إلى استراتيجيات اقتصادية أخرى. فرؤية الاستقلال الاقتصادي وتنمية الاكتفاء الذاتي سرعان ما تبخّرت. وبدا الأمر أن الوصول إلى رأسمال التنمية لا يمكن أن يكتسب إلا من خلال إعادة الاتفاق والتخطيط السياسي مع القوى نفسها التي شُجِبت ذات مرّة بوصفها حليفة طفيلية للاستعمار الحديث. كانت رسالة، كثيرون داخل النخبة على استعداد لسماعها. وأصبحت الخطوط الفاصلة بين العامّ والخاصّ أكثر غموضاً في عقود كان تولّي منصباً عامّاً خلالها طريقاً إلى الثراء الذاتي.

(١٨) James Toth, "Beating plowshares into swords: the relocation of rural Egyptian workers and their discontent", in: Hopkins and Westegaard (eds.), *Directions of change in rural Egypt* (Cairo, Egypt, 1998) p. 72.

في هذه الملابسات، بدأت فكرة الانفتاح تتغلغل في السياسات عبر المنطقة. كانت في حاجة إلى بضعة عقود لتتحوّل إلى واقع مادي، ولكنّها تضمّنت إعادة توجيه أساس للاقتصادات المركزية والتخطيطية من الدولة في الشرق الأوسط. نظرياً، كان من المفترض أن تتحوّل إلى اقتصادات من شأن المشروع الخاصّ فيها أن يؤدي دوراً تصاعدياً وتصبح الاستثمارات الأجنبية مرّة أخرى موضع ترحاب، بكلّ ما يتضمّنه هذا من شروط المغامرات المشتركة، والملكية الأجنبية، وأُطر معدّلات الصرف الحرّة. وصاحب هذا تغيّرٌ سياسي للتوجّه دولياً ومحلياً تضمّن التخلّي عن رطانة الاشتراكية والتحالفات التي تضمّنتها. كما تميّزت بالاستعداد لقبول الشروط المفروضة من المستثمرين الأجانب ـ المؤسّسات المالية الدولية، مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وكذلك الحكومات المانحة والمصالح المالية الخاصّة الساعية إلى عائد من استثماراتها. وفي نظر كثيرين لوّح هذا بشبح نظام السيطرة الخارجية نفسه الذي قووِم قُوِّمت بعزم، في النضال من أجل استقلال حقيقي.

وقد جمعت التدابير التي نفّذتها حكومات الشرق الأوسط فيما يتعلّق بوصاية المانحين أو القارضين الخارجيين هذه المخاوف، ومطلقة الشرارة لبعض أعمال الشغب التي وقعت في بلدان طبّق فيها الانفتاح بشكل أو بآخر. ففي عام ١٩٧٧، كان قرار الحكومة المصرية بإدخال بعض الإصلاحات المطلوبة في الأسعار برفع الدعم عن الدقيق والسكر وزيت الطهي والوقود والغاز قد أثار ردّ فعل سريع وغاضب من مئات الآلاف من المصريين. ففي الثامن عشر من كانون الثاني/يناير، أضرب عمّال حلوان للحديد والصلب وتجمّعوا في ميدان التحرير وأماكن أخرى في القاهرة حيث انضمّ إليهم آلاف آخرون. واندلعت مظاهرات شبيهة في المدن الرئيسة بطول مصر وعرضها. أحرقت رموز الحكومة مثل مبنى الاتحاد الاشتراكي في الإسكندرية وقسم شرطة السيدة زينب في القاهرة. وفي الوقت نفسه، هوجمت البنوك، وكذلك المحالّ الفاخرة والكازينوهات في شارع الهرم التي ارتبطت لزمن طويل بالثروة التي يتمتّع بها قلة من الناس. وجاءت الشعارات مضاهية للاتهامات المزدوجة من قمع الحكومة وانعدام التكافؤ: «عايزين حكومة حرّة، العيشة بقت مُرّة»، «هم بياكلوا حمام وفراخ، واحنا الفول

دوّخنا وداخ». وفي اليوم التالي تدخّل الجيش وفرض حظر التجول، تاركاً ما يقرب من خمسين قتيلاً وأكثر من ٦٠٠ جريح. وعلى الرغم من القبض على مئات المصريين وما تلا ذلك من محاكمات حاولت إلقاء اللوم على عدد قليل من «المحرّضين» (جميعهم برِّئت ساحتهم في النهاية)، تراجعت الحكومة عن رفع الأسعار وأقرّت بقوة الاحتجاجات[١٩].

وبعد فترة وجيزة، بدأت سلسلة من الإضرابات نظّمها «الاتحاد العام للشغل» في تونس. وكانت هذه الاحتجاجات التي بدأت في عام ١٩٧٧ ضدّ تدهور مستويات العيش وحقوق العمال التي مرّوا بها منذ تبنّي الحكومة التونسية وبحماسة لمقترحات صندوق البنك الدولي والبنك الدولي بـ«إعادة الهيكلة» الاقتصادية. وتصاعدت الاحتجاجات بشدّة، ووصلت إلى إضراب عام في كانون الثاني/يناير ١٩٧٨ استدعى التدخل المسلّح من قوّات الأمن. وهذا ما أدّى إلى عنف وإصابات بالغة، وبعض التقديرات لعدد القتلى وصلت إلى ٢٠٠ شخص. أمّا المغرب وفي شروعها بنسختها من خطّة التقشّف التي أدخلها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فقد مرّت بأعمال شغب مماثلة واحتجاجات بعد أحداث تونس بعامين في عام ١٩٨١.

في أيار/مايو من ذلك العام، أعلنت الحكومة المغربية فجأة عن ارتفاع حادّ في الأسعار لعدد من المواد الغذائية الأساسية، وكذلك عن استقطاعات في موازنة التعليم. وقوبلت هذه التدابير بأيّام من مظاهرات الاحتجاج في أنحاء المغرب. وردّت الحكومة بطريقة مشوّشة، فألقت القبض على المئات، في الوقت الذي تراجعت فيه عن بعض الزيادات في الأسعار. وقد بدا هذا أكثر إثارة للناس، ولا سيّما طلاب المرحلة الثانوية، وذلك لاختيار الحكومة تلك اللحظة لإبلاغهم أن حوالى ٨٥ في المئة قد أخفقوا في امتحان إتمام المرحلة. ودعا مؤتمر النقابات المغربية إلى إضراب عام في الدار البيضاء العاصمة التجارية للبلاد، في ١٨ حزيران/يونيو. ونجح الإضراب في غلق المدينة بأكملها. ولكن وقتئذٍ بدأت أعمال الشغب في الدار البيضاء تأخذ شكلاً جدّياً، مئات الآلاف من المتظاهرين يهشّمون واجهات المحالّ في

---

(١٩) Fatemah Farag, "Chronicles of an uprising", *Al-Ahram Weekly Online*, 18-24 January 2007, Issue 828, <http://weekly.ahram.og.eg/2007/828/special.htm> [accessed 13 November 2009].

أكثر أجزاء المدينة ثراءً، مشعلين النار في الحافلات والسيارات وهاجمين على البنوك في أنحاء المدينة كافّة. غلبت الشرطة على أمرها، واستدعي الجيش لقمع الشغب، ومضى في قمعه كما لو كان يحارب عدوّاً من العصابات الحضرية، متحرِّكاً بلا شفقة بدبّاباته وحاملات الجنود المدرّعة في المدينة ومحتلاً إيّاها شارعاً تلو الآخر. وفي خلال يومين، أعيد احتلال الدار البيضاء، ولكن بتكلفة وصلت إلى مئتي قتيل (زعم بعضهم قتل ستّ مئة على مستوى البلاد)، والقبض على المئات وتصفية التنظيمات النقابية في المدينة. في تلك الأثناء انتشرت أعمال الشغب في بلدات عبر البلاد[٢٠]. ومثلما الحال في حالات أخرى، ألغت الحكومة كثيراً من حزمة التقشّف واستخدمت توليفة من القمع الظاهر وإعادة الدعم إلى ما كان من أجل استعادة النظام.

لم يكن لهذا الهدوء القسري أن يدوم. ففي عام ١٩٨٤، في المغرب وتونس، اندلعت أعمال الشغب والمظاهرات مرة أخرى. بدأت الاحتجاجات في تونس في المنطقة الجنوبية الأفقر من البلاد في نهاية ١٩٨٣ على أثر محاولة أخرى لامتثال الحكومة لتوصيات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من أجل «تحقيق الاستقرار» للاقتصاد عبر رفع الدعم. وهو ما أدّى إلى زيادة فادحة في الأسعار لم يكن الناس على استعداد مطلقاً لتحمّلها. وتدلّ سرعة انتشار المظاهرات في مدن أخرى، من بينها العاصمة، أنّ الناس كانوا في حالة تعبئة بسبب التدابير التي أثرت فيهم جميعاً. ولكن في تونس العاصمة، على نحو خاصّ، كان قلب المحتجّين من طلاب المرحلة الثانوية والجامعة ممّن أغضبتهم التخفيضات في ميزانية التعليم وما ينتظرهم بعد التخرّج من بطالة. أرسل الرئيس بورقيبة قوات الأمن، شرطة وجيشاً، شنّوا هجوماً عنيفاً على المحتجين مسبّبين في قتل ما يصل إلى مئة وخمسين شخصاً. ولكن وسيراً على ما أصبح نمطاً مألوفاً آنذاك، وبعد أيّام من المظاهرات والقمع والاحتجاج، أعلن الرئيس إلغاء الزيادات في الأسعار، وفي خلال أسبوع أو نحو ذلك، انتهت الاحتجاجات[٢١].

---

(٢٠) Jim Paul, "Riots in Morocco", *MERIP Reports 99* (1981) pp. 30-31.

(٢١) David Seddon, "Riots and rebellion: political responses to economic crises in North Africa, Tunisia, Morocco and Sudan", in: Berch Berberoglu (ed)., *Power and stability in the Middle East* (London, 1989) pp. 114-135.

لم تكن تلك، سوى أشكال أولية وفي الغالب سيّئة التنظيم من أشكال المقاومة للتصدّعات التي كانت تظهر في العقد الاجتماعي. وقد عبّرت عن تركيبة من المخاوف والإحباطات فيما يتعلّق بما قد يحمله المستقبل. ولكنّها جميعاً كانت بشرارة من إتخاذ تدابير معينة، مثل رفع الدعم أو تخفيضه، التي كان لها أثر مباشر على رفاهة الناس، وبطريقة كان للتغيّرات الهيكلية طويلة الأمد أن تظهرها بعد. في كثير من النواحي، كان أسلوب إدخال الحكومة لتلك التدابير ـ دعنا من المشاورة ـ ضمنت أنّ الاحتجاجات لم تكن ببساطة مستهدفة التدابير الاقتصادية نفسها. كانت ـ أيضاً ـ اتهاماً لشكل الحكومة المتسلّطة نفسها. وقد ضمن الردّ العنيف لقوات الأمن تصعيداً للصراع، بل كانت تعني ـ أيضاً ـ وبناء على القوة الجبرية في أيدي السلطات، أن المحتجّين يمكنهم المناورة في المجال نفسه الذي يمكن للحكومة فيه أن «تقدّم نموذجاً» لهم. تحوّلت الصورة من التدقيق في سياسات الحكومة الاقتصادية أو سخافتها وعدم ملائمتها إلى «الحفاظ على القانون، والنظام، والاستقرار». وزاد من سخونة الموقف المتحدّثون باسم الحكومة من الرباط إلى القاهرة مدّعين أنّ قوى شريرة كانت وراء الاحتجاجات، ملقين اللوم على الإسلاميين أو الشيوعيين أو حتى على الصهيونية، كما في حالة السلطات المغربية في مرحلة من مراحلها.

العمل المنظّم والاحتجاجات العمّالية في مصر (١٩٩٥ ـ ٢٠١١)

أصبحت المقاومة في صورة الاحتجاجات المفتوحة أكثر تكراراً مع نمو حدة التقشُّف الذي طالب بها النموذج المهيمن من الإصلاح الاقتصادي. في الوقت نفسه، فشلت الوعود بفوائد هذه الإصلاحات في تحويلها إلى واقع مادّي كلما كانت كتلة السكّان الكبرى هي المَعنية. لذا؛ أدّى الخوف من المستقبل الاقتصادي وظروف التشغيل، بالناس إلى مقاومة سيطرة الدولة المهيمنة التسلطية. في مصر، على سبيل المثال، كان هناك في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي نضالاً من أجل السيطرة على الروابط المهنية الموجودة. فقد شهد هذان العقدان معركة حامية بين الأعضاء والسلطات لضمان السيطرة على نقابة المحامين والمهندسين. كانت هناك تُهمٌ وتُهمٌ مضادة حول الانتخابات المزوّرة، أدّت في بعض الأحيان إلى تدخّل مباشر من الحكومة.

أصبحت السلطات المصرية قلقة، على نحو متزايد، حيال توجُّهات النقابات وأثرها. وهو ما يرجع إلى حدّ كبير إلى ما مثّلته هذه الكيانات من تهديد بتكوين مساحات للتعبير عن المعارضة، ليس ضدّ سياسة الحكومة الاقتصادية فقط، بل ضدّ الحكومة نفسها. جُرّبت وسائل مختلفة للسيطرة عليها، واستخدامها مرة أخرى، بوصفها أجهزة لنظام دولة انضباطي من أعلى إلى أسفل، يستبق تحوّلاتها إلى وسائل لمطالب من أسفل إلى أعلى، ناهيك بالمناصرة أو الاحتجاج المستدام. وهو الصراع الذي ظلّ غير متكافئ دوماً في ظلّ قوة الدولة. ومع ذلك، تمكّن هؤلاء ممّن عزموا على مقاومة جور الحكومة على مساحتهم ونظّموا أنفسهم لهذه الغاية، من تحقيق بعض الانتصارات في بعض الأحيان.

فمع صدور القانون الرقم (١٠٠) لسنة ١٩٩٣، والمفترض أن يكون «حارساً للديمقراطية في انتخابات الاتحادات المهنية»، منحت الحكومة نفسها مجالاً واسعاً للتدخّل في تلك الانتخابات. ولكنّ الإخوان المسلمين وغيرهم من معارضي الحكومة تمكّنوا من تحقيق تمثيل في عدد من النقابات، خصوصاً نقابة المحامين، وردّت الحكومة على ذلك بفرض الحراسة على أصول الجماعة، ولكن بعد عدّة سنوات، في عام ١٩٩٩، حكمت المحكمة العليا المصرية برفع الحراسة، ممهّدة بذلك الطريق إلى انتخابات جديدة. وبغرض منع مرشّحي الإخوان من الظهور ثانية، ألقت السلطات القبض على عدد كبير من قادتها، على أمل تهديدهم قبل الانتخابات. ولم تكن خطوة موفّقة بكاملها، فاستمرّت لعبة القطّ والفأر بين الحكومة ومعارضيها في متاهة التشريعات النقابية وإجراءاتها[٢٢].

كانت شكاوى تلك التنظيمات تتعلّق جزئياً فقط بتدهور الوضع الاقتصادي، وكانت احتجاجاتها ترجع ـ أيضاً ـ إلى القيود التي تفرضها الحكومة عليها؛ فقد أثّرت هذه التدابير في كلٍّ من إنفاذ الواجبات المهنية لأعضائها، وكذلك استقلالها كمنظّمات ممثّلة لهؤلاء الأعضاء. لم تكن التدابير الخاصة المرتبطة بالانفتاح هي التي أثارتهم إذاً، بل الظروف العامة التي بدا فيها الميثاق الأصلي للدولة النقابوية يتعطّل.

---

(٢٢) Eberhard Kienle, *A grand delusion: democracy and economic reform in Egypt* (London, 2000) pp. 77-78.

لا شكّ في أنّ الفرص التي وفّرها الانفتاح، خصوصاً لمن كانوا على صلة بالنظام الحاكم عبر الأسرة أو روابط أخرى قوية، دعّمت انعدام التكافؤ في النظام وفي تعطّل الفلسفة النقابوية وأخلاقيّاتها. ومن ثم، وفيما يتعلّق بالنقابات المهنية التي كانت جزءاً من ذلك النظام، كان المنطق قد بدأ في التحلُّل. وحلّت محلّه روح مساومة أكثر قسوة بدأت في الظهور، وكانت الروابط من خلالها تعكس مصالح أعضائها وليس مصالح الدولة لأنها كانت هي نفسها، في نظر الجميع، مسيطرة من خلال ثلّة من أصحاب المصلحة الذاتية، غير الممثّلين لأحد. لذا؛ لم يكن مفاجئاً أن يصيروا مقاومين على نحو مضطرد لجهود الدولة لفرض الأشكال القديمة من السيطرة.

وإذا كانت تلك هي حالة النقابات المهنية، فكان مقدّراً أن تكون أكثر بروزاً، فيما يتعلّق بحركة الاتحادات العمّالية على مستوى المنطقة. ومرة أخرى كان لمصر تاريخ طويل في الحركة النقابية وهيكل الاتحادات المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالقوة المؤسّساتية للدولة النقابوية. ومن ثَم، فهي تقدِّم مثالاً بارزاً للظهور التدريجي لمقاومة أشكال السلطة الاقتصادية الجديدة المشكّلة حياةَ المصريين في بداية القرن الحادي والعشرين. حينها شعر الجميع بالأثر الكامل لإعادة هيكلة الاقتصاد المصري في صورة بطالة، وتدهور ظروف العمل، وضغط معدّلات الأجور وتقليل المعاشات مؤثراً في عدد أكبر من الناس.

في مصر، واجه الاتحاد المصري للنقابات في العصر الناصري طريقين: من ناحية كان مقصوداً به تمثيل مصالح أعضائه أمام المستويات العليا في الحكومة. وفي الوقت نفسه، كان يُقصد به توصيل تعليمات الحكومة وأوامرها إلى أسفل إلى العمّال. كانت العلاقة ملخّصة في تأكيد ناصر نفسه ـ الذي لا يُنسى ـ أن «العمّال لا يطالِبون، بل نحن نعطي»[٢٣]. في إطار كهذا، كان من الحتمي أن يصير الاتحاد العام للنقابات المِنصّة الوحيدة المتاحة للنشاط النقابي متورّطاً بعمق في عمليات دولة الحزب الواحد. وقد انجرّ إلى تنفيذ الخطط الاقتصادية القومية واضطر إلى إقناع أعضائه أو

---

(٢٣) Marsha Prispstien Posusney, *Labor and the state in Egypt: workers, unions and economic restricting 1952-1996* (New York, 1997) pp. 73-74.

بالأحرى إخبارهم بالدور الذي ينبغي لهم أن يؤدوه في هذه العملية. كانوا همزة الوصل في توصيل القضايا المَعنية من أسفل، ولكن نظراً إلى أنّه لم يكن لهم أن يمارسوا سلطتهم في هذه النقطة، فنادراً ما وقفت القيادة في وجه الحكومة، وكان من شأنهم في أيّ صدام مصالح، أن يأخذوا دائماً صفَّ السلطة. حتّى لو أنّ القيادة نادراً ما تحدّت الحكومة، لا يمكن التعميم فيما يتعلّق بأعضاء الاتحاد، أو في واقع الأمر بعض قيادات الأفرع المحلّية لاتحادات عمّالية بعينها. فبعض تلك الاتحادات وجدت نفسها في مواجهة الحكومة وقياداتها معاً.

في الوقت الذي كانت فيه الدولة المهيمنة وما قامت عليه من مساومة ضمنية، في حالة العمل من دون مشكلات حادة، كان هناك بضع علامات على التحدي، إلى جانب ما بدت عليه الترتيبات الموجودة لتسوية النزاعات من توفيق. فضمانات حقوق العمل ومعدّلات الأجور والتأمين الصحي والمعاشات إلى جانب مبادرات تشجيع مشاركة العمال، كلّ هذا ضَمن قوة عاملة مهادنة إلى حدٍّ ما. ذلك أنّ نظام الاتحادات والنقابات شكّل جزءاً معترفاً به من النظام المحدود لتمثيل المصالح في مصر الناصرية؛ فالأزمات الاقتصادية والسياسية التي ميّزت نهاية رئاسة ناصر، وتغيّر الاتجاه الذي بدأ سريعاً بعد تولّي السادات عام ١٩٧٠ حول هذه الاختصاصات؛ إذ وعدت سياسة الانفتاح التي أعلنها السادات في أواسط السبعينيات بأكثر بكثير ممّا حقّقته. فلم تفعل سوى القليل في زيادة تحكم الدولة في الاقتصاد أو تشجيع المشاريع الخاصّة، ولكنّها ميّزت تحوّلاً في الطرائق التي بدأت بها النخبة السياسية بالتفكير في مستقبل مصر واقتصادها. كما كانت إلى حدّ كبير استجابة للنقص الشديد في رأس المال الذي أصبح فعليّاً ظاهراً في أواخر الستينيات، مشكّلاً ضغطاً ماليّاً كبيراً على المحافظة على دولة الرفاهة والميثاق الاجتماعي الداعم لها.

أصبحت تأثيرات هذه السياسة في العلاقات بين العمال ورأس المال، ومن ثَم، في التنظيمات الممثّلة للعمال، ملموسة في السبعينيات. بعد حرب ١٩٧٣ مباشرة، اندلعت اضطرابات عمالية على مستوى الأجور وظروف العمل في أحواض بناء السفن في الإسكندرية، ووسط عمّال النقل العام في القاهرة ومصانع النسيج في المحلّة الكبرى. وتسبّب إضراب عام ١٩٧٦

والاحتجاجات العنيفة التي وقعت في مصنع مصر للغزل والنسيج في المحلّة عن انتقام من الحكومة. فقد تدخّلت قوات الأمن مسبّبةً سقوط قتلى في صفوف العمال وصلوا إلى خمسين ضحية، فيما ألقوا القبض على ألفين بعد فضّ الاعتصام بالقوة. وقد وقعت هذه الأحداث رغماً عن قيادة الاتحاد الوطني في اتحاد نقابات مصر. ومع ذلك فقد شكّلت أعمال الشغب في عام ١٩٧٧ التي بدأها عمّال من حلوان والإسكندرية ضغطاً على قيادة اتحاد نقابات مصر غير المكترث، ضغطاً من أسفل أجبرهم على التصديق على الاضرابات والمظاهرات الداعية إلى استرجاع الدعم على السلع الأساسية[٢٤].

في الثمانينيات، وبعد موت السادات وتولّي مبارك، أصبح النشاط الحركي للعمال والإضرابات العمالية التي هي في الغالب خارج الإطار النقابي المعترف به، أكثر بروزاً، مردّدة أصداؤها على نحو متزامن في المغرب وتونس. ففي عام ١٩٨٣، ضربت موجة من الإضرابات وتوقيف العمل والاعتصامات، مختلف الصناعات من غزل ونسيج إلى صناعات هندسية وكيماوية وتصنيع المواسير. وكان ردّ الإدارة - ومن يقف خلفها، أي الحكومة - أحياناً بالتنازلات، وأحياناً باستخدام القوة المفرطة لجهاز أمن الدولة وأحياناً الاثنين معاً. كانت هذه هي الحالة من العنف المشهدي الذي فضّت به قوات الأمن اعتصام العمال في مصنع النقل الخفيف في حلوان، فقد أرسلت الحكومة عناصر شرطة مكافحة الشغب مسلّحين بقنابل الغاز المسيل للدموع والهراوات الصاعقة لإخلاء العمال، وبعد إخلاء المصنع رضخت الإدارة لمطالب العمال بتعويضات عن العمل[٢٥].

في عام ١٩٨٤، ضاعفت الحكومة من إسهامات العمال في التأمين الصحي والمعاشات وفي الوقت نفسه رفعت أسعار الأطعمة الأساسية. وهو ما أظهر بحدّة الخلافات بين العمال وممثّلي الاتحادات؛ ذلك أنّ قيادة

(٢٤) Assef Bayat, "Populism, liberalization and popular participation: industrial democracy in Egypt", *Economic and Industrial Democracy* 14 (1993) pp. 77-78; see also Pripstein Posusney, Labor and the state in Egypt (New York, 1997).

(٢٥) Marsha Pripstein Posusney, "Irrational workers: the moral economy of labor protest in Egypt", *World Politics* 46/1 (1993) pp. 102, 117.

اتحاد عام نقابات مصر أيّدت قانوناً أغضب الآلاف من العمال على مستوى البلاد. وهو سرعان ما ظهر في أيلول/سبتمبر بكفر الدوّار إذ رفض العمال استلام رواتبهم ودخلوا في اعتصام. وانضمّ إليهم آلاف آخرون، دعوا جميعاً إلى سحب القانون الذي يقضي برفع الأسعار، وكذلك إلى طرد كلّ من رئيس اتحاد عام نقابات مصر، ورئيس الوزراء. حاصرت قوات الأمن المصنع، غير أنّ بعض العمال كسروا الطوق الأمني مشجّعين آخرين على الانضمام إليهم، أعقب ذلك مباشرة، تحوُّل المظاهرات في البلدة إلى أعمال شغب. واستخدمت قوات الأمن المركزي الغاز المسيل للدموع والأسلحة النارية، وفي المقابل أحرق المتظاهرون سيارات الشرطة وهاجموا رموز سلطات الدولة، من بينها مكاتب الحزب الوطني الحاكم. واستمرّت أعمال الشغب ثلاثة أيام فَقَدَ خلالها ثلاثة عمال أرواحهم، وأصيب العشرات، وألقي القبض على الآلاف. ومع ذلك نجحت المظاهرات في إجبار الحكومة على إلغاء رفع الأسعار وسحب قانون التأمينات «لمزيد من الدراسة»[٢٦].

دفعت مارشا بريبشتاين بوسوسني (Marsha Pripstein Posusney) بحجّة مقنّعة مفادها أنّ كثيراً من الاحتجاجات العمالية في عقد الثمانينيات تميّزت بعاملين شكّلا كلاً من نمط الإضرابات والاعتصامات، والطموح أو مبتغى النشطاء من العمال[٢٧] **أولاً**، كانت احتجاجات كثيرة مقصورة على مواقع بعينها، مثل مصنع لشركة معيّنة، مملوكة عموماً للدولة؛ حيث شعر العمال بالقمع أو الخيانة من الإدارة. **ثانياً**، كانت دفعة احتجاجاتهم في الغالب ضدّ هدم الاقتصاد الأخلاقي الذي شعروا بهدمه إما بوساطة الإدارة أو إعادة تنظيم الدولة للقطاع الصناعي. وهو ما كان دالاً؛ لأنه غالباً ما حدّد الأشكال التي اتّخذها الاحتجاج ـ الاعتصامات، والعمل الإضافي، والالتماسات ورفض الرواتب ـ بدلاً من الإضرابات والمسيرات وحدها. وقُصد بذلك ـ أيضاً ـ أن تُلبَّى الشكاوى في الغالب عبر تنازلات محليّة وفي الموقع، حتّى لو استخدمت السلطات القوة ضدّ العمّال كنموذج لمَن يعتبِر. وهو ما يفسّر النمط المثير للفضول من قمع ـ تنازل، الذي كان شائعاً في النزاعات العمالية في أثناء تلك الفترة.

---

(٢٦) Omar El Shafei, *Workers, trade unions and the state in Egypt 1984-1989* [Cairo Papers in Social Science, Vol. 18, Monograph 2, summer 1995] (Cairo, Egypt, 1995) pp. 22-25.

(٢٧) Pripstein Posusney, "Irrational workers" (1993) pp. 102-104, 109-114.

في التسعينيات اتبعت الحكومة المصرية برنامجاً أكثر حيوية وراديكالية من إعادة الهيكلية الاقتصادية، موسّعة الخصخصة ومعمّقة إيّاها في أقسام مهمّة من الاقتصاد المصري. وقد جاء هذا بتأثيره في شحذ احتجاجات العمال ضدّ أثر ذلك في مصادر رزقهم ومستقبلهم. وفتح «قانون (٢٠٣) لسنة ١٩٩١ الطريق لخصخصة الأصول الرئيسة للدولة بمعدّل وحجم غير مسبوقين. وسرعان ما تبع ذلك إصلاحات قانونية منحت مرة أخرى مزايا للملكية الخاصة ـ العقارات والأراضي الزراعية ـ وألغت كثيراً من حقوق الإيجار القديمة. ووقعت احتجاجات، أدّت أحياناً إلى العنف، بمعدّل منتظم؛ إذ حاول الفلاحون مقاومة محاولات السلطات وأصحاب الأراضي إنفاذ القانون، ولكن تلك التحدّيات بطبيعتها كان منعزلة عموماً ومحدودة المجال.

وكان الأكثر أهمية في هذا السياق تفعيل عدد من التدابير التي خُطّط لها أن تتفق مع مقررات «الصحة الاقتصادية» التي وضعتها المؤسسات المالية الدولية. وهو ما كان يعني جعل مصر أكثر قرباً إلى أعمال الاقتصاد العالمي عبر إعادة هيكلة آليات الأسعار، والممارسات المصرفية، والعملة. حقّقت بعض أقسام الاقتصاد المصري مكاسب هائلة، حتّى على الرغم من توزيعها من دون مساواة. ففيما يتعلّق بمَن ظلوا مشدودين إلى هياكل التوظيف القديمة، والإنتاج والمكافأة، دعمت إعادة الهيكلة المخاوف المرتبطة بمناصبهم وتعميق الانقسام بين الطبقات في مصر. وفي العقد الذي تلا إدخال القانون عام ١٩٩١، تغيّر التوازن بين الدولة والمشاريع الخاصة تغيراً حاداً، وذلك من قبيل أنه في ٢٠٠٥ أصبح حوالى خمسة وسبعين في المئة من الاقتصاد المصري ملكية خاصة. بينما كانت تدابير الخصخصة تنفذ والمصانع تباع للمستثمرين، مصريين وأجانب، وقعت موجة من الإضرابات والاعتصامات والاحتجاجات في تلك الصناعات الأكثر تأثراً.

على الرغم من أن قانون عام ١٩٩١ منع بوضوح الفصل والتسريح نتيجة للخصخصة، وجد المديرون طرقاً لتجنّب هذا بهدف جعل صناعاتهم أكثر جاذبية لمستثمري القطاع الخاص. لم يكن هناك دليل حقيقي على تطبيق هذا الجزء من القانون. ولكن ما كان مقلقاً بالدرجة نفسها بالنسبة إلى الموظفين كانت شروط التوظيف، فكثير من المنافع المحدّدة التي تمتّعوا بها في ظلّ ملكية الدولة أصبحت الآن مُلغاة، مع تحرير عقود جديدة أقلّ أماناً، وهبوط

مستويات الأجور أمام التضخم، فضلاً عن زيادة ساعات العمل. وكانت تدابير الخصخصة بطبيعتها المجزّأة التي لا ترحم تعني أنّ المقاومة كانت في الغالب مرتبطة بموقع ما. حاول العمال تحقيق تنازلات في شروط التوظيف الجديدة أو تطمينات من الإدارة الموجودة. كان من النادر أن تستهدف مقاومة المبدأ الأساس لبيع الأصول العامّة أو إسقاطه، ولم يكن مقصوداً بالضرورة تحدّي السلطات.

في القرن الحادي والعشرين، أصبحت آثار التغيير أكثر وضوحاً، وقتئذٍ بدأت مقاومة جماعية منظّمة في الظهور. جاءت معها روح جديدة من النشاط السياسي الصناعي، وطرائق جديدة من تنظيم الاحتجاجات العمالية وأجندة تتحدّى مباشرة القيادة السياسية للدولة وأدوات النظام في السيطرة. في بعض المجالات، كانت البنية الاتحادية للدولة المهيمنة قد هُدمت من خلال انتخاب مسؤولين اتحاديين أكثر تمثيلاً عازمين على إسماع أصوات أعضائهم عند المستويات الأعلى. لاقى هذا النموذج نجاحاً في بعض الأماكن والأوقات، ولكن عدم توازن القوى، والنفوذ والرعاية من الحكومة عملت ضدهم، ووجد كثيرون من الممثلين الجدد أنفسهم يشبهون كثيراً أسلافهم، وقد حيّدتهم الدولة.

تراجعت الحكومة المتوجّسة من تحدي النشاط السياسي العمالي عن وسائلها المجربة والمختبرة. شدّت قبضتها على القيادة العليا في اتحاد عام نقابات مصر، وفي انتخابات عام ٢٠٠٦ تأكّدت من تنصيب مرشّحي الحزب الوطني الحاكم على رأس المجلس الوطني للاتحاد - إذ شغلوا اثنين وعشرين مقعداً من إجمالي ثلاثة وعشرين[٢٨]، غير أنّ هذه الإجراءات كانت بلا فعالية أمام موجة الإضرابات والتحرّكات على مستوى المجالات الصناعية التي انطلقت في أنحاء مصر بداية من ٢٠٠٦ فصاعداً. حينها قفزت تقديرات أعداد العمال المشاركين في أعمال الإضراب في الصناعات التابعة للدولة والخاصة على حدّ سواء وكذلك وسط موظّفي الحكومة من عشرين ألفاً في عام ٢٠٠٥ إلى تسعين ألفاً في عام ٢٠٠٦، بمعدّلات زيادة متسارعة في

(٢٨) Anne Akexander, "Leadership and collective action in the Egyptian trade unions", *Work, Employment and Society* 24/2 (2010), p. 246.

السنوات اللاحقة. زاد المشاركون في جميع أشكال التحرّكات في المجال الصناعي ـ إضرابات واعتصامات ومظاهرات ـ من ١٤٠ ألفاً في عام ٢٠٠٥ إلى أكثر من نصف مليون في عام ٢٠٠٨؛ إذ ارتفعت أعداد الاحتجاجات المسجّلة في الفترة نفسها ثلاثة أضعاف، أي من مئتي احتجاج في عام ٢٠٠٥ إلى ستمئة احتجاج في عام ٢٠٠٨[٢٩].

تشير الأرقام وحدها إلى أنّ الوسائل القديمة من السيطرة الاجتماعية أصبحت عقيمة. فكلما أصبحت قيادة اتحاد عام النقابات مهادنة فيما يتعلّق بسياسات إعادة الهيكلة التي كان تأثيرها المدمّر واضحاً في مصالح أعضائه، هوت سلطته نحو التآكل. كانت عضوية النقابات الثلاث والعشرين المشكِّلة للاتحاد العام في انحدار مستمرّ، من ناحية بسبب الموادّ التي تنصّ على عدم الاعتراف بالعامل في عقود عدد من المرافق المخصخصة، ومن ناحية أخرى بسبب التحرّر من الأوهام المتعلّقة بطبيعة تلك التنظيمات نفسها غير الفعّالة. في حقب سابقة، كانت الإضرابات المفاجئة والاعتصامات وغيرها من مظاهرات الاحتجاج والمقاومة العمالية تنظّم عموماً من دون تصريحات من قيادة الاتحاد الرسمي وفي الغالب بوصفها جزءاً من استياء العمال من تلك القيادة. وبعد عام ٢٠٠٦ كان هناك جهود حثيثة لتنظيم جماعي خارج إطار الاتحاد العام، على الرغم من حقيقة منع القانون الرقم (٣٥) لسنة ١٩٧٦ هذا صراحة.

كان التعبير الأكثر حدّة عن هذا، هو التنظيم الذي ظهر من إضراب موظّفي مصلحة الضرائب العقارية في تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠٠٧، ففي تحدّيهم لمسؤوليهم أنفسهم، اتّخذ هؤلاء الموظّفون من ذوي الدخل المنخفض تحركاً مباشراً، فقد توقّفوا عن العمل وأصابوا نظام تحصيل الضرائب العقارية للدولة بالشلل، وأمعنوا في تحركهم بأن خيموا في وسط القاهرة بشارع حسين حجازي بارزين وجودهم بخيام، ولافتاتٍ وملصقاتٍ حملت مطالبهم، كان المقصود من هذه الفعاليات تدارك سنوات من

---

(٢٩) Solidarity Center, *Struggle for worker rights* (2010) pp. 16-18; Joel Beinin, "A workers' social movement on the margin of the global neoliberal order, Egypt 2004-2009", in: Joel Beinin and Frederic Variel (eds.), *Social movements, mobilization, and contestation in the Middle East and North Africa* (Stanford, CA, 2011) pp. 186-191.

الإهمال. فقد كانوا يشعرون أنّ خدماتهم أمر مسلَّم به، ومن ثَمّ، طالبوا بدمج هيئتهم مع المصلحة العامة للضرائب، وكذلك رفع مستوى الأجور لتتناسب وأجور المصلحة العامة للضرائب. وبعد نحو ثلاثة أشهر من الاحتجاج العام السلمي، والخالي على غير العادة من التدخل العنيف من السلطات، تفاوض وزير المالية يوسف بطرس غالي مباشرة مع المضربين. وفيما يعد اعترافاً بهم، وافق الرئيس أخيراً على مطلبهم ضامناً لهم زيادة في الأجور زادت عن ثلاثمئة في المئة[٣٠].

شدّ هذا النجاح من عزمهم كثيراً، خصوصاً وهم محطّ أنظار أعداد لا تحصى من المواطنين، فقرّروا استغلال أهمية التنظيم الجماعي، بتأسيس اتحاد جديد مستقلّ لتمثيل مصالحهم والدفاع عنها. في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، عقد أول مؤتمر لاتحاد مصلحة الضرائب العقارية في القاهرة، وسلمت تفاصيل الاتحاد الجديد إلى وزير العمل والهجرة في ربيع ٢٠٠٩. وبحلول تموز/يوليو ٢٠٠٩، زُعم أنّ ما يقرب من ٣٦ ألفاً من موظفي الضرائب العقارية وعددهم ٥٥ ألفاً انضموا إلى الاتحاد الجديد الذي أعاقته قضية رفعها اتحاد البنوك المنتمي إلى اتحاد عام نقابات مصر، ومن المؤسّسات التي ترعاها الدولة، ضد مؤسّسي الاتحاد الجديد مدعياً انتماء هؤلاء الموظفين إليه[٣١].

في تلك الأثناء، ولّدت الإضراباتُ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ في مصانع مصر للنسيج في المحلة الكبرى، حركاتٍ مشابهة. ولم يقتصر الأمر على تنظيم العمال أنفسهم في تحدٍّ لاتحاد النقابات الرسمي وما يمثّله من الاتحاد العام لعمال النسيج، بل أظهروا ـ أيضاً ـ جميع ملامح التنظيم الجماعي العفوي. وفي تحدٍّ للإدارة وقيادة الاتحاد، تظاهر العمال، ونظّموا عروضاً وأداءات، وجادلوا بل تفاوضوا في تجمّع مفتوح بدا في حالة انعقاد دائم. وكان هذا التجمّع هو ما أعطى هؤلاء التصديق المباشر على التفاوض مع الإدارة نيابة عنهم. فكانوا يعودون بين

(٣٠) Research briefing: Egypt's strike wave (text: Anne Alexander; photos: Hossam el-Hamalawy) 2009 Creative Commons Attribution non-commercial share alike <http://www.harakat.org/ngpa_egybriefing0909.pdf> [accessed 23 November 2009).

(٣١) Alexander, "Leadership and collective action" (2010) p. 251.

الفينة والأخرى إلى التواصل مع العمّال المتجمعين وأخذ التصديق منهم. طريقة مختلفة تماماً من نواحٍ كثيرة وجديدة من القوة الدينامية أفصح عنها أحد الملصقات المرسومة التي ظهرت في الواجهة المفتوحة لمصنع النسيج، يقول «هذه منطقة محرّرة»[٣٢].

كان هذا مؤشّراً على أنّ المقاومة كانت تولّد أشكالاً جديدة من السلوك، وهو ما ظهر جليّاً في التنظيم الجماعي المستقلّ الذي ظهر من شبكات العمال، وكذلك من واقع الرسائل التي أرسلوها إلى زملائهم وإلى السلطات. تجاوزت همومهم مكان العمل لتشمل مطالب أكثر طموحاً تتعلّق بالنظام السياسي في مصر وتنظيم الاقتصاد. وظهرت ـ أيضاً ـ أشكالاً جديدة من التواصل، ترجمت في منشورات مثل **الاشتراكي**، التي يصدرها مركز الدراسات الاشتراكية، فيما ظهرت تشكيلات جديدة، مثل: عمّال من أجل التغيير، ولجنة التضامن مع العمال. وشجّعت هذه المنشورات والمجموعات التواصل بين العمّال أنفسهم، موسعة بذلك الشبكات التي كانت قوية في مصانع بعينها ومواقع محدّدة، للتواصل مع الناس العاملين في الصناعة نفسها وغيرها من الصناعات ذات الهموم والشكاوى ذات الصلة[٣٣].

في تلك المرحلة، كانت تنظيمات العمال على حذر من ربط نفسها ببعض أحزاب المعارضة وبتنظيمات استطاعت الاستمرار على الرغم من المضايقات الدائمة من السلطات المصرية. ففي نيسان/أبريل عام ٢٠٠٩، كانت هناك محاولة من حركة ٦ أبريل للدعوة إلى إضراب عام في الاحتفال بالذكرى السنوية لإضرابات المحلة الكبرى في عام ٢٠٠٨. ولم تلق الدعوة سوى الصمت من اتحاد موظفي الضرائب العقارية، ومن العمال عموماً. ومثلما ذكر الصحافي والناشط العمالي حسام الحملاوي، في ذاك الوقت، «لم يكن لدى أي قوة سياسية، حتى الإخوان المسلمون . . . القدرة على وقف الإضراب أو دفعه قدماً. . . فالعمّال لا يستيقظون ويدخلون على الإنترنت ليقرؤوا أن ناشطاً من نشطاء الفايسبوك دعا إلى إضراب عام

(٣٢) Alexander, "Leadership and collective action" (2010) p. 250.

(٣٣) Omar Said, "Egypt: lessons from the labor movement", 26 August 2009, Menassat, <http://www.menassat.com/?q=en/news-articles/717-egypt-taking-lessons-labor-movement> [accessed 8 October 2009]; Beinin, "A workers' social movement" (2011) pp. 191-196.

فيطيعونه. الأمور لا تسير على هذا النحو». كان هذا يرجع في جزء منه إلى الارتياب المتواصل في دوافع الأحزاب السياسية: «كل (جماعة سياسية) تسعى إلى التأثير في الناس من أجل أيديولوجيتهم»، وفق ما قال جهاد طمان أحد منظمي العمّال في مصانع المحلة الكبرى. وواصل جهاد قائلاً إنّ النشطاء السياسيين غالباً ما نجحوا بجهودهم في تقويض مطالب العمال وحقوقهم[٣٤]. تلك الحقوق التي شملت، مثلما بيّنت إضرابات المحلة ٢٠٠٨، رفع الحد الأدنى للأجور على المستوى الوطني، وامتدّت بعد ذلك إلى دعاوى لإسقاط مبارك ونظامه. في هذا السياق ذكر محمّد العطار، أحد المضربين ممّن أُلقي القبض عليهم حينها، في تجمّع عام بميدان طلعت حرب في القاهرة، «أريد الحكومة بأكملها أن تستقيل. أريد إنهاء نظام مبارك. السياسة وحقوق العمال لا ينفصل بعضهما عن بعض. العمل في حدّ ذاته سياسة. وما نشهده هنا الآن، هو ديمقراطي بالقدر الذي يجب أن يكونه»[٣٥].

على الرغم من ذلك، كانت الإضرابات موجّهة في الغالب إلى تحقيق مطالب محليّة ومرتبطة بالموقع. وكانت عموماً مقتصرة على مكان العمل، ومن ثَم، بعيدة عن حياة عامة المصريين. كانت تنال تغطية متقطعة في الإعلام ونادراً ما ارتبط بعضها ببعض. وكان أي نزاع عمالي يعتبر جديراً بالتغطية الإخبارية والدلالة السياسية عندما ينال مزيداً من البروز ويشاهده العامة. وتحقيقاً لهذه الغاية، دخل عمال شركة طنطا للكتان والزيوت في اعتصامات أمام مبنى رئاسة الوزراء في القاهرة، في صيف ٢٠٠٩ وكذلك في شباط/فبراير ٢٠١٠. شاركوا في نزاع طويل المدى مع الملّاك الجدد لهذه الشركة التي كانت وقتها مخصخصة حديثاً، وذلك جرّاء تدهور الأجور وظروف العمل، وكذلك طرد رئيس الاتحاد المحلّي. واتخذ العمال خطوة غير معتادة من قطع رحلة من طنطا إلى القاهرة لتحقيق ظهور عام وتغطية إعلامية وإحراج الحكومة للتدخل. ولكن، في اعتصام شباط/فبراير، ردّت

(٣٤) Alastair Sharp, "Analysis: Egypt workers fight for pay, not against the state", *Reuters,* 13 July 2009, <http://www.reuters.com/article/2009/07/13/idUSLC693674> [accessed 8 October 2009].

(٣٥) Liam Stack and Maram Mazen, "Striking Mahalla workers demand government fulfil broken promises", *The Daily News,* 27 September 2007, <http://www.thedailynewsegypt.com/archive/striking-mahalla-workers-demand-govt-fulfill-broken-promises-dp1.html> [accessed 16 October 2009].

السلطات بإرسال شرطة مكافحة الشغب لإخلاء الشارع[٣٦].

شجّعت الظروف الاستثنائية في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، التي خلقتها المظاهرات في ميدان التحرير في القاهرة، وفي مدن أخرى من أنحاء مصر، التنظيمات العمالية على الحشد والتعبئة وتواصل بعضها مع بعض وكذلك مع المحتجّين. وهو ما أدّى إلى وجود درجة من التنسيق التي لم تكن متوافرة من قبلُ بين أصحاب الأجندة السياسية الوطنية الواضحة وجماعات العمال ممّن كانت مطالبهم - على الرغم من تركّزها في الغالب على شروط العمل والأجور - تنطوي، بوضوح، على ملابسات سياسية. ومثلما كشفت أحداث أواخر كانون الثاني/يناير، وأوائل شباط/فبراير، أثبت هذا التنسيق أهمّيته البالغة في مضاعفة أثر المظاهرات. كانت تلك هي الحالة على وجه الخصوص في أثناء الأسبوع الأخير الذي أفضى إلى تنحّي مبارك في ١١ شباط/فبراير، عندما كان هناك خطر حقيقي من استخدام القوة لإخلاء الميدان وغيره من الأماكن العامة من المتظاهرين. كان تنامي موجة الإضرابات في أنحاء مصر حينذاك هو العامل الحاسم. أضحت تعبئة العمال عبر مصر، باكتمالها بالدعوة إلى إضراب عام في الثامن من شباط/فبراير، إلى القيادة العليا للقوّات المسلحة على وجه الخصوص أن رفْضَ النظام تجاوز في مداه وعمقه ما يمكن حتى للأعداد المذهلة من المتظاهرين أن تدلّ عليه.

منحت تلك الأحداث - أيضاً - العمال المصريين فرصة تشكيل تنظيم نقابي مستقل؛ ففي الثلاثين من كانون الثاني/يناير ٢٠١١، عقدت مجموعة من العمال من عدة صناعات وقطاعات في أنحاء مصر - نسيج، ومعادن، ودوائية، وموظفي حكومة - مؤتمراً صحافياً في ميدان التحرير للإعلان عن تشكيل الاتحاد المصري للنقابات المستقلة. وأعلن المتحدّثون باسم الاتحاد تأييدهم للمطالب السياسية الرئيسة للمحتجين وكذلك تشكيل لجان في المصانع على صعيد مصر للتنسيق لإضراب عام والتخطيط لتنفيذه. وفي

---

(٣٦) Center for Trade Union Workers Services "Tanta Linen, Flax and Oil Co Workers in front of Egyptian Cabiner", 10 February 2010, <http://www.ctuws.com/default.aspx?item=417> [accessed 15 November 2010]; BBC News- Middle East, "Unions and police clash in Egypt", 11 February 2010, <http://news.bbc.co.uk/go/pr/fr/-/1/hi/world/middle_east/85100131.stm> [accessed 15 November 2010].

الأسابيع التي تلت الإطاحة بمبارك، استمرّت الإضرابات عبر جميع قطاعات الاقتصاد المصري. وظهرت توقّعات بأنّ المظالم والشكاوى التي طال قمعها ستلبّى الآن. وكان من الواضح أن مقاومة العمال لم تكن ببساطة ضدّ حكومة أو حتّى نظام بعينه، بل ضدّ تحوّل جوهري ومنظّم في اقتصاد مصر السياسي. فالاتحاد المصري للنقابات المستقلة المؤسَّس حديثاً، والذي تألّف مبدئيّاً من أربع نقابات مستقلة وشجّع على تشكيل أخرى، كان له أن يؤدي دوراً أساساً في السعي إلى الدفاع عن حقوق العمال في تغيير مشهد السياسة المصرية. ومثلما أشار في مؤتمره في آذار/مارس ٢٠١١، أن أحد من أهدافه الأولى كان الاتحاد الرسمي الذي تديره الدولة، والذي شجبه بشدّة البدري فرغلي رئيس اتحاد المعاشات، والذي أعلن أنّ «الاتحاد العام للنقابات باعنا . . . ونحن في حاجة إلى إعادة بناء النظام والابتعاد عن الفساد الموجود»[٣٧]. وفي صيف عام ٢٠١١، تحقّق هذا الهدف على الأقل بقرار الحكومة حلّ الاتحاد العام الرسمي.

على الرغم من الاستياء الواضح من الحكام الجدد لمصر، ممثَّلين في المجلس العسكري، الذين هدّدوا دون مواربة إلا فيما ندر من خطر الإضرابات، استمرّت تحرّكات العمال وأنشطتهم. وفي آذار/مارس ٢٠١١، قدّمت الحكومة المصرية مشروع قانون للتصديق عليه من المجلس العسكري يحظر ويجرّم «المظاهرات، أو الإضرابات، أو الاعتصامات أو التجمّعات . . . التي تؤدّي إلى تعطيل أو إعاقة أي من مؤسسات الدولة أو السلطات من تأدية دورها». كما جرّمت ـ أيضاً ـ أي تحريض أو دعاوى للإضراب[٣٨]، ودخل القانون حيّز التنفيذ في حزيران/يونيو ٢٠١١، وسرعان ما مَثُلَ العمال المشاركون في اعتصامات وإضرابات في القطاع العام أمام محاكم أمن الدولة (الإجراء تمّ تفعيله في ظلّ قوانين الطوارئ التي كانت لا

(٣٧) Quoted in Yassin Gaber, "Egypt workers lay down demands at new trade union conference", *Al-Ahram online,* 3 March 2011, <http://english.ahram.org.eg/~/NewsContent/1/64/6901/Egypt/politics-Egypt-workers-lay -down-demands-at-new-trade-union-.aspx> [accessed 17 September 2011].

(٣٨) Human Rights Watch, "Egypt: revoke ban on strikes, demonstrations", 25 March 2011, <http://www.hrw.org/news/2011/03/25/egypt-revoke-ban-strikes-demonstrations> [accessed 17 September 2011].

تزال موجودة، ونافذة منذ عام ١٩٨١) وحكمت عليهم بالغرامات والسجن. ومثلما ذكر أحد المحامين المدافعين عن هؤلاء العمال، «[إنّ السلطات المصرية] تبعث برسالة ترهيب إلى جميع العمال بأنّ الاحتجاج وحرية التجمّع ليس حقاً بل جريمة»[٣٩].

لم يمنع ما حدث استمرار الإضرابات والاعتصامات والمظاهرات الجماهيرية، في القطاع الخاص، على الرغم من أنّ تلك التحركات كانت لا تزال متفرّقة، مرتبطة ارتباطاً رئيساً بشكاوى محلية ومتنوعة ومن دون أي تنسيق فيما بينها. وبذل الاتحاد المصري للنقابات المستقلة جهوداً متواصلة للمساعدة على تشجيع أنشطة النقابات المستقلّة وأوجد بؤرة تركيز قوية للمعارضة في التدابير التي جرّمت أنشطة الإضراب في القطاع العام. وأشار البيان القوي الصادر عن اتحاد النقابات المستقلة في أوائل أيلول/ سبتمبر ٢٠١١ الهادف إلى إضراب هائل مخطّط وسط عمال النسيج في المحلة الكبرى، إلى درجة من التنظيم وتحدٍّ للقانون كان أميل إلى أن يطغى على ما توفّر من موارد لدى الحكومة. ومع تهديد ما يقرب من ٢٢ ألفاً من عمال النسيج بالدخول في إضراب في العاشر من أيلول/ سبتمبر، أسرعت الحكومة بالتفاوض، وتوصل الطرفان إلى اتفاق في اللحظة الأخيرة. وأُلغيت الدعوة إلى الإضراب، وربح عمال النسيج تنازلاً كبيراً فيما يتعلق بالأجور، وظروف العمل. وكان الدرس بالنسبة إليهم وإلى اتحاد النقابات المستقلة واضحاً: «النصر الذي حقّقه عمال مصر للغزل والنسيج يبعث برسالة إلى جميع العمال المأجورين بأن سلاح الإضراب هو الطريقة الوحيدة لنيل حقوقهم»، بحسب تعبير مصطفى عبد العزيز، عضو لجنة التفاوض عن العمال[٤٠].

على الرغم من تلك الانتصارات، كان من الواضح أنّ المجلس العسكري وكثيراً آخرين عازمون على إعادة تشغيل الاقتصاد لا إعادة هيكلته. على العكس من ذلك، وبعيداً تماماً عن انشغال الضباط بالنظام، كانوا ـ هم

---

(٣٩) Khaled Ali to Al-Masry al-Yawm, cited in William Rogers, "Five sentenced in Egypt for violating anti-strike decree", 6 July 2011, *Left Labor Reporter*, <http://leftlaborreporter.wordpress.com/2011/07/06/five-ssentenced-in-egypt-for-violating-anti-strike-decree/> [accessed 17 September 2011].

(٤٠) Hisham Fouad, "Egypt: Mahalla workers win big concessions", *MENA Solidarity Network*, 8 September 2011, <http://menasolidaritynetwork.com/2011/09/12/egypt-mahalla-workers-win-big-concessions/> [accessed 19 September 2011].

ومستشاروهم في الداخل والخارج ـ عازمين على تحريك الاقتصاد مرة أخرى على الخطوط التي كانت متّبعة في العقدين الأخيرين. وبعيداً عن أيّ شيء آخر، فقد كان للجيش كهيئة موحّدة وكثيرين من الضباط الأفراد مصالح اقتصادية مرتبطة بالوضع القائم آنذاك. لذا؛ كان احتمال المواجهة أمراً ملحّاً. فالخصخصة والاقتصاد القائم على السوق من شأنه أن يستمرّ ليكون له آثار مخلّة بالاستقرار ومسبّبة للإضرابات على حياة معظم أولئك المفترض أن يمدّوا العمال بمشاريع جديدة. فحتى بتجريده من ارتباطاته القبلية ومن رأسمالية الحاشية، فإنّ المشروع النيوليبرالي كان بالضرورة متّجهاً إلى توليد مقاومة ممن كانوا عرضة لمتطلّباتها. فضلاً عن مخاوف الأيدي العاملة المرتبطة بمواقع معيّنة، كان الهمّ الأكبر هو ما دعّم كثيراً من الخوف العام والقلق من حقوق ورفاهة القوة العاملة في نظام بدا من أولوياته الربح الرأسمالي على حساب مصالح العمال.

حتّى بسماحها جميع المعوقات التي عملوا في ظلّها، فقد أعلنت «النقابوية الجديدة» في بداية القرن الحادي والعشرين عن قوة عمل معبّأة وآخذة كلّ يوم في الوضوح والتبلور. كانوا على غير استعداد للمهادنة في وضعهم المتدهور. وبدلاً من ذلك، عزموا على مقاومة كثير من جوانب سياسات الإصلاح الاقتصادي، والتبريرات النيوليبرالية التي استندوا إليها والمصالح المجدولة لرأس المال الخاص وسلطة الدولة المعزّزة له. ولا شكّ في أن هذه المقاومة المتنامية لظروف تطوير العمل الجديدة في ظل شروط العولمة، تميل إلى تعزيز الحجة القائلة أن الأشكال المهيمنة من السلطة تولد ما يخصّها من أشكال المقاومة. والحقيقة أنه من الممكن الدفع جدلاً بأنها بالفعل تحوي بذور المقاومة، سواء على المستوى الهيكلي أو في المخيلة. فالمواجهات مع السلطة تظل من المرجّح على أية حال أن تؤدي إلى أفكار للمقاومة وكذلك أفكار للتوفيق أو التسوية. ومن ضمن الحجج في هذا السياق ـ أيضاً ـ أن مثل تلك الأشكال من الهيمنة تحتاج كذلك إلى استعراض للمقاومة باعتبارها طريقة من جذب التأييد من هؤلاء الخائفين من البديل.

يلقى هذا دعماً من حقيقة أنه في حالة التنظيمات العمّالية في مصر، سواء الرسمية أو غير الرسمية، بذلت الحكومة جهوداً هائلة لا لمجرد قمع

المقاومة، بل ـ أيضاً ـ لتصويرها بوصفها تجسيداً للملامح نفسها التي شكّلت ضرورة إعادة الهيكلة الاقتصادية في البداية. وهذا ما تمّ استغلاله ـ أيضاً ـ لمجابهة القوى الرجعية التي ارتبطت بنظام الدولة المركزي الفاقد مصداقيته في «العهد الاشتراكي». كما وصفت الحركة العمالية بأنها حاضنة لقوى الأناركية/ اللاسلطوية والاضطرابات ـ وهو ملمح شائع في تصوير الرأسمالية للعمال حال التفكير فيهم بوصفهم غير منضبطين بما يكفي للامتثال إلى منطق السوق. كانت اعتصامات العمال ومظاهراتهم، في مصر، وفي أماكن أخرى، غالباً في الغالب ما تنقلب إلى أعمال شغب بفعل أعمال الشرطة المستفزة والوحشية، سامحة لهم بأن يُستخدموا كدليل مشهدي على تلك الحجة التي يروّجها إعلام الدولة في مسرح الشوارع في مصر أوائل القرن الحادي والعشرين. ففي كانون الثاني/ يناير ـ شباط/ فبراير ٢٠١١، كانت لقوة المحتجّين اللاعنفية على الأقل من ناحية جزئية أن توقف هذه الصورة على رأسها، معيدة صياغة سلطات الدولة بوصفها المنشئ للعنف والاضطراب الذي ساعد المحتجّين على تسيُّد الموقف.

اقتصاديات بديلة: مقاومة هيمنة الرأسمالية العالمية

كانت المواجهة المباشرة والنزاع على الفضاء العام ومحاولات مقاومة النظام الاقتصادي الجديد عبر التحرّك الجماعي كلُّها استراتيجياتٌ ميّزت الصراع التقليدي بين رأس المال والعمال في أماكن أخرى من العالم. كان ذلك نمطاً للهيمنة والمقاومة، يمثّل جزءاً لا يتجزّأ من الاقتصاديات الرأسمالية في الشرق الأوسط أيضاً. وقد تخفّى زمناً وراء أخلاقيّات الحركة النقابوية ووراء دولة تسعى إلى حماية استقلالها من مطالب الاستثمار الخارجي. وفي بعض النواحي، قامت الأنظمة القومية على أفكار قديمة حول الاقتصاد الأخلاقي لتثبيت الدولة النقابوية، حاشدة في هذا حتّى من كانوا محرومين من الملتقّين حول رؤية للهدف الجماعي والعدالة الاجتماعية. وكانت هذه هي حالة مصر، على سبيل المثال، في الستينيات مع استخدام ناصر «الاشتراكية الإسلامية» للإيحاء بأنه كان يستعيد نظاماً مفقوداً، بقدر ما ينفّذه من مشروع ثوري بإخضاعه الاقتصاد كله لسيطرة الدولة. واستخدم

عبد السلام عارف لغة مشابهة لذلك في العراق في الستينيات، وكذلك معمّر القذافي في ليبيا أوائل السبعينيات، قبل أن يسعى في اتجاه أكثر خصوصية وفردية. كان ذلك ـ أيضاً ـ إلى حدّ كبير جزءاً من لغة الحركة القومية. ففي أعقاب الاستقلال، أوحت حكومات الشرق الأوسط بأن ما كانت تدخله من تغييرات، في إحلال قوة اقتصادية غير مسبوقة في أيدي الدولة التي سيطروا عليها سيطرة شديدة، من شأنها أن تعزّز رفاهة جميع فئات المجتمع الوطني.

ولكن في أواخر القرن العشرين، تبنّت أنظمة الحكم من المغرب إلى العراق المبادئ الاقتصادية النيوليبرالية المهيمنة والخاصة بالرأسمالية العالمية. في المقابل، كان هناك ضرورة لإجراء تغيّر في الخطابة. فالمنطق القاسي المرتبط بالإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي جعل كثيراً من إبراز الغاية الجماعية والمنفعة العامة أمراً زائداً عن الحاجة. أمّا على المستوى الأعمق، فإنّ التأثيرات المادية لهذه الإصلاحات بما تحمله من انعدام اليقين وتهديدات لتأمين الحاجات وتوفيرها، مثّلت انتهاكاً لمعنى الاقتصاد الأخلاقي وسط من كانوا أكثر عرضة للمعاناة من عملية التقشُّف التي بدأت بإطلاق العِنان لقوى السوق. ومن ثَم، لم يكن من المفاجئ أن يكون الغضب العام نتيجة طبيعية. فالتكلفة المادية للوظائف المفقودة وارتفاع الأسعار كان لها تأثير شديد، وهو التأثير نفسه لتمزّق معنى النظام الذي أعاش الناس حتّى في الأوقات الاقتصادية العصيبة.

فيما يتعلّق بمَن وقعوا في شَرَك هذه العملية، الخاضعين للقوى التي لم يكن لهم عليها سيطرة ولكنّها كانت تشكّل وبلا توقّف عالمهم، كان هناك مدًى محدود من الخيارات المتاحة. فمثلما أشرنا في الجزء السابق، كانت قوة عملهم تمدّهم ببعض إمكانات المقاومة، وتطوير الاستراتيجيات لمنع تآكل الحقوق ومستويات المعيشة أمّا فيما يتعلّق بالمجتمعات الفلاحية التي هي أكثر عزلة، فقد كان من الممكن للتحرّك المباشر الذي كان رمزيّاً وأحياناً عنيفاً أن يكون استراتيجية للإنصاف، على الرغم من أنها من الناحية العملية أسفرت عن نتائج مختلطة. فالانتفاضات المحلية ضد أصحاب الأراضي الظالمين أو الاستغلاليين في مصر والعراق وسورية في مرحلة ما قبل الثورة كانت متكرّرة ولو كانت محدودة في مجال تأثيرها. لقد ساعدت في إشعال المطالبة بإعادة توزيع الأرض وتطبيق نظام التعاونيات الريفية التي أصبحت

جزءاً من سياسة الدولة في كلّ من هذه الدول بعد أن أطيح بسلطة الطبقات القديمة من ملاك الأراضي على يد الأنظمة الجديدة. مع ذلك لم يكن التطبيق مكتملاً. فغالباً ما وجد الفلاحون أنفسهم خاضعين بالمثل لموظفي أو مسؤولي الحزب المحلي ولبيروقراطية الدولة التي حابت الشخصيات المعروفة في الريف على حساب صغار الفلاحين، ناهيك بالفلاحين بلا أرض الذين هدّدت تحركاتهم المباشرة النظام في الريف(٤١).

أصبح هذ الانحياز من سلطات الدولة ملحوظاً أكثر فأكثر مع التحوّل صوب المقرّرات النيوليبرالية في ثمانينيات القرن الماضي وتسعينياته، خصوصاً عندما أعيد إدخال نظام السوق الحرّ اسماً في الأرض الزراعية. فقانون عام ١٩٩٢ في مصر الذي وضع هذه العملية قيد التنفيذ وتطبيقه بعد عام ١٩٩٧، أنتج مقاومة شرسة في كثير من الأماكن. ولكنّها في طبيعتها كانت مقاومة متفرّقة، تسعى إلى معارضة خطط أصحاب الأراضي في أحقّية حيازة أماكن معيّنة، بكلّ ما يشمله ذلك من أسعار الإيجار المرتفعة، وعدم ضمان الحيازة والإخلاء. فمن كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس ٢٠٠٥، كانت هناك معارك جارية؛ إذ أكّدت عائلة نوّار أحقّيتها في نحو ألفي فدان من الأراضي المحيطة بقرية سراندو، تدعمهم قوة الشرطة بكاملها. وقد استُخدم العنف المنهجي في تهديد القرويين ومضايقتهم في صراع غير متكافئ. وتكرّرت هذه المشاهد في أيار/مايو ٢٠٠٦ في عزبة مرشاق شمال شرق الدلتا بل في أنحاء كثيرة من ريف مصر خلال تلك السنوات.

وفي محاولة جهيدة على الأقلّ لتسجيل العنف ولفت الانتباه لاستخدامه في إنفاذ هذه القوانين الجديدة على الملكية، حاول «مركز الأرض لحقوق الإنسان» في القاهرة تجميع هذه الروايات معاً. وكانت أرقام الإصابات التي جمعوها خلال هذه السنوات من «إعادة هيكلة السوق» تقول: إنّه كان هناك ما يقرب من ثلاثمئة حالة قتل جرّاء العنف فيما بين عامي ١٩٩٧ و٢٠٠٤، ونحو ألفي مصاب، وثلاثة آلاف حالة اعتقال بسبب ما كان من إنفاذ القانون الجديد وما قابل ذلك من مقاومة في الريف. وقد أبرز «مركز الأرض» طبيعة

(٤١) Beinin, *Workers and peasants* (2001) pp. 132-136; Leonard Binder, *In a moment of enthusiasm: Political Power and the second stratum in Egypt* (Chicago, 1978) pp. 226-300.

العنف المتسارعة في تقرير تضمّن أنّه في الأشهر الستّة الأولى من عام ٢٠١٠ وحدها، كان هناك مئة وثلاثون حالة وفاة من العنف، وثمانمئة وخمسون مصاباً، وألف ومئتا وأربعة وثلاثون أُلقي القبض عليهم في نزاعات نشبت بسبب تطبيق قانون الأرض[٤٢].

نظراً إلى هذه المخاطر والنجاح المحدود للمقاومة المباشرة للتغيّر في القيم والممارسات والمؤسسات الاقتصادية التي أضرّت كثيراً بالعمال والفلاحين في مواجهة طرق إنفاذ الدولة لها، لم يكن من المفاجئ تتبّع استراتيجيات أخرى، بعضها كان من الصعب تسجيله ولكنها عموماً يعتقد أنها مورست على مجال واسع، وتتضمّن أنواع المقاومة اليومية التي سجّلها جيمس سكوت (James Scott) في سياق جنوب شرق آسيوي[٤٣]. تضمّنت هذه استراتيجيات مختلفة من الحيلة والإخفاء والتهرب من مراقبة أصحاب الأراضي، وعملائهم وسلطات الدولة. وهذا ما تمكن رؤيته على مستوى من المستويات باعتبارها رغبة مفهومة لتجنب سداد المستحقات أو المعاناة من العقوبات التي فرضها نظام اقتصادي ظالم تدعمه سلطة الدولة الجبرية. ولكنها، على مستوى آخر، يمكن أن تكون مرتبطة بعزم الناس على حفظ مجال من التحرك الاجتماعي توجد فيه مجموعة مختلفة من المعايير. وهذا ما يمكن أن يكون مجالاً تحكمه تفهُّمات وممارسات تحدّد الاقتصاد الأخلاقي، ومن ثَم، تساعد وبطرائق كثيرة في تشكيل الذات. وعلى هذا المستوى، تتجمّع مسائل مثل الهُويّة والملكية والفعالية كفاعل اقتصادي واجتماعي وتنجدل جميعها معاً. وهي تتجمّع في الممارسة لتطوّر من استراتيجيات تقاوم التفئيت والإخضاع من طرف غريب غير مرحّب به يسعى إلى السيطرة على جوانب الحياة الاقتصادية الرئيسة.

الحوالة

لم يكن من المفاجئ، إذاً، أن يسعى عدد كبير من الناس إلى طرائق

(٤٢) Land Centre for Human Rights, Land and peasants, report 55, <http://www.lchr-eg.org/index.htm> [accessed 15 January 2011]; Beshir Sakr and Phanjof Tarcir, "Rural Egypt returns to the ancien regime", *Le Monde Diplomatique* [English Edition], October 2007.

(٤٣) James C. Scott, *Weapons of the week: everyday forms of peasant resistance* (New Haven, CT, 1987).

بديلة من التحرك والعمل. هؤلاء لم يفعلوا كثيراً في مواجهة النظام الاقتصادي المهيمن، لكنّهم حاولوا مقاومة تبنّيه بالتهرّب منه. وهذا ما كان يعني إيجاد طرائق للتحرّك تعكس المعنى الذي يفهم الناس به الاقتصاد الأخلاقي، وفي الوقت نفسه يؤمِّن مصالحهم المادية. وقد أُرسِيت بعض هذه الممارسات والاستراتيجيات زمناً طويلاً في الشرق الأوسط وخارجه، وأُغفلت ربّما بسبب ارتباطها العرضي بالقوى الدافعة للتحوّل الرأسمالي. وكان إخفاقها الواضح في التقاطع مع العالم الذي كان قد تغيّر تغيراً راديكاليّاً لا يعني سوى أنه لم يعترف بها ولا سحبت إلى الأسواق المالية في قلب النمو الرأسمالي. ولا سيما إحدى هذه الممارسات، وهي «الحوالة»، التي سبقت النظام الرأسمالي العالمي بزمن طويل. فقد شكّل نظام الحوالة إحدى الآليّات الرئيسة التي حافظت على شرايين التجارة المفتوحة على مستوى الشرق الأوسط والمحيط الهندي في قرون سابقة على قدوم الإمبراطوريات الأوروبية. والحوالة، نظام لتحويل الأموال عبر مسافات تعتمد بصورة رئيسة على وعد شفهي، وقبل كلّ شيء على الثقة الشخصية والمكانة الاجتماعية للجهات الوسيطة. وعلى الرغم من ترجمتها أحياناً بوصفها نظاماً لـ«سندات إذنية» (Promissory Notes)، فهي يمكن أن تكون شفهية، ويتمّ توصيلها إمّا شخصيّاً، أو وفق ما يجري هذه الأيام عبر الهاتف أو الإنترنت. وهي في الأساس، تتضمّن سداد مبلغ من المال إلى وكيل يضمن وصوله إلى الجهة المقصودة وذلك عبر التصرّف من خلال عقد موثوق في المدينة أو القرية التي هي أقرب إلى المتلقّي المقصود.

فإذا أراد عامل في دبي تحويل أموال إلى أسرته في لاهور، فسيأخذ الأموال إلى الحوالة دار أو الوكيل. ويتصل الأخير بنظيره في لاهور لسداد المبلغ المتفق عليه إلى المتلقّي المسمّى بمجرّد أن يقدّم هذا الشخص الدليل على هُويّته، ووفق إخطاره من قريبه في دبي. وهذا ما يعني للعامل وأسرته تحويلاً شبه فوري للأموال، وبتكلفة أقلّ بكثير من النظام المصرفي الرسمي، ومن دون التعقيدات البيروقراطية التي يفرضها النظام البنكي. كما يعني التصرف عبر شبكة محلّ ثقة، وعلى أسس مألوفة، وبوسيلة تلقى رضى السلطات الإسلامية، والعرف. وكان لبساطة هذا النظام وسرعته أن يضمن

بقاءه في دول الشرق الأوسط وآسيا، وكذلك بين هذه الدول وباقي العالم[٤٤].

لم يكن مقصوداً بهذا النظام، على وجه الخصوص، أن يكون وسيلة لمقاومة الرأسمالية العالمية، ولكنّ صموده يشير إلى أنّه يظل عرفاً هادفاً وعملياً يتوافق مع قيم الاستقامة ومعناها عند من يستخدمونه. وهذا ما جعل الحوالة بديلاً فعّالاً عن النظام الذي تتمّ فيه المعاملات الاقتصادية عبر عدد محدود من البنوك التجارية، والمتورّطة هي نفسها وبعمق في ممارسات غريبة وبعض الأحيان منفّرة أخلاقيّاً، وكذلك تقسيم غير متكافئ للعمل يهيمن على أنظمة الاقتصاد العالمي. ومن ثَم، تعدّ الحوالة مقاومة بالمراوغة أو التجنُّب، أكثر منها بالمواجهة. وهي في ذاتها لا تتحدّى النظم المهيمنة من الاقتصاد السياسي، ولا تمثّل وسيلة بديلة عن توليد الدخل أو النمو المالي. ولكنّها في المقابل، تحفظ نظاماً من المعاملات المالية أكثر تناغماً مع هموم من يستخدمونها. لذا؛ يمكننا رؤية الحوالة بوصفها وسيلة مساعدة لتوفير مساحة يمكن فيها ممارسة تشكيل جزء رئيس من الهُوية متحرّراً ممّا يمكن أن يكون في حالات أخرى من ممارسات النظام الرأسمالي.

بالطبع إن صفة التخفّي أو التهرّب التي زكّت نفسها عند كثير من مئات الآلاف من العمال والتجار الذين استخدموا الحوالة استخداماً واسعاً ومكثّفاً، هي التي زكت - أيضاً - النظام لمن كان لديهم عدد من الأسباب لتحويل أموال بعيد عن أعين سلطات الدولة. لهذا السبب، وفي بداية القرن الحادي والعشرين، بدأت قوات الأمن والمخابرات المعنية بالتنظيمات السياسية العابرة للبلدان في الاهتمام عن كثب بممارسات الحوالة وشبكاتها. فالوشائج الشرق أوسطية والمسلمة التي عملت فيها، لم تفعل سوى أن أضافت إلى شكوكهم العامة وجعلت النظام يبدو وسيلة مخترعة لتوسيع نوع مختلف تماماً من المقاومة - الخاص بالتنظيمات الإسلامية عابرة القوميات والساعية لتنفيذ أعمال إرهابية على مستوى العالم.

لقد نُفّذت هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠١١ على نيويورك

---

(٤٤) Roger Ballard, "A background report on the operation of informal value transfer systems (hawala)" (2003), <http://www.casas.org.uk/papers/pdfpapers/hawala.pdf>.

وواشنطن على يد مجموعة من تنظيم القاعدة، تعمل في البلدان نفسها والمحيط نفسه الذي يأوي شبكات متعدّدة لنظام الحوالة. وفي أعقاب تلك الهجمات أصبحت أجهزة المخابرات الغربية مشغولة بما يحيط أحد أشكال التحويلات المالية من تخفٍّ بدت معه مصمّمة للتهرب من السلطات النظامية. وهؤلاء بدورهم اعتمدوا على تقنياتهم الخاصة من المسارات «الورقية» بالمعنى الحرفي والإلكتروني للكلمة، فيما يتعلّق بأي نوع من أنواع المعاملات المالية. ووجدوا من المحبط والمزعج أنهم كانوا عاجزين عن تأسيس نظام شبيه في أمنه من أجل آلاف المعاملات بالحوالة. فالأعداد الإجمالية المشاركة في هذا النظام تعدّ حقيقة مذهلة. على سبيل المثال، في عام ٢٠٠٧ ـ ٢٠٠٨ وحدها، وصل المبلغ الإجمالي نحو ٧ مليار دولار تدفّقوا إلى باكستان عبر نظام الحوالة[٤٥]. هذه المبالغ كلها حُوّلت من دون أسماء، وبعيدة عن مراجعة الضوابط المالية. كانت الغالبية العظمى منها بريئة من أيّ دوافع خفية، وبوصفها معاملات لعمال مهاجرين في دول الخليج العربي على وجه الخصوص، كانت حيوية لحياة مئات الآلاف الاقتصادية من العمال الأقلّ حصولاً على الرعاية في تقسيم العمل العالمي. واعتمادهم الجماعي على الحوالة إنّما يشير إلى الانفصال عن النظام المالي ورفض الامتثال له الذي يشكّل في المقابل نوعاً أقرب إلى السيطرة العالمية. وهذا في حدّ ذاته يمكن رؤيته كتحدٍّ لسلطة هذا النظام.

لم تحقّق جهود الدولة لوضع معاملات الحوالة تحت مراجعتها سوى نجاح محدود عموماً؛ ففي التسعينيات من القرن الماضي، حاولت الحكومة الهندية منع الحوالة منعاً تامّاً، مجرّمة إيّاها كنشاط، ربما بسبب استغلال النظام بوساطة الانفصاليين الكشمير الذين زرعوا قنابل في مدن هندية مختلفة في عقد التسعينيات. ومع ذلك، وبحلول عام ٢٠٠٠، كان عليها الإقرار بأن القانون لم يكن له سوى تأثير ضعيف، ومن ثَم، خفضت الحوالة من الجريمة إلى مخالفة مدنية، اعتقاداً ربما بأنّ هذا سيقلّل من احتمال دفع كلّ تلك الأنشطة إلى الانزلاق إلى مستوى أعمق من التخفي عمّا هو واقع عبر الحوالة. في هذه الحالة، بدا هذا ـ أيضاً ـ من دون أثر ملحوظ. وبالمثل،

---

(٤٥) Benedetta Berti, "The economics of counterterrorism: devising a normative regulatory framework for the hawala system", *MIT International Review* (2008) p. 15.

أدخلت سلطات دولة الإمارات نظاماً لتسجيل مراكز معاملات الحوالة في عام ٢٠٠٣، ملزمة إيّاهم بالتقدّم للحصول على شهادة ممارسة النشاط. وكانت تأمل من وراء ذلك في أن تتمكّن الدولة من الحصول على صورة واضحة عمّن كانوا منخرطين في هذا العمل. ومع ذلك، لم يسفر هذا الإجراء عن أيّ شيء فيما يتعلّق بمن استخدم النظام، أو المبالغ المحوّلة أو المتلقّين، وذلك نظراً إلى بقاء كلّ هذا في نهاية الأمر خفياً على السلطات[٤٦].

تتمتّع الحوالة بإجازة إسلامية كونها مثّلت تاريخياً كمصطلح وآلية، معاملة مالية بدت مسموحة من جميع مدارس الفقه الإسلامية. فهي في أبسط أشكالها، تشير ضمن الشريعة الإسلامية إلى تحويل لديْن من المدين إلى الدائن عبر طرف أو جهة ثالثة. وهو ما كان في جوانب كثيرة ابتكاراً مفيداً، نقله القانون الإسلامي إلى المعاملات التجارية والتجارة عبر المسافات البعيدة في بداية العصور الوسطى. وهو ما ساعد على إدخال ممارسة مساوية لها إلى أوروبّا؛ إذ حكم القانون الروماني صراحة باستخدام وكلاء لتحويل الديْن. والمفارقة هنا، أنه من الممكن الدفع بأن الحوالة ساعدت على خلق واحد من أقوى المحركات للرأسمالية المالية. ولكن الحوالة، وبتعبير أوسع، تتجذّر في الفقه الإسلامي وفي ممارسة المسلمين تاريخياً. فهي بوصفها نظاماً يستند إلى الثقة في تحويل الأموال عبر مسافات بعيدة، لا تقتصر على المجتمعات المسلمة. على العكس، كانت الحوالة عبر التاريخ وما زالت جزءاً مهمّاً من الطرائق التي يُجري بها العمال المهاجرون مسلمون وغير مسلمين، في الصين وجنوب شرق آسيا، معاملات مالية وبالمقابل تتمّ تحت أسماء مختلفة[٤٧]، ولكنّها تظل هي العرف والفعالية كلاهما، وقد تطوّرت إلى حدّ كبير للأسباب نفسها وبتأثيرات مشابهة، بمعنى احتفاظها بمجال حيوي من الأنشطة الهادفة والإنتاجية التي على الرغم من ذلك تهرّبت من الخضوع للآخرين.

---

(٤٦) See the Abu Dhabi declaration on Hawala 16 May 2002, p. 94, in IMF Monetary and Financial Systems Department, Regulatory frameworks for hawala and other remittance systems (2005); MIT International Review (2008) pp. 19-21.

(٤٧) Berti, *MIT International Review* (2008) p. 17; Maryam Razavy, "Hawala etc", *Crime, Law and social Change 44/3* (2005) pp. 277-299.

الحوالة ممارسة معاشة تتمتّع بميزة كونها جزءاً من مشهد عام مقبول، محافظة على مساحة لا يقع فيها الاقتصاد الأخلاقي موقع تحدٍّ. ولكن أواخر القرن العشرين شهد جهداً أكثر طموحاً لبناء مؤسسات جديدة من شأنها استعادة مبادئ اقتصاد أخلاقي إسلامي. وقد كان هذا عبر خلق مصارف إسلامية تعمل بديلاً عن النظام المصرفي التقليدي، وذلك لما ستجسّده من مبادئ إسلامية متميّزة. وأصبح ظهور النظام المصرفي الإسلامي ملمحاً للعالم المالي في الشرق الأوسط في البداية، ولكنه سرعان ما امتدّ خارج المنطقة. ونظراً إلى نمو هذه الصناعة والدور المعترف به الذي أصبحت تؤديه في النظام المالي العالمي، فقد يبدو من الغريب تضمين الخدمات المالية والمصرفية الإسلامية في فصل عن مقاومة النظام الاقتصادي المهيمن للرأسمالية العالمية. ولكن، مثلما هي الحال مع الحوالة وغيرها من الأشكال غير الصدامية من المقاومة الجانبية لا المباشرة، شكّلت الخدمات المصرفية الإسلامية، على الأقلّ في سنواتها الأولى، في نظر أبطالها طريقة لتنظيم الحياة الاقتصادية تسعى، عن وعي، إلى الانفصال عن منطق الرأسمالية العالمية. أمّا في نظر بعضهم فظهرت بديلاً وُضع لقلب النظام المالي والاقتصادي المهيمنَين باسم اقتصاديات إسلامية متميّزة.

كان تأسيس المصارف الإسلامية المبكر، بداية من بنك دبي الإسلامي في عام ١٩٧٥، وكذلك البنك الإسلامي للتنمية تحت رعاية منظمة المؤتمر الإسلامي مصحوباً بقدر كبير من الحديث المتفائل حول مهمّته الكبرى، وهذا ما يمكننا العثور عليه في منشورات الجمعية الدولية للبنوك الإسلامية. وقد أعلنوا أن هذه المغامرة الجديدة لها هدف وروح مختلفان تماماً عن الخدمة البنكية التقليدية والنظام الرأسمالي الذي يدعمه. ومن هذا المنظور، كان النظر إلى البنوك الإسلامية باعتبارها ذات مهمة مزدوجة: الزيادة والربح المادي، بالطبع، ولكن وفي الوقت نفسه المحافظة على حسن العيش الروحاني لمجتمع المسلمين وتعزيزه[٤٨] وتضمّن هذا فكرة أنّ الممارسات

(٤٨) Charles Tripp, *Islam and the moral economy - the challenge of capitalism* (Cambridge, 2006) pp. 137 -139.

الجديدة والناجحة من شأنها أن تعزّز في حدّ ذاتها من المُثُل الإسلامية التي تجسّدها، متحدّية النظام العالمي القائم على السعي إلى الربح بلا قيود مقوّضاً ما يزعمه من المسار الوحيد لخلق الثروة. ففي السبعينيات والثمانينيات، كانت هناك درجة ملحوظة من التفاؤل حول الممارسات والمؤسسات الجديدة وقدرتها على تغيير العالم بطرائق دالة، مستعيدة الاقتصاد الأخلاقي عبر قوة النموذج.

وقد مثّلت هذه الممارسة، بوصفها استراتيجية للمقاومة، وفي جوانب منها، المقابل لفكرة «حرب المواقع» (War of Position) أو حرب الاستنزاف التي بلورها غرامشي في سياق مختلف تماماً. فالمصرفيّون الإسلاميون كانوا بعيدين تماماً عن أن يكونوا هذا النوع من الناس المرتبطين طبيعيّاً بالأشكال التي هي أكثر مرئية وتدميراً للمقاومة عبر الإقليم. ومع ذلك، رأى كثيرون في الخدمات البنكية الإسلامية مجموعة من الممارسات من شأنها توفير بديل عن الأشكال المهيمنة من المعاملات المالية القائمة على الفوائد. نموذج أخلاقي، ونجاح تجاري أيضاً، من شأنهما أن يقدّما بديلاً عن النظام المالي القائم على الفوائد والمرتبط بتوسّع رأس المال العالمي. من شأنه أن يقوّض الهيمنة التي بلا منازع التي يتمتّع بها ذلك النظام العالمي وذلك بتحقيق التقدّم للمؤسّسات التي ستبدأ في تحقيق مصداقية ثم تظهر في النهاية بوصفها أكثر ملاءمة للقضايا والاهتمامات الأخلاقية لأعداد المسلمين المتزايدة. وبالربط بين ما هو أخلاقي وما هو عملي، رأى بعضهم في هذا النظام القدرة الكامنة على تشكيل قوة مهيمنة مضادة، على الأقل في تلك الأجزاء من العالم التي تظلّ فيها القيم والحساسيات الإسلامية محورية بالنسبة إلى هُوية الناس.

في حقيقة الأمر، كانت البيانات الطموحة التي ساقها المؤسّسون حول القصد من هذا النظام جزءاً من أداء أولئك المسؤولين عن المحافظة على أخلاقيّات أعضاء تلك المصارف والمستثمرين، معلنين عن الطبيعة المتميزة لهذه الصناعة أمام العالم كلّه. كان ذلك بالأحرى خطاباً مبالغاً فيه عن التحدّي، ولكنه ـ أيضاً ـ تعبير عن الثقة المتولّدة من واقع العوائد الهائلة التي تدفّقت إلى الدول المنتجة للنفط، والفضل يعود في ذلك إلى موجة ارتفاع أسعار النفط في السبعينيات. وفي المقابل، كان الارتفاع الشديد في أسعار الطاقة يُنظر إليه في الغرب بوصفه أزمة للعالم الصناعي تسبّبت، في

حقيقة الأمر، في ركود أدّى في نهاية المطاف إلى هبوط في أسعار الطاقة هي الأخرى. ولكن في المراحل الأولى، بدا الأمر لكثيرين أنّ تحوّلاً حادّاً في توازن القوى الاقتصادية قد أخذ مجراه. ومن ثَمّ، لم يكن مفاجأة أن تتسبّب في أن يتخيّل بعضهم أن النظام الاقتصادي البديل كان في مرحلة الإعداد للوجود، مقاوماً التشابك مع المؤسسات المالية الغربية ومن ثَمّ، خلق مساحة يمكن فيها لنظام مختلف كيفاً أن يتطوّر.

في الوقت نفسه كانت البنوك الإسلامية نفسها تمضي قدماً في الخدمات المصرفية. وقد وسّعت هذه البنوك من قواعد عملائها وتجارتها فيما ضمنت أنّ نصيبهم من السوق الذي يتجلّى يوماً بعد يوم لن يخضع لا للمنافسين الإسلاميين ولا للبنوك التقليدية. وسواء أُدرك الأمر على هذا أم لا، فقد كان أقرب إلى «حرب المواقع»: فالمؤسسات المالية الإسلامية كانت في سبيلها إلى أن تدرك لا بوصفها مؤسسات غريبة بل مؤسسات جادّة وعملية في إطار عالم مالي معترف به. فظهرت مستجيبة للطلب عليها بل خالِقة له، ومن ثَم، نجحت في جذب مبالغ كبيرة من رأس المال. فكانت تنمية منتجات جديدة وفتح أسواق جديدة يعني أن البنوك الإسلامية، وفي خلال عشرين عاماً، لم تكن راسخة فحسب في الشرق الأوسط، بل ـ أيضاً ـ ظهرت أينما كانت هناك مجتمعات إسلامية، سواء في بلدان بأغلبية مسلمة أو في تقديم الخدمات للأقليات المسلمة المهاجرة.

مع ذلك، كان من الملاحظ أنّه كلما زاد نجاحها كمؤسسات مالية، بدأت في الظهور مثل البنوك التقليدية. بعض من أنشطتها، مثل: «المشاركة» و«المضاربة» و«بيع السّلم»، وكذلك التنظيم المميز للتأمين، كانت شائعة بين جميع البنوك، مقرّرة من مجالس الإدارة التي تعمل بالشريعة الإسلامية. ومع ذلك ففي كثير من المجالات الأخرى، ظهر اندماجها في النظام البنكي التقليدي واضحاً وكاملاً. في البداية كانوا ملتزمين بالامتثال للوائح البنكية الخاصة بالدول المضيفة. ولم يمض وقت طويل حتى افتتحت البنوك الأوروبية والأمريكية الشمالية «فروعاً إسلامية» و«أقساماً إسلامية» للاستفادة من السوق المربحة. أهم من ذلك، إن أغلبية معاملات هذه البنوك الإسلامية بدت منسجمة مع الممارسة البنكية الشائعة، وقد تجنّبوا وبعناية أي شيء قد يبدو من معاملات تحمل فوائد وذلك بناء على التحريم الأساسي للربا في

الفقه الإسلامي. ومع ذلك ومن خلال تطوير أدوات أخرى مختلفة ممتثلة للشريعة، مثل «المرابحة»، حقّقت البنوك الأثر نفسه بشكل أو بآخر. فقد كانت قادرة على ضمان عائد معروف للمودعين على رأس مالهم وبالمثل استطاعوا فرض رسوم متوقعة على قروضهم.

كلما أصبحت تلك البنوك أكثر نجاحاً وغنى برأس المال، بدت كأنها اندمجت بفعالية في النظام المالي العالمي. وبعيداً عن تقديم قاعدة بديلة قوية يمكنها من خلالها مقاومة هيمنة التراكم الرأسمالي القائم على الفائدة، أصبحت صاحبة أدوار مندمجة. لم تكن هذه جيوب للمقاومة قادرة ربما على دفع الناس إلى إعادة التفكير في المعنى الشائع للرأسمالية العالمية. وكان لهذا التغيير من مرافئ ممكنة للمقاومة إلى أصحاب أدوار مندمجة تماماً في النظام المهيمن أن ينعكس على لغة الاتحادات والجمعيات وسلوكها التي جمعت تلك البنوك تحت مظلّة واحدة، ممثلة لمصالحها الجماعية. تفكّكت الجمعيات نفسها مع التشكل الطبيعي لمجموعات المصالح داخل الصناعة المصرفية الإسلامية. فضلاً عن ذلك، لم تعد لغتها تشير إليها نفسها بوصفها بدائل راديكالية من شأنها تغيير النظام العالمي. بدلاً من ذلك وبمزيد من التواضع والواقعية، وجهت نداءاتها إلى أعداد كبيرة من المسلمين ممّن لم يشعروا بارتياح في الاستثمار في نظم مصرفية قائمة على الفوائد، أو الاقتراض منها. فهؤلاء العملاء وجدوا في البنوك الإسلامية الوسيلة لا للتهرّب من هيمنة الرأسمالية أو مقاومتها، بل بالأحرى الاستفادة من إنتاجيّتها المشتعلة بطرائق يمكنهم توفيقها ومعتقداتِهم الدينية والأخلاقية.

ربما عن طريق التعويض، ساعدت البنوك وغيرها من المؤسسات المالية الأساسية في هذه الصناعة في تطوير أعراف من شأنها توفير المنطق العقلاني للمالية الإسلامية للتنظير من أجل اقتصاد إسلامي. فالمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب في السعودية، أو مركز الاقتصادات الإسلامية (Center for Islamic Economics) في باكستان أو معهد التأمين والخدمات المصرفية الإسلامية (Institute of Islamic Banking and Insurance) في لندن جميعهم كانوا من المنتفعين من هذا المشروع الكبير. وبتميّزها عن المواقع التقليدية للتعلم الإسلامي، على الرغم من تأسسها على مصادر فقهية ومعرفية أخرى مغروسة هناك، كانت هذه مؤسسات علمانية في الأساس تسعى إلى

الكشف عن الأسس الفلسفية والتطبيق العملي للمبادئ الإسلامية في الممارسة الاقتصادية. فبدلاً من تطوير نظام بديل، كرّسوا بحثهم وطاقتهم لتطوير منتجات وتقنيّات أو وسائل من شأنها التمادي في دمج ملامح إسلامية متميّزة من الرهن والتأمين والسمسرة وغيرها من الأعمال في العالم المالي السائد.

وفي عام ٢٠٠٨، غلّفت الأزمة البنكية كثيراً من القطاع المالي في الدول الصناعية الكبرى، مسبّبة بحثاً عميقاً في مختلف الجهات حول ما يتصف به ذلك النظام من تزعزع ولاأخلاقية. وقتئذٍ ظهرت المؤسسات الإسلامية وداعموها، وقد نالت فرصتها كاملة، موحية باحتمال وجود طريقة بديلة تعتمد على المبادئ الإسلامية. والملاحظ، أن البنوك الإسلامية كانت عموماً معزولة عن أنواع الاستثمارات التي كانت قد أدّت إلى الانهيار الوشيك لكثير من البنوك في أثناء تلك الفترة. كان هناك بعض التخمين المأمول في ذاك الوقت حول تغيّر حادّ في الثقة العامة التي من شأنها تحبيذ القطاع البنكي الإسلامي، ولكن حتى في تلك اللحظة التي بدت أكثر ملاءمة، لم تكن البدائل المقترحة مختلفة كثيراً. فقد تألّفت من مسكنات من شأنها جعل النظام المهيمن يعمل أفضل في الوقت الذي تشجّع فيه الناس على ألا يشيحوا بنظرهم عن الهدف الأخلاقي من الحياة الاقتصادية كلّها[٤٩]، والحقيقة أنه سرعان ما اتّضح أن حجم الإنقاذ والتعافي الملحوظ للبنوك التقليدية منع أي تغيّر في النظام. ومن المفارقات، ما بدا أنّ منطق حرب المواقع قد جاء بنتائج عكسية؛ فبعيداً عن السماح بتطوير هيمنة مضادة كان من شأنها أن تحلّ تدريجيّاً محلّ النظام المهيمن من خلال مقاومة لا تلين، أصبح البديل المصرفي الإسلامي هو المندرج في النظام الرأسمالي العالمي، من دون مقاومة ملحوظة.

مقاومة ظروف الحياة الاقتصادية

تعد مقاومة الظروف التي تخلقها أشكال الحياة الاقتصادية المختلفة مشروعاً سياسياً، وهو يشتبك مع السلطة التي تقف خلف نظم الملكية وتؤدي

---

(٤٩) Mohamed al-Hamzani, "Islamic banks unaffected by global financial crisis", *Al-Sharq al-Aswat*, 30 September 2008, <http://www.asharq-e.com/news.asp?section=6&id=14245> [accessed 12 December 2009].

دور البطولة فيها، وكذلك إدارة العمل واستخلاص الأرباح. وهو بوصفه جهداً جماعياً يمكن أن يضمّ أشكالاً من التنظيم تواجه من يستطيعون في سلطتهم تقديم تنازلات، سواء كان ذلك في أسهم ملكية، أو منظومات ومعدّلات الربح، أو معدّلات السداد، وظروف العمل وضمان الحيازة. في هذا السياق، يمكن للمقاومة أن ترمي إلى تلطيف هذه الظروف، والمساومات مع السلطة لتطبيق تدابير أكثر تكافؤاً وتوفير ظروف أكثر إنسانية للحياة الاقتصادية في أماكن عمل بعينها عبر قطاع بأكمله. وقد تتوجّه ـ أيضاً ـ إلى مجموعة أوسع وأكثر طموحاً من الأهداف التي من شأنها تغيير حقوق الملكية والعمالة بطريقة يمكن على أثرها للنظام السياسي نفسه أن يتغيّر تغيّراً راديكاليّاً.

كانت جميع هذه الجوانب من سياسة المقاومة في المجال الاقتصادي واضحة جليّة في ربوع الشرق الأوسط. ارتبطت أحياناً بنضالات سياسية وطنيّة أكبر من أجل السيطرة على الدولة ومواردها، وفي أحيان أخرى نشأت في مواقع بعينها؛ إذ لم يكن الصراع أقلّ حدّة ولكنّ صداه لم يتجاوز النطاق المحلي. واستخدمت في ذلك استراتيجيات مختلفة، أوحى بها نوع السلطة التي مورست ضدّ المقاومين لمطالبها، وكذلك الذخيرة أو الموارد التي قد تكون متوافرة. في جميع الحالات، كان أحد المكوّنات الرئيسة هو القدرة على التنظيم الذاتي، وعلى تحرير المخيّلة والتحركات من القوة الاقتصادية المهيمنة. بهذا المعنى، تعدّ تلك المقاومة الأقرب إلى مكون رئيس من أنماط المقاومة المدنية التي تابعناها في الفصل السابق بل في الحقيقة المشكّلة له. وعلى المنوال نفسه، كان في نية مَن في السلطة أن يسيطروا على جميع جوانب الحياة الاقتصادية، لا عبر الاستيلاء على فائض الربح المادي للإنتاج فحسب، بل ـ أيضاً ـ بدمج أشكال التنظيم ـ سواء لرأس المال أو العمالة ـ وكذلك تطوير أسطورة تسند هذه السيطرة وتبرّرها.

لقد منحت النقابوية القومية (Nationalist Corporatism) تلك المجموعة من الهياكل والتبريرات ولكن مع استمرارية النضالات العمالية مثلما أوضحت التجربة المصرية، منح إخفاقات النظام بكلّ المعاني الفرصة لخلق حركات المقاومة. وفضلاً عن المحاربة من أجل تحسين الظروف التي يخضع العمال في ظلّها إلى رأس المال، سواء رأسمال الدولة أو الخاص، كانت الجهود

المستقلة لعمال المصانع، والنقابات المهنية، وموظّفي النقل والحكومة موجّهة إلى كسب الحقّ في التصرّف المستقلّ عن ما تمارسه الحكومة من احتواء أو عقوبات. لقد أثارت محاولة الحكومة المصرية وداعميها ورعاتها الأجانب لإعادة هيكلية الاقتصاد المصري بأشكال جديدة من التنظيم لقوة العمل، مقاومة أكثر حدّة.

فتلك الظروف الجديدة لم تكن فحسب تفرض تهديداً مباشراً لمصادر الرزق والرفاهة، بل إنّها ـ أيضاً ـ طبّقت بطريقة تتّسق مع اتجاه الحكومة صوب من اعتبرتهم رعاياها. واستخدام آليّات السيطرة القديمة للدولة المهيمنة بتنظّماتها العمالية المحيّدة، مجرّدة من منطقها الأيديولوجي القديم من الاشتراكية العربية أو قومية الرفاهة، لم يكن من المفاجئ أن يواجهوا هم والحكومة من وراءهم مدّاً متصاعداً من المقاومة العمالية. والنجاح النسبي ولو جاء متقطعاً لتلك الجهود المنصبّة على التنظيم الذاتي والعمل الجماعي يحقق تنازلات في كثير من المواقع المحلية. وهذا ما عزّز معنى التمكين وسط العمال المعنيّين، وكذلك صبّ في احتجاجات أكبر على مستوى البلاد في بداية عام ٢٠١١. بهذا المعنى؛ فإنّ ما بدأ مقاومة محلية لظروف معيّنة للعمالة أصبح جزءاً من اتّهام عام للحكومة بإدخال إعادة الهيكلة للاقتصاد المصري والإشراف عليه. والطريقة التي فعلت به ذلك، والميزات التي احتفظت بها لنفسها وقاعدتها من العملاء وعدم الاكتراث الواضح بالهموم والمخاوف الجماعية لمواطنيها هو ما ضخّم كثيراً في نظر الناس إخفاقات السلطات، بقدر العيوب المتضمّنة في هذا المقرّر الاقتصادي للأمراض الاقتصادية المصرية.

وبقدر ما كان هذا النضال مراً، إلا أنه أسفر على الأقلّ عن امتيازات وانتصارات حسّنت حياة أناس كثيرين. وكان الأكثر صعوبة، سواء على مستوى التخيّل أو التنظيم، مقاومة هيمنة النظام الاقتصادي السائد نفسه؛ فقوّته المادية والتخيّلية، وكذلك إجراءاته ووعوده كان من الصعب مقاومتها. ولم يكن هذا، ببساطة، بسبب الميزات التي اتّضح أنه يمنحها لنظام سياسي معيّن، بل على نحو أكثر دهاءً، الطرائق التي منع بها أو همش طرائق التفكير والعمل ضد المنطق نفسه الخاص بالنظام الرأسمالي العالمي الذي يتألّف منه. حتّى في تلك الحالة كانت الاختصاصات، ناهيك بمجالات العمل

المؤسسي الممكنة، ما زالت تتشكّل بالأنظمة الأورثوذكسية المالية، كما في حالة إعادة الهيكلة التخيلية لاقتصاد يقوم على تقاليد معيارية إسلامية متميّزة. وهذا ما أثبت قدرة استثنائية على الصمود، حتّى في أوقات تعرض عناصر مهمّة من الأنظمة التي تدعّمها وترشدها لأزمة وانهيار. في هذه الملابسات، اكتشف، سواء الأفراد أو الجمعيات في الشرق الأوسط ـ وعلى مستوى العالم ـ أن المقاومة تراجعت إلى الإمكانات المحدودة، ولكن الهادفة ـ على الرغم من ذلك ـ إلى تخفيف الآثار السيئة للنظام، أو خلق مساحة للعمل المستقل والكريم، ومشجّعة على كل من التهرب وانتهاك حقوق الغير بصمت.

الفصل الرابع

سياسة الجسد
حقوق المرأة ومقاومتها

نضال من أجل الحقوق

في الثاني عشر من آذار/مارس عام ٢٠٠٠، شهدت شوارع اثنين من المدن المغربية الرئيسة مظاهرتيْن بارزتيْن وفي الوقت نفسه يناقض بعضهما بعضاً، وقد جاء تنظيمهما ردّاً على مشروع حكومي لتشجيع مزيد من إدماج المرأة المكتمل في الحياة الاقتصادية والقانونية في البلاد. كانت خطة المشروع تتضمّن إلى جانب تدابير حول التعليم والصحة، مقترحات حول إصلاح جوانب من **المدوّنة** (مدوّنة/ قوانين الأحوال الشخصية)؛ ففي الرباط نَظَّمَ أكثر من ٧٠ ألفَ شخصٍ مسيرةً جابت شوارع المدينة تأييداً للإصلاحات التي وعدت بتحسين حقوق المرأة المغربية ومكانتها. أضافت الأغاني واللافتات والخطب إلى سخونة الحدث؛ إذ امتلأت جادات العاصمة وميادينها بنساء ورجال يدعون الملك الجديد محمّد السادس إلى تطبيق خطّة كانت قد وضعت في الأصل في عام ١٩٩٩. ومثلما أعلنت الهتافات والشعارات، كان من شأن هذا المشروع أن يخلق مجتمعاً عادلاً، ليس فحسب، بل ينفّذ حقوق المرأة المغربية في ظلّ دستور نصَّ منذ زمن بعيد على التكافؤ الكامل بين جميع المغاربة.

في الوقت نفسه، وردّاً على هذا الحدث، نُظّمت في الدار البيضاء مظاهرة ضمّت ضعف عدد أشخاص مسيرة الرباط. ملأت المظاهرة شوارع أكبر المدن المغربية والعاصمة التجارية بمئات الآلاف من المحتجّين على الخطّة، وخصوصاً مراجعة المدوّنة. نظَّمت الحدثَ «جماعةُ العدل والإحسان»، لمؤسّسها عبد السلام ياسين، بالتعاون مع جماعات أخرى

محافظة، وبعض الإسلاميين والعلمانيين. استخدم المتظاهرون وسائل مألوفة من التمثيل الدرامي لتأكيد اعتقادهم أنّ أي مراجعة للمدوّنة سيكون ضدّ المبادئ الإسلامية وسيسمح بسقوط ثقافة المغرب وهُويّته تحت إملاءات القوى الأجنبية، تحديداً الغربية.

تبرز هذه الأحداث صراعاً رئيساً في السياسة المعاصرة في الشرق الأوسط؛ ذلك أنّها لم تسلّط الضوء على موقع مهمّ للهيمنة والمقاومة فحسب، بل ـ أيضاً ـ على واقع المقاومة في سجلّين مختلفين تماماً. الموقع المقصود هنا هو الجسد، ولا سيّما أجساد النساء ككيانات مادية وشخصيات اعتبارية. لهذا السبب، استخدمت قضايا ملابس المرأة وسلوكها لتدعيم الأوضاع المختلفة للمرأة، وفي نظر بعضهم، للتدليل على حقوقها المنقوصة. ومثلما أعرب المتظاهرون المغاربة، فإنّ هذا هو ما يشكّل أنماط المقاومة ومظاهرها العامة. فالنساء اللائي انضممن إلى مسيرة الرباط تنوّعن في أنماط ملابسهنّ، مظهراتٍ عدداً من التفضيلات المختلفة، بدلاً من الامتثال إلى الفكرة الجماعية حول اللباس الموحَّد و«الصحيح». وفي المقابل، ارتدت أغلبية النساء في مسيرة الدار البيضاء بصورة أوضح ما يدلّ على امتثالهنّ لأحكام محافظة على «الحشمة» و«الاستقامة» فيما يرى بعضهنّ في طريقة لباسهن نمطاً «إسلامياً» متحدياً إملاءات التقاليد الغربية وأذواقها. ولا شك في أن التباين في اللباس، ليس فحسب بين الرجال والنساء، بل وسط مجموعات مختلفة من النساء، يبرز الطرائق التي تجعل بها المقاومة الرمزية والمادية نفسها محسوسة عبر التحدي، والتخريب، وأحياناً عبر الطاعة المتنكّرة.

أمّا كيف تنظّم المقاومة وأين يكون موقعها فهي مسألة تعتمد إلى حدّ كبير على اعتقاد الناس من عدمه في تمركز نظام الهيمنة في مؤسسات القانون، أو الأسرة، أو الاقتصاد، أو الدولة أو الأشكال المتفرّقة من الثقافة والأفكار ـ أو في أغلب الأحيان، خليط التعزيز المتبادَل بين جميع هذه الأنواع أو بعضها. وهذا ما شكّل ـ أيضاً ـ ذخيرة استراتيجيات المقاومة. فقد أشارت المظاهرات حول مسألة إصلاح المدوّنة إلى ساحة معركة رئيسة أخرى، وهي التجريد القانوني للجسد إلى «الشخصية الاعتبارية»، لافتاً الانتباه في هذه الحالة إلى الحقوق الجندرية/ المتعلّقة بالنوع الاجتماعي

للمواطن. في هذا الصدد، يمدّ انعدام التكافؤ في الحقوق بين الرجال والنساء بجذوره في الافتراضات ذاتها مثل تلك التي أدّت إلى قواعد مختلفة من السلوك واللباس وتطبيقها على جسد الأنثى والذكر.

هذه هي أهمية قوانين الأحوال الشخصية ودلالتها. فهي تتضمّن حقوقاً تؤثّر في الميراث والملكية، وتنظيم العلاقات داخل الأسرة وحماية حضانة الأطفال. كما يمكن أن يكون لها تأثير مباشر في الفرص التعليمية والمهنية، تكملها كما هي الحال في الغالب قوانين تميّز بين النوع الاجتماعي تمييزاً مؤثراً، أو ربما عبر الإهمال كما هو حادث ولا سيّما في أمور توفير الخدمات الصحية. فضلاً عن ذلك، وكما هو في المسائل المتعلقة بالجسد، يمكن أن تتشابك هذه الأمور وبنية السلطة الطبقية وسياسة الدولة. وهذا ما قُصد به مجموعة من القواعد تخص النخبة وأخرى تخصّ العوام. وهي عوامل لا شك تؤثر ـ أيضاً ـ في طرائق المقاومة وتنظيمها.

في كلتا الحالتين، نجد مقاومة المعايير الاجتماعية الراسخة والتشريعات القائمة قد لاقت معارضة شرسة. وهذا بدوره ما يتجلّى لنا بوصفه شكلاً من أشكال المقاومة. والزعم هنا يكون بأنها مقاومة لثقافة إقحامية وغريبة تتدفّق من الغرب التي تهدد بانتهاك النظام البطريركي/الأبوي. وفي كثير من الكتابات حول المقاومة القائمة على النوع الاجتماعي، كان ثمة ميل لافتراض أنّ هذه المسألة تعادل ألوان الكفاح الذي خاضته المرأة والرجل لقلب الأشكال الموجودة من التمييز وتغيير ما يرتبط به من معتقدات. وهذا ما يقدّم الرؤية «التقليدية» للمقاومة كنضالات يمارسها التابع ضدّ النظام المسيطر الذي تقيمه السلطة المهيمنة.

ولكن في أجزاء كثيرة من منطقة الشرق الأوسط، نجد أن هؤلاء الذين يدافعون عن ممارسات يحاول آخرون التخلص منها إنما يرون في أنفسهم مقاومين ببسالة سلطةً مهيمنة جديدة تريد السيطرة على العالم. وسواء وصف هذا بالليبرالية أو العلمانية أو الرأسمالية أو خليط من الثلاثة، فإنّ سلطة الغرب «المبتلعة العالم» أو الدول الغربية وشركاتها، ترى بوصفها المؤلّف المسؤول عن حملة عمرها مئتا عام للسيطرة على الشرق الأوسط. فما بدأ فتحاً استعمارياً صريحاً مباشراً، أصبح إبّان عقود ما بعد الاستعمار تركيبة من

الاقتصادات والمجتمعات الشرق أوسطية تتشابك في عمليات تندرج تحت المصطلح المحايد الخادع «العولمة». من هذا المنظور، فإن من يمجّدون «التقاليد» - أياً كان تفسيرها - يرون أنفسهم أشخاصاً غير راغبين في نظام عالمي لم يصنعوه بأنفسهم، ولا يملكون سيطرة عليه وفي الوقت نفسه يشمل النية في تهميشهم هم وقيمهم.

في هذا النضال من إرساء الزعم بالأصالة، سواء بتعريف المراجع الدينية أو التقاليد العلمانية، تشجب قوى المقاومة المحلية بشدّة الحكومات والأحزاب والتنظيمات التي تظهر خاضعة للنظام العالمي السائد. وقد وجدت بعض من روح المقاومة هذه منفذاً لها في حركات مرتبطة بالسياسة الإسلامية عبر الإقليم. وعبّرت عن نفسها من وقت إلى آخر عبر أعمال عنف ضدّ أهداف بدت ترمز إلى خطوط صراعها[١]، ومن ثَم، فهي تركز باستمرار على الجسد، خصوصاً جسد المرأة. وهو ما اعتبر موقعاً أصبح رمزاً وتجسيداً حرفيّاً لجبهة صراع بين مفاهيم جد مختلفة عن أدوار النوع الاجتماعي وعمّا يرتبط بها من سلطان. ففي النزاع المتطوّر في إيران بين القيادة الدينية ومؤسّسة الرئاسة العلمانية في صيف ٢٠١١، كان من الدالّ أن تصبح مسألة فرض قانون زِيّ النساء موضوع الساعة؛ فالاتجاه الذي بدا من الممكن تلخيصه في بيان الرئيس أحمدي نجاد القائل بأنه لن يدعو إلى عقاب النساء «اللائي لديهنّ ضفيرتان أو خصلتا شعر منسدلتان من تحت غطاء الرأس» تعرّض لإدانة شرسة من أحمد خاتمي، إمام صلاة الجمعة في طهران، الذي هدّد بأنّ «الدماء ستسيل لحلّ هذه القضية واستئصال هذه المشكلة من المجتمع». وقد دعّم من تظاهروا تأييداً لهذه الرؤية التصوير العنيف هذا بإطلاق شعارات تعلن أنّ «الحجاب الإسلامي كان «حصناً» أبعدَ شرَّ الحداثة الصاعدة»[٢].

لذا؛ تنوّعت أشكال تلك المقاومة، فأحياناً ما شوهدت في نزاعات

---

(١) انظر، على سبيل المثال، المظاهرات وأعمال العنف التي سادت أفغانستان في نيسان/ أبريل ٢٠١١، بعد المحاكمة العلنية وحرق القرآن على يد قس مسيحي في الولايات المتحدة، ولاية فلوريدا: <http://www.bbc.co.uk/news/world-south-asia-12949975> [accessed 4 April 2011]>.

(٢) Thomas Endbrink, "Ahmadinejad and clerics fight over headscarves", *The Washington Post*, 20 July 2011, <http://www.washingtonpost.com/world/middle-east/ahmadinejad-and-clerics-fight-over-scarves/2011/07/12/gIQAhoqJPI-print.html> [accessed 20 July 2011].

مفتوحة على الأماكن العامة لمواجهة معارضيهم وممارسة الضغط على الحكومة، وكانت هذه هي حالة المتظاهرين المغاربة ضدّ إصلاح المدوّنة. وأحياناً كانت الآثار أقلّ عمومية، مرّ بها رجال ونساء في مجال مصمّم بوصفه خارج حدود السلطات العامة، ولكن في الوقت نفسه تكون التراتبية بين الرجل والمرأة ماثلة ومحفوظة بشدة وأحياناً بعنف. في هذا المجال، تأخذ «الأسرة» سواء ممثّلة في جماعة أقارب أو تجمّع من الأفراد ذوي الميول المشتركة، أهمّية كبيرة. فهي تتيح خلق عالم يمكن الحفاظ فيه على الهيراركية أو التراتبية الجندرية وتُعلّم فيه الأداءات، وتُرصد التجارب في مجال مغلق أو تحت الحراسة. ومن ثَم، فإنّه يقاوم الابتكارات المسبّبة للإزعاج التي استولت على العالم الخارجي والعام للحياة الاجتماعية في إطار الدولة.

فهناك سجلّان من المقاومة، **أحدهما** يقوم على مبادئ عالمية من حقوق المواطنين للنضال ضدّ ممارسات المؤسسات الاجتماعية وقوانين الدولة التمييزية. والسجل **الآخر** يصوّر في أيّ حملة جزءاً من انعدام توازن عام في عالم تعمل فيه القوة الغربية ضدّ الهُويّات والديانات والتقاليد الثقافية للمسلمين أو العرب أو غيرهما من الشعوب التابعة. في بعض الأحيان، تقف سلطات الدولة بين الجانبين، فتحابي أحدهما في آن، والآخر في آن. وأحياناً ما يفرضون نوعاً بعينه من الانصياع بسبب إقناع أيديولوجي أو على أساس حسابات تتعلّق بطبيعة القاعدة الشعبية المؤيّدة. وسواء في الشرق الأوسط أو غيره، فإنّ هيئات الدولة دائماً ما تكون معنيّة بسلوك رعاياها ومواطنيها، ذكوراً وإناثاً، خصوصاً عندما يبدو هذا السلوك منحرفاً عن المعايير الاجتماعية القائمة. في بعض الأحيان، تصبح الدولة متورّطة بشدّة، فنجدها تحدّد وبالتفاصيل كيف ينبغي للنساء والرجال التصرّف نحو بعضهم بعضاً، وما يجب ارتداؤه، وكذلك فرض مراكز معيّنة ومتميّزة في التراتبية الاجتماعية. وهذا هو النظام من أشكال السلوك المفروضة، تدعمه التصنيفات القانونية للحقوق المختلفة ـ والعقوبات ـ الذي يبرّر مصطلح المقاومة عندما ينظّم الناس أنفسهم لتغييره أو الإطاحة به.

بيد أنّ هذا النظام يثير ـ أيضاً ـ السؤال الذي يتواتر في سياستي النوع الاجتماعي والمقاومة على نحو أكثر عمومية، سؤالاً يدور حول فاعلية الفرد

وتنظيم العمل الجماعي. وهنا نجد الحجج قد تطوّرت في سياقات أخرى لمصلحة «أسلحة الضعفاء» وضدّها كلّما ارتبط الأمر باستراتيجيات المقاومة. وهي فيما يتعلق بمسألة المقاومة الجندرية، نراها تدور حول ما إذا كان التأثير الكلي للأعمال الفردية للمقاومة مدعّمة للنظام الاجتماعي المنتج لتلك المعايير أم لا[٣]. فطبيعة الضغوط الأسرية أو الاجتماعية على الفرد، فيما يتعلق بنشاطه/ها الجنسي، قد تسفر عن مجال من ردود الفعل التي تثبّط من أفكار المقاومة. والانصياع قد لا يشكّل مجرّد استراتيجية للبقاء، بل يمكن - أيضاً - تبنّيه داخليّاً بوصفه الشيء الصحيح الذي علينا فعله. ومن ناحية أخرى حتّى بامتلاك الأفراد الصامدين فرصة تحرير أنفسهم من المقيّدات الاجتماعية، فإنّ إثارة أفكار المقاومة والتدمير، والقدرة على التحرّكات والعمل قد تكون محدودة.

وحال توافر إمكانية التفكير والتنظيم الجماعي، تصبح المقاومة ذات الأثر في توازن القوى بين الرجال والنساء متضمّنة ما هو أكثر بكثير من مجرّد المعارضة العلنية لسياسة الحكومة، بل تمتدّ إلى جذور الاضطهادات الاجتماعية المرتبطة بالنوع الاجتماعي، ساعية إلى امتلاك قوة مضادة كفيلة بتفكيك اتجاهات التمييز وممارساته التي تتراوح من المضايقة والامتهان إلى العنف، وهذا ما أدّى إلى عدد من الاستراتيجيات. فقد استخدمت المناشدة والالتماسات المنتظمة لسلطات الدولة لتغيير القانون، أو مشاريع القوانين التي تحظر ممارسات اجتماعية بعينها. وكان لهذا - أيضاً - تحرّكات مباشرة لخلق مساحات حُرم تأمن فيها المرأة عنف الأسرة أو القوانين القبلية. وكانت الحلقة النقاشيةً التي عقدتها الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات في شباط/فبراير ٢٠١٠، قد بيّنت أن الموارد التي تتوافر تحت تصرف المنظمات الساعيّة إلى توفير مثل هذه المساحات ليس في تونس وحدها، بل في المغرب والجزائر، كانت أقلّ بكثير من طلب المرأة المعرّضة لسوء المعاملة والانتهاك[٤].

---

(٣) See Timothy Mitchell, "Everyday metaphors of power", *Theory and Society* 19/5 (1990) pp. 545-559.

(٤) Jamal Arfaoui, "Deman exceeds capacity at Maghreb abused women's shelters", 21 February 2010, <http://www.magharebia.com/cocoon/awi/xhtml1/en-GB/features/awi/features/2010/02/21/feature-01> [accessed 19 April 2010].

تبيّن هذه الحالات مدى المقاومة وتنوّعها، ولكنّها ـ أيضاً ـ تشير إلى ما يفلح، وما جُرب في سياقات أو أوضاع مختلفة، وكذلك إلى النتائج المتوقّع حدوثها. وهذه الأشكال من المقاومة إنّما تكون موجّهة إلى تغيير هياكل السلطة التي تميّز ضدّ المرأة وتقمعها. بل تمضي أبعد من ذلك محاولة تغيير الاتجاهات الأساسية، والمبادئ والمبرّرات التي تحافظ على هذه الأشكال غير المتكافئة من السلطة. وهو ما يعدّ بنجاعةٍ هجوم على الجوانب الخيالية للسلطة المهيمنة. فهي «حرب مواقع» ربما تكون عالَمية، لكنّها ستنسحب ـ أيضاً ـ على ملامح مميّزة في أوضاع خاصّة؛ إذ تتمثّل الأهداف وقتئذٍ في الاتجاهات الاجتماعية المنصاعة أو المتساهلة التي تسمّى بالتمييز بين الجنسين بل تمدحها، تلك الاتجاهات التي يتبنّاها الفاعلون الناشطون في مقاومة القمع في مجالات أخرى. وهو ما أدّى في بعض الأحيان إلى توفير فرص خلق الروابط الفكرية أو الفنية بين أشكال مختلفة من القمع، وكذلك تطوير ممارسات وأداءات تبدأ في تغيير الافتراضات.

مكانة النوع الاجتماعي ومعارضة أفكار المقاومة

المغرب: النضال من أجل حقوق المرأة

لقد بدأ النضال من أجل حقوق متكافئة للمرأة في المغرب تقريباً بمجرّد وضع دستور ١٩٦٢ الذي تضمّن الوعد بالمساواة. دشّن الحملة في هذا السياق نساء ومجموعات نسائية ناشطة في مجال تحرير البلاد من الوصاية الفرنسية. وفي المملكة المستقلة حديثاً آنذاك، حاولت هذه المجموعات التأثير في السلطات السياسية القائمة، التي يسيطر عليها الملك الحسن الثاني. لذا؛ ركّزت تلك المجموعات على إصلاح المدوّنة ـ سلسلة من القرارات الحاكمة للأحوال الشخصية التي دخلت حيّز التنفيذ في الفترة من ١٩٥٧ إلى ١٩٥٨ ـ بعد الاستقلال المغربي. جسّدت هذه القوانين في نظر كثيرين مجموعة غير متكافئة من علاقات السلطة القائمة على النوع الاجتماعي فارضة إيّاها فرضاً. حيث وُضعت المرأة دائماً في مكانة ناقصة فيما يتعلّق بالحقوق والمكانة الاجتماعية، وذلك نظراً إلى ما منحته الرجال من سلطة على المرأة، مخضعة مصالحها لمصالح الأسرة التي يسيطر عليها الذّكَر.

تأسيساً على الفقه الإسلامي ـ ومردّدة في اسمها أصداء عنوان لأطروحة شهيرة في القرن التاسع عن المذهب المالكي ـ أدخلت المدوّنة جوانب من القانون الفرنسي والمقارن. ومع ذلك، شابهتها مفاهيم محافظة وبطريركية عن أدوار المرأة والرجل وحقوقهم. كان هذا واضحاً في الحقوق المنقوصة التي منحتها للمرأة فيما يتعلّق بشؤونها الخاصة؛ إذ عاملت المرأة في جوانب كثيرة منها، بوصفها قاصرة شرعاً، تقتضي الحصول على مصادقة من «الولي» الذكر [أحد أقرباء الدّم من الرجال] للزواج وإبرام عقد تجاري، والعمل خارج المنزل أو الحصول على جواز سفر. فيما يخصّ الزواج وحضانة الطفل، تحابي المدوّنة الرجل، مانحة إيّاه الحق في الزواج بأكثر من زوجة من دون إخطار زوجته الأولى، والشروع في الطلاق دون التشاور معها وفي معظم الحالات ضمّ الطفل إلى حضانته، بل أمعنت في تعزيز الفصل المكاني بين الرجل والمرأة، فاتحة المجال العام للرجال الذين تبوّأوا المسؤولية المالية في أسرهم، بينما ضيّقت إلى حدّ كبير على النساء ملزمة إياهنّ المجال الخاص. وحتى في هذا الجانب، لم تسمح المدوّنة للمرأة أن تكون فاعلة حرة، فحددت لها واجبات واضحة في المنزل: الإذعان للزوج، وتربية الأطفال في إطار تضعه قيمة عليا على مجموعة قرابة يهيمن عليها الرجل لا على الحقوق الفردية للمرأة[٥].

لذا تعدّ المدوّنة إلى جانب كونها وثيقة قانونية مهجنة بياناً سياسياً في بعض جوانبها؛ إذ تعلن صراحة أن المملكة المغربية المستقلّة حديثاً أصبحت الآن حرة من النظم القانونية الخاصة بالقوى الاستعمارية الراحلة وكانت تصيغ هُويّتها القانونية الخاصة في إطار دولة حديثة. وبعيداً تماماً عن الاتجاهات الدينية والعرفية التي تنصّ عليها، أصبحت المدوّنة من ثَمّ، في نظر بعض الناس رمزاً كامناً لهُويّة المغرب السياسية واستقلاله ـ هُويّةٍ تَرَدّد الملك، بحكم ما جمعه من سلطات، في تنحيتها جانباً؛ حتّى مع ما ساد من شعور يفيد أنه أميل إلى هذا. وما يؤسف عليه، أنّ هناك نساء كثيرات استأن من حقيقة جبرهنّ على دفع الثمن، بخضوعهنّ، وذلك من أجل التشديد على تلك الهوية المغربية الأصلية المزعومة والتي أنقصت من قدرهن. في هذا

(٥) Leon Buskens, "Recent debates on family law reform in Morocco: Islamic law as politics in an emerging public sphere", *Islamic Law and Society* 10/1 (2003) pp. 70-77.

السياق بدأت عناصر من اليسار المغربي وجمعيات المرأة في إطلاق حملة من أجل إصلاح المدوّنة، مشيرين إلى رغبة في تحسين ما تجسّده من أوجه انعدام المساواة، ليس هذا فحسب، بل - أيضاً - منازعة سلطة المؤسّسة الدينية المحافظة وحقّها في تحديد ما يعنيه أن تكون مغربيّاً/ مغربية.

وبطبيعة الحال، فإنّ من يفترض أن يكونوا إصلاحيين في هذا الصدد سواء كانوا اليساريين أم لا، احتاجوا إلى التفاوض مع الحقيقة التي لا يمكن تجنّبها من سلطة الملك في السياسة المغربية. ومثلما أوضح دستور ١٩٦٢، فإنّ شخص الملك يعتبر مقدّساً؛ فهو سليل النبي وحاصل على لقب أمير المؤمنين، وسلطات أشبه بسلطات الخليفة ما يجعله أسمى ليس في الأمور الدنيوية فقط، بل كذلك في تفسير القانون الإسلامي. ومع ذلك، وفي ظلّ سجل الأسرة الحاكمة، كان من الواضح أن من تمنّوا رؤية تحسينات في فرص المرأة وحقوقها كان من المحتمل أن يجدوا في البلاط الملكي من يتعاطف معهم، وهو دور يتماثل مع الدور الذي أدته النساء في الأسرة العلوية، منفصلات كما كنَّ عن الأغلبية العظمى من النساء طبقياً ومكانةً. وهو ما تطابق ورغبة الملك في إسقاط صورة عن التنمية التقدمية. ولكن كان من الواضح أن مبادرات الإصلاح ستكون بشروط الملك الخاصّة متمتّعة بإقراره. فيما عدا ذلك يعتبر مقوّضاً للامتياز الملكي ومن شأنه ألا يتمّ التساهل معه أكثر من أيّ علامة أخرى على نشاط سياسي مستقل.

من هنا، وعلى مدى ثلاثين سنة، كانت الاستراتيجية الرئيسة التي طبّقها الساعون لإصلاح المدوّنة، بل حتّى إلغاؤها، هي التماس الملك، اعتماداً على وسائل متنوّعة تعزّز مقاومتهم لنظام من القوانين شعروا بإطباقها على أنفاس أكثر من نصف المجتمع المغربي، واعتماداً على تقلّبات السياسة المغربية في تلك السنوات، تضمّنت هذه الاستراتيجيات تكتلاً مناصراً في قلب «المخزن» [الحكومة المغربية]، مستخدماً المكانة الاجتماعية وإمكانية الوصول إلى مَن هم في مناصب راسخة في السلطة للمُضيّ قُدماً في مشروع الإصلاح. وفي أحيان أخرى، رُبط الإصلاح بمشروع أكبر من التهييج السياسي، نظّمته أحزاب تسعى لتخفيف الاستبداد الملكي. وعند السماح بمثل هذه الأعمال نُظّمت مزيد من المظاهرات العامة، أقلّ احتجاجاً من روح المظاهرات التي من شأنها بالطبع الحضّ

على القمع، بكلّ ما يصاحبها مسرحياً[٦].

وعلى الرغم من النجاح النسبي لبعض هذه الوسائل في تحريك الملك، ومن خلاله الحكومة، في اتجاه الإصلاح، فقد كانت سلطة المقاومين على تعديل القوانين أقوى؛ ففي السبعينيات، اقترحت عدّة مشاريع قوانين تغييرات تعدّ متواضعة نسبياً في قوانين الأحوال الشخصية، أعيقت جميعها بسبب تراخٍ سياسي أو رفضت بإجماع على يد مجموعة من العلماء اختارتهم وزارة العدل، وفي ظلّ السلطة الرمزية للمدوّنة وثقلها وما أصبحت عليه في نضال على الهُوية المغربية أشبه بالمقموع، شعر الملك بالحاجة إلى تحقيق توازن في التكلفة السياسية المحتملة بين الإصلاح الراديكالي وإبعاد الإصلاحيين. وفي جميع الأحوال، وعلى الرغم من بعض النجاح المتواضع الذي أدّى إلى إعادة صياغة قليل من جوانبها الأكثر قمعاً، حقّق ثقل الرأي المحافظ والديني نجاحاً، محبطاً بذلك من أملوا في أن تُكلّل حملتهم المستديمة بأساس جديد للحقوق المتعلقة بالنوع الاجتماعي في المغرب.

ولكنّ الأزمات الاقتصادية والاجتماعية في عقد الثمانينيات إلى جانب التغيرات الديمغرافية والاجتماعية الدالة التي ظلت ولزمن طويل تغيّر من المجتمع المغربي، أتاحت إمكانية المقاومة الفعالة والإصلاح. فالجهاز الذي بدا لا يقهر، من معايير ومؤسسات دعمت القيم البطريركية في كلّ منحنى تغيير، كان قد انهار بحكم التطوّرات الاجتماعية التي خلقت فرصاً عظيمة للنساء. كذلك كان للعمران المتزايد والفرص التعليمية الفضلى والموزّعة من دون تكافؤ أن تعطي النساءَ على الرغم من ذلك فرصاً أكبر للانضمام إلى قوة العمل المتعلمة. فضلاً عن ذلك، فإنّ انخفاض معدل المواليد وتعطّل العمالة المهاجرة، سواء في المغرب أو أوروبّا، كل هذا اجتمع ليهزّ بعضاً من التدعيمات التي حافظت على سلطة البطريركية. كذلك واجهت الملك وحكومته سلسلة أزمات في الاقتصاد السياسي للبلاد، مسفرة عن احتجاجات مفتوحة شابها العنف أحياناً (انظر الفصل الثالث) والتشكيك في كفاءة السلطة ومن ثَم، المخزن في حكم المغرب لمصلحة مواطنيه[٧].

---

(٦) Laurie Brand, *Women, the state, and political liberalization - Middle Eastern and North African experiences* (New York, 1998) pp. 46-68.

(٧) Brand, *Women, the state, and political liberalization* (1998) pp. 35-45.

على الرغم من ردّ الحكومة المباشر على الاضطرابات بالقمع، كان الاضطراب مبشّراً في فترة من عملية التحرير الواقعة تحت السيطرة، خفّف فيها الملك القواعد المفروضة على الحياة التنظيمية والنيابية. وفي الوقت نفسه، حتمت الأزمة الاقتصادية على المغرب أن يجرّب خططاً تنموية من شأنها مواجهة البطالة المزمنة، والتضخّم المرتفع، والإنتاجية المنخفضة التي كانت تسبّب مثل هذه المشقّة العامة. وفي هذا المناخ ظهرت تشكيلات من منظّمات غير حكومية ومجموعات مجتمع مدني مزدهرة في أنحاء المجتمع المغربي. كثيرون كانوا مشغولين بتخفيف بعض من أسوأ مظاهر المشقّة الاجتماعية لاقتصاد يمرّ بأزمة ـ ولهذا السبب كان هؤلاء جميعاً أكثر تشجيعاً من حكومة تقلق عادة من المبادرة المستقلة. وكانت تلك هي حالة عدد من منظّمات المرأة الناشئة ـ مثل الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب (Association Démocratique des Femmes Marocaines (ADFM)، ومنظّمة المرأة الاستقلالية (Organisation de la Femme Istiqlalienn (OFI)). ولكنهنّ ـ أيضاً ـ مُنحنَ مساحة وأجندة عمل لنشاط سياسي أكثر تركيزاً، ارتبط أحياناً بأحزاب مستقرة وأحياناً على نحو مستقل. وفيما يتعلّق بمنظّمات مثل اتحاد العمل النسائي الذي أسّسته لطيفة أجبابدي عام ١٩٨٧، لم يكن الهدف مجرّد تخفيف قسوة الأزمة الاقتصادية، بل ـ أيضاً ـ إصلاح بعض الأوجه الأساسية لانعدام المساواة في المجتمع والقانون المغربي، خصوصاً في تأثيره في النساء وحقوقهن.

لم توفّق المحاولات الأولى لاتحاد العمل النسائي في تغيير جوانب من القانون، خصوصاً تلك المتعلقة بالطلاق، ولكن في آذار/مارس ١٩٩٢، أطلق الاتحاد حملة شعبية كبيرة تدعو إلى إصلاح كامل للمدونة. جاء ذلك مباشرة بعد وعد الملك بإصلاح دستوري، وأخذت الحملة طريق الالتماس للملك؛ إذ وضع الاتحاد من أجله هدفَ تجميع مليون توقيع على الأقل. وكانت «حملة المليون توقيع» شكلاً غير مسبوق من أشكال التعبئة؛ شملت أسابيع من التنظيم المكثّف والتنسيق بين جمعيات نسائية مختلفة، إذ انطلقت مع تشكيل «اللجنة الوطنية لتنسيق تغيير المدوّنة والدفاع عن حقوق المرأة». كان المطلب الرئيس لإصلاح شامل مصحوباً بدعاوى من أجل تدابير محدّدة لضمان المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة في الأسرة فيما يتعلّق

بالأطفال وأمور الطلاق والسنّ القانونية للزواج. وطالبت ـ أيضاً ـ بإلغاء وجوب حصول المرأة على موافقة وليّ أمرها بغرض الزواج، ومنع تعدّد الزوجات، وإنفاذ الحق المطلق للنساء في العمل خارج المنزل. وسرعان ما حقّقت الحملة زخماً عبر حلقات النقاش وورش العمل والزيارات المنزلية، وعدد من وسائل التعبئة الشعبية، مع إضافة مئات الآلاف من الرجال والنساء توقيعاتهم على الالتماس[٨].

غير أنّ الحملة واجهت ـ أيضاً ـ معارضة، ربما كان من أكثر الأشياء المحبطة للمنظّمين عدم الاكتراث أو النقد الذي تعرّضوا له من أحزاب سياسية علمانية بارزة. وهو ما دلَّ، بحسب تعبير لطيفة أجابابدي، على أنّ الأمر «بالنسبة لهم [الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب الاستقبال] يتمثّل في أنّ المساس بالمدوّنة هو المساس بأحد المحرمات الذي من شأنه وقتئذٍ أن يخلق مشاكل»[٩] وفي عدم ثقتهم بمبادرة لم ترتبط بتنظيماتهم، كانت الأحزاب العلمانية مثبّطة، كانوا معنيّين أكثر بالإصلاح الدستوري الموعود وبالانتخابات. وبوصفها منظّمات يهيمن عليها الرجال، تبدو مسألة حقوق المرأة في نظرهم مسألة هامشية، لم تستطع الأحزاب السياسية إلا أن ترى في مطلب الإصلاح ما يسبّبه من جدل وخلاف وسط قواعدهم الشعبية من الرجال.

الأمر الأكثر توقّعاً كان الهجوم الشرس الذي شنّه منظّمو حملات تابعة لسلطات إسلامية مختلفة وتنظيمات إسلامية. وباستثمار مواد من المدوّنة تتميّز بحرمة جوانب زعم أنّها ثابتة في الشريعة، اتهم عدد من القيادات والمنظّمات الدينية، مثل: «الإصلاح والتجديد» النساء الساعيات إلى الإصلاح بالرّدّة، «متآمرات ضدّ الإسلام لمحوه، وإزالة ما تبقّى من قانون إسلامي في العالم الإسلامي بغية التسهيل للهيمنة الغربية»[١٠]. وبغية تدعيم مزاعمهم، عزمت التنظيمات الإسلامية على جمع توقيعات لالتماس مضاد يرفض إصلاح المدوّنة، ويعيد التشديد على «القيم المغربية والإسلامية

---

(٨) Josep Lluis Mateo Dieste, ""Demonstrating Islam": the conflict of text and the Moudawanna reform in Morocco", *Muslim World 99* (2009) p. 144.

(٩) Brand, *Women, the state, and political liberalization* (1998) p. 70.

(١٠) Brand, *Women, the state, and political liberalization* (1998) pp. 71-73.

التقليدية». وبحلول عام ١٩٩٣، نجحوا في تقديم التماس من ثلاثة ملايين توقيع أعلن معارضة الموقّعين عليه لحملة الإصلاح[١١].

كشفت المرارة المتزايدة من الاتهامات والاتهامات المضادة، وكذلك الاستعداد للاضطراب عن عمق الانقسام في المجتمع المغربي، ممّا دفع الملك إلى التدخّل. وتأكيداً لسلطته بصفته أمير المؤمنين، أعلن أن الأمر يرجع له في تحديد ما ينطبق ولا ينطبق على الشريعة وأنه سيؤسّس لجنة للنظر في الإصلاح الممكن لجوانب المدوّنة. وفي الوقت نفسه، أثنى على النساء لما يبذلونه من أنشطة تخصّ قضاياهن، ولكنّه حذرهنّ - أيضاً - من السماح لحملتهم بأن تختطفها «المصالح السياسية» معلناً، «ينبغي لكُنَّ (الناشطات) أن ترجعنَ هذه الأمور إلى . . . لا يفترض أن تخلطن الأمور الدينية بالمدنية والسياسية»[١٢]. وعبر تدخّله أوصل الملك الحملة والحملة المضادة إلى وقفة؛ إذ أصبح الجميع ملتزمين بالإذعان له، وذلك في نمط جد مألوف في السياسة المغربية.

بعد سنة، وضعت اللجنة التي غلب عليها تمثيل المؤسسة الدينية ولم تضمّ في الحقيقة سوى امرأة واحدة، توصياتها. ونُفّذت سلسلة من الإصلاحات الصغرى في مواد المدوّنة، وهو ما أثار سخط الناشطات ممن كنّ يأملن في استثمار حالة الزخم من أجل إصلاح راديكالي للمدوّنة، أو حتى إلغائها. وأجريت تغييرات أصغر في السنوات اللاحقة، وذلك جزئياً عبر المناصرة الفعّالة من أشخاص قريبين إلى قلب «المخزن»، ولكن دينامية الحملة الشعبية ومبادرتها كانت قد زالت في تلك اللحظة. وجاءت الفرصة ثانية، عندما تغيّر الإطار الأكبر للسياسة المغربية مرة أخرى في سنوات الملك الأخيرة؛ إذ كلّف الحسن الثاني أحزاب المعارضة بتشكيل حكومة في عام ١٩٩٨، تحت مسمّى ملائم بما يكفي وهو «حكومة التناوب».

كانت هذه الحكومة أو على الأقل عناصرها من الليبراليين والإصلاحيين، هي من شكّلت خطّة عمل لإدماج المرأة في التنمية، وذلك

---

(١١) Dieste, ""Demonstrating Islam"" (2009) p. 145.

(١٢) Fatima Harrak, "The history and significance of the new Moroccan Family Code", Working Paper 09-002 March 2009 (Institute for the Study of Islamic Thought in Africa, Buffet Centre, Northwestern University) p.3, <http://www.cics.northwestern.edu/documents/workingpapers/ISITA_09-002_Harrak.pdf>.

بالتشاور مع عدد من منظّمات المرأة والهيئات الدولية، من بينها البنك الدولي. وركزت الخطة في كثير منها على تدابير تعليم المرأة، وتوفير رعاية صحية أفضل وضمان الدمج الكامل في القوى العاملة المدربة. ولكنّها - أيضاً - بحثت إزالة جميع المعوقات القانونية التي أنقصت من حقوق المرأة ومكانتها والتي كانت جزءاً لا يتجزّأ من المدوّنة. في كثير من جوانبها، كانت الإصلاحات المقترحة مقابلة للمطالب التي وضعت في التماس المليون توقيع في ١٩٩٢. لهذا السبب - تحديداً - أثارت النوع نفسه من المعارضة، من دوائر شبيهة من رجال الدين والنشطاء الإسلاميين، بل من داخل الحكومة الائتلافية نفسها، إذ عارضها وزير «الحبوس» [الأوقاف الدينية] والشؤون الإسلامية. وتأسيساً على تخيّل مدمّر، ذكر زعيم حزب العدالة والتنمية عبد الكريم الخطيب، أنّ الصراع على حقوق المرأة كان «حرباً بين المؤمنين والمرتدين». ودعم هذه الرسالة من كانوا ينظّمون لمعارضة الخطة. وإمعاناً في التطوّرات الحادة، أعلنوا أنّهم عزموا على تنظيم «انتفاضة ضد «العولمة الثقافية»[(١٣)].

في هذا السياق، وبتشجيع وفّره ارتقاء الملك الجديد محمّد السادس العرش في صيف ١٩٩٩، قُدّمت الخطة من وزير الحماية الاجتماعية والأسرة والطفولة. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، بدأت الأطراف المعارضة في التعبئة. عزموا على الإعلان وإظهار موقفهم للملك والمؤسّسة السياسية عن مدى وعمق تأييدهم أو معارضتهم لخطة الإصلاح. وبالإضافة إلى ما يقرب من أربعين منظّمة نسائية في أنحاء المغرب، نسّقت النقابات الرئيسة وحزب التقدّم والاشتراكية أنشطتهم لتجميع أكثر ما يمكنهم من الجماهير في الشوارع من أجل مظاهرة آذار/مارس المخططة في الرباط. وبتخطيطها لتتوافق مع عطلة نهاية الأسبوع الأقرب من اليوم العالمي للمرأة ٨ آذار/مارس، تجمّع متظاهرو الرباط تحت تنوّع من اللافتات والأعلام، بشعار واحد بالعربية والفرنسية ارتفع عالياً: «نحن شركاء في الأرض، دعونا نتشارك خيرها».

في الوقت نفسه، عمل اثنان من التنظيمات الإسلامية الرئيسة، هما

---

(١٣) Bruce Maddy-Weitzman, "Women, Islam and the Moroccan state: the struggle over the Personal Status Law", *Middle East Journal* 59/3 (2005) p. 403.

العدالة والتنمية وجماعة العدل والإحسان، إلى جانب عدد من المنظّمات المحافظة على تشكيل منظّمة للدفاع عن الأسرة المغربية كان دورها تنسيق المظاهرة المضادة في الدار البيضاء. ومثلما أشارت اتجاهات أعضاء الحكومة الائتلافية المتناقضة، لم تكن معارضة المدوّنة مقصورة على الأحزاب الإسلامية، بل ضمّت قوميين ومحافظين علمانيين. فقد أدان وزير الحبوس والشؤون الإسلامية ما دعاه حملة لتغيير «ثوابت الشريعة». وكان زعماء حزب الاستقبال الذين أيّدوا الإصلاحات اسماً غائبين عن مظاهرات الرباط. حتى إنّ عضواً بارزاً في حزب رئيس الوزراء آنذاك الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية انتقد خطّة الإصلاح بوصفها «تصبّ في مصلحة الهجمة الإمبريالية والصهيونية»[١٤]، كان ذلك خطاً متبعاً استعرضوه استعراضاً بارزاً في اللافتات والشعارات المستخدمة في الدار البيضاء، من قبيل: «نعم لإدماج المرأة في التنمية، لا للغربنة والتبعية»[١٥]. تقدّمت المسيرة رموزٌ دينية، مثل: نسخ كبيرة من المصحف، حملها على نحو بارز رجال ونساء، وكذلك لافتات حملت أحاديث نبوية مختلفة.

سبّب أثر المظاهرة المضادة، بحجمها وسرعة تنظيمها وكفاءتها وما حشدته من ائتلاف لقوى اجتماعية وسياسية حول الموضوعات الوطنية والإسلامية توتّراً للملك الشاب محمّد السادس. وباستخدام أسلوب مماثل لما استخدمه أبوه في إدارة مثل هذه الأمور، حثّ الملك الحكومة على توخّي الحذر، مثبّطاً أي تطبيق سريع للخطة ومشكّلاً لجنة للنظر في الإصلاحات الممكنة للمدونة. وكان هذا في بعض من جوانبه وسيلة للتسويف، ولكنه في الوقت نفسه استجابة للمنظمات النسائية المتزايد نشاطها التي رفضت ترك المبادرة تسقط، واستمرّت في تنظيم سلسلة من الأحداث العامة لإبراز تعاونهم في [ربيع المساواة]. أمّا الملك الذي كانت وجهة نظره أقرب إلى الإصلاحيين، فقد حدّد لقاءً لممثّلات منظّمات المرأة والاستماع إلى قضاياهن.

لكنه في هذا كان على وعي ببعض التغيّرات في التيار الإسلامي أيضاً،

---

(١٤) Dieste, ""''Demonstrating Islam'''' (2009) pp. 145-146.

(١٥) Buskens, "Recent debates" (2003) pp. 103-104.

ولا سيّما مع ظهور مجموعة من النسويات الإسلاميات، تقودها نادية ياسين (ابنة الشيخ عبد السلام ياسين). كانت بارزة في مظاهرة الدار البيضاء، لكنّها رفضت أن ترى في المدوّنة نصاً ثابتاً مقدّساً. على العكس، وبروح متميزة من النسوية الإسلامية في المغرب، كانت نادية ياسين تؤيّد «الاجتهاد» الأوسع؛ مؤكّدة أنّ المرأة كما الرجل كان لها الحق في تفسير القانون الإسلامي. وفي هذا، زعمت أنّ في استطاعتها تقديم تصحيح الطرائق التي استخدم بها الرجال تاريخياً النصوص لتبرير الممارسات التمييزية التي كانت عقبة أمام تنمية المرأة[١٦].

بحلول آذار/مارس ٢٠٠٣، أعلنت اللجنة المعنيّة بالنظر في المدوّنة عن قرب الانتهاء من مهمّتها، مشيرة إلى أنّ قانوناً جديداً تماماً للأحوال الشخصية في طريقه إلى النور، بدلاً من نسخة محوّلة من القانون القديم. وهذا ما خلق قدراً كبيراً من التوقّعات في دوائر الإصلاحيين بأن إصلاحاً راديكاليّاً في طريقه إلى التحقّق، لا مجرّد تعديل للقانون الموجود، كما كانت الحال في المرات السابقة. وسرت شائعة بأنّ اللجنة قد قدّمت مجموعتين من التوصيات إلى الملك ـ مجموعة قُصد بها أن تكون نسخة أكثر تواضعاً والأخرى أكثر راديكالية من مقترحات لإصلاح شامل من النوع الذي كانت مجموعات المرأة وغيرها تطالب به على مرّ سنوات. وتُرك الأمر وقتئذٍ للملك يقرّر أيهما سينال تأييده وثقل سلطته، اعتماداً على قراءته لسياسة البلاد في ذاك الوقت.

تأثر قرار الملك تأثراً شديداً وعنيفاً بالقنابل التي تفجّرت في الدار البيضاء في أيار/مايو ٢٠٠٣. قتلت التفجيرات ما يقرب من خمسين شخصاً وكان لها أثر دالّ على الجدل السياسي المغربي. فقد استهدف الانتحاريون المسؤولون عن هذه العملية المؤسساتِ الأوروبّيةَ واليهودية في المدينة وبدا أنهم جاؤوا من جماعة إسلامية متطرّفة، «السلفية الجهادية» ـ وهي فرع من تنظيم إسلامي أكبر محظور في المغرب هي الجماعة الإسلامية المغربية المقاتلة. وردّت السلطات المغربية بشدة بإلقاء القبض على ألفي شخص مستخدمة آلية القمع المعروفة جيّداً. ومع ذلك كان لصدمة تلك الأحداث

(١٦) Dieste, ""Demonstrating Islam"" (2009) p. 147.

وحقيقة ما جسّدته ببشاعة من خطاب العنف لكثير من الجماعات الإسلامية أن يتيح للملك فرصة التحرّك.

اقتنص الملك اللحظة، وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، قدّم للبرلمان الخطّة التي هي أكثر راديكالية من أجل إحلال كامل للمدوّنة بـ«قانون أسرة حديث». قُصد بهذا القانون «تحرير المرأة من الظلم الذي تحمّلته، فضلاً عن حماية حقوق الأطفال وحفظ كرامة الرجل». وبرّر الملك تحركه هذا بمرجعيته الخاصة في قراءته الشرائع الإسلامية وتقاليدها من «كرامة إنسانية، ومساواة، وعلاقات منسجمة»(١٧). لذا؛ كان حريصاً على تأطير المراجعات بمبادئ من القانون الإسلامي، مشدّداً على الطرائق التي تعكس بها هذه التعديلات الروح الحقيقية للمصادر الأصلية للقانون وأنّها قامت على اجتهاد أو تفسير قانوني شفّاف. ولكنّه أوضح ـ أيضاً ـ أن رؤيته كانت حاسمة ونهائية، مؤكّداً دوره، ملكاً وأميراً للمؤمنين. ومرّر البرلمان على الفور القانون في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. وقد جسّد هذا القانون في معظم جوانبه، والمسمّى بقانون الأسرة، جميع التدابير التي اقتُرحت في البداية سنة ١٩٩٩ ـ ٢٠٠٠. فجعل الزوج والزوجة مسؤولَيْن مسؤولية مشتركة عن الأسرة، وألغى حاجة المرأة إلى الحصول على محرم أو وليّ بمجرد بلوغها سنّ الثامنة عشرة، كما جعل هذه السنّ هي السنّ الدنيا للزواج للرجل والمرأة. لم يمنع تعدّد الزوجات، ولكنه أحاطه بعدد من الشروط، منها موافقة الزوجة الأولى. وبالمثل، عزّز القانون حقّ المرأة في الطلاق، مع تقييد حقّ الرجل في التنصّل أو الرفض، وكما هي الحال في تعدّد الزوجات، تطلّبت مسائل الطلاق إشرافاً قضائياً وتصديقاً، ممّا رفع كثيراً من سلطة المحاكم في البتّ في قضايا الأسرة(١٨).

بهذا المعنى إذاً، نجح من سعوا إلى مقاومة التمييز الذي يكفله القانون ضدّ المرأة وسلسلة التدابير القمعية في حملتهن الطويلة من أجل تغيير القانون وتوجُّه الدولة. وهم في ذلك كان عليهنّ بالطبع توظيف شخص الملك المغربي بوصفه بطلَ هذه المقاومة. وأيّاً كانت الامتعاضات وتأنيب الضمير

---

(١٧) Maddy-Weitzman, "Woman, Islam and the Moroccan state" (2005) pp. 404.

(١٨) Maddy-Weitzman, "Woman, Islam and the Moroccan State" (2005) pp. 404-406.

الذي أثاره بعض الناس حول طبيعة سلطة الملك في السياسة المغربية عموماً، فقد كانوا على وعي بحقيقة أنه ما زال يمتلك سلطة هائلة، تمارس سلطاناً عظيماً ومن شأنه وضع الإصلاحات بما يتجاوز الجدل العام. وبتتبع استراتيجية «المقاومة الحق» كان لزاماً على المقاومين الاعتراف بالإطار القانوني والسياسي العام الذي كانوا يعملون من خلاله وضبط أساليبهم وفقاً له[١٩]. لم تستطع التنظيمات القومية والإسلامية تعبئة الناس بسهولة حول ما زعموه من مقاومة التأثيرات الغربية المعادية للإسلام عندما أيّد الملك نفسه الإصلاحات. ولم يمنع هذا بالطبع بعض من الحركات الإسلامية، وأبرزهم حركة الشيخ ياسين، من التساؤل عما إذا كان من المقبول أن يجمع الملك كلّ هذه السلطة الدينية.

على الرغم من أنّ إصلاح المدوّنة كان مجرّد جانب من صراع مستمرّ لمقاومة التمييز ضدّ المرأة، سواء داخل الأسرة أو في المجتمع عموماً. كان أولئك العازمون على نصرة حقوق المرأة والنضال من أجل تكافؤ الفرص على وعي تامّ بأن القانون لم يكن وحده ما خلق انعدام التكافؤ. بل أتاح القانون للبطريركية الانتفاع من تأييد الدولة. ولم يعنِ تغيير القانون أنّ التوجّهات البطريركية أو التمييز والقمع ستختفي بسهولة. وإنما كان محتّماً على النضال وقتئذٍ أن يكون على جبهتين. جبهة لتأكيد أن مواد القانون محلّ احترام ومطبقة كاملة عبر نظام قضائي معدّل ومُعاد تأهيله ـ مهمة ضخمة في حدّ ذاتها، نظراً إلى البنية الجديدة لمحاكم الأسرة. إضافة إلى وجود جوانب كثيرة من القانون المغربي كانت بحاجة إلى مزيد من الإصلاح حال تحقّق الحماية الكاملة لحقوق المرأة.

كان التحدي الآخر هو توعية النساء على مستوى البلاد بحقوقهنّ ومدّهنّ بوسائل مقاومة القوى البطريركية الأسرية التي كانت ـ لا تزال ـ قوية ومستمرّة في تشكيل حياتهنّ اليومية. تلك كانت المهمة الأصعب. فقد اقتضى الأمر من تنظيمات المرأة تقديم نفسها بديلاً، بل ملاذاً، للنساء ومحاربة التوجّهات الاجتماعية والاضطهاد التي لا يقتصر تبنّيها على الرجال

(١٩) On the idea of "Rightful resistance", see Kevin J. O'Brien, "Rightful resistance", *World Politics* 49/1 (1996) pp. 31-55.

بل تشمل النساء أيضاً. على مدار ما يقرب من عشرين سنة، كانت عائشة الشنا تسعى إلى مساعدة الأمهات العازبات عبر منظّمتها جمعية التضامن النسوي. وفي الوقت نفسه أنشأت مجموعات مثل المعهد الوطني للتضامن مع النساء في وضعية صعبة (إنصاف) ورئيستها نبيلة التبر، ملاجئ للنساء المعرّضات لسوء المعاملة وللأمهات العازبات. وبحلول عام ٢٠١٠، كان هناك نحو ثمان من هذه النوعية من المؤسسات على مستوى المغرب، ولكن كان من الواضح أنّ الطلب عليها والحاجة إلى مزيد منها يفوق ما استطاعت هذه المنظّمات غير الحكومية تلبيته بمواردها المحدودة[٢٠].

في هذا الصدد، ظلّ النضال لمساعدة المرأة على مقاومة الثقل المتراكم للاضطهاد المألوف والاجتماعي والرسمي وكذلك التمييز نضالاً مستمرّاً ومتعدّد الأوجه. في المغرب، حقّق النجاح النسبي والمحدود للحملات العامة اعترافاً رسمياً في الوقت الذي كان القصر الملكي يفتح تدريجيّاً المجال العام لمزيد من الأصوات. وقد حدث ذلك إلى حدّ ما بسبب التغيّرات الاجتماعية طويلة المدى الداعمة التي كانت تخلق مزيداً من الجماهير الأكثر حراكاً والأفضل تعليماً. كانت التوجّهات قد بدأت في التغيّر، على الرغم من حدوث ذلك بمعدل أبطأ من الإنجاز الذي يحقّقه استصدار الملك مرسوماً أو حتّى تمرير قانون محلّ نزاع.

ومثلما أشارت الأحداث الدرامية بداية القرن الحادي والعشرين، ظلّ هناك قدر كبير من المعارضة الصوتية ممّن ظنّوا أن هُويّتهم القومية والدينية تتطلّب خضوعَ حقوق المرأة لأسر أو مؤسسات دينية يهيمن عليها الذكور. أمّا ما كان أقلّ وضوحاً، وأكثر جدّية فيما يتعلّق بحياة المرأة، فهي الصور المتعدّدة للقمع الذي ظلت موجودة في علاقات الرجل والمرأة داخل الأسر والمجتمعات. إلى هنا، لم تمتدّ يد الدولة، ولو حتّى بأجندة إصلاحية، أو تراها كانت مغلولة بحكم ظروف الفقر الريفي والحضري والأمية، بقدر ما كانت بسبب الجهود التي بذلها من ينبغي لهم المقاومة بغية المحافظة على

---

(٢٠) Jamal Arfaoui, "Demand exceeds capacity at Maghreb abused women's shelters", 21 February 2010, <http://www.magharebia.com/cocoon/awi/xhtml1/en_GB/features/awi/features/2010/02/21feature-01> [accessed 19 April 2010].

شرف الأسرة المغربية وتقاليدها[٢١]. وأمام هذه القوى، كان من الأصعب تخيّل المقاومة، فما بالك بالتنظيم؟ أمّا عن نماذج الهروب، فقد مالت إلى الفردية، مؤدّية إلى الهجرة إلى المدن أو أوروبّا مع كل ما دار في أعقابها من مشكلات الاستضعاف ومصادره.

كان بعض أشكال المقاومة التي نظّمتها النساء لحماية المرأة ضدّ العنف اليومي أكبر من إمكانية تسامح الدولة نفسها معها. وهذا ما يفسّر رفض الحكومة المغربية في ٢٠٠٩ السماح لفتح فروع لمنظمة "Ni Putes, Ni Soumises" «لا عاهرات ولا خاضعات». فقد أُسست هذه المنظّمة في فرنسا قبل خمس سنوات على يد الفرنسية الجزائرية فضيلة عمارة تأييداً لحقوق الفتيات والنساء في المجتمعات المهاجرة من شمال أفريقيا في فرنسا. كان المقصود بالمنظّمة حمايتهنّ من الضغط الجبري للطاعة ومن العنف في أسرهن، ولكنّها اعتبرت خطوة متطرّفة في المغرب، ولم يكن ذلك فقط بسبب اسمها الصادم. فحسب تصريح وزير الداخلية آنذاك، «المنظّمة لا تتوافق مع النهج المتبنّى في المغرب للتعامل مع قضايا تتعلّق بالمرأة». وفي الوقت نفسه، ردّد أحد الأعضاء القياديين في «حزب العدالة والتنمية الإسلامي» أصداء هذا الشعور بقوله إنّ المنظّمة «لا بدّ من أن تحترم الخصوصيات المغربية». أمّا رئيس الجمعية سهام حبشي، فألقت باللوم، في حظر المنظّمة، على «الإسلاميين وبعض المنظّمات النسائية من الطراز القديم» معلّقة بامتعاض بأن الأمر وصل إلى حدّ اتهام الجمعية بأنّها تجلب مشكلات فرنسا إلى المغرب عبر المجازفة بطرح مثل هذه القضايا[٢٢].

كانت «حرب المواقع» هي الحرب التي تمتدّ بحكم طبيعتها عبر الزمان والمكان. فالدولة المغربية وأشكال السلطة البطريركية في المجتمع على اتساعه تمثّل صرحاً هائلاً من السلطة الهيكلية والتخيلية. وعلى هذه

(٢١) Loubna Skalli, "Woman and poverty in Morocco: the many faces of social exclusion", *Feminist Review 69* (2001) pp. 73-89.

(٢٢) Naoufel Cherkaoui, "Morocco issues pre-emptive ban on renowned French feminist group", 26 February 2009, <http://www.magharebia.com/cocoon/aw/xhtml/I/en_GB/features/awi/features/2009/02/26/features-02> [accessed 21 April 2010).

الخلفية، لم تتوقّع استراتيجيات المقاومة نجاحاً فوريّاً. وعلى الرغم من ذلك، فقد أدّى خلق مساحات وإمكانات جديدة للحياة العامة في المغرب إلى اعتراف تدريجي بحقوق جميع المغاربة في المشاركة في الفضاء العام. وقد امتدّ هذا، خلال العقد الماضي ليشمل النوع الاجتماعي، والفوارق الطبقية وغيرها. ولم تمحَ تلك الفوراق بالطبع، لكنّها في طور المراجعة والاختبار، لقد زادت أعداد النساء المغربيات ممّن أصبحن على وعي بحقوقهنّ، منخرطين في حوار يضمّ أصوات كثيرة. وهذا بالطبع لا ينتج حالة من التماثل والتوحّد، بل يحفظ إمكانية فهم الاختلاف، بدلاً من استخدامه ذريعة للإخضاع. لم يكن من الممكن تخيّل أي ممّا حدث من دون كثير من أشكال المقاومة الاجتماعية والسياسية التي ظلت ملمحاً ثابتاً للحياة السياسية المغربية خلال نصف القرن الماضي.

مقاومة المرأة في إطار المقاومة الوطنية

إيران: المرأة والجمهورية الإسلامية

في تأثرهنّ جزئياً بالنموذج المغربي وما شكّله من إلهام، بدأت منظّمات المرأة الإيرانية في عام ٢٠٠٩ في جمع توقيعات لحملتهنّ «التماس المليون توقيع» بغية إصلاح جوانب أساسية من قانون الأسرة الإيراني. كانت هذه الحملة تبني على ما حقّقوه من نجاح في عام ٢٠٠٨ في مساعدتهنّ على منع مشروع قانون الأسرة الجديد، «قانون حماية الأسرة»، الذي حاول مجلس المحافظين إدخاله بناء على توصية الرئيس أحمدي نجاد. وعبر حملات مكثّفة، تضمّنت مظاهرات سلمية، ومبادرات معلوماتية وتعليمية، بعثت المنظمات النسائية الرسالة بأن القانون المقترح لم يكن مجرّد قانون محدّد لحقوق المرأة، بل يتنافى وجوانب أساسية في الشريعة. تحديداً تخفيف الشروط التي يمكن للرجال الزواج في ظلّها من أكثر من زوجة، وظلم المرأة كثيراً فيما يتعلّق بأمور الطلاق، وكلّها خطوات ارتكاسية في عدد من قوانين الأسرة التي تضع المرأة بالفعل في مكانة أقلّ مقارنة بمكانة الرجل. والحقيقة أن القانون كان تمييزياً بشدة إلى درجة أنّ آية الله يوسف صانعي

وصفه صراحة بأنه ضدّ الثورة، وضدّ المرأة، وضدّ القيم الإسلامية[٢٣].

كما في المغرب، كانت المقاومة أكثر فعالية وتأثيراً عندما وقعت ضمن الاصطلاح السائد للقيم الإسلامية. فقد انضمت نساء علمانيات في معارضتهن مشروع القانون الجديد من خلال منظّمات مثل جمعية زينب وجمعية النساء للثورة الإسلامية (Women's Organization of the Islamic Revolution). والواقع أنّ الأمر في نظر بعض النسويات الإسلاميات في إيران، لم يكن ببساطة حركة تكتيكية لدحض المبادئ التي زعمت الحكومة أنّها مجسّدة في هذا القانون. بل كان ـ أيضاً ـ تحركاً استراتيجياً؛ نظراً إلى توجّهه إلى قلب مشروعهن لتأكيد صلاحية دور المرأة في تفسير القانون الإسلامي، وفي ظهورها بمزيد من الثقة باعتبارها حركة ذات شخصية في التسعينيات، كانت الكاتبات والناشطات المرتبطات بأفكار النسوية الإسلامية جزءاً أصيلاً من جيل الثورة. لقد ألهمتهن الأفكار نفسها التي ألهمت نظرائهن من الرجال وكنّ على الدرجة نفسها من النقد للنظام البهلوي على خضوعه للولايات المتحدة وإهماله الواضح للقيم الإسلامية. ومع ذلك، كانت رسالة الثورة الإسلامية في نظرهن واحدة من الرسائل المتعلقة بالحقوق المتساوية للرجال والنساء، بوصفهم مواطنين ومنتفعين من القانون الإسلامي. وعبّرت نساء من أمثال مريم بهروزي، الأمين العام لجمعية زينب، علناً عن نقدهن الرجال ضيّقي الأفق في المجلس. وعلى صفحات زنان (*Zanan*) [زنان تعني المرأة ـ م]. (قبل أن تغلقها الحكومة في عام ٢٠٠٨) واصلت شهلا شركت الدفع بحجج من أجل تفسير النصوص الأساسية في الإسلام. كانت قائمة على التكافؤ بين الرجال والنساء، مثلما هم المفسرون ومثلما هو روح التفسير. وهذا ما قصد به التعزيز الفعّال للوصول المتكافئ للتعليم، وسوق العمل والنظام القانوني، وكذلك إعلام المرأة بحقوقها وضمان أنّها محلّ حماية ملائمة في إطار قانون الأسرة القائم[٢٤].

---

(٢٣) Bernard Gwertzman and Isobel Coleman, "Reform and women's rights movements intertwined in Iran", 24 June 2009, *Council on Foreign Relations* <http://www.cfr.org/iran/reform-womens-rights-movements-intertwined-iran/p19694> [accessed 4 April 2011]; "Women fight polygamy proposal", 8 February 2010, <http://fairfamilylaw.in/spip.php?article418> [accessed 4 April 2011].

(٢٤) Shahla Sherkat, *Zanan: le journal de l'autre Iran* (Paris, 2010).

مثلما اكتشفت النسويات العلمانيات في السنوات الأولى من الجمهورية الإسلامية، كان هذا صراعاً شرساً؛ فاحتجاجاتهن ضدّ إصرار النظام الجديد على الإملاء على المرأة مكان عملها، وموضوعات دراستها، وكيفية سلوكها، وما ينبغي أن تلبس، وكيف تخضع لسيطرة الرجل في الأسرة، كل هذه الأمور نُحّت جانباً؛ إذ انطلقت مظاهرات من قبيل الاعتصام الذي طال أسبوعاً وضمّ الآلاف من النساء في وزارة العدل في آذار/مارس ١٩٧٩، احتجاجاً على عدة أمور من بينها التهديد بفرض الحجاب، لكنّه لم يسفر عن شيء[٢٥]. حاول رئيس الوزراء آنذاك، مهدي بازرجان فضّ الوضع بزعم أنّه لن يكون إجراءً جبريّاً، ولكنّه هو نفسه كان ليستقيل في غضون شهور، وذلك في مواجهة المدّ المتزايد لسلطة آية الله الخميني وسلطة مؤيديه السياسيين التي لا تضاهيها سلطة. وبحلول صيف ١٩٨٠، لم تكن المرأة قد أجبرت على الحجاب فحسب، بل كانت «الثورة الثقافية» واسعة النطاق قد انطلقت. وهذا ما أدّى إلى حظر التعليم المشترك، وعزل آلاف النساء من الإدارة، وجميع القضاة النساء والاختفاء الظاهري للنساء من النظم القانونية، وكذلك إلغاء قانون الأسرة الخاص بالنظام السابق ومنع المرأة من مهنٍ ومجالات دراسة معيّنة.

كثير من هذه التدابير نالت تأييداً حماسيّاً من عدد كبير من النساء ممّن كانت أهمية الثورة تمثّل بالنسبة إليهن، وكذلك سلطة الخميني وما وعد به من إعادة توجيه الحياة العامة الإيرانية نحو القيم الإسلامية اعتبارات طاغية، بل إنّ هذه التدابير لم تمثّل أيّ اختلاف لمعظم النساء الإيرانيات عن الحياة التي عاشوها قبل الثورة. وقد فرضت القواعد الخاصة في مجتمع بطريركي قيوداً عديدة على حياة النساء وحرية التحرك، سواء بتشجيع أو بتسامح من الدولة. وكما هي الحال في أمثلة أخرى، طالما اخترعت النساء استراتيجيات للمقاومة أتاحت لهنّ حرية مؤكّدة للمناورة وفي الوقت نفسه تجنّب التحدي العلني المفتوح لصدارة البطريركية ـ أو «المساومات البطريركية» مثلما وصفتها دينيز كانديوتي (Deniz Kandiyoti) في سياقات أخرى[٢٦]. وفي واقع

---

(٢٥) Valentine Moghadam, *Modernizing women: gender and social change in the Middle East* (Boulder, CO, 2003), p. 195.

(٢٦) Deniz Kandiyoti, "Gender, power and contestation - rethinking bargaining with patriarchy", in: Cecile Jackson and Ruth Pearson (eds.), *Feminist visions of development* (London, 1998) pp. 135-154.

الأمر أنه على الرغم من الطبيعة المقيّدة التي لا يمكن نفيها لكثير من التدابير التي اتخذتها حكومة الجمهورية الإسلامية الجديدة، فإنّ جوانب أخرى من النظام الجديد عرضت في نظر بعض النساء فرصاً لم تكن متوافرة من قبل، وقد استغلّوا معظمها.

في نواحٍ كثيرة، كانت هذه الفرص ترجع إلى قدرة النساء على استغلال جوانب النظامٍ الثوري التي ظهرت من صفته كحركة تحرير وطنية. بينما اللغة والاصطلاح للجمهورية الجديدة كانت بلا شك إسلامية، مجسّدة المبادئ التي نصّ عليها الخميني، كما أنّها اشتركت إلى حدّ كبير مع حركات أخرى من حركات تحرير وطنية ما بعد استعمارية. ومن هنا، كانت الحكومة حريصة على تعبئة المواطنين كافّة، ذكوراً وإناثاً في جهود بناء الجمهورية الجديدة والدفاع عنها، لبناء الاقتصاد الوطني واستغلال معظم موارد الدولة الإيرانية الأمة. ومثل الحركات الوطنية في كل مكان، شجّعت رؤية النساء بوصفهنّ رموزاً وفاعلات لإعادة توليد المجتمع، جامعين جوانب مميّزة من الفكر الاجتماعي الإسلامي مع حاجات الدولة الأمة. كانت توليفة أصبحت ملحوظة أكثر خلال عقد الثمانينيات، فيما كان البلد معبّأ لخوض حرب الأعوام الثمانية مع العراق.

فالحكومة من ناحية شجّعت النساء على إنجاب الأطفال، للبقاء في المنزل وتغذية الجيل القادم من المسلمين الشبّان الإيرانيين. ومن ناحية أخرى، شجّعت النساء ـ أيضاً ـ على خوض تدريبات ومزيد من التعليم، للانضمام إلى قوة العمل وأداء دورهنّ مواطنات ناشطات في المجال العام. وبعيداً عن أي شيء آخر، أصبح من الأهمّية لمن يسعون إلى الانتخاب في مناصب عامة أن يجذبوا أصوات النساء. وفيما يتعلّق بالنساء اللاتي شاركن في الأهداف الكبرى للجمهورية الإسلامية ومن أَرَدْنَ المشاركة بفعالية في تنمية إيران، كان الجزء الآخر من الرسالة هو المفتاح لانخراطهن المتزايد في الحياة العامة. لذا؛ لم تكن المقاومة موجّهة إلى الجمهورية الإسلامية كما هي على هذا المنوال، بل نحو التدابير المقيدة والتمييزية التي منعتهنّ من ممارسة مثل هذا الدور ـ تدابير نبعت من تفسيرات محافظة وبطريركية لكل من القانون الإسلامي وطبيعة الحركة القومية.

من هذه الناحية، نجحت النساء، في أنحاء إيران كافّة، في استخدام التشجيع الرسمي من سلطات الجمهورية الإسلامية لمقاومة الجهود التي تمارسها عليهنّ الأسرة لمنعهنّ من الانضمام أكثر في التعليم وبمستويات أعلى، وتقييد حركاتهن أو تصعيب الأمر عليهنّ في الخروج إلى العمل. والمفارقة هنا، أن التدابير المقيّدة المفروضة على النساء من النظام الجمهوري الإسلامي، من قبيل الفصل بين الرجال والنساء أو الارتداء الجبري للحجاب، والتي كانت مصدر استياء وإجهاد وظلم، أتاحت للنساء جعل المسألة في سبيل المشاركة الفعّالة في الفضاء العام. فكانت المؤسسات التعليمية، ومكان العمل، والمناصب العامة، والفضاءات العامة في المدن على كلّ حال مندمجة في نظام إسلامي ضمن، نظريّاً، احترام الاستقامة والقيم الإسلامية على نحو ملائم. وفيما يتعلق بمن يسعيْن للهروب من البيئة القمعية للأسرة البطريركية، على الأقل هروباً مؤقتاً، كان هذا مساراً محبّذاً وحجة نافذة(٢٧).

على الرغم من ذلك، ظلّ هناك عدد من القيود والمعوقات القانونية نافذة المفعول. وكانت قصة المقاومة المنظّمة في السّنوات اللاحقة لموت الخميني على وجه الخصوص قصة سعت فيها المرأة إلى تأكيد دورها والاعتراف بحقوقها، كامرأة، ومسلمة، ومواطنة إيرانية في إطار الجمهورية الإسلامية. في الثمانينيات، كان من الواضح أن خطر استخدام وسائل منع الحمل الرسمي جاء ببعض الأثر، إذ كان ما يقرب من ربع النساء في سن الحمل يستخدمن وسيلة ما لمنعه. والواقع أنه بحلول عام ١٩٨٩، كانت الحكومة ملزمة بالاعتراف بهذا عبر رفع الحظر عن وسائل منع الحمل في عيادات الدولة. حتى معدلات الإجهاض، التي ظلّت غير قانونية وعقابها شديد، كانت في ارتفاع. والواقع أن إحدى النسويات الإسلاميات البارزات، أعظم طالقاني (Azam Taleghani)، التي كانت ـ أيضاً ـ عضواً في المجلس، أكّدت أنّ حق المرأة في السيطرة على خصوبتها وجسدها هو من حقوق الإنسان الأساسية(٢٨).

(٢٧) Shahin Gerami and Melodye Lehnerer, "Women's agency and household diplomacy: negotiating fundamentalism", *Gender and Society* 15/4 (2001) pp. 562-564.

(٢٨) Moghadam, *Modernizing women* (2003) pp. 208, 216.

لقد رأت في نفسها مسلمة ورِعة ومدافعة غيورة عن حقوق المرأة ورفاهتها، وانضمّ إليها في هذا نساء من أمثال مريم بهروزي وزهرة رهنورد وفايزة هاشمي، جميعهن حصلن على مقاعد في المجلس ومن ثَمّ، اعتُرف بهن «نساء إسلاميات» مخلصات لأفكار الجمهورية الإسلامية. ومع ذلك، كنّ عازمات ـ أيضاً ـ على ضمان وبتعبير بهروزي أن «بعض التقاليد مثل البطريركية والتوجّهات المعادية للمرأة وإهانتها يجب أن تختفي. فهذا ما تمّ نقله إلى الناس وتربيتهم على أنه الإسلام»(٢٩). من موقعهنّ، بوصفهن «من الداخل» تمكنَّ جميعاً ومعاً وبعقلانيتهنّ المتشابهة من العمل في جمعيات مثل جمعية المرأة للثورة الإسلامية والمعهد الإيراني الإسلامي للنساء. وكان الهدف هو الترويج لأنواع من الإصلاح من شأنها مقاومة المحاولات التي يبذلها رجال الدين وعامة الناس في اختزال المرأة في دور هامشي في الحياة العامة بالجمهورية الإسلامية(٣٠).

كان من خلال جهود كهذه لأشخاص كهؤلاء ومؤسساتهنّ وما أنشأنه من تحالفات في المؤسسة السياسية أن أعيدت جوانب من قانون الأسرة كانت قد ألغيت في السنوات السابقة على الثورة. وفي هذا السياق أعيد إحياء محاكم الأسرة، وأخذت مسمّى المحاكم المدنية الخاصة، وأصبحت مسؤولة عن التعامل مع قضايا الطلاق. وهذا ما فتح الطريق أمام النساء لممارسة أنشطة المناصرة سعياً لضمان موازنة سلطة المحكمة مع سلطة ربّ الأسرة. وهو ما أسفر في عام ١٩٩٢عن الحدّ من حقوق الرجل في الطلاق. كما فرضت على الرجال التزام تعويض المرأة ـ وهو الحق الذي امتدّ عبر منح المرأة «أجرة المثل». وهو ـ أيضاً ـ حق المرأة في المطالبة، كجزء من تسوية الطلاق، بالتعويض المالي على الأعمال المنزلية التي أدّتها خلال سنوات الزواج، محسوبة بوصفها أجراً عن

(٢٩) Moghadam, *Modernizing women* (2003) pp. 216-217, quoting interview in Zan-e Rouz, 1994.

(٣٠) Fereshteh Ahmadi, "Islamic feminism in Iran: feminism in a new Islamic context", *Journal of Feminist Studies in Religion* 22/2 (2006) pp. 33-53; Ziba Mir-Hosseini, "Women and politics in post-Khomeini Iran: divorce, veiling and emerging feminist voices", in: Haleh Afshar (ed.), *Women and politics in the third world* (London, 1996) pp. 142-170; Louise Halper, "Law and women's agency in post-revolutionary Iran", *Harvard Journal of Law and Gender* 28/1 (2005) pp. 110-142.

العمل(٣١). في الوقت نفسه، ربحت النساء الحقّ في عودة الظهور في نظام المحاكم الإيرانية، سواء في منصب قاضيات استشاريات في المحكمة المدنية أو كممثّلين للدفاع، وفيما يتعلق بمسألة تعدّد الزوجات، كان تنوّع آراء رجال الدين حول الشروط الملائمة لممارسته هو ما أتاح للمحاكم الإصرار على حصول الرجل على موافقة الزوجة الأولى قبل أن يتزوّج بالثانية(٣٢).

كان لتغير المناخ السياسي بعد انتخابات آية الله محمّد خاتمي رئيساً للجمهورية في عام ١٩٩٧ أن يدعم هذه العمليات ويوسّعها. فقد أتاحت توجّهاته الأخلاقية الليبرالية تعيين النساء في بعض المناصب البارزة بالحكومة، مثل: مسومة ابتكار التي عيّنها نائب الرئيس المسؤولة عن شؤون البيئة، وأعظم نوري، نائب وزير الثقافة للشؤون القانونية والبرلمانية(٣٣). على المنوال نفسه، كان لهذه التدابير - أيضاً - أن تجعل من المرأة هدفاً خاصاً لردود أفعال عنيفة نظّمها المحافظون. فقد وجدوا في هذا الجانب من الإصلاح خطوة أبعد من اللازم، وسعوا إلى إفساد التقدّم الذي حقّقته المرأة. وفي هذا، استخدموا أغلبيتهم في المجلس (حتى عام ٢٠٠٠) وفي الإدارة لإدخال تشريع كان في واقع الأمر أبعد ما يكون عن حقائق المجتمع الإيراني مما يثبت أنه من المستحيل تطبيقه. لم يقتصر ذلك على هذا المجال فحسب، بل امتدّ إلى كامل مجال البرنامج الإصلاحي؛ إذ تجمّع المحافظون ورجال الدين وغيرهم بغية إعاقة ما كان خاتمي وحلفاؤه يسعون لتحقيقه. وهذا ما ولّد مشاعر الإحباط وخيبة الأمل التي ميّزت الأعوام الأخيرة من مدّة رئاسته، ممّا خفّض من معنويات الحركة التي عقدت آمالاً كثيرة عليه وأدّى إلى تفكّكها(٣٤).

---

(٣١) Moghadam, *Modernizing women* (2003) p. 219; Halper, "Law and wom-en's agency" (2005) p. 100.

(٣٢) Ziba Mir-hosseini, "Conservative-Reform conflict over women's rights in Iran", *International Journal of politics, Culture and Society* 16/1 (2002) p. 39; Nahid Yeganeh, "Women, nationalism and Islam in contemporary political discourse in Iran", *Feminist Review* 44 (1993) pp. 10-11.

(٣٣) Moghadam, *Modernizing women* (2003) p. 215.

(٣٤) Mir-Hosseini, "Conservative-Reform conflict" (2002) p. 40; Ziba Mir-Hosseini, "How the door of ijtihad was opened and closed: a comparative analysis of recent family law reforms in Iran and Morocco", *Washington and Lee Law Review* 64/4 (2007) pp. 1504-1505.

وبصرف النظر عن مدى ما سبّبه السجل التشريعي من إحباط، فإنّ مدّتَي رئاسة خاتمي شهدت ازدهاراً للمرأة في النشاط الصحافي وفي الأدب والتعبير الفني. وكان جزء كبير من هذا الازدهار موجّهاً إلى قضايا اجتماعية وسياسية تهمّ إنثوي، وتشمل الحقوق الزوجية والعنف المنزلي، والعمل وتكافؤ الفرص، والارتداء الجبري للحجاب، وقضايا صحة المرأة وضرورة اتحاد إنثوي. وتطوّر قطاع نشر أعمال النساء ليمنح هذه القضايا صوتاً يعبّر عنها، وينعكس في تنسيق حملات لنشر أوجه الظلم أو الحاجة إلى الإصلاح. وهو ما جمع بين النساء العلمانيات والإسلاميات ممّن وجدن، وعلى الرغم من اختلاف نهجهنّ للمشكلات، أنهنّ يشتركن في مجموعة من الهموم حول كثير من المشكلات التي تواجه المرأة في الجمهورية الإسلامية.

تحقّق للنساء ـ أيضاً ـ وضعاً جيّداً، عندما أسفر ردّ الفعل العنيف من المحافظين عن انتخاب رئيس مثل محمود أحمدي نجاد في ٢٠٠٥، ومجلس رجعي. فقد بدا الاثنان عازميْن على إعادة فرض قراءة متزمتة وتمييزية لحقوق الإيرانيين، ولا سيّما في مسائل النوع الاجتماعي والنشاط الجنسي. وفي الممارسة العملية، ثبت أنّ هذا أصعب ممّا كان متوقّعاً. فمن الصحيح أن بعضاً من أشرس القوانين الحاكمة للنشاط الجنسي وسلوك المرأة وضعت حيّز التنفيذ. وبالمثل، كانت هناك محاولات للتضييق على الضوابط الخاصة بملبس النساء؛ إذ حاولت الشرطة وغيرها من هيئات الدولة فرض تفسيرات أكثر حزماً وشدة للحجاب «السليم». ومع ذلك، فقد واجهت السلطة في هذا المجال كما في غيره مقاومة واسعة. وطالما كانت المرأة الإيرانية ماهرة في تحويل القواعد الحاكمة للحجاب إلى شيء من شأنه في حقيقة الأمر أن يظهر، مثلما زعم الخميني نفسه في عام ١٩٧٩، أنه لا يمثّل علامة على القمع ولا على العزلة. فالحجاب في نظر كثير من النساء الإيرانيات سواء أخذ شكلَ الشادور أو شكلاً من الحجاب أقل تغليفاً مثل غطاء الرأس والعباءة، قد استخدم للتشديد على إمكانية الوصول المتساوي للمناصب العامة والمجال العام. حتى النسويات الإسلاميات ممّن اعتقدن صراحة أنّ الحجاب كان ملائماً لظروفهن الخاصة ومعتقداتهن كن يزددن انتقاداً للقوانين التي سُنّت لجعله إلزامياً على جميع النساء، مستشهدات مراراً وتكراراً

بالدليل القرآني من أنه «لا إكراه في الدين»[٣٥].

فيما يتعلّق بمن استأن من الاضطرار إلى الخضوع لقانون الزيّ، كانت هناك طرائق كثيرة لهدمه. تعديله بما يخدم التعبير عن الذات، الموضة أو الصيحات والجاذبية المرتبطة بالنوع الاجتماعي مع البقاء على الرغم من ذلك في إطار التفسير الحرفي الصارم للقانون ليصبح فناً جميلاً. كانت هذه أعمال متعدّدة من المقاومة الفردية والاجتماعية، لم تنظّم جماعياً ولم يقصد بها تأثير مباشر على علاقات السلطة. ولكن على مستوى التراكم، كان التأثير العام والظاهر هو التشكيك في قدرة الحكومة على ممارسة السلطة على جزء جوهري من الجماهير الإيرانية. وبالمثل، كان لجهود القمع أو تثبيط مثل هذا التحدّي العلني أن تسفر في الغالب عن نتائج مضادة، مثل: تعريض السلطات للنقد بل للسخرية، كانت تلك هي حالة حجّة الإسلام كاظم صديقي، إمام الجمعة في طهران الذي أكّد في نيسان/أبريل ٢٠١٠ أنّ «نساء كثيرات ممّن لا يرتدين على نحو محتشم إنما يتسبّبن في انحراف الشباب وينشرن العهر في المجتمع مما يزيد من الزلازل»[٣٦].

وفي مجالات أخرى، ثبت من الأصعب على الحكومة أن تعصف بحقوق كسبتها المرأة على مرّ العقود السابقة، وذلك على الرغم مما يُمارس عليها من ضغوط لتنفيذ ذلك. فبحلول عام ٢٠٠٩، كانت النساء ما زلن يمثّلن أكثر من خمسين في المئة من طلاب التعليم العالي، على الرغم من أن مركز بحوث المجلس (Majles Research Center) حدّد في ٢٠٠٨ أن هذا تيار ينذر بالخطر. وهو ما دعا الحكومة إلى التصرّف لوقف هذا التيار أو تبطيئه قبل أن يفضي إلى «تفاوت اجتماعي واختلال في التوازن الثقافي والاقتصادي بين الرجال والنساء». وهذا ما أطلق جدلاً عاماً تأكّدت فيه حقوق المرأة في التعليم العالي بطريقة صريحة عبر منظّمات حقوق المرأة، وفي قطاع التعليم العالي عموماً وعبر عدد من الشخصيات العامة البارزة. هكذا كان الرد الذي دفع الحكومة إلى إنكار وجود أيّ خطط لتقييد التحاق النساء بامتحانات القبول في الجامعة. وعلى الرغم من ذلك، اقترح

(٣٥) Moghadam, *Modenizing women* (2003) p. 217, citing Faeza Hashemi.

(٣٦) "Iranian cleric blames quakes on promiscuous women", BBC News-Middle East, <http://news.bbs.co.uk/go/em/fr/-/1/hi/world/middle_east/8631775.stm> [accessed 14 May 2010].

المتحدّث باسم الحكومة أنّ «التمييز الجنسي» سوف يطبق على قطاعات بعينها في القوة العاملة، وذلك في عودة إلى فكرة أنّ النساء ينبغي أن يلقين المساعدة لأداء نوع التدريب والتعليم «المناسب» لهن ـ أو ما تحسبه العناصر التي هي أكثر محافظة في الحكومة مناسباً من وجهة نظرها. ولم يكن لهذه الوعود المصاغة بغموض أو التهديدات أي معنى. فنظراً إلى عجز الحكومة الإيرانية العام عن إدارة قطاع التشغيل، ناهيك بنسبة البطالة المتزايدة، لم يكن هناك خطة عمل رسمية. ولكن، كان هذا في حدّ ذاته يعني أن النساء كنّ أول من يضحّى بهن ويسرّحن في أوقات الأزمة[٣٧].

في أعقاب أزمة إعادة انتخابه في عام ٢٠٠٩، أظهر الرئيس نجاد أنه كان على وعي بالثمن الذي كان ليؤديه نظير تنفير الناخبات. لذا؛ حاول تجنّب التهمة بأن إدارته قد ميّزت ضدّ المرأة وهمّشتها. على أثر ذلك رشّح ثلاث سيدات لمنصب وزيرة. إحداهن، مرضية وحيد دستجردي، التي صادق المجلس على تنصيبها وزيرة للصحة، وأصبحت أول سيدة وزيرة منذ ثورة ١٩٧٩. وعلى الرغم من إيمانها بالفصل الصارم بين الرجل والمرأة في الرعاية الصحية، وكونها على أية حال سيدة محافظة، فقد مثّلت رمزاً للاعتراف العام بحقّ المرأة في المشاركة الكاملة بالشؤون العامة[٣٨]. ومع ذلك فقد سبق هذه اللمحة وتلاها تدابير أكثر واقعية اتخذت ضدّ منظمات المرأة، ومنشوراتها، ومواقعها الإلكترونية على شبكة المعلومات/الإنترنت، وكذلك ضدّ ناشطات مثل: مريم حسين خواه، وبارفن أردلان، وجلوه جاهاوري، وناهد كيشاروارز، اللائي حكم عليهن جميعاً بالسجن عقاباً على «نشر دعاية مضادة للدولة»[٣٩]، وقد أظهرت المشاركة النشطة لكثير من النساء في الاحتجاجات التي دامت طويلاً التي تلت «الانتخابات المسروقة» في عام ٢٠٠٩ أن اللمحات الرمزية لا يعتد بها كثيراً إذا كانت سلطة الرئيس نفسها محلّ شكّ لدى قطاع كبير من الجماهير الإيرانية. فلم يكن الإيرانيون

---

(٣٧) Iraq Gorgin, "Does the Iranian government fear educated women?" <http://www.iran-press-service.com/ips/articles/-2008/does-iranian-government-fear-educated-women-shtml> [accessed 14 May 2010].

(٣٨) "Iran backs first woman minister", BBC News - Middle East, <http://news.bbc.co.uk/1/hi/8235264.stm> [accessed 14 May 2010].

(٣٩) Amnesty International Report 2009, <http://report2009.amnesty.org/en/regions/middle-east-north-africa/iran> [accessed 4 April 2011].

يردّون على أساس النوع الاجتماعي بل بوصفهم مواطنين غاضبين من انتهاك حقوق مواطنيهم.

نضال المرأة الفلسطينية من أجل التحرير

لهذه الموضوعات المحورية كلّها أصداء في المقاومة الفلسطينية الطويلة والأدوار التي اضطلعت بها المرأة. فكما كان الحال في إيران، ألقى مجال المقاومة الوطنية الأوسع الضوء على بعض الطرائق التي حَدَت بالحركة القومية ـ سواء العلمانية أو الإسلامية ـ أن ترفع المرأة رمزياً فيما هي في الواقع تهمّشها وتعصف بحقوقها. لقد واجهت المرأة في فلسطين سلسلة من التحدّيات، فرضتها التناقضات بين الأدوار المختلفة التي يتعيّن على المرأة ممارستها بوصفها ناشطة في المقاومة الفلسطينية. وسعياً لحلّ هذه المعضلة، تحتّم على المرأة وضع استراتيجيات في إطار حركات مقاومة أكبر وأحياناً ضدّها. لقد حاولت تغيير التوجُّهات والتوقُّعات، وفي الوقت نفسه تجنّب الاتهام بتقويض حركة المقاومة الوطنية أو الإسلامية عامّة. كذلك تحتّم على النساء أن يضعن في الاعتبار الأعراف التي تحكم سلوك المرأة في المجتمع الفلسطيني؛ إذ طالما أدّى فشل الامتثال لهذه الأعراف إلى النبذ من المجتمع والعزلة والتعرّض للعنف.

كان لهذه الخبرات، في نظر بعض الناس، أن تطرح السؤال حول ما إذا كانت المرأة تكافح في ظلّ احتلال مزدوج ـ الإسرائيلي من ناحية والمجتمع الفلسطيني البطريركي من ناحية أخرى. وتشكّل التوجّهات المصاحبة لهذا الوضع جزءاً أساساً من حركات سياسية غالباً ما روّجت ومن دون تمحيص لتقاليد بعينها، أو تفسيرات تقليدية للقانون الإسلامي، وذلك باسم «الأصالة» الوطنية أو الإسلامية. وهو ما كان له أثرٌ مباشر في الفرص المتاحة للمرأة في المجتمع الفلسطيني المعاصر تحت الاحتلال. وعلى المدى الأطول، يخشى بعضهم من أن يشكّل هذا الإطار القانوني للدولة الفلسطينية المستقبلية بطرائق تضرّ بمصلحة المرأة. وهو الخوف الذي دفع المرأة الفلسطينية إلى مقاومة أيّ محاولات لصياغة مفهوم عن السلطة في القانون بأبعاد مرتبطة بالنوع الاجتماعي.

أدّت المرأة، تاريخياً، دوراً مهمّاً في تنظيم المقاومة الفلسطينية

ومساندتها منذ عشرينيات القرن العشرين. وظلّ هذا الدور، حتّى وقت قريب، مهضوماً نسبيّاً في الروايات الوطنية مقارنة بالتصوير البطولي للمقاتلين المسلّحين والقادة السياسيين في انتفاضات عقد العشرينيات، أو التمرّد المتواصل في الثلاثينيات. ولكن في أثناء فترة الثورة الفلسطينية من عام ١٩٣٦ إلى عام ١٩٣٩، على وجه الخصوص، منح التنظيم الواسع للعصيان المدني والمقاطعات والإضرابات والتعبئة الاقتصادية والاجتماعية المرأة دوراً رئيساً. فهي سواء بتنظيمها في الأسر أو العشائر أو الروابط القروية أو التجمّعات السياسية أدت دوراً حيويّاً في الحفاظ على زخم حركة كان لها أثرٌ سياسيٌّ نافذ المفعول، حتّى لو كان الأمر قد انتهى، أخيراً، بهزيمة على الجبهة العسكرية عبر الاستراتيجيات المضادة للعصيان(٤٠).

بالمثل، وفي أعقاب «النكبة» ١٩٤٨، أظهرت المرأة تضامناً في معسكرات اللاجئين وغيرها وكانت في عون الأسر التي هُجّرت بأعداد كبيرة سواء بالطرد القسري أو الفرار من فلسطين. كانت الثورة، وما تكبَّده مئات الآلاف من الفلسطينيين من خسارة أراضيهم ومصادر رزقهم في عام ١٩٤٨ قد أخلّا بتوازن القوى، وكذلك وعلى نحو خبيث وخفي بالكفاءة الذاتية بين الرجال والنساء. فالصفات البطولية المقدّرة عالياً بوصفها جزءاً من صورة الذكورة لم تعد شيئاً مذكوراً أمام القوات التي اجتمعت على الفلسطينيين. فلم يكن الرجال الفلسطينيون قادرين على الدفاع لا عن أسرهم ولا أراضيهم، ووجدوا أنفسهم مقودين كالقطعان في معسكرات اللاجئين، معتمدين على مساعدات من هيئات إغاثة اللاجئين. وأظهرت شهادات لا تحصى، أنّ هذا لم يقلّل من المطالب المفروضة في الغالب بصورة قمعية على المرأة داخل الأسرة البطريركية، ولكنّه جعلها محوراً لبقاء وحدة الأسرة نفسها؛ إذ كانت من نواحٍ كثيرة، جوهرية في الهُويّة الفلسطينية نفسها، وبطريقة لم تكن واضحة من قبل. وقد تحمّلت غالباً أعظم العواقب الوخيمة والمسيئة وأحياناً العنيفة الشديدة الوطأة. ومع ذلك، لم يفضِ هذا إلى طمس مركزية المرأة في قصة المقاومة الفلسطينية وفي التكرار الناجح للثيمة

---

(٤٠) Rashid Khalidi, *Palestinian identity* (New York, 1997) pp. 26-27; Ellen Fleischmann, *The nation and it's "New women": the Palestinian women's movement 1920-1945* (Berkeley, CA, 2003) pp. 115-136.

المتواترة في روايات المقاومة ـ وهي «الصمود»[٤١].

ومثلما كان متوقَّعاً تماماً، ومع بداية عودة المجتمع الفلسطيني إلى الظهور في العقود اللاحقة على النكبة، نسبت حركة التحرير الواعدة ـ بتبنِّيها موقفاً قوميّاً وأحياناً إسلامياً ـ إلى المرأة دوراً مهمّاً من الناحية الرمزية ولكنّه هامشيّاً من الناحية العملية. وكان الاستثناء في هذا السياق للتنظيمات الفلسطينية الاشتراكية والماركسية، مثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين. كانت حركات مثل هذه حادّة في نقدها القيَمَ التقليدية البطريركية، نافية أهمّيتَها وما زعم عنها من مركزية للهُويّة الوطنية الفلسطينية. وفي المقابل، أكّدت تلك الحركات المساواة بين الجنسين وأهمّية مشاركة المرأة الفعّالة في نضال التحرير الثوري. وبالطبع، ونتاجاً لنوع بعينه من الخطاب الماركسي، كان لدى أعضاء كثيرين في هذه الحركات مفاهيم ذات صبغة تتعلق بالنوع الاجتماعي فيما يخصّ تقرير المصير. وهنا كانت صفات «الذكر» من بطولة وإقدام عسكري متصدّرة إلى حدٍّ كبير، وكلّما تمكّنت المرأة من أن تباري الرجل في هذه الصفات، لم يعد أمامها ما يعوق قبولها في صفوف النشاط الثوري الفلسطيني، ما لم يكن في دوائره القيادية. وتعدّ إحدى أكثر ممثّلات هذا التيار ورموزه الخالدة ليلى خالد في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، كانت عضواً في الوحدة التي اختطفت طائرة تابعة للخطوط (TWA) الأمريكية عام ١٩٦٩ وحاولت خطف طائرة تابعة لخطوط العال الإسرائيلية عام ١٩٧٠. لم تكن صورتها، وهي بالكوفية الفلسطينية ممسكة بسلاح آلي، أيقونة للمقاومة الفلسطينية فقط، بل ـ أيضاً ـ للثورة في العالم الثالث طوال عقد السبعينيات ـ وساعدت في تأكيد الأدوار الجديدة التي بدا أنّ المرأة نحتتها لنفسها في حركات التحرير الفلسطينية[٤٢].

---

(٤١) Laleh Khalili, *Heroes and martyrs of Palestine* (Cambridge, 2007) pp. 182-183; Julie Peteet, *Gender in crisis: women and the Palestinian resistance movement* (New York, 1991); Kathy Glavanis-Grantham, "The women's movement feminism and national struggle in Palestinian - unresolved contradictions", in Afshar (ed.), *Women and politics* (1996) pp. 171-185.

(٤٢) Leila Khaled, *My people shall live-autobiography of a revolutionary by Leila Khaled as told to George Hajjar* (Toronto, Canada, 1975); Rajeswari Mohan, "Loving Palestine: nationalist activism and feminist agency in Leila Khaled's subversive bodily acts", *Interventions* 1/1 (1988) pp. 52-80.

كان الواقع، بطبيعة الحال، فيما يخصّ أغلبية النساء الفلسطينيات، شديد الصعوبة؛ سواء في المنفى أو في الأراضي المحتلّة في الضفّة وغزّة. فقد حاولت السيّدات اللاتي يعشن في معسكرات اللاجئين في لبنان أو في البلدات والقرى المحتلة في القطاع أو في الضواحي مترامية الأطراف في غزّة ضمان عدم تجاهل قضايا المرأة ولا تركها لقرار الرجل وقمعه. وباعتبار الرجال قادة لتنظيمات سياسية، أو أرباب أسر وعشائر ذوي توجّهات بطريركية، فكان من شأنهم تحديد المصلحة الوطنية الجماعية، تاركين للنساء مساحة ضيّقة للتعبير عن أنفسهن في النضال الأكبر من أجل التحرير. ومن ثَم، أصبح الإصرار على مقاومة مثل هذا القمع أو التهميش ملمحاً من ملامح الحركات النسائية في سبعينيات القرن الماضي وثمانينياته. ولم تكن النساء في هذا ينصّبن أنفسهن لمقاومة التنظيمات السياسية الفلسطينية المهيمنة. على العكس كنّ وبأعداد كبيرة منتميات إلى تلك التنظيمات، سواء الوطنية منها أو الاشتراكية أو الإسلامية. شاركت النساء في لبنان أهداف هذه التنظيمات في المقاومة الرئيسة للقوات السياسية والعسكرية التي اجتمعت على الفلسطينيين، وفي الأراضي التي تحتلّها إسرائيل، دعمن - أيضاً - المقاومة ضدّ الجهود الإسرائيلية الساعية لاستدامة الاحتلال وانتهاك حقوق الفلسطينيين.

في الأراضي المحتلّة، اتسمت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين وعبر اتحادية لجان عمل المرأة، بالنشاط المتميّز؛ إذ كان الاعتقاد السائد في هذه الجبهة أن تنظيم المرأة وتعليمها وتشغيلها أمر جيّد لنفسها وجزء رئيس من استراتيجية المقاومة للفلسطينيين الرازحين تحت الاحتلال الإسرائيلي. مثلما ذكرت الناشطة والأكاديمية فدوى اللبّادي: «لقد أردنا تنظيم النساء في [العمل الوطني] وأردنا تغيير الواقع الاجتماعي الذي يعشن فيه»[٤٣]. على العكس من ذلك، اعتقدت نساء الاتحادية أنّ مشاركة النساء الفعّالة في نضال التحرير الوطني كان شرطاً سابقاً بل عاملاً مساعداً على تحرير المرأة في نضال أكبر من أجل المساواة بين الجنسين. وبتعبير برنامج اتحادية لجان عمل المرأة عام ١٩٨٨: «بقدر تقدّم الحركة النسائية المنظّمة والموحّدة في

(٤٣) Frances Hasso, "The "Women's Front": nationalism,feminism and mod-ernity in Palestine", *Gender and Society* 12/4 (1988) p. 446.

مواجهة سياسات الاحتلال، وبقدر إنجاز دورهنّ بوصفهنّ جزءاً حيوياً من الحركة الوطنية، ترسّخ النساء الفلسطينيات في الأراضي المحتلة وجودهنّ في المجتمع وتفرضه فرضاً(٤٤).

ومع تبنّيها مجموعة مختلفة من المبادئ والقيم، ولكن مع الهدف نفسه من مقاومة ما يمارسه الاحتلال من كسر المعنويات والإذلال، بدأت المجموعات النسائية المرتبطة بالإخوان المسلمين في غزّة على نحو خاصّ بتنظيم مجموعات للمساعدة الذاتية وتأسيسها؛ ففي ١٩٨١، كوّن المجمع الإسلامي التابع للإخوان، «جمعية الشابات المسلمات. واتساقاً مع انتمائها السياسي، أعادت الجمعية إنتاج أفكار الإخوان فيما يتعلّق بدور المرأة وسلوكها، ولكنّها في هذا أرست أسس النسوية الإسلامية التي كانت لتميّز الحياة الاجتماعية والسياسية في غزّة في القرن الحادي والعشرين. مبدئيّاً على الأقلّ وافق أعضاء الإخوان وحركة حماس على ضرورة اضطلاع النساء بدور سياسي كامل وفعّال، سواء في مجلس الشورى أو وزيرات بمسؤولية حكومية. ولكنّهم رفضوا فكرة أن تكون المرأة على رأس الحكومة أو قائداً عامّاً(٤٥).

على الرغم من ذلك، وفي خلال فترة الانتفاضة الأولى (١٩٨٧ ـ ١٩٩١) وبعدها بدأت التنظيمات النسائية ـ العلمانية والإسلامية وغير المنتمية إلى أحزاب ـ في الظهور بأدوار رئيسة. فقد أصبحت ناشطة في المقاومة الوطنية وساعدت في تطوير استراتيجيات متعدّدة للانتفاضة. ومع اشتداد حملة العصيان المدني وقتذاك، والتي أوصلت الحياة الطبيعية في الأراضي المحتلّة إلى حالة من الركود التامّ معطّلة بذلك التنقّل والتجارة والتعليم، أصبحت منظمات المرأة في مزيد من النشاط. إذ نظّمت البدائل التي من شأنها المحافظة على تسيير الأمور للفلسطينيين وفي الوقت نفسه الانسجام مع نمط الإضرابات والمقاطعات التي كانت جزءاً رئيساً من رسالة الانتفاضة. وفي هذا الصدد كان وضع الاكتفاء الذاتي الفلسطيني في قلب استراتيجية

(٤٤) Hasso, "The "women's Front"" (1998) p. 449.

(٤٥) Jeroen Gunning, *Hamas in politics-democracy, religion, violence* (London, 2009) pp. 30-31, 62; Maria Holt, "Palestinian women and the intifada-an exploration of images and realities", in: Afshar (ed), *Women and politics* (1996) pp. 186-187, 193-203.

المقاومة قد ميّز تحدّي الفلسطينيين للمحتلّين الإسرائيليين والعالم الخارجي، وكان ـ أيضاً ـ وسيلة لبناء التضامن في فلسطين. وهنا كان لجمعيات المرأة، والتعاونيات، ودوائر التعليم ومحو الأمّية، ولجان المقاطعة، ومراكز رعاية الأطفال وشبكات التواصل دور مركزي. وعلى الدرجة نفسها من أهمّية المتاريس من الإطارات المشتعلة ورشق قوّات الاحتلال بالحجارة، كانت حركة المرأة ولو بصورة أقلّ مشهدية تحتلّ قلب البنية الأساسية للمقاومة ممّا ساعد على استمرارية الانتفاضة(٤٦).

غير أنّ طبيعة الانتفاضة نفسها كانت قد بدأت في التغيّر مع الوقت. فقد بدأت كسلسلة من الأعمال التي انطلقت من عامّة الناس وتشكيلاتهم القاعدية. وهؤلاء هم من مكّنوا المهمّشين والمقموعين، معضّدين قدرتهم على المساعدة الذاتية والانضباط الذاتي، ولكن سرعان ما وقعت الانتفاضة تحت سيطرة تشكيلات سياسية محلّية تحالفت هي نفسها مع التيّار السائد من منظّمات المقاومة الفلسطينية. وسواء ارتبط ذلك بمنظمة التحرير الفلسطينية أو بأية أطراف أخرى، جنح هذا الوضع عموماً في اتجاه تثبيط الأنشطة العفوية والمتولّدة ذاتيّاً. ولكنّ الأمور آلت في الأخير إلى تجميع الأطراف كافّة في فلك التنظيمات الفلسطينية الرئيسة، التي سادت أهدافها واستراتيجياتها الموقف(٤٧). وكان شعور النساء في أجزاء كثيرة من الأراضي المحتلّة، بآثار هذا الوضع أكثر حدّة من أيّ فئة أخرى. أصبح سلوكهنّ موضع الاهتمام اللصيق والمقتحم لجماعات الشباب المسلّحة، الذين تخرّجوا في مدرسة متاريس الانتفاضة إلى شرطة البلدات والقرى الفلسطينية. وغالباً ما وجدت النساء أنفسهن في خطر، متّهمات «بالتواطؤ المعنوي» من أجل سلوك لم يعجب المنصّبون أنفسَهم حرّاساً للآداب العامّة(٤٨). ففي غزّة ومع ظهور حماس وغيرها من التنظيمات الإسلامية، خُصّت النساء بمعاملة

---

(٤٦) Rabab Abdulhadi, "The Palestinian women's autonomous movement: emergence, dynamics and challenges", *Gender and Society* 12/6 (1988) pp. 656-657; Philipia Strum, "West Bank women and the intifada: revolution within the revolution", in: Suha Sabbagh (ed.), *Palestinian women of Gaza and the West Bank* (Bloomington, IN, 1998) pp. 63-77.

(٤٧) Cheryl A. Ruberberg, *Palestinian women: patriarchy and resistance on the West Bank* (Boulder, CO, 2001) pp. 63-77.

(٤٨) Frances Hasso, *Resistance, repression and gender politics in occupied Palestine and Jordan* (Syracuse, NY, 2005) pp. 122-126.

مختلفة، ولأسباب جد مألوفة، أصبحن أهدافاً لسلسلة من تدابير «إسلامية» متميّزة والحاملات الرئيسات لها، وهو ما شمل الارتداء الجبري للحجاب - وهو الشيء الذي استغرقت القيادة العلمانية للانتفاضة وقتاً طويلاً في الردّ عليه. حتّى على الرغم مما توصّلت إليه القيادة في الأخير من معارضة الارتداء الجبري للحجاب، فلم تستطع حماية النساء من تعرّضهن لعنف بدني في غزة حال ظهورهن في الأماكن العامة «سافرات»[٤٩].

أصبح تحدّي استقلال المرأة أكبر بعد اتفاقيات أوسلو في عام ١٩٩٣. وهو ما أدّى إلى تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية بما تميّزت به من بنية توريثية على رأسها ياسر عرفات وزملاؤه العائدون من المنظمة. وتحتّم على النساء في الأراضي المحتلّة ممّن كنّ يناضلن فعليّاً مع نظام يزداد في قيوده يوماً بعد يوم فرضته حماس وغيرها من الإسلاميين في غزة، تحتّم عليهنّ وقتئذٍ التعامل مع السلطة الفلسطينية. من هذه الناحية، ازداد توجّسهنّ وخوفهنّ من طرائق تحوّل السلطة إلى ما يسمّى البنى المحلية «التقليدية» للسلطة - عشائر، ومجموعات قرابة، وزعماء القرى - بما تحمله في ثناياها من تحيّزات بطريركية لترسيخ سيطرتها[٥٠]. لذا؛ كانت تجربة حكم السلطة الفلسطينية في نظر كثيرين مخيّبة للآمال؛ إذ جاء دعمها للمرأة وقضاياها أقل ممّا وُعدت به المرأة مقارنة بتلك التي تحظى بها في المنفى.

على العكس من ذلك، بدا الأمر في نظر كثيرين كما لو كان من إصرار السلطة السيطرة على كلّ شيء سوف يكون محبطاً حتّى للمناصرين المتواضعين لحماية حقوق المرأة. ففي عام ١٩٩٤، عقدت تجمّعات نسائية مؤتمراً صحافيّاً في القدس للإعلان عن النصّ المتّفق عليه (الذي كان بالفعل موضوع جدل شديد دام ستّ سنوات) لإعلان مبادئ حقوق المرأة الفلسطينية. وفي ردّ سريع أرسلت السلطة إحدى وزيرات عرفات وهي أمّ جهاد (انتصار الوزير) لتولّي مهمّة الحدث والاضطلاع بالمسؤولية عن الإعلان نيابة عن زعيمها. وفي ظل سِجلّ عرفات وسجلّ كثيرين من حلفائه المقرّبين في صياغة الإعلان، أثارت هذه الحركة احتجاجاً فورياً شاركت فيه

---

(٤٩) Abdulhadi, "Palestinian women's autonomous movement" (1998) p. 657.

(٥٠) Fdwa Allabadi, "Secular and Islamist women in Palestinian society", *European Journal of Women's Studies* 15/3 (2008) pp. 185-186.

منظمات نسائية كثيرة وأدّى إلى تعليق الحدث كلّه[٥١]. ولكن الإعلان كان في نظر كثيرين بمنزلة المفتاح لضمان أن يكون أيّ مشروع لقانون الأحوال الشخصية تتبنّاه السلطة مجدداً المبادئ التي تؤمّن هذه المنظّمات بجوهريتها في حماية حقوق المرأة الفلسطينية. ولكن، بعيداً تماماً عن الأداءات المسرحية التي كشف عنها الحدث الذي لم يتمّ في ١٩٩٤، فقد ثبت أنّ أيّ مشروع لقانون الأحوال الشخصية لجميع الفلسطينيين في الأراضي المحتلّة يعدّ أمراً خلافياً يستعصي على الحلّ في مدة قصيرة. فإلى جانب السلطة الفلسطينية نفسها، والأراضي المحتلّة، كان موضوع أيّ مشروع سيطغى عليه في عام ٢٠٠٠ عنف انتفاضة الأقصى وتوابعها في السنوات اللاحقة.

المفارقة هنا أنّ الشبكات والمنظمات التي طوّرتها المرأة الفلسطينية إبّان سنوات الاحتلال والانتفاضة كانت لتخدمهنّ جيّداً في سعيهن إلى مقاومة التبنّي البطريركيّ للسلطة الفلسطينية في الضفّة وغزة. شكّلت هذه التشكيلات جزءاً من مجتمع مدني فعّال وجدلي في فلسطين واجه كلاً من السلطتين الفلسطينية والإسرائيلية. وفي هذا السياق وقفت سميحة خليل من إحدى المنظمات غير الحكومية المستقلة ذات الخبرة وتسمّى «إنعاش الأسرة» بوصفها المرشّحة الوحيدة للمعارضة ضدّ ياسر عرفات في الانتخابات الرئاسية عام ١٩٩٦، على الرغم ممّا أحاط ذلك من أمل ضعيف للتأثير في النتيجة[٥٢]. وفي غزة؛ إذ كان تأثير حماس والجهاد الإسلامي ونفوذهما السياسي محسوساً في الشوارع والمخيمات، فقد اصطفت جمعيات المرأة مع هذا التيّار فيما يتعلّق بالاحتلال، أو الوطنيين الفلسطينيين العلمانيين. ومع ذلك، وكما كان في إيران، لم يكنّ على استعداد للخضوع إلى تفسير بطريركي تحت هيمنة كاملة من الرجال على واجباتهنّ وحقوقهنّ في الإسلام.

(٥١) Adulhadi, "Palestinian women's autonomous movement" (1998) pp. 666-668; "The women's document: a tool for women's empowerment and struggle - an interview with Eileen Kuttab", pp. 121-126, in: Suha Sabbagh (ed.), *Arab Women - between defiance and restraint* (New York, 1996).

(٥٢) Nathan Brown, Palestinian civil society in theory and practice (paper presented at the International Political Science Association, Washington DC, May 2003) p. 16. She won 11.5 % of the vote against Arafat's 88.2%, <http://www.sog-rc27.org/Paper/DC/Brown.doc> [accessed 16 May 2010].

على العكس من ذلك، وعبر وسائل متنوّعة ـ مجموعات نقاشية، وورش عمل، ومؤسسات تعليمية إسلامية ومنشورات ـ تجادلت النساء حول بعض المعايير من مثل فرض ارتداء الحجاب؛ إذ كنّ مقتنعات أنّها مسألة تعود إلى المؤمن الفرد. وبالمثل، أكّدن حاجة النساء إلى الانخراط في الاجتهاد ونَقَدْن القواعد المتزمّتة للتفرقة للتمييز بين الجنسين. وكان هذا في إطار إسلامي متميّز من المعايير والمعتقدات، ولكنّه قائم على تفسيراتهنّ الخاصّة. ومن ثَمّ، أعدن على نحو مؤثّر استلام مهمّة التفسير من الشيوخ الذكور والزعماء السياسيين للحركة الإسلامية(٥٣).

مرّة أخرى، وكما حدث في إيران والمغرب، كان بإمكان المنظّمات التي يسيطر عليها الرجال أن تجني السلطة والنفوذ، ولكن كان من الصعب عليها التخلّص من منظمات المرأة أو تهميشها بحكم تأثيرها كجزء أصيل في حركاتهم. فالواقع أنّ منظمات المرأة أدت دوراً مهمّاً في التعبئة وتأييد حماس، منفّذة دورها هذا عبر أنشطة تستهدف رفع الوعي الذاتي لدى الناس كمسلمين. ومثلما أكّدت سميرة الحلايقة إحدى أكثر مرشّحات حماس نجاحاً في انتخابات المجلس التشريعي عام ٢٠٠٦: «توجد آيات قرآنية عديدة وأقوال للنبي محمّد تحثّ المرأة على أن تكون ناشطة في السياسة والقضايا العامّة التي تؤثر في المسلمين». ومضت في قولها مستشهدة بحديث نبوي: «من لم يهتم بأمور المسلمين، فليس منهم»، موضّحة في المقابلة مراراً وتكراراً انطباق ذلك على النساء مثل الرجال(٥٤).

كان تلك ـ أيضاً ـ إلى حدٍّ ما الحالة في الحركات الوطنية التي هي أكثر علمانية في المقاومة الفلسطينية. فقد وجدت النساء أنّ السلطة الفلسطينية كانت أقلّ تقبُّلاً للأفكار التقدّمية حول حقوق المرأة والمساواة مقارنة بعضو تنظيماتها التي كانت في المنفى. وعلى الرغم من ذلك، ظَلَلْن يعملن من خلال الأحزاب الموجودة وعبر المؤسّسات الناشئة، وكذلك عبر

---

(٥٣) Islah Jad, "Between religion and secularism: Islamist women of Hamas", in: Fereshteh Nouraie-simone (ed.), *On shifting ground: Muslim women in the global era* (New York, 2005) pp. 172-198.

(٥٤) Interview with Samira al-Halayka conducted by Khalid Amayreh February 2010, Khalid Amayreh, *Islamist women's activism in occupied Palestine* (conflicts Forum Monograph, 2010) p. 3.

قطاع المنظّمات غير الحكومية المزدهر لضمان إيصال صوت المرأة وعدم تجاهل حقوقها. وفي هذا السياق وجدن أنفسهنّ في الوضع المألوف المتمثّل في محاولة استعادة سيطرة النساء على أجسادهن من قبضة الحركة الوطنية التي ادّعت أحقيّتها في النيابة عن الأمة. وهذا ما تأكّد عبر الخطاب السالب للقوة عن «الحرب الديمغرافية» التي أصبحت جزءاً مألوفاً من المواجهة بين إسرائيل والفلسطينيين.

كان من السمات الثابتة في الجدل العام الإسرائيلي ـ وهاجس حقيقي عند اليمين الإسرائيلي ـ الخوف من أنّ المجتمع اليهودي في إسرائيل/ فلسطين سينقص عدده في غضون عقود بسيطة أمام أعداد السكّان العرب (مسلمين ومسيحيين) بسبب معدّل الولادة الفلسطينية. وهذا ما استغلّه القوميون الفلسطينيون، العلمانيون منهم والإسلاميون، للتدليل على الأهمّية الحيوية لخصوبة المرأة الفلسطينية بالنسبة إلى القضية الفلسطينية. وهذا ما جعل أجساد النساء ودوراتهن الإنجابية شأناً مشتركاً متعلقاً بالأمة، وقد استاءت نساء كثيرات من هذا سواء على مستوى المبدأ أو آثاره في تحكّم المرأة بجسدها وحياتها. وتعرّضت هذه الحجّة لهجوم شرس من نساء قاومن، وبتعبير حنان عشراوي الخالد، المفهوم القائل إنّ أجسادهنّ هي «مفرخات» الأمة الفلسطينية. وهو نهج يتناقض في نظر ريتا جقمان (Rita Giacaman) ـ المسؤولة عن وحدة الأبحاث والبرامج في معهد الصحّة العامة والمجتمعية في جامعة بير زيت ـ تناقضاً مباشراً مع إصرار منظمة التحرير الفلسطينية على ضرورة مشاركة المرأة سياسياً واجتماعياً، ما لم يكن ما يعنوه بهذا هو «إنجاب مزيد من الأطفال من أجل الثورة» ـ وهو دور رفضته هي وكثيرات غيرها[٥٥]. وأصبحت المقاومة المنظمة والمحنّكة لجهود المؤسسة السياسية التي يهيمن عليها الرجال لتعيين مثل هذه الأدوار للمرأة الفلسطينية ملمحاً لعقد التسعينيات. وهو ما أسفر عن تبنّي السلطة الفلسطينية ورقة الموقف حول «سياسات السكّان الفلسطينية والتنمية المستدامة» التي كانت قد وضعت قبل مؤتمر القاهرة حول السكان والتنمية عام ١٩٩٤.

كذلك شهدت الانتفاضة الثانية ـ انتفاضة الأقصى ـ تطوّراً مشهدياً

(٥٥) Abdulhadi, "Palestinian women's autonomous movement" (1998) p. 664.

ومريعاً أبرَزَ وبطرائق متناقضة بعضها مع بعض تحكم النساء بأجسادهن ضمن حدود المقاومة. وكان هذا بظهور الانتحاريات، بداية من ٢٠٠٢. فقد فجّرن قنابلهنّ في أهداف إسرائيلية في الأراضي المحتلة وفي إسرائيل نفسها. وتشير دراسة فرانسيس هاسو (Frances Hasso) لأربع من هؤلاء الانتحاريات مرورهن بمشاعر مختلطة ولكن الدور الاجتماعي للانتحاري والآثار المرتبطة بالنوع الاجتماعي لهذا الفعل كانت عناصر أساسية، حتّى لو لم تكن العوامل الوحيدة المؤثّرة. فقد كانت الحسبة، على مستوى عملي استراتيجي، أنّ السلطات الإسرائيلية لم تكن لتتوقّع أن تؤدي النساء دور الانتحاريات ومن ثَمّ، كان تعرّضهن للتفتيش الدقيق أقلّ من نظرائهن الرجال. وعلى المنوال نفسه، فإنّ المعرفة بأنّ الفلسطينيات على استعداد للقتل والموت بهذه الطريقة اعتُقد أنّها ستضاعف الأثر، مسبّبةً إخلالاً باستقرار رؤى الإسرائيليين حول أمنهم.

ولم يكن هذا مجرّد تحدٍّ من هؤلاء النساء للأفكار الإسرائيلية الشائعة؛ فإحدى الأعضاء، دارين أبو عيشة، من ناشطات حماس، وجدت أنّ حزبها وتنظيم الجهاد الإسلامي لم يكونا على استعداد لتدريبها على المهمة؛ لذا لجأت بدلاً منهما إلى كتائب شهداء الأقصى العلمانية والتابعة لفتح[٥٦]. وقد وجد اثنان من الزعماء البارزين لحركة حماس، هما الشيخ أحمد ياسين وعبد العزيز الرنتيسي من الخطأ المُضيّ في مثل هذه الأعمال. دافعين بأن المرأة، حتّى من تنوي الجهاد بهذه الطريقة، لا يمكن أن تترك البيت شرعاً إلا بصحبة محرم. وكرّروا ما يؤمنون به من أنّ الدور الصحيح والوحيد للمرأة في المقاومة هو رعاية أقاربها من الرجال وتحمّل فقدانهم في جلد. ومع ذلك، أشارت أفلام الشهادات التي تركتها وراءها ثلاث نساء انتحاريات إلى ما كنّ عازمات عليه من تأكيد دورهن كفاعلات واعيات كاملات. قررن استخدام أجسادهن، وبتعبير عندليب طقاطقة: «لنقول ما فشل القادة العرب في قوله ... جسدي برميل بارود يحرق الأعداء»[٥٧].

---

(٥٦) Frances S. Hasso, "Discursive and political deployments by/of the 2001 Palestinian women suicide bombers/martyrs", *Feminist Review 81 Bodily Interventions* (2005) p. 28.

(٥٧) Haso, "Discursive and political deployments" (2005) pp. 29-33.

النشاط الجنسي والعنف: حدود المقاومة

ظلّ الجسد هدف العنف المفروض كعقوبة، بل ـ أيضاً ـ لمحاولات تنظيم المقاومة وصار متشابكاً مع روايات أكبر من المقاومة، القومية والإسلامية. ومن ثَم، يجب تسليط الضوء على حقوق الرجال والنساء في التحكم بأجسادهم وفي ممارسة نشاطهم الجنسي الخاص بهم بحرية. وينظر هذا الجزء في إمكانات وحدود سياسة مقاومة العنف ضدّ النساء والرجال ممّن حكم على سلوكهم الجنسي بأنّه ضدّ المعايير الاجتماعية السائدة. ولهذا الحكم أن يتراوح بين العزلة الاجتماعية والاعتداء بالقتل، مروراً بالسجن. وهو حكم أحياناً تنفّذه الدولة، كما هي الحال في إيران والسعودية، وأحياناً أخرى تنفّذه أُسرٌ على وعي تام بالاستهجان الاجتماعي، كما هو في فلسطين والأردن وكردستان ولبنان والعراق. وهنا قد تتسامح الدولة أو تذعن لـ«خصخصة العنف» بطريقة قد لا تؤيِّد عليها في مجال آخر.

جرائم الشرف

في بلدان مختلفة على مستوى المنطقة، طالما قوبلت آثام المرأة في نظر الآخرين بعنف أدّى في صوره الأكثر تطرّفاً إلى ما يسمّى بجرائم الشرف. ويستخدم هذا المصطلح لوصف ما يقع من قتل امرأة من قبل أقربائها المقربين الذكور بسبب ما زعم عنها ـ في الغالب يكون محلّ شكّ فقط ـ من سلوك جنسي يظنّ أنّه يجلب العار على الأسرة. وينظر إلى موتها بوصفه طريقة لاستعادة «الشرف المهدر»؛ شرف العائلة. ومثلما قالت نساء كثيرات مثبتات ذلك على مسؤوليتهن، فإنّ هذا الفعل يطبق ـ أيضاً ـ عندما تتعرّض المرأة للاغتصاب، إذا ما كان الفاعل من أقربائها الذكور المقربين. وفي بلدان مثل إيران والسعودية، تولّت الدولة دور منفّذ الإعدام في حالات يحكم فيها على المرأة بخرقها قوانين تحرّم العلاقات الجنسية خارج الزواج. وكذلك تسامحت الدولة أو غضّت البصر عن مثل هذه الجرائم داخل الأسرة.

في إيران، تظلّ عقوبة الزنا ـ بالجلد إذا كانت غير متزوجة، وبالموت رجماً إذا كانت متزوجة ـ جزءاً من قانون العقوبات (المادتين (٨٣) و(١٠٢)). وفي أثناء العقدين الثامن والتاسع من القرن الماضي، كانت هذه

الأحكام تنفّذ على عشرات الأفراد، وعلى الرغم من تطبيق القانون على الرجل والمرأة بالتساوي، كان من الملاحظ أنّ المرأة شكّلت إلى حدّ كبير النصيب الأكبر بين من تعرّضوا للرجم حتّى الموت عقاباً على الزنا. حتّى في المؤسّسة الدينية، كان هناك قلقٌ حيال هذا النص، ومن ثَم، وضعت خطط لإلغاء هذه الموادّ. في هذه الأثناء، أوقف العمل بصورة مؤقّتة بممارسة هذه العقوبة منذ عام ٢٠٠٢. ولكن لم يكن هذا سوى إعلان رسمي لا مرسوم، وذلك وفقاً للمتحدّث الرسمي باسم القضاء في عام ٢٠٠٩. والواقع أنّه منذ عام ٢٠٠٢ قتل عدد من الرجال والنساء رجماً بتهمة ارتكاب الزنا[٥٨]. وفي عام ٢٠١٠، جذب هذا الجانب اهتماماً دوليّاً واسعاً عندما حكم على سكينة محمّدي أشتياني بالموت بتهمة الزنا وتورّطها في قتل زوجها[٥٩].

أحاطت إمكانية مقاومة مثل هذا النوع من العنف ضدّ المرأة صعوبات كثيرة؛ فالمشكلة، مثلما نرى في مجالات أخرى، إنّما تكمن في محاولة مكافحة ممارسة اجتماعية منتشرة ومتجذّرة في الأسرة البطريركية ويعزّز من بقائها جهاز الدولة القانوني. وفي بعض الحالات، نجدها تستمدّ صلاحيّتها من سرديات قومية وإسلامية تدعم هذا النموذج الخاصّ من الأسرة بوصفه حصناً «للأصالة». ومثلما أوضحت ناهيد ياجنه (Nahid Yeganeh)، أنّ هذا هو ما جعل السلوك الجنسي الذي ينحرف عن المعايير في منزلة عمل سياسي في نظر الدولة، لا يرمي ببساطة إلى الإشباع الجنسي الفردي، أو حتى إرخاء المعايير الأخلاقية، بل تخريب صرح كامل للسلطة. فأعمال السلطات الإيرانية ضدّ محامي سكينة أشتياني وأطفالها أوضحت جيّداً وجهة نظرهم من أن تحدّي الدولة في مجال العلاقات الجنسية خارج الزواج إنّما يتساوى مع التمرّد ضدّ الجمهورية الإسلامية، حاملة معها العقبات المشدّدة نفسها[٦٠].

---

(٥٨) Thomas Erdbrink, "Iran stones 2 men to death; 3rd flees", *The Washington Post*, 14 January 2009, <http://www.washingtonpost.com/wp-%20dyn/content/article/2009/ 01/13/AR 2009011302174.html> [accessed 3 April 2011].

(٥٩) Ian Black, "Sakineh Mohammedi Ashtiani may not face death by stoning says prosecutor", *The Guardian*, 2 January 2011, <http://www.guardian.co.uk/world/2011/jan/02/sakineh-mohammadi-ashtiani-iran-sentence> [accessed 3 April 2011].

(٦٠) Yeganeh, "Women, nationalism and Islam" (1993) p. 16.

كثيرون هم في إيران من ينتقدون بشدة قانوناً يعتبرونه منتهكاً لحقوق الإنسان. يشجبونه لما يتضمّنه من تجريم لسلوك جنسي بين شخصين ناضجيْن راضييْن عمّا يفعلانه، وكذلك على الطرائق الوحشية التي تنفّذ بها عقوبة الإعدام. ولكنّهم وجدوا من الصعوبة القيام بحملات من أجل إلغائه، بمواجهة، ما هو قائم الآن وهو إجماع رجال الدين على التحريم المطلق للزنا، في القانون الإسلامي. وهذا ما يدعمه جهاز الدولة الذي يعتقد أنّ فرض القيود على النشاط الجنسي للمرأة على نحو خاص مسألة محورية في رسالة الجمهورية الإسلامية نفسها. ومع ذلك، ففي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، انطلقت في إيران حملة وقف الرجم للأبد.

كان القصد وراء هذه الحملة هو إلغاء موادّ الرجم من قانون العقوبات وفي هذه الأثناء، حماية أحد عشر شخصاً حُكِم عليهم بالموت رجماً. وفي هذا ذكرت إحدى المسؤولات عن الحملة، محبوبة عباسقلي زاده (Mahboubeh Abbasgholizadeh) «إنّ قانون الرجم يؤثّر في المرأة أكثر من الرجل. لذا؛ فنحن كنسويات، من الطبيعي أن نواجهه - أيضاً - مثله مثل القضايا الأخرى ... فطبيعة الحركة النسوية في إيران طبيعة سياسية لأنّ النسويات ينبغي أن يستهدفن قوانين مثل [تلك] الخاصّة بتعدّد الزوجات والرجم، التي تديم من الرؤية البطريركية للمجتمع. وعلينا تحدّي المؤسسة الدينية والسياسية التي تدعم تلك القوانين». ولكن، لم يكن هناك إنكار لصعوبة المهمة، وذلك نظراً إلى إعاقتها من الدولة والقوى الاجتماعية، ومثلما قال صحافي إيراني: «أمام المناصرين طريق وعر، فاستجابة المجتمع عامة لقضية الرجم ليست موحّدة كما نتصوّر. فالنشطاء يناصرون من أجل إلغاء الرجم، في الوقت الذي يوجد كثيرون، من غير المتديّنين والمتشدّدين السياسيين، لا يعترضون على القانون ... وفي بعض المناطق، تثبت التقاليد بقوة وتكون وصمة العار على الأسرة من ارتكاب الزنا أمراً جللاً يجبرهم على تنفيذ الإعدام، توجد بعض المعارضة لفكرة الرجم في تلك الأماكن؛ لأنّ الناس يعتقدون أنّ قانوناً مثل هذا من شأنه منع الزنا وتحقيق الاستقرار للحياة الأسرية. في بعض الحالات، تتولّى الأسر الأمر بطريقتها الخاصّة سعياً إلى محو العار بقتل المذنبة حتّى قبل أن يبتّ القانون في الأمر. وفي حالة الرجال، ما لم يكن الرجل متورّطاً مع سيّدة متزوجة،

تكون فرصتهم كبيرة في العفو»[٦١]، والشيء نفسه يمكن أن يقال على القوانين شديدة القسوة في السعودية، إذ لا توجد مساحة تقريباً سواء قانونية أو سياسية للاختلاف مع قانون محلّ اتفاق من المؤسسة الدينية، وجهاز الدولة الحاكم، وأجزاء كبيرة من المجتمع.

ولكن في بلاد كثيرة في الشرق الأوسط لا تكون الدولة هي المنفّذ لهذه العقوبة بل الأسرة أو العشيرة أو الأهل باتساع دائرتهم. فهم يفرضون عقوبات تتراوح بين الموت والطرد من الأسرة مروراً بالحبس في المنزل، وذلك إذا حكم عليها باختراقها القوانين السلوكية، وحتّى في هذه الحالة، تؤدي الدولة مع ذلك دورها. فقوانين العقوبات في كلٍّ من لبنان ومصر والجزائر والأردن وسوريا ـ تأسيساً على قانون العقوبات العثماني، الذي تأسّس نفسه على قانون العقوبات الفرنسي لسنة ١٨١٠ ـ جميعها تحوي موادّ تبرئ ساحة الرجل الذي يقتل زوجته، أو قريبته الأنثى، إذا وجد أنّها زانية أو في علاقة مع رجل آخر خارج الزواج[٦٢]. وفي بعض الحالات، تكون مبرّرات العفو عن القاتل، أنّها «عاطفة» القاتل، وفي حالات أخرى الضرر الذي لحق بـ«شرفه»، وهو ما من شأنه أن يجعل الدولة ترفض أي دعوى ضده. في السعودية وقطر، تحقّقت نتائج كثيرة مماثلة عبر الفقه الحنبلي الذي ينصّ تحت حكم الشريعة أنّ قاتل الزانية لا يعاقب[٦٣]. ولا يكون هذا

(٦١) Kimia Sanati, "Stoning for adultery - more a women's issue", Inter Press Service 4 December 2006, <http://ipsnews.net/news.asp?idnews=35701> [accessed 3 April 2011].

(٦٢) في لبنان، صادق مجلس الوزراء سنة ٢٠٠٠ على مشروع قانون يجرّم العنف ضدّ المرأة، ولكنّه تأجّل في تمريره عبر البرلمان بسبب الاضطرابات السياسية في البلاد وبسبب المعارضة الشديدة من دار الفتوى للمسلمين السُّنة، والمجلس الإسلامي الأعلى للشيعة وذلك على أسس مألوفة من أنّ القانون «يقصد به تدمير البناء الاجتماعي للأسرة... ويقوم على نهج غربي لا يتوافق مع معايير وقيم المجتمع [اللبناني]»،

<http://www.hrw.org/en/news/2011/07/06/lebanon-enact-family-violence-bill-protect-women> [accessed 26 July 2011].

ومع ذلك ففي بداية آب/ أغسطس ٢٠١١، ألغى البرلمان اللبناني أخيراً المادّة (٥٦٢) من القانون الجنائي التي كانت تخفّف عقوبة من ثبت ارتكابهم جريمة القتل لأنثى قريبة على أساس أنّها «شرف العائلة»،

<http://www.stophonourkillings.com/?q=node/8175> [accessed 15 September 2011]>.

(٦٣) Fadia Faqir, "Intrafamily femicide in defence of honour: the case of Jordan", *Third World Quarterly* 22/1 (2001) pp. 72-74.

الدفاع مقبولاً إذا قتلت امرأة زوجها حال وجدته في علاقة زنا مع امرأة أخرى.

لقد تورّطت الدولة ـ أيضاً ـ عبر فشل السلطات في التحقيق أو التعامل الجدّي مع العنف المنزلي المرتبط بهذه الجرائم. في إسرائيل، حيث لا يوجد مثل هذا العفو القانوني على قتل الأنثى في النظام الأساس، حشد المواطنون العرب من أجل جلب هذه الجريمة الملغاة أو المهملة إلى حدّ كبير إلى اهتمام سلطات الدولة. ففي التسعينيات، أسّست عدّة منظمات نسائية منظمة الفنار ونظمت مظاهرات في الناصرة، وحيفا، وعكا، لنشر الوعي بهذه الجريمة المسكوت عنها. وقد نشروا من الحقائق أنه في سنة ١٩٩١ وحدها قتلت نحو أربعين امرأة عربية في إسرائيل على يد أقاربهنّ الرجال بغية إنقاذ «شرف» العائلة. ففي تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٩١، وفي احتجاج عام، رابطت النساء أمام قسم شرطة في رام الله إظهاراً لغضبهن من تسليم فتاة لذويها، على الرغم ما ينطوي عليه ذلك من خطر تعرّضها للقتل. فضلاً عن هذا، فقد اتهموا الدولة الإسرائيلية بالتواطؤ. فقد اتهمت بتشجيع نظام بطريركي داخل الأقلية العربية كوسيلة لتعزيز السيطرة الاجتماعية والتفرقة بين هذه الأقلية والأغلبية اليهودية. وفي الوقت نفسه كان هؤلاء النساء على المستوى نفسه من الانتقاد للقيادة الفلسطينية على فشلها في الإفصاح عن معارضتها مثل هذه الجرائم. وقد دفعن بأن «استمرار مثل هذه الجرائم يضمن محفزات التردّي داخل مجتمعنا ولن تُقوِّي [سوى] التعصب الأعمى والقَبَليّة وفي [النهاية] لن تكون سوى عقبة في طريق الاستقلال الوطني والمساواة»(٦٤).

في الأراضي المحتلة، كانت هناك حملة جارية، خصوصاً بعد تأسيس السلطة الفلسطينية في عام ١٩٩٣. كان انشغال عرفات منصبّاً على النظام الاجتماعي والسيطرة عليه من خلال بنى بطريركية «تقليدية» داعماً للاعتقاد بأن المرأة وجسدها، ومن ثَمّ نشاطها الجنسي وأخلاقها، شأناً متعلقاً بـ«الحمولة» [العشيرة على أساس القرابة]، وليس بالمرأة نفسها. كانت

(٦٤) Elizabeth Faier, "Looking in/acting out", *Political and Legal Anthropology Review* 20/2 (London, 1997) p. 7; Abdulhadi, "Palestinian women's autonomous movement" (1988) p. 665.

الحملة تسعى إلى منع أيّ تضمين لمثل هذه المجموعة التمييزية من الموادّ في قانون الدولة الناشئة، وكذلك ضمان وجود قانون أسرة يقوم على المساواة، وهو ما كانت المنظمات النسائية تحشد له في الوقت نفسه. ولكنهنّ كنّ على وعي - أيضاً - أن هذا المجتمع كان تحت احتلال عسكري، يسعى إلى مقاومة قوة إسرائيل الطاغية واستراتيجيتها لقمع النشاط السياسي المستقلّ. وفي هذا السياق، كان للهوس بـ«الشرف» والتساهل مع جرائم مرتبطة بـ«استعادته» أن يضاعف من استضعاف المرأة. فكان الشعار المرفوع لبعض جماعات المقاومة الفلسطينية - والمستخدم منذ العام ١٩٤٨ - هو «الأرض ولا العرض»؛ حيث كان يحثّ الفلسطينيين على استعادة أرضهم ومن ثَم، النضال الوطني كما دفع هذا الشعار الفلسطينيين إلى الفرار، خوفاً من تعرّض بناتهم وزوجاتهم للاغتصاب على يد القوات الإسرائيلية. وكان المقصود من قلب الشعار تعضيد الحصانة الفلسطينية في هذا الشأن ومن ثم، تقليل هشاشة المجتمع الفلسطيني(٦٥).

كان هذا في واقع الأمر أحد الطرق في استراتيجية السلطات الإسرائيلية المضادّة للتمرد. فالمساومة الفعلية أو التلويح به فيما يتعلّق بالاستقامة الجنسية للمرأة من المحقّقين الإسرائيليين وضبّاط الأمن منحتهم سلطة هائلة على الفلسطينيات المعتقلات، مدركين تأثير أيّ شائعة حول حياة المرأة. وهو ما استخدموه لتجنيد مخبرات ومتواطئات وذلك تحديداً لأنّ النساء المعنيّات لا يمكنهنّ ببساطة الاعتراف لأسرهن بتعرضهن للمساومة ويبقين في أمان بعدها؛ لذا كان صمت الحماية الذاتية أو العار مساعداً للاحتلال الإسرائيلي. وفي معرفتهم جيّداً بممارسة «الإسقاط»، استخدمها الإسرائيليون كثيراً في أثناء الانتفاضة. وكان لها آثار خطيرة على تنظيم الانتفاضة، بل كذلك عواقب وخيمة على بعض النساء. وهو ما ساعد - أيضاً - في «تهميش والتشكيك في جميع الناشطات ممّن أصبحن يعشن تحت شكوك ذويهم من أن يكنّ «ساقطات»(٦٦)، وكانت السيدات في مقدّمة الجبهة من حركة

---

(٦٥) <http://users.ox.ac.uk/-metheses/MabuchiNolmages.pdf> [accessed 3 April 2011]; Bouthaina Shaaban, *Both right and left handed: Arab women talk about their lives* (London, 1991) p. 170; Samira Haj, "Palestinian women and patriarchal relations", *Signs: Journal of Women in Culture and Society* 17/4 (1992) pp. 761-778 >.

(٦٦) Abdulhadi, "Palestinian women's autonomous movement" (1998) pp. 655-656, 658.

المقاومة الوطنية التي هي أكثر تعرضاً للتورّط في مواجهات مع قوات الأمن الإسرائيلية والاعتقال. والمفارقة هنا، أنّ هؤلاء هنّ من أصبحن الأكثر تعرّضاً للشكّ في أعين ذويهم. وهو ما شكّل وضعاً مزدوج الخطورة على النساء؛ تهديداً من أسرهم ومن الحرّاس الذين نصبوا أنفسهم لمباشرة الآداب العامة والأمن.

حتى لو كان مثل هذا العنصر الإضافي من الخطورة غير موجود، فإنّ خطر «جرائم الشرف» كان مضاعفاً فيما كان عرف المجتمع هو إخفاء الأمر بغطاء من الصمت. وكان لا بدّ من كسر هذا الصمت وهو ما بدأت منشورات المرأة ومنظماتها في إثارة الجدل حوله ليس في فلسطين فقط، بل في لبنان والأردن، فاتحة بذلك موضوعاً من المحرّمات للنقاش العام. وكان الأمل في ذلك أن يجعلن الناس يواجهون بشاعة جريمة تواطأ فيها كثيرون، حتّى لو بصمتهم، وأن يضغطن كذلك على الحكومات لتغيير القوانين التي بدت متغاضية عن مثل هذه السلوكيات. وكانت إحدى الحملات المطوّلة والناشطة في الأردن؛ إذ إنها منذ أواخر تسعينيات القرن الماضي بذلت جهوداً متضافرة لمواجهة هذه القضية وجهاً لوجه. مظاهرات عامة، ومسيرات، وحملات تعليمية تضمّنت أعضاء من العائلة الملكية، منهم الأميرة بسمة، أخت الملك حسين الراحل، والملكة رانيا، وكذلك شخصيات أردنية بارزة لمنح القضية شهرة وشرعية واسعة.

لقد هدفت الحملة الوطنية الأردنية لإلغاء ما يسمّى «جرائم الشرف» إلى حذف المادة (٣٤٠) من قانون العقوبات الأردني. وهي المادة التي أعفت الرجال من المحاكمة على قتلهم زوجاتهم أو أقاربهم من النساء في حالة الحكم على سلوكهن بأنه مجلب العار عليهم وعلى عائلاتهم. وعلى الرغم مما كان من تدعيم لمثل هذا التحرّك في البرلمان الأردني، فقد أثار معارضة من النوّاب الريفيين والقبليين ذوي التمثيل المرتفع. فقد رفضوا، في تحالف مع جبهة العمل الإسلامي، ما اقترحته الحكومة من حذف المادة عام ٢٠٠٠. وفي ترديد لأصداء ما فعله نظراؤهم المغربيون، اتهم هؤلاء النوّاب مَن حرّض على هذا الإصلاح بالعمل لصالح قوات أجنبية غربية. واستخدموا في هذا سلسلة من الحجج التي زعمت أنّ مثل هذا التغيير من شأنه الإضرار بالقيم الأردنية وانتهاك الشريعة. ولكن فيما يتعلّق بالشريعة، كان هناك

آخرون في الحركة الإسلامية من دفعوا على العكس من ذلك بأن المادة (٣٤٠) نفسها كانت تخالف الشريعة، إذا إنّها تعلي من حماية الشرف والسمعة على التعاليم الإسلامية حول حرمة الحياة البشرية[٦٧].

ولكن الحملة لم تنته عند هذا، ففي خلال العقد اللاحق، أضاف الملك عبد الله الثاني صوته إلى الحملة. وربما كان من المفاجئ أن هذا لم ينجح في إلغاء المادة الشهيرة، غير أنّ هذا التدخّل من الملك ساعد الحكومة في الدفع قدماً بتدابير أعادت، وبفعالية، بناء النظام القانوني مسفراً ذلك، وبعد شهر تموز/يوليو ٢٠٠٩، عن معاملة ما يسمّى بجرائم الشرف معاملة الحالات الجنائية العادية. وبدلاً من الأحكام التي كانت مفروضة حتّى تلك اللحظة بالحبس شهرين أو ثلاثة على مرتكبي تلك الجرائم، جاءت الأحكام الجديدة بالسجن من سبع سنوات إلى خمس عشرة سنة. وقد عبّرت ندى الحسيني الصحافية والناشطة التي فعلت كثيراً للكشف عن مدى «جرائم الشرف» وطبيعتها في الأردن، عن قلقها من أن الفشل في تغيير القانون جعل سياسات الحكم القضائي معرضة وبهشاشة إلى تفسير القضاة. ومع ذلك، كان هناك بعض الرضى أن في الأشهر التسعة الأولى من تفعيل السياسات الجديدة، حكم على نحو عشرة رجال بأحكام سجن مطولة. غير أنه كان من الواضح ـ أيضاً ـ أن مثل هذه الجرائم ما زالت تقع في المجتمع على اتساعه. وفي جميع حالات «جرائم الشرف» تقريباً، كانت أسر الضحية تسقط التهمة عن مرتكب الجريمة، سامحة بخفض العقوبة[٦٨].

مثلما كانت حال المدوّنة في المغرب، فإنّ من كانوا يحاولون مقاومة السلطة الجبرية لـ«جرائم الشرف» وجدوا أن «المقاومة الحق» تكملها الحملات الدعائية والمظاهرات العامة تعدّ استراتيجية فعّالة للمقاومة. وبإدارة المشكلة في إطار القانون والاستعانة بتدعيم الشخصيات ذات النفوذ داخل النخبة، كان ثمة أمل في التغيير. وقد جلبت هذه الاستراتيجية ما يخصّها من مشكلات، ولكنّها نجحت على الأقلّ في تغيير الإطار الرسمي. وبعثت

---

(٦٧) Faqir, "Intrafamily femicide" (2001) pp. 74-75.

(٦٨) Tom Peter, "Jordan honor killings draw tough response. Finally", Global Post, 7 April 2010, <http://www.globalpost.com/sispatch/jordan/100323/honor-killings-jordan/page=o,o> [accessed 23 April 2010].

كذلك بإشارة بأنّ الدولة لم تعد تتعاون مع هذه الممارسة العنيفة والتمييزية. ففي لبنان، على سبيل المثال، كُلّلت جهود أكثر من عقد بالنجاح في آب/ أغسطس ٢٠١١ عندما ألغى البرلمان المادة (٥٦٢) من قانون العقوبات. وكما هو الحال في دول أخرى في الشرق الأوسط، كانت هذه المادة تخفّف من الأحكام على من أضرّ بعضو من أعضاء الأسرة زعماً بأنّها فرّطت في «شرف» العائلة. وقد أوضح المناصرون أنه لا تزال هناك موادّ كثيرة تميّز صراحة ضد المرأة ونتمنّى أن نراها ملغاة، ولكن مثلما ذكرت نادية خليفة من منظّمة مراقبة حقوق الإنسان (Human Rights Watch)، «لسنوات طويلة كانت محاولات إلغاء الشرف كمبرّر للعنف يقع على آذان صمّاء . . . وأخيراً، ستعامل جميع حالات القتل معاملة مماثلة وما يسمّى بالجرائم المتعلّقة بالشرف سينظر إليها على ما هي عليه: مجرّد جرائم»[٦٩].

كانت الأداءات العامّة لمن دافعوا عن مثل هذه التشريعات القمعية الرسمية قد اتبعت ـ أيضاً ـ نمطاً مشابهاً، فكانوا يثيرون مسألة «التقاليد» و«الإسلام» بوصفهما مكمّلين قوانين تعود في الحقيقة إلى قانون العقوبات الفرنسي بداية القرن التاسع عشر، عبر قانون العقوبات العثمانية، أكثر من عودتها إلى الشريعة. وعلى الرغم من ذلك، وكما كان المنظّمون لحملات ضدّ هذه الممارسات يعلمون جيّداً، كان هناك حدّ للدرجة التي يمكن لإصلاح قانوني مثل هذا أن يغيّر من ممارسات اجتماعية. وبحكم طبيعة المأزق الذي يعانونه، كان مصير النساء في الغالب إمّا الإخفاء عن أنظار عامة الناس أو الحبس أو الإسكان داخل الأسرة.

لذا؛ كانت حملة الإعلام عن جرائم الشرف تدور إلى حدّ كبير حول منح المرأة وأقاربها فرصة التحدث حول ما حدث وما كان من المحتمل أن يحدث. ومع ذلك، كانت هناك حدود واضحة لما يمكن تحقيقه فيما يتعلّق بالدخول إلى الأسر وإقناعهم بالتحدّث علناً عن موضوع كان محاطاً بقضايا كثيرة من الشرف والعار. وكانت هناك استراتيجية بديلة للعمل المباشر، استخدمت في أوروبّا بتأثير جيد وفي أماكن أخرى خلال السنوات الأربعين

(٦٩) "Law reform targets "Honor" crimes", Stop Honour killings, 11 August 2011, <http://www.stophnourkillings.com/?q=node/8715> [accessed 22 August 2011].

الماضية، وهي بناء ملاجئ للنساء. وقد قصد بها حماية النساء اللاتي تعرّضن للعنف المنزلي سواء بدافع «الشرف» أو لدوافع أخرى. في المغرب، أُنشئت ملاجئ أو بيوت آمنة من أواخر التسعينيات فصاعداً. وكانت الصعوبة في ضمان معرفة المرأة بهذه الإمكانية من الفرار الداخلي الآمن، دون السماح بتسريب هذه المعلومات إلى ذويهم من الرجال. وفي «جمهوريات أبناء العمومة» هذه حسبما أُطلق على شبكات القرابة في المجتمع المغربي، كان هذا تحدّياً كبيراً(٧٠).

كان الشعور بهذه الحاجة سائداً في المنطقة بأسرها، وقد بلغ أشدّه في العراق بعد الغزو تحت قيادة القوات الأمريكية واحتلالها في عام ٢٠٠٣. ففي فوضى السنوات اللاحقة، استعرت مستويات العنف، حاصدة مئات الآلاف من الضحايا، من رجال ونساء. وقد شاركت النساء مثل الرجال خطر التواجد في المكان الخطأ في التوقيت الخطأ عندما كان القصف أو الأعيرة النارية تقطف حياة الآلاف. ولكن فيما يتعلّق بالنساء كانت هناك مخاطر إضافية؛ إذ استخدم مقاتلو الأحزاب الإسلامية ـ سواء الشيعة أو السنة ـ العنف لفرض أفكارهم حول «الآداب الإسلامية» على النساء، مجبرين إياهن على الملبس والسلوك في الأماكن العامة بطريقة ترضي الميليشيات عن تقواهن. وكان هذا إضافةً إلى المطالب التي فرضها الأقارب الرجال على النساء داخل المنزل، في محاولة ممارسة ما فقدوه من سيطرة في المجال العام داخل الأسرة. فضلاً عن ذلك، فإنّ زيادة أعداد الأرامل، والعاطلين عن العمل، وانتشار الفقر المدقع التي كانت جميعها نتائج تراكمية لسنوات الحرب، والعقوبات، والاحتلال العسكري، والانهيار الاجتماعي كانت تعني أنّ النساء مستضعفات بشكل متزايد(٧١).

وفي استجابة لهذا الوضع، أُسست «منظمة حرية المرأة في العراق» (Organization of Women's Freedom in Iraq) (OWFI) في محاولة لحماية

---

(٧٠) Germaine Tillion, *The republic of cousins: women's oppression in Mediterranean society* (London, 1983).

(٧١) Nadje al-Ali and Nicola Pratt, *What kind of liberation? Women and the occupation of Iraq* (Berkeley, CA, Rights Watch, *At a crossroads: human rights in Iraq eight years after the US led invasion* (2011) pp. 6-29.

النساء من العنف، وكذلك تحقيق التقدّم لجدول أعمال يضمن حماية حقوقها في النظام القانوني الناشئ وقتئذٍ بينما كانت دولة العراق يعاد بناؤها. وأسست المنظمة عدداً من ملاجئ النساء في أنحاء العراق وفي الوقت نفسه، أسست منظمات يمكنها مساعدة المرأة في الوصول إلى هذه الملاجئ أو مساعدتهن في الهروب من البلاد. وكانت الحماية الفورية من العنف ضرورة ماسّة والطريقة الوحيدة لمقاومة القوات التي كانت تضايق النساء في المدى القصير. أمّا على المدى البعيد، ومثلما ذكرت المؤسسة ينار محمّد، كان مشروع المقاومة واسع المجال: «إمّا أن ننظّم أنفسنا ونطالب بحريتنا الاجتماعية والسياسية، وإمّا أن نهدي الطريق للسلطة الدينية والقمع الممنهج والمقنن للنساء في العراق»[٧٢].

لم تكن المشكلات المتضمّنة في تنظيم المقاومة ضد مجموعة قسرية من القوانين الاجتماعية تعود ببساطة إلى صعوبة التدخّل في مجال الأسرة المتمتّع بحراسة مشدّدة. بل كان التحدي ـ أيضاً ـ في محاولة التواصل مع الرجال والنساء على حدّ سواء، حول أن الحاجة إلى تخيّل إمكانية المقاومة، أو التفكير في الفرار أمر ممكن أخلاقياً وكذلك عملياً. وثمّة دليل على اقتراح أنّ النساء أنفسهن كنّ أحياناً مدافعات مخلصات عن نظام من العنف المنظّم، على الرغم من التكلفة الشخصية عليهنّ وعلى أسرهنّ. حتى بعض هؤلاء ممّن صنّفوا بالأهداف المحتملة لمثل هذه المعاملة، وفي الغالب ضحايا للجريمة الجنسية في المقام الأول، قبلن الوصمة الاجتماعية. وقد ملن إلى الحكم على أنفسهن بقسوة كما لو كان يُحكم عليهن من قبل عائلتهن ومجتمعهن[٧٣]. أمّا فيما يتعلّق بمَن هم أكثر صموداً وثقة، فكانت فكرة المقاومة ممكنة. وذلك حتّى مع إمكانية الاقتصار على استخدام استراتيجيات فردية للفرار، أو التنكّر، أو القمع، أو التخريب في عزلة ـ

(٧٢) "Iraq: the Organization of women's Freedom in Iraq", MADRE website, <http://www.madre.org/index/meet-madre-1/our-partners-6/iraq-the-organization-of-womens-freedom-in-iraq-37.html> [accessed 8 April 2011], and "Iraq: an underground railroad for Iraqi-women", MADRE website, <http://www.madre.org/index/meet-madre-1 /our-projects-20/ Iraq-an-underground-railroad-for-iraqi-women-57.html> [accessed 8 April 2011].

(٧٣) Nadrea Shalhoub-Kervorkian, "Re-examining femicide: breaking the silence and crossing "Scientific borders"", *Signs: Journal of Women in Culture and Society* 28/2 (2002) pp. 586-591, 602-604.

مستخدمين «سلاح الضعفاء» لتجنّب مصير بدا كأنّه رُسم بشكل جماعي لهنّ.

مواقع المقاومة واستراتيجياتها

في الشرق الأوسط، كما في أجزاء كثيرة أخرى في العالم، وجدت النساء أنّهن حين يحاولن محاربة أشكال القمع المفروضة عليهن كنساء، يكون لزاماً عليهنّ النضال على أكثر من جبهة. وهنا تصير الأسرة البطريركية في القلب من المجتمع الريفي وكثير من الحضري في منزلة الحارس والمنفّذ لقواعد تفرضها «تقاليد» وديانات. وقد ساعد كلٌّ من الرجال والنساء في الحفاظ على هذا الوضع، معتقدين في جوهريته لمجتمعهم، وهويتهم، وقواعد الحياة الاجتماعية. وقد ظل هذا ـ أيضاً ـ من الملامح الرئيسة في تقسيم العمل ومن ثَمّ، في تنظيم الاقتصادات القائمة على الأسرة. ومع ذلك، وفي سياق الدولة الحديثة، والاقتصاد النامي، أصبحت الأسرة منطقة صراع. وهنا نجد أن أدوارَ النوع الاجتماعي قد أعيد تعريفها، وبسبب أثرها في أساطير سلطة الدولة، تصبح أيضاً موقعاً لسياسة ناشئة للمقاومة.

أمّا قوانين الدولة، ولا سيّما قوانين الأحوال الشخصية التي تنظم الجوانب الرئيسة في علاقات المرأة والرجل بعضهم مع بعض، فقد أصبحت مركزية لأشكال بعينها من المقاومة. وهو ما اتّبع سواء في المغرب أو إيران أو لبنان عبر النظم القانونية والسياسية الموجودة. ذلك أنّ «المقاومة الحقّ» تصّدرت المشهد بوصفها استراتيجية، غالباً ما صاحبها تحرّك مباشر، مثل الاحتجاجات والمظاهرات، للتأثير في من هم في السلطة لإعادة صياغة القانون. وعبر التركيز على هذه الأشكال من المقاومة، فإنّ النساء المشاركات، يعملن بوصفهن مواطنات في تتبع حقوقهن، فيتجاوزن في عملهن مسألة الفروق بين الجنسين والتمييز. فهن يشدّدن ـ أيضاً ـ على حقوقهن باعتبارهن مواطنات ناشطات سياسياً لتحديد القوانين التي لها مثل هذا الأثر في حياتهن. وفي أماكن معيّنة مثل إيران يمكن أن يمثّل هذا تحدياً لإضفاء التفرقة الجنسية على السلطة نفسها في المناصب العامة وفي التفسير السلطوي للفقه الإسلامي ـ وهو مجال قبلته الجمهورية الإسلامية بشدة لا من أجل الرجال فحسب بل من أجل مؤسسة جينية مقصورة على الذكور.

إن عزم النساء من المغرب إلى مصر، ومن تركيا إلى إيران لتأكيد

حقوقهن كمسلمات في تفسير الفقه يأتي عن قناعة. ومع ذلك فإنّ من الاستراتيجية - أيضاً - توسيع المجال لاستقلال المرأة دون الانجرار إلى معارك غير متكافئة على «الأصالة». وهنا نجد نضال المقاومة الأكبر لمصلحة «الأمة» أو «الإسلام» ضد الهيمنة الثقافية والسياسية من «الغرب» قد استخدم كطريقة لعزل منظّمات المرأة. كذلك الحملات من أجل المساواة بين الجنسين القائمة على خطاب حقوق الإنسان والمتأصّل في - على الرغم من عدم انحصاره على أية حال في - الأفكار الغربية عن تحرير الأنثى استخدمت - أيضاً - تهمة بل امتدت إلى تنفيذ أهداف النيوليبرالية.

في هذا السياق، يمكن النظر إلى النسوية الإسلامية، تلك الفكرة المقلقة لبعضهم، بوصفها شكلاً للمقاومة ضد مصادرة البطريركية للنصوص المقدّسة. فبتحدي الحقوق الحصرية للرجال في التفسير، تحاول المرأة المطالبة بحقّ وكذلك إدخال مناهج للفهم تتجنّب كراهية النساء. وقد وقع صراع شبيه في حركات المقاومة الوطنية. وهنا اكتشفت المرأة، كما هو الحال في أجزاء أخرى من العالم، أن النضال من أجل تقرير المصير الوطني يميل إلى أن يكون تحت سيطرة رؤى مرتبطة بالنوع الاجتماعي عن الذات. فالقادة الرجال وعلى نحو حصري في الغالب، والمنظّرون عيّنوا أدواراً مختلفة للرجال والنساء تعدّ على نحو مزعج شبيهة للأفكار البطريركية والقمعية حول المجال «الصحيح» لعمل المرأة. وقد أصبحت المرأة في صدارة إلزام مواطنيها بالتشكيك في هذه الملامح للـ«أمّة» التي تنبع من «تقاليد» غافلة، وهي مريحة بالنسبة إلى الرجال، وتسيّد الرجال على النساء.

وهنا تحديداً، وعند المستوى الشخصي والأسري، تصبح سياسة المقاومة للنساء أكثر إشكالية وخطورة. إشكالية؛ لأنّ النساء أحياناً لما يستوعبن معايير تحطّ من قدرهن وتفرض التحريم على مدى واسع من سلوكهن. وهو ما يمكن أن يصعّب على منظمات المرأة رؤية هذه الحالات من السلطة غير المتكافئة التي تجب مقاومتها. كما يمكن أن يكون من الخطورة مقاومتها. ولقد أظهر الرجال والنساء على حد سواء مراراً وتكراراً عزيمة لا تلين للمحافظة على «المجال المحصن» للأسرة. وهو ما يشكّل خطورة على أعضاء منظمات المرأة ممّن يحاولن تعليم وحماية من يعتقدون أنهن في حاجة إلى الحماية. كذلك الأماكن التي يتسع فيها الحراك

الاجتماعي والجغرافي وفرص تعليم للنساء اتساعاً كبيراً، تشكّل ـ أيضاً ـ خطورة عليهن على مستوى فردي. فالتوجهات الاجتماعية قد لا تكون معدّلة لتتناسب مع هذه الظروف المتغيّرة. ومن ثَم، يمكن للمرأة أن تظلّ في نظر الناس ملحقة بالأسرة أو العشيرة، خاضعة لرؤية الأعضاء لسلوكها «المشرف» ولعنفهم إذا ما تصرفت بطريقة أخرى. وفي هذه الظروف، يمكن لاستراتيجية المقاومة أن تأخذ شكليْن. إمّا أن تدور حول حملة جماعية لضمان أنّ الدولة لا تجيز ولا تغضّ البصر عن العنف الأسري ضدّ النساء، سواء باسم «التقاليد» أو «الدين». وإمّا أن تقود إلى تأسيس ملذّات أو ملاجئ للنساء تحتاج إلى حماية ـ أيضاً ـ ضدّ العنف المستخدم أحياناً ضدّها. واللجوء إلى مثل هذه الأماكن، ليس خياراً متاحاً لجميع النساء. فالمقاومة فيما يتعلّق بهم قد تأخذ شكل التفاوض على استراتيجيات البقاء الفردي لتقليل المخاطر التي يتعرضن لها من نوع السلطة التي يخضعون لها بصورة دائمة.

الفصل الخامس

حروب التاريخ
نزاع على الماضي، ومطالبة بالمستقبل

قصص الحرب

في نيسان/أبريل وفي مركز دايان بجامعة تل أبيب (Dayan Centre of Tel Aviv University)، عُقد مؤتمرٌ على مدار يومَيْن عن حرب ١٩٤٨ ـ المعروفة عند معظم الإسرائيليين بحرب الاستقلال وعند الفلسطينيين بالنكبة ـ مفسحاً المجال لمناوشة كلامية حول حرب أخرى. كانت هذه المرة هي «الحرب» على تاريخ إسرائيل، وإلى حدّ ما، على هُوية الدولة الأمة أو الدولة القومية (Nation State) وفي اشتباك انضم إليه مؤرّخون وعلماء اجتماع ممّن راعوا، على الرغم من المشادات الكلامية، قواعد اللياقة الأكاديمية، تبيّنت مرارة الانقسام بين التفسيرات المختلفة ليس حول أحداث ١٩٤٨ فقط، بل حول التاريخ الإسرائيلي نفسه. وقد كان هناك على أحد الجوانب، وبشكل عام من دافعوا عن القصة التي يشيع تقبّلها، وغالباً ما تقدّم تاريخياً، عن تأسيس إسرائيل وتصرّفها كدولة. في مواجهة هؤلاء، كان هناك من تحدّى هذه الرؤية عن بدايات الدولة، مسلّطين الضوء النقدي على سلوك قادتها السياسيين وجيشها في عام ١٩٤٨، والسنوات اللاحقة.

لم تكن هذه المعركة مقتصرة على حرم الجامعة أو الصحف الأكاديمية، بل كانت موضوعاً للجدل العام، ملأت أعمدة الصحف وأصبحت موضوعاً لاهتمام الإعلام وتفسيراته. واستغلّ كتَّاب مثل شابتاي تيفيث (Shabtai Teveth) (كاتب سيرة بن غوريون الرسمي، يُنظر إليه بوصفه بطل «النسخة المعتمدة» لماضي إسرائيل) مناسبة المؤتمر لنشر سلسلة من أربع مقالات طويلة في صحيفة **هآرتس** اليومية. اتّهم فيها وبشدة «التعديليين» بأنهم لا

يشهرون بذاكرة رئيس الوزراء الأسبق فقط، بل بأساس دولة إسرائيل وسبب وجودها[1].

تعامل بعضهم مع هذا بوصفه تعديلية تاريخية (Historical Revisionism) عادية، متوقّعة جدّاً من كتابة التاريخ وإعادة كتابته، بينما رأى آخرون أنّ هذا ما يبدو على المحكّ. وهذا ما كان ملحوظاً بشكل خاصّ وسط مَن رفضوا الطرائق التي بدأ بها المؤرّخون وعلماء الاجتماع، تفنيد ما يتلقّونه، «كحقيقة مطلقة» حول طبيعة المجتمع الإسرائيلي وأصول الدولة الإسرائيلية. وبالطبع نجد من ناصروا الصيغ المختلفة من التعديلية شعروا بالقوة نفسها، ولكنّهم وصلوا إلى هذا الموقف من اتجاهات مختلفة وبعدد من الأهداف. وعلى الرغم من ذلك، ومهما كانت أهدافهم، فقد ربط بعضهم ببعض عزيمةٌ على التحقيق فيما هو معطى، ومقاومة نسخة من ماضي إسرائيل ظلّت مهيمنة زمناً طويلاً، وشعر كثيرون أنّها ستؤثر في مستقبلها. ولم يدلّ هذا الصراع في نظر بعضهم على شيء أكثر من التحوّل الراديكالي لإسرائيل كدولة، بينما رأى آخرون أنّ المسألة كانت مرتبطة أكثر بحالة تأسيس رواية تاريخية دقيقة ومعتمدة غير مرتبطة بأيّ قضية سياسية.

تحديداً، بسبب الجدل العام المحيط بالمسألة وآثارها السياسية التي تصدّرت المشهد، تعدّ الحالة الإسرائيلية نموذجاً جيّداً لمقاومة روايات السلطة المهيمنة على سياسة الشرق الأوسط؛ فهي تفتح الطريق لاختبار أهمّية الروايات القومية ومركزيتها في سياسة تشكيل الدولة في الشرق الأوسط المعاصر. وهذا ملمح رئيس لمشهد المنطقة السياسي، كما هو إلى حدّ كبير في باقي العالم؛ إذ أصبحت الدولة الأمّة الحدودية الصورة الرسمية للتنظيم السياسي، مجسدة القوى السيادية لمجتمعات متميّزة. والقومية ليست مجرّد أيديولوجيا، بل هي ـ أيضاً ـ تحدّد مجالاً للصراع تتحارب فيه

---

(١) نشرت هذه المقالات لاحقاً في جريدة أمريكية *U.S. journal* تحت عنوان «اتهام إسرائيل بالخطيئة الأصلية».

"Charging Israel with Original Sin", Commentary, September 1989, <http://www.commentary-magazine.com/article/charging-israel-with-original-sin/> The battle continued in its pages - see Avi Shliam's and Benny Morris's letters to the editor and Shabtai Teveth's letter in riposte, "The Founding of Israe", *Commentary*, February 1990, <http://www.commentarymagazine.com/article/the-founding-of-israel/> [both accessed 10 August 2010].

مجموعات مختلفة لتقرّر شخصية الأمة وسلطتها في تحديدها. وقد كانت هذه سمة مميّزة لحروب، وثورات، وحروب أهلية دامية دامت قروناً في أوروبّا. وكانت - أيضاً - سمة بارزة في آسيا وأفريقيا ما بعد الاستعمار؛ إذ وقعت صراعات على اختلال توازنات القوة وموضوعات الانتماء بين الدول والمجتمعات فيما بينها وداخلها.

في شرق أوسط ما بعد الاستعمار، كان تطوير قصة وطنية مقنعة جزءاً من مقاومة الاستعمار. وكانت - أيضاً - استراتيجية واعية لبناء الدولة استخدمتها النخب الجديدة التي أمسكت بالسلطة بعد الاستقلال. لقد عزموا على تحديد الملامح المتميّزة للمجتمع و«اكتشافه» بوصفه الفاعل عبر الزمان - افتراض الاستمرارية التاريخية لمنح هذا المجتمع حقوقاً بعينها فيما يتعلّق بالمجتمعات الأخرى، من بينها السيادة على أرض بعينها. لذا؛ منح التاريخ الوطني شهادة الميلاد لأساطير عديدة، ولاختراع روايات وكذلك صمت استراتيجي. بعضٌ من هذه الأمور تطوّر عن وعي ذاتي فاق أموراً أخرى، ولكنّها جميعاً وإلى حدّ ما كانت نتاج الفنّ الإبداعي للكتابة التاريخية في سياق التخيّل الوطني. ويمكن لتحدّي أيّ جانب من هذه الجوانب أن يكون مزعجاً وبعمق. فهو، أي التحدّي، جدير بهزّ شعور الناس بأنفسهم وهُويتهم، وكذلك بالنظام السياسي الذي سلّموا به وأدمجوه في واقع الأمر في عالمهم الأخلاقي أو المعنوي[٢].

أصبحت مقاومة رواية القصص المعيّنة عن الماضي التي تساعد في تثبت دعائم النظم الحاكمة في الحاضر، غارقة في صراع سياسي بعد أنّ صارت الصلات بين السلطة والمعرفة واضحة للعيان. فرواية أيّ قصة بديلة، رؤية لا تتوافق مع ما أرسَتْه الدولة، يمكن أن يكون في منزلة تفجير من

(٢) في محاضرته الشهيرة «ما الأمة؟» «What is a Nation?» التي ألقاها في السوربون في ١١ آذار/ مارس ١٨٨٢، تنبّأ إرنست رينان (Ernest Renan) لبعض عواقب إخضاع بعض الأساطير للتمحيص والتفنيد، بل قد أقول الأخطاء التاريخية، وهو عامل جوهري في خلق أمة، ومن ثَمّ، تقديم القصص التاريخية يعدّ خطراً على [فكرة] القومية (Nationality). والحقيقة أنّ التحقيقات التاريخية تسلّط الأضواء على أعمال عنف وقعت في بداية جميع التشكيلات السياسية...».

Ernest Renan, "What is a nation?", in: Geoff Eley and Ronald Suny (eds.), *Becoming national: a reader* (Oxford, 1996) pp. 41-55.

الناحية السياسية، فهي قد تكشف عن الطريقة التي أُخبرت بها القصة لتناسب مصالح قسم معيّن من المجتمع، من ناحية عرقية، أو طبقية، أو مؤسّسية. الأكثر راديكاليّة في هذا السياق، أنّ القصة البديلة هذه قد تفرض نوعاً من إعادة تقييم الحقوق التاريخية، وإعادة التفاوض حول إمكانية الوصول إلى المصادر أو الاعتراف ـ وإعادة تصنيف ـ الناس المهمّشين في وقتنا الحاضر؛ فروايات المقاومة تفتح الطريق لأصوات كتبت خارج التاريخ، مانحة إيّاهم إعادة التشديد على أنفسهم وحقوقهم في الحاضر، متغلّبين على الصمت الذي شكّل الجزء المسكوت عنه في أي رواية[٣].

في إعادة سرد التاريخ، قد تُولد حركة سياسية كبيرة، وقد كان ذلك على أية حال أحد الإنجازات الرئيسة لحركات المقاومة الرئيسة في أثناء فترة التخلُّص من الاستعمار. وقد كانت الروايات التي أكّدت حتى اليوم مكان المجتمعات الوطنية موجّهة نحو تعبئة جماهيرية ولهدف كسب قوة السيادة. ولكن هذا الإنجاز، قد تحقّق في معظم الحالات على حساب الرؤى البديلة التي قد تنطوي على مصداقية تاريخية مساوية ولكنّها لم تندمج مع أفكار قادة الصراع السياسي واهتماماتهم في وقتها. والمفارقة هنا، أنّ التاريخ نفسه يضمن أنّ هذه الروايات المهيمنة دائماً ما تكون هشّة مع مرور الوقت ـ فالظروف المتغيّرة قد تصعّب من استمرار قصّة تبدأ في فقدان القوة والمصداقية. فليس من المفاجئ، إذاً، أن تشهد العقود الأخيرة في أنحاء الشرق الأوسط مقاومة لروايات كانت متضمّنة بعمق في التشكيل الأوّلي للسلطة.

وعلى وجه الخصوص، ثمة حركتان قوميّتان ناجحتان في الشرق الأوسط، الصهيونية في فلسطين، وجبهة التحرير الوطني في الجزائر، يستحقّان دراسة عن كثب نظراً إلى الطرائق التي أعيدت من خلالهما تواريخ مستبعدة، وصراعات، وصمتاً استراتيجياً، وقصصاً لم تُحكَ لتطارد المؤسّسات الفكرية والسياسية ـ ولتهزّ اليقين الظاهر لا للرواية القومية فحسب، بل ـ أيضاً ـ لهُوية الأمة نفسها ومصيرها السياسي. ولا يوجد ما

(٣) Micheal-Rolph Trouillot, *silencing the past - power and the production of history* (Boston, 1995) pp. 41-55.

هو فريد في هذا السياق، سواء في المنطقة أو غيرها، ففي الشرق الأوسط وحدها، ارتبطت إعادة رواية التاريخ الوطني وإعادة تعريف الهُوية الوطنية بالثورات الوطنية والانقلابات السياسية في تركيا، وإيران، والعراق، واليمن. وفي بعض الحالات، ضمن هذا تأكيداً لهُوية مجتمع معيّن لغوي أو ديني وحقوقه، مثل الأكراد في تركيا، أو العرب في إيران، أو الشيعة في لبنان. ولكن حتّى حينما لا يكون الهدف هو تأكيد مزاعم من هذا النوع، فإنّ الناس قد تقاوم رؤى للتاريخ تبدو مبرّرةً وجودَ نظام سياسي منزوع المصداقية. ويمكن أن يكون للمقاومة بهذا المعنى أجندة سياسية ومعرفية تخصصية[٤]، سياسية كونها تشتبك مع سلطة راسخة، مقدّمة نقداً للطرائق التي من خلالها كان هناك سوء استخدام محسوساً للسلطة أو اختلالٌ في ميزانها تخليداً للظلم، والتخطيط إن أمكَنَ لإصلاحه، ومعرفية تخصصية في سعيها إلى إحلال ما قد أُدرك بوصفه «تاريخاً سيّئاً» أو ممارسات لتحريف أو تعديلية تاريخية روتينية.

إنّ قواعد صنع الأسطورة وعلم التأريخ، سواء في أيدي أصحاب السلطة أو من يحاولون مقاومتها، يعدّان قريبين بعضهما من بعض على نحو دالّ ـ دالّ لأنّه يسمح لصراع قوي من نوع خاصّ أن يأخذ مجراه، تكون فيه كلمات رمزية بعينها ومواقع للأداء محمّلة بمعنى رمزي ومن ثَمّ محلّ نزاع شرس. وهذا ما يسمح بالتفكير في مثل هذه الصراعات بوصفها أمثلة على المقاومة السياسية. فالمسألة ليست في أنّها تستهدف الإطاحة بحكومة معيّنة. بل على مستوى أكثر طموحاً، نراها تستهدف تفكيك المعنى الشائع المهيمن الذي يسمح بازدهار نظام بعينه من الحقيقة. وهي في ذلك يمكنها تقويض السذاجة التي أدّت إلى قبول السلطة من دون تساؤل أو تشكيك جادّ.

كانت محاولة منح ثقل لرواية بعينها من المسائل المحورية في هذه الصراعات عبر الامتثال لقواعد نظام معرفي معيّن. وعلى المنوال نفسه، غالباً ما أثارت الاتهام بأن من يتبنّى رؤية مخالِفة إنما يضرب بالقواعد نفسها

---

(٤) مثلما أشار عالم الاجتماع السياسي الجزائري فاني كولونا (Fanny Colonna) «شيئاً واحداً صدمني [في التفكير حول التاريخ والسياسة الجزائرية] وهو العنف الذي مورس على الناس عند فرض (أو عرض) رؤية للتاريخ لا تنتمي إليهم».

Fanny colonna, *Les versets de l'invincibilité* (Paris, 1995) p. 366.

عرض الحائط. وهذا ما قد يفسّر بعض المرارة والشخصنة التي تميّز طبيعة هذه النزاعات. فالتهمة بأنّ هناك ما يخدم أجندة سياسية خفية وربّما خبيثة يمكن أن يحوّل المجال بعيداً عن جدل ما حول كتابة التاريخ إلى حجّة حول المصالح السياسية المتصارعة. فيما يتعلّق بإسرائيل وبتأكيد هوية الأمازيغ (البربر) في شمال أفريقيا، فإن اتهامات كهذه تسمم القسم الأكبر من النقاش. وكانت ـ أيضاً ـ مؤشّرات على جدّية ما ظنّ أنّه على المحكّ.

«علماء الاجتماع الناقدون»
و«المؤرّخون الجدد» الإسرائيليون ـ ونقدهم

تكمن أهمية هذه الحالة وعلاقتها بموضوعنا في حقيقة أنّ الأعداد المتزايدة من الأساتذة الإسرائيليين ومنذ ثمانينيات القرن الماضي ـ من مؤرخّين وعلماء اجتماع وسياسة ـ واظبوا على التفنيد والاختبار النقدي لجوانب من التاريخ الإسرائيلي ومجتمعه. فمنذ تأسيس الدولة بل قبلها، كانت هذه الجوانب نفسها قد شكّلت جزءاً من رؤى إسرائيليين كثيرين؛ هُويّتهم الوطنية ومؤسّساتهم، وكذلك لقاداتهم السياسيين والعسكريين. وعبر معاودة التاريخ القريب وتنقيحه وتفكيكه نقدياً كان هؤلاء الأساتذة يدفعون بحججهم ضدّ رواية مسيطرة بل مهيمنة. كانت في معظم تفاصيلها تابعة لِطَيْف الأحزاب الصهيونية في إسرائيل بكامله، ولذلك أعادت إنتاج أماكن عديدة وبمعانٍ مختلفة. وكان هناك بالطبع نقد لأعمال الماضي، وحسابات وتبريرات مرتبطة بالقوى المهيمنة في إسرائيل منذ زمن تأسيس الدولة، ولكن لم يكن لهذا أيّ أثر جادّ في الوعي العام. وقد كان هذا في جزء منه بسبب الأعداد المنخرطة، ولكن في جزء آخر ـ أيضاً ـ بسبب موقع كثير من هذه الانتقادات في الأحزاب والتنظيمات التي كانت محدودة في قدرتها على الدخول إلى التيار السائد من الجدل الإسرائيلي[٥].

من الثمانينيات فصاعداً، ساعدت التغيّرات الحادّة والدالّة في المجتمع الإسرائيلي، والتطوّرات التي لحقت بسياستها المحلّية والدولية التي جرت في

---

(٥) Avi Shlaim, "The debate about 1948", *International Journal of Middle Eastern Studies* 27/3 (1955) pp. 287-304.

عقود سابقة على تحفيز تحوّل خطير وسط الأساتذة العلماء والصحافيين. كما كان لهذه التغيّرات أن توفّر جمهوراً متزايداً من المتلقّين لإعادة سرد التاريخ الإسرائيلي. فعدم الرضى عن النسخة المقدّمة التي رويت حول الماضي والتحفظ المتنامي على استخدامها في الحاضر من قبل الأحزاب السياسية التي كانت سلطتها في تدهور تثبت قبولاً لدى العامة في التفكير، على أقلّ تقدير، في رؤى بديلة لأحداث تبدو معروفة جيّداً. وفي نظر بعض ممّن كانت هُويّتهم وتاريخهم الشخصي متضمّناً في الرؤى الموجودة حتّى اليوم حول الماضي وبلورته، بدا هذا مثل هجوم شخصي وضدّ الدولة الأمة نفسها.

كان هذا واضحاً في ذاته، بداية في حقل علم الاجتماع الأكاديمي الصغير ولكنه «حيوي في إسرائيل، مع من أصبحوا يسمّون «علماء الاجتماع الناقدين». وكانت أهداف نقدهم هي المزاعم الوظيفية والسردية حول طبيعة المجتمع الإسرائيلي التي هيمنت على المعرفة حتّى سبعينيات القرن الماضي، على الرغم من الدليل المتزايد على الصراع الاجتماعي العميق. غير أنّ النقد ذهب أبعد من ذلك؛ فقد أخذ المسألة مع دور المعرفة، أو بالأحرى بعض من ممارسي الحقل المعرفي الرئيسين، ليس في مجرّد تحليل المجتمع الإسرائيلي، بل ـ أيضاً ـ في نصح الحكومة حول السياسات الاجتماعية نفسها التي أصبحت، في نظر علماء الاجتماع الناقدين، جزءاً من المشكلة. وكانت تهمتهم أنّهم منحوا سلطتهم لسياسات ساعدت في فرض رؤية للهُوية والمجتمع الإسرائيلي على مجموعة من المهاجرين لا حول لهم ولا قوة كان من شأنها أن قمعت ثقافات هؤلاء المهاجرين المتنوّعة وهمّشتها. وكانت تلك هي الحالة خصوصاً فيما يتعلّق بالمهاجرين الذين وصلوا بأعداد كبيرة إلى إسرائيل من بلدان العالم العربي في الخمسينيات ـ والذين بعيوبهم في المجتمع الإسرائيلي واغترابهم عن نمطه السائد، الذي يعدّ إلى حدّ كبير نمطاً أوروبياً، كانوا بحلول السبعينيات ينتجون سياسة جديدة ومقلقة.

في هذا السياق قدّم غيرشون شافير (Gershon Shafir) أحد علماء الاجتماع الناقدين روايته حول تشكُّله الفكري شخصياً. واعترف أنّ رؤيته النقدية لعلم الاجتماع الإسرائيلي وما رسمه من صورة حول المجتمع الإسرائيلي جاءت من مصادر متنوّعة: عدم الرضى فكريّاً عن المدرسة الوظيفية (Functionalism) كنموذج للتفسير، في ظلّ وعيه بأنّها كانت محلّ

شكّ في المجال المعرفي في العالم الأوسع؛ والشعور بأن الصراع الاجتماعي في حاجة إلى تفسير وما يعنيه هذا من التعامل الجدّي مع مخاوف الأنصار واهتماماتهم؛ الاحتراس من الإعجاب غير النقدي بالدولة والدولانية (Étatism) التي تقود علماء الاجتماع وتشاركهم النخبة السياسية التي تميل إلى رؤية الدولة بوصفها «التعبير الأقصى عن الأمّة والمجتمع والوصي الوحيد على رفاهة مواطنيها»[٦].

بالمثل، كان لتدهور إيمانه بالمؤسّسة الصهيونية العمالية (Labour Zionist) أن يؤدّي به إلى التشكيك كثيراً في علم الأسطورة المحيط بها، وكذلك القصص المؤسّسة لدولة إسرائيل. ودعم هذا التدهور سلوك السلطات الإسرائيلية في الأراضي المحتلّة في عام ١٩٦٧؛ إذ تمثّلت الدولة دور سلطة استعمارية، بعيداً عمّا روّجته عن روح الديمقراطية والمساواة التي كانت هي الأخرى جزءاً من الأسطورة المؤسّسة. وهذا بدوره ما وفّر الحافز على إعادة اختبار الصهيونية العمالية ورؤية ما في عقودها الأولى من نخبوية في علاقتها بالطبقة العاملة، ليس هذا فحسب، بل ـ أيضاً ـ استعمارية داخلية، مستندة إلى الاضطهاد الأوروبّي والحداثي، تجاه «المزراحيم» ـ المهاجرين اليهود من الدول «الشرقية» خاصّة العربية[٧].

قوبلت التهم باعتراضات شديدة. وما كان محلّ استياء خاصّ هو الإشارة إلى أنّ كثيراً من مؤسّسات علم الاجتماع ولعقود كانت في جيب إدارة الدولة، وتتصرّف تصرّف المتودّد لحركة العمال الصهيونية ومن ثَمّ فقد علماؤها استقلالهم كعلماء. هؤلاء أمثال موشيه ليزاك (Moshe Lissak)، الذي هاجم علماء الاجتماع الناقدين، شاجباً إيّاهم على ما أشاروا إليه أنّ المجتمع الإسرائيلي والدولة نفسها كانا استعماريين في الأصل والصفة، «ولدا بالخطيئة» مثلما أضفى بتعبيره. وزعم أنّه يرى في نقدهم أجندة معادية للصهيونية، متنكّرة في صيحة ما بعد الحداثة التي رفضت، مثلما أشار،

---

(٦) Uri Ram, *The changing agenda of Israeli sociology* (New York, 1995) p. 41, cited in Gershon Shafir, "Israeli society: a counterview", *Israel Studies* 1/2 (1996) pp. 205-206.

(٧) Shafir, "Israeli society" (1996) pp. 190, 208-210; Yehuda shenhav, "Jews from Arab countries and the Palestinian Right of Return: an ethnic community in the realms of national memory", *British Journal of Middle East Studies* 29/1 (2002) pp. 27-56.

الاعتراف بأنّ أيّ تنظير يمكن أن يكون منحازاً أيديولوجيّاً. وفي ترديد لنقد شافير الأصلي حول الطريقة التي حدّد بها علم الاجتماع في إسرائيل على نحو ضيّق مستبعداً دراسة موضوعات مثل الأثر الاجتماعي المختلف للصراع العربي الإسرائيلي في المجتمع الإسرائيلي، فقد أشار من هاجموا شافير وزملاءه من العلماء أنّ الاجتماعيين الناقدين كانوا منشغلين كثيراً بمسائل الأيديولوجية، السياسة والهُوية - ولم يكن أيّ من هاتين، كما أشير، موضوعاً مناسباً للدراسة السوسيولوجية[٨].

لم يكن من المفاجئ، إذاً، أن يتسبّب ما فعله علماء الاجتماع الناقدون بتركيزهم على السلطة وصلاتها بالمعرفة، والهُوية والمعتقد، بحالة قلق حاد لدى من شاركوا في رواية الصهيونية السائدة بوصفها قومية يهودية. فكان أحد الجوانب الشاحذة لظهور علم الاجتماع النقدي درجة الحدّة التي بدت مرتبطة بعلماء الاجتماع المؤدّين للدور بعينه الذي يطلبه مجالهم المعرفي: واجبهم نحو «سبر أغوار ما وراء الواجهات التي يقوم عليها كلّ مجتمع»[٩]. وقد بدوا أنّهم لا يمثّلون أكثر ممّا هو متوقّع من «فضح زيف ميول علم الاجتماع» نفسه. ولكنّهم اتهموا بمعاداة الصهيونية، ورفض المشروع الصهيوني برمّته، ومن ثَم، ضمنيّاً تعريض شرعية دولة إسرائيل نفسها للشك[١٠].

إنّ دلالة التحدّيات المختلفة التي طرحها علماء الاجتماع الناقدون - كانت شديدة التنوّع كمجموعة، يتبنّون وجهات نظر مختلفة ومنهجيّات متنوّعة - أنّ جميعهم، بطريقة أو بأخرى، تحدّوا افتراضات كانت حتّى تلك اللحظة مريحة حول إسرائيل والمجتمع الإسرائيلي. وكانت المقاربات السابقة لكلّ من أيزنشتاد (Eisenstadt) ومن تبعه نافعة لمؤسّسة العمال الصهيونية في العقود الأولى وذلك ربّما بسبب التقارب الأيديولوجي والسياسي، وربما - أيضاً -

(٨) Moshe Lissak, "“Critical” sociology and “Establishment” sociology in the Israeli academic community: ideological struggles or academic deiscourse", *Israel Studies* 1/1 (1996) pp. 247-294; Eliezer Ben-Raphael, "Critical vs non-critical sociology: an evaluation", *Israel Studies* 2/1 (1997) pp. 175-189.

(٩) Peter Berger, cited in Chaim I. Waxman, "Critical sociology and the end of ideology in Israel", *Israel Studies* 2/1 (1997) p. 194.

(١٠) Waxman, "Critical sociology" (1997) pp. 196-201.

بسبب «أنّ المدرسة الوظيفية كمنظور سوسيولوجي سارت كتفاً إلى كتف مع الممارسة السياسية من التوظيف العملي»[11].

ولكن تبقى الحقيقة أنّ المسكوت عنه في علم اجتماع التأسيس كان يضاهي المسكوت عنه في الرواية الصهيونية المهيمنة، وجاءت افتراضات علماء الاجتماع عاكسة لتحيّزات كثيرة من الأيديولوجيين الصهيونيين الأوروبّيين في معظمهم. ذلك أنّ تنوّع المهاجرين اليهود غير الأوروبّيين وخصوصيتهم وأعرافهم كانت إمّا مرفوضة أو مصنّفة باعتبارها «تقاليد» مختلة تعوق تطوّرهم بوصفهم مواطنين إسرائيليين. كان الهدف الصهيوني والسوسيولوجي هو ضمان أكبر قدر من «التوظيف العملي» عبر انتماء هؤلاء المهاجرين الجدد ليكونوا مؤهّلين لمجتمع شكّلته نخبة أوروبية وسيطرت عليه لمصلحتها أو خيرها. ولكن كان من الواضح أنّ على الحداثيين القوميين المستنيرين أن يحدّدوا ما هو الخير. ولم يكتفِ علماء الاجتماع الناقدون بإخضاع هذه السياسات شديدة التسلّط في عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي لتفنيد صارم، بل أشاروا ـ أيضاً ـ إلى أنّ مثل هذه السياسات أنتجت مجموعة من المشاكل في إسرائيل المعاصرة ـ مشاكل ذات عواقب سياسية مباشرة، نظراً إلى كون السياسات الأصلية كانت نتاجاً لاختلال شديد في توازن القوة بل وأعادت وكرّست هذا الاختلال.

بعيداً تماماً عن المعاني المتضمّنة لهذا في نظر المهنة نفسها وما جذبه من اهتمام بالتماثل من بعض ممارسيها، فقد قوّضت ـ أيضاً ـ واحدة من تأكيدات الصهيونية بوصفها قومية يهودية: أي وجود هوية يهودية تبطل ما عداها من هُويّات. على العكس من ذلك، لفت علماء الاجتماع الناقدون الانتباه إلى حقيقة أنّ هُويّة اليهود في نواحٍ كثيرة كانت متنوّعة بتنوّع ثقافات وقيم المجتمعات التي عاشوا فيها ونشؤوا. وكان لهذا الفرض معنيان ضمنيّان فيما يتعلّق بأسطورة الصهيونية. المعنى **الأول** ما يُشار إليه من ضرورة النظر إلى الصهيونية بوصفها تعبيراً عن عرقية أوروبية معيّنة تلك التي طغت على تعبيرات أخرى ممكنة مما تعنيه باليهودية بغية تأكيد التحكم المهيمن عبر سيطرة اليشوف والدولة الإسرائيلية.

---

(١١) Uri Ram cited in Shafir, "Israeli society" (1996) p. 205.

المعنى **الثاني**، أنّ التركيز كان على «المزراحيم»، أي المهاجرين اليهود من الأصل العربي وثقافتهم، كان بالتحديد هو السبب في طمس الخطوط المميّزة بين اليهود و«الآخرين» العرب ـ وهو شيء حرص علم الاجتماع الإسرائيلي حتّى هذه اللحظة، وكذلك أيديولوجية الدولة، على المحافظة عليه. وعبر إعادة تقديم هذا الجانب المقلق لغياب الاختلاف، فتح العلماء الناقدون المجال لاعتراف أكثر جدّية وصراحة بالإسرائيليين العرب ـ وهم مُهمَلون إلى حدّ كبير في علم الاجتماع حتّى اليوم ـ وكذلك العرب، الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلّة في عام ١٩٦٧. فلم يتلقّوا أيّ اهتمام أو ربّما قليلاً جدّاً منه منذ أن بدت القضية برمّتها «سياسية في طبيعتها الغالبة» من وجهة نظر المجال المعرفي المعني أي علم الاجتماع. لذا؛ لم يكن من المفاجئ، أن يكون لعلماء الاجتماع الناقدين هذا الأثر المزعج. لقد طمسوا الخطوط الخاصّة بهوية يهودية حصرية ومن ثم واجهوا تهماً بمعاداة الصهيونية، وتقويض الدولة نفسها، وفي الحقيقة تشكيل «الخطر الأكبر على البحث السوسيولوجي في إسرائيل»[(١٢)].

إذا كانت هذه هي الحالة مع علماء الاجتماع الناقدين، فإنّ الحالة كانت أسوأ عندما بدأ المؤرخون الإسرائيليون تفنيد تاريخ إسرائيل، خصوصاً في سياق علاقته بالشعب الأصلي من عرب فلسطين وكذلك بالدول العربية المحيطة؛ إذ أصبحت معتقدات كثيرة شائعة حول تأسيس دولة إسرائيل، وسلوكها في الحرب ومكانها في المنطقة، وكذلك استراتيجياتها الصارمة في بناء الدولة والأمة، تحت مجهر الفحص والتفنيد. وقد صُوّر ذلك بدرجة ما في أعمال كتّاب مثل غابرييل شيفر (Gabriel Sheffer) أو يوهوشافات هاركابي (Yehoshafat Harkabi)، وكان ما قام به الأخير من تغيير جوهري له أثرٌ مهم؛ إذ إنّه لم يكن مجرّد رئيس المخابرات العسكرية في الخمسينيات، بل ـ أيضاً ـ كان من وقت إلى آخر المتحدّث الممثّل لإجماع الرأي داخل المؤسّسات المدنية والعسكرية[(١٣)].

---

(١٢) Lissak cited in Ben-Raphel, "Critical vs non-critical sociology" (1997) p. 178.

(١٣) Gabriel Sheffer (ed.), *Dynamics of a conflict: a re-examination of the Arab-Israeli conflict* (Atlantic Highlands, NJ, 1975); Yehoshafat Harkabi, *The Bar Kochba Syndrome* (Chappaqua, NY, 1983) and *Israel's fateful decisions* (London, 1988) - *contrast these books with his Arab attitudes to Israel* (London, 1972).

عزم بعض الكتاب، مثل سمحا فلابان (Simha Flapan)، على التحقيق، صراحة، فيما اعتبره الأساطير الرئيسة في الرؤية الإسرائيلية الرسمية لتاريخ الفترة من ١٩٤٧ إلى ١٩٤٩. والحقيقة أنّ كتابه المنشور عام ١٩٨٧ **ميلاد إسرائيل ـ الخرافات والحقائق** (*Birth of Israel -Myths and Realities*) كان منظّماً بطريقة تركّز على دراسة سبع أساطير أو خرافات، تشمل «**الأولى**: أنّ الصهاينة قبلوا تقسيم الأمم المتّحدة وخطّطوا من أجل السلام»، [. . .] و«**الثالثة**: أنّ الفلسطينيين فرّوا طوعاً، بنيّة الفرّ والكرّ» [. . .] و«**السادسة**: أنّ إسرائيل المسالمة واجهت التدمير من جالوت العربية»(١٤). هذا في حين أعاد آخرون اختبار جوانب معيّنة من هذا التاريخ، مثل المؤرّخ بيني موريس (*Benny Morris*) في كتابه **ميلاد مشكلة اللاجئين الفلسطينيين من ١٩٤٧ إلى ١٩٤٩** (*The Birth of the Palestinian Refugee Problem, 1947-1949*) الصادر عام ١٩٨٧، وآفي شلايم (Avi Shlaim) في كتابه: **تواطؤوا عبر نهر الأردن: الملك عبد الله، والحركة الصهيونية وتقسيم فلسطين** (*Collusion Across the Jordan: King Abdullah, the Zionist Movement and Partition of Palestine*) الصادر عام ١٩٨٨، وكذلك إيلان بابيه (Ilan Pappe) في كتابه **بريطانيا والصراع العربي الإسرائيلي** (*Britain and the Arab-Israeli Conflict*) الصادر عام ١٩٨٨. وفي استناد هؤلاء الكتّاب في أبحاثهم إلى الأرشيف الرسمي لتلك السنوات، والذي أتيح الاطّلاع عليه، حديثاً، في كلّ من بريطانيا وإسرائيل، توصّلوا إلى تنوّع من النتائج لم تكن بأيّ حال من الأحوال موحّدة، بل اختلفت اختلافاً واضحاً عن الرؤى التي ظلّت سائدة حتّى تلك اللحظة في إسرائيل حول تلك الأحداث.

هذه الرؤى الرسمية لم تناصرها الدوائر الأكاديمية فحسب بل القادة السياسيُّون ممّن ضمنوا أنهم أصبحوا جزءاً من الرواية المحدّدة لدولة إسرائيل، والتي أشاعوا عنها الدعاية في الكتب الدراسية، والإعلام والخطاب العام عموماً. وعلى الرغم من وجود فروق في التأكيد هنا ـ أيضاً ـ والتفسير، فإنّ الرؤية السائدة للتاريخ شدّدت على الجوانب البطولية والأخلاقية في تأسيس الدولة ـ بقدر ما كان المكلّفين بالنصوص المدرسية

(١٤) Simha Flapan, *The Birth of Israel -myths and realities* (New York, 1987).

يعنيهم الأمر. وقد ذكر ميشيل زيف (Michael Ziv)، رئيس قسم التعليم الثانوي في وزارة التربية في الخمسينيات، صراحة أنّ «من الأساس أن تكون القيم الداعمة للرواية التاريخية الرسمية . . . متوافقة مع القيم الرئيسة المقبولة لدى المجتمع. ولا يمكن لمجتمع ما أن يتحمّل أعباء الصراع بين نسقي القيم هذين». وبالمثل، ذكر خليفته نافتالي زون (Naftali Zon) الذي كان مسؤولاً في القسم نفسه حتّى أوائل السبعينيات، أنّه كان من واجب المدرسين «اختيار تلك الحقائق التي تشير إلى وجود قيم التضحية والبطولة التي من شأنها تمكين [الطلاب] من التوحّد مع الفاعلين»[١٥]. والحقيقة، ومثلما أشارت قوانين التربية المتعاقبة ومراجعات المناهج الدراسية، كان هناك تصميم من البداية على تدعيم ارتباط الشبان برؤية للتاريخ اليهودي والإسرائيلي من شأنه إلهام إعجابهم، وربط ولائهم للدولة وتشكيل الذاكرة الجماعية للأمة[١٦].

بالتالي، توصّل «المؤرّخون الجدد» ـ وهي الصفة التي تنطبق على من كانوا يعاودون التجربة النقدية وإعادة تقييم ماضي إسرائيل ـ إلى نتائج اختلفت اختلافاً دالاً عن هذه الرؤى الرسمية، لم يكن من المفاجئ عدم اقتصار الاستقبال النقدي بل العدائي لأعمالهم على زملائهم من المؤرّخين المحترفين. على العكس، أطلقت أعمالهم شرارة جدل عامّ بتكثيف وتعقيد عظيمين. وفي كثير من النواحي، وبتفنيد دوافع أعمال قادة الأحزاب الصهيونية ونتائجها، وكذلك سلوك القوات الإسرائيلية في الأحداث العنيفة المحيطة بتأسيس إسرائيل، أزال هؤلاء غيوم البطولية عن الأعمال الفردية والجماعية متيحين تقييمها وفق معايير أوضح وأكثر دقّة. ومن ثَمّ، فإنّ بعضاً من السلوكيات التي كانت قد كُشفت حتّى تلك اللحظة من منظور بطولي، ظهر أنّها مقزّزة أخلاقياً، خصوصاً في رؤيتها بعد أربعين سنة من حدوثها. ومع ذلك، كثير من تلك السلوكيات كان قابلاً للفهم والاستيعاب تماماً، لو كان النظر إلى تأسيس دولة إسرائيل وتقويتها بوصفها نماذج لسياسة واقعية لا ترحم، مرتبطة بمشاريع سياسية هي الأكثر نجاحاً.

---

(١٥) Elie Podeh, *The Arab-Israeli conflict in Israeli history textbooks*, 1948-2000 (Westport, CT, 2002) pp. 22-23.

(١٦) Podeh, *The Arab-Israeli conflict* (2002) pp. 25-26.

فيما يتعلّق بمن ظلّوا متمسّكين برؤى بطولية وخرافية حول الماضي، أثبتت بعض التطوّرات التي كانت تنجلي تحت أضواء التفنيد صعوبة تقبّل ذلك. على سبيل المثال، تعرّض كثيرون من الناس لحالة من القلق والاضطراب بفعل ما أثاره موريس من خلاف ونزاع حول أنّ جزءاً كبيراً من مشكلة اللاجئين الفلسطينيين كانت جزءاً من السياسيات المتعمّدة التي اتّبعها بن غوريون وغيره من قادة الحركة الصهيونية قبل الإعلان الرسمي للاستقلال إسرائيل في عام ١٩٤٨ وبعده. وتقنين الاعتقاد بأنّ «فرار» الفلسطينيين كان إمّا بسبب تعليمات القادة العرب للشعب الفلسطيني بالمغادرة فيما تحتلّ الجيوش العربية فلسطين، أو مجرّد سوء توفيق متجاوز لما هو شخصي ومرتبط بالحرب، وهو ما كان من المقلق تقديمه بدليل متناقض. وهذا ما يميل إلى إظهار أنّ كتلة السكان العرب في فلسطين لم يفرّوا ببساطة كمحصّلة للقتال، ولكن لأنّ السياسات التي نفّذتها القيادة الصهيونية في فوضى الانسحاب البريطاني السريع والسلطات الإسرائيلية تحت غطاء الحرب، أكملته أعمال وحدات عسكرية خاصّة تسعى إلى «تطهير» القرى والأحياء العربية لأسباب فنّية أو تكتيكية[١٧].

كانت أطروحة إيلان بابيه أنّ التدمير الكلّي للمجتمع العربي الفلسطيني وطرد الأغلبية العظمى من سكان فلسطين من العرب كان نتيجة لسياسة قصدية وواعية من «التطهير العرقي»، كانت المقولة الأكثر راديكالية في هذا النقاش العام لا يشاركه فيها الجميع[١٨]. ولكن في أيّ الحالات، كان الإسرائيليون مجبرين على مواجهة مسؤولية الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل في خلق مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وديمومتها. وبصفته كاتباً في جريدة **هآرتس** علّق قائلاً: «كان تأسيس دولة إسرائيل عدلاً لليهود، صاحَبه ظلمٌ مريع للفلسطينيين»[١٩].

كان الجانب المقلق هنا ذا شقّين: **الأول**؛ أنّه لم يعد ممكناً عزو محنة

(١٧) Ilan Pappe, "The Tantura case in Israel: the Katz research and trial", *Journal of Palestine Studies* 30/3 (2001) p. 20.

(١٨) Ilan Pappe, *The ethnic cleansing of Palestine* (oxford, 2006); Benny Morris, "Politics by other means", *The New Republic*, 22 March 2004.

(١٩) Cited in Silberstein, *The postzionism debates: Knowledge and power in Israeli culture* (London, 1999) pp. 1-2.

اللاجئين الفلسطينيين إلى مجرّد ظاهرة لاشخصية مثل «الحرب»، بل أصبحت متّبعة الآن في مقامات كثيرة كأثر لأعمال بعينها من وحدات معروفة وأفراد معيّنين ممّن كانوا حتى تلك اللحظة يشكّلون جزءاً من لوحة الجيل البطولي من الصهيونية. **الثاني**؛ الإقرار ولو بمسؤولية جزئية عن الآثار السياسية المباشرة نظراً إلى ما كانت ستشرع فيه إسرائيل في التسعينيات من مفاوضات مع الفلسطينيين ومن بين القضايا التي كانت مطروحة للنقاش مسألة اللاجئين الفلسطينيين ووضعهم ومستقبلهم. كان من الملاحظ، على سبيل المثال، أنّه حينما قدّم رئيس الوزراء حينذاك، إيهود باراك إعلاناً غير مسبوق أمام الكنيست الإسرائيلي في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ والذي «عبّر فيه ونيابة عن دولة إسرائيل، عن أسفه وتعاطفه مع معاناة الشعب الفلسطيني»، ولكنه كان حريصاً على ألّا يعتذر أو يقرّ بأيّ مسؤولية إسرائيلية عن محنة هذا الشعب[٢٠].

التركيز على التاريخ التفصيلي الدقيق لأحداث محيطة بفرار ما يقرب من مئتين وخمسين ألفاً من الفلسطينيين من الأراضي المحتلّة على يد القوات الصهيونية قبل انسحاب البريطانيين من فلسطين، وكان الفرار الذي وقع في عام ١٩٤٨ والهجرة الجماعية لنحو أربعمئة وخمسين ألفاً آخرين من بلداتهم وقراهم فيما بعد، كان يعني - أيضاً - أنّ الضوء قد أصبح مسلّطاً على سلوك القوات المسلحة الإسرائيلية نفسها. فالمذبحة التي ارتكبت ضد سكّان قرية دير ياسين في نيسان/أبريل ١٩٤٨ اعتُرف بها منذ زمن طويل، لكنّها صُورت بوصفها مسؤولية مقاتلي الأرغون وليحي ومن ثم، تنصّلت منها القوات الرسمية - الهاغاناه. وحقيقة الأمر، كان هناك زعمٌ بأن الأعمال الوحشية كان مبالغاً فيها من بن غوريون تحديداً لتشويه سمعة القيادة السياسية لتلك الميليشيات.

على الرغم من ذلك، ومع فتح الأرشيف والتفنيد الدقيق لسجلّ الوحدات القتالية الإسرائيلية، تكشفت حوادث أخرى. في بعض الحالات، ظهر أنّ القوات المسلحة الإسرائيلية كانت نفسها مسؤولة عن قتل مدنيين فيما

---

(٢٠) Avi Shliam, "The war of the Israeli historians", Lecture at Georgetown University, Washington DC, 1 December 2003, p. 6; an abridged version of this talk is available in: Avi Shlaim, "La guerre des historiens israéliens", *Annales* 95/1 (2004) pp. 161-169.

لا يمكن عزوه ببساطة إلى حرارة المعركة. ومن بين الحوادث الخاصة، كانت حادثة الطنطورة، قرية عربية ساحلية بالقرب من حيفا، في أيار/مايو ١٩٤٨، أصبحت محطّ اهتمام الرأي العام العالمي في عام ٢٠٠٠؛ إذ زعم صاحب رسالة ماجستير في جامعة حيفا، وهو تيدي كاتس (Teddy Katz)، بوقوع مذبحة لسكّان القرية على يد جنود لواء الكسندروني (Alexandroni Brigade). وعندما نُشرت هذه النتائج في الصحف، تعرض الباحث للمقاضاة ممّن بقوا على قيد الحياة من هذا اللواء، وعلى الرغم من اجتياز رسالته في الماجستير بدرجة ممتاز وما ظهرت عليه من استنادها إلى ثروة من الشهادات الشفهية من شهود يهود وعرب على الحادثة، فقد تعرّض لضغط شديد ما أجبره على التراجع فيما زعمه من وقوع مذبحة. وبدلاً من دعمه، ألغت الجامعة درجته وتبرّأت منه. وكان لهذا بدوره أن يؤدّي إلى استقالة إيلان بابيه الذي سانده وصادق على روايته حول عمليات القتل في الطنطورة[٢١]. وتأمّل بعض الباحثين في هذه التطوّرات بقدر معقول من الرضى، إذ رأوا فيها «حدثاً فاصلاً كان بداية لإعادة علم التأريخ الإسرائيلي إلى المسار» ومن ثَمّ ميّز «تحوّلاً في حالة المدّ فيما أصبح من يسمّون ما بعد الصهاينة (post-Zionists) يتولّون ما اعترى التأريخ الإسرائيلي من ضعف»[٢٢].

بدا هذا في منزلة التفكير الرغبوي، فبعيداً تماماً عن نتائج التجمّع الأول لـ«مؤرخين الجدد» الذين انصبّت منهجيّتهم في واقع الأمر إلى حدّ كبير في القالب التقليدي، كانت التيّارات الجديدة في التاريخ والعلوم الاجتماعية في طريق الانتشار داخل إسرائيل، وخارجها. ومثلما ذكر محرّر الصحيفة التاريخية الأكثر أهمية في إسرائيل **زمانيم (الأزمان)** (*Zamanim*)، فإنّه بمنتصف التسعينيات، كانت الصحيفة قد بدأت بنهج إيجابي بالمعنى التاريخي التقليدي، ولكنّها أصبحت الآن منتدى للنقد والتأمّل في فنّ السرد التاريخي نفسه. ذلك أن كتابة التاريخ، مثلما هو حادث في جميع الأماكن، أصبحت أكثر اتساعاً وشمولية لوعي ذاتي بالروابط الوثيقة بين العلاقات القائمة بين السلطة والمعرفة. ولم يعد من الممكن المحافظة بعد ذلك على

(٢١) Pappe, "The Tantura case" (2001) pp. 19-39.

(٢٢) Yoav Gelber, *Palestine 1948: war, escape and the emergence of the Palestinian refugee problem* (Brighton, England, 2001) pp. 326-327.

تطمينات السرد القومي القديم، ولم يكن ذلك بسبب تسليط الضوء على أدلة جديدة وتدخّل الأصوات التي كانت حتى تلك اللحظة مسكتة، بل كانت - أيضاً - بسبب المقاومة الناجحة التي مارسها كثيرون ضدّ فكرة «الحقيقة» المهيمنة وغير المختبرة وواقعيتها، ولا سيّما تلك الحقيقة التي بدت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمشروع سياسي كان في حدّ ذاته موضوع خلاف ونزاع[٢٣].

كان اليأس من هذا الوضع هو ما أثار كما يبدو التفجرات الملتهبة مثل تلك التي أثارها الكاتب أهارون مجد (Aharon Megged) على صفحات **هآرتس** في حزيران/يونيو عام ١٩٩٤ تحت العنوان اللافت «الدافع الإسرائيلي على الانتحار»[٢٤]، فقد هاجم المؤرّخين وعلماء الاجتماع، ممّن بدت إعادة تفنيد إسرائيل واختبار ماضيها في نظرهم يكمنان في إظهار ازدراء للأساطير التي ألهمت الصهاينة الأوائل، كما وبّخهم على تقويض شرعية الصهيونية نفسها وعلى التشكيك في مشروع بناء الدولة في إسرائيل. وبدا الأمر في نظره أنّ الخطر الحقيقي، في هؤلاء ممّن ظهروا للتنازع على الرؤى المقبولة للتاريخ الإسرائيلي، كان في الأثر الذي مارسوه على علاقات القوة - بتقويض الرواية القومية الرئيسة، وكانوا يهلكون تضامن المجتمع الوطني ويزعزعون الأسس الأيديولوجية للدولة. وخوفاً من تأثيرات هذا في المستقبل، كان - أيضاً - قلقاً من تدمير أعمال المؤرّخين الجدد لإيمان الإسرائيليين من الشباب بعدالة القضية الصهيونية التي نادراً ما كانت حتى تلك اللحظة محلّ تشكيك.

المثير للاهتمام، أنّ كتابات هؤلاء، ممّن نجحوا في فضح الأساطير القومية المحيطة بالسنوات الأولى للدولة، بدت أكثر إثارة للقلق في نظر من ارتبطوا عموماً باليسار العمالي القديم في السياسة الإسرائيلية عمّا هو الحال في نظر من كانوا مع اليمين. فقد انتاب بعض اليمينيين مشكلات أقلّ حول كثير من البحوث، نظراً إلى ما رأوه في التهجير كنتيجة طبيعية للحرب بل أعادوا مقاربة دراسة بن غوريون على كونه لم يكن بالعدوانية الكافية في أهدافه الإقليمية. بل لقد كان آخرون مؤيّدين لما توصل إليه «المؤرّخون

---

(٢٣) Uri Ram, "Postnationalist pasts: the case of Israel", in: J. Ollick (ed.), *States of memory* (Durham, NC, 2003) pp. 236-250.

(٢٤) Aharon Megged, "The Israeli suicide drive" (in Hebrew), *Haaretz*, 10 June 1994, and "One-way trip on the highway to self-destruction", *Jerusalem Post*, 17 June 1994.

الجدد» من نتائج بحثية. على سبيل المثال، لم تواجه إموناه إليون (Emunah Elion) وهي تنتمي إلى واحدة من أكثر الحركات الاستيطانية تعنّتاً، أي صعوبةٍ في تقبّل بعض «الاكتشافات الصعبة بل الصادمة» التي قدّمها المؤرّخون الجدد؛ فقد أظهروا، من وجهة نظرها وبطريقة واضحة وغير انفعالية، ما كشف عنه رفع المعنويات الصهيونية العمّالية من حقائق قاسية عن الصراع الأساس بين اليهود والعرب الفلسطينيين على حيازة الأرض. وفيما يتّسق مع معتقداتها السياسية، لم يهزّ هذا من إيمانها بحقّ اليهود في الأرض أو في الحاجة إلى «ملاحقة من يجب طردهم». فهو ما يُبرز وبلا رحمة الواقع السياسي في قلب تاريخ إسرائيل ـ وهو ملمح وجدت فيه أمراً مشجّعاً[٢٥].

كانت تلك حالة متطرّفة. والواقع أنّ اليمين كما مثّله حزب الليكود، كان صيّاحاً في شجب ما اعتبره هجوماً مهلكاً وخبيثاً على سمعة إسرائيل. وهذا ما أصبح واضحاً للغاية عندما بثت هيئة الإذاعة الإسرائيلية مسلسلاً وثائقياً عنوانه «تاكوماه» (إعادة الميلاد)، في ١٩٩٨، احتفاءً بالعيد الخمسين لتأسيس إسرائيل، بالنظر في ماضيها. وقد أدمج المسلسل كثيراً من النتائج البحثية لهؤلاء المؤرّخين ممّن كانوا جزءاً من حركة إعادة تفنيد أساطير تاريخ إسرائيل، وممّن عمل بعضهم مستشارين للبرنامج. وهذا ما أثار غضب أرييل شارون، الذي كان حينذاك رئيساً للحكومة، والذي احتجّ على وزير التعليم لأنّ السلسلة هذه «تشوّه تاريخ إعادة الميلاد، وتقوّض أيّ أساس أخلاقي لتأسيس دولة إسرائيل واستمرار وجودها» داعياً إلى إزالتها من البثّ، أو على الأقلّ حظرها في المدارس. وبالمثل، كانت زميلته ليمور ليفنات (Limor Livnat)، وزيرة الاتصالات فضلاً عمّا قالته من أنّها كانت تحظر على ابنها المراهق مشاهدة المسلسل، اشتكت من أنه «يصوّر الجانب الفلسطيني بتعاطف، ممّا يشوّه الصنائع الصهيونية العظيمة ويسبّب ضرراً بالغاً وربّما غير قابل للإصلاح لصورتنا». ولكن، وعلى الرغم من الشكاوى وحقيقة أن حكومة نتنياهو لم تشعر بارتياح حول المشروع عامة، حقّق مسلسل «تاكوماه» نسبة مشاهدة قياسية، ومثلما قال غيديون دروري

---

(٢٥) *Yediot Ahronot*, 29 September 1999, cited in: Daniel Gutwein, "Left and right post-Zionism: the privatization of Israeli collective memory", *Journal of Israeli History* 20/2 (2001) p. 27.

(Gideon Drori)، مخرج المسلسل، «لم نختر تحطيم الأساطير. كانت بالفعل محطّمة»[٢٦].

كان هذا أساساً حقيقياً، ولكنّها قد تكون شهادة ولو بقدر ضئيل على قوّة المؤرّخين الجدد وعلماء الاجتماع الناقدين على مقاومة هيمنة المؤسّسة الصهيونية الأيديولوجية وكسرها. وربما رجع ذلك أكثر إلى حقيقة أنّ الملابسات نفسها التي تسبّبت في إعادة العلماء اختبار الحياة الوطنية الإسرائيلية في المقام الأول كانت تؤثّر ـ أيضاً ـ في الجمهور الإسرائيلي على نحو أكثر عمومية. لقد أدّت حرب ١٩٦٧ إلى احتلال كامل فلسطين التاريخية، مسبّبة خضوع ما يقرب من مليون ونصف المليون فلسطيني للحكم الإسرائيلي، كثيرون منهم لاجئون من حرب ١٩٤٨. وكان الاحتلال العسكري سبباً ضعيفاً في التدفّق الحرّ للشعوب والأفكار عبر الحدود القديمة من الناحية النفسية والمادية، ولكنّه زاد من عدد الإسرائيليين المتّصلين بأعداد كبيرة من الفلسطينيين. وسواء كانوا جزءاً نامياً من قوة العمل الإسرائيلية أو خاضعين للإدارة العسكرية أو بوصفهم أغلبية السكان في الجزء الشرقي من القدس الذي ضمّته إسرائيل، لم يعد الفلسطينيون مهمّشين أو موضع تجاهل، مثلما كان العدد الضخم من ١٥٠ ألف فلسطيني ممّن بقوا داخل إسرائيل بعد عام ١٩٤٨. كان من الواضح وجود جانب آخر للقصص التي أصبح الإسرائيليون يصدقونها. فكان الأمر لبعض الإسرائيليين، سواء عبر خبرة الخدمة العسكرية في الأراضي المحتلّة أو عبر عدد من الروايات الشخصية، أنّ هذا كافٍ للبَدء في التشكيك فيما إذا كانت الرواية التي بنتها الدولة بعناية لا تمثّل سوى جزء من سرد الأحداث.

في الوقت نفسه، وداخل المجتمع الإسرائيلي نفسه، بدأ جيل جديد، وهم أطفال المزراحيم ـ المهاجرون اليهود من البلدان العربية في الأربعينيات والخمسينيات ـ في الاستفهام عن وضعهم داخل المجتمع الإسرائيلي. ولم يكن الأمر ببساطة أنّ مزاعم المساواة التي روّجت لها المؤسّسة العمالية الصهيونية كانت رنيناً أجوف لمن وجدوا أنفسهم على الدرجات الأدنى من السلم، إلا أنهم بدوا أيضاً عاجزين عن تقديم أي تقدم كبير بسبب أصلهم

---

(٢٦) Silberstein, *Postzionism Debates* (1999) p. 1.

العرقي. فقد كان من الملاحظ أن نسقَي المجتمع الأعلى والمتوسط يحتلهما اليهود من أصل أوروبّي، سواء كانوا مهاجرين جاؤوا حديثاً إلى أرض فلسطين أو من ولدوا فيها أو في إسرائيل خلال العقود اللاحقة. بهذا المعنى، فإنّ أساطير الاستيعاب والإدماج في مجتمع إسرائيلي تأسس على التأكيد الصهيوني بأن جميع اليهود كانوا متساوين، لم تضاهِ الخبرة التي يعيشها يهودي مزراحي في إسرائيل. وهذا الوعي هو ما تسبّب في نشوء منظمات سياسية بدأت في التعبير عن الطبيعة الجوفاء لأساطير التأسيس التي روجتها الصهيونية العمالية والتي أسهمت في الإحباط الشديد لهزيمة العمال في انتخابات ١٩٧٧. وهو ما غذّى شكوك مفهومة حول قصص أخرى ظهرت شديدة المساندة لاختلال توازن القوى والفرصة المتأصّلة في الوضع القائم.

كان لغزو لبنان في عام ١٩٨٢ أثر مساوٍ في مجال آخر رئيس من المنهجية القومية؛ إذ ألقى بالشك في كلّ من شرعية استخدام إسرائيل للقوات المسلحة وسلوك هذه القوات نفسها. ولاقت الرسالة من وراء المظاهرات الحاشدة غير المسبوقة في إسرائيل ضدّ الحرب، في الوقت الذي كانت القوات الإسرائيلية ما زالت تقاتل في لبنان، دعماً كبيراً متمثّلاً في رفض أعدادٍ متزايدة من الرجال الخدمةَ في الجيش في أثناء الحرب. وهذا ما أضاف نوعاً من الاشمئزاز الأخلاقي من التكلفة المتمثّلة في حياة المدنيين من لبنانيين وفلسطينيين؛ إذ أصبحت أعداد الضحايا معروفة، سواء في أثناء الحملة أو في مخيمي اللاجئين الفلسطينيين «صبرا وشاتيلا» تحت الاحتلال الإسرائيلي. هزّت هذه الأحداث، أولاً وأخيراً، إيمان كثيرين ممّن قبلوا حتى تلك اللحظة ومن دون تساؤل أو تشكيك استخدام إسرائيل للقوة على أساس فهم أن المبدأين الحاكمين لانتشار الجيش هما: «عدم وجود بديل»، و«طهارة السلاح»، كانت هاتان العبارتان اللتان تنتميان إلى الشعارات الرنانة جزءاً لا يتجزّأ من القصص المنسوجة حول حرب ١٩٤٨ بل وفي واقع الأمر حول غيرها من الحروب التي خاضتها إسرائيل. فهي تعبّر **أولاً** عن الاعتقاد بأن إسرائيل لا تخوض حرباً إلا دفاعاً عن النفس، عندما لا يوجد خيار إلا هذا، و**ثانياً** الزعم بأن استخدام إسرائيل للعنف في جميع الحالات يحكمه قانون أخلاقي صارم. وكلا الادّعاءين بدا مبتذلاً في نظر كثيرين في أعقاب اعتداء عام ١٩٨٢ على لبنان.

في نهاية عقد التسعينيات، أصبح مفهوم احتمال وجود أكثر من رواية تعمل على تشكيل التاريخ الإسرائيلي حقيقة غير قابلة للجدال، أكدتها تطورات من قبيل الانتفاضة من عام ١٩٨٧ فصاعداً، وظهور حزب «شاس» كقوة سياسية ذات نفوذ بالنسبة إلى المزراحيم، وكذلك الحركة الاستيطانية المتعنّتة في الأراضي المحتلة، وكذلك معاهدة السلام مع مصر عام ١٩٧٩، واتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣ مع السلطة الفلسطينية ومعاهدة السلام مع الأردن في عام ١٩٩٤. وكان تطوّر عملية السلام في نظر بعضهم في تلك السنوات تعني أنه إذا كان لهذه العملية أن تنجح، فثمّة جهد حقيقي مطلوب بذله لفهم قضايا الفلسطينيين وذاكرتهم الجماعية. وهو ما ساعد على تفسير البيان الذي قدّمه إيهود باراك أمام الكنيست عام ١٩٩٩، وكذلك البيانات التعاطفية الشبيهة التي قدّمها وزير التعليم يوسي ساريد (Yossi Sarid)، الذي أمر ـ أيضاً ـ بمراجعة الكتب المدرسية لدمج بعض الروايات البديلة عن حرب ١٩٤٨، آخذة القصص الفلسطينية بجدّية ومانحة إيّاها صوتاً في التاريخ. وعلى الرغم من ذلك، فهم لم يمضوا في نظر بعضهم بما يكفي في تصحيح الرؤية المؤلمة من جانب واحد للتاريخ المقدّمة في المراجع الدراسية السابقة، فيما رأى آخرون، أنهم مثّلوا تراجعاً مشيناً وخطيراً عن القيم الصهيونية وأساطيرها الأساسية. وهذا ما ضمن سقوط حكومة باراك، لتحلّ حكومة الليكود محلّها تحت قيادة أرييل شارون، ووقتئذٍ سحبت جميع الكتب الدراسية «التعديلية»[٢٧].

من هذه الناحية، كان تعرّض الأساتذة الإسرائيليين وإلى حدٍّ ما الجمهور المتعلم، لكتابات أساتذة فلسطينين موثوقين يعيدون تفنيد تاريخهم الخاص هو ما قدّم محاورين لم يكن ممكن رفضهم ببساطة بوصفهم جزءاً من مشروع سياسي يهدف إلى تفكيك إسرائيل. ولم يمنع هذا بالطبع بعضهم في إسرائيل من خَلْق مثل هذه الادعاءات، والتي تصنّف المؤرخين الإسرائيليين الناقدين وعلماء الاجتماع أعداءً للصهيونية وللدولة كذلك. وعلى الرغم من ذلك، فإنّ أعمال وليد خالدي، ورشيد خالدي، ونور

(٢٧) Ethan Bronner, "In Israel, new grade school texts for history replace myths with facts", *New York Times,* 14 August 1999; Amnon Raz-Krakotzkin, "History Textbooks and the limits of Israeli consciousness", *JIH* 20/2 (2001) pp. 155-165; Podeh, *The Arab-Israeli conflict* (2002) pp. 61-62.

مصالحة، وسامي حداوي، وإدوارد سعيد، وغيرهم منحت صوتاً لروايات بديلة عن الأحداث المختلفة، ليس عن حرب ١٩٤٨ فقط، بل - أيضاً - عن القرن السابق والعقود اللاحقة. كان صوتاً، أو تنوّعاً من الأصوات، لا يمكن تجاهله، واجه كثيراً من الملامح الرئيسة للأساطير الصهيونية المهيمنة التي خيّمت على تاريخ إسرائيل. تماماً مثلما حدث مع المؤرّخين الإسرائيليين، كان لدى الفلسطينيين تفسيرات مختلفة ومناهج للتأريخ، ولم يتّفق بأي حال من الأحوال بعضهم مع بعض أو مع المؤرخين على التفاصيل كافّة. ولكنّهم ساعدوا في فتح المجال لحوار تميّز بالإنتاجية المتزايدة ولكنّه قوّض رؤية التاريخ الإسرائيلي التي كانت ذات تأثير كبير ليس في إسرائيل وحدها وعلى مدار خمسين سنة، بل - أيضاً - في كثير من باقي العالم[٢٨].

ذلك أنّه في بداية القرن الحادي والعشرين، كانت الرواية الصهيونية التي سادت ذات يوم هي السائدة حول تأسيس إسرائيل وتاريخها لا ترى سوى رؤية واحدة بين رؤى كثيرة. وفيما يتعلّق بمن شعروا بعدم الرضى عن تلك الرواية وقاوموا مزاعمها المظلّلة نجحوا عبر التفنيد النقدي في تفكيك الواجهة الواحدية التي قدمت بها في العقود السابقة. توافق هذا مع تعزيز الجهود للتوصل إلى اتفاق سياسي بين إسرائيل والفلسطينيين الذي حقّق زخماً في العقد الأخير من القرن العشرين. فإعادة صياغة الرواية التاريخية ربما ساعدت في فتح الطريق للمفاوضات عبر مواجهة بعض المخاوف والقضايا لمن أسكتتهم الرواية القومية للصهيونية. وفي الحقيقة، يشير بابيه، في هذا السياق، إلى حقيقة أنّه في بداية عملية أوسلو ١٩٩٣، قدّم يوسي بيلين، كبير المفاوضين الإسرائيليين، عدداً من كتب المؤرّخين الجدد ليظهر لنظرائه الفلسطينيين المتحفّظين أن الأشياء قد تغيّرت وأنّ الإسرائيليين قد أصبحوا معترفين بدور إسرائيل في نزع ملكية الفلسطينيين[٢٩]. فضلاً عن ذلك، ومثلما اعترف شلومو بن عامي (Shlomo Ben-Ami) وزير الخارجية حينذاك، فإنّ أعمال المؤرّخين الجدد كان لها أثر مباشر في المفاوضات الإسرائيلية -

(٢٨) In this respect, Ilan Pappe's article about setting up the Palestinian - Israeli Academic Dialogue in 1997 - and its vicissitudes - is indicative of some of the dynamics involved. "Histories and historians in Israel and Palestine", *Transforming Cultures* 1/1 (2006) <http://epress.lib.uts.edu.au/journals/TFC> [accessed 11 August 2010].

(٢٩) Pappe, "Histories and historians" (2006) p. 37.

الفلسطينية في عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠١. فيما يتعلّق بالفلسطينيين، أثبت البحث في الأرشيف الإسرائيلي عن أصول مشكلة اللاجئين الفلسطينيين أنّ إسرائيل كانت مسؤولة جزئياً عن محنة اللاجئين في عام ١٩٤٨. ومن جانبهم، فإنّ الإسرائيليين، بحسب كلمات بن عامي، «جاؤوا إلى طاولة المفاوضات بمنظورات شكّلها البحث الحديث . . . وإدخال حجج جديدة وفعّالة حول حرب ١٩٤٨ في الجدل العام في إسرائيل، أصبح جزءاً من الأمتعة الفكرية لكثير منا، سواء اعترفنا بها أم لا»[٣٠].

لقد تحقّق هذا التطور بفعل التأثير المتراكم لأحداث خلقت أسساً للتقبل لمن أصبحوا متشكّكين وعلى نحو متزايد في أساطير الرواية القومية المعطاة. ولم يكن لهذا التطور أن يحلّ رواية بأخرى. على العكس، كانت بالروح نفسها من المقاربات النقدية للتاريخ والمجتمع الإسرائيلي لتطوير قصص متعدّدة، تأسيساً على عدد من المنهجيات. ومن نواحٍ كثيرة، عكس هذا ـ أيضاً ـ التعددية الواضحة للمجتمع الإسرائيلي، والحيرةً المستمرة حول كيفية توفيق دعاوى مختلفة متصارعة حول سلطة الدولة الإسرائيلية ومصادرها، والرؤى المتنافسة في إسرائيل حول المتطلبات الأساسية للأمن والسيادة الإسرائيلية. ففي عام ٢٠٠٠، ومع انهيار محادثات السلام واندلاع الانتفاضة الثانية وكل ما جاء في أثرها، كانت حالة التلقّي التي ميّزت التوجّهات نحو الأعمال النقدية للمؤرخين وعلماء الاجتماع على حدّ سواء قد بدأت في الانحدار، وكانت محاكمة كاتس قد أجريت في هذا المناخ.

بالمثل، ومع تفجّر الصراع المسلّح، والذي تميّز بالتوغّل الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية، ومع حملة فلسطينية من التفجيرات الانتحارية في إسرائيل نفسها، تصلّبت التوجّهات واستقطبت. وإذا كان الظن في يوم من الأيام أن مقاومة سلطة الرواية المهيمنة ينبغي أن تقع في المواقع نفسها التي صادقت عليها ـ الجامعات الإسرائيلية ـ وكذلك المجتمع على اتساعه، بدا لبعضهم أنّ ثمة احتياجاً إلى جهود أكثر فعّالية لتحقيق أثر في تصلّب التوجّهات[٣١] فمقاومة

---

(٣٠) Avi Shlaim, "When historians matter", *Prospect* 147, 29 June 2008, <http://www.prospectmagazine.co.uk/2008/06/whenhistoriansmatter/> [accessed 28 January 2011].

(٣١) Assaf Likhovski, "Post-post-Zionist historiography", *Israel Studies* 15/2 (2010) p. 15; Ofira Seliktar, ""Tenured Radicals" in Israel: from new Zionism to political activism", *Israel Affairs* 11/4 (2005) pp. 722-727.

القصص التي كانت السلطة المستقرّة في إسرائيل تستخدمها لصياغة المشكلة وتبرير أعمالها امتدّت إلى مواقع متعدّدة. لم تعد مقتصرة على الجدل الأكاديمي، والبرامج التلفزيونية أو الإصدارات المعرفية، تحوّل التركيز في المقابل نحو أداء مستقطب ـ أحياناً حرفيّاً كما كان الحال في أفلام مثل: «شجرة الليمون» (The Lemon Tree) أو «الجنّة الآن» (Paradise Now)[٣٢]، كذلك أخذت شكل التظاهرات ضد بناء الجدار الفاصل للأراضي المحتلة عن إسرائيل، أو الأعمال العامة لإحياء الذكرى، كما كان في أنشطة منظمة «ذاكرات» (Zochrot)، التي تميّز القرى الفلسطينية التي اختفت[٣٣].

في الوقت نفسه، استمرّت إعادة التفنيد النقدي لجوانب التاريخ الإسرائيلي المختلفة. الحركة التي ربما بدأت بمعاودة دراسة حرب ١٩٤٨ وما حولها من أحداث ـ ولا سيّما طرد أغلبية سكان عرب فلسطين لضمان أغلبية يهودية في دولة إسرائيل. وعلى مدار سنوات، امتدّت الحركة على الرغم من ذلك إلى إعادة تفنيد جوانب كثيرة من التأريخ الصهيوني، بما في ذلك العلاقة مع يهود الشتات، واستخدام رواية أحداث الهولوكوست في توحيد وتكثيف نوع معيّن من الهوية الوطنية ومسألة وجود «أمّة يهودية» في حدّ ذاتها كوحدة عرقية بتاريخ متواصل حتّى لو كان متفرقاً[٣٤].

كانت هناك بالطبع أغراض متعددة وسياسة في حالة عمل. وقد اختلف كثيرون من المؤرخين والنقاد الاجتماعيين كثيراً بين بعضهم بعضاً، أو حدث ذلك في نظرتهم السياسية ونياتهم. فلم يشكّلوا «حركة»، حتى بالمعنى الفضفاض، ولم يروا في أنفسهم أنهم كذلك، لذا، لم يكن من الممكن القول إنّه كان لديهم هدف سياسي تتبعوه جماعياً، على الرغم من الاتهامات التي لحقت بكثير من نقدهم. وواقع الأمر، أنّه فيما يتعلّق بكثير منهم، لم

---

(٣٢) Paradise Now *[Al-Janna al-An/Gan Eden akhshav]* (2005), directed by Hany Abu-Assad - a Palestinian/Israeli/French/German/Netherlands production; The lemon Tree *[Etz Limon/shajara Limun]* (2008), directed by Eram Riklis - an Israeli/German/French production.

(٣٣) *Zochrot/Dhakirat* [remembering] <http://www.zochrot.org/index.php?lang=english> [accessed 15 April 2010].

(٣٤) See, for instance, Idit Zertal, *Israel's holocaust and the politics of nation-hood* (Cambridge, 2005); Shlomo Sands, *The invention of the Jewish people* (London, 2009).

يكن الانخراط السياسي بمعناه الضيق في مشاريع مرتبطة بشرعية دولة إسرائيل، وفترة حكم الحكومة المتولية أو الأجندة السياسية للمفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، لم يكن أبداً جزءاً من أهدافهم(٣٥) ولكن الأثر المتراكم هو أنّ هؤلاء المؤرخين والاجتماعيين والسياسيين تحدّوا وبطرائق مختلفة مجموعة قوية من الأفكار المهيمنة. وفي مقاومة سلطتها، ساعدوا على تفكيكها، ونجحوا في فتح مجال لأصوات كثيرة أن تسمع ـ أصواتاً ربما كانت متضاربة ولكنّها قدمت مجموعة أكثر جماعية وأحياناً غامضة ومن ثَمّ أكثر صحّة من الروايات المرتبطة بالمجتمع الإسرائيلي وتِركته الشاقة مقارنة بما كان متوافراً من قبل. وكما كان من شأنهم أن يكونوا هم أول من يقرّ بذلك، لم يكن لهذا في حد ذاته أن يغيّر شيئاً في السياسة الإسرائيلية، ولا حتى ليقلّل من العداوات التي أشعلت الصراعات بين إسرائيل، وبعض من جيرانها والفلسطينيين ممّن كانوا تحت حكمها. ولكنه ساعد على وضع الأسس لنقاش أوسع وأفضل صياغة للقضايا، موضحاً ما كان على المحكّ فيما يتعلّق بالواقع السياسي وكذلك بالخطر الأخلاقي(٣٦).

استعادة التاريخ في الجزائر: «الأمازيغية» وجبهة التحرير الوطني

في آذار/مارس ١٩٨٠، أوقف حاجز الشرطة، على بعد عشرة كيلومترات خارج المدينة الجزائرية تيزي وزّو، سيّارة تقلّ اثنين من

---

(٣٥) As The historian Avi Shlaim stated, "I am a historian - my aim is to write about the [Arab-Israeli] conflict as fully, accurately and interestingly as I can" [Interview, Oxford, 21 January 2011].

(٣٦) أجري استطلاع رأي مثير - ولو كان غير حاسم - في إسرائيل عام ٢٠٠٩:

"The Israeli-Jewish Collective Memory of the Israeli-Arab/Palestinian Conflict", by professor Daniel Bar Tal and Rafi Nets-Zehngut.

وأشار ذلك أن وسط قطاع الجمهور الإسرائيلي، اعتقد ٤٧,٢ من المئة من اليهود ممن شاركوا في الاستطلاع، أن الفلسطينيين قد طردتهم القوات الإسرائيلية في عام ١٩٤٨، بينما أيّد ٤ في المئة الرواية القديمة القائلة إنهم غادروا بإرادتهم، ونسبة مساوية تقريباً عزت المسؤولية عن استمرار الصراع إلى العرب والإسرائيليين على حد سواء. وعلى الرغم من ذلك، كان ٤٠ في المئة من المستطلع آرائهم غير واعين بأن العرب كانوا أغلبية في فلسطين في بداية القرن العشرين أو أن خطة الأمم المتحدة للتقسيم عام ١٩٤٧ عرضت على ١,٣ مليون من الفلسطينيين ٤٤ في المئة من الأرض، مقارنة بنسبة ٥٥ في المئة على ٦٠٠ ألف يهودي. فضلاً عن ذلك، فإن الأغلبية العظمى ممن أجابوا على استطلاع الرأي أيدوا رؤية الحكومة عن التاريخ الأحدث عندنا تعلقت المسألة بتعطل المفاوضات، واندلاع الانتفاضة الثانية وحرب لبنان.

الأكاديميين الجزائريين هما مولود معمري وسلام شاكر. كان الاثنان من السلطات القيادية في اللغة والثقافة البربرية أو الأمازيغية، وكانا مسافرَين ذاك اليوم إلى الجنوب، إذ كان من المخطّط أن يُلقي معمري محاضرة في الجامعة المركزية في مدينة تيزي وزّو حول الشعر القَبائلي القديم في المدينة التي تعدّ عاصمة الأمازيغ في إقليم القبائل(٣٧). بدلاً من ذلك، أخذتهم الشرطة إلى مكتب المحافظ الإقليمي الذي أخبرهما أنّ السلطات قد ألغت المحاضرة «بسبب مخاطر الاضطراب العام». وأيّاً كانت هذه المخاطر التي قد يشكّلها إلقاء محاضرة، فقد أثار إلغاؤها الشيء نفسه الذي ذكر المحافظ أنه يسعى إلى تجنّبه. اندلعت الاحتجاجات العامّة، بدايةً، في داخل حرم الجامعة، ولكن في خلال شهر واحد لم تنتشر الاحتجاجات فقط في ربوع إقليم القبائل فقط بل أيضاً في الجزائر العاصمة نفسها.

ردّت السلطات، في توتّرها من سرعة الاحتجاجات وشدّتها، بإلقاء القبض على عشرات الطلاب والمحاضرين، خصوصاً من كانوا يدرسون بالفرنسية، مقتنعين أنّهم كانوا زعماء عصابة. والحقيقة أنّها كانت حركة احتجاج عفوية إلى حدّ كبير، أثارتها الأعمال الوحشية التي ترتكبها السلطات نفسها، حتّى على الرغم من استنادها إلى مظالم طويلة الأمد لم تكن الحكومة الجزائرية على استعداد لحلّها. أصبحت هذه الأحداث وما تلاها من عواقب معروفة باسم «ربيع الأمازيغ». وعلى الرغم من الاسم، لم تكن الاحتجاجات مقتصرة على القضايا «الأمازيغية» ومثّلت أول صدع كبير في صرح سلطة جبهة التحرير الوطني، الحزب السياسي الوحيد الذي حكم

(٣٧) كلمة (Barber) هي المقابل الإنكليزي للكلمة العربية «البربر» المأخوذة أصلاً عن اليونانية «Barbaros» (الأجنبي). ويبدو أن هذا المصطلح قد استخدم في فترة الإمبراطورية البيزنطية للإشارة إلى أغلبية سكان شمال أفريقيا، وذلك على الرغم من أنه في العصور الكلاسيكية، العصر الهيردوتي على سبيل المثال، كان المصطلح المستخدم هو «الماكسيز» (Maxyes). وقد ساد الاعتقاد أن هذا المصطلح مشتق من كلمة أمازيغ (Amazigh/Imazighen) (تترجم أحياناً بمعنى «الأحرار» أو «النبلاء») وتشير في الاستخدام المحلي إلى أنفسهم بهذا المعنى. وقد أصبح هذا المصطلح الآن هو المستخدم لدى المشددين على الهوية الأصلية المتميزة للأمازيغ بوصفهم غير عرب، على الرغم من وجود مصطلحات محلية أكثر خصوصية، مثل القبايل (Kabyle) أو الشاوي (Chaoui) أو الطوارق، عند جماعات مختلفة في شمال أفريقيا.

الجزائر منذ الاستقلال في عام ١٩٦٢[٣٨].

كانت دلالة ما حدث أنّه على الرغم من أنّ كثيرين ممّن خرجوا إلى الشوارع في ربيع ١٩٨٠ كانوا يرفعون مطلباً محدّداً هو اعتراف الحكومة بالأمازيغية (Tamazight) (الاسم الذي منح للنسخة المقنّنة من اللغة الأمازيغية التي كانت ناشئة آنذاك)، فإنّ كثيرين غيرهم كانوا يطالبون بالاعتراف الرسمي باللغة العربية الجزائرية، وكذلك بعدد من حريات التعبير، والتي طال إنكارها من الحزب الحاكم. فبينما ضمّ «ربيع الأمازيغ» البربر أو الأمازيغ بشكل أساس ـ على الأقل ممن يعيشون في إقليم القبائل أو من كانت أصولهم هناك ـ فقد مثّلت من ناحية أكثر عمومية تحدّياً لسلطة النظام الحاكم لجبهة التحرير الوطني. كان تعبيراً صريحاً وعلنياً عن المقاومة الجماهيرية لحزب ونظام هيمن على الجزائر منذ الاستقلال، ضارباً بجذور سلطته لا في قيادة القوات المسلّحة فحسب، بل كذلك في محاولاته السيطرة على الحياة الفكرية والثقافية للبلاد. والحقيقة أنّ أحد الأهداف الرئيسة لحكومة جبهة التحرير الوطني منذ نيل الاستقلال تمثّل في ضرورة تطوير رواية تاريخية وذاكرة جماعية تتوافق مع فكرتها حول الأمة الجزائرية.

وهي لم تختلف في هذا عن كثير من حكومات ما بعد الاستقلال التي كانت تسعى إلى إبعاد نفسها عن الإذلال والقمع في الماضي الاستعماري. وكان تحقيق هذا عبر رواية وطنية مهيمنة وموحّدة قادرة على توفير أساس لهُوية وطنية، تنفع من يسيطر على السلطة. بهذا المعنى، حتّى مع اختلاف الملابسات اختلافاً كبيراً، كان المنطق هنا شبيهاً إلى حدّ كبير بالمنطق الذي شكّل الرواية الصهيونية المهيمنة على الأصول والهوية؛ إذ عادت أيضاً بنفع هائل على المؤسّسة الحاكمة في العقود الأولى من وجود إسرائيل المستقلّ. وفي حالة جبهة التحرير الوطني، شملت هذه الممارسة رسم حدود صارمة مقسّمة بين الجزائريين والمستعمرين الفرنسيين ممّن حكموا الجزائر واستوطنوا فيها لأكثر من مئة عام. وربّما كان مليون أو أكثر من المستوطنين الأوروبيّين قد غادروا منذ الاستقلال في عام ١٩٦٢، ولكنّ بصمة اللغة

---

(٣٨) Mohand Salah Rahi, "The struggle for linguistic rights and democratic pluralism; the case of the Kabyle Berbers in Algeria", in: B. Isakson and M. Laanatza (eds.), *About the Berbers: history, language, culture and socio-economic conditions* (Uppsala, 2004) pp. 218-219.

الفرنسية وثقافتها كانت لا تزال نافذة المفعول، خصوصاً وسط الجزائريين المتعلمين. فضلاً عن ذلك، فإنّ الهوية السياسية في نظر جبهة التحرير الوطني ومصير الجزائر يكمن في الشقّين الكبيرين العربي والمسلم، لا كقاعدة خارجية لأوروبّا في شمال أفريقيا.

وفيما يتعلّق بالفصيل الذي جاء للسيطرة على حركة الاستقلال الجزائرية في المنفى وفيما يتعلّق أيضاً بقيادة جيش المقاومة، فسرعان ما ارتفعت أولويّاتهم: التشديد على هوية عربية ـ إسلامية واشتراكية للجزائر؛ والإصرار على أن هذا سيكون التعبير السائد عن الوحدة الجزائرية، مهمّشين بذلك وقامعين طرائق أخرى من كينونة الجزائري؛ وتفعيل تسريع لضمان أنّ الوسيلة لتحقيق هذه الهوية الموحّدة ستكون الحزب السياسي الشرعي الواحد ـ جبهة التحرير الوطني. وعبر قبضته على الحكومة، واحتكاره للإعلام، وسيطرته على النظام التعليمي، ضمن الحزب الحاكم عدم السماح بوجود رؤية أخرى للهُوية الجزائرية. فرؤية جبهة التحرير الرسمية عن الأمة الجزائرية ستشكّل الإطار الذي سوف يلتزم الجزائريون من خلاله من وقتها فصاعداً، بالتفكير في أنفسهم ضمن التاريخ والسياسة العالمية.

لقد كانت هذه التطلّعات واضحة بالفعل في «برنامج طرابلس» لجبهة التحرير في حزيران/يونيو ١٩٦٢، والذي سبق مباشرة استقلال الجزائر رسمياً. ففي نيسان/أبريل ١٩٦٤، وفي ميثاق الجزائر، الذي وضعه المؤتمر الأول لجبهة التحرير، كانت الرؤية الخاصّة بالأمة الجزائرية التي كانت الحكومة الجديدة عازمة على تنفيذها تعدّ أكثر وضوحاً في هذا الشأن: «الجزائر بلد عربي مسلم ... الجوهر العربي المسلم للأمة الجزائرية كان حصناً قوياً ضد تدمير الاستعمار». وكان هذا في نظر أحمد بن بلة، أول رئيس للجزائر تعبيراً عن رؤيته الخاصّة للهُوية والتاريخ الجزائريّيْن وكذلك عن البرنامج الذي يجب على جبهة التحرير تنفيذه في تحويل المجتمع الجزائري من مجتمع متفرّق ومقسّم بفعل الاستعمار إلى جمهورية اشتراكية عربية مسلمة موحّدة. وقد تشارك كلّ من هواري بومدين الذي أطاح بالرئيس بن بلة عام ١٩٦٥ وحكم حتّى وفاته عام ١٩٧٨، ومن بعده الشاذلي بن جديد الذي كان رئيساً وقت «ربيع الأمازيغ» تشاركوا جميعاً هذه الرؤية ـ ضامنين أنها الرواية الوحيدة المسموح بها ليست فقط في نظام تعليم

الدولة، بل بصورة أكثر عمومية في منتديات الحياة العامة في الجزائر التي كانت تحت سيطرة مُحكمة.

وتحت رعاية نظام جبهة التحرير، انطلقت من البداية حملات «التعريب»، ولم يكن هدفها مجرد إحلال اللغة الفرنسية لغةً رسمية للأعمال والحياة الثقافية والحكومة في الجزائر، بل ـ أيضاً ـ الأمية المنتشرة. وسارت هذه العملية تدريجياً، أي أنه في أواخر السبعينيات، كانت اللغة العربية لغة التدريس الوحيدة في كامل نظام المدارس الجزائرية، باستثناء الصفوف التعليمية العليا خصوصاً في العلوم، احتفظت بالتعليم ثنائي اللغة والذي جمع بين اللغتين الفرنسية والعربية. ومع هذا، سبّبت السلطة العالقة للفرنسية استياءً وتوتّراً، إذ وجد الطلاب الذين لا يتحدّثون سوى العربية أنفسهم في وضع أقلّ عندما جاء وقت التقدّم إلى وظائف في الأعمال والقانون، حيث كانت الفرنسية تعتبر من المقوّمات، وأجبرت الإضرابات والمظاهرات الطلابية الحكومة على الإسراع في برنامج التعريب بمستويات عليا. ومع ذلك، فقد أغضب هذا كثيراً من الجزائريين من أصول قبائلية. فلغتهم الأولى كانت الأمازيغيّ ولغتهم الثانية المفضّلة كانت الفرنسية، وذلك لأسباب تاريخية مرتبطة بالهجرة المتواصلة على مرّ عقود. وكان الغضب من تلك التحرّكات في حقيقة الأمر أحد العوامل المساهمة في أعمال الشغب في إقليم القبائل والجزائر العاصمة في أثناء «ربيع الأمازيغ»[٣٩].

في هذا الصدد، ارتبط «ربيع الأمازيغ» بمسألة الحقوق والامتيازات اللغوية ـ وعدم استعداد السلطات للتسامح مع أيّ تأكيد للهُوية الجزائرية/ الأمازيغية، واجداً في ذلك تعبيراً قوياً عن قضاياه المختلفة. ومع ذلك، كان منع السلطات للمحاضرة المخطّط لها عن الشعر القبائلي القديم، والذي تسبّب في إشعال هذه الأحداث نوعاً من الاعتراف. لقد رأى الحزب الحاكم في التعبير العام عن رواية بديلة للهوية الجزائرية خطراً على نوع النظام الذي فرضه على البلاد. وكان ردّ فعل السلطات شهادة على الاضطراب داخل الحزب والنظام عندما واجها قوى نازعتهما على الرؤية المتلقاة حول تاريخ

(٣٩) Jonathan Hill, "Identity and instability in postcolonial Algeria", *Journal of North African Studies* 11/1 (2006) pp. 5-7, 9-10.

الجزائر وهويتها. لذا؛ كان هذا التحدّي، في معناه الضمني، في نظر الحزب الحاكم، مهدّداً لقبضته على السلطة. ومثلما بيّنت أحداث عام ١٩٨٠، والسنوات اللاحقة، استطاعت حكومة جبهة التحرير، مواجهة تلك التهديدات على المدى القصير، لكنّها لم تستطع بسهولة تعويض ما كان يحدث من تآكل لسلطتها. ولم يكن هذا بأيّ حال يرجع فقط إلى ظهور الحركة الأمازيغية اللغوية والثقافية. مع ذلك كانت الحركة رافداً مهمّاً ـ ولا سيّما في إقليم القبائل ـ لتيّار هادر من الاحتجاج والمقاومة في قطاعات مختلفة من المجتمع الجزائري خلال الثمانينيات. ومن ثَم لم تكن الحركة مجرّد تحدٍّ لقوى النظام في شوارع المدن الجزائرية، بل أيضاً تحدٍّ لما ادّعته لنفسها من احتكار للحقيقة، والتي صدّعت في النهاية ذلك الاحتكار مقدّمة في المقابل عدداً متنوّعاً من الرؤى المختلفة ـ في الغالب مخالفة وبمرارة ـ للتاريخ الوطني والهوية الجزائرية.

بهذا المعنى، كانت هيمنة جبهة التحرير تتعرّض للقصف من جميع الجهات، وزاد من إشعال الوضع ما كان واقعاً من تدهور اقتصادي وازدياد البطالة وسط أغلبية الشباب الجزائري، أيّاً كانت خلفيتهم الأيديولوجية أو اللغوية. وشكّل هذا ما يكفي من الإثارة لمن كانوا معرّضين لإنكار وحرمان ممنهج من أيّ تعبير عن الطريقة التي يمكن أن يحكموا بها وممّن وجدوا أنفسهم في الطرف المتلقّي لسياسات وضعتها نخبة صغيرة متمتّعة بجميع الامتيازات. غير أنّ الفشل الاقتصادي للحكومة أبطل، أيضاً، زعمها أن حكمها الحصري كان في مصلحة الجزائريين كافّة. وكان حتمياً أن يؤدّي ذلك إلى تشكيك معمّق في هذه المزاعم. وهو ما أثار أزمة شرعية سرعان ما أحاطت بمن حاولوا استخدام تلك المزاعم لتبرير سيطرتهم على السلطة. فالوثائق نفسها التي أكّدت الصفة العربية ـ الإسلامية للأمة الجزائرية زعمت أيضاً أنّ استعادة أيّ ثقافة وطنية من شأنه أن «يسهم في تحرير الشعب عبر التخلّص من الآثار البعدية للإقطاع» (برنامج طرابلس، ١٩٦٢) ووعد كذلك بـ«ممارسة السلطة بواسطة الشعب. . .» وكذلك «بناء ديمقراطية اشتراكية، ومحاربة كلّ أشكال الاستغلال» (الدستور الجزائري، ١٩٦٣). ومنذ أن اتّضح، في الجزائر خلال عقد الثمانينيات، عدم الوفاء بأيّ من تلك الوعود، تمرّد الشباب على وجه الخصوص.

من وجهة نظر كثيرين ممّن نزلوا إلى الشوارع في الثمانينيات، كان القصد من احتجاجاتهم كشف الكذب وراء واجهة النظام. أمّا بعض المحتجين، فقد كانت إدانتهم لجبهة التحرير مصبوبة في لغة الإسلام. وهذا ما وفّر مفردات قوية للتعبير عن الغضب الأخلاقي، والعدالة الاجتماعية، مقدّسة بفعل التصديق المباشر بكلمات الربّ واستخدامها في خُطِبٍ لا حصر لها من زعماء حركات مختلفة اندمجت في الأخير في تحالف الجبهة الإسلامية للإنقاذ. ولم يكتفوا بشجب التفرقة الاجتماعية الفجّة الموجودة في الجزائر التي تدعي المساواة، بل وبّخوا جبهة التحرير لتجاسرها على الإسلام السليم بوصفه جزءاً رئيساً من الهوية الوطنية الجزائرية فيما هم لا يفعلون شيئاً لتنفيذ مبادئه لتنظيم المجتمعات. فلو كانت الهوية الجزائرية مسلمة بالفعل، فإنّ جبهة التحرير وروايتها عن الوحدة واحتقارها السلطة كانت غير مناسبة للقاعدة في نظر العدد المتزايد من الإسلاميين ومؤيّديهم. ففي إحدى خطبه عام ١٩٨٩ في مسجد السنّة في باب الوادي، استخدم علي بن حاجي لغة واضحة لا لبس فيها لاتهام النظام الموجود بالفجوة المتزايدة بين الثروة والفقر واستخدام موارد الجزائر لتشجيع أنشطة فشلت، من وجهة نظره، في التوافق مع المبادئ الإسلامية: «إخواني! أعرف بيوتاً، أعرف بيوتاً خاوية! لا تكون مشغولة سوى أيام الخميس والجمعة من كلّ أسبوع لممارسة الرذيلة والخطيئة! فيلات! قصور! خاوية . . . كيف بنيت مثل هذه الأماكن؟ أين أموال الجزائر؟ أين أموال الشعب؟»[٤٠].

كان السؤال الأخير هذا هو ما طرحه معظم الجزائريين، بصرف النظر عن انتمائهم الفكري. لم يكن من المفاجئ، إذاً، أن تظهر مشاعر مشابهة من الاستياء ضدّ حكم جبهة التحرير ومقاومته في إقليم القبائل. لم تكن المرة الأولى في تاريخ الجمهورية أن تكون هذه المنطقة موقع المعارضة الثابتة لقيادة جبهة التحرير. ففي أيلول/سبتمبر ١٩٦٣، كان حسين آيت أحمد، من زعماء جبهة التحرير، الذي استقال عام ١٩٦٢ احتجاجاً على تنصيب أحمد بن بلة رئيساً، قد رفع مستوى التمرّد في تيزي وزّو. إذ دعي إلى مقاومة مسلّحة ضد دكتاتورية جبهة التحرير وتحقيق مساءلة أكبر، وتعددية

(٤٠) L. Martinez, *The Algerian civil war 1990-1998* (London, 2000) p. 31, fn 29. Ali Benhadj [Ali Bin al-Hajj] was one of the founders of the FIS.

ديمقراطية، مؤسِّساً في هذا السياق جبهة القوى الاشتراكية لمواصلة النضال. وكانت الأزمة أن هذا تسارُع في الشهور الاثنتي عشرة اللاحقة، مؤدّياً إلى احتلال عسكري لإقليم القبائل بقوات قوامها ٥٠ ألفَ جندي، يقودها العميد هواري بومدين، الذي تمادى في تحرّكه إلى أن أطاح بحليفه السابق بن بلة في حزيران/ يونيو ١٩٦٥. ألقي القبض على آيت أحمد نفسه قبل ذلك من العام نفسه (سيهرب من السجن فارّاً إلى المنفى في عام ١٩٦٦) وتحطّم التمرّد، ولكن هذه الأزمة شكّلت جزءاً من إدانة رئاسة بن بلة من داخل النظام. ظلّ التمرّد مقتصراً على منطقة القبائل، من ناحية بسبب الصلات القديمة والشبكات من حرب الاستقلال، حتّى لو كانت المظالم من جبهة التحرير قد صيغت بمصطلحات وطنية، ناقدة حكم الفرد أو أوتوقراطية بن بلة، ومن ناحية أخرى نقص المساءلة واحتكار السلطة في دولة الحزب الواحد.

كان من الممكن ألا يكون لهذا صدى كبير في باقي الجزائر في السنوات المتفائلة الأولى من الاستقلال، ولكن في منطقة القبائل وجدت جمهوراً أكثر تقبّلاً. وهنا كان لمبدأ الحكومة المحلية، إلى جانب الاعتقاد بأنّ «الخارجيين» (أي وحدات جبهة التحرير التي كانت تعمل في المنفى التونسي أو المصري خلال حرب الاستقلال) استولت على السلطة في عام ١٩٦٢، وحلّوا محلّ «الداخليين» أو بمعنى آخر حرموهم من الميراث، أولئك الداخليون الذين قاتلوا بقضّهم وقضيضهم لمواصلة الحرب، وكان الشعور بوجودهم ونضالهم قويّاً. كانت منطقة القبائل، على كلّ حال، واحدة من ساحات الحرب الرئيسة. واجتمعت العوامل لتجعل القبائل ينظرون بعين النقد في رؤية القومية الجزائرية التي كانت تناصرها جبهة التحرير، تماماً مثلما كانوا في شكّ من التأريخ المتعلّق بحرب الاستقلال نفسه الذي بدا من المريح فيه تمجيد وإبراز من أصبحوا يمارسون السلطة في الجزائر ـ عدد ممّن يمكن اعتبارهم [مقاومي اللحظة الأخيرة] ـ وهم فئة من «أبطال المقاومة» المعروفة جيّداً في فرنسا نفسها بعد عام ١٩٤٤.

وبصفتهم أمازيغ/ بربر/ قبائليين، كان هناك ملمحٌ خاصٌ لرؤية جبهة التحرير عن الهُوية الجزائرية التي تنافرت مع المعنى الذي يدركونه عن أنفسهم بوصفهم قبائل وكذلك جزائريين: محو الهُوية الأمازيغية من جميع

إعلانات الجزائر العربية المسلمة. فكان إعلان بن بلة عام ١٩٦٢: «نحن عرب، عرب، عرب» بعد إطلاق سراحه من الأسر الفرنسي، رنيناً أجوف في آذان من عرفوا أنفسهم جزائريين ولكن - أيضاً - غير عرب - على الرغم من أنّه غير معروف ما إذا كان أحد مستشاري بن بلة من أصل أمازيغي هو من همس في أذن بن بلة بعد الإعلان مباشرة «هذا ما سوف يصدق في النهاية!»[٤١]. وكان استياء القبائل من قسوة الجزائر ومن المركزية غير الديمقراطية ومن نظام تهيمن عليه قوات الأمن (Le Pouvoir)[٤٢].

بيد أن السبّب في هذا كان من ناحية يرجع إلى مقاومتهم المفهومة لإنكار تاريخهم، ولغتهم، وهويتهم الثقافية في قصة الجزائر عامة، سواء في الجزء البعيد أو في الفترة المرهقة من إنهاء الاستعمار. لم يكن الأمر، على نحو خاصّ، مطمئناً للشعب الأمازيغي في الجزائر المعاصرة أن يقرأ في ميثاق الجزائر لعام ١٩٦٤ أن تعريف جبهة التحرير للجزائر بوصفها بلداً عربياً ومسلماً «مستبعداً جميع الإشارات إلى معايير عرقية من دون أن يعني ضمناً تقليل من شأن الموروث الموجود قبل دخول العرب». ومع مرور الوقت، أصبح هذا مضجراً، فصفة «العربي» كانت تسمية عرقية أعطت الأغلبية العرقية ميزات (يشكّل من يتحدّثون جميع اللغات الأمازيغية نحو خمسة وعشرين في المئة من إجمالي سكّان الجزائر)، نظراً إلى أنّ العربية كانت اللغة الأولى المعترف بها بوصفها لغة الدولة الرسمية والوطنية. فضلاً عن ذلك، بدت مقلّصة للهوية الأمازيغية إلى مجرد تاريخ قديم، لم يعد ذا صلة بعد الغزو العربي في القرن الثامن الميلادي.

وبعيداً تماماً عن الاضطهادات الشخصية للأفراد في جبهة التحرير فيما يتعلّق بهوية القبائل أو الأمازيغ عموماً، كانت هناك - أيضاً - مشكلة خاصة في الجزائر، وهي تركة ماضيها الاستعماري. فكثير من الجزائريين اعتبروا

---

(٤١) Jame McDougall, *History and the culture of nationalism in Algeria* (Cambridge, 2006) p. 205.

(٤٢) *Le pouvoir* - 'the power' - means the network of state security and intelligence agencies that, in the view of many Algerians, constitute the real power in the state, lurking behind and manipulating the public institutions.

التمسك بالهوية الأمازيغية في منزلة الاستدامة للمشروع الاستعماري الفرنسي لتقسيم الجزائريين وحكمهم؛ ذلك أنّ دراسة اللغات والثقافات الأمازيغية، والتعريف بها بوصفها مجالَ مشروع للدراسة في الجزائر المعاصرة، مثُلَ في مدارك بعضهم «حصان طروادة» الاستعمار، تمهيداً للتقسيم الداخلي وتشجيعاً على فصل الجزائريين عن مظاهر التضامن العربية. وهذه المخاوف هي التي أدّت إلى إلغاء كرسي الدراسات الأمازيغية في جامعة الجزائر في عام ١٩٧٣ والتقييد الإضافي لأيّ منشورات تتناول الثقافة الأمازيغية، ناهيك بتلك الإصدارات التي نشرت باللغة الأمازيغية. والأهمّية في هذا أنّ هذا الحظر انطبق بالمثل على من كانوا يدعون إلى اعتراف رسمي بالصورة المميّزة للعربية المنطوقة في كثير من الجزائر. وقد أصرّت جبهة التحرير على أنّ العربية التقليدية أو الفصحى المعاصرة لا بد من أن تكون هي الطراز الوحيد للّغة التي تطبّق في برامج التعريب. ومهما كانت ندرة سماع هذه اللغة منطوقة خارج الدوائر الأكاديمية أو المكتبية، فقد كابدت السلطات لفرض هذه القاعدة على مستوى البلاد[٤٣].

مع هذا التوجّه تجاه أيّ إفصاح عن أنشطة أمازيغية لغوية أو ثقافية، لم يكن من المفاجئ أن تتصرّف السلطات تجاه الداعين إلى اعتراف أكبر باللغة كما لو كانوا يمثّلون في الواقع بدايات مقاومة سياسية علنية. فعلى مدار سنوات الستينيات والسبعينيات، دأبت قوّات الأمن على حملات توقيف دورية على الطلاب وغيرهم ممّن تجمّعوا ربما لقراءة شعر أو الاستماع إلى أغنية أمازيغية أو من تجاسروا على تعريف أنفسهم بوصفهم مستقلّين عن اللجان الثقافية التابعة لجبهة التحرير. وعلى الرغم من أنّه لم يكن جزءاً من حركة أمازيغية خاصّة، فإنّ مشروع «أوشم» الفنّي في الستينيات، في تحدّيه الحوار من طرف واحد، والأورثوذكسية الجمالية لرؤية جبهة التحرير للثقافة الجزائرية «الرسمية»، تعرّض للمعاملة نفسها. في هذه الحالة، نفّذ أعمال الرقابة والقمع في الغالب زملاء من الفنّانين، أعضاء في الاتحاد الوطني للفنون الصناعية الذي تدعمه الدولة، وهم من مزّقوا كثيراً من اللوحات في

(٤٣) Salam Chacker, «Langue et identite berbers (Algerie/emigration). un enjeu de societe», in: Jean-Robrt Henry (ed.), *Nouveaux enjeux cultures au Maghreb* (Paris, 1986) pp. 173-174; Mohand Salah Tahi, in Isakkon and Laantaza (2004) pp. 212-214.

أثناء معرضه الأول في عام ١٩٦٧. ولم يكن هذا بسبب أنّ فنّاني حركة «أوشم» رفضوا عمداً حداثة المدارس المهيمنة وواقعيتها الاشتراكية، بل أيضاً بسبب أنهم أعادوا طباعة تقاليد الجزائر الفنّية والتاريخية، وربطها عن وعي برموز التقاليد الأمازيغية وألوانها المميّزة (انظر الفصل السادس، الجزء الخاصّ بالجزائر). في تلك الأثناء صادرت السلطات الإصدارات هذه وأغلقت محطّة إذاعة تيزي وزّو وفرضت الحظر على مغنّين مشهورين من أمثال الطاوس عمروش (Taos Amrouche) آيت منقلات (Ait Manguellet) عن تقديم أيّ عروض عامة.

في مثل هذه الظروف، أصبح التعبير عن اللغة الأمازيغية ودراسة التاريخ والثقافة الأمازيغيين منفيّاً، إذ وجد المساحة والفرصة للتطوّر وسط العنصر القبائلي الكبير في المجتمع الجزائري المهاجر في فرنسا. وهذا ما ضاعف من شكوك السلطات الجزائرية، ولكنّه في الوقت نفسه أدّى إلى ازدهار الأوضاع الثقافية والفكرية للدراسات الأمازيغية في باريس وغيرها. وفي عام ١٩٦٧، أُسّست في باريس الجمعية التي ستصبح في عام ١٩٧٩ قلب الأكاديمية الأمازيغية. أسّستها مجموعة من المثقّفين من أصول قبائلية، مثل: مولود معمري، والطاوس عمروش، وعبد القادر رحماني، ومحند أعراب بسعود. كانت أهدافهم المعلنة ذات شقّين: دراسة التاريخ الأمازيغي ونشره بغية استعادة البربر مكانتهم الصحيحة في تشكيل شمال أفريقيا؛ والشقّ الثاني، الترويج للثقافة الأمازيغية ولغتها بوصفه قوّة حيّة، لا مجرّد تركة من الآثار. وهذا ما كان يفترض أن يتحقّق على مستوى كبير عبر الدورية الشهرية التي صدرت بعنوان **الأمازيغية**، بنوباتها المعلوماتية، والمعرفية، والساخرة (حال كان القصد هو السياسات الثقافية الجزائرية الرسمية) ولكن على نحو متزايد - أيضاً - السجالية؛ إذ أصبحت معروفة بصورتها التي هي أكثر قسوة وشدّة للتأكيد الذاتي الأمازيغي[٤٤].

في عام ١٩٧٣، أُسّست دورة دراسية حول الحضارة الأمازيغية ولغتها في جامعة فينسن (University of Vincennes Paris VIII)، أدارتها مجموعة من المنشقين عن الأكاديمية الأمازيغية، مطلقين على أنفسهم اسم «مجموعة

(٤٤) Tahi, in Isaksson and Laanatza (2004) pp. 214-217.

الدراسات الأمازيغية» (La Groupe d'ètudes Berbéres). كان تجمّعاً سياسيّاً أكثر من أيّ شيء آخر، راديكالياً في شجبه للنظام في الجزائر، وهو ما فعلوه بانتظام على صفحات نشرتهم الدورية، **نشرة الدراسات البربرية** *(Bulletin d'études berbéres)*، التي أحلّت محلّها في عام ١٩٧٨ صحيفة **تيسوراف** (*Tissuraf*). تبع ذلك مباشرة في العام نفسه، تأسيس (Ateliers Berberes de Production et Diffusion) (ABPD) على يد أعضاء مجموعة الدراسات الأمازيغية ممّن شعروا بأهمية الشروع في عمل وتحرك عمليّيْن، مثل النشر، وتنظيم أحداث ثقافية تتجاوز حرم الجامعة. كانت هذه ـ أيضاً ـ موجّهة نحو برنامج سياسي، جزءٌ كبير منه مدمج في برنامج حزب آيت أحمد، جبهة القوى الاشتراكية، الذي ازدهر في (المنفى) عام ١٩٧٩. واستمرّ هذا إلى الدعوة إلى حرية أكبر وديمقراطية في الجزائر عامة، مع تضمين مطالب واضحة مثل الاعتراف الرسمي بالأمازيغ واستعادة الثقافة والهوية الأمازيغية إلى مكانها المستحقّ في الرواية الجارية عن الأمة الجزائرية، تأسيساً على جذورها التاريخية في الجزائر ومن دون الاقتصار على ذلك[(٤٥)].

كان لهذه التيّارات المختلفة، بتشجيعها على تأكيد نابع من ثقة ذاتية على هوية أمازيغية بذاتها، أثر كبير في المشاعر وسط القبائل في الجزائر نفسها، سواء في العاصمة أو في إقليم القبائل نفسه. وقد منحت، أي هذه التيّارات، كثيراً من شباب القبائل فرصة التعبير عن مظالمهم، التي كان بعضها يخصّ إقليمهم بينما كان كثير منها مشتركاً مع جميع شباب الجزائر. ومن هذا السياق خرجت الحركة الثقافية الأمازيغية (Mouvement Culturel Berbére/Amazigh) (MCB/A)، وهو تجمّع آخر فضفاض، يعمل سريّاً عبر شبكته من الطلاب والمتعاطفين. وقد عملت تلك الحركة عمل الناشر للأدب المنتج في فرنسا الذي روّج لكتابات الثقافة واللغة الأمازيغية في تاريخ الجزائر. كذلك عملت بؤرةَ تركيزٍ لمطالب سياسية محدّدة داخل الجزائر. وفي هذا الصدد، باشرت أنشطةً مناصرة لإلزام الحكومة الجزائرية لا بالاعتراف بهوية الأمازيغ في المجتمع الجزائري والتاريخ المتحرّر من الربط الاستعماري فحسب، بل ـ أيضاً ـ لجعل الأمازيغية لغة وطنية ورسمية للدولة

---

(٤٥) Tahi, in Isaksson and Laantaza (2004) pp. 217-218.

بالتساوي مع العربية. وأصبح هذا هو هدف التعبئة والتحريض الذي لحق «ربيع الأمازيغ» عام ١٩٨٠.

على مدى سنة تقريباً، عندما قرّرت السلطات شنّ عمليّات اعتقال جماعي وكسر جميع المؤسّسات الثقافية الأمازيغية البارزة، كانت ميليشيات شباب القبائل تتصدّى للنظام. فعبر الإضرابات والمظاهرات والتحدّي العلني في صورة الاحتجاجات الشعبية، أظهروا تحدّيهم وسبّبوا تردّد النظام في الاستجابة. وبحسب ما ذكره سلام شاكر، «استطاع المحاربون الثقافيون، وهم نسبيّاً شباب ومسيّسون بنسبة ضعيفة أو بصورة مستحدثة، أن يفعلوا ما لم يفلح فيه حزب سياسي «تقليدي» قبلهم: معارضة علنية ومستدامة لسلطان الدولة، مفضياً بها ـ على الرغم من كلّ شيء ـ إلى إظهار اعتدال نسبي في قمعها»[٤٦]. وقد شدّد على ما كان من دلالة في هذا التطوّر بنجامين ستورا (Benjamin Stora) عندما ذكر أنّ «تأثير «ربيع الأمازيغ» أنتج، للمرة الأولى منذ الاستقلال ومن داخل الجزائر، خطاباً عاماً مضاداً ذا أهمية حقيقية في بلد يعمل على مبدأ الإجماع»[٤٧]. كانت قوة النظام ما زالت مميتة، على الرغم من تردّده في البداية، ومن ثَم قوبل المناصرون الأمازيغ والقبائل بملخّص اللجنة المركزية لجبهة التحرير في صيف عام ١٩٨١ في التشديد المتعنّت على هوية الجزائر العربية والإسلامية.

أصبحت الاحتجاجات الجماهيرية المنظّمة غير ممكنة عمليّاً، فوجّهت الطاقات بدلاً من ذلك نحو وضع أسس إعادة التأكيد الثقافي، مثلما ذكر أحد المشاركين: «لا على حمل السلطة على إجراء تنازلات، بل لبناء حقيقة اجتماعية غير قابلة للنقاش ولا لقلب مضمونها، وذلك عبر العمل اليومي، وهي حقيقة ثقافة أمازيغية مستقلّة تواجه المستقبل»[٤٨]، واستجابة لمثل هذه الأنشطة وللاضطراب الذي ساد السنوات اللاحقة، تسبّب الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد في موجة من الإثارة عندما استخدم خطاباً أمام مؤتمر

---

(٤٦) Chaker, in Henry (1986) p. 177.

(٤٧) Stora, cited in Maady- Weitezman, "Berber/Amazigh "Memory work"", in: Bruce Maddy-Weitzman and Daniel Zisenwine (eds.), *The Maghrib in the new century: identity, religion and politics* (Gainesville, FL, 2007) p. 114.

(٤٨) Chaker, in Henry (1986) p. 177.

حزب جبهة التحرير الوطني في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ لتأكيد أنّ جميع الجزائريين ذوو أصول أمازيغية[٤٩]. وبقدر ما قد يمثّله هذا من تشجيع، فيما يتعلّق بالنشطاء الأمازيغ، فقد أكّد ببساطة وجهة نظرهم، عن أنّ هويّتهم، في نظر النظام، يمكن ببساطة واطمئنان القذف بها إلى التاريخ القديم فحسب. بمعنى آخر، لم يكن هناك أيّ معنى ضمني أو تطبيق لمثل هذا البيان. فعلى الرغم ممّا حمله مثل هذا التصريح من اعتراف تاريخي، فإنه لم يشكّل أيّ تعارض مع قمع النظام المتواصل لأيّ مناصرٍ للحقوق الثقافية أو اللغوية للأمازيغ. وكانت هذه هي القضية الملتهبة التي استمرت لتصل بالأمازيغ إلى السجن.

على الرغم من ذلك، كان النشطاء الأمازيغ قادرين ـ أيضاً ـ على الإفادة ممّا تعرّضوا له من قبض ومحاكمات لنشر قضيتهم، ليس هذا فقط، بل ـ أيضاً ـ معاناة الجزائريين في ظلّ نظام جبهة التحرير القمعي. وتبيّن دراسة جاين غودمان (Jane Goodman) المفصّلة لمحاكمة ثلاثة وعشرين من السجناء السياسيين عام ١٩٨٥، كيف حوّلوا قاعة المحكمة في مدينة المدية إلى ساحة عامة لبثّ آرائهم، وكذلك حوّلوا المحكمة، مثلما وصفت الكاتبة، «إلى منتدى لأداء الخطاب نفسه الذي لم يكن يسمح به في أيّ محلّ آخر»[٥٠]، وكانت تهمة الثلاثة والعشرين ليس أنهم نشطاء «أمازيغ» ولكن مؤسّسون للاتحاد الجزائري لحقوق الإنسان من دون تصريح من سلطات الدولة. وفي الردّ على تلك التهم، استطاع المدافعون وهم في الغالب من القبائل أن يربطوا قضايا الهوية الأمازيغية والتعبير عنها بمسائل أكبر تتعلّق بأحوال حرية التعبير وحقوق الإنسان في الجزائر. وقد ضمن أداؤهم وبثّهم الناجح والسريع لنصوص محاكمة الأيام الأربعة أعلى قدر من الصدى. مثلما ذكر أحد المتهمين، وهو سعيد سعدي. «ماذا يكمن في قلب المسألة هنا؟ لا شيء سوى «مؤامرة الأمازيغ» المسموح بكلّ الموبقات باسمهم. ومن المعروف جيّداً، حضرات السادة القضاة، أنّ البربر هم

(٤٩) International Crisis Group, Algeria: unrest and impasse in Kabylia, Report 15, 10 June 2003, p. 7.

(٥٠) Jane E. Goodman, "Imazighen on trial: human rights and Berber identity in Algeria, 1985", in: Katherina E. Hoffman and Susan Gibson Miller (eds.), *Berbers and others: beyond tribe and nation in the Maghrib* (Bloomington, IN, 2010) p. 106.

«البعبع»، الهدف الأكبر عندما تكون المصالح القبلية للسلطة مهدّدة»[٥١].

فقط عندما انتهى احتكار جبهة التحرير للتنظيم السياسي في عام ١٩٨٩ أصبح التعبير الأكثر تنوّعاً عن سياسة الهوية أمراً ممكناً. وجاء مع هذا اكتشافات لتاريخ الأمازيغ في الرواية عن التاريخ الجزائري بل تاريخ شمال أفريقيا ـ روايات لها أن تشتبك مباشرة بسياسة الحقوق وتوزيع السلطة في الجزائر. وانطلقت تنظيمات سياسية جديدة، متجاوزة تلك المعبّرة عن تنوّع الأمازيغ. وفي هذا المجال، أصبحت السياسة القبائلية والأمازيغية أكثر تعقيداً، ممّا أنتج منظّمات متنافسة تنطق عن مفاهيم ومدارك مختلفة لما يمكن أن تعنيه رواية أمازيغية عن الهوية الجزائرية بصورة عملية. ولم يعد هناك منع للأعمال باللغة الأمازيغية، وأصبحت الإذاعة والبث بها مسموحة، وفي التعديل الدستوري عام ١٩٩٦، اعتُرف بالهوية الأمازيغية جنباً إلى جنب الهوية العربية والإسلامية، بوصفها العنصر الثالث الذي يشكّل الهوية القومية الجزائرية. وفضلاً عن سلسلة من التدابير الأخرى التي تقرّ بالاستخدام العام للأسماء والأماكن الأمازيغية والبدء في التدريس باللغة الأمازيغية في مدارس بعينها في الأقاليم الناطقة بها، وافق الرئيس بوتفليقة في عام ٢٠٠١ على ضرورة الاعتراف بالأمازيغية «لغة قومية» في الدستور، وهو وعد نُفّذ في عام ٢٠٠٢. ولم يشمل هذا الاعتراف ما كان يطالب به عدد من المنظّمات المناصرة من ضرورة منح الأمازيغية مكانة اللغة الرسمية بالتساوي مع العربية، ومع ذلك يظلّ هذا الاعتراف تقدّماً متميّزاً عن الوضع الذي كان يواجه الأمازيغ طيلة السنوات العشرين السابقة[٥٢].

مع ذلك، جاء «الربيع الأسود» في نيسان/أبريل ٢٠٠١ ليشير إلى أنّ السلطات ـ السلطة ـ لم تفقد أيّاً من حدّتها القمعية. في ذاك الشهر، أدّى مقتل طالب بالمرحلة الثانوية ماسينيسا قرماح، بينما كان في سجن الجندرمة في إقليم القبائل، إلى انتشار أعمال الشغب في الإقليم وخارجه. وأصبحت أسابيع الشغب التي تلت هذه الحادثة معروفة باسم «الاحتجاج» الذي انتشر عبر مناطق عديدة مختلفة من البلاد. قوبل المحتجّون بعنف لا يرحم من

(٥١) Goodman, "Imazighen on trial" (2010) p. 118.

(٥٢) ICG Report No. 15, 10 June 2003, pp. 7-8.

جانب الجندرمة، خاصّة في إقليم القبائل وغيره من المناطق الريفية. وبحلول تموز/يوليو ٢٠٠١، سقط ما يقرب من خمسين شاباً قتلاً بالرصاص في أعمال العنف، ونحو مئتين أو أكثر مصابين. وأكّدت لجنة يسعد التي عيّنها الرئيس بوتفليقة في أيار/مايو ٢٠٠١ أنّ عدد الضحايا كان كبيراً إلى حدّ يشكّل قلقاً شديداً، ولا سيّما في ظلّ عدم وجود إصابات من طلقات نارية في صفوف قوات الأمن. ولكن اللجنة تجنّبت الخروج بنتيجة أن العنف قد مورس في أعلى مستوى له من الخدمات الأمنية، على الرغم من الشكوك المنتشرة بأن سلوك الجندرمة لم يكن من الممكن تفسيره إلا من خلال الأوامر التي تلقّوها من كبار الضباط في النظام. وبحلول نيسان/أبريل ٢٠٠٢، ورد أن نحو تسعين من المحتجّين قد قتلوا مع سقوط آلاف الجرحى، وبنهاية الاضطرابات، كانت حصيلة الضحايا ١٢٦ قتيلاً، وآلافاً من المصابين أو تعرّضوا للتعذيب على يد قوات الجندرمة[٥٣].

مع ذلك، ومثلما أظهرت أعمال الشغب في مداها ومحتواها، لم يكن هذا مجرّد احتجاج «أمازيغي»، ناهيك بكونه حرّض الأمازيغ ضدّ قوات دولة معرّبة. فالحقيقة أنّ الاضطرابات والانتفاضات في إقليم القبائل لم يكن لها علاقة حقيقية بالسياسة الثقافية التي ناصرتها الأحزاب الأمازيغية القبائلية، وجبهة القوى الاشتراكية، والتجمّع الثقافي الديمقراطي. على العكس تماماً، كان النشطاء من الجيل الجديد يميلون إلى تجنّب هذه الكيانات؛ إذ اعتقدوا أنّ الأشكال القديمة من القومية الثقافية وسياسة الهوية والاستراتيجيات التي ظنّ أنّها ملائمة لتحقيق أهدافهم كانت لا تتّصل كثيراً بحياتهم، التي كانت تسيطر عليها البطالة ونقص الاستثمار في منطقتهم، والتفاوت الظالم، والمحسوبية، وغيرها من الممارسات التي خرجت من نظام فاسد وموروث وبالعنف اليومي والازدراء الذي أظهرته السلطات وخصوصاً الخدمات الأمنية للمواطنين الجزائريين العاديين، أياً كانت خلفيّاتهم.

إنّ مصطلح «حقرا» (تعبير جزائري لما تمارسه السلطات من ازدراء لعامة الناس واحتقارهم) كان الطامّة الكبرى لظروف كانت محلّ استياء شديد

---

(٥٣) McDougall (2006) pp. 184-185, 212-213; ICG Report No. 15, 10 June 2003, pp. 9-10. For the text of the Issad Report of 7 July 2001, see <http://www.tamazgha.fr/Rapport-Issad,240.html> [accessed 18 April 2010].

من شباب لم يكن لهم صوت بالمرة في حكومتهم ولا فرصة في العمل في بلداتهم. ولكن «الحقرا»، لم يكن شيء يتعرض له أبناء إقليم القبائل أو الأمازيغ وحدهم ـ كانت شكوى عامة متواصلة تأتي من جيل محروم من حقوق التصويت ومن فرص العمل على مستوى البلاد[٥٤]. وفي إقليم القبائل بتاريخه الطويل من الاستياء من السيطرة المباشرة والقمعية من الجزائر العاصمة، أسفرت الاحتجاجات عن ميلاد حركات، بل منظّمات مثل «عروش» (Aarouche) و«حركة القبائل المستقلة» (Mouvement de l'Autonomie Kabyle Mak) التي تحدّثت صراحة عن استقلال إقليمي، تأسيساً من الناحية الجزئية على الاختلاف اللغوي والثقافي عن أولئك الحاكمين للدولة. ولكن يبدو أنّها، أي الحركة، استهدفت بشكل رئيس الإفلات من خلطة الإهمال والوحشية التي طالما عاناها الإقليم على يد الجزائر العاصمة منذ الاستقلال. لذا؛ كانت تقصد إلى جلب السلطة إلى مستوى المحليات، حيث تكون مسؤولة في الأخير ويمكن مساءلتها.

بهذا المعنى، فإنّ الشيء الذي بدأ بوصفه مقاومة للهيمنة السردية من جبهة التحرير تطوّر عبر عقود إلى مقاومة أكثر عزيمة وإصراراً لهياكل الدولة وأشكال السلطة المرتبطة أولاً بالحزب الحاكم، ولاحقاً بالتجمّع الوطني الديمقراطي (Rassemblement National Democratique RND) ـ الائتلاف الرئاسي ـ والسيطرة العسكرية على الجزائر. استمرّت الحرب الأهلية الدموية في التسعينيات بين عدد من التنظيمات الإسلامية وقوات الدولة لأكثر من عقد بتكلفة باهظة من الأرواح قدرت بمئة وعشرين ألفَ جزائري. كانت دليل على سلطة مؤسسة الدولة وصمودها، حتّى حال مواجهتها بمقاومة مسلحة مباشرة من معارضين منظمين جيّداً ومتجذّرين اجتماعياً. كما أشارت ـ أيضاً ـ إلى ما صار من روايات متعدّدة متداولة وبمعنى آخر متنافسة في الجزائر. لم تنجح الجماعة الإسلامية المسلحة والجبهة الإسلامية للإنقاذ بالمعنى العسكري، ولكن ما أظهرته من تحمّل بين ما تتمتّع به من تأييد واسع، إن لم يكن دائماً لمناهجها فلأهدافها.

---

(٥٤) Said Ould-Khadra, "“Hogra” is the lot of all young Algerians", Algeria -interface.com, 14 June 2001, <http://www.algeria-watch.org/en/articles/2001/hogra.htm> [accessed 18 April 2010].

كانت الاعتداءات الإسلامية المريعة على التنظيمات الأمازيغية أو على شخصيات مرتبطة بإعادة التشديد على التراث الأمازيغي في حياة الجزائر الوطنية، أن تطغى في شدّتها على أعمال الحكومة وعملائها في المقارنة. والحقيقة كان هناك كثيرون، ليس في إقليم القبائل فحسب، ممّن شكّكوا في درجة التشجيع والتواطؤ من السلطة عندما استهدف الإسلاميون الحركات الأمازيغية. أدركت الهجمات حينها بوصفها مؤامرة ليس لقمع الصوت الأمازيغي فقط، بل ـ أيضاً ـ لتوصيل رسالة شديدة عن الحجة الشائعة للحكومات التسلطية بضرورة استخدام اليد الحديدية لمنع الاضطراب الاجتماعي من تمزيق نسيج المجتمع والدولة. وأيّاً كانت الحقيقة وراء مثل تلك الأعمال من قبيل قتل المغني الجزائري القبائلي معطوب الوناس (Matoub Lounés) في حزيران/يونيو ١٩٩٨، كانت الحقيقة أنّ تحدّي الحركة الأمازيغية في جميع تنوّعاتها للروايات العربية والإسلامية التي كانت مقبولة حتى تلك اللحظة عن التاريخ الجزائري مقلقة لكثيرين. مثلما أشار أستاذ الفرانكو ـ الجزائري الراحل محمّد أركون (من أصل قبائلي) «إنّ الأيديولوجية اليعقوبية الممتزجة برباط الأمة الإسلامية الروحي منح دفعة مؤكّدة للتأريخ . . . والمنطق القومي، عزّزه التيار الإسلامي وأعلاه، جاعلاً من أي محاولة للتفكير فيما هو غير قابل للتفكير في المغرب، أمراً ليس محلّ تسامح ولا قبول»(٥٥).

فيما يتعلق بمن يسعون إلى مقاومة الرواية المفروضة قسراً للتاريخ سواء الأمازيغي أو غيره، فإنّ المعارضة التي واجهوها كانت شرسة. لكنّها ـ أيضاً ـ فتحت المجال في الجزائر لجدالات حول طبيعة تاريخ الجزائر وهُويتها التي أصبحت جزءاً من تفكيك قبضة الدولة ما بعد الاستعمارية. ولم تكن حركات التجديد «الأمازيغية» سالمة فيما يتعلّق بالأصوات الكثيرة التي شجّعتها بنفسها. فقد أخذ هذا، في جزء منه، شكل التشكيك الطبقي والجيلي للجيل القديم من المفسّرين لما كانت تعنيه الأمازيغية. وكما هو معتاد في أي حركة تسعى إلى استعادة تاريخها، ظهرت روايات مختلفة، تؤكّد عدداً من الاحتمالات ـ أدوار متعلقة بالنوع الاجتماعي، وهويات

---

(٥٥) Mohammed Arkoun, «Langues, societe et religion dans le Maghreb independent», in: Marial-Angels Roque (ed.), *les cultures du Maghreb* (Paris, 1996) pp. 88-89.

تابعة، ورموز دينية ـ كان لها صدى مع بعض منها من دون الأخرى.

في الجزائر، كان لهذه الحركات تطبيقات وآثار إقليمية في وجود هموم وسط بعضهم مِن تولي إقليم القبائل القيادة بوصفه المبادر الرئيس والمصحّح لإعادة القول الأمازيغي. وكان القلق من أنهم يفرضون على سكّان أمازيغ آخرين في الجزائر ما كان هوية متعلّقة بإقليم القبائل. وهو ما كان محسوساً على نحو خاصّ وبحدّة في جبال الأوراس، شرقي الجزائر. ويعدّ الأوراس، من الناحية التاريخية، موقع مملكة الكاهنة ديهيا، التي حكمت في أواخر القرن السابع الميلادي وقد وضع بأسها العسكري الغزو العربي الإسلامي للمغرب في مأزق مؤقّت. ومع بدء الاستماع إلى محاولة إعادة التشديد على صوت أمازيغي مميّز، شعر كثيرون في هذا الإقليم أنّ هويّتهم كانت تتعرّض للاحتواء والتهميش في رواية ظهرت الآن أنّها تساوي بين الأمازيغ/البربر والقبائل.

في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أصبحت التنظيمات الثقافية المختلفة في منطقة الأوراس أكثر نشاطاً وفعّالية. وقد لوحظ، في عام ٢٠٠٣، نجاح جمعية أوراس الكاهنة لا في نصب تمثال للكاهنة في باغاي فحسب، بإقليم خنشلة، بل ـ أيضاً ـ في إقناع الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة بحضور حفل وضع التمثال[٥٦]. فضلاً عن ذلك، ومثلما تشير مواقع إلكترونية وإصدارات كثيرة، كانت هناك جهودٌ حثيثة لإعطاء قبلة الحياة للتراث التاريخي الخاصّ بالأوراس، وذلك تشجيعاً للغتهم الخاصة البربرية المختلفة، الشاوية (Shawia)، وكذلك إبرازاً للدور الرئيس الذي أدّاه سكّان المنطقة في تاريخ الجزائر الحديث، ولا سيّما في حرب الاستقلال. ومثلما ذكر كاتب المسرحيات الأوراسي، سليمان بن عيسى، «إنّ أسلافي ذاكرة لا تنام أبداً، وفي عبارة يمكن أن تمثّل المشروع الأمازيغي/البربري برمّته للتعبير عن صوتهم، كان الجهد مكرّساً لتاريخنا وضدّ النسيان»[٥٧].

وبينما كان الرئيس، والتجمّع الوطني الديمقراطي وقوات الأمن يقبضون على الدولة متمتّعين بسلطة لا ينافسهم فيها أيّ تنظيم آخر في الجزائر، لم

(٥٦) Maddy-Weizman, "Berber/Amazigh memory work" (2007) p. 116.

(٥٧) See the website <http://aureschaouia.free.fr> [accessed 23 February 2011].

يعودوا يمارسون نوع السلطة الشاملة الذي كان ذات يوم المشروع السياسي الرئيس لجبهة التحرير في الجزائر ما بعد الاستقلال. وفي بعض النواحي، نجدهم والقوى الأخرى التي تعمل حالياً في حالة أكثر من السياسة التعددية والنزاعية قد ورثوا وضعاً خلقته المقاومة الأولى لتلك الهيمنة القوية التي كانت موجودة ذات يوم. وقد جاءت هذه المقاومة ممّن شعروا، كونهم خرجوا من سجلّ التاريخ، أنّهم ـ أيضاً ـ كانوا مستبعدين من البلاد التي كانوا مواطنين فيها. وربما بدأ هذا بمحاولة إحدى فئات الشعب لإعادة الارتباط بالتاريخ الذي كان بلا أي قابلية للشك جزائرياً ولكن في الوقت نفسه، أمازيغياً/بربريّاً. ولكن كان له صدى لدى مئات الآلاف من الشباب الجزائري، من خلفيّات مختلفة، ممّن مرّوا بحالة إمّا عدم الاكتراث بقضاياها أو احتقارها. ومن ثَمّ يمكن الحجاج بأنّ تعديل التاريخ الجزائري ليتضمن الروايات المنسية والمقموعة لشعب الجزائر كان عرضاً من أعراض تفسّخ هيمنة جبهة التحرير وفي الوقت نفسه إسهاماً في تفكّكها. وبهذا المعنى، كانت المقاومة ممزوجة، مثلما كانت السلطة المهيمنة، برؤى للتاريخ بدت معزّزة للنوع عينه من السياسة.

إنّ محصلة التعديلية التاريخية وخرق أساطير السلطة في الجزائر، كما كان الحال في إسرائيل، لم يؤدِّ إلى قلب كامل للرواية الوطنية المهيمنة. على العكس تماماً، ساعدت في فتح المجال لتعدّد الأصوات، كثير منها كان على خلاف حادّ بعضها مع بعض. وهذا بدوره ما استغلّته منظّمات سياسية مختلفة، بعضها كان متحالفاً مع القوى المهيمنة في الدولة، وبعضها كان يتحدّى علناً أولئك من أجل السلطة السياسية. وفي الوسط من هذا وذاك، كانت الدعوة إلى مراجعة التاريخ الوطني ليأخذ في الاعتبار هوية الشعوب الأمازيغية/البربرية ولغتها وثقافتها، لم تكن مجرّد دعوة إلى إعادة ذكرهم في إطار الفضول التاريخي. بل كان الهدف وراء ذلك مجابهة عملية النسيان التاريخي، وبالتأكيد، تشكيل الطريقة التي رأى فيها الجزائريون عامة، وخصوصاً مؤسّساتهم الوطنية تاريخهم. ومن هذه الناحية، ومقارنة بالعقد الذي كانت فيه هذه الجهود تلاحظ للمرة الأولى، كان هناك قليل من الشكّ أنّ الحركة، وبانقسامها كما حدث، كان لها بعض الأثر. وفضلاً عما مارسه «ربيع الأمازيغ» من تأثيرات مساعدة في قبضة جبهة التحرير على السلطة،

كان هناك أيضاً تراخ واضح، في بعض المجالات، أو قمع سابق للغة الأمازيغ وتاريخهم. والواقع، أصبح جزءاً مقبولاً من القصة الجزائرية. ذلك أنه منذ عام ٢٠٠٣، درست اللغة الأمازيغية في مدارس متوسّطة في أنحاء الجزائر، وأصبحت إسهامات الأمازيغ/البربر في التاريخ المميّز للجزائر أكثر وضوحاً في المجال العام[٥٨].

ومع ذلك يظلّ التفاوت الأساس في السلطة موجوداً، وهذا ليس بدرجة كبيرة بين العرب والبربر بل بين السلطة ـ من هم حول الرئيس، والكوادر القيادية بالتجمّع الوطني الديمقراطي وقوات الأمن ـ ومواطني الجزائر عموماً[٥٩]. ولقد استغرقت التنازلات للتعبير الثقافي والتعديل التاريخي لقصة الأمازيغ/البربر وقتاً. ومع ذلك، كانت المسألة التي هي أكثر صعوبة كسب تنازلات من النظام يمكن أن تؤثر في قبضته في الموارد أو الإدارة أو القدرة الجبرية للدولة الجزائرية[٦٠]. ومثلما أظهرت أعمال الشغب طويلة الأمد والمحدودة في الوقت نفسه والمظاهرات في أواخر عام ٢٠١٠ إلى أوائل عام ٢٠١١، كانت أسباب السخط قوية مثلما هي دائماً، ولكن كان عزم النظام على عدم الاستسلام مثلما حدث في تونس ومصر على نحو مأساوي في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١١ أيضاً قويّاً. كانت هذه أحداث على مستوى البلاد شاركت فيها أحزاب أمازيغية/بربرية، مثل حزب الـ(RCD) العلماني لسعيد سعدي، طويلاً مع عدد لا يحصى من تنظيمات جزائرية أخرى احتجاجاً على عدم اكتراث الحكومة، ووحشيّتها وانعدام كفاءتها. وقد قوبلوا باستعراض قوّة مريع من جانب السلطات. كانت شوارع العاصمة الجزائرية مغمورة بعشرات الآلاف من شرطة الشغب عندما هدّدت المظاهرات الرئيسة، بفعالية بمنع تحالف قوى المعارضة.

---

(٥٨) Mohamad Benrabah, "Languages in education planning in Algeria: historical development and current issues", *Languages Policy* 6 (2007) p. 235 [pp. 225-252]

(٥٩) من أبرز الكتابات حول الارتباط التاريخي بين بنية «البربر» و«العرب» في الجزائر والسلطة المهيمنة في الوقت الحاضر ما قدّمه جيمس ماكدوغال (James McDougall) في تفنيده الدقيق لهذه المسألة في التأريخ الجزائري والمجتمع في فصله:

"Histories of heresy and salvation: Arabs, Berbers, community and state", in: Katherina E. Hoffman and Susan Gibson Miller (ed.), *Berbers and others: beyond tribe and nation in the Maghrib* (Bloomington, IN, 2010).

(٦٠) Miriam R. Lowi, *Oil wealth and the poverty of politics* (Cambridge, 2009) pp. 126-144.

روايات السلطة

إنّ الاعتراف بأنّ كتابة التاريخ تعكس الحاضر وتشكّله في آن ـ ومن ثَمّ تصوغ المستقبل أيضاً ـ طالما أدّى دوراً محوريّاً في فهم قوته. لذا؛ أصبح من الهموم الشائعة لدى الحكومات ممارسة بعض السيطرة على مراجعة تاريخ بلادها أو تعديله. وكلّما كانت الحكومة متسلّطة، أحكمت سيطرتها هذه، بداية من عالم المناهج المدرسية والكتب المرجعية إلى الرقابة على الكتب، والمسرحيّات، والأفلام، حتّى الشعر، تلك التي تبني روايات الذاكرة التاريخية. وسواء عبر التدخّل المباشر أو الرؤى المنتجة في الأكاديمية الرسمية، أو في وسائل الإعلام، أو في المؤسّسات الثقافية الرسمية، فإنّ الروايات التي تقرّ بـ النظام المهيمن ستشكّل صرحاً هائلاً للتاريخ الرسمي.

كان هذا واضحاً على نحو خاص في الشرق الأوسط ما بعد الاستعمار؛ إذ كان تعريف الهويات الوطنية جزءاً لا يتجزّأ من الصراع على السلطة. فادّعاء الحكم باسم الأمة يجعل من الحتمي على من يحكمون ضمان هيمنة رؤاهم لهويتها ومصالحها. وهذا ما صاحبه سيطرة قوية على المساحات التي يمكن أن تجد فيها الرؤى البديلة للمصلحة الوطنية تعبيراً عن نفسها. فالقيود على المساحة السياسية والمساحة الخيالية تسير كتفاً إلى كتف. وروايات السلطة التي تشدّد على الهيمنة عبر تاريخ مجموعات عرقية أو دينية معينة، أو طبقات اجتماعية، أو تشكيلات عسكرية، أو عشائر وأسر، أو تجمّعات إقليمية، كانت جزءاً من الطريقة التي تحقّقت بها الهيمنة. فهي تسعى إلى قولبة مخيّلة الرعايا، مازجة إيّاها مع الأشكال المادية المعزّزة من السلطة التي تعدّ جزءاً من مشهد الهيمنة.

ومثلما تظهر الحالة الإسرائيلية، فليس من الضروري أن يتمّ هذا عبر سلطة قسرية فجّة أو متعسّفة ولا تحت رعاية حكومة غير ديمقراطية. على العكس تماماً، كثيرون يمكنهم الإسهام في بناء منهجية وطنية تساعد في تحديد مجال من الامتثال وقليلون من سيغامرون بتجاوزه. ففي المهمة الجماعية لبناء الدولة وتعريف الأمة، ولا سيّما في وضع مُصاغ ومقدم بوصفه نضالاً لبقاء الأمة، تظهر افتراضات شائعة، فارضة نفسها في

الإعلام، والأكاديمية، وغيرها. وتصبح رؤى «الحسّ العام» لماضي البلاد، منبئة عن حاضرها وساردة له. وقوة الرواية أو السرد التاريخي بهذا المعنى إنما تكمن في قدرتها على العمل مثل منشور يمكن من خلاله رؤية العلاقات السياسية، فهي تنال تعزيزاً ويعاد إنتاجها عبر عدد لا حصر له من الصور الصغيرة، والأعمال والإصدارات، تقلّل وبدلالة أيّ حافز للنظر إلى ما وراء المنشور وإلقاء أيّ ضوء مختلف على الأحداث نفسها. وعلى الرغم من عدم شموليتها بأيّ حال من الأحوال، يظهر الإجماع المهيمن، تشكّله مؤسسات المعرفة، وتعزّزه الأيديولوجيات السياسيّة السائدة التي تبدو محفوظة بمعنى للعزلة المضغوطة التي تعد نتيجة وسبباً في الوقت نفسه لهذه الرؤية للتاريخ والمصير.

إن المقاومة بهذا المعنى قد تأخذ في البداية مساراً ضدّ التيار، أو تتولّى روايات مضادة ظلّت مرتبطة بحركات هامشية أو تلك التي ينظر إليها بوصفها معادية للإجماع الوطني ومشروعه السياسي. وعلى المنوال نفسه، فإنّ تفسّخ الإجماع الأصلي والتغيرات الديمغرافية وكذلك الفكرية التي تسبّبت في ذلك، تعدّ جزءاً من الطبيعة المتبادلة للسياسة التي تلقي بعناصر متصارعة أو متناقضة داخل الرواية المهيمنة. وهذا ما قد يفسّر ما يحدث أحياناً من ردّ فعل عنيف على من قد يلقون بضوء مختلف ونقدي على تاريخ البلاد، مثلما كان واضحاً في الخلافات المحيطة بـ«المؤرّخين الجدد» في إسرائيل. والاتهام بأن من انخرطوا في هذه العملية كان من أهدافهم نفي الدولة نفسها هو عَرَضٌ للصلات الوثيقة بين سرد التاريخ وممارسة السلطة. وعندما تضفي رؤية معينة للماضي الصدقية على توجهات الحاضر، والسياسات والتدابير السياسية، فإنها تظهر هشاشة السلطة، أو ربما، وعلى نحو أدقّ، تصبح شهادة على سلطة الرواية التاريخية. وتغيير هذه الرواية وإجبار الناس على النظر إلى تاريخهم في ضوء مختلف يمكن أن يهزّ المعتقدات المطمئنة والأساطير التي تؤدّي بالناس إلى التفكير في أنّ هذه هي الطريقة التي تكون عليها الأمور ويجب أن تستمرّ عليها. وكما هو الحال في حالات أخرى كثيرة من المقاومة، فإنّ مقاومة الأساطير السياسية المهيمنة عبر التشكيك في أسسها التاريخية يعد نتاجاً وسبباً في الوقت نفسه للنظرات الجانبية، الرؤية من بعد التي يمكن أن تسبّب أيضاً اضطراباً للسلطة الراسخة.

في حالة النظام الأكثر تسلّطاً، يوجد جهاز مركزي واحد يزعم الحقّ الحصري في تحديد مستقبل الناس. ويستند هذا الزعم جزئياً إلى سيطرة حصرية على رواية التاريخ التي تبرّر كلاً من السيطرة وكذلك المستقبل الذي خطّطت له. ومثلما أظهرت الحالة الجزائرية، فإنّ الدعاية لرؤية رسمية عن التاريخ الجزائري تستبعد إلى حدّ كبير الدور الأمازيغي/البربري في ذلك التاريخ، ومن ثَمّ في الهوية الوطنية الجزائرية، كان مرتبطاً بأنظمة من السلطة المقيدة والتسلطية للحزب الحاكم. والتعبير عن هوية ومصلحة، لا تتوافقان مع الخط الرسمي وتشكّكان في هيمنة هذا الخط وتقاومان بإدخال روايات متنوّعة في قصة الجزائر، لم يكن مقتصراً على المحاربين الثقافيين الأمازيغ/البربر.

هذا ما كان ـ أيضاً ـ جزءاً من الانتفاضة العامة ضدّ جبهة التحرير ومقاومة هيمنتها. وهو ما جاء من مصادر مختلفة مشكّلاً مجموعات مطالبة بصورة إسلامية مميزة من الحكومة أو من كانوا يطالبون بمزيد من المساءلة الديمقراطية، ومزيد من العدل في توزيع ثروة النفط وإنهاء العنف من قوات الأمن. وقد هددت هذه الروايات المضادة كافة، قبضة الحزب الحاكم على السلطة، في كونها مثلت انحرافاً تخيلياً عن الخط الرسمي، ليس هذا فحسب بل هددت ـ أيضاً ـ بتعبئة الجماهير التي في مقدور جبهة التحرير ممارسة السلطة عليها عبر التهديد البدني. وفقدان القدرة على قصّ تاريخ الجزائر كان علامة على أن سلطتها كانت في انحدار وتفسّخ عندما واجهت مجتمعاً أكثر تشظياً من الرؤية الرسمية عن الوحدة الوطنية الجزائرية التي كانت على استعداد دائماً للإقرار بها.

والحقيقة، ومثلما بيّن مسار السياسة الإسرائيلية وكذلك الجزائرية، فإنّ السلطة تتمتع بموارد غنية مثلها مثل المقاومة. والرؤى الجديدة للتاريخ ربّما نزعت المصداقية عن الحراس المحترفين للمجال المعرفي وربما سبّبت اضطراباً لبعض من تمسّكوا بالرؤى البطولية للسلطة التي أنتجتها الروايات القديمة. فهي، أيّ هذه الرؤى الجديدة، لا شكّ صعّبت من التسليم بعدد من الأساطير التي كانت ممزوجة بالمواقف الرسمية من الفكر الوطني في البلدين. ومع ذلك، فإنّ القومية ما هي إلا مجال من النزاع والخلاف والجدال المفتوح حول الأصول الوطنية والمصير الوطني الذي لا يحلّ في

حدّ ذاته المسألة بطريقة أو بأخرى. ولا هي تسعى إلى إرساء رواية فوقية لتحلّ محلّ القديمة، بل في واقع الأمر، في كلّ من إسرائيل والجزائر، سار هذا ضدّ روح كثيرين من التعديليين والمعارضين ونياتهم. كان الغرض هو فتح المجال للجدل حول التاريخ بالطريقة نفسها مثلما كان من المفترض فتح المجال للجدل حول المستقبل السياسي، ولم يخصّ هذا رواية ما أو أخرى بامتيازات. بل كان لظرف الأحداث السياسية أن يحدّد أيّ نوع من التاريخ، وأيّ نوع من الأسطورة، سوف تكون الأكثر تجانساً مع السياسة الناشئة في هاتيْن الدولتيْن.

في القرن الحادي والعشرين، أسفر هذا عن قومية أكثر توكيدية بل زاعقة وفجّة وفي الغالب في منعكسات دينية في إسرائيل، سيراً على خطى أفكار الصهيونية ومخزونها التي ربما ظلّت حاضرة ولكنها اكتسبت بروزاً جديداً وإقناعاً في ظلّ ضغط الأحداث. وهو ما ارتسم حتّى لدى من كانوا ذات يوم ناقدين لمثل هذه الرؤى، متضمّناً ذلك بعض «المؤرّخين الجدد» أنفسهم. ويعدّ هذا التيار، وعلى الرغم من أنّه لا يجد أي تنافس أو نزاع في السياسة اليومية أو الحياة الفكرية في إسرائيل، غير مبالٍ بتعرية الأساطير القديمة التي كان لها مثل هذا الأثر المقلق على جيل بعينه من الصهاينة، بل على العكس، مرّ هذا التيار ماضياً في سبيله مع تشكيل قصص وروايات جديدة نالت تأييداً، وتصدّت للنقد، في مجال من التنازع على السلطة. ولقد عُضدت هذه الروايات بالمعرفة التي ظلّت بعض أعمدة صرح السلطة الأساسية فيها ـ مثل الهويةَ، والأمن ومصير بنائهم للشعب اليهودي ـ صامدة إلى حدّ كبير من دون أن تهزّها الحروب التاريخية الحديثة مستعيدة قبضتها القوية على مخيّلات أعداد كبيرة من الإسرائيليين. وعلى المنوال نفسه، وجدت جبهة التحرير الوطني وما تجسّده من سلطة أنّها ـ أيضاً ـ يمكنها استيعاب روايات عن التاريخ الجزائري ظهرت ذات يوم مهدّدة للصرح الكلي لسلطتهم. وعبر إدماج عناصرها في قصة جديدة عن المصير الجزائر الذي يسمح بأصوات مختلفة، وجدت طرائق جديدة من استعادة السيطرة على جهاز الدولة المركزي.

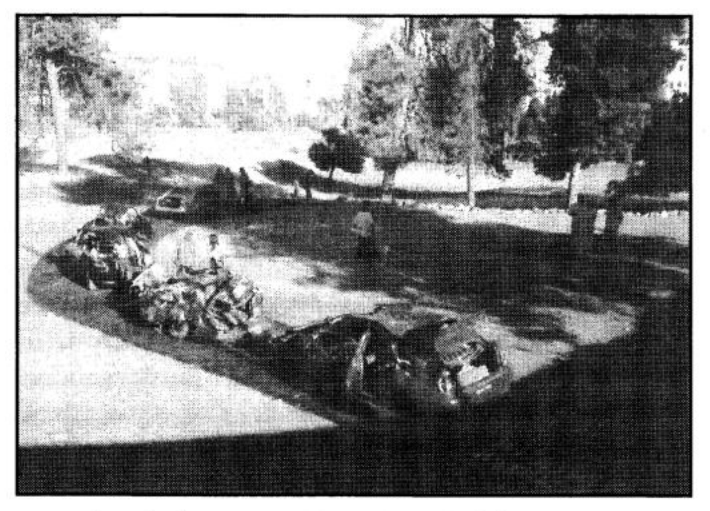
الفصل السادس

أشكال المقاومة الرمزية
الفنّ والسلطة

الفنّ يتحدث إلى السلطة

في صيف ٢٠٠٢، وبمنتصف الانتفاضة الفلسطينية المعروفة بانتفاضة الأقصى، أقامت الفنّانة التشكيلية الفلسطينية فيرا تماري نصباً فنّياً في إحدى ساحات بلدة البيرة بالقرب من رام الله. شكّلت صفّاً من السيّارات، بعضها وراء بعض في طريق أسفلتيّ منحنٍ مجهّز خصّيصاً لهذا الغرض. كانت السمة المميّزة في هذا أنّ السيّارات كانت محطّمة ومستوية بالأرض، عملت تماري على جلبها جراً من شوارع البيرة ورام الله في المكان الذي حطّمتها فيه الدبابات الإسرائيلية في أثناء إحدى عمليّات الجيش الإسرائيلي العسكرية في نيسان/أبريل من ذلك العام. كانت المفارقة أنّ السيارات المحطّمة، التي أخذت ضمن هذا العمل الفنّي عنوان «ماشيين؟»، حوى بعضها جهاز راديو، ما زال يصدر أصواتاً، ومزيّنة بالمرايا المعتادة وسحر منظرها الذي لم يشفع في حمايتها، كما هو واضح، من التحطيم، وقفت هناك غريبة وكأنّها مسكونة بالأشباح، ولكنّها تظلّ آسرة للعين، وتذكّرك بالعنف اليومي في فلسطين المحتلّة. وبتعبير فيرا، لقد أُخذت السيارات إلى واقع جديد: «تغيّر مظهرها من أشياء كانت ذات مرة عملية نافعة لتصبح أهدافاً للشعوذة الانتقامية. هل نؤذي الفلسطينيين أكثر بتدمير متعلّقاتهم الشخصية التي يعتزّون بها؟ . . . لقد أردت، ببساطة، تقديم بيان عن كيف لواقع منطقي عادي أن يصبح مجافياً تماماً للمنطق عبر عنف آلة الحرب . . . وقد أصبح هذا الفعل من التدمير مثل: «فنّ حركة» (Action Art)، مقلقاً للوضع الراهن المرتبط

بهذه المسألة»[1]. قد يستيقظ شخص ذات صباح ليجد الدبابات قد وطأت شارعه ودهست سيارته. ولكن في الوقت نفسه، في ترسيم وتخطيط المعرض في ساحة مشمسة ومع موسيقى التنزّه التي تصدر من راديوهات السيارات، يؤكّد النُصب نفسه شيئاً ما حول أولئك المعرّضين لهذا العنف. وبوعي ذاتي، دلّ تحويل السيّارات إلى عمل فنّي، على رفضهم أن يكونوا تحت تهديد من السلطة العسكرية الإسرائيلية.



الصورة رقم (١). فيرا تماري: «ماشيين؟»، رام الله (٢٠٠٢).
[الصورة إهداء من فيرا تماري]

لقد بيّنت تماري تحدّيها العلني للاحتلال، وفعلت ذلك بطريقة لامست وتراً حسّاساً لدى فلسطينيين كثيرين ممّن مرّوا بهذه السيّارات المهشّمة أو تجوّلوا وسطها.

ومثل نموذج لفنّ المقاومة، كان لهذا النُصُب الفنّي في البيرة قوّةٌ لم تُفقد عند الفلسطينيين ولا الإسرائيليين. والحقيقة أنّ من فرط قوّته فقد تعاملت معه وحدة عسكرية إسرائيلية بصورة أكثر إمعاناً، إذ كبّرت من تأثيره وعلى نحو عفويّ من دون قصد بأن أصبحت جزءاً من النُّصب، ففي اليوم

(١) From a presentation by Vera Tamari at a conference "Art and war" in Ramallah in November 2004 - personal communication from Vera Tamari 3 September 2011.

التالي من افتتاح المعرِض، في حزيران/يونيو ٢٠٠٢، شنَّ الجيش الإسرائيلي عملية عسكرية جديدة، «الطريق المقرّر» مجتاحاً البيرة ورام الله بآثار مدمّرة متوقّعة. وفي مفاجأة للفنّانة نفسها، التي عاشت قريبة من النُصب الفنّي وشهدت الحدث، فقد مرّت دبّابتان إسرائيليتان على الساحة، دهستا النُّصب جيئةً وذهاباً فوق السيارات التي كانت مهشّمة بالأصل، بل وقصفوا المكان وسوّوه بالأرض أكثر ممّا كان بالفعل. ولم ينتهِ هذا الأداء إلا بعد تدمير السيارات تماماً، ثم تبوّل عدد من أطقم الدبابات على المعدِن المحطّم للتأكيد على تمام مهمتهم. وللمفارقة إن ما حاول النُّصب الفنّي تحقيقه، من زاوية ما، حققه هذا البُعد الجديد من أداء الجيش الإسرائيلي الذي صوّرته تماري وهو تعزيز قوة الرسائل المختلفة التي حملها هذا العمل. مثلما قالت تماري: «لقد كان هذا تغيراً جوهرياً حصل لعملي الفنّي»[٢]، لا حاجة إلى القول إنّه بمجرد رحيل الدبابات واستئناف الحياة الطبيعية في البيرة، أصبح النُّصب الفنّي، بإضافاته الجديدة من العسكر الإسرائيليين، رسماً دائماً لمن أصبحوا على وعي بالصلة الوثيقة بين الفنّ والحياة.

من السهل طبعاً على المراقبين لهذه المحاولة الفنّية، وغيرها، أن يقيّموا جماليات العمل الفنّي وما تقصده الفنّانة أكثر من التأكّد من تأثيره في المشاهدين. وفي حالة «ماشيين؟» كان ردُّ الفعل من الجمهور غير المستهدف، أي الجنود الإسرائيليين، أن يعطي معنىً لقوة العمل، أو على الأقلّ قدرته على إثارة القلق والإزعاج. وهو أمر مهمٌّ، فيما يتعلّق بفنون المقاومة. فتدعيم الجهود الفنّية يشكّل محاولة لتحدّي الهيمنة السياسية، وتسخير قوة الفنّ لدفع الناس إلى إعادة النظر في الوضع الراهن، بما يحمّسهم أو يثير غضبهم، ولكن ردّ فعلهم قد يتأثر أيضاً بما يخصّهم من أحكام جمالية. وهذه الأحكام بدورها إنّما تعتمد على ما تحقّقه في لقائهم بالعمل المرئي، أو الأدبي، أو السينمائي فيما يتعلّق بالذوق الذي تشكّله خلفيّاتهم الخاصّة وكذلك تفضيلاتهم الشخصية.

هذا الجانب المزدوج، هو ما يميّز فنّ المقاومة. فالفنّ قد يرتبط ارتباطاً واضحاً بحركة مقاومة سياسية. والعمل الفنّي قد يقصد به أيضاً تحقيق تغيير

---

(٢) Kamal Boullata, *Palestinian art - from 1850 to the present* (London, 2009) p. 286.

في الطريقة التي نرى بها العالم، عبر تطوّر جماليات جديدة ربّما تكون متطرّفة. وهنا يصبح التحدّي للأعراف الفنّية، وكذلك لأنظمة القوة التي استخدمت هذه الأعراف تدعيماً لمزاعمها الخاصّة بأحقّيتها في السلطة. وقد يتعارض نهج كهذا مع الأعراف السائدة لأيّ حركة مقاومة منظّمة. فقد تنفتح بصورة راديكالية على احتمالات مختلفة، ولكن قد تلقي أيضاً بالشكوك على بعض الطرق التي حاولت حركة المقاومة تصوير نفسها عليها.

المعروف أنّ الاستهانة المتعمَّدة بعرف من الأعراف يتمتّع بقوة خاصّة من إزعاج، وتشويش وتعبئة. وهي القوة التي تزول وتفقد التواصل حال شططِها عن الأعراف المفهومة الشائعة. ومثل الفنّ عموماً، قد تحتل الاستهانة مكانة بين صدمة ما هو جديد واستيعاب ما هو غير مألوف. أمّا قوّتُها فتكون مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بما يمكن أن يسبّبه من صدى عند جمهور معيّن قد يتغيّر هو نفسه، ويتحوّل بفعل خبرته الخاصة ومن ثم تفقد الجماليات القديمة في نظرهم سطوتها. في هذا الصدد، نرى للملصق والغرافيتي والرسوم المتحركة أو الكارتون تأثيراً قد يعتمد على الأشكال الموجودة من الإدراك، وأحياناً باستخدام ما هو موجود فعلياً من صيغ ولغة مألوفة وأحياناً الارتباط بما هو غير متوقّع مع تأثير ساخر ونافذ[٣]. وهذه من الناحية العملية هي الحالة، عندما تتحدّى الأعراف الفنّية والمفردات الرمزية للمؤسّسة الحاكمة، وتغيّرها. فبتغيير الرسالة التي يسعى «الفنّ الرسمي» إلى توصيلها تغييراً راديكالياً، فإنّه قد يخدم هدفاً غير محترم وربما يكون تخريبياً.

في هذا الصدد، نجد للفنّ المرئي دوراً رئيساً عبر اللوحات، والنحت، والرسم، والتركيبات والتصوير، والفيديو. وتوجد معابر أو تقاطعات بين ما قد يسمّيه بعضنا «فنون جميلة» والصور الأكثر عمومية من الفن عبر تصميم الملصقات أو استخدام لوحات الغرافيتي[٤]. على الدرجة نفسها من الأهمية

---

(٣) انظر الصيغة الواضحة للتمثيل الرمزي في فن الملصق في القرن العشرين في كتاب:
Jeffrey T. Schnapp, *Revolutionary tides: the art of the revolutionary poster 1914 - 1989* (Milan, 2005).

(٤) See Paul Guiragossia's posters for the Communist Party and the Lebanese National Resistance in 1982. Zeina Maasri, *off the wall - political posters of the Lebanese civil war* (2009) figs. 1.8. 1.9. 1.10; also Laila Shawa's paintings in the series "Walls of Gaza" of 1990s (see Figs. 13 and 14).

يأتي الدور الذي يمكن أن يؤدّيه الفنّانون في تشكيل مفردات مرئية جديدة، وهي ليست مجرّد طريقة جديدة من النظر إلى العالم، بل أيضاً طريقة لتمثيل أشياء نصف متذكّرة، ربّما تعرّضت لقمع طويل. فهم يساعدون في خلق فنّ مساعد على تقوية ذاكرة جماعية لإرساء وجود يتطلّب الاعتراف. وهو شيء يعدّ في حدّ ذاته متعباً بما يكفي لمن يريدون الحفاظ على الوضع القائم الذي يعتمد على قمع البدائل وعدم الاعتراف بمن يطالبون بإعادة ترتيب سياسي بالجملة. ولكن، عندما تتخذ شكلاً ملموساً عبر تعبير فنّي قوي ومتحرّك، فهو لا يمكنه أن يلمس من لا صوت لهم في اللحظة الراهنة، فقط، بل القاعدة الشعبية الخاصة بالنظام أيضاً. وفي بعض السياقات، يمكنه التأثير في جمهور دولي واسع، ويكون دوره في منزلة المختبر لما يفرضه النظام من دعاية رسمية، ومن ثَم يمكن لهذا الفنّ أن يساعد في تعبئة قوة مضادّة، كاسراً صمت الخاضعين للقوة المهيمنة.

وبقدر بروز هذا الفنّ في مجال الفنون المرئية، تنطبق المبادئ نفسها في فنون الأداء، سواء من خلال الأغاني، أو الشعر، أو المسرح، أو السينما، وكذلك في المخرجات الأدبية الأكثر عمومية. ولا شك في أن جهاز الرقابة الهائل والموجود في بلدان كثيرة يعدّ شاهداً على هوس الحكومة وقلقها على صورتها الخاصة وخوفها المستمر من هشاشة تلك الصورة وضعفها أمام المقاومة الموهوبة ذات العزيمة. وهذا ما يعزّز مفهوم احتواء السلطة نفسها على الخطوط العريضة لمقاومتها، ممّا يوحي بالمواقع الرئيسة والوسائل الأساسية لتحييد تلك السلطة أو محوها ـ وهو ما تميل إلى إظهاره أي تجربة لنظام يمارس الرقابة(٥).

فيما يتعلق بأشكال الفنّ التي تتطلّب مساحة وحرية لتطوير صوتها الخاص بها، غالباً ما تتوجّه المقاومة إلى خلق هذه المساحة أو لنقل نحتها. وقد يتغيّر جوهر الرسائل ويتنوّع، فتارة تكون شجباً علنياً للنظام السياسي

(٥) See, for example, the Israel Defence Forces Order No. 101 of 27 August 1967 following the occupation of Jerusalem, the West Bank and Gaza, relating to the "Prohibition of Incitement and Hostile Propaganda Actions" B'tselem website, <http://www.btselem.org/english/Legal_Documents/19670827_Order_Regarding_Prohibtion_of_Incitement_and_Hostile_Propaganda.pdf> [accessed 17 October 2010].

الحاكم، وتارة وبصورة أكثر غموضاً تسعى إلى جعل الناس يفكّرون في قيم وأعراف يسلمون بها تسليماً، مسبّبةً بذلك، اضطراباً في استقرار معتاد في الحياة اليومية. ولكن، الفعل نفسه من نشر أفكار ضدّ نمط التفكير التقليدي، والذي يخلق جمهوراً واستعداداً للتأمّل في بدائل، إنّما يشير إلى تحوّل في معايير القوة ومقاييسها. وقد يتنازل مَن في السلطة، بشكل من الأشكال، عن مجال أو أرضية لمصلحة آخرين ممّن قد تؤدّي أنشطتهم إلى تآكل في السلطة القائمة، سواء رموا إلى ذلك أم لا.

بهذا المعنى، يمكن تقدير آثار فنّ المقاومة في الغالب عبر ردود الأفعال ممّن يشعرون بالتهديد أكثر من غيرهم. فاستجابة هؤلاء ممّن يجدون أنفسهم وقيمهم محلّ تساؤل ومقاومة عبر صور مرئية أو تمثيلية أو موسيقية أو أدبية يمكن أن يظهر الهشاشة والضعف في قلب السلطة. وهذا ما قد يبرّر اختبار مثل تلك التعبيرات الفنّية بوصفها فنَّ مقاومة، وليس مجرّد معارضة أو احتجاج، على الرغم من أنّها قد تكون مسألة درجة، بحسب السياق والأمور التي تحسب أنّها على المحكّ، وهنا يعدّ الحكم على نيّة الفنان أمراً مهماً. وهو ينصبّ على كيفية التعبير عن هذه النية ومن ثَمّ على العلاقة بين الوسيط والرسالة في أداء يبحث عن نوع من الاعتراف. من ناحية أخرى، من الضروري أيضاً تقدير البيئة التي يتشكّل فيها هذا الفنّ ويُنفّذ ـ البركة التي سيسقط فيها الحجر، خالقة تموّجات. وهذا ما يعني دراسة قدرة الفنّان على الأداء (بمعناه الأوسع) وعلى قلقلة مزاعم السلطة وتقويضها والمساعدة في خلق قوّة دافعة تشكّل في ذاتها جزءاً من عملية أكبر في تحدّي السلطة القائمة.

توجد سمتان مميّزتان لفنّ المقاومة يظهران في هذا السياق: **الأولى؛** هي الطريقة التي تبدأ بها الأداءات أو العروض الفنّية في خلق حالات جديدة من الفهم الجماعي للتاريخ، والحقوق والهويات عبر أساليب متنوّعة. وهذا ما يعود بنا إلى قدرة الفنّ الكامنة ـ سواء المرئي أو المسموع أو الدرامي أو الأدبي ـ على تطوير لغة عامية جديدة، يمكن أن تهب صوتاً لمن لا صوت لهم، ممثّلة بذلك أشكالاً من الخبرة والهُوية الجماعية، بل مانحة إيّاها واقعاً فعليّاً. وقدرة الفنّ على فرض التحام وترابط على ذاكرات متعدّدة، «عالقة» في تجارب معاشة نصف متذكّرة وأحياناً فوضوية، هو بالتحديد المصدر الذي

يحاول كثيرون الانطلاق منه، سواء في الدفاع عن السلطة القائمة أو مهاجمتها.

من خلال التمثيل المرئي، والموسيقى، والأغاني، والشعر والأدب، أو من خلال البيئة العمرانية نفسها، يمكن للناس أن يميلوا إلى رؤية أنفسهم بطريقة معيّنة. فبراعة التعبيرات الفنّية وجاذبيتها يمكن أن تؤدّي إلى قبول الناس نوعاً بعينه من التاريخ وتبنّي هُويّة ناشئة. ومن ثَم ليس من المفاجئ أن نجد إلحاحاً في السياسة للسيطرة على هذه العملية، لضمان عدم وجود تناقضات داخلية وتعارض بين الصورة والرسالة التي تحملها. لقد كانت النتيجة دائماً صراعاً ونزاعاً فنياً، لا بين السلطة القائمة ومن يريد مقاومتها وتقويضها فحسب، بل أيضاً وسط المنظّمين للمقاومة؛ إذ قد يسعى كلٌّ منهم إلى وضع يده وبصمته على الرواية المهيمنة للقضية(٦). بهذا المعنى، إذاً، يؤدي فنّ المقاومة دوره في إعطاء السياسة النزاعية جوهراً، يساعد في تحديدها والاعتراف بها.

على المنوال نفسه، يتطلّب تأكيد الهُويّات والمطالب الجماعية مساحة عامة للتعبير عنها. ومن هنا يبرز الفنّانون والمغنّيون ورسامو الغرافيتي وغيرهم، مؤكّدين الحق في التعبير والوجود في المجال العام. فعبر هذا المجال أو الفضاء العام، تتأسّس لغة مشتركة شائعة، هي غالباً عامية للتضامن والتحدّي. وسواء كانت حاشدة للناس مباشرة من أجل قضية سياسية بعينها ربّما أقلّ أهمّية من التآكل المتواصل الذي يمكن أن يحدث عندما تجد السلطات القائمة نفسها خارج السباق، يتجاوزها الآخرون، وتتعرّض للسخرية والاستهزاء، فإنّ من الأصعب في مثل هذه الملابسات الحفاظ على نوع الهيمنة الذي لا يقوم على تفكير والذي نجده موجوداً في قلب السلطة المهيمنة. وقتئذٍ لا يمكن بعد ذلك افتراض أنّ الرموز التقليدية وأساليب السلطة تخلق الظروف لعرض خارجي عن الطاعة. على العكس تماماً، إنّ كلّ بوستر/ملصق، ورسم غرافيتي، وأغنية ومسرحية ولوحة أو

---

(٦) المثال الجيّد على هذا نجده في دور الفنّ في القوميات الناشئة والصراعات السياسية-الجمالية المرتبطة بهذا. انظر:

See Partha Mitter, *Art and nationalism in colonial India 1850-1922* (Cambridge, 1994).

رسوم متحرّكة تصبح جزءاً من مشهد لتحدٍّ وسخرية عامة. وكلّما تكالبت السلطة بشراسة في محاولة وضع حد لهذا عبر اعتقال الفنّانين والمغنين، ووقف عروض المسرحيات، والتعدّي على المَعارِض الفنّية ومصادرة الأعمال وطمس رسومات الغرافيتي، أصبح من الواضح أنّهم يفشلون في إرساء رؤيتهم الخاصّة من الحقيقة.

إذاً، بهذا المعنى، يعدّ فنّ المقاومة وثيق الصلة بالاحتجاجات الجماهيرية المرتبطة بالعصيان المدني والتظاهر. والحقيقة أنّه يمكن استخدامه مباشرة في توسيع قوة المظاهرة. ومثلما يبيّن نموذج ميدان التحرير في القاهرة عام ٢٠١١ بصورة بارزة، كانت اللافتات والملصقات والأغاني ومسرح الشارع الطرائق الرئيسة التي تحدّت بها الجماهير المحتشدة السلطات واستعادت بها الفضاء العام[(٧)]. وفي أماكن أخرى، يستخدم «فن الهدم» ليدلّ على التحدّي ويشجع المقاومة. والاستهزاء العام من السلطة منظّماً بواسطة أعمال فنية عامة ترمز إلى سلطة النظام الموجود، أحياناً ما يقلب بالمعنى الحرفي هذه الصور رأساً على عقب[(٨)]. في كلتا الحالتين، استعادة الفضاء العام، إلى جانب التحدّي الواضح للسلطة القائمة يشكّل فنّ المقاومة جمهوراً سياسياً جديداً، ويساعد على التواصل معه وعلى تحميسه وحشده.

الملصقات والغرافيتي

أحد أكثر التعبيرات الفنية عن المقاومة وضوحاً كانت الملصقات السياسية. فالمقصود بها هو العرض العلني العام في مظاهرات أو أماكن عامة، وطالما كانت ملمحاً رئيساً للاحتجاج السياسي والتعبئة. ولا شكّ

---

(٧) بعض النماذج والأمثلة على هذا صوّرتها كريمة خليل في: **رسائل من التحرير، علامات من الثورة المصرية**:

Karima Khalil (ed.), *Messages from Tahrir - signs from Egypt's revolution* (Cairo, Egypt, 2011) and on the website: <http://www.tahrirdocuments.org>.

(٨) من الأمثلة على ذلك، قائد الدبابة الذي أطلق النيران على صورة صدام حسين في البصرة عام ١٩٩١، وتشويه المحتجّين التونسيين صور بن علي في كانون الثاني/يناير ٢٠١١. انظر أيضاً:

Dario Gamboni, *The destruction of art - iconoclasm and vandalism since the French revolution* (London, 1977) pp. 51-90.

في أنّ ظلام الليل والتخفّي وراء أسماء مجهولة يتيح للنشطاء الموزّعين للملصقات أن يحوّلوا شوارع المدينة في الوقت المناسب إلى معرض عام مذهل مع حلول ضوء النهار. والشيء نفسه ينطبق على الغرافيتي، الرموز المرسومة والمرشوشة، والشعارات وعبارات الهجاء، التي تحوّل المباني إلى مواقع للفنّ العام، شاهِرة على نحو بارز حالة التحدّي والمقاومة، وغالباً من واقع وجودها تحديداً. لقد أقرّت الفنّانة الفلسطينية ليلى شوا، التي أدمجت الغرافيتي في إحدى أكثر صورها تأثيراً وقوة، بهذه الحقيقة. ففي ملاحظتها أنّ اتفاقية أوسلو بين منظّمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، لم تغيّر من مستوى حياة الناس في غزّة، أشارت في ملاحظة بامتعاض إلى ما بدا من إضافة ألوان أكثر بريقاً وجاذبية للغرافيتي على جدرانها[٩].

تميل الملصقات السياسية، وبفعل طبيعة إنتاجها وما تتضمنه من معالجة، إلى الارتباط بمنظّمات أو أحزاب أو حركات. وطالما عكست الملصقات اهتمامات المنظّمات المنخرطة في النضالات المباشرة والملحّة كأمثلة على فن المقاومة، ولعل النضال نفسه، الذي يمارس في ساحة كبيرة، هو ما يحدّد رسائل الملصقات وربما يؤثّر أيضاً في ما يستخدم من صور ورموز. وبسبب البنية الأساسية المطلوبة لإنتاج الملصقات تحديداً، فإنّ ظهورها في الشرق الأوسط كأداة للمقاومة، وليس مجرّد بيانات سياسية، لم يحدث إلا عندما أصبحت قوة السلطات القائمة ضعيفة بالفعل. لهذا السبب، نجد التركيز الأكبر للملصقات قد أنتجته تنظيمات المقاومة الفلسطينية في لبنان، وبوصفها جزءاً من الانتفاضة والتحدّي المصاحب للصورة الإيرانية في أواخر سبعينيات القرن الماضي.

---

(٩) ليلى شوا متحدِّثة حول صورة «أطفال الحرب، وأطفال السلام» قائلة إنّه لم يكن هناك أيّ تغيير في حياة هؤلاء الأطفال وأنّ الصدمة ونزع الملكية استمرّت. والفرق الوحيد الظاهر... كان التغيّر في الألوان التي طرأت على الغرافيتي لتزيده بريقاً».

Venetia Porter, *Word into art - artists of the modern Middle East Dubai 2008* (Dubai, 2008) p. 137.

الملصقات الفلسطينية

في الحالة الفلسطينية، دائماً ما كان إنتاج ملصقات متحدّية أو ساخرة أو مشجّعة تقف في وجه الوضع القائم في الأرض الفلسطينية المحتلّة أمراً صعباً؛ فحتّى عام ١٩٦٧، كانت قبضة السلطات الأردنية والمصرية تجعل من المستحيل، تقريباً، إنتاج ملصقات ناقدة لهذه الأنظمة وتوزيعها، وبعد هذا التاريخ، كانت السلطات الإسرائيلية على الدرجة نفسها من عدم التسامح. ونتيجة لهذا، وحتّى وقت قريب، كانت الطاقة والإبداع اللذان يستغرقهما إنتاج الملصقات يمجّدان المقاومة الفلسطينية بصورة رئيسة خارج الأرض الفلسطينية. فقد أصبح لبنان، بحركاته الفنّية الدينامية، وضعف حكومته المركزية، ووجود قوة سياسية فعّالة تحتفي ببطولية القضية الفلسطينية هو الحقل الرئيس للإنتاج. وهنا ظهرت أكثر الملصقات المذهلة، على الرغم من القيود الموهنة التي عاش في ظلّها معظم الفلسطينيين في ذلك البلد.

في مئات الملصقات التي أنتجت منذ السبعينيات، كانت فلسطين الثيمة المحورية التي تمثّل همزة الوصل وقضية الترويج. ولم يكن بدّ مع ذلك من أن تملي الرؤى المختلفة عن فلسطين رسائل الملصقات نفسها وإلى حدّ ما صناعة الصور الرمزية أو الأيقونات. والحقيقة أنّ تسلسل الملصقات التي تمجد المقاومة الفلسطينية على مدار السنين تخدم كذاكرة بصرية نافذة مثّلت فِكَراً مختلفة جداً حول التعبئة، والتحرك، بل عن فلسطين نفسها. ومع ذلك، فقد دعّمت جميعها تحرير فلسطين وأكّدت هُوية الشعب الفلسطيني وحقّه كمجتمع وطني. وتضمّن ذلك استعادة الذكريات عن أرض فلسطين، باستخدام العلم الوطني، و«الكوفية» ذات الخطوط البيضاء والسوداء للفلاح الفلسطيني أو الزي المطرز للمرأة الفلسطينية القروية. بهذا المعنى، كان هناك تأكيد قوي للهُوية الفلسطينية بصورة مميّزة وشعبية في آن، وهو ما يمكن أن نراه، على سبيل المثال، في ملصق عام ١٩٨٢ الذي صنّف آنذاك بالتفاؤل حول التضامن بين الشعب اللبناني في جنوب لبنان والفلسطينيين هناك، فقد صوّر هذا الملصق المُجَتَمعيْن بملابس مميّزة، بتصوير الفلسطيني في صورة محارب بالكوفية واللبناني مرتدياً زياً فلكورياً لمن يعيشون في الجبال.



الصورة رقم (٢). إسماعيل شموط: «شعب واحد، مصير واحد»، منظّمة التحرير الفلسطينية، بيروت (١٩٨٢).
[الصورة إهداء من مشروع الملصق الفلسطيني]

من ناحية أخرى، كان لنمط الملصقات نفسه، والطرائق التي استُخدمت بها الصور واختزال المقاومة والتحرر، نكهةٌ عالمية. فقد استخدموا لغة مفهومة دوليّاً ومعترفاً بها في فنّ الملصقات(١٠). أنتج فنّانون من خارج فلسطين وباللغات الأوروبية والعربية أيضاً ملصقات كثيرة. وهو ما أثار السؤال حول أغراض هذا الملصق والدور الذي يقصد أن يؤدّيَه في أيّ استراتيجية للمقاومة. في جميع الحالات تقريباً، كانت الملصقات الفلسطينية التي أُنتجت على مدار السنين علامات؛ إذ أكّدت وجود المجتمع وحضور الأمة الفلسطينية لا كشيء مجرّد بل كتنظيم يستعيد التحدّث باسم الشعب. وكان ظهور الملصقات في شارع أو ميدان أو أي مكان عام قد أعاد الطمأنينة لمن كانوا محرومين من الهوية متحدياً في الوقت نفسه من حاولوا محوها. وكان اختزال البندقية أو القنبلة اليدوية مستخدَماً كثيراً للدلالة على عزيمة المقاومة والاستعداد لاستخدام القوة من أجل استعادة الأرض والحقوق المسروقة. وقد أعادوا في أحيان كثيرة إحياء ذكرى من قُتلوا في النضال المسلّح.

(١٠) Jeffrey Schnapp, *Revolutionary tides - the art of the political poster* (Milan, 2005).



الصورة رقم (٣). «فتح: ثورة حتى النصر» (١٩٨٣).
[الصورة إهداء من أمناء المتحف البريطاني]



الصورة رقم (٤). موفق مطر: «وخرج المارد من القمقم»، الاحتفال بالذكرى السادسة عشرة لاندلاع الثورة الفلسطينية أشبال الثورة ـ قوات العاصفة، فتح (١٩٨١).
[الصورة إهداء من أمناء المتحف البريطاني]

كذلك تبنّى كثيرون من رسّامي الملصقات الفلسطينية ثيمة الصمود، واستخدموا التصوير الشائع لحركات ثورية شعبية وحركات مقاومة للتدليل على تحمّل الشعب وأيضاً الأعداد المجرّدة التي ستنتصر في الصراع ضدّ الاحتلال. جمعت بعض الملصقات بين ثيمتيْن، مثل: ملصق «خروج المارد من القمقم» والآخر الخاص بالشباب المسلّح الذي انبثق من ظروف بائسة في معسكرات اللاجئين، والذي أنتج في لبنان في الثمانينيات.

في الوقت نفسه، أثيرت رؤى مختلفة عن فلسطين، وصوّرت موضوعات شائعة في ملصقات كثيرة، مثل: جمال الأرض المنهوبة، والحاجة إلى نضال شعبي وفي الغالب مسلّح، ووحشية الاحتلال الإسرائيلي ونزع الملكية. ولكن، في الملصقات الأكثر حداثة للتنظيمات الإسلامية مثل «حماس»، أو المتعاطفين الإقليميين في لبنان وإيران، نرى فلسطين التي كانت وربّما ما زالت تصوّر بوصفها مساحة إسلامية بامتياز، تميّزها رموز ومبانٍ إسلامية، وآيات قرآنية. حتّى فيما يتعلّق بالملصقات الوطنية المباشرة والعلمانية في عمومها التي أنتجتها منظّمة التحرير أو في الحقيقة فتح، منح الاستخدام المتكرّر لصورة قبّة الصخرة في القدس هالة إسلامية على تمثيل فلسطين. في حالة مصمّمي الملصقات من المنظّمات اليسارية العلمانية، مثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، لم تكن هذه الصورة دالّة على الإطلاق. في المقابل، لفت اليساريون الانتباه إلى شعب فلسطين، يصورونهم في صورة عمّال معاصرين، مواطنين ومقاتلين مكرّسين أنفسهم لمهمّة بناء الدولة والنضال المسلّح. وهذا ما حلّ عموماً محلّ الفلاحين أصحاب الهيئة المثالية والمظهرية التي شجّع عليها قسم الفنون الجميلة في مكتب معلومات منظمة التحرير الفلسطينية في بيروت في كثير من الملصقات التي تولى إخراجها[١١].

كذلك أخذت صور المرأة الفلسطينية ودورها في المقاومة الخط نفسه، ويصورها ظهورها النادر في ملصقات حماس والحركات الإسلامية في دور الداعم والمتضامن الصامد مع النضال، وطبيعياً ملتزمة بتقاليد الزي الإسلامي «المحتشم». أما في ملصقات منظمة التحرير وفتح، فقد ظهرت المرأة أحياناً مقاتلة ممثلة تمثيلاً مساوياً مع الرجال. ولكن النساء ظهرن أيضاً كفلاحات

(١١) Maasri, *Off the wall* (2009) p. 38 and fig. 1.1 - "Land Day 1980".

وأمهات في الصورة المثالية وأيضاً مساندات للنضال أو في منزلة اللحن المفقود لفلسطين الحرة. في هذا المظهر نراهن مرتديات أزياء فلسطينية تقليدية مطرزة؛ إذ يمثل التطريز في حدّ ذاته أحياناً كلاً من المرأة والأرض. وهذه الصور ذات الطابع المثالي للمرأة الفلسطينية في الخطاب الوطني عموماً، تشمل تمثيل فلسطين نفسها في صورة امرأة[١٢].

في المقابل من ذلك، وفي ملصقات الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية وغيرها من المنظمات الفلسطينية الاشتراكية، ظهرت المرأة في صورة مكافئة للرجل، منخرطة في المهام نفسها من النضال السياسي والعسكري. وهو ما صار على نحو خاص بارزاً عندما احتلت امرأة، هي ليلى خالد، مكانة مرموقة وبارزة في السبعينيات بحكم دورها في خطف طائرة ضمن نشاطها في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. تصور الملصقات ملامحها، وهي مرتدية كوفية مخططة بالأبيض والأسود ممسكة بسلاح الكلاشنكوف، لتصبح بعدها معروفة على مستوى العالم. لقد لفتت هذه الملصقات الانتباه إلى القضية الفلسطينية وعزم الحركات الفلسطينية على متابعة النضال المسلح. وفي خلود مثل هذا الملصق فيما يتعلق بالجبهة الشعبية، والقضية الفلسطينية، كان له أثر سيئ في الشخصية نفسها؛ إذ قامت بعد عملية الخطف بجراحة تجميل لأنها، على حدّ قولها في مقابلة جرت معها في كانون الثاني/ يناير عام ٢٠٠٠، «رفضت التجوّل بوجه يمثّل أيقونة»[١٣].

لم تكن المنظمات الفلسطينية، سواء القومية، أو الإسلامية، أو الاشتراكية، تحاول مجرد ترويج صور لفلسطين من شأنها أن تردّد أصداء وسط الشعب الفلسطيني وتحشده، وهو في حالته هذه من تفرق وشتات. بل كان القصد من الملصقات أيضاً هو المساعدة في النضال لنيل اعتراف دولي بالشعب الفلسطيني وحقوقه. ومثلما تبين ملصقات كثيرة عبر لغتها وتصويراتها الرمزية، كان القصد من وراء هذا هو خلق وعي دولي بمحنة الفلسطينيين، بالتشديد على الحاجة إلى تضامن عالمي في الصراع الجاري مع إسرائيل. ولقد كان لحلفاء الفلسطينيين الإقليميين والدوليين في الغالب دوافعهم الخاصة بهم في تعزيز القضية الفلسطينية في أوقات بعينها، وبالفعل

---

(١٢) Beth Baron, *Egypt as a woman: nationalism, gender and politics* (Berkeley, CA, 2005).

(١٣) Interview with Katherine Viner of *The Guardian*, 26 January 2000, on PFLP website, <http://www.pflp.ps/english/?q=interview-leila-khaled-guardian-2000> [accessed 3 November 2010].

استغلوا الفرصة للتعبير عن تضامنهم ومهاجمة من عارضوا وجود حل عادل للمسألة الفلسطينية.

في آذار/مارس ١٩٧٨، وفي جامعة بيروت العربية، نظمت منظمة التحرير الفلسطينية معرضاً للملصقات ـ المعرض الدولي لفلسطين. كان القصد منه على وجه الخصوص استعراض كم التأييد العالمي الذي يتمتّع به الفلسطينيون. وفي العام اللاحق، اختار معرض بغداد الدولي للملصقات موضوعيْن لمسابقته ـ«نضال العالم الثالث من أجل التحرير» و«فلسطين» «وطن منفي» مشجعاً في ذلك على الصلة بين هذيْن الموضوعيْن والمشاركة في مجتمع فني دولي في إنتاج الملصقات. انتقل المعرض الفلسطيني إلى المركز الثقافي العراقي في لندن؛ إذ تمكن الزوار من مشاهدة الملصق الفائز، الذي صنعه ياتزك كوالسكي (Jacek Kowalski) من بولندا. وواقع الأمر، أن الملصق الذي شكل إعلاناً عن المعرض نفسه، كان من تصميم بيدرو لابيرال (Pedro Laperal) من إسبانيا.

لقد رأى الفلسطينيون في الملصقات طرائق مهمة للتشديد على الهوية والحقوق الفلسطينية. لهذا السبب، صورت ملصقات كثيرة «نكبة ١٩٤٨» للتشديد على المصير الذي لحق بالفلسطينيين والحاجة إلى تحرك دولي لمواجهة هذا الظلم. وكان لمحاولة السلطة الفلسطينية التفاوض على تسوية تتضمن تعويضاً للاجئين ضحايا «نكبة ١٩٤٨» أن يخلق الإطار لمسابقة جائزة العودة.



الصورة رقم (٥). ياتزك كوالسكي [بولندا] (١٩٧٩).
[الصورة إهداء من مشروع الملصق الفلسطيني]

وكان هدف الجائزة التي ينظمها «مركز البديل لحقوق المواطنة واللاجئين» سنوياً منذ عام ٢٠٠٧ في رام الله وغزة هو «صقل الموهبة الفلسطينية والإبداع وإثارة ملف النكبة الفلسطينية وحقوق كافة الفلسطينيين المهجرين قسراً للعودة إلى ديارهم وأرضهم»(١٤)، ولم تكن هذه الملصقات التي جاءت جزءاً من خطة إحياء ذكرى ضحايا النكبة، مصمّمة لتلصق على الجدران والأماكن العامة في الأراضي المحتلة. كانت تتجاوز الحدث نفسه وقصد بالملصقات المعروضة آنذاك خلق شغف إعلامي، وجذب الانتباه إلى النكبة، وعمق المشاعر التي أثارتها وأنواع الذكريات التي ارتبطت بالفلسطينيين.

الملصقات الإيرانية

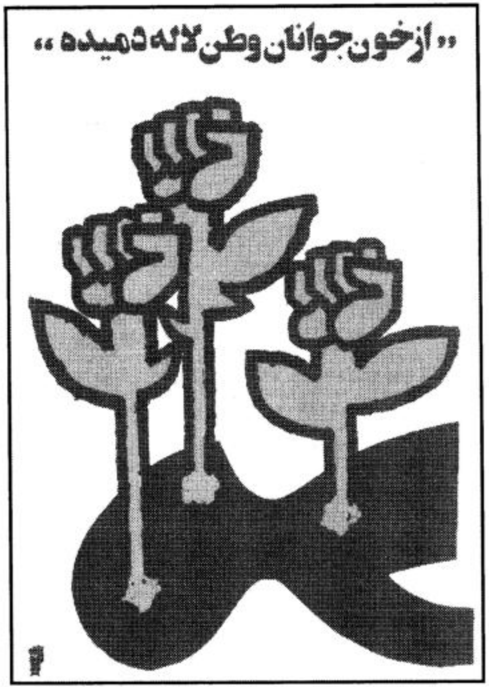
بدا النضال الفلسطيني الطويل لنيل الاعتراف وتأسيس دولة فلسطينية في حاجة إلى فن الملصقات الذي أعلن المقاومة، ليس في الأراضي الفلسطينية فقط أو حتى بصورة رئيسة، بل حتى على الساحة الدولية. وهنا كانت بعض القوى الرئيسة الفاعلة هي التي شكلت المصير السياسي للفلسطينيين، وبالتالي أصبحت الطاقات من الخارج أكثر تركيزاً. وفي المقابل، في إيران، التي تمثّل موقعاً آخر استثنائياً للتطوير الخيالي والفعال لفن الملصقات في إطار المقاومة، كان الجمهور والرسائل داخلية إلى حد كبير. كان للأحداث العنيفة والصاخبة في عام ١٩٧٨ أن تعمل على إلهام من ظلوا طويلاً في حالة استياء وسخط على دكتاتورية الشاه وتقويض ـ وفي نهاية المطاف إصابته بالشلل ـ كثير من جهازه الأمني المهيب. وفي هذه الملابسات، استغل بعض الفنانين الإيرانيين ما يتمتع به الحرم الجامعي لجامعة طهران من قدسية نسبية لتنظيم ورشة عمل وفرت تسهيلات تصميم الملصقات وإنتاجها، بصرف النظر عن الانتماء السياسي للمهتمين بممارسة هذا الفن. وقتئذ بدأ إنتاج الورشة من ملصقات يجد طريقه إلى جدران طهران، وعملت بوصفها مرافقة لخطوة التظاهر المتسارعة، إذا أثبتت وبأفضل تقليد لفن الملصق أن قوات الأمن كانت عاجزة عن منع هذا التعبير الجماهيري من التحدي والمقاومة(١٥).

في السياق نفسه، ظهرت الملصقات التذكارية، مهداة إلى الضحايا الذين

(١٤) <http://www.badil.org/anuual-al-awda-award/itemlist/category/135-2010> [accessed 7 October 2010]>.

(١٥) Balaghi, «Iranian visual arts» (2002) p.33.

سقطوا عندما فتح الجيش النيران على جموع الناس أو من أُعدموا في سجون الشاه.



الصورة رقم (٦). مرتضى مميز: «تفتح أزهار التوليب من دماء شباب الأمة»، طهران (١٩٧٨ ـ ١٩٧٩).
[الصورة إهداء من نيكي نجومي]



الصورة رقم (٧). بهزاد شيشهجاران: «تحيا إيران»، طهران (١٩٧٨).
[الصورة إهداء من أمناء المتحف البريطاني]

ربما كان الشيء الأكثر ملاحظة من ملصقات الجدران في ذلك العام، ملصقات التصويرات الشخصية/البورتريه التي رُفعت عالياً حاملة صور الخميني، والإمام الحسين، ولينين، ومصدق، بحسب التنظيم الذي يدعو الناس إلى الخروج في الشوارع. في بعض الحالات، مثلما حدث مثلاً في كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٧٨، رُصدت هذه التحالفات، غير المتوقّع تحالفها معاً، في المظاهرة الجماهيرية نفسها في شوارع طهران. هكذا وعلى الدرجة نفسها من الغزارة والبروز بوصفه فناً دالاً على التحدّي والمقاومة، كانت اللافتات العريضة التي رفعت عالياً في المظاهرات، والتي تمثّلت قوّتها غالباً فيما تحمله من كلمات، وأحياناً أيضاً في جمال التصوير الغرافيتي للعبارات. كان الملصق المصمّم بالخطّ اليدوي في إيران، مثلما هو في العالم العربي، مشتقاً مباشرة من اللافتات القماش المطبوعة بخطّ اليد العربي [يافطة - بردة بالفارسية]، والتي ظلّت فترةً طويلة جزءاً من المشهد الحضري، المستخدَم في الإعلان عن الأحداث من جميع الأنواع، أحياناً تعلّق بعَرض الشارع، وأحياناً تُحمل في المواكب، وبوضعها في خدمة المقاومة السياسية، فقد وسعت من قوّة الشعارات التي هتفت بها الحشود المطالبة بالفضاء العام في إيران ونجحت في اقتناصه خلال شهور انتفاضة الثورة في ١٩٧٨ و١٩٧٩. كذلك حملت حالة من الألفة عند الجماهير بما توصله من رسائل فورية لمن يشاهد الأحداث، سواء عياناً أو على شاشات التلفاز، ساعية إلى جذبهم وحشدهم في مواجهات القوة المتصاعدة في شوارع طهران وغيرها من مدن إيران الرئيسة[١٦].

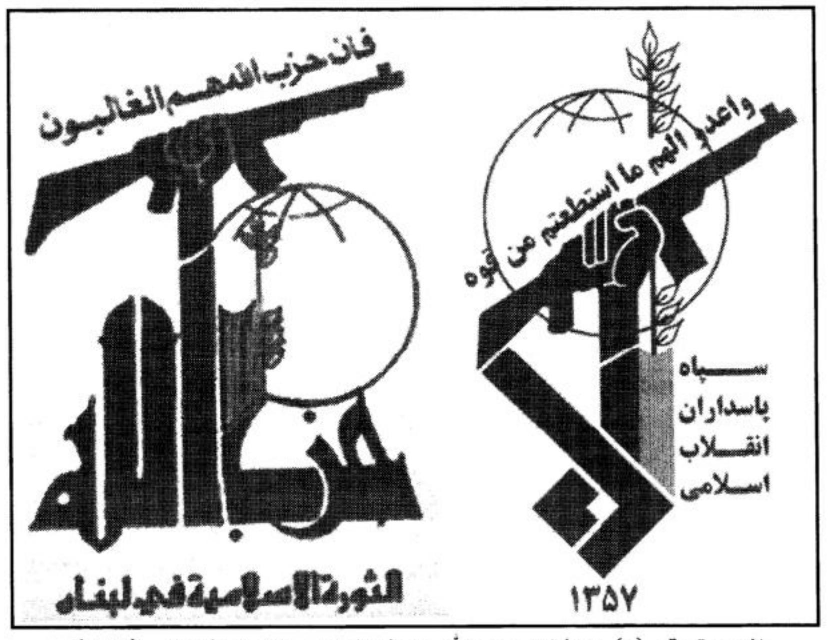
بحلول شباط/فبراير ١٩٧٩، نجحت الانتفاضة التي اندلعت ضدّ الشاه ونظامه، تبعها على الرغم من ذلك نزالات قوّة أخرى. فإبّان السنوات الأولى من عهد النظام الثوري، اتخذ فنّ المقاومة العام شكلَيْن رئيسيْن. الأول الرعاية الرسمية من الحكومة الجديدة لمجال واسع من الملصقات والغرافيتي التي أعادت عرض الموضوعات المحورية للثورة وإسقاطها على الساحة الإقليمية

---

(١٦) أضافت البردة أصداء في إيران كونها استخدمت في احتفالات عاشوراء، في تمييز استشهاد الإمام الحسين،

Peter Chelkowski and Hamid Dabashi, *Staging a revolution: the art of persuasion in the Islamic Republic of Iran* (London, 2000) pp. 39-40, 98-105.

والدولية. وفي رؤية نفسها منارة الثورة الإسلامية، عزمت حكومة الجمهورية الإسلامية على إعلان موقفها الراديكالي والمتغيّر من السياسة العالمية؛ إذ ظهر آنذاك تيّار من الملصقات المبتكرة والقوية، متّخذةً موضوعاتٍ مثل مناهضة الإمبريالية، وعزم الجمهورية الإطاحة بطغيان الملوك والدمَى المتحرّكة في يد الغرب، وعلى نحو مضطرد عالمية الثورة الإسلامية[١٧]. ومن نواحٍ كثيرة، كان هذا جزءاً من وعد جديد قطعته الحكومة على نفسها بإحلال نظامٍ سياسي جديد في الشرق الأوسط، محاربة من أجل المقموعين ومزعزعة للوضع القائم بمؤسساته. كانت الحكومة في ذلك تقدّم نفسها وعن وعي واضح بوصفها مركزاً للمقاومة إقليمياً وعالمياً. على سبيل المثال، وعن وعي بقوة فن المقاومة، وردت معلومات عن أنّ الحكومة الإيرانية أرسلت فنّانين إلى لبنان في الثمانينيّات لتصميم ما يخصّه من ملصقات بل أيضاً تصميم شعاره الذي أصبح اليوم شهيراً ـ تأسيساً على شعار الحرس الثوري الإسلامي[١٨].



الصورة رقم (٨). شعارات حزب الله وشعار الحرس الثوري الإيراني (٢٠١١).
[الصورة إهداء من إميلي تريب]

(١٧) Chelkowski and Dabashi, *Staging a revolution* (2002) pp. 140-175.

(١٨) Maasri, *Off the wall* (2009) p. 50.

ومثل جميع حكومات ما بعد الثورة، كانت حكومة الجمهورية الإسلامية مقتنعة بأن القوى العظمى، وحلفاءها الإقليميين ومن ما زالوا داعمين للنظام القديم داخل البلاد سيحاولون هدمها. وكانت ذكرى التدخّل الغربي للإطاحة بحكومة محمّد مصدق في عام ١٩٥٣ خير تذكير بما قد يحدث. وبالتالي، كانت إعادة عرض الثورة بكلّ تفاصيلها الدموية، وكذلك التصوير الوجهي لقوى الشرّ وهي تسعى لتقويض الجمهورية الإسلامية، يقصد بهما تنبيه الناس إلى الخطر الداهم. كان لها أن تذكّرهم بالقضية التي حاربوا من أجلها وجمعتهم، باسم الشهداء، سواء شهداء الإسلام أو الشعب الإيراني حول الحكومة الثورية. وقد كانت هذه تحديداً هي الحالة بعد الغزو العراقي لإيران في عام ١٩٨٠. كانت «الحرب المفروضة» مثلما نعتتها الحكومة الإيرانية، تصوّر بوصفها مؤامرة من العراق، والولايات المتحدة، وغيرهما لتدمير الجمهورية الإسلامية. وعلى مدى ثماني سنوات بكاملها، كان كثير من المخرجات الفنّية تحت رعاية الجمهورية الإسلامية مدفوعة من ثَم إلى هذه الموضوعات في جهد حثيث لتجميع الشعب الإيراني لمقاومة الغزاة بكلّ الوسائل الممكنة باسم الإسلام، والثورة والوطنية الإيرانية.



الصورة رقم (٩). محمود حماتي ترابي: ملصق قوة المقاومة باسيج (Basij Resistence)، حسين فهميده، الذي قيل إنّه فجّر نفسه في عام ١٩٨١ بغية تدمير دبّابة عراقية، طهران (٢٠٠٢). [الصورة إهداء من أمناء المتحف البريطاني]

في الترويج الدعائي لهذه الصور، أصبح من الواضح، ومع تحوّل القوة

داخل النظام الجديد، وبعدما أصبح الحزب الجمهوري الإسلامي التنظيم المفضّل لآية الله الخميني، بدأت التصويرات الوجهية التي كانت الثورة قد دارت حولها تتغيّر. في المقابل، شدّدت صورها الرمزية والتصويرية والتخيّلات المستخدَمة واحتفالات إحياء الذكرى لأحداث مختلفة على دور الإسلام والخميني وشركائه. من خلال الملصقات والغرافيتي في ذلك الوقت، كان يمكنك أن ترى سلطة مهيمنة جديدة في حالة تشكّل. سلطة مارست الإقصاء والإحلال، وفي النهاية التخلّص تماماً من شركاء الثورة والتخلّص كذلك من رؤيتهم لما حدث. ومن ثَم، فما بدأ محليّاً بوصفه فناً للمقاومة أصبح وعلى نحو متزايد معروفاً ومتوحّداً مع سلطة الدولة الناشئة، يسيطر عليه عدد قليل من الناس، وغير متسامح مع المعارضة وعازم على إقصاء من تتحدّى رؤاهم سلطته(١٩).

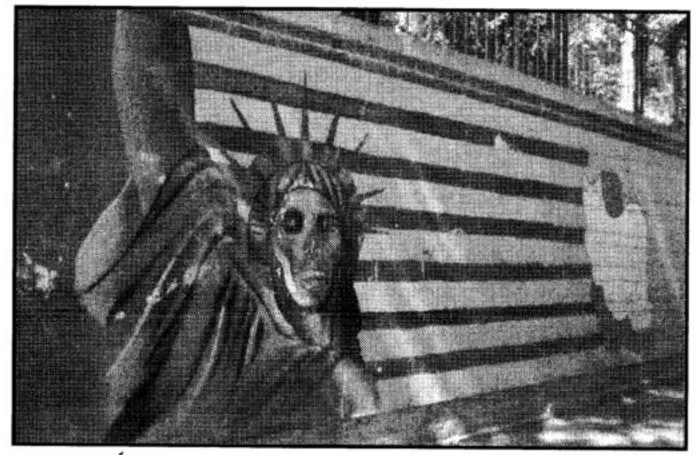
فيما يتعلّق بمن استبعدوا وغالباً بعنف ليس فقط من رواية الثورة بل أيضاً من التمثيل في الجمهورية الإسلامية فقد حاولوا المقاومة بمختلف الوسائل. استخدموا الملصقات والغرافيتي للتدليل على وجودهم وبالقدر نفسه توجيه رسالة معينة. وكما كان الحال في ساحات أخرى، كان التحدّي والمقاومة يمارسان علناً لمعارضة هيمنة الحكومة المتزايدة والتشديد على وجود روايات أخرى، ومشاركين آخرين وأفكار أخرى في الثورة. ولكن مع اشتداد قمع المعارضين بعد عام ١٩٨٠، بل وقمع من اختلفوا بتواضع مع أتباع «خطّ الإمام» باستبعادهم من مناصب السلطة، فقد عانى مثل هذا الفنّ سواء في الملصقات أو اللافتات، ضيقَ فرص العرض العام شيئاً فشيئاً؛ وأصبح من الصعوبة والخطورة إنتاج الملصقات في حدود الجمهورية الإسلامية. وبدا الفنّ الخفي للغرافيتي الوسيط الرئيس المتبقي أمام من كانوا يحاولون مقاومة ما كان تتحوّل إليه الجمهورية، مدلّلين عبره على مقاومتهم في المجال العام على جدران شوارع إيران. أمّا الغرافيتي، سواء كان شعارات مكتوبة على الجدران، أو صوراً وغرافيتي، أو صوراً ورسائل مرسومة، وكلّ ما يمكن تنفيذه سريعاً، فكان من الصعب التخلّص منه وغالباً ما كان له أثرٌ هدّام مثله مثل الملصق. وقبل كلّ شيء، فقد دلّت هذه النوعية

---

(١٩) Haggi Ram, "Multiple iconographies ..."; Balaghi and Gumpert, *Picturing Iran* (2002) pp. 97-100.

من الفنون على حضور الأصوات المعارضة، وخلقت نوعاً من التضامن المجهول في مدن إيران التي غالباً ما حالفها النجاح في مراوغة السلطات.

لهذا السبب تحديداً، حملت السلطات على فنّاني الغرافيتي، يدفعها القلق من إمكانية تقويض أي فنّان معارض لما تزعمه لا عن التوافق السياسي فحسب، بل كذلك التوافق الاجتماعي وفق تعريف حرّاس الآداب العامة داخل النظام[٢٠]. كذلك حاولوا مصادرة الفضاء العام لجدران الشوارع بتخصيصها لما يخصّهم من «فنّ الشارع» في شكل غرافيتي عملاقة تصوّر موضوعاتهم المختارة من مناهضة الإمبريالية إلى الاستشهاد، والتاريخ الإيراني وانتصار الثورة الإسلامية. بهذا المعنى، إلى جانب إلقاء القبض على فنّاني المقاومة المعارضين وحبسهم، كانت الحكومة تسعى أيضاً إلى حجب رسائلهم عبر مصادرتهم للفضاء العام لمصلحتها.



الصورة رقم (١٠). الجدار الخارجي لمبنى السفارة الأمريكية سابقاً، طهران (٢٠٠٨).
[الصورة إهداء من لي ـ تشاو تشين]

الغرافيتي الفلسطيني

في فلسطين المحتلّة، مارست السلطات الإسرائيلية أشكالاً مشابهة من القيد على الفضاء العام، محرّمة أي نوع من الإنتاج الثقافي الفلسطيني

(٢٠) France 24, "Spray cans in Tehran - risky but increasingly popular", 19 November 2009, <http://observers.france24.com/en/content/20091119-spray-cans-tehran-risky-increasingly-popular-graffiti> [accessed 8 October 2010].

يتحدّى الاحتلال العسكري أو يمارس تخريباً ضده، أو ما يعبّر منه عن تعاطف مع التنظيمات السياسية المعارضة للاحتلال الإسرائيلي. ولم يكن من بدٍّ لهذه الرقابة، تماماً مثلما حدّت من إنتاج المواد المطبوعة مثل الكتب والصحف ومنعتها، من أن تجعل من شبه المستحيل ممارسة الفلسطينيين تحت الاحتلال فنّ الملصق على الأقلّ بأيّ طريقة متطوّرة. وفي ظلّ هذه الظروف أصبح الغرافيتي علامة على التحدّي وشكلاً فنّياً بدأ في تغطية الجدران في الأراضي المحتلّة، حتّى وصل إلى كثافة لا مثيل لها وانتشار غير مسبوق في أثناء الانتفاضة الأولى في عامي ١٩٨٧ ـ ١٩٩١.

ومثلما هو الحال في بيئات أخرى، خدم الغرافيتي الذي ظهر في الأراضي المحتلّة عدداً من الأغراض، أهمّها التشديد على المعارضة. وبوصفه فعلاً من العصيان المدني، يتحدّى علناً التدابير العسكرية الإسرائيلية، فقد ترك فعل الرسم في ذاته أو رش الغرافيتي في مكان عام علامة دائمة على التحدّي. وقد ظلّ هذا حتّى عندما طمست السلطات الإسرائيلية الكلمات أو الصور نفسها أو أجبرت مالك الجدار تعيس الحظّ الذي رسمت عليه الرسومات أن يدهن الجدران. وعملت سلاسل المستطيلات والبقع السوداء أو الأرجوانية في بعض الأحيان على الجدران كتذكرة بالعمل الأصلي من التحدّي وبهذا المعنى استمرت على الأقلّ كجزء من رسالة الغرافيتي، حتّى بعد محو مضمونها[٢١]. وبالطبع، كان المضمون مهمّاً أيضاً. لم يكن مقصوداً به حمل رسالة المقاومة عبر الإعلان عن حضور المعارضة الفلسطينية فقط، بل أيضاً التدليل على وجود تنظيمات سياسية معارضة برسائل أعطت عموماً مؤشّراً على أصولها. وفي هذا الصدد، كان الهدف منها إشراك الجمهور الفلسطيني، من دون قصر ذلك على الغضب من قوات الاحتلال الإسرائيلي فحسب. وفي واقع الأمر، فإنّ الغرافيتي الذي ظهر أحياناً متشابكاً ويكاد يكون غير مقروء ونتاج محاولة تنظيم ما وضع رسوماته على شعارات أو جهود تنظيم آخر كان في منزلة الشهادة على المواقف الكثيرة للمقاومة السياسية في فلسطين. وعلى حدّ

(٢١) البروز الساخر للبقع الأرجوانية التي كان المقصود بها طمس سلسلة رسوماتها «جدران غزة».

تعبير جولي بتيت (Julie Peteet)، «فلسطين «فَكرَت بصوتٍ عالٍ» في الغرافيتي»[٢٢].

تنوّعت الرسائل فشملت اسم المنظّمة المسؤولة ـ منظمة التحرير، الجبهة الشعبية، حماس، وغيرها ـ مصوّرة شعارات ارتبطت طويلاً بفصيل بعينه، وكذلك تعبيرات غير حزبية عن الأمل في النصر أو إنهاء القمع. وهو ما استكمل بألعاب بالكلمات، وتفريغ لمزاعم السلطة، وكذلك إحياء لذكرى من قتلوا أو سجنوا على يد قوّات الأمن الإسرائيلية. وقد استخدمت رسوم الغرافيتي من وقت إلى آخر لتوصيل رسالة قوية أو إحياء ذكرى شخص أو نشر لوغو أو شعار معيّن، ولكن نظراً إلى ما يستغرقه هذا النوع من الإنتاج من وقت أطول ويتضمّنه من مخاطر، أصبح من المنطقي أن يكون أقلّ انتشاراً من الشعارات المرشوشة سريعاً. ومع ذلك كان للاستخدام المتزايد للاستنسل أو الرسم المثقوب أن يسمح بإنتاج الصور المرسومة وانتشارها بصورة أسرع وأكثر أماناً على الجدران والأبواب، والمحال، وفي جميع الأسطح التي ظلّت تستخدم طويلاً في الفضاءات العامة الفلسطينية بوصفها لوحة رسم عامة.

وكما كان الحال في كثير من الملصقات التي أنتجت في أماكن أخرى، انصبّ هدف بعض الغرافيتي في الانتفاضة على جمهور دولي وكذلك فلسطيني، وهو ما أثبته تكرار استخدام اللغة الإنكليزية. لقد جذبت الانتفاضة نفسها اهتمام الصحافة العالمية، مقدّمة في ذلك صوراً ناصعة للعصيان المدني والتباين الملحوظ في ميزان القوى في الأراضي المحتلة، بل من ناحية أكثر أهمية، تذكير الناس بالطموحات السياسية للفلسطينيين وورطتهم. وفي تلك الملابسات، كان من الواضح أنّ جزءاً من استراتيجية المقاومة ضرورة وعي المجتمع الدولي بقوّة المشاعر في فلسطين وكراهية الاحتلال. وكان الغرافيتي طريقة مباشرة لتوصيل هذه المشاعر إلى العالم الخارجي، خصوصاً عندما أصبح الغرافيتي نفسه بؤرة المصوّرين الصحافيين وأطقم التصوير التفلزيوني مع إلقاء الشباب والفتية الأحجار على الجنود

(٢٢) Julie Peteet, "The writing on the walls: the Graffiti of the Intifada", *Cultural Anthropology* 11/2 (1996) p. 141.

الإسرائيليين والمدرعات[٢٣].

مع نهاية الانتفاضة وتوقيع اتفاقية أوسلو في عام ١٩٩٣ والسماح بشكل محدود من الحكم الذاتي في بعض المقاطعات المحاطة بالاحتلال في الأراضي الفلسطينية، لم تتوقّف رسوم الغرافيتي؛ إذ استمر بعضها لشجب أي شكل من أشكال السيطرة الإسرائيلية ومقاومتها، ولكن من بعض النواحي لم يعد له تأثير قوي. ونادراً ما عبّرت عن المشاحنات السياسية داخل فلسطين، من ناحية كجزء من فنّ المقاومة ومن ناحية أكثر كتنافس سياسي دنيوي مع جماعة ـ مجازاً ـ تحاول إسكات جماعة أخرى. كذلك في كثير من أجزاء الأرض المحتلّة، لم يعد رسم الغرافيتي أو رشّه في الأماكن العامة الفعل الخطير للعصيان المدني الذي كان عليه قبل ذلك. لم تعد الدوريّات الإسرائيلية مسؤولةً عن الأمن في كثير من الأماكن الحضرية في فلسطين، ممّا قلّل من مخاطر المواجهة ومن ثم وبعد عام ١٩٩٣ لم تعد الشعارات والصور والرموز الكثيرة التي استخدمت لتأكيد الهُوية الفلسطينية وتمجيد المنظّمات السياسية الفلسطينية من الأمور غير القانونية عند السلطات الإسرائيلية. وبالتالي، لم يكن رسم العلم الفلسطيني أو رشُّ شعار يمتدح فتح والثورة الفلسطينية من أعمال المقاومة بالطريقة نفسها. فبقدر ما كان من حزمها وتأكيدها، لم تضع الفعل والفاعل في الفئة نفسها من المعارضة مثلما كانت الحالة في أثناء الانتفاضة. كان هذا، في نظر بعضهم، تقليلاً من شأن الغرافيتي، متبعاً مساراً وطأه فنّانو غرافيتي في الغرب انتقل عملهم من مجال الاحتجاج الحضري المحتدّ ليصبح سلعة في سوق يحكمها رأس المال وذوق المستهلك صاحب النفوذ.

ولكن ومع مزيد من تعمّق سيطرة فتح على السلطة الفلسطينية، محافظة عليها من خلال طرق سلطوية معروفة، ومع تنامي السخط على اتفاقية ١٩٩٣، عكس الغرافيتي أصداء الاحتجاجات الجماهيرية المشهودة في غزّة على نحو خاصٍّ. وقد عكست تلك الاحتجاجات القوة المتنامية لحماس والجهاد الإسلامي في القطاع، مقدّمة تلك التنظيمات ليس بوصفها مقاومة للاحتلال الإسرائيلي فقط، بل أيضاً لحكم فتح وكذلك لمفهوم الحكومة ذاته

---

(٢٣) Peteet, "The writing on the walls" (1996) p. 145.

الذي لا تقر به القيم الإسلامية. ومع اندلاع انتفاضة الأقصى في عام ٢٠٠٠، واشتداد التنافس بين حماس ومنظّمة التحرير الفلسطينية وأخيراً انفصال عام ٢٠٠٧ الذي شهد إدارة منفصلة بقيادة حماس في غزّة، أفسحت «معركة الغرافيتي» الطريق لصورة من الغرافيتي في شوارع غزة التي كانت تحت رعاية إدارة حماس. وفي شدّة اهتمام حماس بأن يكون الغرافيتي، خصوصاً الآيات القرآنية، ملائمة من ناحية الرسم وصحيحة نحوياً، فتحت مدرسة لرسم الغرافيتي بخطّ اليد في غزّة. وكان من الواضح جداً أنّهم كانوا عازمين على السيطرة الأشكال التي اتّخذها هذا الفنّ وما حمله من رسائل[٢٤]. وبالطبع، كانت كتابات كثيرة على جدران جبلية وغيرها من أحياء اللاجئين غير معنيّة تحديداً بموضوعات سياسية. ومع ذلك، كانت كلّ أشكال هذا الفنّ لما يمثّله من تعبير جماهيري، يتضمّن بعداً سياسياً، حتّى رسائل التهنئة الشخصية أو الآيات القرآنية. كانت هي أفعالُ الناس التي تؤكّد هُويّتهم وحضورهم في الفضاء العام.

وكان لفنّ المقاومة في الغرافيتي الفلسطيني أن يأخذ شكلاً آخر بدوره في الضفة الغربية المحتلّة بعد اندلاع انتفاضة الأقصى في عام ٢٠٠٠. فقد شهد عنف السنوات اللاحقة توغُّلات وتعدّيات إسرائيلية مسلّحة متكرّرة في الأراضي الفلسطينية، مع إصابات مقابلة، وكذلك حملة من التفجيرات الانتحارية التي نقلت المعركة إلى قلب المدن الإسرائيلية. كان هذا العنف مسؤولاً أيضاً عن قرار الحكومة الإسرائيلية ببناء جدار فصل عنصري بين إسرائيل والأراضي المحتلّة في الضفّة. واحتاجت الحكومة إلى أن تظهر في أعين الجمهور الإسرائيلي حامية لهم ضدّ مزيد من التفجيرات الانتحارية وفكّرت في تحقيق ذلك عبر بناء حاجز مادّي من شأنه أن يسيطر بشدّة على الوصول إلى إسرائيل من الأراضي المحتلّة. وفي عام ٢٠٠٢، بدأ العمل على بناء الجدار- ولكن بدلاً من السير على الخطّ الأخضر (حدود إسرائيل مع الضفّة الغربية من عام ١٩٤٨ إلى ١٩٦٧) سار الجدار بخطّ متعرّج ابتلع

---

(٢٤) Toufic Haddad, "Gaza's writing on the wall", Aljazeera website, 29 December 2009, <http://english.aljazeera.net/focus/gazaoneyearon/2009/12/20091227105918485557.html> [accessed 17 October 2010]; Mia Gröndahl, "Writing for both heart and mind" <http://www.miagrondahl.com/calligraphy.htm> [accessed 21 October 2010]; Gaza Graffiti blog, <http://gazagraffiti.wordpress.com/> [accessed 21 October 2010]; Mia Gröndahl, *Gaza graffiti - messages of love and politics* (Cairo, Egypt, 2009).

في طريقه ما يقرب من عشرة في المئة من الأراضي الفلسطينية. شاهد العيان على ذلك هو طول الجدار نفسه؛ إذ يبلغ طول الخطّ الأخضر ٣١٥ كم، بينما يبلغ طول الجدار نحو ٧٥٠ كم. لقد عزل قرى فلسطينية، وفصل كثيرين عن أراضيهم الزراعية، جاعلاً الحركة أكثر صعوبة مما كانت عليه بالفعل(٢٥). ونظراً إلى ضمّ القدس الشرقية وكثير من محيطها في عام ١٩٦٧، فقد تأكّد أيضاً أنّ المدينة أصبحت الآن مفصولة عن المناطق النائية الفلسطينية.

شيد الجدار الفاصل أو حاجز الفصل - وتدعوه السلطات الإسرائيلية «سور الفصل» أو «السياج الأمني» ويدعوه الفلسطينيون «جدار الفصل العنصري» - من ثمانية أمتار ارتفاعاً، خصوصاً في المناطق الحضرية، من الألواح الخرسانية، بحراسة موجودة على الجانب الإسرائيلي من دون الجانب الفلسطيني. وكما كانت الحالة في حائط برلين الذي عمل أيضاً كمسطّح حرّ للتعبير الفنّي لما يقرب من أربعين عاماً، كان هذا هو أثر خَلق لوحات رسم هائلة جذبت رسّامي الغرافيتي.



الصورة رقم (١١). جزء من الجدار بالقرب من نقطة تفتيش قلنديا، رام الله (تموز/يوليو ٢٠١١). [الصورة إهداء من إميلي تريب]

وأصبح لديهم نقطة تركيز واضحة للتعبير عن سخطهم وعن المقاومة، لم تعد رسالتهم ضدّ الاحتلال والهيمنة الإسرائيلية عموماً فحسب، بل ضدّ التعبير

---

(٢٥) William Parry, *Against the wall - the art of resistance in Palestine* (London, 2010) p. 11.

المادي الأكثر وضوحاً عن الأمراض التي جلبها الاحتلال في أعقابه ـ ورسمت الرسائل بالزيت أو الرش حول هذا الرمز نفسه. لم يمضِ وقتٌ طويلٌ حتّى ظهرت شعارات وعبارات شجب وذخيرة واسعة من غرافيتي السخرية والاستهزاء.



الصورة رقم (١٢). جزء من الجدار بالقرب من نقطة تفتيش قلنديا، رام الله (تموز/يوليو ٢٠١١). [الصورة إهداء من إميلي تريب]

كان هذا من ناحية جهداً فلسطينياً، ولكنّه أصبح أيضاً بؤرة اهتمام دولي بطريقة جعلت كثيرين من الفلسطينيين إن لم يكن جميعهم يتشجّعون. ومثلما يبيّن كتاب وليام باري (William Parry) أصبح الجدار بؤرة تركيز ولوحة تعبيرية واسعة يمكن للجميع ممّن تؤاتيهم فرصة زيارة الأراضي المحتلّة أن يعبّروا عن تضامنهم وتأييدهم للحقوق الفلسطينية، ومعارضتهم للجدار وشجبهم لسياسات الحكومة الإسرائيلية، وفي الغالب لإسرائيل نفسها. ظهر الغرافيتي بجميع لغات من زاروا فلسطين ووصلوا إلى الجدار، تكمله في حالات كثيرة رسومات وغرافيتي صغيرة وكبيرة وسعت من هذا العرض للتضامن واستخدمت صوراً لتقويض سلطة الجدار ومن يقف وراءه.

صحيح أن هذا لم يجعل الحياة اليومية للفلسطينيين أكثر سهولة في محاولة التفاوض على التصاريح ونقاط التفتيش واقتحام الجدار، لكنه خدم في لفت الانتباه دولياً لما اعتبره كثيرون في منزلة فرض آخر على الفلسطينيين ممن يعيشون تحت الاحتلال. بهذا المعنى، صار من الأمور محلّ الخلاف إذا كان الغرافيتي المرشوش على الجدار أو الشكل الهائل والذي يلوح في

الأفق للجدار نفسه له الأثر الأكبر في حضور الناس من خارج المنطقة ليرَوا محنة الفلسطينيين. في معانٍ كثيرة، لم يحتج القبح الغاشم للجدار الخرساني المرتفع أيّ إضافات لجعل قضية من يعيشون في ظلّه واضحة ومحسوسة. كانت هذه بلا شكّ رؤية بعض الفلسطينيين، القلقين من حقيقة أنّ شيئاً ما كان في نظرهم عاملاً واقعاً ومادياً وقمعياً في حياتهم اليومية أصبح مساحة رمزية لتيّار من الزوّار العابرين يمارسون عليه خيالاتهم، الجمالية والسياسية. كانت هذه عاطفة سجّلها في حوار عبّر عنه فنّان الغرافيتي البريطاني بانكسي (Banksy). ومثلما يرى وليام باري، فقد فَقَدَ مزاجه المرئي وسخريته مع فلسطيني مسنّ شاهده يعمل بعض الوقت ثم علق قائلاً: «أنت تلوّن الجدار، تجعله يبدو جميلاً»، وهو ما شكره بانكسي عليه، ولكن الرجل العجوز ردّ قائلاً: «نحن لا نريده جميلاً. إنّنا نكره هذا الجدار، عُد إلى وطنك»[٢٦].

الفنون المرئية

فلسطين

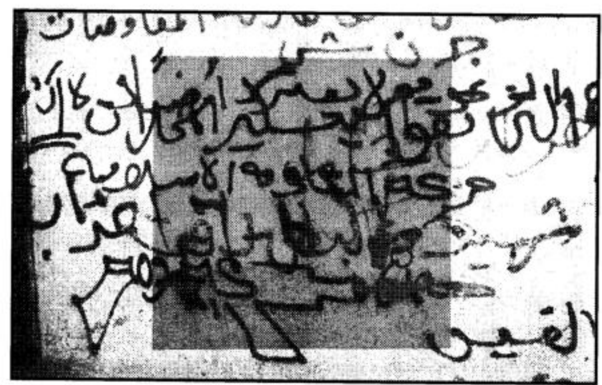
دخلت تصويرات الجدار نفسه، وكذلك الغرافيتي المكتوب على جدران فلسطين المحتلة مخيلة الفنانين الفلسطينيين أيضاً. ربما يكون جمهورهم محدوداً ـ وقد يرى بعض منا أنهم يعدون أكثر انتقاءً لأنفسهم من الحشود التي تتولى الملصقات والغرافيتي الذي يمثّل ملمحاً مهماً للفضاء العام. ولكنهم يؤدون دوراً مهماً في الإنتاج الثقافي، وكذلك في انتشار أعمال الفنانين الفلسطينيين عبر الشبكات الدولية للفنانين والمثقفين. فقد كانوا هم من ساعدوا في ضمان استقبال واسع لكثير من هذه الأعمال، سواء فيما يتعلق بالأماكن التي يمكن عرضها فيها، أو المجتمع المؤيّد الذي لفت الانتباه إلى تاريخ وخبرات كانت معيناً لتخيّل الفنّ الفلسطيني. ذلك أنّ عملاً مثل عمل عبد عابدي «الجدار» بسطحه المركّب وشخصيّاته الظلاليّة أمام مشهد شبحي متخيّل وراء الجدار وتحت الرمز الفلسطيني الموجود في كلّ مكان وهو الكوفية، يحمل معنى الخسارة، والتمزّق، والسجن الذي يشعر به كثيرون من الفلسطينيين[٢٧].

---

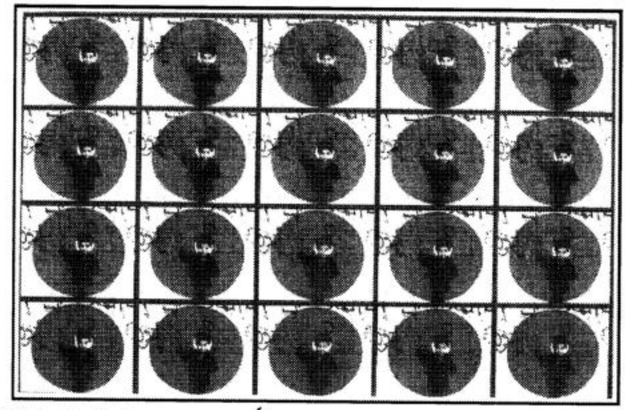
(٢٦) Parry, *Against the wall* (2010) p. 10.

(٢٧) انظر موقع عبد عابدي – الفنان الفلسطيني من حيفا: =

بالمثل، كانت سلسلة ليلى الشوّا «جدران غزة» وكذلك «الأهداف العشرون» تركّز على الضحايا الأطفال لقمع الانتفاضة، وثنائية «أطفال الحرب، أطفال السلام» التي أبرزت تأثير العنف في أطفال غزة، جميعها ضمت الغرافيتي من شوارع غزة نفسها. وقد نجحت رسائل الغرافيتي وموضوع الصور في جذب الانتباه إلى محنة الفلسطينيين التي يقاومونها، وأعطت أيضاً مؤشّراً على أشكال المقاومة، وكذلك توابعها.



الصورة رقم (١٣). ليلى الشوّا: «بندقية لفلسطين» من جدران غزة (١٩٩٢).
[الصورة إهداء من أمناء المتحف البريطاني]



الصورة رقم (١٤). ليلى الشوّا: «عشرون هدفاً» من جدران غزة رقم ٢ (١٩٩٤).
[الصورة إهداء من ليلى الشوّا]

<http://abedabdi.com/index.php?option=com_phocagallery&view=category&id=8&Itemid=50&lang=en> =
[accessed 28 October 2010].

في هذا الصدد، يعمل عابدي، والشوّا وبالطبع تماري بنصبها الفنّي «ماشيين؟» وكذلك فنّانون فلسطينيون كثيرون غيرهم، بقول بوريس تازليتسكي (Boris Taslitzky) على «نقل المتاحف إلى الشوارع». وبوصفه زميلاً لبيكاسو وقتما رسم لوحته الشهيرة «الغيرنيكا» (Guernica) كان تازليتسكي مدافعاً عن قدرة الفنّ على إعلام وتعبئة وتشكيل الطريقة التي يرى الناس بها السلطة، وفي الوقت نفسه يُثير استجابات حماسية. هكذا في الحقيقة كانت النيّة وراء الغيرنيكا نفسها. لقد كانت تخليداً لذكرى قصف بلدة غيرنيكا بإقليم الباسك على يد القوّات الفاشية إبّان الحرب الأهلية الإسبانية عبر التمثيل الفنّي لعنف الحروب الحديثة. وبمقدار قوّة الصورة، كان ملاحظاً الاستجابات التي شهدتها في أوروبا؛ إذ كان الصراع مع الفاشية في الصدارة، على عكس ما كان في الولايات المتحدة. هناك ركزت الصحف أكثر على الأشكال التي استخدمها بيكاسو؛ إذ ناقشوا أسلوب الطليعة في العمل، بدلاً من القضايا السياسية التي تثيرها اللوحة. وهذا ما يبرز حقيقة أنّ الفنّ «يفترض سلفاً مشاركة فعّالة من الناس خارج المجال الفنّي المحض. وهو ما ينطبق بشكل خاصّ على فنّ يسعى إلى أن يكون فعّالاً سياسياً»[(٢٨)].

لذا، عزم كثيرون من الفنّانين الفلسطينيين على تصوير أو إثارة موضوعات محورية رئيسة في خبرات الشعب الفلسطيني، غالباً ما كان النظر إليها من خلال رواياتهم الخاصّة للعنف، والخسارة، والقتال، والنفي والقمع[(٢٩)]. وهي لا تكون ممثّلة دائماً على هذا النحو، وإنّما تعتمد على من يقرأ العمل ويفكّ شيفرته، وفيما يتعلّق بموضوعات كثيرة تخصّ الخسارة، وفي الغالب الأرض الرعوية الرائعة، وما سبّبته النكبة من تمزّق وما تكبّده من ظلّوا صامدين، فإنّ هذه الموضوعات تكرّرت وبقوة. نقلها فنّانون شديدو الاختلاف بعضهم عن بعض في أعمال متنوّعة. بعضهم عمل في الأرض

---

(٢٨) Jutta Held and Alex Potts, "How do the political effects of pictures come about? The case of Picasso's "Guernica"", *Oxford Art Journal* 11/1 (1988) p. 36.

(٢٩) تردد أصداؤها في أماكن أخرى في المنطقة - على سبيل المثال، في أعمال الفنّان الكردي، عثمان أحمد، الذي أثارت سلسلة رسوماته مسألة معاناة الشعب الكردي بل وكذلك صمودهم في أثناء العنف غير المتخيّل في عمليّات الأنفال التي شنّتها ضدهم حكومة صدام في ١٩٨٨ - ١٩٨٩، <https://profiles.google.com/osman962/photos/5451070038908872113://www.kurdmedia.com/article.aspx?id=15018> [accessed 28 August 2011].

المحتلّة ومعسكرات اللاجئين في لبنان وغزّة، فيما كان آخرون أكثر فعّالية في مواقع مختلفة من المنفى في الشرق الأوسط، وأوروبا، وأمريكا اللاتينية. وعلى الرغم من قرب أعمال كثيرين من الفلسطينيين من فنّ الملصق الذي يعكس نوعاً سياسياً أكثر مباشرة ووضوحاً ـ ومع وجود قدر كبير من التغيّرات بين الفريقين، كما نرى في حالة إسماعيل شموط ومصطفى الحلّاج ـ فقد نجحت في نقل جوانب رئيسة من الخبرة السياسية الفلسطينية بقوّة، وبطرق متنوّعة.

وهم في ذلك لم يلفتوا الانتباه فحسب إلى حقيقة الخسارة وفداحة السلب، بل أكّدوا أيضاً من خلال التفاعل الفردي على ملامح رئيسة لما يعنيه أن تكون فلسطينياً، فيما يتعلّق بالهُوية، والذاكرة، والحقوق، والطموحات والحضور. وهذه هي الرسائل التي حملتها أعمال الفنّانين بتنوّعهم من جمانة الحسيني بصورتها عن مدينة القدس مدينة حالمة بنمطها الفريد(٣٠)، والسلسلة الاستثنائية للجداريّات التي رسمها إسماعيل شموط وتمام الخال، في تسجيل عنف النكبة وما سبّبته من صدمة(٣١)، أو السلسلة القوية من رسومات ولوحات أخذت عنوان «٩٩ شهيداً» للفنّان رضا عيسى التي تعكس التجربة المعاصرة لعنف الاحتلال والحصار في غزّة(٣٢). ويمكننا مشاهدة موضوعات مشابهة من الخسارة والصمود في صور فيرا تماري المجازية وأعمال الزخف التي أخذت عنوان «حكاية شجرة» (في إشارة إلى نزع كثير من أشجار الزيتون في فلسطين على يد القوات الإسرائيلية أو المستوطنين)، وفي الفيلم الذي أخرجته الفلسطينية المهاجرة روزاليند نشاشيبي، بعنوان «ضاحية البريد». فهو يركز على ضاحية في القدس، قدرها أن تحظى بكثير من الاستقرار عن الحياة تحت الاحتلال(٣٣). وباستخدام الحسّ الفكاهي والسريالية تحقّقت آثار مشابهة عبر التركيب الفنّي للفنّان

---

(٣٠) Kamal Boullata, "Artists re-member Palestine in Beirut" *JPS* 32/4 (2003) pp. 26-29, 31-32.

(٣١) Ismail Shammout and Tamam al-Akhal, *Jadariyat al-sira wa-l-masira al-falistiniyya/ Palestine: the Exodus and the Odyssey* (Amman, Jordan, 2000).

(٣٢) <http://www.eltiqa.com/raed/e_2000.htm> [accessed 28 October 2010]; Kamal Boullata, "Art under siege", *JPS* 33/4 (Summer 2004) p. 76.

(٣٣) Boullata, "Art under siege", p. 76.

خليل رباح بعنوان «الخطوط الجوية للولايات المتحدة الفلسطينية: مكتب لندن» أو الصور التحريضية للفنّانة رائدة سعادة التي تعيد فيها إنتاج صور كلاسيكية لنفسها وهي تلبس ملابس مناسبة للوضعية التي تقف فيها ضد الخلفية للمنطقة الفلسطينية المحظورة[٣٤].

الفنّان التشكيلي الفلسطيني كمال بُلّاطة الذي قدّم كثيراً في أعماله وفي كتاباته لوضع الفنّ الفلسطيني في السياق الكامل لتجارب الحياة الفلسطينية، يهتدي بملاحظة جون برغر (John Berger)، عن أنّنا «نعيش في عالم من المعاناة، يموج بالشرّ، عالم لا تدلّ أحداثه على كينونتنا، عالم تجب مقاومته. في هذا الواقع تأتي لحظات الجمال بالأمل»[٣٥]؛ إذ يرى بُلّاطة فعل إنتاج الفنّ في حدّ ذاته تحت الاحتلال وخاصة الانتقامات العسكرية الإسرائيلية في أثناء انتفاضة الأقصى بوصفها عملاً للتحدّي والمقاومة. ونراه في هذا يصوّر ذلك باعتباره تأكيداً للهُويّة والتضامن الذي يأبى إلا أن يخلد ويصمد أمام من يسعون إلى محوه من أصحاب المشاريع السياسية التي ستصبح مهمّة أسهل حالة نفي الهُوية والحقوق الفلسطينية[٣٦]. وقد كان هذا قبل اتفاقية أوسلو وبعدها جزءاً من نضال الفلسطينيين لتأكيد «اللحظات الجمالية» التي من شأنها اختبار صمودهم وطموحاتهم، وفي الغالب في وجه قمع قوات الاحتلال الإسرائيلي المدبّر.

منذ سبعينيات القرن الماضي، حاول الفنّانون الفلسطينيون في الأراضي المحتلّة خلق مساحات عامة يمكن رؤية فنّهم فيها. ففي عام ١٩٧٢، أُسّس اتحاد الفنّانين في الضفّة الغربية المحتلّة رغماً عن أنف قوّات الاحتلال الإسرائيلي. ومع ذلك، تمكّنوا من تنظيم مَعارِض ونالوا في النهاية اعترافاً رسميّاً عام ١٩٨٢. ولكن لم يشكّل هذا حماية للاتحاد ولا لأعضائه من المضايقات الأمنية والاعتقال. ولم يمنع كذلك من مصادرة أعمالهم وتدميرها عندما حكمت السلطات الإسرائيلية أنّها خالفت جميع الممنوعات

(٣٤) Rose Issa, "Weapons of mass discussion" in: *Reorientations - contemporary Arab representations* [catalogue of an exhibition at the European Parliament Brussels, November 2008] pp. 10, 24-31.

(٣٥) John Berger, *The sense of sight* (New York, 1985) p. 8.

(٣٦) Boullata, "Art under siege", p. 82.

المتضمّنة في ميثاق الرقابة الذي كان قرار قوات الدفاع الإسرائيلي الرقم (١٠١) لـ ٢٧ آب/ أغسطس ١٩٦٧ يربطه بـ«منع التحريض وأعمال الدعاية العدائية».

عند تأسيس المعرض (٧٩) في رام الله عام ١٩٧٩ ليكون مكاناً للفنّانين الفلسطينيين يعرضون فيه أعمالهم، أصبح هدفاً للسلطات الإسرائيلية، قانعة نفسها أنّه يشجّع على المقاومة والتخريب عبر المعارض التي ينظّمها. وفي أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠، ظهر الحاكم العسكري الإسرائيلي نفسه، محاطاً بفصيلة من الجنود ليصادر ملصقات ولوحات اعتبرها مسيئة. وأُغلق المعرض في نهاية الأمر على يد السلطات العسكرية في أثناء معرض للفنّان سليمان منصور. المفارقة أنّه حاول تجنُّب تدخّل الرقابة بالتأكيد أنّ اللوحات المعروضة لا تتضمّن أيَّ ترميز أو رسالة سياسية. ومثلما ذكر منصور في شيء من الحيرة، «لقد حاولت من أجل هذا المعرض أن أضع نفسي في ذهن الحاكم العسكري. ومن ثَم ولكيلا أثير غضب السلطات، لم أعرض أيّ شيء اعتقدت أنه قد يراه سياسيّاً. كلّ ما أردناه هو استمرار عمل المعرض». ولكن، يبدو أن حقيقة المعرض في حدّ ذاته تعدّ عملاً سياسياً بشدة ما جعل سلطات الاحتلال لا تتسامح معه وتصادر لوحاته، وتغلق القاعة، ليجد نفسه بعدها عرضة لمضايقات أمنية مستمرّة[٣٧].

في وقت اتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣، وما وعدت به من حكم ذاتي محدود، وهدوء بعض جوانب الرقابة الإسرائيلية، تفتّحت أماكن عامّة جديدة أمام الفنّانين الفلسطينيين وأصحاب قاعات العرض الفنّية لعرض منتجات الفنّ الفلسطيني المتنامية. ولم يكن جميعها، بالطبع، موجَّهاً عن وعي صوب أهداف سياسية من مقاومة الاحتلال. الحقيقة أنّ في مسابقة ٢٠٠٢ للفنّانين الفلسطينيين الشبّان، سمع أحد أعضاء لجنة التحكيم وكان من كوبا وهو يعبّر عن مفاجأة حقيقية من غياب «فنّ المطويّات أو اللوحات الوطنية» وعن إعجابه بحالة الفردية والتركيب الموجودة في المعرض[٣٨]. ولكن، تأسيس أماكن مثل مركز الواسطي للفنون التشكيلية ومؤسسة المعمل للفنون المعاصرة

(٣٧) Joseph Massad, "Permission to paint: Palestinian art and the colonial encounter", *Art Journal* 66/3 (2007) p. 130; Muhammad Hallaj, "Palestine - the suppression of an idea", *The Link* 15/1 (1982) pp. 11-12.

(٣٨) Boullata, "Art under siege", p. 74.

في القدس الشرقية، ومركز خليل السكاكيني الثقافي في رام الله ومؤسّسة القطان، وكذلك مؤسّسة جوائز لفنّاني فلسطين، وتأسيس بينالي رام الله عام ٢٠٠٠، تعدّ جميعها شاهدة على عزم الفلسطينيين على المقاومة والصمود أمام المحو الثقافي الذي تعرّضوا لتهديده على مرّ السنوات. ومثلما أظهرت أحداث العنف عام ٢٠٠٢، عندما نهبت القوات الإسرائيلية مركز السكاكيني في رام الله وحاولت من دون نجاح محو التركيب الفنّي للفنّانة فيرا تماري، كان هذا تهديداً ظلّ حاضراً دائماً وظهر ليستهدف تحديداً الملامح الرمزية لفنون المقاومة التي ساعدت في تحديد وجود فلسطيني متميّز في العالم(٣٩).

وقد أظهرت الشهرة التي أحاطت بالمعرض الجوّال «صنع في فلسطين» خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٦ أنّ الاعتراف الدولي بفلسطين وحضورها من خلال الوسط الذي يشكّله كثير من فنّانيه كان شيئاً لا يمكن قمعه. وهو ما كان على الرغم من الظروف المقيّدة التي يمارسها الاحتلال في فلسطين نفسها والصعوبات التي أظهرتها معارض كثيرة في الولايات المتّحدة عند طرح استضافة مثل هذا المعرض هناك(٤٠). وقد أوضحت فيرا تماري إحدى المشاركات في هذا المعرض «أعتقد أنّ من الانعكاسات المهمّة أنّ هناك شعباً وأنّ هذا الشعب له حقّ في التعبير عن نفسه. ولديه قضايا يريد نقلها إلى العالم، وقصص عليه أن يحكيها للعالم. وكثير من الأعمال هنا ليست سياسية بشكل مباشر، ولكنّها سياسية بمعنى أنّنا نريد أن نحكي قصّة ما يحدث في فلسطين. فالناس يتجاهلون حقيقة وجود فلسطينيين لديهم القدرة نفسها كما لدى جميع الناس في العالم، وأنّهم مثلهم مثل الشعوب الأخرى يمكن أن يعيشوا وينتجوا فناً وموسيقى»(٤١).

---

(٣٩) Massad, "Permission to paint: Palestinian art and the colonial encounter", *Art Journal* 66/3 (2007) p. 132; Adila Laidi-Hanieh, "Arts, identity and survival: building cultural practices in Palestine", *JPS* 35/4 (2006) pp. 28-43.

(٤٠) <http://www.stationmuseum.com/Made_In_Palestine/Made_IN_Palestine.htm> [accessed 28 October 2010]>.

(٤١) Omesh Roychoudhuri, "Made in Palestine", *Mother Jones*, 11 May 2005, <http://motherjones.com/media/2005/05/made-palestine-1> [accessed 28 October 2010].

الجزائر

كانت هذه الأمثلة من فلسطين ممثلة لفنون المقاومة ضد احتلال عسكري أجنبي والعنف الذي يمارسه في حياة الناس اليومية. ولكن، ثمة سياق آخر يجدر بنا التحدث فيه عن فن المقاومة. وهو ما تمثّله أعمال الفنانين الذين استخدموا الصور والتركيبات الفنية وعروض الأداء التمثيلي للتشديد على رؤية مختلفة عن الهيراركية الاجتماعية والسياسية المهيمنة وتحدّيها. فعبر تحديد التابوهات أو المحرمات، وبإثارة قضايا وجوانب من الوجود الاجتماعي والتاريخي الذي كان لحظتها مقموعاً أو محروماً من التعبير، كانت المقاومة لهيمنة السلطة. وقد أنتج هذا الفن، أحياناً، مرتبطاً بحملة أو حركة سياسية تحاول إثارة مثل هذه القضايا وبناء منصة أو منبر بناء على الدعوة إلى تدارك أخطاء التاريخ. ولكن أحياناً أيضاً تكون من عمل فنان واحد، مغترب عن النظام المهيمن، فكرياً، وعاطفياً، ومادياً. وهذه المسافة هي ما تسمح للفنان فتح العين الناقدة على المحرمات التي استعبدت كثيراً من الناس لزمن طويل. وهذا ما يعني مواجهة مادة الأساطير نفسها أو جوهرها، وأحياناً بصورة غير مباشرة، ولكنّها معزّزة لراديكالية الرسالة من خلال ابتكار فنّي يمثّل في حدّ ذاته انفصالاً مع تقاليد وأعراق التعبير «المقبول».

ظهرت مثل هذه التركيبة في الجزائر أواخر ستينيات القرن الماضي، وقبل الاحتجاجات الاجتماعية العامة التي اندلعت في الثمانينيات بزمن طويل. في هذه الحالة أخذت شكل حركة «أوشم» [الوشم أو التاتو - في إشارة إلى الفنّ الشعبي لتزيين الجسم وما يتضمّنه من مخزون من رموز سحرية قديمة]. ضمّت هذه الحركة التي شارك في تأسيسها كلّ من حامد عبدون، ودنيس مارتينيز، ورزقي زرارتي، ومصطفى أكمون، عدداً من الفنّانين الجزائريين ممّن نظّموا معرضاً عام ١٩٦٧ أغضب أعضاء آخرين من الاتحاد الوطني الرسمي للفنون التشكيلية، الذين تدخّلوا مباشرة وأزالوا الصور من على الجدران. ومثلما أعلن بيان المجموعة، «ما نريد إظهاره هو أنّ الرمز أقوى من القنابل». لقد رأوا في أنفسهم حركة للمقاومة ضد التجريد الغربي وبالقدر نفسه ضد التصوير الاستشراقي الذي أنار طريق الفنّانين الروّاد في الجزائر ليبلغوا هذه المرحلة. كانت كذلك أيضاً ضد الواقعية الوطنية المهيمنة للاتحاد الوطني الرسمي للفنون التشكيلية التي

شجّعتها حكومة جبهة التحرير الوطني. ولم تر حركة «أوشم» في هذا أكثر من رواية وطنية زائفة لفّقتها الدولة. وأعلنوا، أنّ هذا كان نتاج «الحرس الخلفي للرداءة الجمالية»[٤٢].

قامت حركة أوشمعلى ما تزخر به آلاف السنين من رموز وصور وألوان شعبية بغية إخراج التاريخ المقموع للشعب الجزائري إلى النور، الشعب الذي ظلّ محافظاً عليها «على الرغم من جميع الغزوات التي دخلت على هذا التاريخ منذ الغزو الروماني». وهو ما كان من ثَم نذيراً لحركة الأمازيغ/البربر التي ظهرت لتتحدّى الرواية العربية ـ الإسلامية الرسمية عن تاريخ الجزائر وهُويّتها بعد ذلك بخمسين سنة. ومع ذلك، لم تكن حركة أوشم حركة إحياء أمازيغية، بل أكّدت في المقابل ضرورة الاعتراف بالتراث العربي ـ البربري والأفريقي للجزائر وضرورة أن يكون مصدر إلهام لإحياء ثقافي. وطالبت كذلك بضرورة إعادة دمج العناصر ما قبل الإسلامية وما قبل العربية في الهُويّة الجزائرية وفي اللغة المشتركة للفنون. وفي انجذابها نحو الرموز «السحرية» للثقافة الشعبية ـ والأمازيغية في الغالب ـ دعت حركة أوشم إلى جماليات ولغة جديدة من شأنها تحرير الجزائريين من التركات المهلكة للاستعمار الغربي والقومية العربية أحادية اللغة.

وعلى الرغم من أنّ المجموعة لم تبقَ طويلاً كمنظّمة، فقد استمرّ تأثيرها وأثّر في بنية الإنتاج الثقافي الجديد في الجزائر. وكان تراثها على وجه الخصوص واضحاً عبر تيّار بعض العلامات والرموز التي ميّزت كثيراً من أعمال أعضاء الحركة، وكذلك عبر الطبيعة الشعبية لما تمارسه من «أعمال الشارع» بتنوّع الفضاءات العامة ـ من جدران، وخطوط أنابيب، والشوارع ـ التي تتحوّل إلى لوحات كبيرة يرسم عليها كثيرون أعمالهم. لقد أصابت المؤسّسة والسلطات بالاضطراب، ولكن أصداءها بقيت مع أعداد كبيرة من الناس ممّن رأوا علامات الثقافة الشعبية تستعيد الفضاءات الشعبية في الجزائر[٤٣]. وفي هذا الصدد، كانت الحركة واحدة من التيّارات التي

---

(٤٢) <http://www.founoune.com/articles/index.php?mode = detail&id = 554> [accessed 30 October 2010] >.

(٤٣) Ali Silem, «Mouvement Aouchem: signes et résistance», in: Noureddine Sraieb (ed.), *Pratiques et résistance culturelles au Maghreb* (Paris, 1992) pp. 172-200.

اندمجت في حركة أكثر عمومية أثارت أولاً التساؤلات ثم قاومت، وفي بعض الحالات تحدّت بعنف النظام المهيمن الذي فرضه نظام جبهة التحرير الوطني على الجزائر منذ حرب الاستقلال.

ومثلما أظهرت أحداث التسعينيات، لم تكن حركات المقاومة على أيّ حال متجانسة. على العكس تماماً، كانت مرارة العدائية بالشدّة التي أجبرت أحد مؤسّسي أوشم دنيس مارتينيز على الهروب من الجزائر أوائل التسعينيات بعد أن تلقّى تهديدات بالموت من عناصر المقاومة الإسلامية في ذلك الوقت. وكان استهدافه تحديداً بسبب الرؤية الفنّية التي اعتنقها والجماليات الشعبية التي سعى لإحيائها. وهو ما كان مقلقاً كثيراً لمن تبنّوا وجهة نظر ضيقة عن هُوية الجزائر الإسلامية ممّن لم يستطيعوا التفكير سوى في إسكاته. والواقع، أنّ هذا ما حفّزه على إنتاج عمل من نوع ظلّ صحيحاً ومنطبقاً مع البيان الأصلي لحركة أوشم، مستخدماً إيّاها في مشاعره بالنفي والحنين وتأكيد ارتباطه ببلاده. وفي عامي ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٤ ومع نهاية العنف الذي مزّق البلاد على مدى عقد من الزمن، عاد دنيس بأداء أخّاذ وتركيبات فنّية تفاعلية تحت عنوان «نافذة الريح»[(٤٤)].

تركيا

على الرغم من اختلاف الوضع والسياق السياسيين اختلافاً شديداً، أثارت روح شبيهة في المقاومة والتحدّي قريحة عدد من الفنّانين الأتراك في ثمانينيات القرن العشرين وتسعينياته. كانوا يردّون على ما تفرضه الحكومة العسكرية في أوائل الثمانينيات، وما تبعها من حكومات مدنية ظلّت تسير في هدي القائد الأعلى للجيش التركي وتحت إشرافه. كما كانوا أيضاً يردّون بفنّهم على ما رآه بعض المواطنين قبولاً يومياً لهذا الوضع عند عدد كبير من مواطنيهم. لذا؛ كانوا يقاومون حالة عامة من

---

(٤٤) Cynthia Becker, "Exile, memory and healing in Algeria", *African Arts* 42/2 (2009) pp. 24-31;

يمكننا الاطّلاع على أفضل تسجيل لأثر هذا العمل الفنّي على موقع:

< http://www.dailymotion.com/video/xb856i_la-fenetre-du-vent-creation in Guillaume Fortin's film of Denis Mertinez and a number of villagers at Air Yenni, Kabylia, Algeria in 2004 > [accessed 10 September 2011].

الانصياع لم تفشل فحسب في مناقشة الحاجة إلى الإشراف العسكري، بل أسهمت أيضاً في رؤية موحّدة للقومية التركية تختلف مع الطبيعة الجمعية للمجتمع التركي.

كان هذا التقبّل السلبي للهيمنة هو تحديداً ما تحدّته هايل تنغر (Hale Tenger) في عملها ضمن بينالي إسطنبول ١٩٩٢. فقد حثّت الناس على مقاومة انصياعهم الصامت لما يمارس عليهم من قمع، وكلّه باسم القومية التركية. في عملها «أعرف أناساً مثل هؤلاء ٢» شكّلت تماثيل من النحاس لإله الأناضول القديم بجسم صغير وقضيب ضخم في شكل الهلال والنجمة اللذين يمثّلان شعار العلم التركي، محاطين بتمثيلات نحاسية أيضاً لثلاثة قرود «لا ترى أيّ شرّ ولا تسمع ولا تتكلّم عنه». يشير العنوان ـ جذب الانتباه إلى طريقة النظام في الإشارة إلى الأكراد الأتراك «هؤلاء الناسّ» أو «الأتراك الجبليين» ـ والرموز الآسرة للعين، التي تشمل ما يدلّ منها على الأبوية/البطريركية، والعسكرة، وانصياع المجتمع، كلّ هذا لم يكن مفقوداً عند الجمهور ولا عند السلطات. اتهمت تنغر بـ«إهانة العلم التركي»، ولكن لعدم وجود عَلَم حقيقي في العمل، تحوّلت التهمة إلى «إهانة شعارَي الأمّة التركية» ـ تهمة حملت إمكانية السجن لمدّة معيّنة. واستمرّت القضية مدّة عام تقريباً قبل إسقاط التهمة. وقد دفع محاموها بأنّ «النجمة والهلال موجودان في أعلام أمم أخرى كثيرة وأنّ العمل يدور حول النساء في تعرضهنّ للقمع على يد الرجال عموماً على مستوى العالم». مع ذلك، وعلى الرغم من إسقاط التهمة، أحبطت تنغر وارتبكت عند إخبارها في أواخر عام ٢٠٠٧، بأنّها إذا حاولت عرض هذا العمل مرّة أخرى في مناسبة ما في إسطنبول، فإنّها ستتعرّض لخطر المحاكمة مرة أخرى. وعلى حدّ تعبيرها، «لأنّ حرية التعبير ما زالت مقيّدة، فإنّني ببساطة لا أعرض هذه القطعة في تركيا، وبدلاً من ذلك أتحدّث عنها في محاضرات عامة وأعرض صوراً لها مع إعلام الجمهور بأنّني لا أعرضها/لا أستطيع عرضها، وهو ليس بموقف عظيم ولكنّه ينقذني من الصداع»[٤٥].

(٤٥) Personal communication from Hale Tenger Erden, 3 October 2011; Kosova, "An extra struggle", *Bidoun* (2005) p. 71.

في عام ١٩٩٧، كان مصير مشابه في انتظار خليل التنديري (Halil Altindere) الذي اتخذ معرضه عنواناً ملائماً إلى حدّ كبير، «الرقص مع المحرّمات»، مفضياً إلى قضية ومحاكمة. وهو ما تسبّبت فيه أعمال شملت ورقة عملة/ بنكنوت بحجم هائل بقيمة مليون ليرة تركية مع بورتريه لرمز تركيا أتاتورك ظاهراً كما لو كان يغطّي وجهه في خجل. تضمن العمل أيضاً تصويراً لبطاقات هُوية عملاقة تشكّل اتهاماً عاماً بالتدهور والقمع الذي تمارسه الدولة التي تحمل في تركيبتها هُوية كرديّة مميّزة، وقد مُثِّل هذا أيضاً عبر بورتريه ذاتي لنفسه بدأ بما يكفي من التقليدية في أول تكبير للصورة ولكنّه أصبح شيئاً فشيئاً يتلاشى إلى أن صار في البطاقة السادسة والأخيرة، مختفياً تماماً. في نظر المشاهدين الأتراك، أوضح محلّ الميلاد على بطاقة الهُوية ـ سورغوجو (Sürgücü) الواقع بين ديار بكر وماردين ـ أنّه ولد في جنوب شرقي تركيا وأنّ هذا كان، بالتالي، إشارة إلى المنطقة الكردية الغالبة في البلاد. ويمنح وصف التنديري، تهجّم الشرطة على شقّته، نكهة لردود الأفعال الواردة في أعماله. ومثلما ذكر في إحدى المقابلات عام ٢٠٠٧، إذا تحدثنا عن الشرطة: ««أين هي؟»، هكذا سألوا، «اطلعنا على أعمالك الفنّية». عندما داهموا غرفتي، رأوا عملي ورقة البنكنوت يغطّي فيها أتاتورك وجهه. فقال شرطي شابّ، «أيّها القائد انظر إلى هذه»، مشيراً إلى بطاقة الهُوية، حيث غطيت وجهي بيديّ، كان عنوان هذا العمل «الرقص مع المحرّمات». سألوني: «من أين أنت؟»، «هل تخجل من هُويتك التركية؟» فأخبرته، أنّ هذا أيضاً عمل فنّي. كان ردّهم: «ارتدِ ملابسَك، ستأتي معنا» وأخذوه إلى قسم شرطة كاديكوي (Kadiköy)»[٤٦].

على الرغم من الغضب الذي سبّبه هذا العمل، والقضية التي رُفعت ضدّه والتي نجح التنديري في الدفاع عن نفسه ضدّها، فقد واصل تطوير فنّ أثار الناس وحاول أن يجعلهم يفكّرون مرتين في نظام يقبلون به من دون تفكير. وربّما نتيجة لخبراته، وخبرات تنغر، وآخرين، أقام معرضه «عندما تزهر الأفكار جريمة» في إسطنبول في خريف ٢٠١٠. في ذلك المعرض جمع ما يقرب خمسين من الفنّانين الأتراك ممّن وجهت أعمالهم نظرة نقدية إلى

(٤٦) Halil Altindere, interviewed by Süreyya Evren, March 2007, "An incident in Kiziltoprak", <http://halilaltindere.wordpress.com/about/> [accessed 2 September 2011].

كثير من الأمور المسلّم بها في النظام السياسي والاجتماعي التركي: القومية، والسياسة المرتبطة بالنوع الاجتماعي، وحدود الدولة، والعسكرة، وكذلك مجال الإنتاج والاستهلاك للفنّ في حدّ ذاته(٤٧).

في واقع الأمر، ومثلما أشار التنديري في إحدى المقابلات أنّ جزءاً من التفكير وراء مثل هذا المعرض كان نقده لقانون العقوبات التركي ومقاومته له، ولا سيّما المادة (٣٠١) الشهيرة منه، ذلك القانون الذي شُرّع عام ٢٠٠٥ ليجرم الإساءة إلى سمعة القومية التركية على الملأ (عدلت المادة في عام ٢٠٠٨ إلى الأمة التركية) أو التشويه العام للجمهورية، أو الجمعية الوطنية الكبرى، أو الحكومة أو مؤسّسات الدولة القضائية أو العسكرية أو الأمنية. وفي الوقت نفسه، تنصّ المادّة على أنّ التعبير عن الرأي المقصود به النقد لا يشكّل جريمة» (هو ما ساعد على اقتراح عنوان لمعرضه عام ٢٠١٠)(٤٨).

كان الكتّاب والصحافيون أكثر من شعر بهذا القانون. وعلى الرغم من رفع دعاوى ضدّ بعض الفنّانين، فقد كان ذلك نادراً مقارنة بالمصير الذي عاناه كتاب ومحرّرون ممّن جاءتهم الجرأة لتحدّي محرّمات الدولة عبر إثارة قضايا من عيّنة المذابح الأرمنية عام ١٩١٥، أو مسألة الحقوق المدنية في المناطق الكردية، أو سلوك قوّات الأمن، كانت تلك هي الأصوات العامة التي وجد الذراع الأمني لسلطات الدولة أنّه من الصعوبة التسامح معها.

كلّما كانت المسألة تخصّ الفنّانين وجمهورهم المحدود والمناخ البرجوازي الذي يعملون فيه فضلاً عن طبيعة أعمالهم المراوغة والغامضة في بعض الأحيان، وكذلك المناخ السياسي المتغيّر في تركيا، كان ذلك يعني ميل السلطات إلى التساهل أكثر حال تعلّق الأمر بإنتاجهم الفنّي. كانت هذه هي الحالة حتّى عندما كانت هذه الأعمال تظهر غضباً ضدّ هيمنة الدولة، والسلطة الوطنية والدينية. وعندما امتدّ هذا أكثر إلى المجال العام مستهدفاً

---

(٤٧) <http://www.depoistanbul.net/en/activities_detail.asp?ac=37> [accessed 30 October 2010]>.

(٤٨) لو لم يوقظهم هذا المعرِض، ليست غلطتي! في مقابلة مع خليل التنديري مع إيزل إغريكافوك،

Halil Altindere by Isil Egrikavuk, *Bootprint* 1/2 (2007) p. 22.

ساسة بعينهم كان ردّ الفعل حاداً. وقد صوّر هذه الحالة أحد رسوم الكاريكاتور في جريدة **جمهورية** (*Cumhuriyet*) في ٢٠٠٤، والذي صوّر رئيس الوزراء التركي، رجب طيب أردوغان، في صورة قطة تتعثّر في كرة من الصوف المتشابك، تمثيلاً للتدابير التي اتخذها بخصوص التعليم الديني والتي كان يحاول تمريرها في البرلمان. رفع أردوغان دعوى قضائية على رسّام الكاريكاتور، موسى كارت (Musa Kart)، على إهانته العلنية له وكسب آنذاك مبلغاً زهيداً من المال جرّاء ما لحق به من أضرار. وعندما نشرت المجلّة الساخرة **بنغوين** (*Penguin*) ـ احتجاجاً على هذا ـ غلافاً صوّرت فيه رئيس الوزراء في صورة عدد من الحيوانات المختلفة، رفع الأخير أيضاً دعوى قضائية على المحرّرين مدعياً أن هذا أصابه بـ«ضرر أدبي». ومع ذلك جاء ردّ فعل أردوغان بنتيجة عكسية؛ إذ منح هذه الصور شهرة أكبر على عكس ما فعله مع سمعته، وفي النهاية سحب القاضي القضية من المحكمة[٤٩].

لبنان

كثيرون من الفنّانين الأتراك معنيون بمقاومة كلاً من سلوك الدولة الفظّ وخضوع المجتمع الذي يرونه متقبّلاً لهذا النوع من السلوك. وفي المقابل، في لبنان؛ إذ نادراً ما تكون الدولة حاضرة، نجد فنّ المقاومة قد استهدف أشكالاً أخرى من السلطة غير المتكافئة. وقد شمل هذا أهدافاً سياسية واضحة من قبيل القوى التي كثيراً ما تدخّلت في لبنان ـ إسرائيل، وسوريا، وكذلك إيران والولايات المتّحدة، ممّن اعتبرتهم قطاعات مختلفة من الشعب اللبناني راغبين في السيطرة على البلاد. وقد عكس هذا بطبيعة الحال الانقسامات الداخلية في المجتمع اللبناني؛ إذ رأى بعضهم في المقاومة تواطؤاً من الآخرين وهو ما ظهر بيانياً وفنيّاً في الملصقات وفنّ الشارع اللبناني[٥٠]. ومع ذلك نجد خطاً يربط بين أعمال عدد من الفنّانين اللبنانيين لا تظهر فيها المقاومة ضمن إطار حزبي. بل نراها قد أخذت شكلَ اتّهام

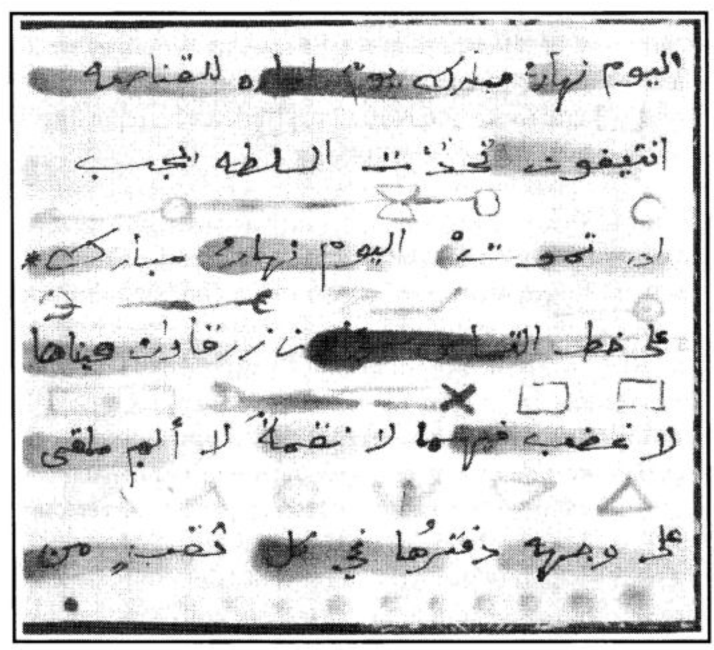
---

(٤٩) Erden Kosova, "An extra struggle", *Bidoun* (2005) p. 70; Helena Smith, "Turkish PM sues over animal cartoon", *The Guardian*, 26 March 2005, <http://www.guardian.co.uk/world/2005/mar/26/turkey.helenasmith> [accessed 30 October 2010].

(٥٠) See Maasri, *Off the wall* (2009).

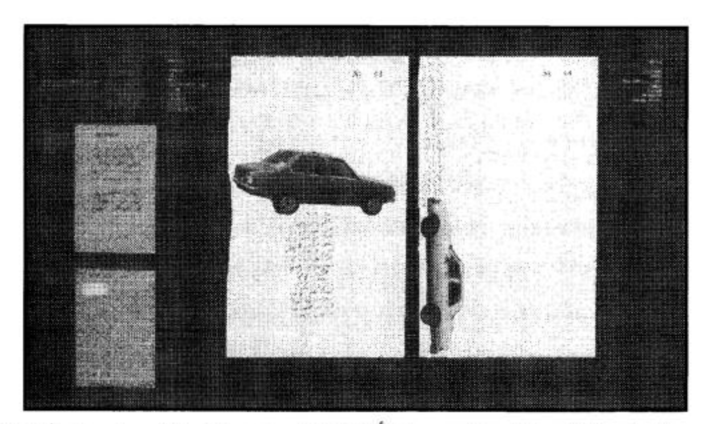
ضدّ جميع تلك القوى سواء اللبنانية أو الأجنبية، التي استخدمت لبنان ساحة لمعاركها بصرف النظر عن حياة اللبنانيين. بهذا المعنى كان هذا هو فنّ المقاومة ضدّ من جعلوا العنف جزءاً من حياة اللبنانيين اليومية على مدار الثلاثين سنة الماضية، ولا سيّما في أثناء أسوأ أحداث الحرب الأهلية. وهذا ما تمكن رؤيته احتجاجاً على اقتصاد أخلاقي للعنف، وكذلك ضدّ اقتصاده السياسي.

كانت هذه هي المشاعر التي سجّلتها إيتل عدنان في تصويرها الدرامي ضمن كتابها الفنّي «نهار مبارك» مستخدمة كلمات الشاعرة نيللي سلامة العامري منطلقاً لاتّهام لاذع لا ضد العنف فحسب بل أيضاً ضدّ التوجّهات والمعايير الاجتماعية التي تواصل إشعال الصراع الأهلي بلا رحمة ولا إنسانية. في افتتاحها بكلمات شاعرية مؤثّرة «اليوم نهار مبارك، يوم راحة إجازة للقناصة . . .»، تواصل القصيدة إلى أن تأتي إلى ذكر قصة أنتيغون (Antigone) التي ماتت «حباً في الموتى وليس في الأحياء». ففي الأسطورة الإغريقية قُتلت أنتيغون بسبب تحدّيها لكريون (Créon)، ملك طيبة حين منحت أخيها الميت جنازة مشرفة على الرغم مما لحق به من عار.



الصورة رقم (١٥). إيتل عدنان: «نهار مبارك» (١٩٩٠).
[الصورة إهداء من أمناء المتحف البريطاني]

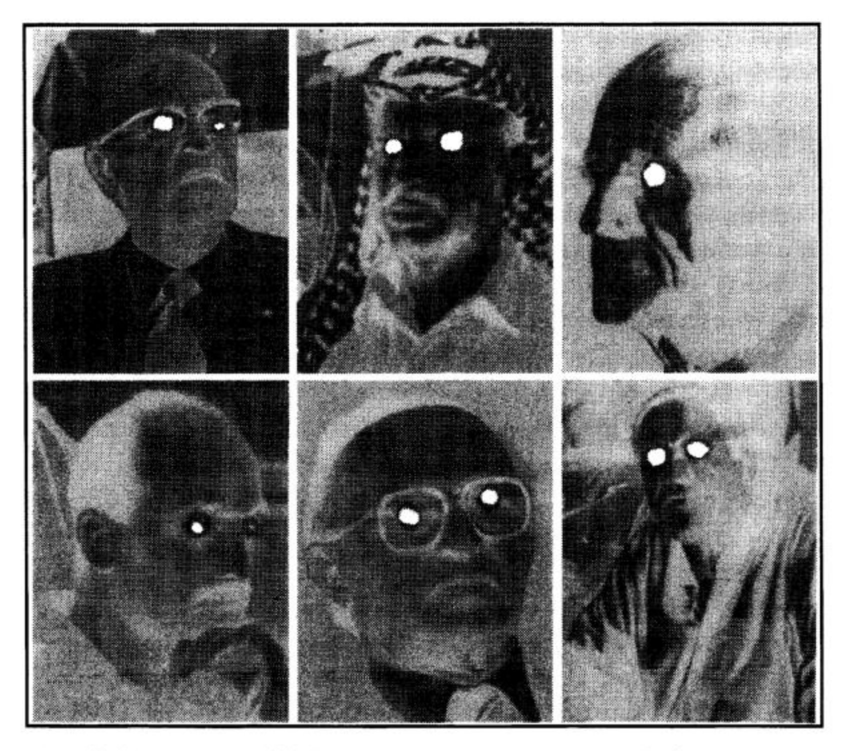
العمل المشابه على الرغم من اختلافه الشديد، والذي أُدرك بوصفه تعليقاً واحتجاجاً على العنف الذي تعرّض له اللبنانيون خلال العقود الماضية هو عمل وليد رعد؛ إذ أنتج أرشيفاً عن الحرب الأهلية من خلال كتابات لشخصية خيالية، هي شخصية د. فاضل الخوري. يسجل أحد ملفّات هذا الأرشيف جميع ألوان السيارات المستعملة قنابل متفجّرة طوال الحرب الأهلية، مفصلاً حجم المتفجّرات المستخدمة وعدد القتلى والجرحى والأضرار الواقعة. ينجح رعد من خلال هذا العمل الذي غلب عليه الدقّة الشديدة والوسوسة في تسجيل الحقائق الخام، مصحوبة بصور السيارات المأخوذة من مجلّات العرض والإعلانات، في تأكيد الرعب الذي ملأ تلك السنوات. هذا هو كابوس اللبنانيين اليومي مسجَّلاً كتابةً وصورةً بوصفه شهادة لا فرار منها على العنف الذي ألحقوه بأنفسهم وألحقه بهم آخرون.



الصورة رقم (١٦). وليد رعد: «سبق أن كنت في بحيرة من نار»، بيروت (٢٠٠٧).
[الصورة إهداء من أمناء المتحف البريطاني]

لم يكن هذا مجرّد مؤشّر على اليأس من انعدام الإنسانية التي اعترت ظروف الحرب، بل كان أيضاً احتجاجاً ضمنيّاً على وضع أتاح الوصول الى هذه الهاوية من العنف. وهو الشيء الذي ربما نفع من كانوا مسؤولين - نظرياً - عن إدارة شؤون الدولة أو من كانوا على أقلّ تقدير مسؤولين عن حماية مجتمعاتهم. وهو ما نجده مسجّلاً بصورة جيّدة في عمل الفنّان اللبناني الأمريكي جون جريج (John Jurayj)؛ إذ نرى لوحته المكوّنة من ثلاثين زعيماً لبنانيّاً واسرائيليّاً وسوريّاً وأمريكيّاً وليبياً وعراقيّاً وسعوديّاً وفلسطينيّاً، والمسمّاة «رجال بلا ألقاب» (قد نكون أبطال) مطبوعة رقمياً/ ديجيتال، بشكل

نيغاتيف الصور، على ورق الرق. عيون الشخصيّات ملتهبة، تشير إلى ما كانوا ينظرون إليه ـ وربما يأمرون بـه ـ من أشياء مرعبة إلى درجة لا يمكن تخيّلها. ومثلما يقول جريج نفسه «العيون ملتهبة في نظرة موحّدة عبر البلدان والمصالح من دون انحياز. وهو ما يترك المشاهد في مساحة من الفراغ والشعور بوجود جدار خلف هذه الصور»[٥١].



الصورة رقم (١٧). جون جريج من مجموعة Untitled Men (We could be heroes) **«رجال بلا ألقاب» [قد نكون أبطالاً] الصفّ الأعلى من اليسار إلى اليمين، سليمان فرنجيه، ياسر عرفات، بيير جميل. الصفّ الأسفل، من اليسار إلى اليمين: سمير جعجع، مناحيم بيغن، نبيه برّي (٢٠٠٧ ـ ٢٠١١). [الصورة إهداء من جون جريج]**

يعدّ عمل بهذا القوة اتهاماً لطبقة سياسية برمّتها ـ فنّ مقاومة ضد الهيراركية/التراتبية نفسها التي استخدمت العنف وانتفعت منه وراح ضحيّته

---

(٥١) في تواصلٍ شخصي مع جون جريج، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، البورتريهات الثلاثين كلها التي تشكّل العمل نفسه موجودة أيضاً ضمن مجموعات المتحف البريطاني، في لندن.

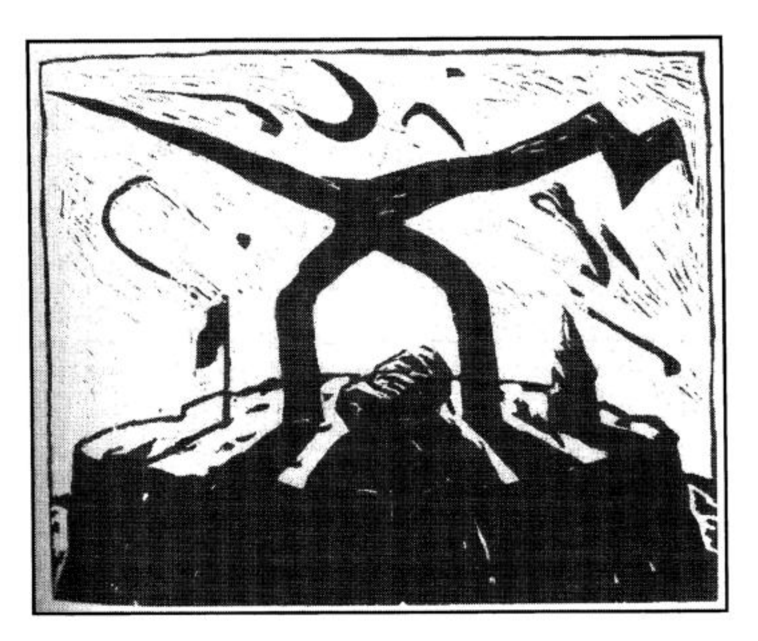
كثيرون. وعندما عرض هذا العمل ضمن أعمال أخرى من صور الشخصيّات الشبحية لقتلى الحرب والمباني المسكونة والأعين الملتهبة أيضاً والمثقوبة والملطّخة بمادة تشبه الدماء المتخثرة كانت الرسالة واضحة لا يشوبها شكّ ولا غموض.

العراق

مثلما كان الحال في لبنان، كذلك في العراق - بلد آخر ميّزته الحروب والغزو والنضال المدني. هنا - أيضاً - عبّر الفنّانون عن أنفسهم ضدّ العنف المحيط متوسّطين بينه وبين الناس بفنّهم، ومن ثم مسلّطين الضوء على آثار الرعب الذي يخلّفه هذا الوضع. وهذا ليس بسجّل فوتوغرافي بل تمثيل فنّي وبياني للعنف الذي يلقي الضوء على الفرد في ظلّ المعاناة، وهو ما يجعل الصورة أكثر وحشية من أيّ تمثيل حرفي يمكن أن ينقل ما يحدث. فالفنّان العراقي وليد سيتي وكتابه **الفواصل السوداء** يسعى إلى إثارة ما ألقته المعارك في أثناء الحرب الإيرانية العراقية (١٩٨٠ - ١٩٨٨) من ذعر، ونقلها إلى الجمهور. في ثلاث عشرة قطعة خشبية شديدة التضادّ بين الأبيض والأسود وما يصحبها من نصّ لكنعان مكّية نجد السؤال المطروح، حول «هؤلاء القوميين الخياليين والأهداف الدينية في الثمانينيات والتي استمرّ الشعب العراقي حتّى اليوم يدفع تكلفتها». ومثلما يقول مكّية «لا يوجد شعب في الفواصل السوداء: أعلام، أهلّة، آثار محطّمة، رؤوس منحوتة مدلّاة من على الأجسام، أقواس حادّة تقطع وتثقب، وكلّ ما تتضمَّنه آلة الحرب المرعبة والمألوفة كثيراً في القرن العشرين تمثّل في كلّيتها الموضوع المباشر لتلك الصور الثلاث عشرة»[٥٢]. ولكنّها - أيضاً - تمثّل رمزية السلطة والعنف اللذيْن خلّفا هذه التكلفة الإنسانية المرعبة، وعند رؤيتها عبر نظرة سيتي الفاحصة المجرّدة من البطولة أو المجد فإنّها تواجه المشاهد ببيان جريء محدّداً من يصنع الحرب لخدمة أهدافهم السياسية.

---

(٥٢) Venetia Porter, *Word into art - artists of the modern Middle East* (London, 2006) p. 110.



الصورة رقم (١٨). وليد سيتي: «ضوء القمر» من مجموعة فواصل سوداء (١٩٨٨).
[الصورة إهداء من أمناء المتحف البريطاني]

ثمة رسالة مشابهة متضمّنة في عمل سلام خضر في ردّه على الحرب التالية التي ألمّت بالشعب العراقي في عام ١٩٩١ والتي تلت غزو الجيش العراقي للكويت واحتلاله عام ١٩٩٠. فقد أثارت هذه الأحداث سلسلة من سبع لوحات تصوّر خراب الحرب ووحشيتها، اتخذت إحداها عنواناً ـ ينطوي على مفارقة ساخرة ـ «انتهت الحرب». حرائق نفط ملتهبة في الصحراء وطائرة محطّمة وغربان تنقر في أيدي ممدودة لجثّة تبيّن قسوة المعركة وتوابعها. ومثلما ذكر خضر حول هذه الصورة «فإنّها تقول إنّ الحرب ما زالت مستمرة سواء في حلبجة أو في مكان آخر من العراق . . . نبوءتي أنّ الحرب سوف تستمرّ. وعلى الرغم من أنّه استنتاج سلبي فإنّه يحزّ في قلبي ويجعل مستقبلي مظلماً وكئيباً»[٥٣].

---

(٥٣) Porter, *Word into art* (2006) p. 113.



الصورة رقم (١٩). سلام خضر: «انتهت الحرب» (١٩٩٢).
[الصورة إهداء من أمناء المتحف البريطاني]

أمّا كريم ريسان، فقد أراد نقل توابع الحرب المدمّرة على الشعب العراقي في كتابه المؤثّر والمزعج في آن لمجموعة لوحات بعنوان **حضارة اليورانيوم** (٢٠٠١)[٥٤]، متّحدثاً فيه عن قلقه ليس من آثار الحرب على الثقافة العراقية والمجتمع العراقي فحسب، بل أيضاً وبصورة أكثر تحديداً عن خطر اليورانيوم المخصب المتسرب من القنابل التي تستخدمها القوات الأمريكية والبريطانية في جنوب العراق وما يشكله من خطر على صحة العراقيين في جنوب البلاد. وعبر الألوان السوداء والكئيبة المظللة بالأحمر والأسود، يلفت العمل الانتباه مشاركاً جمهوره، ومن ثم ساعياً إلى إجراء تحقيق دولي في الظروف التي أدّت إلى مثل هذه المعاناة[٥٥].

لم يكن لهذا أن يتحقّق ماديّاً قبل أن يقع العراق ثانية في براثن الحرب، بكلّ رعبها الحاضر سواء في أثناء المعركة أو في أعقابها. وفي ترديد لصدى الفنّانين اللبنانيين في حقبة سابقة، لكن بأسلوبه الخاصّ، يردّ ريسان بكتب معقّدة ومثيرة للمتاعب مثّلت في النهاية تركيبات فنّية تحتجّ على ما يواجه

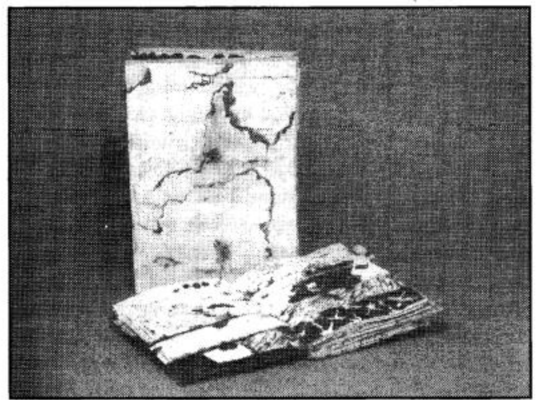
---

(٥٤) يمكن مشاهدته على موقع:
<http://www.arteeast.org/pages/artists/article/122/?artists_id = 10> [accessed 8 April 2011].

(٥٥) Porter, *Word into art* (2006) p. 112.

العراقيين من عنف يومي، ففي قلب هذا الكتاب المعنون **كلّ يوم** (٢٠٠٥) توجد صفحتان تشبهان آثار تفجير انتحاري أو سيارة متفجّرة مع آثار حركة الإطارات، وآثار نظّارات ملقاة ونقود ممزّقة مطبوعة في الشارع المصبوغ لونه بالدم[٥٦]. كانت تفجيرات من هذا النوع، وبرك الدم، وتبعثر ممتلكات بسيطة وأخرى متدنية الجودة تمثّل مشاهد شائعة في شوارع العراق في السنوات التي أعقبت الغزو تحت قيادة الولايات المتّحدة عام ٢٠٠٣. وكان لعجز الأفراد وإدراكهم أنّ هناك من يتكسب من هذا العنف أن يقوّي من شعور كثيرين من العراقيين بالغربة في العراق في حالته التي أصبح عليها.

أمّا في نظر هناء مال الله، فقد تمثّل أحد جوانب الرعب في حرب عام ٢٠٠٣ في تدمير كثير من مكتبات بغداد وحرقها وأرشيفها. فتحت مراقبة الولايات المتّحدة وقوّات التحالف المحتلّة اللتين لم تفعلا شيئاً، تعرّضت مؤسّسات كثيرة ليست فقط الحكومية بل ـ أيضاً ـ مؤسّسات ثقافية للنهب والحرق، من بينها متحف بغداد الوطني ومكتباته. وفي بيان شديد عن الاحتجاج والخسارة، وضعت هناء مال الله كتاباً متفحماً وممزّقاً يمكن بالكاد تمييز بعض الكلمات فيه تظهر من خلال صفحاته السوداء والمشوّهة. وقد أخذ الكتاب عنوان **منطق الطيور** وذلك في إشارة إلى قصيدة كلاسيكية للشاعر فريد الدين العطّار من القرن الثاني عشر وهي تمثّل تدمير بغداد في أعقاب الغزو ومن ثَم تكذّب مزاعم المحتلّين العسكريين الجدد عن أنّهم صنعوا ما صنعوه لمصلحة الشعب العراقي.



الصورة رقم (٢٠). هناء مال الله: «منطق الطير» (٢٠٠٧).
[الصورة إهداء من أمناء المتحف البريطاني]

(٥٦) Kareem Risan, *Every day* (2005) is in The British Museum collection, accession number AN266062001.

كان العنف المصاحب للاحتلال العسكري تحت القيادة الأمريكية للعراق عام ٢٠٠٣ وما تلاه من كوارث في السنوات اللاحقة، ولا سيّما عندما بدت القوات الأمريكية والبريطانية وغيرها وقوامها ١٥٠ ألف جندي عاجزة عن إنهاء الحرب الأهلية التي أدّت إليها في الغالب السياسة الطائفية، كان لهذا العنف أن يثير نوعاً آخر من فنّ المقاومة؛ فلم يكن هذا نتاج الرفض طويل المدى للسلطة المهيمنة، بل كان هجوماً مفعماً بالعاطفة على قوّات بدت وقتئذٍ راغبة في ابتلاع العراق وشعبه. كان في الأساس فنّ مقاومة من خلال تعرية بعض الأساطير التي ظلّت مستخدمة في تبرير إرساء نظام جديد في العراق. فبدا الأمر بالنسبة إلى بعضهم مثل الفنّان العراقي في المنفى وفاء بلال أنّ الجمهور الرئيس كان الجمهور الأمريكي نفسه. استخدم بلال تنوّعاً من الأساليب والتركيبات كي يجلب إلى الجمهور الأمريكي في عقر داره كلاً من القوّات في حالة عملها بالحرب والثمن الذي كان عامة العراقيين يتكبّدونه في هذه الحرب. ففي عام ١٩٩٩ وفي أعقاب حرب الخليج الأولى والقصف المنتظم للعراق في الحقبة اللاحقة، ولا سيّما الهجوم على بغداد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ وضع بلال سلسلة من التركيبات الفنّية الباهرة. في أحد هذه التركيبات، شخصية تحترق لأمّ تحتضن طفلها، وفي أخرى نعش موضوع في مكان يذكّرك بسجن ويخرج من النعش صرخات طفل، وفي عمل آخر شخصية خنزير برّي يجلس وسط الرمال وحقول النفط يقهقه على مناظر تصوِّر دمار بغداد[٥٧]. كانت هذه الصور الثاقبة عن المعاناة والسلطة والقسوة التي تعرّض لها شعب العراق مصحوبة بفيديو يعرض صوتاً لتبريرات الحكومة الأمريكية الرسمية على الهجوم الذي شنّته على بغداد في الوقت الذي يعرض فيه ما خلّفته هذه الهجمات من دمار.

كان غزو العراق واحتلاله عام ٢٠٠٣ هو ما دفع بلال عام ٢٠٠٧ إلى تصميم تركيبات فنّية أكثر درامية في عمله ـ «توترّ داخلي» ـ الذي يجمع بين تقنيّات ألعاب الفيديو والبرمجة التفاعلية وفنّ الأداء. تضمّن الأداء الذي كان يسمّى في الأصل «إطلاق النار على عراقي» شخصية بلال نفسه؛ إذ حبس نفسه في غرفة مدّة شهر مع كاميرات تسجل كلّ حركة يفعلها متيحاً للناس

(٥٧) Wafaa Bilal's website <http://www.wafaabilal.com/html/sorrowBaghdad.html> [accessed 21 October 2010].

التفاعل معه عبر شبكة الإنترنت والمحادثات أو من خلال إطلاق طلقات من مسدس كرات الألوان المرفق بالكاميرا. جاءت فكرة العمل من وحي حزنه الشخصي على موت أخيه الصغير في النجف الذي راح صريع شظايا عشوائية طائرة، وكذلك من وعيه أنّ الطائرات من دون طيّار التي استخدمها الجيش الأمريكي المتمركز على بعد آلاف الاميال في نيفادا يمكنها إطلاق صواريخ تقتل الناس في العراق. وقبل هذا وذاك، كان المقصود بالعمل إعلام الجمهور الأمريكي بعنف الحرب الذي يمكن تصويره على شاشة التلفاز بوصفه حرباً افتراضية في الفضاء المعلوماتي، وفي الوقت نفسه بآثارها الحقيقية في قتل العراقيين. وتظلّ مسألة كون هذه هي الرسالة المقصودة التي تنقّلت عبر جمهور متعدّد القوميات ممّن شاركوا في هذا الأداء الحيّ على شبكة الإنترنت من عدمه محلّ خلاف. ففي إحدى مراحل اللعبة وصلت الكرات التي أطلقت عليه إلى ٤٠ ألف طلقة كلّ يوم، وفي نهاية الشهر، قُدّرت أعداد المشاركين في اللعبة بنحو ٦٠ ألف شخص. ومن خلال المدوّنة المصاحبة بدا أنّ كثيرين كانوا يمارسون هذه اللعبة بسبب إعجابهم بالتقنية أو بسبب شعورهم بالعدائية ضدّ ما رأوا فيه رسالة مناهضة للحرب[٥٨].

إيران

كان رد الفنّانين الإيرانيين أيضاً على سنوات الحرب التي خاضتها بلادهم، تمثّل تعارضاً مباشراً بين رؤاهم للعنف والألم وبين النمط البطولي للملصقات التي روّج لها فنّانون يحملون ترخيصاً من الحكومة الإيرانية. بهذا المعنى كانت رؤاهم مشابهة لاستجابات نظرائهم في العراق. كانت اللوحات المعتمة والكئيبة التي رسمها خسرو حسن زاده عن الجثث المكفّنة الملقاة، وفق تجاربه الشخصية كجندي في سنّ المراهقة إبّان الحرب العراقية الإيرانية، تتضمّن جوانب مشتركة كثيرة مع آخرين ممّن أرادوا فضح البطولية وتمجيد الحرب. على الرغم من ذلك وفي نظر السلطات الإيرانية، كان هذا بعيداً عن إثارة المتاعب. على العكس تماماً، توافقت مثل هذه الصور مع التمثيلات الرسمية للاستشهاد الذي كان محلّ تشجيع في إطار «الحرب الحتمية» مثلما كانت تسمّى رسمياً. فقد كان تأكيد الموت والتضحية بالذات

(٥٨) Kari Lydersen, "Shot more than 40,000 times, an Iraqi artists spreads a message with a paintball gun", *Alternet*, 22 June 2007, <http://www.alternet.org/world/54537/?page=1> [accessed 28 October 2010].

والمعاناة التي تسبّبها الحرب ملائمة تماماً للرواية التي تسوّقها الحكومة الإيرانية نفسها، حتّى ولو كان التأثير العام لمثل هذه اللوحات بعيداً إلى حدّ كبير عن تشجيع الأفكار حول الجنة[٥٩].

أما الأعمال التي كانت أكثر ارتباطاً بثيمة فنّ المقاومة، فقد تمثّلت في التركيز على المرأة والفروق بين الجنسين في عمل عدد من الفنّانين الإيرانيين. كانت أجساد النساء تمثّل موضوعاً رمزياً أساساً لدى حكومة الجمهورية الإسلامية؛ إذ نصّ دستور عام ١٩٧٩ على مقتضيات لبس المرأة، مفعّلاً بذلك التدابير التي أصبحت منذئذٍ المعيار الذي تستخدمه الشرطة للتعامل مع سلوك المرأة وملبسها في الأماكن العامة. وبقدر تحوّل هذه الأمور الشاغلة للحكومة الإيرانية إلى أمور محورية، كان فرض هذه التدابير أو التساهل فيها مؤشراً على التعقيد السياسي لحكومة ذلك الوقت. وقد كان لهذا أن يجذب الانتباه إلى طرائق تصنيف المرأة وتكريس الفروق بين الجنسين. وبطبيعة الحال هناك أطر قانونية وسياسية تدعم هذه الحالة وتحكم حقوق المرأة ترتبط بالأحوال الشخصية والاستقلالية وتكافؤ الفرص.



الصورة رقم (٢١). خسرو حسن زاده: من مجموعة «الحرب» (١٩٩٨).
[الصورة إهداء من خسرو حسن زاده]

(٥٩) Mirjam Shatanawi (ed.), *Tehran studio works - the art of Khosrow Hassanzadeh* (London, 2007) pp. 50-61.

لقد أصبح ظهور المرأة والتحكّم في جسدها في الأماكن العامة من نواح كثيرة إجراءات لسلطة الجمهورية الإسلامية نفسها لمصلحة السلطات الإيرانية. ليس من المفاجئ أن يصبح هذا مجال تنازع في الحياة اليومية مفتوحاً على أشكال ابداعية من المقاومة اليومية التي تمارسها المرأة المتحدّية لإملاءات الدولة. بعض من هذه الصور الإبداعية ظهرت في إيران على الرغم من الظروف الصعبة التي ظلّت سائدة في معظم السنوات اللاحقة على تأسيس الجمهورية الإسلامية. وكثير منها أيضاً ظهر خارج البلاد على يد المغتربين والمنفيّين الذين انتقلت أعمالهم على الرغم من ذلك الى إيران نفسها معتمدة في ذلك إلى حدٍّ كبير على الوسائل الإلكترونية.

من الفنّانات الإيرانيات البارزات (اللواتي يعشن في الولايات المتّحدة منذ الثورة)، شيرين نشأت التي أصبحت معروفة بفعل ما تنتجه من بورتريهات غامضة لنساء يرتدين الشادور كاملاً ومن ثم يمتثلن بالكامل لقوانين الجمهورية الإسلامية المرتبطة بالجسد. ومع ذلك نجدهن أيضاً محطمات بأساليب مختلفة، مثلما ذكرت في سلسلتها «نساء الله»، «نحن نواجه صوراً مهدّدة لامرأة تحمل السلاح وعلى الرغم من ذلك ثمة شيء من الخضوع المريع والشبقي والحسّي في أجساد الأنثى والنظرات التي تحيط بها». يتحقق، أحياناً، تدمير صورة «المرأة المسلمة» عبر عبارات مكتوبة بفنّ الخطّ اليدوي مطبوعة على أجسادهنّ مشيرة إلى ما أصبحن عليه من مجرّد وسائل نقل للنص، ولكن ليس بالضرورة ذلك النمط الذي تفرضه عليهنّ السلطات الدينية الحاكمة في إيران ـ مثلما هو الحال في استخدام قصيدة للنسوية الإيرانية فوروغ فاروخزاد حول مقلّة العين للشخصية الواردة في العمل الذي أخذ عنوان «عيون للعرض» (Offered Eyes). في هذا تتحدّى نشأت كلاً من «النمط» المفروض الذي تقضي به الجمهورية الإسلامية والصورة النمطية السائدة عن المرأة المسلمة المحجبة في الغرب[٦٠].

أمّا فرخندة شاهرودي، فهي فنّانة إيرانية أخرى تعيش في المنفى، فقد جاء تركيزها على جسد المرأة وملبسها في شكل التعليق الساخر سواء في كتب أو في مقالات عن الملابس؛ إذ يعرض عملها «قفازات» (Gloves) زوجاً من

---

(٦٠) Shirin Neshat interviewed by John LeKay 2005, <http://heyokamagazine.com/HEYOKA.4.FOTOS.ShirinNeshat.htm> [accessed 7 May 2011]; Porter, *word into art* (2006) p. 46.

القفّازات السوداء الذي تحثّ عليه القراءة المتشددة لما يفرضه «الزيّ الإسلامي» على المرأة في إيران، وهي مَخيطة معاً عند الأصابع بحيث تعوق الحركة أو تعمل مثل الأصفاد ـ والخياطة بخيط أخضر يأخذ شكل الكتابة العربية بخطّ اليد، بكثافة شديدة ومتشابكة تصعب قراءتها. ومع ذلك وكما هو الحال مع الكتب التي قامت بحياكتها ورسمها فإنّها لا تدع مجالاً للشكّ حول سلطة النصّ في تشكيل الكيان العام للمرأة وتقييد سلوكها. وعبر لفت الانتباه إلى الحدود مرئيّاً وبصورة شديدة القوة، فإنّها تقدّم أيضاً بياناً للاحتجاج والمقاومة(٦١).

لم تكن الفنّانات فقط هنّ من استجبن بسخرية وتحدٍّ لمحاولة الدولة الجهيدة الحفاظ على الفروق بين الجنسين عبر سيطرتها الوثيقة على جسد المرأة ولباسها. فقد استخدم الفنّان الإيراني رامين خيري زاده (Ramin Haerizadah) أيضاً لباس المرأة ودورها في المجال العام في إيران بوصفهما ثيمتين بارزتين في أعماله. ولكن استراتيجيّته لتحوير الموقف الرسمي كان يقتضي إدخال نفسه في الصور سامحاً لوجهه الملتحي أن يشخُصَ بارزاً من الحجاب والشادور المستخدم في إشارة إلى الفروق بين الجنسين المفروضة رسمياً. واتقاناً للعمل وضع في عمله المسمّى «حجاب سيئ» (Bad Hejab) وجهه أسفل قبعة رسمية لشرطي في مشاهد من الشارع لنساء تعرضن للتوبيخ أو التوقيف بسبب عدم امتثالهنّ للقوانين الصارمة المرتبطة «بالزيّ الإسلامي».



الصورة رقم (٢٢). رامين خيري زاده: «حجاب سيّئ» (١) (٢٠٠٨).
[الصورة إهداء من معرض إيزابيل فان دن إيند، دبي ورامين خيري زاده]

(٦١) Porter, *Word into art* (Dubai, 2008) pp. 116-117.

لقد أصبح الخلط بين الجنسين عبر التحكّم في الملابس والقوانين المنظّمة لها ذا أثر كوميدي، وفي الوقت نفسه قدّم خدمة لدعم الطبيعة المتعسّفة لأيّ من هذه اللوائح والتدابير - فعل مقاومة ينطوي على تحدٍّ واضح - عندما زعمت الحكومة أنّ مثل هذه القواعد مفروضة من سلطة إلهية؛ إذ لاقى هذا الطمس لخطوط الاختلاف بين الجنسين دعماً في العمل الحديث «رجال الله» (٢٠٠٨) الذي أصبح من الصعب فيه تفكيك المظهر الجسدي بين الرجل والمرأة والذي يزيده تعقيداً مظهر وجهه الملتحي المرفق بصور لأجساد تبدو نسائية[٦٢]. وفي تطوّر ربما جاء مرضياً لخيري زاده ولفت بلا شك الانتباه إلى النقاط التي كان يسعى إلى إبرازها في عمله، طرحت احتجاجات ٢٠٠٩ سلسلة من التمثيلات اللافتة للملابس والنوع الاجتماعي في إيران. فقد حاولت سلطات الدولة استخدام لباس المرأة للسخرية من أحد قادة الاحتجاجات الطلابية وإهانته، وهو مجيد توكلي (Majid Tavakoli) الذي أُلقي القبض عليه في أثناء المظاهرة والاعتصام الذي وقع في جامعة أميركبير في طهران في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩. ولم يمض وقت طويل بعد إلقاء القبض عليه حتّى وضعت مواقع إخبارية رسمية صوراً له يرتدي الشادور، مصحوبة بقصة عن محاولته الهرب من حرم الجامعة متخفياً في ملابس نساء. وقد أنكر من شاهدوا حادثة القبض عليه هذه القصة. وفي المقابل بدا أنّها حيلة من قوات الأمن للسخرية منه وإهانته أمام أتباعه من الطلاب.



الصورة رقم (٢٣). رامين خيري زاده: «حجاب سيئ» (٢) (٢٠٠٨).
[الصورة إهداء من معرض إيزابيل فان دن إيند، دبي ورامين خيري زاده]

---

(٦٢) See the exhibition, *Unveiled - new art from the Middle East*, January - May 2009 at the Saatchi Gallery, London, <http://www.saatchi-gallery.co.uk/ artists/ ramin_ haerizadeh.htm? section_ name = unveiled> [accessed 30 October 2010].

ولو كان الأمر كذلك، إلا أن الخطة أو الحيلة أسفرت عن مردود عكسي مشهود؛ ففي خلال ساعات قليلة امتلأت مواقع الإنترنت بمؤيّدي توكلي مع صور للمرشد الأعلى آية الله علي خامنئي والرئيس أحمدي نجاد وهم في ملابس المرأة أيضاً عن طريق الفوتوشوب[٦٣].

وتشجّعاً بما حدث، واصل المحتجّون مظاهراتهم وتضامنهم مع توكلي، إلى جانب التعبير عن احتقارهم لمن يستخدمون زيّ المرأة علامة على الإهانة؛ إذ أسّسوا موقعاً على شبكة الإنترنت الإيرانية داعين الرجال لنشر صور لأنفسهم وهم يرتدون الحجاب والشادور المخصّصيْن للنساء في الجمهورية الإسلامية[٦٤] كانت الاستجابة مذهلة؛ إذ تحوّلت استراتيجية القمع إلى فعل مقاومة عبر وسائل الفنّ، مثيرة في الوقت نفسه إنتاج أداء استثنائيّ على اليوتيوب بعنوان «كلّنا مجيد». وقد ركّز الفيلم الذي صاحبته موسيقى مثيرة للعواطف على مئات الصور لرجال في ملابس مختلفة وأغطية للرأس والوجه متنوّعة بعضها تقليدي وبعضها الآخر ينطوي على الارتجال التخيلي[٦٥].

الإنترنت وفنّ المقاومة

يلفت النضال في إيران الانتباه إلى موقع آخر من العرض العام المولّد لأعرافه وجمالياته. إنّه العالم الرقمي/ الديجيتال للتعبير الحيّ المباشر من أجل مقاومة أشكال السلطة المختلفة عبر إقليم الشرق الأوسط. فعبر تنوّع التصوير الرقمي وسرعته الفورية، توفّر شبكة المعلومات/ الإنترنت مصادر مذهلة تقوم على تقنيات مألوفة بالفعل للإعلان على الشبكة ونقل الصورة مصحوبة برسالة في توليفة من الصورة والشعار والكلمة المطبوعة والصوت. وبحكم ما يوجّهها من طبيعة المستخدمين القادرين على الوصول إلى أجهزة الكمبيوتر وبالتالي إلى جمهور يتجاوز الحدود الوطنية، فهي غالباً ما يستخدمها من يعتقدون في

---

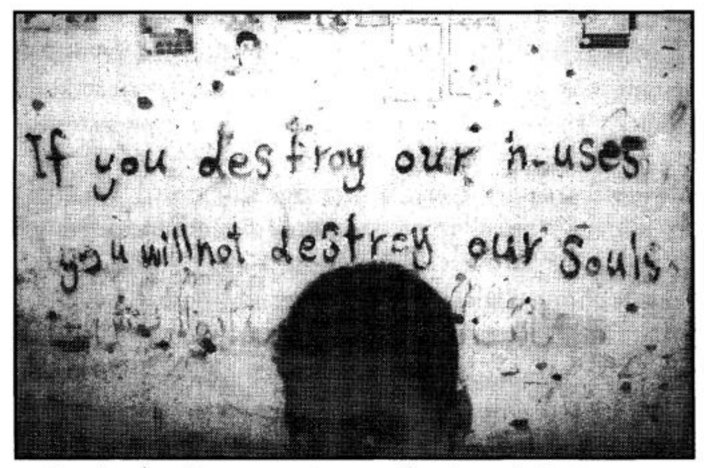
(٦٣) Robert Tait, "Iran regime depicts male student in chador as shaming tactic", *The Guardian*, 11 December 2009, <http://www.guardian.co.uk/world/2009/dec/11/iran-regime-male-student-chador> [accessed 30 October 2010]; Christiane Hoffman, "Die Tabus fallen wie Dominosteine", *Frankfurter Allgemeine Zeitung*, 15 December 2009, <http://www.faz.net/artikel/C31325/iran-die-tabus-fallen-wie-dominosteine-30079365.html> [accessed 30 October 2010].

(٦٤) <http://iranian.com/main/albums/be-man> [accessed 30 October 2010].

(٦٥) <http://www.youtube.com/watch?v=xNgN1rbXjLc&feature=player_embedded> [accessed 28 August 2011].

مقاومتها بطرائق أبسط من الهيمنة المحلّية أو ممّن يحاولون حشد تأييد دولي لنضالهم. وهذا بدوره ما حدّد في الغالب عدداً من الرموز وكذلك الأشكال والجماليات المستخدمة في نقل رسائل التحدّي والمقاومة والتضامن.

فموقع التضامن الفلسطيني باللغة الإنكليزية والمسمّى بالانتفاضة الإلكترونية(٦٦)، الذي يحمل بنوداً إخبارية وتعليقات، وقدراً متنوّعاً من المعلومات حول فلسطين المحتلة، جعل من صورة التقطها المصور الهولندي يوهانس آبلينغ (Johannes Abeling) إحدى الصور الرمزية الرئيسة لهذا الموقع. كذلك تحوّلت صورة لرسومات الغرافيتي على أحد الجدران في غزّة، إلى الصورة الدعائية التي يستخدمها موقع الانتفاضة الإلكترونية على منتجاتها من قبيل القمصان ومسند فأرة الحاسوب وعلى متجر بيعها على شبكة الإنترنت. ونظراً إلى طبيعة الجمهور المقصود في الولايات المتحدة وأوروبّا الغربية، لم يكن من المفاجئ أن تتميّز هذه العولمة لغرافيتي من غزّة بكلمات مكتوبة بالإنكليزية. وترديداً لصدى استخدام الغرافيتي العربي الفلسطيني في عمل ليلى الشوّا، استخدمت هذه الصورة كثيراً بالطريقة نفسها؛ إذ ضخّمت من العمل الأصلي للتحدّي والمقاومة الذي أدّى إلى هذه الكلمات على أحد الجدران والتأكّد من ظهورها واضحة في فضاء عام متّسع على الرغم من كونه متفرقاً.



الصورة رقم (٢٤). يوهانس آبلينغ: «خان يونس، قطاع غزّة» (٢٠٠٥).
[الصورة إهداء من يوهانس آبلينغ]

---

(٦٦) <http://electronicintifada.net/>.

ينطبق الشيء نفسه على عدد من المواقع التي تنشر الحقوق الفلسطينية وتؤيدها ضدّ الاحتلال الفلسطيني في مواجهة عدم المبالاة الدولية، من قبيل موقع «العودة» الموجود في الولايات المتّحدة الأمريكية والذي يمثّل ائتلاف حقّ العودة إلى فلسطين(٦٧). تستخدم لقطات فيديو وملصقات وبطاقات وعدد من المنتجات والصور التمثيلات الرمزية أو الوثائقية المختلفة للتاريخ الفلسطيني والهُويّة الفلسطينية لحشد التأييد الدولي. وبالمثل نرى موقع (Liberation Graphics) (رسومات التحرير) عبر مجموعة ملصقاته على الإنترنت في مصلحة فلسطين والفلسطينيين ناقلاً فنّ الملصقات من الفضاء العام المحلي والمحدود في فلسطين إلى الفضاء العام الواسع في الشبكة العالمية للمعلومات (www)(٦٨).

كانت الظاهرة نفسها حاضرة بوضوح بعد غزو العراق واحتلاله عام ٢٠٠٣؛ إذ ظهر (واختفى) عدد من المواقع التي تصوّر بالرسوم أوجه المقاومة العراقية العديدة ضدّ الاحتلال الأجنبي، بعضها حاول التمسك بصورة صدام حسين وذاكرته والإطاحة بالنظام البعثي، بينما أشارت مواقع أخرى إلى وجودها عبر عناوين ورسومات تشير إلى التراث الاسلامي ومستقبل العراق، فيما مزجت مواقع أخرى بين الشعارات والصور الوطنية العراقية والإسلامية، مستخدمة اللغتين العربية والإنكليزية لطرح نفسها ممثّلة للمقاومة في البلاد وفي نظر المحتلين الأجانب وعبر البلدان المتحدّثة بالعربية والإنكليزية. وإلى جانب ما قدمته هذه المواقع من رسائل مطبوعة وأحياناً صوتية عن أنشطة المقاومة في العراق إلى اهتمام العالم الواسع، فقد طورت أيضاً رسومات المقاومة. وفعلت هذا عبر قاعات عرض الصور والملصقات والشعارات مستخدمة لقطات الفيديو لتسجيل لحظات مرّت فيها القوات الأمريكية وغيرها بهجمات أعلنت المسؤولية عنها المنظمة التي نشرت هذه المادة أو تلك(٦٩). ولقد قامت هذه المواقع إلى حدّ كبير على

---

(٦٧) <http://www.al-awda.org/> [accessed 3 November 2010].

(٦٨) <http://liberationgraphics.com/home.html> [accessed 3 November 2010]; <http://liberationgraphics.com/ppp/Introduction.html> [accessed 10 June 2012].

(٦٩) <http://www.albasrah.net/index.php> [accessed 3 November 2010]; see the video compilation by the Political Council of Iraqi Resistance, "Hope and Challenge", 2009. <http://www.archive.org/details/PCIR-HopeAndChallenge> [accessed 26 August 2011].

دعم ومساعدة الصيغ الشائعة من سياسة المقاومة والتحدّي والمشتقة من فنّ الملصقات الذي نشرته الأجيال السابقة في نضالات أخرى سواء في الشرق الأوسط أو في مناطق أخرى.

في سياق المقاومة العراقية، سرعان ما ظهر نوع آخر من الجماليات، كان خليطاً من التمثيل البياني للتحدّي وفنّ الأداء ومسرح الواقع بقسوته. فمن خلال مقاطع فيديو موزّعة ومنشورة جيّداً حقّقت سمعة عالمية، وفي لقطات مسجّلة من شاشات التلفزيون شاهدها عدد كبير على مواقع مختلفة، أصبح تصوير منظّمات المقاومة العراقية نفسها مع رهائنها صفة معيارية لفنّ المقاومة في العراق. بدا هذا العرض متّبعاً للخطوط المشابهة نفسها حتّى لو اختلفت طريقة أسر الجماعة للرهينة: أمام راية سوداء تمثّل عقيدة الإيمان عند المسلمين، يظهر الرهينة راكعاً معصب العينين أمام صف من رجال مسلحين مقنعين وبملابس سوداء. في بعض الحالات كان يتمّ تصوير قتل الرهينة في الموقع نفسه موصلاً رسالة شديدة عن قسوة المقاومة وشراستها بطريقة لا يمكن لمجرّد الملصق أو التمثيل المرسوم أن يوصلها[٧٠].

في هذا الأداء كانت جماعات المقاومة تسير على نهج النموذج الباكستاني، الحركة الوطنية لاستعادة السيادة الباكستانية، التي خطفت الصحافي الأمريكي دانيال بيرل (Daniel Pearl) وقتلته في كراتشي عام ٢٠٠٢ ثم نشرت فيلماً بقتله وفصل رأسه مصحوباً بنص يربط بينه وبين الحكومة الأمريكية، بل وإسرائيل. وهذا بدوره ما تأثر بظهور نوع جديد من التقديم الذاتي المصاحب لتسجيلات الفيديو والتي استخدمها بقوة عدد كبير من الانتحاريين في فلسطين. وعلى الرغم ممّا تعكسه هذه الموادّ من شهادة على أعمال العنف الفردية التي يمكن تصويرها في إطار المقاومة، فإنّها اشتركت في قاعدة شائعة قصد بها الإشارة إلى طموح الفرد ونيّته وكذلك ما يمثله من قوى اجتماعية وسياسية.

أصبحت هذه الصور على درجة من القوة ما جعل آخرين يتبنّون هذا الأسلوب، خاصة من بالغوا في استخدامها محاولين تقليد العنف والمصير الذي يشهدونه في الشرق الأوسط. فالتمثيل الذاتي للانتحاريين الإسلاميين

(٧٠) <http://edition.cnn.com/2004/WORLD/meast.09/2-/iraq.beheading/> [accessed 26 August 2011].

المتطرفين والمعجبين بروح المقاومة التي ظنّوا أنّهم يمثّلونها، خلقت نمطاً بعينه أتاح الفرصة لظهور جماليات معترف بها من «المقاومة الإسلامية» المتميّزة. وهو ما يمكن رؤيته على سبيل المثال في فيديو يسجّل خطاب أبي مصعب الزرقاوي في عام ٢٠٠٤، وكذلك في الفيديو الذي قدّمه محمّد صدّيق خان أحد الرجال الذين فجّروا أنفسهم في مترو أنفاق لندن في تموز/ يوليو ٢٠٠٥. ويمكن ـ أيضاً ـ رؤية هذا النمط في الفيديو الذي قدّمه أحمد عبد الله علي أحد المتهمين في المملكة المتحدة بالتآمر على تفجير خطوط الطيران في صيف ٢٠٠٦ وكذلك في الفيديو الذي بثّه تنظيم القاعدة في الجزيرة العربية من قاعدتها في اليمن عام ٢٠٠٩، كلّ هذه المواد تتطابق مع النموذج نفسه سواء في الرسومات أو في اللباس والوضع الذي يتّخذه المشارك والمحيط والترتيبات المكانية المختارة(٧١).

بهذا المعنى، كان هناك فنّ مقاومة ناشئ ومميّز، يسير على مفردات العصر الإلكتروني الرقمي الذي ينتج فيه مواده، وكما هو الحال مع المخزون المشترك من الصور المستخدمة في إنتاج ملصقات سياسية بلغتها الخاصّة ورسوماتها الرمزية الدالة على المقاومة الشعبية، أصبح من السهولة وبالدرجة نفسها تمييز هذه النوعية من المنتجات من منظمات أرادت تقديم نفسها بوصفها أبطال المقاومة الإسلامية ضدّ قوى العالم الكافر. وقد استعانوا ـ أيضاً ـ بالمخزون المرتبط بفنّ الأيقونات في عصور سالفة. وعلى الرغم من إفادتهم الواضحة من الشعارات واللافتات الإسلامية المتميّزة، فقد جنحوا إلى تبنّي طرائق مشابهة من تمييز الأصالة والعزيمة، مستخدمين أنماطاً من الملابس والخلفيات وفي الغالب الأسلحة في توصيل رسائلهم ورفع مطالبهم.

في واقع الأمر، لقد أضفى هذا النمطُ على نفسه صورة كاريكاتورية جعلته شديد التميّز. كما هو الحال في مقاومة دوامة العنف التي وقع فيها

(٧١) For Zarqawi's video, see <http://www.youtube.com/watch?v=pnuj5NrAQ64>; for Mohamed Sidique Khan, see <http://www.youtube.com/watch?v=jHXLaio8G3I> - broadcast by Al-Jazeera, 1 September 2005; the video of Ahmed Abdulla Ali, <http://www.youtube.com/watch?v=9gVogfDsGRs>; and Al-Qaeda in the Arabian Peninsula in 2009, <http://www.youtube.com/watch?v=QrD2buzgyWM> [all accessed 26 August 2011].

كثيرون في المنطقة ونقلتها أعمال فنانين عراقيين ولبنانيين، أصبحت «المقاومة الإسلامية» نفسها هدف فنّ المقاومة. ففيما يتعلّق بالفنّان وفاء بلال كان الوضع الذي سجّل فيه العالم بين ألعاب الفيديو التي كانت تدفع اللاعبين إلى الانضمام إلى «البحث عن صدام»، ومن ناحية أخرى تشجّعهم - على الرغم من الاختلاف المفترض بين اللاعبين - على المرور بـ«البحث عن بوش - ليلة القبض على بوش» - وهو ما لا يمكن أن يمضي بلا تعليق.

وبالتالي أنتج بلال تركيباً فنّياً في صورة لعبة فيديو: «الجهادي الافتراضي». فجاءت رسومات هذا العمل موازية وإن يكن بطريقة مبالغ فيها عن قصد لفنّ «الأصالة الإسلامية» الذي تبنّاه عدد كبير من جماعات المقاومة الإسلامية. كذلك ارتداء ملابس الانتحاري الذي كانت مهمّته في اللعبة قتل الرئيس بوش. لقد فزع بلال وهالته الطريقة التي تمّ بها استيعاب التطرف والعنف وتدمير العزّل في الحياة الحقيقية وكيف أصبحت الآن محلّ معالجة من مصمّمي ألعاب الفيديو كمادة للعبة جديدة ومثيرة في فضاء الواقع الافتراضي الخيالي. فأراد أن يجذب الانتباه إلى حقيقة المفارقة بين ما ولّدته لعبة «القاعدة التي يُقبض فيها على بوش ويُقتل من غضب كبير على المستوى الدولي، بينما اللعبة الخاصة بالجيش الأمريكي والمتوافرة على الإنترنت وتساوي ليلة القبض على بوش في نوعية الدعاية التي يروّجها . . . ما أريد أن أبيّنه هو كيف أنّ المدنيين في مناطق الحرب يجدون أنفسهم في حالة تبادل للولاءات وسيلةً لحفظ الذات حال تغير ميزان القوى؛ إذ تتحوّل مدنهم إلى ساحات معارك وغالباً ما يأخذ الناجون موضع الانصياع والطاعة للسلطة الموجودة في أيّ وقت بصرف النظر عن أيّ أيديولوجية . . . فالأصوليون - الإسلاميون منهم والإنجيليون - هم من يشعلون هذا العنف ويجبرون المدنيين على التحالف معهم بغية البقاء على قيد الحياة»[٧٢]، ويبدو أنّ الرسالة لم تصل إلى الجميع. على الأقل مبدئيّاً تعرضت محاولاته لعرض التركيب الفني في مؤسسات أمريكية مختلفة إلى الاحباط عندما ألغت الإدارات الخاصة في الجامعات أو سلطات المدينة هذا العرض زاعمة وعلى نحو معاكس لما قصده، أنها ترى في هذه المادة تحريضاً على الإرهاب.

---

(٧٢) <http://www.we-make-money-not-art.com/archives/2008/03/what-did-your-previous-project.php> [accessed 4 November 2010].

سلطة الفنّ

الرقابة هي الضريبة التي تؤدّيها السلطات الحاكمة لسلطة الفنّ غير المستقرة. بالمثل، نجد أن الموارد والجهود التي تخصّصها الحكومات سواء الأوتوقراطية أو الأوليغاركية أو الديمقراطية في رعاية الفنون المرئية، خاصة ذات الحضور العام، تعدّ شاهداً على الإيمان بتمتّع الفنّ بقوّة فريدة في الدافعية والإقناع. وكلما كانت رؤية السلطة رؤية جماعية تنوّعت الأشكال الفنّية. حتّى التعبير عن التنوّع الفنّي نفسه إنّما يُسقط صورةً خاصة يقصد بها تأثير معيّن فيمن يتبنّاها. وعلى المنوال نفسه، كلما زادت القيود على دوائر السلطة، زاد التوقّع بأن يكون التعبير الفنّي متوافقاً مع جملة معايير وأن تكون مرصودة من السلطات السياسية. ومع ذلك يظلّ هناك الافتراض نفسه أنّ النظام الرمزي لا يقتصر على تأييد نظام السلطة بل أيضاً يساعده.

عندما يستخدم الفنّ ضدّ النظام الموجود، من خلال تقلّبات رمزية تشكّل جزءاً من مشروع للمقاومة، فإنّه يبيّن كافّة مظاهر الألفة الوثيقة مع السلطة التي ظلّت واضحة في مجالات أخرى. فبعيداً تماماً عن السخرية الكوميدية التي تطلق على الوجه الرسمي للسلطة وكذلك تشويهه، يوجد تحريف للصور نفسها التي حاول الحكّام إسقاطها دليلاً على سيادتهم وأداة لها. في الوقت نفسه، قد تتحوّل جميع الأيام إلى شيء غريب ومقلق مسبّباً هزّة لقبول الناس العالم «على ما هو عليه». وربّما يتسبّب ذلك في أن يروَه، هو وعلاقات السلطة المندمجة فيه والمستمرة بفضله، في ضوء جديد ومختلفة. مثلما أظهرت الأمثلة من الشرق الأوسط، تتمتّع أعمال التدخّل الفنّي هذه بثلاث روابط أو صلات قوية بسياسة المقاومة.

أولاً، فعل إنتاج الفن، سواء في صورة ملصقات، أو غرافيتي، أو أحداث فنية للحضور العام، ظل طريقة قوية للتدليل على الحضور. فالحشود الجماهيرية الغاضبة، أو الحركات العرقية أو الوطنية الهائجة التي تتمتّع بوعي ذاتي متزايد، والتنظيم الثوري ـ استخدموا جميعهم هذه الوسائل للإعلان عن معارضاتهم ووجودهم وعزمهم على مواجهة السلطة. كانت هذه هي الروح التي أراد الفنّان المصري جنزير، أن يحشد بها الناس عندما دعا إلى «أسبوع الغرافيتي المجنون» في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، كان المقصود

بهذا أنّ «شوارع مصر ستشهد تفجراً لفنّ الشوارع المناهض للعسكر»، وبسبب استيائه من استمرار حكم المجلس العسكري وغرائزه القمعية أعلن هو وآخرون أنّ «أملنا الوحيد الآن هو تدمير المجلس العسكري باستخدام سلاح الفنّ»(٧٣)، كانت تلك دعوة ردّد أصداءها فنّانون آخرون مثل كايزر، وسعد باندا، وكيم (KIM)، وحسني، وعمار أبو بكر، ممّن تميّزت أعمالهم الفنّية إلى جانب أعمال جنزير تميزاً فريداً في الفضاءات العامة في مصر منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. فقد ظلّت أعمالهم التي تعكس النضالات السياسية المستمرة في البلاد وعدم الثقة في الجيش والفلول جزءاً دراماتيكياً من الجدل العام حول مستقبل مصر.

ظلّ فنّ الغرافيتي والملصقات طرائق لاستعادة الفضاء العام، لا عبر الحشود الجسدية التي رأيناها في سياسات التظاهر بل بلقطات رمزية للجدران ومسطّحات الشوارع في المدن. وهذا الفعل في حدّ ذاته هو فعل للتحدّي ضدّ السلطات التي تريد تأكيد سيطرتها غير القابلة للتحدّي على تلك المساحات، مجبرة هؤلاء من يتحدّون هذه السيطرة على المخاطرة بحياتهم أو بحرّيتهم. فالرسائل التي حملتها الكتابة على الجدران والصور والرموز، تدلّ على مصادر بديلة للسلطة، غير معنيّة بالسلطة الموجودة ولا تحترمها وتفقدها ضمنياً سيطرتها. فعبر وجوده في المساحة الخارجية العامة ليراه الجميع يبيّن هذا الفن حدود الدولة وقدراتها وفي الوقت نفسه يشير إلى وجود جماهير حاشدة ترفض سلطان هذه السلطة.

في هذا الصدد، يمكن لهذا النوع من فنّ المقاومة أن يخلق تضامنات جماعية أو مستمرة متواطئاً ضدّ القوى التي تمثّل وتشكّل في قدراتها الكامنة قلب الجمهور المعارض. وقد يكون هذا عبر شعور متنام بالحقوق المدنية والعمل الجماعي الذي يهدف إلى استعادة تلك الحقوق. أو يكون مرتبطاً بأي نوع من التجمع ـ العرقي الوطني، الطائفي، أو الطبقي، أو القائم على النوع الاجتماعي ـ الذي يؤكّد نفسه جماعياً للمنازعة أو المنافسة على

---

(٧٣) <http://www.flickr.com/photos/ganzeer/6540181263/?mid=55> [accessed 22 Decmeber 2011]>.

ظهر الإبداع الاستثنائي لفن الشارع في مصر منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، وقد سجل بصورة جيدة على موقع:

<http://suzieeinthecity.wordpress.com/> [accessed 16 June 2012].

مكانته. فكما هو الحال مع الموسيقى والأغاني والأدب عموماً، كذلك قد يخلق أثر الفنون المرئية التضامن أو يعزّزه، فالملصقات والغرافيتي يمكن أن تلقى صدىً مع خبرات الناس مُجسدة في صور أو عبارات تذكارية شعوراً بالخبرة المشتركة. وهي في حقيقة الأمر، تستطيع خلق مفردات قوية ومشتركة ولغة مرئية تصير مقبولة كطريقة للتعبير عن الهوية والعزيمة السياسية. فضلاً عن ذلك وفي فعل القراءة والترجمة والتعليق، يمكن للمواجهة بالفنّ تحديداً أن تعزّز مثل هذه الأنواع من التضامن. وفي هذا الصدد وعلى الرغم من إمكانية الوصول العام المحدودة مقارنة بالملصقات السياسية، يمكن للفنون المرئية عموماً أن تولّد شعوراً بالهوية وذلك عبر خلق النقاط المرجعية المرئية للذكريات التاريخية المشتركة.

إن الدور الذي يؤديه التمثيل الفني بأشكاله كافة، إنما يشكّل الصلة الثالثة المهمة مع سياسة المقاومة. فكما هو الحال مع كتابة التاريخ وإعادة كتابته كذلك يمكن للفنون المرئية أن تسخّر سلطة الجماليات المرتبطة بقوة إقناعية تخصّ قصة بعينها. في هذه الحالة من الفنون المرئية، يمكن لـ«تلخيص» رواية عن هوية أو سلطة وأيضاً تمثيل لحظات رئيسة أن تمارس ضغطاً على العين لا يمحى. ومن ثم، يمكن أن تشكّل جزءاً من ذاكرة جماعية وخيال جماعي يزيح أو يحلّ محلّ آلاف من الذكريات الفردية ليقف مثالاً أو تلخيصاً لخبرة تاريخية. وغالباً ما استخدمت السلطة المستقرّة هذا الأسلوب. فأنتجت الفيلم، والفنون التشكيلية وغيرها من الوسائل لخلق خيال مشترك يعزّزه الناس بصورة متبادلة بين بعضهم بعضاً، ليشكّل الحاضر والمستقبل، ويقنع الناس أنّ هذه «كانت الطريقة التي حدثت بها الأمور». وتتبع سلطة المقاومة المضادة المسار نفسه. كما هو الحال مع الروايات التاريخية التي كتبت ضد منبت السلطة، كذلك يمكن لسلطة الفنّ ـ أيضاً ـ أن تعبّر عن قصة مقموعة ومن ثم تعبّر عمّن لا صوت لهم.

قد لا يغيّر فنّ المقاومة في حدّ ذاته ميزان القوة، لكنّه يشكّل عاملاً من العوامل المكونة للبيئة التي تتشكل فيها التوجّهات نحو السلطة. ويمكن له أن يواجه «الرؤية الرسمية» التي قد تصبح جزءاً من «الحسّ العام» الذي يسود من دون تفكير، والذي يقنع الناس بقبول الوضع القائم. فبجعله الناس ينظرون إلى انحرافات السلطة يمكن للفن أن يهزّ الثوابت التي ربّما أتاحت

لمن هم في الحكم الهروب بفعلتهم لمدة طويلة. فالفن يفتح مجالاً لإمكانية الجدل والمشاركة والاشتباك النقدي مع السلطة. وهو في هذا، يسهم في خلق سياسة تدعو السلطة إلى الاهتمام بالجمهور الذي ربّما نجحت في تجاهله حتى تلك اللحظة. وبصرف النظر عن الأشكال والتمثيلات ـ التي ربّما تكون متنوّعة ومتعارضة وغير مرتبطة بمشروع سياسي واحد ـ يمكن لحقيقة ما يمارسه من تعبير أن يبرز وفي الوقت نفسه يشكّل مقاومة مسبّباً اضطراباً لدى السلطة الموجودة وما يسود من امتثال لها. أمّا مسألة النجاح في تقويض النظام من عدمه فيعتمد على عدد من العوامل الأخرى وعلى القوة التي يمكن تسخيرها، ولكن في هذا كلّه ستكون القوة الخيالية والجمالية للفنّ هي من تصنع الإسهام.

خاتمة

كان إكمال مخطوطة هذا الكتاب خلال عام ٢٠١١ خبرة غريبة وواقعية. فالأحداث الدراماتيكية في تونس، التي اجتاحت شمال أفريقيا «من المحيط إلى الخليج»، بتعبير شعار القوميين العرب القديم، صحبتها أحداثٌ سريعة وأيضاً مشجّعة وأحياناً محزنة؛ فالكتابة حول المقاومة، بأشكالها الكثيرة، ومظاهرها التاريخية والمعاصرة أيضاً شيء، ولكنّ مشاهدتها يومياً في أفعال الناس وهبّتهم ضدّ أنظمة قمعية معمِّرة أصبحت راضية عن احتقارها ووحشيتها شيء آخر تماماً. وهذا ما أعطى مفهوم «المقاومة» التوليفي وجهاً إنسانياً، مرتبطاً بحكايات من الشجاعة الاستثنائية والصمود. فقَصَصُ الناس ممّن يبدون عاديين تحوّلوا بفعل سلوكهم تحت الضغوط ووسط الأحداث الاستثنائية إلى أناس استثنائيين، لقد خاطر الرجال والنساء في أنحاء المنطقة بكلّ ما لديهم تصدياً واستعادة لحقوق طال إنكارها كبشر ومواطنين، وكثيرون دفعوا حياتهم ثمناً لهذه الوقفة.

وقد شجّعت هذه الأحداث أيضاً على التفكير في بعض المسائل الرئيسة التي أثارها هذا الكتاب ومعالجة موضوعه بحسب ما ورد فيه من أفكار وموضوعات رئيسة تأتي في الواقع وفي أيّ بلد مجتمعة يعزّز بعضها بعضاً، مشكّلة حركات المقاومة في لحظة تاريخية بعينها. سواء في تونس أو ليبيا أو البحرين أو سوريا أو مصر أو فلسطين، نجد أنّ الذين تحدّوا الوضع القائم كانوا في حاجة إلى التعامل مع مشكلة القوّات المسلّحة، مكتشفين إمكانات العمل المدني الجماعي، وحاشدين العمال ومستعيدين الفضاء العام حيث يمكن الرجال والنساء العمل معاً كمواطنين ـ وكلّ هذا في الوقت نفسه. وهم في هذا كانوا يستندون إلى المصادر الروائية للمقاومة. من خلال

التاريخ، والتخيّلات، والهويات، وكذلك التمثيلات الفنية والرمزية التي تلخّص وتساعد في بناء وعي متغيّر، كما استندوا إلى ذكريات وعزّزوا الوعي بأن الأشياء يجب ألّا تسير على هذا النحو - بل لا بدّ من أن تمضي بطريقة أخرى.

كان هذا الشعور بالاضطرار إلى الوقوف والتصدّي للنظام القائم هو ما أعطى المقاومة دافعها السياسي. وسواء كانت الطاقات مكرَّسة لتغيير الطريقة التي ينظر بها الناس إلى السلطة أو التنظيم الجماعي للدفاع أو في الحقيقة إلى المواجهة المباشرة، فإنّ سياسة المقاومة تنازع أشكالاً كثيرة من الهيمنة التي تحافظ على الوضع القائم وتبرّره. وهذا ما يتطرّق إلى قلب مشروع السلطة التخيّلي، وصورتها عن نفسها، وكذلك تحدّي الوسائل المادية والجبرية الأكثر مباشرة المستخدمة في المحافظة عليها. وفي هذا، فإنّ المقاومة الناجحة لا تبدّد أوهام السلطة التي تتيح لها إعادة إنتاج نفسها فحسب، بل تثير كذلك استجابة تضيف إلى انهيارها من الداخل، يصبح فيها من يمتلكون سلطة جبرية متعاونين عن غير قصد في تفكيك سلطتهم.

تمثّل المثال الفردي الواضح على هذا في خريف ٢٠١١ عندما قدّم النائب العام لإقليم حماة في سوريا، عدنان بكور، استقالته على الملأ حاسماً الوقوف إلى جانب المعارضة المتنامية ضد نظام بشار الأسد. فجرّاء ما شهده من ممارسة قوّات الأمن للتعذيب وتنفيذ الإعدام في عشرات من المحتجّين في أثناء المظاهرات التي غلبت عليها السلمية في الشهور السابقة، بلغ في النهاية نقطة فاصلة في أيلول/ سبتمبر معلناً إدانته للنظام. وكان ردّ فعل النظام الفوري شرساً؛ فقد أرسلوا قوّاتٍ مسلّحةً وميليشيات للقبض عليه، وقتلوا كثيرين من زملائه في هذه العملية ولكنّهم فشلوا في إسكاته أو القبض عليه. وكان عنف ردّ الفعل شهادة حيّة على القلق المتزايد من تأثير عدوى المعارضة والمقاومة في المستويات العليا من موظّفي النظام[1].

سواء في أحداث ٢٠١١ أو في تاريخ حركات المقاومة الطويل، الناجحة منها أو غير الناجحة، فإنّ هذه الحميمية بين السلطة ومن يقاومونها

---

(١) "Syrian official resigns over crackdown", Al-Jazeera online, 1 September 2011, <http://english.aljazeera.net/news/middleeast/2011/08/2011831212956927978.html> [accessed 5 September 2011].

ظلّت لافتة ومذهلة. فقد مرّت شعوب الشرق الأوسط بخبرات طويلة ومريرة من الحكم المفروض من قوّات الجيش وغالباً ما قاوموها. والدولة الحديثة، التي ظهرت أولاً في شكل مغامرات أوروبّية إمبريالية ثم في شكل سلطة تلقفها القوميّون بحماسة، تعرّضت لمقاومات بدرجات مختلفة من النجاح. فقد لاقى عنف المشروع الأول مقاومة مسلّحة تحدّت ولكن كانت عاجزة عن مجاراة الموارد الهائلة التي كانت تحت تصرّف السلطة الصناعية والتنظيمية والعسكرية التي وقفت خلف هذه «الحداثة العنيفة» وفق تعبير عبد المجيد هنوم[٢]. ومع ذلك، لم تبدأ المقاومة في تتبّع الخطوط التي أرستها الدولة بنفسها إلا مع الزحف التدريجي لسلطة الدولة المعاصرة، والممارسات التي فرضتها فرضاً، والأكاذيب التي خلقتها وروّجت لها، وعمارة الواجهة العامّة، والانصياع الذي طالبت به. فقد تمّ الاستيلاء على الفئات التي تكمن في قلب النظام الجديد ـ المواطن، والأمة، والجمهور ـ واستغلالها لتدعيم الانصياع والطاعة، وهو ما قصد به في الوقت نفسه أن يكون أساساً لقراءات بديلة، مناوئة للنظام القائم. وهو ما قام على المعاني المتعدّدة الموروثة في هذه الشروط والممارسات، وكذلك ذكريات وروايات انتهجت طرقاً أخرى في ترتيب السلطة. ومثلما بيّنت أمثلة الجزائر وغيرها، كان من المفترض أن يكون هذا من أجل تفكيك الحركة الاستعمارية وتحقيق تقرير المصير.

فيما يتعلّق بمن ورثوا الدولة الاستعمارية ثم مضوا في الاضطلاع بالحقّ الحصري في حكمها، فإنّ لغة السلطة وممارستها التي منحتهم الهيمنة كانت هي نفسها التي ارتدّت إلى صدورهم في النهاية. فالعبارات واللغات التي استخدمت لتدعيم سلطة النخبة الفارضة للقيود اقتنصها معارضوها مانحين إيّاها دلالة مختلفة جدّاً، في الوقت الذي استعادوا فيها قوّتهم الفعّالة. ولم يكن هذا واضحاً كما هو في المسار الاستثنائي للخطاب الذي قدّمه معمّر القذافي في شباط/فبراير ٢٠١١. فقد حاول آنذاك استعادة الروح الثورية لسنواته الأولى باستخدام شعارات سمعها شعبه كثيراً حول السلطة والجماهير الثورية. ففي مواجهة مدّ المعارضة الصاعد والانتفاضة في شرق البلاد التي

(٢) Abdelmajid Hannoum, *Violent modernity: France in Algeria* (Cambridge, MA, 2010); see also Dan Neep, *Syria insurgent: occupation, space and violence under the French mandate* (Cambridge, 2012).

هدّدت بتقسيم البلاد إلى نصفين، ندّد القذّافي بـ«جراثيم» المقاومة ودعا أبناء الصحراء إلى «الزحف لتطهير ليبيا، شبر شبر، ودار دار، وزنقة زنقة»[٣]. لقد أخذ فيديو الخطاب أحد الموسيقيين الإسرائيليين، هو نوي ألوش (Noy Alooshe) وصنع منه ريمكس أو نسخة جديدة مركّبة بعنوان «زنقة زنقة» على طريقة الهيب هوب. انتشرت النسخة الجديدة المركّبة على الإنترنت انتشار النار في الهشيم، إذ حقّقت ٢,٥ مليون مشاهد في الأسبوع الأول. وزاد انتشارها في العالم العربي وتبنّتها المقاومة الليبية لا لجاذبية لهجتها فحسب، بل لحلاوة السخرية التي انطوت عليها حقيقة أنّ القذافي وشعاراته الثورية ـ «الشعب الليبي والجماهير الثورية ستسيطر على ليبيا» ـ بدت في منزلة التصديق على الانتفاضة نفسها التي كانت تهدف إلى إسقاطه[٤].

لقد طرحت المقاومة نفسها وأصبحت محسوسة لا بفعل التمرّد على لغة سلطة الدولة وأكاذيب دعايتها، بل ظهرت المقاومة أيضاً بطرائق أخرى من داخل تنظيم السلطة، في الشرق الأوسط، كما هو الحال في أماكن أخرى، مندمجة في أنظمة السلطة نفسها، وهي أفضل طريقة لمعارضتها وتقويضها. في هذا الصدد، قد تصبح الأنظمة المحكمة للدولة البيروقراطية هي آليّات إنفاذ حالة التوافق التي تغدو في زمن ما عادة بلا تفكير. وعبر الوصول إلى جميع قطاعات الجماهير، وإشراكهم في إجراءات توسع من سلطة المركز، تصبح هذه الجماهير جزءاً من سلطة الدولة الحديثة المتغلغلة (Capillary Power)، فيما تمارسه من تأديب أجساد الرعية وتشكيل مخيّلتهم. ومع ذلك، يمكن لها ـ أيضاً ـ أن تكون مواقع رئيسة للمقاومة. وقد يتواتر هذا يومياً ليفصح عن نفسه في أعمال المقاومة الهادئة، من تباطؤ، وعدم احترام، واختلاس، تلك التي وصفها جيمس سكوت (James Scott)، في حياة الفلاحين جنوب شرق آسيا. وقد تكون أكثر تنظيماً بمعنى التنقية التدريجية للبيروقراطية من خلال مؤسّسات وشبكات بديلة، تنفي بفعالية هيراركية الأمر البيروقراطي عبر فرض خريطة مختلفة للسلطة والمكانة. عندما يصير هذا في فلك القوة المركزية الموجّهة، يمكنه وقتئذٍ أن يشكّل أساس «دولة الظلّ» التي

(٣) "Defiant Gaddafi vows to fight on", Al-Jazeera online, 23 February 2011, <http://english.aljazeera.net/news/africa/2011/02/201122216458913596.html> [accessed 6 September 2011].

(٤) <http://knowyourmeme.com/memes/gaddafis-speech-zenga-zenga> [accessed 27 August 2011].

ظلّت جزءاً لا يتجزّأ من أنظمة كثيرة من أنظمة السلطة[٥].

قد لا يكون للمقاومة اليومية من هذا النوع هدف سياسي معلنٌ، غير السعي وراء المصلحة الفردية وأحياناً مصلحة العائلة أو العشيرة. ولكن، عندما ترتبط بحركة أكبر من الاحتجاج السياسي والانتفاضة، يمكن لهذه الوسائل والمواقع نفسها أن تمنح مشروع المقاومة إمكانية وصول وثيقة إلى أواصر السلطة. وهذا ما استُخدم في الشرق الأوسط بفعّالية بل وبصورة مدمّرة. وتضمّنت مثل هذه الأفعال إضرابات الموظفين المدنيين من عرب فلسطين وتباطئهم في إدارة الانتداب الفلسطيني في ثلاثينيات القرن العشرين، والمشاركة في الأجهزة البيروقراطية في القطاع المالي الإيراني والتي أسهمت في سقوط الشاه في الفترة من ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩، والتطوّرات التي وقعت مؤخّراً في مصر، مثل الإضراب المطوّل الذي نظّمه موظفو الضريبة العقارية في عام ٢٠٠٨، وإضرابات الخدمة المدنية التي سرّعت من رحيل مبارك في شباط/ فبراير ٢٠١١.

وثمة علاقة وثيقة مضافة بين سلطة الدولة والمقاومة، كثيراً ما تظهر في هيراركية السلطة نفسها. فجميع أشكال السلطة تقوم على الإقصاء والاحتواء لفئات الناس المختلفة، وذلك في إطار الحقوق الفئوية في الوصول إلى التمثيل، والعدالة، والموارد. وكلما زاد نمط الحقوق التوافقي، زادت فرصة وجود جدال لتوسيع تلك الحقوق وتدارك تعديلها. وأينما منع مثل هذا الجدل والتعديل، وهو ما يحدث في الغالب عبر توافق الأغلبية، وأحياناً عبر «حسٍّ عام» مسيطر، يزداد الاحتمال بظهور حركة احتجاج ومقاومة. كانت هذه هي الحالة مع الحملة المطوّلة من أجل حقّ تصويت المرأة في العقود الأولى من القرن العشرين في أوروبّا وأمريكا الشمالية، كذلك أثارت صعود حركات الحقوق المدنية في الولايات المتّحدة في الخمسينيات والستينيات وفي إيرلندا الشمالية في أواخر الستينيات. كذلك ميّزت تعبئة من كانوا مستبعدين بسبب طغيان واضطهاد الأغلبية في الحالتين المذكورتين، في بلدان

---

(٥) لا تقتصر هذه الظاهرة على آسيا وأفريقيا، وللاطلاع على استطلاع ممتد وواسع للحالة الآسيوية على وجه الخصوص، انظر:

William Reno, *Corruption and state politics in Sierra Leone* (Cambridge, 1995) pp. 21-27, 124-129, 177-188; for Iraq, see Charles Tripp, *A history of Iraq* (Cambridge, 2007) pp. 259-267.

صوّرت نفسها باعتبارها أنظمة ديمقراطية متقدّمة، وجود الأقلية المستبعدة التي كانت آنذاك تستعيد حقوقها في المساواة بوصف المنتمين إليها مواطنين. فقد أخذوا لغة التشريع الخاصة بالسلطات وأصروا على أخذها على محمل الجدّ ومن ثَم كسر حالة «الحسّ العام» المنصاع المكرّس للتمييز المتطرّف والطائفي.

الحالة نفسها كانت في الشرق الأوسط. احتجاجات لا حصر لها وحركات مقاومة دفعها العزم على تأكيد حقوق المستبعدين. وقد تحدّوا، مباشرةً، أنظمة السلطة ذاتها التي أنكرت بلا رحمة على جميع فئات رعاياها بعض من أكثر الحقوق أساسية، بوصفهم مواطنين وبشراً. وفي هذا السياق، لم يكتف المنتفعون من مثل هذا النظام الإقصائي بإثارة غضب الآلاف، بل خلقوا أيضاً الفئات نفسها التي شكّلت أساس التنظيم الجماعي، فعلياً وخطابياً. وفي السبعينيات، كانت الدعوة إلى استعادة حقوق المستضعفين في لبنان وإيران صرخة حاشدة قوية، وساعدت في تحديد وتعبئة الحركة التي قادها آية الله موسى الصدر في لبنان والذي سعى إلى إنصاف مجتمع الشيعة الفقير والذي كان يعاني تجاهلاً وإهمالاً شديداً. وفي إيران، أصبح هذا أحد أهداف الثورة، الذي بلوره آية الله الخميني وحركات المقاومة العلمانية[٦].

بالمثل، يمكن البرهنة على أن أحد العوامل المسهمة في طفرة المقاومة الفلسطينية بعد النكبة، كان الوعي المتنامي وسط الفلسطينيين في الشتات بما كانوا يعانونه، أينما كانوا، من التمييز ضدّهم وإقصائهم بوصفهم فلسطينيين، سواء خاضعين للسيطرة الإسرائيلية أو الدول العربية المجاورة. وينطبق الأمر نفسه على انتفاضات ٢٠١١. فشعارات التحدي المماثلة هزّت أرجاء العالم العربي، وهتف لها مئات الآلاف في مختلف البلدان الذين على الرغم من المسافة بينهم تشاركوا خبرة الخضوع لأنظمة تظهر الاحتقار لحقوقهم وفي الغالب العنف في ممارسة السلطة. وبهذا المعنى، أصبحت أنظمة الإقصاء نفسها التي تعمل السلطة من خلالها هي آليات التعبئة والمقاومة.

(٦) بالعربية استضعاف المستضعفين لا تعني الكلمة مجرّد أناس ممّن تعرّضوا للضعف أو القمع، بل أيضاً من يظن الآخرون ممن يتصرفون برعونة وغرور أنهم ضعفاء. ولعل مفهوم «غير المعتبرين» ينقل الفكرة جيّداً من أنّ الأقوياء هم من خلقوا الفئات التي أصبحوا الآن يستضعفونهم.

مثلما أظهرت حركة حقوق المرأة في التصويت في أوائل القرن العشرين، فإن هذا يحدث أيضاً في عالم السلطة المراعية للنوع الاجتماعي. ولكن النضال المستمر للمرأة في هذا الصدد ضدّ التمييز والخضوع، حتى في بلدان انتصرت فيها المعركة من أجل الحقوق المدنية، شهدت مثالاً جيداً على الطبيعة التعددية للسلطة نفسها. ولم يكن ارتباط النظم الهيراركية والإقصاء والحقوق التفاضلية والاستحقاقات المرتبطة بهياكل النوع الاجتماعي في صلب الطريقة التي مرّ بها الملايين مع السلطة في الشرق الأوسط وحده بل على مستوى العالم. وهو ما قد يكون جزءاً لا يتجزّأ من سلطة الدولة، ولكن بالمستوى نفسه محلّ تشجيع ممّن هم في السلطة أو حتّى المهمَلون ومن ثَم المسموح لهم بالشهرة. ومع ذلك قد تكون الآثار مدمّرة فردياً وجماعياً.

لهذا السبب تحديداً، تظهر المقاومة وتستهدف أنظمة السلطة ـ الأسرية، والاجتماعية، والتي ترعاها الدولة ـ الحافظة لنظام يقوم على هذه الاستبعادات المطلقة. وهي في هذا لا توجهها حقيقة التمييز والقمع بل وعي متنامٍ وسط النساء اللواتي على الرغم من تفرّقهن، فإنّ لديهن قضية مشتركة. وعلى هذا الأساس يخلق معنى للوعي السياسي الجماعي، في معارضة الاتجاهات الراسخة وسط النساء والرجال فيما يتعلّق بالحقوق والاستحقاقات. ومثلما بيّنت الأمثلة من المغرب وإيران، يشكّل هذا نضالاً طويلاً، يخوض معركته أفراد وهيئات جماعية في مواقع كثيرة تسيطر فيها السلطة المراعية للنوع الاجتماعي. في جميع ساحات المقاومة هذه، كان التحدي في إقناع النساء والرجال بأنّ الأشياء يمكن أن تكون على نحو مختلف عمّا هي عليه الآن، وأنّ الانتقاص من حقوق بعضهم يمكن أن ينتقص من حقوق الجميع.

هكذا وفي هذه الصلة يمكن لأشكال المقاومة الرمزية والفنّية والروائية والتخيلية أن تمارس مثل هذه السلطة ضد نظام مقبول لكنه ظالم. وغالباً ما اجتمعت صعوبة قياس تأثيرها بأي معنى إيجابي، ومشكلات ربط إنتاجها بالتحوّلات البارزة والدراماتيكية، وفي بعض الأحيان، مزاعم الفنانين المنفوخة، اجتمعت معاً لتولد شكوكاً في هذا العالم من النشاط. ومع ذلك تتجذّر هنا فكرة واقع مختلف، ترتيب بديل للأمور. وهذا ما يمكن أن يشكل قوة هائلة بطريقتين متميزتين. **الأولى**، أيّاً كان الوسيط، يمكن للتعبير الفنّي

أن يمنح الناس لغة تسجّل معنى لهم ـ بوصفهم مجتمعاً، مواطنين، طبقة أو جماعة للنوع الاجتماعي ـ يعبّر عن مصالحهم وهمومهم. **الثانية**، أنّه ـ أي التعبير الفنّي ـ قد يقود الناس، عبر الدراما والصدمة والمحاكاة الساخرة وجميع الأساليب المختلفة للمشاركة الفنّية والروائية إلى إعادة النظر في القصص المقبولة عن السلطة والاستفهام عن طاعتهم المعتادة. وهذا لا يحدث إلا في لحظة وهّاجة؛ مذهلة وملهمة مثلما يمكن للفن أن يحدثه. الأهم أنّها تضع أسس الطرائق المختلفة من النظر إلى السلطة، والإعداد من خلال الرواية والمخيلة للمقاومة التي قد تتحقّق مادياً في المستقبل لترجّ أركان نظام الانصياع. وفي تركيبة تشمل تطورات أخرى تشجع هي الأخرى على التحدي، يمكنها تلخيص ما يدور النضال حوله، ومن ثم تمثل فهماً بديلاً للسلطة.

وهذا ما يعدّ مفتاحاً لأهمّيتها في سياسة المقاومة. فالرواية والمخيلة الفنّية لا تنطوي على تأثير مساعد فحسب، بل لديها أيضاً القوة، وتحديداً من خلال القدرة على «إخراج الناس من أنفسهم» وتخيّل السلطة على نحو مختلف، لتشجيع الناس على التفكير حول السلطة خارج التصنيفات التي يستخدمها النظام القائم. وهذا ما يمكن أن يكون غاية في الأهمية في فتح مجال قد يساعد في منع المقاومة من أن تصبح مشابهة كثيراً للسلطة التي هي بالفعل متشابكة معها بصورة وثيقة إلى درجة أنها ينتهي بها الحال إلى إعادة إنتاج كثير من أكثر ملامحها القمعية. ظلت مثل هذه النتيجة شائعة الحدوث بما يكفي في تاريخ الشرق الأوسط ومناطق غيرها. وقد ظلت ملمحاً خاصاً مميزاً في أعقاب المقاومة المسلحة الناجحة.

في هذا السياق يمكن لسريّة التنظيم، وعادات القيادة وممارسة العنف أن تؤدي إلى محصّلات تعدّ تسلطية وإقصائية بالدرجة نفسها التي كان يتمتع بها النظام المنحل، أياً كانت الآمال الأولى. في مثل هذه الظروف، قد تخدم الصلة الوثيقة مع أساليب السلطة القائمة، المشاهَد في حركة المقاومة الناجحة، في تشكيل الحركة نفسها، والتأثير في أولوياتها وكذلك طرق عملها. وبالمثل، إن صراحة سلطة العنف تستطيع أن تجعل الكلام الباقي كله فائضاً لا حاجة إليه، مثلما أشار فاضل الجمالي رئيس الوزراء العراقي الأسبق، في محاكمته أمام «محكمة الشعب» عام ١٩٥٨. فباستشهاده

ببيت للشاعر العباسي أبي تمام من القرن التاسع الميلادي:

«السيفُ أصدقُ أنباءً من الكُتُبِ   في حدِّه الحدُّ بينَ الجَدِّ واللعبِ»

كان الجمالي يتنبأ تنبؤاً دقيقاً بلعنة الثورة العراقية وما ستكون عليه، حينما أصبح الجيش الأداة الرئيسة للسلطة[٧].

لقد تسببت حدة الأحداث وسرعتها في الشرق الأوسط عام ٢٠١١ في أن يفكّر المشاركون والمراقبون سواء بسواء في مخاطر النجاح الموروثة. ففي أعقاب الإطاحة بالرئيس، وتفكيك النظام أو كسب تنازل من السلطة، من الأهمية التفكير في العواقب، والمسارات التي يجب الابتعاد عنها والخيارات المتوافرة. وفي هذا الصدد، كان هناك ميل مع كثير من التغطية إلى التأرجح بين الأمل واليأس: الأمل في أن تخلق المقاومة بداية جديدة، تقود إلى توزيع مختلف وأكثر إنسانية للسلطة؛ واليأس من أن تقتصر الانتصارات الظاهرة للمقاومة على خلع جزء صغير فحسب من أصحاب النفوذ، تاركة عادات السلطة كما هي، وهو ما يقود المنتصرين إلى الانخراط في نظام لا يختلف اختلافاً جوهرياً عن سلفه. يدعم هذا بلا شكّ اتجاهات عامة تميل، من ناحية، إلى إضفاء الرومانسية على المقاومة، أينما وكيفما أعلنت عن نفسها، وكذلك أولئك من يرون أي شكل من أشكال المقاومة عاجزاً عن تفادي المنطق الصعب في سلطة الدولة الجبرية التي يمكن أن يجلبه النجاح تحت سيطرتها.

وغالباً ما تكون المحصّلات بطبيعة الحال غير مؤكّدة، ولكن في فهم حركة المقاومة، التي تختلف عن مجرّد المعارضة أو النقد اللذين يحتمل أن تكون عليهما، على الأقل، فاتحة الطريق لمجالات مختلفة من السلطة والطرائق الجديدة لتخيّل السلطة. لهذا السبب يمكن للروايات الجديدة وأشكال التعبير والانطلاقات التخيلية أن تؤدي مثل هذا الدور الرئيس. وليست المسألة في أنها لا تستطيع تحصين الناس ضد ثنائيات السلطة القسرية. ولكنها، مع ذلك، تستطيع أن تجعل الناس يفكّرون في السلطة

(٧) Charles Tripp, ""In the name of the people": the people's court and the Iraqi revolution (1958-1960)", in Julia C. Strauss and Donal Cruise O'Brien (eds.), *Staging politics: power and performance in Aisa and Africa* (London, 2007) p. 39.

على نحو مختلف وفي الوقت نفسه يعملون بوظيفة التذكير بالرؤى البديلة التي أنارت طريق المقاومة وولدتها من حال المبتدأ. وسواء كان من خلال الخيال، أو سرد التاريخ أو التمثيل الفنّي، فإنّ فنّ المقاومة يمكن أن يثير المخيلة حول نظام خالٍ من إقصاءات النظام القديم واحتواءاته. وهو في ذلك، يمكن أن يسهم في سبيل مقاومة قد تعكس السلطة وتتبعها بعناد، ولكنها ستقصّر في محاكاتها، لأنه من هنا، في عالم الإمكان الخيالي سيظهر استقلال المقاومة عن النظام القائم.

أما عن كيفية حدوث هذا واحتمال حدوثه من عدمه في موقف ما، فيعتمد، مثلما الحال دائماً، على احتمال الخيارات الإنسانية، العملية منها والأخلاقية. وكما هو الحال في جميع السياسات، كذلك في سياسة المقاومة، تؤدي الفرصة والمصادفة والخيارات الإنسانية دورها. وهو ما يمكن أن يحوّل مشروع المقاومة إلى ترتيب بديل للسلطة أو تخضعه لأساليب النظام المحلول لأسباب مختلفة، من بينها الهوس بالنظام، والطموح الشخصي، بأن يكون الأول بينهم. حتّى في تلك الحالات التي تحبط فيها توقّعات المقاومة الناشطة، فإنّه يمكن التجربة سياسة النضال وقصصها وذاكرتها التاريخية أن ترسي قواعد دورة المقاومة. وهو ما لا تستحيل في النهاية مكافحته بل قد يوفّر ذخيرة المقاومة لأجيال جديدة من التحدّي، تغذّيها الذكريات التي ترفض وتقوّض الهيمنة الخيالية للنظام السياسي القائم.

أمّا عما إذا كان الطريق المتّخذ بديلاً حقيقيّاً من عدمه فهي مسألة تتوقّف على الخيارات الأخلاقية المتضمّنة في جميع الفعّاليات الإنسانية. فلا يفترض أن نضفي رومانسية على المقاومة ولا أن نوحي بتشاؤم من عدم قدرتها مطلقاً على التخلّص من السلطة نفسها التي أثارت وجودها. وقد يكون المثال على مثل هذه المجموعة من الخيارات، بعواقب مختلفة اختلافاً دالاً، في التناقض بين استجابات الناجين المختلفين من الهولوكوست للخبرات المريعة التي مرّوا بها. فشخص مثل بريمو ليفي (Primo Levi)، على سبيل المثال، رأى أن عبء الشهادة على هذه الأحداث واجب رئيس لمن نجوا: «نحن، الناجين، لسنا الشهود الحقيقيين ... نحن من بمراوغتهم أو قدراتهم أو حظهم السعيد لم نلمس القاع. أمّا من فعلوا ... فلم يرجعوا ليحكوا ما حدث، أو رجعوا صامتين، ولكنّهم ... الغرقى، الشهادات

الكاملة . . . نحن نتحدّث بدلاً منهم بالتفويض . . . ولا يمكنني القول إذا كنّا قد فعلنا هذا أو ذاك، بسبب التزام أخلاقي ما نحو من تمّ إسكاتهم، أو بالأحرى بغية تحرير أنفسنا من ذاكرتهم؛ المؤكد أنّنا نفعل ذلك بسبب دافع قوي ومستمر»[٨]، أمّا في نظر آخرين، مثل من ألقوا بأنفسهم في معركة تأسيس إسرائيل عام ١٩٤٨، فقد كان ينظر إلى الحرب بوصفها «انتقاماً من إعادة الميلاد»[٩]. كلاهما مرّ بخبرة معاناة لا يمكن تخيّلها وانعدام إنسانية الهولوكوست، ولكن الوسائل التي اختاروها لمقاومة إبادة مجتمعاتهم وذاكرتهم لا يمكن أن تكون أكثر اختلافاً من هذا.

لذا، يتشكل مسار المقاومة، أيّاً كانت أصوله، بفعل قرارات من يلتزمون بها؛ إذ يكمن في قلبها الاتهام بأنّ النظام القائم قمعي وظالم أصلاً وأساساً. وبانبثاقها عن مصدر قد يؤدّي إلى أعمال أثارتها السلطة المهيمنة، فإنّها لا محالة ستكون مدينة بالفضل لتلك السلطة. على العكس تماماً، فإنّها تقوم على ذخيرة من الإمكانات المعيارية والروائية التي لا تدين بشيء إلى الهيمنة التخيلية للنظام القائم وتقف معارضة له. وهذا ما يساعد في جعلها شديدة البأس بوصفها إلهاماً للآخرين بأن يعيدوا تقييم موقفهم، وأن يبدؤوا في رؤية السلطة في ضوء جديد من دون تملّق، مجرّدة من سلطتها العرفية. في هذه الظروف، يمكن أن تختزل السلطة ومعركة الحفاظ إلى أقسى وسائلها القسرية. ويمكن للمقاومة، بعد أن تلبس ثوب السلطة، رمزيّاً وتنظيميّاً أن تلتزم بأن تظهر نفسها على ما هي عليه.

وهذا بالطبع بعيد عن أن يكون ضماناً للنجاح. على العكس، يمكن للعنف أن يصبح مقنعاً بلا كللٍ حتّى في غياب سلطة معترف بها. ويمكن

---

(٨) Primo Levi, *The drowned and the saved* (tr. P. Bailey) (London, 1988) pp. 65-66.

(٩) مثلما ذكر فيليب روث (Philip Roth) عن بريمو ليفي، كانت حياته وعمله بعد التحرّر من معسكر أوشفيتز للاعتقال والإبادة هي «استجابته المتحضّرة بعمق وروحانية لمن فعلوا كلّ ما في وسعهم لقطع كل صلة باقية له واقتلاعه هو وأمثاله من التاريخ».

Philip Roth, *London Review of Books* 8/18, 23 October 1986, p. 17; Prof Hanna Yablonka, interview with *Haaretz*, 8 May 2011, <http://www.haaretz.com/print-edition/features/identifiying-the-unkown-soldiers-from-independence-war-1.360437>; see also her article, "Holocaust survivors in the Israeli army during the 1948 war: documents and memory", *Israel Affairs* 12/3 (2006) pp. 462-483.

أيضاً أن يستمرّ على مدى عقود بطريقة تقنع الناس بحكمة الانصياع والتوافق، وفي هذا يمكنه توليد منطق لتبرير التعاون. ومن هنا تظهر جوانب مختلفة عارضة في خبرة سياسة المقاومة لتؤدي دورها: زيف من في السلطة وانعدام رحمتهم؛ أخلاقيّات من يقاومون وكفاءتهم؛ طبيعة الموارد؛ سواء المادية أو الرمزية، التي تحت تصرّف الطرفين؛ وحسابات المعاناة الإنسانية؛ وآثار الوحشية المعبّرة ـ كلّ هذا يمكن أن يشكّل المحصّلة في أيّ نضال في أيّ لحظة في التاريخ بمكان ما.

ومع ذلك، ومع عدم اليقين ممّا يمكن أن تكون عليه النتائج، فإنّ حقيقة المقاومة تدعم الطبيعة المستمرة للسياسة النزاعية. وقد يدفع بعضهم بوجود هذا في قلب السياسة في كلّ مكان، أياً كان نظام السلطة أو المكان أو العصر المعني. وفي الشرق الأوسط، مثلما بيّنت دراسات الحالة، فإنّ الفرض المستمرّ لأشكال الحكم، والمحافظة عليها، على شعوب المنطقة من سلطات خارجية ونخب محلّية خفض من قيمة المعارضة ووصمها. وحقيقة الأمر، قد يدفع المرء بأن تعريف المنطقة في حدّ ذاته كان مهمّة نفّذت من طرف واحد، منتفعاً بالانشغالات الاستراتيجية لدى الآخرين، بعيداً عن من يقطنون البلدان المختلفة التي سمّيت بهذا الاسم. وهي شهادة على صمود الروح البشرية والإمكانات المعارضة للمقاومة إلى حدّ أنّ المصنّفين بأنّهم «شرق أوسطيّين» قد استخدموا النعت هذا لتأكيد هويتهم كفاعلين في تشكيل مصيرهم. وفي جميع أنحاء المنطقة، لم تكن السلطات الأجنبية فقط بل المتواطئون معها من النخب هم من واجهوا مواطنين متمردين طالبوا بمساءلتهم.

لقد أظهر مواطنو البلدان المحتشدون من المغرب إلى الخليج شكوكهم في مزاعم السلطة وغضبهم من إنكار حقوقهم. وفي هذا كانوا متصلين اتصالاً وثيقاً، فيما يتعلق بالأهداف والوسائل والأساليب، بحركات من الاحتجاج الاجتماعي والسياسي على مستوى العالم. وهذا ما بيّن في بلدانهم العزيمة والتحدّي الذي كان جزءاً من نموذج للمقاومة العالمية. فقصص الطمأنينة والرضى التي روّجتها السلطة القائمة والمصالح الراسخة عن نفسها حول السلبية «الاستثنائية» والتفجّرات «المتزمّتة» العارضة لشعوب المنطقة تحطمت، وفي المقابل، رأينا كيف أن تنظيم السلطة نفسها، وعبر

الممارسات الإقصائية وفي الغالب القمعية من الدولة الأمة، وعبر اقتصاد متعولم تسبّب في تباين المنافع، والمصادرة الطبقية للموارد العامة، قد ولدت مقاومة تشترك في أمور كثيرة مع حركات شبيهة في أوروبا وآسيا وأفريقيا والأمريكتين. وذلك بالطبع مع اختلاف التفاصيل، وأيضاً المسارات نحو الهدف، ولكن الدافع الأساس لتأكيد طريقة مستقلة من الوجود كانت دائماً في جذور كثير من المقاومة في الشرق الأوسط، مثلما هي في أماكن أخرى، متنوّعة وفي الغالب مصارعة مثلما قد يكون كثير من هذه البيئات. وتعدّدية السياسات وروح التحدّي هو ما تردّد عبر الإقليم، فارضاً إعادة حسابات استراتيجية من الأنظمة المحلّية والسلطات الخارجية. وأغنية ٢٠١١ «إزاي» لمحمّد منير، يخاطب حبيبته مصر، وتسجّل هذه الروح «وحياتك لافضل أغير فيكِ لحد ما ترضي عليَّ»(١٠).

(١٠) Elizabeth Blair, "Music of the Egyptian revolution", 9 August 2011, <http://stealthishijab.com/2011/08/09/music-of-the-egyptian-revolution/> [accessed 30 August 2011].

المراجع

Introduction

Asprey, Robert B., *War in the shadows: the guerrilla in history* (London, 1976).

Bayat, Asef, *Life as politics: how ordinary people change the Middle East* (Stanford), CA, 2010.

Beinin, joel, and Frédéric Vairel (eds.), *Social movements, mobilization, and contestation in the Middle East and North Africa* (Stanford, CA, 2011).

Bourdieu, Pierre, *Acts of resistance - against the new myths of our time* (Cambridge, 1998).

Chalcraft, John, and Yaseen Nourani (eds.), *Counterhegemony in the colony and the postcolony* (Basingstoke, England, 2007).

Crooke, Alistair, *Resistance: the essence of the Islamist revolution* (London, 2009).

Darnton, Robert, *The great cat massacre and other episodes in French cultural history* (New York, 1985).

Forgacs, David (ed.), *The Antonio Gramsci reader-selected writings 1916-1935* (New York, 2000).

Foucault, Michel, *Power/knowledge: selected interviews and other writings 1972-1977* (tr. and ed. Colin Gordon) (Brighton, England, 1980).

________, *Histoire de la sexualité,* Vol I, *La volonté de savoir* (Paris, 1976) (English translation by Robert Hurley, *The history of sexuality* Vol I [London, 1981).

Gills, Barry K. (ed.), *Globalization and the politics of resistance* (Basingstoke, England, 2000).

Goldman, Emma, *Anarchism and other essays* (Minneapolis, MN, 2005).

Harb, Mona, *Le Hezbollah a Beyrouth (1985-2005): de la banlieu à la ville* (Beirut, Lebanon, 2010).

Hollander, Jocelyn A., and Rachel L. Einwohner, "conceptualizing resistance", *Sociological Forum* 19/4 (2004) pp. 533-554.

Karatzogianni, Athina, and Andrew Robinson, *Power, resistance and conflict in the contemporary world* (London, 2008).

Lukcs, Georg, *History and class consciousness* (Cambridge, MA, 1999).

Miller, Daniel, Michael Rowlands, and Chris Tilley, *Domination and resistance* (London, 1989).

Mitchell, Timothy, "Everyday Metaphors of Power", *Theory and Society* 19/5 (1990) pp. 545-577.

Mutran, Khalil, *Diwan al-Khalil* (Beirut, Lebanon, 1967) 3 Volumes.

O'Brien, Kevin J., "Rightful resistance", *World Politics* 49/1 (1996) pp. 31-55.

Pickett, Brent L., "Foucault and the politics of resistance", *Polity* 28/4 (1996) pp. 445-466.

Polet, François (ed.), *The state of resistance: popular struggles in the global south* (London, 2007).

Scott, James C., *Weapons of the weak: everyday forms of peasant resistance* (New Haven, CT, 1987).

________, *Domination and the arts of resistance: hidden transcripts* (New Haven, CT, 1990).

Selbin, Eric, *Revolution, rebellion, resistance* (London, 2010).

Thompson, Kevin, "Forms of resistance: Foucault on tactical reversal and self Formation", *Continental Philosophy Review* 36/2 (2003) pp. 113-138.

Wedeen, Lisa, *Ambiguities of domination -politics, rhetoric, and symbols in contemporary Syria* (Chicago, 1999).

Woodcock, George, *Anarchism* (Harmondsworth, England, 1971).

Chapter 1

Abbas, Ferhat, *Autopsie d'une guerre: l'aurore* (Paris, 1980).

Abd Allah, Umar, *The Islamic struggle in Syria* (Berkeley, CA, 1983).

Ageron, Charles-Robert, *Modern Algeria: a history from 1830 to the present* (London, 1991).

Amnesty International, *Israel/Gaza- Operation 'Cast Lead': 22 days of death and destruction* (London, 2009).

________, *New order, same abuses - unlawful detentions and torture in Iraq* (London, 2010).

Bar, Neta, and Eyal Ben-Ari, "Israeli snipers in the al-Aqsa intifada: killing, humanity and lived experience", *Third World Quarterly* 26/1 (2005) pp. 133-152.

Betts, Richard K., "The soft underbelly of American primacy: tactical advantages of terror", *Political Science Quarterly* 117/1 (2002) pp. 19-36.

Bloom, Mia, *Dying to kill- the allure of suicide terror* (New York, 2007).

Brower, Benjamin C., *A desert named peace- the violence of France's empire in the Algerian Sahara 1844-1902* (New York, 2009).

Bulloch, John, and Harvey Morris, *No friends but the mountains* (London, 1992).

Chaliand, Gerard, *The Palestinian resistance* (London, 1972).

Chandrasekaran, Rajiv, *Imperial life in the emerald city: inside Iraq's green zone* (New York, 2006).

Clancy-Smith, Julia, *Rebel and saint: Muslim notables, popular protest, colonial encounters- Algeria and Tunisia* (Berkeley, CA, 1994).

Cockburn, Patrick, *The occupation: war and resistance in Iraq* (London, 2006).

________, *Muqtada al-Sadr and the fall of Iraq* (London, 2008).

Cook, Michael, *Commanding the right and forbidding the wrong in Islamic thought* (Cambridge, 2000).

Cordesman, Anthony H., *Iraq's insurgency and the road to civil conflict* (Washington, DC, 2007).

Crenshaw, Martha, "The causes of terrorism", *Comparative Politics* 13/4 (1981) pp. 379-399.

Etherington, Mark, *Revolt on the Tigris: the al-Sadr uprising and the governing of Iraq* (Ithaca, NY, 2005).

Fanon, Frantz, *The wretched of the earth* (London, 2001).

Gambetta, Diego (ed.), *Making sense of suicide missions* (Oxford, 2005).

Ghandour, Zeina B., *A discourse on domination* (London, 2010).

Gibson, Nigel C., *Fanon: the postcolonial imagination* (Cambridge, 2003).

Hannoum, Abdelmajid, *Violent modernity: France in Algeria* (Cambridge, MA, 2010).

Harb, Zahera, *Channels of resistance in Lebanon: liberation propaganda, Hezbullah and the media* (London, 2011).

Hashim, Ahmed S., *Insurgency and counter-insurgency in Iraq* (London, 2006).

Hasso, Frances, "Discursive and political deployments by/of the 2002. Palestinian women suicide bombers/martyrs", *Feminist Review* 81 (2005) pp. 23-51.

Heiberg, Marianne, Brendan O'Leary, and John Tirman (eds.), *Terror, insurgency and the state* (Philadelphia, PA, 2007).

Herring, Eric, and Glen Rangwala, *Iraq in fragments* (London, 2006).

Hirst, David, *The gun and the olive branch* (London, 1977).

________, *Beware of small states: Lebanon, battleground of the Middle East* (London, 2010).

Hoffman, Bruce, *Inside terrorism* (New York, 2006).

Hughes, Matthew, "The banality of brutality: British armed forces and the repression of the Arab Revolt in Palestine, 1936-39", *English Historical Review* 124 (2009) 313-354.

________, "From law and order to pacification: Britain's suppression of the Arab revolt in Palestine, 1936-39", *Journal of Palestine Studies* 39/2 (2010) pp. 1-17.

Human Rights Watch/Middle East, *Iraq's crime of genocide: the Anfal campaign against the Kurds* (New Haven, CT, 1995).

Kadi, Leila, *Basic political documents of the armed Palestinian resistance movement* (Beirut, Lebanon, 1969).

Kalyvas, Stathis, "The ontology of "political violence": action and identity in civil wars", *Perspectives on Politics* 1/3 (2003) pp. 475-494.

Khader, Bishara, and Nairn Khader (tr. and eds.), *Textes de la revolution palestinienne* 1968/74 (Paris, 1975).

Khalidi, Rashid, "The Palestinians and 1948: the underlying causes of failure," in Eugene Rogan and Avi Shlaim (eds.), *The war for Palestine* (Cambridge, 2007).

Khalidi, Walid (ed.), *From haven to conquest: readings in Zionism and the Palestine problem until 1948* (Washington, DC, 1971).

Klein, Menachem, *The Jerusalem problem: the struggle for permanent status* (Gainesville, FL, 2003).

Lia, Brynjar, *Architect of the global jihad: life of al-Qaida strategist Abu Mus'ab al-Suri* (London, 2007).

Mayer, Thomas, "The Islamic opposition in Syria, 1961-1982", *Orient* 4 (1983) pp. 589-609.

McDougall, James, "Savage wars? Codes of violence in Algeria, 1830s-1990s", *Third World Quarterly* 26/1 (2005) pp. 117-131.

Metzler, Jacob, *The divided economy of mandatory Palestine* (Cambridge, 1998).

Milton-Edwards, Beverley, and Stephen Farrell, *Hamas* (Cambridge, 2010).

Napoleoni, Loretta, *Insurgent lraq: Al Zarqawi and the new generation* (London, 2005).

Naylor, Philip C., *France and Algeria: a history of decolonization and transformation* (Gainesville, FL, 2000).

Neep, Dan, *Syria insurgent: occupation, space and violence under the French mandate* (Cambridge, 2012).

Packer, George, *The assassins' gate: America in Iraq* (New York, 2006).

Pape, Raben A., *Dying to win - the strategic logic of suicide terrorism* (New York, 2005).

Ricks, Thomas, *The gamble: General David Petraeus and the American military adventure in Iraq 2006-2008* (New York, 2009).

Rosen, Nir, *In the belly of the green bird- the triumph of the martyrs in Iraq* (New York, 2006).

________, *Aftermath* (New York, 2010).

Ruedy, John, *Modern Algeria: the origins and development of a nation* (Bloomington, IN, 2005).

Sayigh, Yezid, *Armed struggle and the search for state: the Palestinian national movement 1949-1993* (Oxford, 1997).

Shlaim, Avi, *Lion of Jordan- the life of King Hussein in war and peace* (London, 2007).

Shultz, Richard H., *Insurgents, terrorists and militias: the warriors of contemporary combat* (New York, 2006).

Stein, Leonard, *The Balfour Declaration* (New York, 1961).

Streatfield, Dominic, *A history of the world since 9/11* (London, 2011).

Todenhöfer, Jürgen, *Why do you kill?* (New York, 2009).

Townshend, Charles, "The defence of Palestine: insurrection and public security, 1936-1939", *The English Historical Review* 103 (1988) 917-949.

Tripp, Charles, *A history of Iraq* (Cambridge, 2007).

Ullman, Harlan K., and James P. Wade et al. *Shock and awe: achieving rapid dominance* (Washington, DC, 1996).

Weinstein, Jeremy M., *Inside rebellion: the politics of insurgent violence* (Cambridge, 2007).

Young, Robert, *Postcolonialism: an historical introduction* (Oxford, 2001).

Chapter 1. Research and Further Reading

Algeria

Abbas, Farhat, *Guerre et révolution d'Algérie* (Paris, 1962).

Ait Ahmed, Hocine, *La guerre et l'après-guerre* (Paris, 1964).

Ben al-Hajj, 'Uthman Sa'di, *Mudhakkirat* (Algiers, Algeria, 2000).

Bu'aziz, Yahya, *Thawrat al-jaza'ir fi al-qarnayn al-tasi' 'ashar wa-l-'ishrin*, Vol. 3, *Min watha'iq jabahat al-tahrir al-watani al-jaza'iriyya 1954-1962* (Wahran, Algeria, 2004).

Centre des Archives d'Outre Mer, Aix-en-Provence, France. References to the relevant series dealing with Algeria from the 19th *to* the mid-20th century can be found in McDougall, James, *History and the culture of nationalism in Algeria* (Cambridge, 2006) pp. 239-240.

Darrar, Anisa Barakat, *Adab al-nidal fi al-jaza'ir min sana 1945 hatta al-istiqlal* (Algiers, Algeria, 1984).

Dusgate, Richard H., *O.A.S.- A report on the origins, formation, organization and operations of the OAS in Algeria, France and Spain 1961-1962* (Cheltenham, England, 2004).

Fanon, Frantz, *L'An V de la révolution algérienne* (Paris, 1959).

Le Front de Libération Nationale, *La plateforme de la révolution algérienne* (n. p., 1956).

________, *La programme de Tripoli* (Tripoli, Libya, 1962).

________, *La Charte d'Alger* (Algiers, Algeria, 1964).

Harbi, Mohammed, *Les archives de la révolution algérienne* (Tunis, Tunisia, 1981).

Harbi, Mohammed, *L'Algrie et son destin* (Paris, 1992).

Kafi, 'Ali, *Mudhakkirat al-ra'is 'Ali Kafi - min munadil al-siyasi ila al-qa'id al-'askari 1946-1962* (Algiers, Algeria, 1999).

Khudayr, ldris, *Al-bahth fi ta'rikh al-jaza'ir al-hadith 1830-1962* (Algiers, Algeria, 2006).

Musée d'Histoire Contemporaine- BDIC, *La France en guerre d'Algérie* (Paris, 1992).

Ouzegane, Amer, *Le meilleur combat* (Paris, 1962).

Sa'idani, al-Tahir, *Mudhakkirat - al-qa'ida al-sharqiyya, qalb al-thawra al-nabid* (Algiers, Algeria, 2001).

Service Historique de l' Armée de Terre, *La guerre d'Algérie par les documents,* Vol. 1, *L'avertissement 1943-1946* (Vincennes, France, 1990).

________, *La guerre d'Algérie par les documents,* Vol. 2, *Les portes de la guerre 1946-1954* (Vincennes, France, 1998).

Palestine

Pre-1948

The National Archives of the United Kingdom (Kew):
Colonial Office records, series:
CO 733 Palestine Original Correspondence
CO 765 Palestine Acts
CO 935 Confidential Print Middle East
War Office records, series:
WO 32; WO 33; WO 191; WO 282.

Al-Kayyali, 'Abd ai-Wahhab, *Watha'iq al-muqawama al-filastiniyya al- 'arabiyya didda al-ihtilal al-britani wa-l-sahiyuni 1918-1939* (Beirut, Lebanon, 1968).

Al-Qawuqji, Fawzi, *Filastin fi mudhakkirat al-Qawuqji 1936-1948* (Beirut, Lebanon, 1975).

Al-Sakakini, Khalil, *Kadha ana ya dunya* (Jerusalem, Israel, 1955).

Qadri, Ahmad, *Mudhakkirati 'an al-thawra al-'arabiyya al-kubra* (Damascus, Syria, 1956).

Sirhan, Nimr, and Mustafa Kabaha, *'Abd al-Rahim al-Hajj Muhammad - al-qa'id al-'am li-thawra 1936-1939* (Ramallah, West Bank, 2000).

Zu'ayter, Akram, *Yawmiyyat: al-haraka al-wataniyya al-filastiniyya 1935-1939* (Beirut, Lebanon, 1980).

Post-1948

Abu Hammam, *Al-muqawama 'askariyyan* (Beirut, Lebanon, 1971).

Al-'Azm, Sadiq Jalal, *Dirasa naqdiyya li-fikr al-muqawama al-filastiniyya* (Beirut, Lebanon, 1973).

Dajani, Ahmad Sidqi, *Min al-muqawama ila al-thawra al-sha'biyya fi Filastin* (Cairo, Egypt, 1969).

Maktab al-Siyasi li-l-Jabha al-Dimuqratiyya li-Tahrir Filastin, *Al-muqawama al-Filastiniyya 1970 fi zill izdiwaj al-sulta* (Damascus, Syria, 2007).

Markaz Dirasat al-Mukhtar al-Islami, *Hamas wa-l-jihad: janiha al-muqawama al-islamiyya fi Filastin al-muhtalla: al-judhur, al-'amaliyyat, al-ib'ad* (Cairo, Egypt, 1993).

Markaz Dirasat al-Sharq al-Awsat, *Mafhum al-irhab wa-haqq al-sha'b al-Filastini fi al-muqawama* (Amman, Jordan, 2003).

Muhsin, Hashim 'Ali, *Intifada hatta al-nasr* (Damascus, Syria, 1983).

Rabitat al-Shaghghila [Workers' League], *Azmat al-muqawama al-Filastiniyya* (Beirut, Lebanon, 1984).

Samarah, 'Adil, *Musahama fi al-irhab: al-irhab tab'a min al-harb al-rasmiyya, wa-tab'a min al-muqawama al-sha'biyya* (Ramallah, West Bank, 2006).

Yasin, 'Abd al-Qadir, *Hamas: harakat al-muqawama al-islamiyya fi Filastin* (Cairo, Egypt, 1990).

Iraq

Post-2003

Ahmad, Rif'at Sayyid, *'Ala madhbah al-ihtilal fi al-'Iraq: dirasa watha'iqiyya fi milaffat, al-lslam, al-muqawama, al-ihtilal* (Cairo, Egypt, 2007).

Al-Baghdadi, Ahmad al-Hasani, *Hakadha takallama Ahmad al-Hasani al-Baghdadi: al-muqawama mustamirra wa-l-ihtilal ila al-zawal washa'buna lan yamut* (Beirut, Lebanon, 2005).

Al-Dulaymi, 'Abd al-Nasir, *Lamahat min al-muqawama al-i'lamiyya al-'Iraqiyya fi muwajaha al-ihtilal Wa-l-dam-qratiyya* (Beirut, Lebanon, 2009).

Kubaysi, Muhammad 'Ayyash Mutalli, *Min fiqh al-muqawama* (Amman, Jordan, 2005).

Islamist Insurgency in Syria

Al-Ikhwan al-Muslimun, Haut commandement de la révolution islamique en Syrie, *Déclaration et programme de la révolution islamique en Syrie* (n. p., 1980).

Rizq, Jabir, *Al-ikhwan al-muslimun wa-l-mu'amara 'ala Suriya* (Cairo, Egypt, 1980).

Kurdish Iraq

Badi, 'Arif Mivan 'Abd al-Rahman, *Al-haraka al-qawmiyya al-kurdiyya Al-taharuriyya fi Kurdistan al-'Iraq* (Dohuk, Iraq, 2005).

'Issa, Hamid Mahmud, *Al-qadiyya al-kurdiyya fi al-'iraq - min al-ihtilal al-britani ila al-ghazw al-amriki 1914-2003* (Cairo, Egypt, 2003).

Kurdish Democratic Party, *Taqyim masirat al-haraka al-thawriyya al-kurdiyya wa-inhiyaraha* (n. p., 1977).

Patriotic Union of Kurdistan, *Hawl al-haraka al-tahririyya li-l-sha'b al-kurdi fi Kurdistan al-'Iraq* (n. p., 1977).

Chapter 2

Abrahamian, Ervand, *Iran between two revolutions* (Princeton, NJ, 1983).

Al Aswany, Alaa, *On the state of Egypt: what caused the revolution* (Edinburgh, Scotland, 2011).

Alexander, Jeffrey C., *Perfomative revolution in Egypt- an essay in cultural power* (London, 2011).

Anderson, Lisa, "Demystifying the Arab Spring: parsing the differences between Tunisia, Egypt, and Libya", *Foreign Affairs* 90/3 (2011) pp. 2-7.

Andrain, Charles F., and David E. Apter, *Political protest and social change: analyzing politics* (New York, 1995).

Ansari, Ali (ed.) with Daniel Berman and Thomas Rintoul, *Preliminary analysis of the voting figures in Iran's 2009 presidential election,* Chatham House and Institute of Iranian Studies, University of St Andrews, 21 June 2009.

________, *Crisis of authority: Iran's 2009 presidential election* (London, 2010).

Azar, George Baramki, *Palestine: a photographic journey* (Berkeley, CA, 1991).

Baramki, Gabi, *Peaceful resistance: building a Palestinian university under occupation* (London, 2010).

Barghouti, Omar, *Boycott, divestment and sanctions* (Chicago, 2011).

Batatu, Hanna, "Iraq's underground Shi'i movements", *MERIP* 12/1 (1982) p. 6.

Bayat, Asef, "The "street" and the politics of dissent in the Arab world", *Middle East Report* 226 (2003) pp. 10-17.

________, *Life as politics: how ordinary people change the Middle East* (Stanford, CA, 2010).

Beinin, Joel, and Frédéric Vairel (eds.), *Social movements, mobilization and contestation in the Middle East and North Africa* (Stanford, CA, 2011).

Dahi, Omar S., "Understanding the political economy of the Arab revolts", *Middle East Report* 259 (2011) pp. 47-53.

Denoeux, Guilain, *Urban unrest in the Middle East: a comparative study of informal networks in Egypt, Iran and Lebanon* (Albany, NY, 1993).

Gelvin, James, *The Israel-Palestine conflict: one hundred years of war* (Cambridge, 2007).

el-Ghobashy, Mona, "The praxis of the Egyptian revolution", *Middle East Report* 258 (2011) pp. 2-13.

Hashemi, Nader, and Danny Postel (eds.), *The people reloaded: the green movement and the struggle for Iran's future* (Brooklyn, NY, 2010).

Hunter, F. Robert, *The Palestinian uprising: a war by other means* (Berkeley, CA, 1993).

Ismail, Salwa, "Authoritarian government, neoliberalism and everyday civilities in Egypt", *Third World Quarterly* 32/5 (2011) pp. 845-862.

________, "Epilogue", *Third World Quarterly* 32/5 (2011) pp. 989-995.

Jabar, Faleh, "Le leviathan et le sacré: le Baas et les chiites", in C. Kutschera (ed.), *Le livre noir de Saddam Hussein* (Paris, 2005).

Johnston, Hank, and John A. Noakes, *Frames of protest: social movements and the framing perspective* (Lanham, MD, 2005).

Kennedy, R. Scott, "The Druze of the Golan: a case of non-violent resistance", *Journal of Palestine Studies* 13/2 (1984) pp. 48-64.

Keshavarzian, Arang, *Bazaar and state in Iran - the politics of the Tehran marketplace* (Cambridge, 2007).

Khamis, Sahar, and Katherine Vaughn, "Cyberactivism in the Egyptian Revolution: how civic engagement and citizen journalism tilted the balance", *Arab Media and Society* 13 (2011) <http://www.arabmediasociety.com>.

King, Mary, *A quiet revolution - the first Palestinian intifada and nonviolent resistance* (New York, 2007).

Kunman, Charles, "The Qum protests and the coming of the Iranian revolution, 1975 and 1978", *Social Science History* 27/3 (2003) pp. 287-325.

Kurzman, Charles, *The unthinkable revolution in Iran* (Cambridge, MA, 2004).

Marzouki, Nadia, "From people to citizens in Tunisia", *Middle East Report* 259 (2011) pp. 16-19.

Milani, Mohsen A., *The making of Iran's Islamic revolution* (Boulder, CO, 1994).

Moaddel, Mansour, *Class, politics and ideology in the Iranian revolution* (New York, 1993).

Osman, Tarek, *Egypt on the brink* (New Haven, CT, 2010).

Peteet, Julie, "Male gender and rituals of resistance in the Palestinian intifada: a cultural politics of violence", *American Ethnologist* 21/1 (1994) pp. 31-49.

Polletta, Francesca, *It was like a fever: storytelling in protest and politics* (Chicago, 2006).

Poulson, Stephen C., *Social movements in twentieth-century Iran: culture, ideology, and mobilizing frameworks* (Lanham, MD, 2005).

Qubain, Fahim I., "Social class and tensions in Bahrain", *The Middle East Journal* 9/3 (Summer 1955) pp. 269-271.

Qumsiyeh, Mazin, *Popular resistance in Palestine - a history of hope and empowerment* (London, 2011).

Randle, Michael, *Civil resistance* (London, 1994).

Roberts, Adam, and Timothy Garton Ash (eds.), *Civil resistance and power politics: the experience of non-violent action from Gandhi to the present* (Oxford, 2009).

Sadiki, Larbi, "Popular Uprisings and Arab Democratization", *International Journal of Middle East Studies* 32/1 (2001) pp. 71-95.

________, *Rethinking Arab democratization: elections without democracy* (Oxford, 2009).

Schock, Kurt, *Unarmed insurrections: people power movements in nondemocracies* (Minneapolis, MN, 2006).

Shami, Seteney (ed.), *Publics, politics and participation: locating the public sphere in the Middle East and North Africa* (New York, 2009).

Sharp, Gene, *The politics of nonviolent action* (Cambridge, MA, 1973-1985) 3 volumes.

Sharp, Gene, "The intifadah and nonviolent struggle", *Journal of Palestine Studies* 19/1 (1989) pp. 3-13.

________, with J. Paulson, *Waging nonviolent struggle: 20th century practice and 21st century potential* (Manchester, NH, 2005).

Sowers, Jeannie, and Chris Toensing (eds.), *The journey to Tahrir- revolution, protest and social change in Egypt* (London, 2012).

Stein, Kenneth, "The intifadah and the 1936-39 uprising: a comparison", *Journal of Palestine Studies* 19/4 (1990) pp. 64-85.

Stork, Joe, *Routine abuse, routine denial: civil rights and the political crisis in Bahrain* (New York, 1997).

Tilly, Charles, *Contentious performances* (Cambridge, 2008).

Volpi, Frédéric, "Framing civility in the Middle East: alternative perspectives on the state and civil society", *Third World Quarterly* 32/5 (2011) pp. 801-806.

Wiktorowicz, Quintan (ed.), *Islamic activism: a social movement theory approach* (Bloomington, IN, 2003).

Workman, W. Thom, *The social origins of the Iran-Iraq war* (Boulder, CO, 1994).

York, Steve, *Bringing down a dictator* [DVD] (York Zimmerman, Washington DC, 2002).

Young, Michael, *The ghosts of Martyrs' Square: an eyewitness account of Lebanon's life struggle* (New York, 2010).

Zunes, Stephen, Lester R. Kurtz, and Sarah Beth Asher (eds.), *Nonviolent social movements: a geographical perspective* (Malden, MA, 1999).

Chapter 2. Research and Further Reading

Iran

International Institute of Social History, Amsterdam, The Netherlands, *Iranian political and social movements collection, 1950-1997.*

Kurzman, Charles, "Historiography of the Iranian revolutionary movement 1977-1979", *Iranian Studies* 28/1-2 (1995) pp. 25-38. See also Charles Kurzman's comprehensive list of mostly Iranian documentary sources in *The unthinkable revolution in Iran* (Cambridge, MA, 2004) pp. 239-242.

The National Archives of the United Kingdom (Kew) Foreign & Commonwealth Office records, series: FCO 8/3183-3190, 3351-3354.

Bahrain

Bahrain Center for Human Rights, <http://www.bahrainrights.org/en>.

Bahrain Youth Society for Human Rights, <http://byshr.org/>.

Hammadah, Rashid, *'Asifa fawq miyah al-khalij- qissat awwal inqilab 'askari fi al-Bahrayn 1981* (London, 1990).

Human Rights Watch - Bahrain web page, <http://www.hrw.org/middle-eastn-africa/bahrain>.

Al-Mahrus, *Karim, Jazira bila watan* (London, 2004).

Mudayris, Falah 'Abd Allah, *Al-haraka wa-l-jama'a al-siyasiyya fi al-Bahrayn 1937 - 2002* (Beirut, Lebanon, 2004).

Palestine

Badil Resource Center for Palestinian Residency and Human Rights, <http://www.badil.org>.

Bil'in village website, <http://www.bilin-village.org>.

Boycott Divestment and Sanctions (BDS) Movement, <http://www.bdsmovement.net/>.

The Electronic Intifada, <http://electronicintifada.net/>.

Hamas: al-maktab al-i'lami, *Watha'iq harakat al-muqawama al-islamiyya* (n. p., 1990).

Ibrahim, Saad al-Din (ed.), *Al-muqawama al-madaniyya fi al-nidal al-siyasi* (Amman, Jordan, 1988).

Institute for Palestine Studies, <http://www.palestine-studies.org/>.

International Solidarity Movement, <http://palsolidarity.org/>.

Egypt

Arabawy (Hossam al-Hamalawy, ed.), <http://www.arabawy.org/>.

Bashir, Muhammad Gamal, *Kitab al-Ultras* (Cairo, Egypt, 2011).

Ghonim, Wael, *Revolution 2.0* (London, 2012).

Mehrez, Samia (ed.), *Translating Egypt's revolution- the language of Tahrir* (Cairo, Egypt, 2012).

Watha'iq al-Tahrir (Tahrir documents), <http://www.tahrirdocuments.org/>.

Chapter 3

Alexander, Anne, "Leadership and collective action in the Egyptian trade Unions", *Work, Employment and Society* 24/2 (2010), pp. 241-259.

Ansari, Hamied, *Egypt, the stalled society* (Albany, NY, 1986).

Arnold, Thomas C., "Rethinking moral economy", *The American Political Science Review* 95/1 (2001), pp. 85-95.

Bayat, Asef, "Populism, liberalization and popular participation: industrial democracy in Egypt", *Economic and Industrial Democracy* 14 (1993) pp. 77-78.

________, "Activism and social development in the Middle East", *International Journal of Middle East Studies* 34/1 (2002) pp. 1-28.

Beinin, joel, "Islam, Marxism and the Shubra al-Khayma textile workers: Muslim Brothers and Communists in the Egyptian trade union movement", in Edmund Burke and Ira Lapidus (eds.), *Islam, politics and social movements* (Berkeley, CA, 1988).

________, "The state, capital and labor in Nasserist Egypt", *International Journal of Middle East Studies* 21/1 (1989) pp. 71-90.

________, *Workers and peasants in the modern Middle East* (Cambridge, 2001).

________, "Egyptian textile workers: from craft artisans facing European competition to proletarians contending with the state", in Lex Heerma van Voss, Els Hiemstra-Kuperus, and Elise van Nederveen Meerkerk (eds.), *The Ashgate companion to the history of textile workers, 1650-2000* (Farnham, England, 2010) pp. 172-197.

________, *The struggle for worker rights in Egypt* (Washington, DC, 2010).

________, "A workers' social movement on the margin of the global neoliberal order, Egypt 2004-2009", in Joel Beinin and Frédéric Vairel (eds.), *Social movements, mobilization, and contestation in the Middle East and North Africa* (Stanford, CA, 2011) pp. 181-201.

________, and Zachary Lockman, *Workers on the Nile* (London, 1988).

Berti, Benedetta, "The economics of counterterrorism: devising a normative regulatory framework for the hawala system", *MIT International Review* (2008).

Binder, Leonard, *In a moment of enthusiasm: political power and the second stratum in Egypt* (Chicago, 1978).

Booth, William J., "On the idea of the moral economy", *The American Political Science Review* 88/3 (1994) pp. 653-667.

Brown, Nathan, *Peasant politics in modern Egypt* (New Haven, CT, 1990).

Burke, Edmund, and Ira Lapidus (eds.), *Islam, politics and social movements* (Berkeley, CA, 1988).

Chalcraft, John, *The striking cabbies of Cairo and other stories: crafts and guilds in Egypt 1863-1914* (Albany, NY, 2004).

Colburn, Forrest D. (ed.), *Everyday forms of peasant resistance* (Armonk, NY, 1989).

Davis, Eric, *Challenging colonialism* (Princeton, NJ, 1983).

El-Mahdi, Rabab, and Philip Marfleet (eds.), *Egypt- the moment of change* (London, 2009).

El Qorchi, Mohammed, *Informal funds transfer systems: an analysis of the informal hawala system* (Washington, DC, 2003).

El Shafei, Omar, *Workers, trade unions and the state in Egypt 1984-1989' Cairo Papers in Social Science, Vol. 18, Monograph 2, Summer 1995* (Cairo, Egypt, 1995).

Enayat, Hamid, *Modern Islamic political thought* (London, 1982).

Goldberg, Ellis, *Tinker, tailor, textile worker: class and politics in Egypt 1930-1952* (Berkeley, CA, 1986).

Hanson, Brad, "The "Westoxication" of Iran: depictions and reactions of Behrangi, al-e Ahmad, and Shariati", *International Journal of Middle East Studies* 15/1 (1983) pp. 1-23.

Hashimoto, Kohei, "Lebanese population movement 1920-1939", in A. Hourani and N. Shehadi (eds.), *The Lebanese in the world: a century of emigration* (London, 1992).

Henry, Clement M., and R. Wilson (eds.), *The politics of Islamic finance* (Edinburgh, Scotland, 2004).

IMF Monetary and Financial Systems Department, *Regulatory frameworks for hawala and other remittance systems* (Washington, DC, 2005).

Kazarian, Elias, *Islamic vs. traditional banking* (Boulder, CO, 1993).

Keddie, Nikki, *Religion and rebellion in Iran- the tobacco protest of 1891-92* (London, 1966).

Kienle, Eberhard, *A grand delusion: democracy and economic reform in Egypt* (London, 2000).

Kuran, Timur, *Islam and Mammon- the economic predicaments of Islamism* (Princeton, NJ, 2004).

Kuran, Timur, "The economic system in contemporary Islamic thought: interpretation and assessment", *International Journal of Middle East Studies* 18/2 (1986) pp. 135-164.

Maimbo, Samuel M., *The money exchange dealers of Kabul: a study of the Hawala system in Afghanistan* (Washington, DC, 2003).

Maurer, Bill, *Mutual Life, Limited: Islamic banking, alternative currencies, lateral reason* (Princeton, NJ, 2005).

Mitchell, Richard, *The society of the Muslim Brothers* (Oxford, 1969).

Mitchell, Timothy, "The invention and reinvention of the Egyptian peasant", *International Journal of Middle East Studies* 22/2 (1990) pp. 129-150.

Nomani, Farhad, and Ali Rahnema, *Islamic economic systems* (London, 1994).

Paul, Jim, "Riots in Morocco", *MERIP Reports* 99 (1981) pp. 30-31.

Polanyi, Karl, *The great transformation* (Boston, MA, 2001).

Pratt, Nicola, *The legacy of the corporatist state: explaining workers' responses to economic liberalisation in Egypt* (Durham, England, 1998).

Pripstein Posusney, Marsha, "Irrational workers: the moral economy of labor protest in Egypt", *World Politics* 46/1 (1993) pp. 83-120.

________, *Labor and the state in Egypt: workers, unions and economic restructuring 1952-1996* (New York, 1997).

Quataert, Donald, *Social disintegration and popular resistance in the Ottoman Empire, 1881-1908: reactions to European economic penetration* (New York, 1983).

Razavy, Maryam, "Hawala", *Crime, Law and Social Change* 44/3 (2005) pp. 277-299.

Rodinson, Maxime, *Islam and capitalism* (London, 1974).

Sadiki, Larbi, "Popular uprisings and Arab democratization", *International Journal of Middle East Studies* 32/1 (2000) pp. 79-85.

Sallam, Hesham, "Striking back at Egyptian workers", *Middle East Report* 259 (2011) pp. 20-25.

Scott, James C., *The moral economy of the peasant- rebellion and subsistence in South East Asia* (New Haven, CT, 1978).

________, *Weapons of the weak: everyday forms of peasant resistance* (New Haven, CT, 1987).

Seddon, David, "Riot and rebellion: political responses to economic crisis in North Africa, Tunisia, Morocco and Sudan", in Berch Berberoglu (ed.), *Power and stability in the Middle East* (London, 1989).

Shari'ati, Ali, *Marxism and other Western fallacies: an Islamic critique* (Berkeley, CA, 1980).

Shehata, Samir, *Shop floor culture and politics in Egypt* (Albany, NY, 2009).

Thompson, Edwina, *Trust is the coin of the realm: lessons from the money men in Afghanistan* (New York, 2011).

Toth, James, "Rural, workers and Egypt's national development", *British Journal of Middle Eastern Studies* 21/1 (1994) pp. 38-56.

Toth, James, "Beating plowshares into swords: the relocation of rural Egyptian workers and their discontent", in Nicholas S. Hopkins and Kirsten Westegaard (eds.), *Directions of change in rural Egypt* (Cairo, Egypt, 1998) pp. 66-87.

Toth, James, *Rural labor movements in Egypt and their impact on the state, 1961-1992* (Gainesville, FL, 1999).

Traugott, Mark, *Repertoires and cycles of collective action* (Durham, NC, 1995).

Tripp, Charles, *Islam and the moral economy - the challenge of capitalism* (Cambridge, 2006).

Van de Bunt, Henk, "The role of hawala bankers in the transfer of proceeds from organized crime", in Dina Siegel and Hans Nelen (eds.), *Organized crime: cultures, markets and policies* (New York, 2008) pp. 113-126.

Vitalis, Robert, *When capitalists collide: business conflict and the end of empire in Egypt* (Berkeley, CA, 1995).

Warde, Ibrahim, *Islamic finance in the global economy* (Edinburgh, Scotland, 2009).

Waterbury, John, and Farhad Kazemi (eds.), *Peasants and politics in the modern Middle East* (Miami, FL, 1991).

Chapter 3. Research and Further Reading

Egyptian Workers

'Adli, Huwayda, *Al-'ummal wa-l-siyasa: al-dawr al-siyasi li-l-haraka al-'ummaliyya fi Misr min 1952-1981* (Cairo, Egypt, 1993).

Markaz al-ard li-huquq al-insan [Land Center for Human Rights (Egypt)], <http://www.lchr-eg.org/>.

Al-markaz al-masri li-l-huquq al-iqtisadiyya wa-l-ijtima'iyya [Egyptian Center for Economic and Social Rights], <http://ecesr.com/>.

MENA Solidarity Network, <http://menasolidaritynetwork.com/>.

Mustafa, Ahmad Muhammad, *Al-idrab wa-l-ighlaq* (Cairo, Egypt, 2009).

Solidarity Center [AFL-CIO] Middle East Resources, <http://www.solidarity-center.org/content. asp?pl=407&sl=407&contentido=863>.

Tadamun [Egypt] <http://tadamonmasr.wordpress.com/>.

Islamic Economic Alternatives

Al-Ahram al-Iqtisadi, *Al-fatawa al-islamiyya fi al-qadaya al-iqtisadiyya* (Cairo, Egypt, 1990).

Harb, Muhammad Tal'at, *'Ilaj Misr al-iqtisadi wa-mashru' bank al-misriyyin aw bank al-umma* (Cairo, Egypt, 2002).

Iqbal, Munawar, *Al-tahaddiyat allati tawajihu al-'amal al-masrafi al-islami* (Jeddah, Saudi Arabia, 1998).

Qanduz, 'Abd al-Karim, *Al-handasa al-maliyya al-islamiyya bayna al-nazariyya* Wa-l-tatbiq (Beirut, Lebanon, 2008).

al-Sadr, Muhammad Baqir, *Iqtisaduna* (Beirut, Lebanon, 1982).

Shudar, Hamzah al-Hajj, *'Alaqat al-bunuk al-islamiyya bi-l-bunuk almarkaziyya: fi zill nuzum al-raqaba al-naqdiyya al-taqlidiyya* (Amman, Jordan, 2009).

Al-Siba'i, Mustafa, *Ishtirakiyyat al-Islam* (Damascus, Syria, 1960).

Chapter 4

Abdulhadi, Rabab, "The Palestinian women's autonomous movement: emergence, dynamics and challenges", *Gender and Society* 12/6 (1998) pp. 649-673.

Agnaou, Fatima, *Gender, literacy, and empowerment in Morocco* (London, 2004).

Ahmadi, Fereshteh, "Islamic feminism in Iran: feminism in a new Islamic context", *Journal of Feminist Studies in Religion* 22/2 (2006) pp. 33-53.

Al-Ali, Nadje, and Nicola Pratt, *What kind of liberation? Women and the occupation of Iraq* (Berkeley, CA, 2009).

Allabadi, Fadwa, "Secular and Islamist women in Palestinian society", *European Journal of Women's Studies* 15/3 (2008) pp. 181-201.

Amayreh, Khalid, *Islamist women's activism in occupied Palestine* (Conflicts Forum Monograph, 2010).

Baker, Alison, *Voices of resistance: oral histories of Moroccan women* (Albany, NY, 1998).

Brand, Laurie, *Women, the state, and political liberalization- Middle Eastern and North African experiences* (New York, 1998).

Buskens, Léon, "Recent debates on family law reform in Morocco: Islamic law as politics in an emerging public sphere", *Islamic Law and Society* 10/1 (2003) pp. 70-131.

Dieste, Josep Lluis Mateo, ""Demonstrating Islam": the conflict of text and the Moudawanna reform in Morocco", *Muslim World* 99 (2009) pp. 134-154.

El Guindi, Fadwa, *Veil: modesty, privacy and resistance* (Oxford, 1999).

Elliott, Carolyn M. (ed.), *Global empowerment of women: responses to globalization and politicized religions* (New York, 2008).

Faier, Elizabeth, "Looking in/acting out: gender, modernity and the (re)production of the Palestinian family", *Political and Legal Anthropology Review* 20/2 (1997) pp. 1-15.

Faqir, Fadia, "Intrafamily femicide in defence of honour: the case of Jordan", *Third World Quarterly* 22/1 (2001) pp. 65-82.

Fisher, Sue, and Kathy Davis (eds.), *Negotiating at the margins: the gendered discourses of power and resistance* (New Brunswick, NJ, 1993).

Fleischman, Ellen, *The nation and its "new women": the Palestinian women's movement 1920-1948* (Berkeley, CA, 2003).

Gerami, Shahin, and Melodye Lehnerer, "Women's agency and household diplomacy: negotiating fundamentalism", *Gender and* Society 15/4 (2001) pp. 556-573.

Glavanis-Grantham, Kathy, "The women's movement, feminism and the national struggle in Palestine - unresolved contradictions", in Haleh Afshar (ed.), *Women and politics in the third world* (London, 1996) pp. 171-185.

Gunning, Jeroen, *Hamas in politics: democracy, religion, violence* (London, 2009).

Haj, Samira, "Palestinian women and patriarchal relations", *Signs: Journal of Women in Culture and Society* 17/4 (1992) pp. 761-778.

Halper, Louise, "Law and women's agency in post-revolutionary Iran", *Harvard Journal of Law and Gender* 28/1 (2005) pp. 85-142.

Harrak, Fatima, "The history and significance of the new Moroccan Family Code", Working Paper 09-002 March 2009, Institute for the Study of Islamic Thought in Africa, Buffett Centre, Northwestern University.

Hasse, Frances S., "The "Women's Front": nationalism, feminism and modernity in Palestine", *Gender and Society* 12/4 (1998) pp. 441-465.

_______, "Discursive and political deployments by/of the 2002 Palestinian women suicide bombers/martyrs", *Feminist Review* 81 Bodily Interventions (2005) pp. 23-51.

Hasso, Frances S., *Resistance, repression, and gender politics in occupied Palestine and Jordan* (Syracuse, NY, 2005).

Herrera, Linda, "Downveiling: gender and the contest over culture in Cairo", *Middle East Report* 219 (2001), pp. 16-19.

Holt, Maria, "Palestinian women and the intifada - an exploration of images and realities", in Haleh Afshar (ed.), *Women and politics in the third world* (London, 1996) pp. 186-203.

Human Rights Watch, *At a crossroads: human rights in Iraq eight years after the US led invasion* (New York, 2011).

Husain, Sarah, *Voices of resistance: Muslim women on war, faith and sexuality* (Emeryville, CA, 2006).

Ismail, Salwa, *Political life in Cairo's new quarters: encountering the everyday state* (Minneapolis, MN, 2006).

Jad, Islah, "Between religion and secularism: Islamist women of Hamas", in Fereshteh Nouraie-Simone (ed.), *On shifting ground: Muslim women in the global era* (New York, 2005) pp. 174-204.

Joseph, Souad, "Women and politics in the Middle East", *MERIP Middle East Report* 138, Women and Politics in the Middle East (1986) pp. 3-7.

Kandiyoti, Deniz, "Bargaining with patriarchy", *Gender and Society* 2/3 (1988) pp. 274-290.

_______, "Gender, power and contestation - rethinking bargaining with patriarchy", in Cecile Jackson and Ruth Pearson (eds.), *Feminist visions of development* (London, 1998) pp. 135-154.

Kapchan, Deborah, *Gender on the market: Moroccan women and the revoicing of tradition* (Philadelphia, PA, 1996).

Khaled, Leila, *My people shall live- autobiography of a revolutionary by Leila Khaled as told to George Hajjar* (Toronto, Canada, 1975).

Khalidi, Rashid, *Palestinian identity: the construction of modern national consciousness* (New York, 1997).

Khalili, Laleh, *Heroes and martyrs of Palestine* (Cambridge, 2007).

Macleod, Arlene E., *Accommodating protest: working women, the new veiling and change in Cairo* (New York, 1991).

Maddy-Weitzman, Bruce, "Women,Islam and the Moroccan State: the struggle over the Personal Status Law", *Middle East Journal* 59/3 (2005) pp. 393-410.

Maghraoui, Abdeslam, "Political authority in crisis: Mohammed VI's Morocco", *Middle East Report* 218 (2oor) pp. 12-17.

Mernissi, Fatima, *Beyond the veil: male-female dynamics in modern Muslim society* (London, 1985).

________, *Doing daily battle: interviews with Moroccan women* (London, 1988).

Milton-Edwards, Beverley, *Islamic politics in Palestine* (London, 1996).

Mir-Hosseini, Ziba, "Women and politics in post-Khomeini Iran: divorce, veiling and emerging feminist voices", in Haleh Afshar (ed.), *Women and politics in the third world* (London, 1996) pp. 145-173.

________, "The conservative-reformist conflict over women's rights in Iran", *International Journal of Politics, Culture and Society* 16/1 (2002) pp. 37-53.

________, "How the door of ijtihad was opened and closed: a comparative analysis of recent family law reforms in Iran and Morocco", *Washington and Lee Law Review* 64/4 (2007) pp. 1499-1511.

Mitchell, Timothy, "Everyday metaphors of power", *Theory and Society* 19/5 (1990) pp. 545-559.

Moghadam, Valentine, *Modernizing women: gender and social change in the Middle East* (Boulder, CO, 2003).

________, (ed.), *From patriarchy to empowerment: women's participation, movements, and rights in the Middle East, North Africa, and South Asia* (Syracuse, NY, 2007).

Mohan, Raijeswari, "Loving Palestine: nationalist activism and feminist agency in Leila Khaled's subversive bodily acts", *Interventions* 1/1 (1998) pp. 52-80.

al-Nowaihi, Magda M. "Resisting silence in Arab women's autobiographies", *International Journal of Middle East Studies* 33/4 (2001) pp. 477-502.

Othman, Norani (ed.), *Muslim women and the challenge of Islamic extremism* (Petaling Jaya, Selangor, Malaysia, 2005).

Peteet, Julie, *Gender in crisis: women and the Palestinian resistance movement* (New York, 1991).

Rubenberg, Cheryl A., *Palestinian women: patriarchy and resistance on the West Bank* (Boulder, CO, 2001).

Sabbagh, Suha (ed.), *Arab women- between defiance and restraint* (New York, 1996).

Salih, Ruba, *Gender in transnationalism: home, longing and belonging among Moroccan migrant women* (London, 2003).

Sasson-Levy, Orna, and Tamar Rapoport, "Body, gender, and knowledge in protest movements: the Israeli case", *Gender and Society* 17/3 (2003) pp. 379-403.

Shaaban, Bouthaina, *Both right and left handed, Arab women talk about their lives* (London, 1991).

Shalhoub-Kervorkian, Nadera, "Re-examining femicide: breaking the silence and crossing "scientific" borders", *Signs: Journal of Women in Culture and Society* 28/2 (2002) pp. 581-608.

Sharoni, Simona, "The myth of gender equality and the limits of women's political dissent in Israel", *Middle East Report* 207 (1998) pp. 24-28.

Sherkat, Shahla, *Zanân: le journal de l'autre Iran* (Paris, 2010).

Skalli, Loubna, "Women and poverty in Morocco: the many faces of social exclusion", *Feminist Review* 69 (2001) pp. 73-89.

Strum, Philippa, "West Bank women and the intifada: revolution within the Revolution", in Suha Sabbagh (ed.), *Palestinian women of Gaza and the West Bank* (Bloomington, IN, 1998) pp. 63-77.

Tillion, Germaine, *The republic of cousins: women's oppression in Mediterranean society* (London, 1983).

Yeganeh, Nahid, "Women, nationalism and Islam in contemporary political discourse in Iran", *Feminist Review* 44 (1993) pp. 3-18.

Chapter 4. Research and Further Reading

'Adnani, Samirah, *Thawra hadi'a min mudawwanat al-ahwal al-shakhsiyya ila mudawwanat al-usra: majmu'a min al-ikhtisasin* (Rabat, Morocco, 2004).

Dizeyi, Shahbal Ma'ruf, *Al-'unf didda al-mar'a bayna al-nazariyya wa-l-tatbiq* (Irbil, Iraq, 2007).

Kurdish Women's Rights Watch, <http://www.kwrw.org/>.

Palestinian Women's Research and Documentation Center, <http://www.pwrdc.ps/>.

La Revue Marocaine d'Administration Locale et de Développement, *Le Nouveau Code de la Famille: avec les textes d'application/al-Mudawwanah jadidah li-l-usrah* (Rabat, Morocco, 2006).

Wizarat al-'Adl (Morocco), *Al-ayyam al-dirasiyya hawla al-mudawwana da'ama li-l-usra al-Maghribiyya al-mutawazina* (Rabat, Morocco, 2006).

Women Against Violence, <http://www.wavo.org/?Languageid=I>.

Zaki, Ahmad, Nifin Sulayman, and Huwayda al-Rifa'i (eds.), *Al-'unf didda al-mar'a fi Misr* (Cairo, Egypt, 2007).

Zalzal, Marie Rose, *Al-'unf al-qanuni didda al-mar'a fi Lubnan* (Beirut, Lebanon, 2008).

Chapter 5

Abu-Lughod, Lila, and Ahmad Sa'idi (eds.), *Nakba: Palestine, 1948 and the claims of memory* (New York, 2007).

Arkoun, Mohammed, "Langues, société et religion dans le Maghreb indépendant", in Marial-Angels Roque (ed.), *Les cultures du Maghreb* (Paris, 1996) pp. 83-109.

Benrabah, Mohamad, "Language in education planning in Algeria: historical development and current issues", *Language Policy* 6 (2007) pp. 225-252.

Ben-Raphael, Eliezer, "Critical vs non-critical sociology: an evaluation", *Israel Studies* 2/1 (1997) pp. 175-189.

Chaker, Salem, "Langue et identite berbères (Algérieιémigration): un enjeu de société", in Jean-Robert Henry (ed.), *Nouveaux enjeux culturels au Maghreb* (Paris, 1986) pp. 173-180.

________, *Berbères aujourd'hui* (Paris, 1989).

Finkelstein, Norman, "Myths, old and new", *Journal of Palestine Studies* 21/1 (1991) pp. 66-89.

Flapan, Simha, *The birth of Israel- myths and realities* (New York, 1987).

Gelber, Yoav, *Palestine 1948: war, escape and the emergence of the Palestinian refugee problem* (Brighton, England, 2001).

Goodman, Jane E., "Imazighen on trial: human rights and Berber identity in Algeria, 1985", in Katherina E. Hoffman and Susan Gibson Miller (eds.), *Berbers and others: beyond tribe and nation in the Maghrib* (Bloomington, IN, 2010) pp. 103-125.

Gouméziane, Smaïl, *Algérie, l'histoire en heritage* (Paris, 2000).

Gutwein, Daniel, "Left and right post-Zionism and the privatization of Israeli collective memory", *Journal of Israeli History* 20/2 (2001) pp. 9-42.

Harkabi, Yehoshafat, *Arab attitudes to Israel* (London, 1972).

________, *The Bar Kochba syndrome* (Chappaqua, NY, 1983).

________, *Israel's fateful decisions* (London, 1988).

Hill, Jonathan, "Identity and instability in postcolonial Algeria", *Journal of North African Studies* 11/1 (2006) pp. 1-16.

Hoffman, Katherine E., and Susan Gilson Miller (eds.), *Berbers and others: beyond tribe and nation in the Maghrib* (Bloomington, IN, 2010).

International Crisis Group, *Algeria: unrest and impasse in Kabylia,* Report 15, 10 June 2003.

Karsh, Efraim, *Fabricating Israeli history: the "new historians"* (London, 2001).

Khalili, Laleh, *Heroes and martyrs of Palestine: the politics of national commemoration* (Cambridge, 2007).

Likhovski, Assaf, "Post-post-Zionist historiography", *Israel Studies* 15/2 (2010) pp. 1-23.

Lissak, Moshe, """Critical" sociology and "Establishment" sociology in the Israeli academic community: ideological struggles or academic discourse", *Israel Studies* 1/1 (1996) pp. 247-294.

Lowi, Miriam R., *Oil wealth and the poverty of politics* (Cambridge, 2009).

Maddy-Weitzman, Bruce, *The Berber identity movement and the challenge to North African states* (Austin, TX, 2011).

________, and Daniel Zisenwine, *The Maghrib in the new century: identity, religion and politics* (Gainesville, FL, 2007).

Martinez, Luis, *The Algerian civil war 1990-1998* (London, 2000).

McDougall, James, *History and the culture of nationalism in Algeria* (Cambridge, 2006).

Morris, Benny, *The birth of the Palestinian refugee problem* (Cambridge, 1987).

________, "Review: refabricating 1948", *Journal of Palestine Studies* 27/2 (1998) pp. 81-95.

________, *The birth of the Palestinian refugee problem revisited* (Cambridge, 2004).

Olick, Jeffrey K., *States of memory: continuities, conflicts and transformations in national retrospection* (Durham, NC, 2003).

Pappé, Ilan, *The making of the Arab-Israeli conflict* (London, 1994).

________, "Post-Zionist critique on Israel and the Palestinians: part I: the academic debate", *Journal of Palestine Studies* 26/2 (1997) pp. 29-41.

________, "Post-Zionist critique on Israel and the Palestinians: part III: popular culture", *Journal of Palestine Studies* 26/4 (1997) pp. 6o-69.

________, "The Tantura case in Israel: the Katz research and trial", *Journal of Palestine Studies* 30/3 (2001) pp. 19-39.

________, *The ethnic cleansing of Palestine* (Oxford, 2006).

________, "Histories and historians in Israel and Palestine", *Transforming Cultures* 1/1 (2006) <http://epress.lib.uts.edu.au/journals!TfC>.

Podeh, Elie, *The Arab-Israeli conflict in Israeli history textbooks, 1948-2000* (Westport, CT, 2002).

Ram, Uri, *The changing agenda of Israeli sociology* (New York, 1995).

________, "Postnationalist pasts: the case of Israel", in Jeffrey K. Olick (ed.), *States of memory* (Durham, NC, 2003) pp. 236-250.

Raz-Krakotzkin, Amnon, "History textbooks and the limits of Israeli consciousness", *JIH* 20/2 (2001) pp. 155-165.

Renan, Ernest, "What is a Nation?", in Geoff Eley and Ronald Suny (eds.), *Becoming national: a reader* (Oxford, 1996) pp. 41-55.

Rogan, Eugene, and Avi Shlaim (eds.), *The war for Palestine: rewriting the history of 1948* (Cambridge, 2001).

Sands, Shlomo, *The invention of the Jewish people* (London, 2009).

Sayigh, Rosemary, "Palestinian camp women as tellers of history", *Journal of Palestine Studies* 27/2 (I998) pp. 42-58.

Seliktar, Ofira, ""Tenured radicals" in Israel: from New Zionism to Political Activism", *Israel Affairs* 11/4 (2005) pp. 717-736.

Shafir, Gershon, "Israeli Society: a counterview", *Israel Studies 1/2* (1996) pp. 189-213.

Shapira, Anita, "Politics and collective memory: the debate over the "new historians" in Israel", *History and Memory* 7/1 (1995) pp. 9-40.

________, "The strategies of historical revisionism", *The Journal of Israeli History* 20/2 (2001) pp. 62-76.

Sheffer, Gabriel (ed.), *Dynamics of a conflict: a re-examination of the Arab-Israeli conflict* (Atlantic Highlands, NJ, 1975).

Shenhav, Yehuda, "Jews from Arab countries and the Palestinian right of return: an ethnic community in the realms of national memory", *British Journal of Middle East Studies* 29/1 (2002) pp. 27-56.

Shlaim, Avi, *The politics of partition: King Abdullah, the Zionists and Palestine* (Oxford, 1990).

________, "The debate about 1948", *International Journal of Middle East Studies*, 27/3 (1995) pp. 287-304.

________, *The iron wall: Israel and the Arab world* (London, 2001).

________, "La guerre des historiens israeliens", *Annales* 59/1 (2004) pp. 161-169.

Silberstein, Laurence, *The postzionism debates: knowledge and power in Israeli culture* (London, 1999).

Slyomovics, Susan, *The object of memory - Arab and few narrate the Palestinian village* (Philadelphia, PA, 1998).

Smith, Rogers, *Stories of peoplehood: the politics and morals of political membership* (Cambridge, 2003).

Tahi, Mohand Salah, "The struggle for linguistic rights and democratic pluralism: the case of the Kabyle Berbers in Algeria", in Bo Isaksson and Marianne Laanatza (eds.), *About the Berbers: history, language, culture and socio-economic conditions* (Uppsala, Sweden, 2004) pp. 207-226.

Troen, Selwyn K., "De-judaizing the homeland: academic politics in rewriting the history of Palestine", *Israel Affairs* 13/4 (2007) pp. 872-884.

Trouillot, Michel-Rolph, *Silencing the past - power and the production of history* (Boston, MA, 1995).

Waxman, Chaim I., "Critical sociology and the end of ideology in Israel", *Israel Studies* 2/1 (1997) pp. 194-210.

Weingrod, Alex, "How Israeli culture was constructed: memory, history and the Israeli past", *Israel Studies* 2/1 (1997) pp. 228-237.

Zertal, Idit, *Israel's holocaust and the politics of nationhood* (Cambridge, 2005).

Zerubavel, Yael, *Recovered roots: collective memory and the making of Israeli national tradition* (Chicago, 1995).

Chapter 5. Research and Further Reading

Israel

Ben Gurion University website documenting the case of Teddy Katz's Haifa University Masters thesis on the massacre at Tantura in 1948, <http://www.ee.bgu.ac.il/-censorlk.atz-directory/>.

Israel-Academia-Monitor website, <http://www.israel-academia-monitor.com/>.

Zochrot ['remembering'] website, <http://www.zochrot.org/enl>.

Algeria

<http://www.amazigh-voice.com/index.html>.

<http://www.berberes.com/>.

Colonna, Fanny, *Les versets de l'invincibilité* (Paris, 1995).

Madjeber, Small, *ABC Amazigh: une expérience éditoriale en Algérie 1996-2001* (Paris, 2005).

Mu'assasa Thaqafiyya Amazighiyya website, <http://www.tawalt.com/>.

Chapter 6

Al-Ali, Naji, *A child in Palestine- the cartoons of Naji al-Ali* (London, 2009).

Baker, Raymond, "Combative cultural politics: film art and political spaces in Egypt", *Alif: Journal of Comparative Poetics* 15 (1995) pp. 6-38.

Balaghi, Shiva, and Lynn Gumpert (eds.), *Picturing Iran: art, society and revolution* (London, 2002).

Baron, Beth, *Egypt as a woman: nationalism, gender and politics* (Berkeley, CA, 2005).

Becker, Cynthia, "Exile, memory and healing in Algeria", *African Arts* 42/2 (2009) pp. 24-31.

Berger, John, *The sense of sight* (New York, 1985).

Boullata, Kamal, "Artists re-member Palestine in Beirut", *Journal of Palestine Studies* 32/4 (2003) pp. 22-38.

________, "Art under siege", *Journal of Palestine Studies* 33/4 (2004) pp. 70-84.

________, *Palestinian art- from 1850 to the present* (London, 2009).

Bourdieu, Pierre, *The field of cultural production* (Cambridge, 1993).

Chelkowski, Peter, and Hamid Dabashi, *Staging a revolution: the art of persuasion in the Islamic Republic of Iran* (London, 2000).

Clark, Toby, *Art and propaganda in the twentieth century: the political image in the age of mass culture* (London, 1997).

Egrikavuk, Isil, "Interview with Halil Altindere", *Boot Print* 1/2 (2007) p. 22.

Fyfe, Gordon and John Law (eds.), *Picturing power: visual definition and social relations* (London, 1988).

Gamboni, Daria, *The destruction of art- iconoclasm and vandalism since the French revolution* (London, 1997).

Gröndahl, Mia, *Gaza graffiti- messages of love and politics* (Cairo, Egypt, 2009).

Hallaj, Muhammad, "Palestine- the suppression of an idea", *The Link* 15/1 (1982) pp. 1-16.

Held, Jutta, and Alex Potts, "How do the political effects of pictures come about? The case of Picasso's "Guernica"", *Oxford Art Journal* 11/1 (1988) pp. 33-39.

Isaak, Jo Anna, *Feminism and contemporary art: the revolutionary power of women's laughter* (London, 1996).

Issa, Rose, "Weapons of mass discussion", in *Reorientations- contemporary Arab representations* (Brussels, 2008) pp. 10, 24-31.

Jowett, Garth, and Victoria O'Donnell, *Propaganda and persuasion* (Thousand Oaks, CA, 2006).

Khalaf, Samir, *Cultural resistance: global and local encounters in the Middle East* (London, 2001).

Khalil, Karima (ed.), *Messages from Tahrir- signs from Egypt's revolution* (Cairo, Egypt, 2011).

Kosova, Erden, "An extra struggle", *Bidoun* (2005) pp. 70-71.

Laidi-Hanieh, Adila, "Arts, identity and survival: building cultural practices in Palestine", *Journal of Palestine Studies* 35/4 (2006) pp. 28-43.

Maasri, Zeina, *Off the wall - political posters of the Lebanese civil war* (London, 2009).

Massad, Joseph, "Permission to paint: Palestinian art and the colonial encounter", *Art Journal* 66/3 (2007) pp. 126-133.

Mir-Hosseini, Ziba, "Iranian cinema: art, society and the state", *Middle East Report* 219 (2001) pp. 26-29.

Mitter, Partha, *Art and nationalism in colonial India 1850-1922* (Cambridge, 1994).

Mouffe, Chantal, Rosalyn Deutsche, Branden W. Joseph, and Thomas Keenan, "Every form of art has a political dimension", *Grey Room* 2 (2001) pp. 99-125.

Parry, William, *Against the wall- the art of resistance in Palestine* (London, 2010).

Peteet, Julie, "The writing on the walls: the graffiti of the intifada", *Cultural Anthropology* 11/2 (1996) pp. 139-159.

Porter, Venetia, *Word into art- artists of the modern Middle East* (London, 2006).

________, *Word into art- artists of the modern Middle East- Dubai 2008* (Dubai, 2008).

Ram, Haggai, "Multiple iconographies: political posters in the Iranian revolution", in Shiva Balaghi and Lynn Gumpert (eds.), *Picturing Iran* (London, 2003) pp. 89-101.

Safawi, Azarmi D., *Revolution and creativity: a survey of Iranian literature, films and art in the post-revolutionary era* (New Delhi, 2006).

Schnapp, Jeffrey T., *Revolutionary tides: the art of the revolutionary poster 1914-1989* (Milan, 2005).

Shammout, Ismail, and Tamam ai-Akhal, *Jadariyyat al-sira wa-l-masira al-filastiniyya/Palestine: the Exodus and the Odyssey* (Amman, Jordan, 2000).

Silem, Ali, "Mouvement Aouchem: signes et resistance", in Noureddine Sraieb (ed.), *Pratiques et resistance culturelles au Maghreb* (Paris, 1992) pp. 197-202.

Weber, Samuel, "War, terrorism, and spectacle, or: on towers and caves", *Grey Room* 7, on 9/11 (2002) pp. 15-23.

Chapter 6. Further Reading

Abu Rashid, 'Abd Allah, *Fann al-taswir al-Filastini: hiwariyat al-ard, al-turath, al-Quds, al-muqawama, al-intifada, namadhij mukhtara* (Damascus, Syria, 2007).

Altindere, Halil, "When ideas become crime" exhibition Depo Istanbul, <http://www.depoistanbul.net/en/activites_detail.asp?ac=37>.

Bidoun- arts and culture from the Middle East (magazine published in New York since 2004) <http://www.bidoun.org/>.

"Egypt's Protest Art", *Foreign Policy,* 4 August 2011, <http://wwvv.foreignpolicy.com/articleshon/o8/o4protest_art?page=o,o>.[accessed 25 August 2011].

Jadaliyya, Culture page, <http://www.jadaliyya.com/pageslindex/Culture>.

Nashashibi, Salwa Mikdadi, *Forces of change - artists of the Arab world* (Washington, DC, 1994).

Zoghbi, Pascal, and Don Karl Stone, *Arabic graffiti* (Berlin, 2011).

Conclusion

Hannoum, Abdelmajid, *Violent modernity: France in Algeria* (Cambridge, MA, 2010).

Levi, Primo, *The drowned and the saved* (tr. P. Bailey) (London, 1988).

Neep, Dan, *Syria insurgent: occupation, space and violence under the French mandate* (Cambridge, 2012).

Reno, William, *Corruption and state politics in Sierra Leone* (Cambridge, 1995).

Tripp, Charles, *A History of Iraq* (Cambridge, 2007).

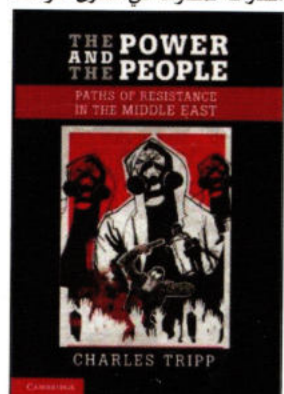
________, ""In the name of the people": the "people's court" and the Iraqi revolution (1958-1960)", in Julia C. Strauss and Donal Cruise O'Brien (eds.), *Staging politics: power and performance in Asia and Africa* (London, 2007) pp. 31-48.

Yablonka, Hannah, "Holocaust survivors in the Israeli army during the 1948 war: documents and memory", *Israel Affairs* 12/3 (2006) pp. 462-483.

هذا الكتاب

السُّلطة والشعب

مسارات المقاومة في الشرق الأوسط



يقدّم هذا الكتاب رؤية شاملة للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في القرنين العشرين والحادي والعشرين تتضمّن أحداث الاحتلال والقمع والمقاومة السياسيّة. ومن خلال العنوان: **السُّلطة والشعب**، يستعرض الكتاب سُلطتَيْ الاحتلال العسكري وأنظمة الحكم المطلقة من **جهة**، وسلطة الشعب الذي يقاوم ويستنكر ما يدّعيه أولئك الحكّام من نفوذ وسلطة من **جهة ثانية**. فهذا الكتاب يرصد استراتيجيات المقموعين التي فتحت الطريق أمام إسقاط الأنظمة المستبدّة والإطاحة بحكّام بدَوا وكأنهم لا يُقهرون، فاتّخذ المؤلّف من ثورات الربيع العربي في عام ٢٠١١ وما يوازيها من لحظات وانتفاضات عنيفة في تاريخ الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في القرون السابقة... نموذجاً يمكن من خلاله تصوير الأحداث والعواقب واستخلاص العِبر.

كما يسبر الكتاب أغوار العلاقة بين السُّلطة وأشكال المقاومة، وكيف أن النظام السياسي هو الذي جلب، بسلوكه، المقاومةَ إلى حيّز الوجود؛ فالسلوك العنيف الذي تمارسه السُّلطة أو النظام السياسي، ينتج مقاومة عنيفة. كما شكّلت طُرق اللّاعنف، نسيجاً وبنيةً، سياسة المقاومة بما تتضمّنه من معاني التحدّي، منها الاحتجاجات والتظاهرات وأعمال الشغب والتمرّد. ولا ننسى المقاومة عبر الفنون المرئيّة التي تخلق فنوناً إبداعيّة، منها: الملصقات والغرافيتي التي تقدّم عروضاً مستفزّة ومتحدّية، وقد أفرد لها المؤلّف فصلاً كاملاً مشيراً إلى الصراع الذي نشب بين السلطات والفنّانين.

إن هذا الكتاب مكرّس لاختبار الأشكال المميّزة للمقاومة التي يمكن أن تظهر في الوجود. لذلك، قسم المؤلّف كتابه إلى مقدّمة وستة فصول تصوّر أشكال المقاومة في ربوع المنطقة وتلقي الضّوء على سجلّاتها الشعبيّة، كما توضح السلوك والعمليّات السياسيّة التي تُعدّ جزءاً منها.

الثمن: ١٦ دولاراً
أو ما يعادلها

ISBN 978-614-431-124-0



الشبكة العربية للأبحاث والنشر

بيروت ـ القاهرة ـ الدار البيضاء

المكتب الرئيسي ـ بيروت

هاتف: ٠٠٩٦١١٧٣٩٨٧٧ ـ ٠٠٩٦١٧١٢٤٧٩٤٧
E-mail: info@arabiyanetwork.com